



السودان

حروب الموارد والهوية

د. محمد سليمان محمد



هذا الكتاب فريد من نوعه فهو يتخطى المفاهيم السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة فى السودان ، القارة الدموية ، وذلك باعتماده على رؤية تحليلية جديدة وشاملة لمسار الصراعات المسلحة الشئ الذى يمكنه من اقتراح حلول جذرية قائمة على دراسة الجوانب المتعددة لهذه النزاعات : الاقتصادية والبيئي منها وكذلك السياسى والاجتماعى والثقافى.

هذا الكتاب محاولة رائدة فى مجال علم (الايكولوجيا السياسى) يقدمها الفكر السودانى محمد سليمان محمد يدعو فيها إلى إعادة النظر والتمعن فى منشأ الحروب الأهلية فى السودان ومتغيراتها التى تفرض اطاراً بديلاً لمحاولات الحلول العادية والشاملة.

هذا الكتاب ضرورى لكل السودانين والسودانيات الذين يهتمهم أمر السلام والتنمية والديمقراطية فى وطنهم. هو ضرورى ، أيضا لقراء العربية الذين يودون فهم أسباب الحروب الأهلية ووسائل حلها لا فى السودان فقط وانما على نطاق القارة الأفريقية قاطبة.



دار عزة للنشر والتوزيع

الخرطوم - السودان

ناشرون وموزعون ووسطاء - دور نشر

السُّـ _____ ودان
حروب الموارد والهوية

الدكتور محمد سليمان محمد

السُّودَان

حروب الموارد والهوية

تحقيق وإستهلال الدكتور صلاح آل بندر



دار نشر والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى: ٢٠١٢

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشؤون الفنية.

محمد، محمد سليمان.

السودان: حروب الموارد والهوية/ محمد سليمان محمد؛ تحقيق صلاح آل بندر . - ط٢ . - الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٤٧٢ ص : سم

١ - السودان، الاحوال الاقتصادية

أ - آل بندر، صلاح (محقق)

٣٣٨، ٠٩٦٢٤

ب - العنوان

الكتاب : السودان حروب الموارد والهوية

المؤلف : د. محمد سليمان محمد

رقم الإيداع : ٢٠٦٠٤ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠١٠ الطبعة الثالثة

ردمك : ٨٦ - ٥٤ - ٩٩٩٤٢

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة ولا يسمح بإعادة

نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه . بأى شكل من

أشكال النشر إلا بإذن كتابى

الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع

الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة .

ت : ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩ +)

التوزيع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١

السودان - الخرطوم . ص.ب : ١٢٩٠٩

azzaph @ yahoo.com

بريد إلكترونى

صورة الغلاف: أرجل محارب، «حركة تحرير شعوب السودان»،
منطقة جبال النوبا، ولاية جنوب كردفان. عدسة ديفيد سميث.

المحتويات

i	توطئة
1	إستهلال
69	الفصل الأول النزاعات الأفريقية: العقلاني واللاعقلاني
113	الفصل الثاني السودان: قارة من النزاعات المسلحة
163	الفصل الثالث الجنوب: صراع حول الموارد
203	الفصل الرابع جبال النوبا: نهب الموارد وإشكاليات الهوية
275	الفصل الخامس شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق
337	الفصل السادس دارفور: الواحة في مواجهة الصحراء
391	الفصل السابع النازحون: بعيد عن القلب... بعيد عن العين
427	الفصل الثامن مسارات الحرب والسلام... السودان إلى أين؟
	فهرس

الإهداء

إلى الرواد

جوزيف قرنيق

جمال محمد أحمد

التجاني الماحي

وخالدة زاهر الساداتي . . .

الذين أصبحوا بفكرهم وعملهم رموزاً للسودان الحديث،
نهدي هذا الكتاب عرفانا ومعزة لمواقفهم من أجل السلام
والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولجهودهم في مجالي العلم
والثقافة.

الحرب القادمة ليست بالحرب الأولى
فقد سبقتها في التاريخ حروب وحروب
أنتهت الحرب السابقة بمنصرين ومهزومين
عند المهزومين جاع عوام الناس
وجاع عوام الناس أيضا عند المنتصرين

برتولد برشت
(ترجمة الدكتور عبد ملبان)

شكل (1): السودان قلب أفريقيا وغوذجها المصفر.



توطئة

السودان قارة من الصراع الدموي حول الموارد والمهوية. فالموارد تسلب وتقتل بطريقة نهية، والهويات (الثقافة، الدين والعرق) تضلّط وتدخل قسراً في بوتقة الهوية العربية-الإسلامية. منذ أول السبعينيات من القرن الماضي شددت النخبة التجارية السلطوية (مؤسسة الجلابة) هجموها على الموارد الطبيعية للبلاد وعلى التراث الروحي والثقافي للقبائل السودانية غير العربية أو غير المسلمة.

الهجمة على الموارد

شاء حظ البلاد العاثر أن يزامن أول قرض للبنك الدولي لإنشاء مؤسسة الزراعة الآلية (1968) مع بداية موجة الجفاف الطويل والعميق الأثر في منطقة الساحل الأفريقي (1967). شكل الحدّان ضلعي مقص حاد ترك جراحاً عميقة في الرف السوداني. فقد أزيلت الغابات وتدهور الغطاء النباتي نتيجة التوسع الجائر في الزراعة الآلية المطرية (18 مليون فدان زراعة آلية تملكها حوالي 8 آلاف أسرة في مقابل 9 ملايين فدان زراعة تقليدية يملكها 4 ملايين مزارع صغير) ونتيجة لإنخفاض معدل هطول الأمطار إلى حوالي $\frac{1}{2}$ متوسطها السنوي. وبحلول العام 2003 مستقرض كل الغابات الممتدة في كل شمال السودان (6 مرات مساحة فرنسا).

فقد السودان 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) نتيجة لتعرية التربة جراء الزراعة المطرية الآلية النهية، وأضحى أكثر من 6 ملايين شخص يعيشون تحت خط الفقر حتى بالنسبة للمقاييس السودانية؛ بينما نزح حوالي 4 ملايين من مناطقهم إلى أواسط البلاد حيث الأمن الغذائي أفضل نسبياً، بالإضافة إلى 3 ملايين شخص فقدوا أرواحهم بسبب الحرب والجاعة.

منحت الحكومات المتعاقبة ملايين المكافآت (الأفدنة) للصنوة السودانية وشركائها الإقليميين والعالميين على حساب سكان الرف وذلك في شرق السودان وجنوب النيل الأزرق وحبال النوبا وأعالي النيل... الخ في حزام السافانا الواقع بين خطي عرض 7-15 شمالاً. ودون ضجيج تقوم حكومة الجبهة الإسلامية بتوزيع ملايين أخرى على مناصرها. وكمثال فقد منح شخص واحد ما يقارب $\frac{1}{2}$ مليون هكتار (1,040,000 فدان)، بل وقبل الشروع في حفر قناة جوقلي بزمان طويل كلّفت الحكومة شركة هولندية بعمل دراسة جدوي إقتصادية للتخطيط الزراعي لمنطقة السدود. وبالفعل أنجزت الشركة تخطيط حوالي 8 ملايين هكتار (17 مليون فدان) مستذهب بما عليها من بشر إلى مؤسسة الجلابة والمتعاونين معها. أزاء هذه الهجمة على موارد الرف رفع أهله السلاح مدافعين عن وسائل عيشهم

الهجمة على الهوية

يأتي معظم أفراد الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق من رجال المجموعات العربية (والمستعربة) المسلمة المستقرة وسط السودان على ضفاف النيل (شايقية، دناقلة، جعليون، نوبيون ... الخ). وإلحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية سعت هذه الصفوة إلى فرض هويتها العربية-الإسلامية على بقية أهل السودان: الإسلاموعربية هي أيديولوجية مؤسسة الجلالة ونشرها جزء لا يتجزأ من عملية الهيمنة على البلاد، مواردها وأهلها. هذه الأيديولوجية تبرر معاملة غير العرب وغير المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية، وتتيح للصفوة من مؤسسة الجلالة إسلااب أرضهم ومواردهم بما عليها وتبرر "حق" هذه الصفوة في إستقلال قدرة عملهم بأثمان بخسة. ان المجتمعتن، على الموارد والهوية، وسيلتان للهيمنة التامة على كل السودان مواردا وشرا.

مؤسسة الجلالة لا تود ان تفهم ان التنوع الثقافي والديني والعرقي يثري جميع قوميات السودان، وان التداخل والتمازج بينها يفتح السودان مزيجاً و"تكمة" حضارية مميزة. فلنأخذ مثلاً النوبا والبقارة (مسيحية وحوازمة) في منطقة جبال النوبا وسط السودان. بعد 200 عام من التداخل والتمازج لم يعد من الممكن الحديث عنهما كمجموعتين أحاديّتي الثقافة (mono-cultural)، كذلك لا نستطيع وصف مجتمع الجبال بأنه مجتمع متعدد الثقافات (multi-cultural). لأن الهوية شبكة من العلاقات الإجتماعية المتق عليها من جميع الأطراف؛ وهي تشكل خلال العمليات الإجتماعية (التاريخ) غير الساكنة وغير الجامدة. لذلك ليست هناك هوية نوباوية أو بقارية ثابتة في المكان والزمان. بل لعله من المفيد حقاً الحديث عن هويات (ثقافات) متداخلة (hetero-cultural). فالعلاقات النوباوية-البقارية سواء أكانت تجارية، أم زيجية، أم دينية، أم فكرية. . الخ لها جانبيها، التعاوني والتنافسي؛ والجانبان يعملان على إثراء عمليات التداخل الثقافي: فكل بقاري به شئ من النوبا وكل نوباوي به شئ من البقارة. ان القتال بين النوبا والبقارة يترك جراحاً عميقة هناك حيث ولحمت القوميتان وحيث أثرتا بعضهما بعضاً.

جبهات القتال

اندلعت الحرب الأهلية الثانية (1983 وحتى اليوم) للدفاع عن موارد الجنوب (الأرض، النفط، المياه) ضد هجمة مؤسسة الجلالة ودولتهم، وهي في المقام الثاني تعبر عن دفاع الجنوبيين عن هويتهم (العرق، الدين والثقافة). أما الصراع المسلح عالي الوتيرة (high intensity) والدائرة رحاه في جبال

النوبا فقد فجرته محاولة النخبة المسيطرة على الاقتصاد والدولة الهيمنة على موارد الجبال خاصة الأراضي الزراعية في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تجرى عمليات طمس هوية النوبا الثقافية والروحية وذلك بنشيتهم خارج الجبال وفرض الثقافة العربية الإسلامية قسراً وقهراً.

أما شمال دارفور، في منطقة جبل مرة، فيدور صراع متوسط الوتيرة (medium intensity) بين مزارعي جبل مرة وأغلبهم من قبيلة الفور وبين المجموعات "العربية" وأغلبهم من الرعاة. الفور يدافعون عن "حقهم التاريخي" في دارهم والرعاة يبحثون عن ملجأ من الجفاف والتصحر، الذي أضربهم ويحرمونهم، في الجبال المخضرة المطيرة. إنه صراع الضعيف ضد الضعيف، وأسدت آثاره جنوباً حتى أصبحت القلاقل الصفة المميزة للحياة في شمال ووسط دارفور.

ومع بداية العام 1997 قامت قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" بفتح جبهة جديدة في شرق البلاد. وهو نزاع تتراوح حدته بين متوسط الوتيرة وقليلها (medium to low intensity)؛ ويبدو الصراع هنا كعمل عسكري/سياسي ساخن بين دعاة الدولة المدنية الديمقراطية من جهة وبين السلطة الدينية الديكتاتورية من جهة أخرى. لكنه في المقام الأول صراع دموي حول السلطة في الدولة. ذلك أن سلطة الدولة في السودان، كما في معظم بلدان أفريقيا، هي المبرر الأساسي للسيطرة على الاقتصاد والموارد الطبيعية وتعمير آخر فزان سلطة الدولة هي أم الموارد جميعها.

تؤكد الأبحاث التي قمنا بها لدراسة الصراعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي عامة والسودان خاصة أن الناس لا يلجأون لحمل السلاح إلا حين يهدد الآخرون وسائل بقائهم المادي وعصب كياناتهم الروحية والثقافية. حقاً يرفع المقاتلون في سبيل مواردهم وهوياتهم شعارات العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة... الخ لكنهم يبنون تحديداً حقهم في البقاء والنماء وفي الحفاظ على ديارهم وثقافتهم ودينهم وعرقهم.

لقد بدأت الحرب الأهلية الثانية بالمحوم على حفارة قناة جوقلي وبضرب منشآت شركة شيفرون لإستخراج النفط. لقد تصدى "جيش تحرير شعوب السودان" للحيولة دون تسلط مؤسسة الجلالة ودولتهم على موارد الجنوب المتجددة منها وغير المتجدد. لكن وبعد مضي 17 عاماً على الحرب مازال هنالك عدد كبير من الجنوبيين وكثير من السياسيين والصحفيين في بلدان الغرب يقولون بأن الحرب تدور حول "الأسلمة والعربية" وأنها صراع بين الجنوب المسيحي/الأفريقي وبين الشمال المسلم/العربي. إن نقل أسباب الحرب من مجال المصالح القوية (الطبقية) المادية إلى مجال الأيديولوجية والهوية يغفل الأسباب الحقيقية للحرب (الأرض، النفط، المياه)؛ وهذا بالتحديد ما تود مؤسسة الجلالة ترسيخه في الأذهان

وتصيفه. إن عائد النفط أهم عند حكومة الجبهة الإسلامية في الخرطوم بما لا يقاس من أسلمة آلاف الجنودين.

انقلاب الوعي

إصرارنا على أن الأرض والبترول والمياه هي السبب الأول للحرب الأهلية الثانية لا يعني أن نغفل السبب الآخر، الصراع من أجل الهوية. بل إننا لاحظنا أن دور الهوية يزداد مع استمرار التناحر والقتال. فكلما طال أمد الحرب كلما أخذت قضايا الهوية مكاناً متقدماً في وعي، فهم، إحساس، إدراك المقاتلين من الجانبين.

بل وفي مرحلة معينة في كل صراع تنقلب الهوية من كونها إدراكاً (perception) أو فهماً للقتال إلى سبب مباشر له؛ هكذا ينتقل الوعي بالحرب من مجال المفاهيم المجردة إلى سبب مادي لها (inversion of perception). بمعنى آخر: أن الوعي يتقلب إلى مورد إجماعي محدد يأخذ دوره إلى جانب الموارد الطبيعية في ضمان استمرار القتال. يبدو أنه كلما طال أمد القتال وزادت خسائر الجانبين المادية والبشرية كلما نمت إمكانية تحول الوعي إلى سبب مباشر للصدام وكلما أضحى الحل السلمي أكثر صعوبة وأقسى مثلاً.

إن السرعة في حل المنازعات والإقتال ضرورية ليس فقط لحقن الدماء في التوالحظة بل هي ضرورية أيضاً للحيلولة دون تعميق المراتات والكراهية والرغبة في الإقتام؛ ومعنى آخر، للحيلولة دون تحول أو إقلاب الوعي إلى سبب مادي للصراع الدموي.

وهم الكونكورد

أكشف علماء سلوك الحيوان حقيقة طريفة؛ وهي أن الحيوانات إذا عرفت أنها تسير في طريق مسدود وأنها لن تدرك غايتها إن واصلت السير فيه - البحث عن الماء أو الغذاء مثلاً - لذا فإنها تهجر هذا الطريق وتسلق طريقاً آخر مهما كان الجهد الذي بذلته في المحاولة الفاشلة كبيراً.

لكن معظم البشر يصرفون على النقيض من هذا السلوك "الحيواني". فالبشر يسرون وراء وهم الكونكورد (Concorde Fallacy) عديدين سلوكهم بالجهد الذي بذلوه في محاولة الوصول إلى هدفهم. وهذه الظاهرة منسوبة إلى إصرار كل من برهانيا وفرنسا في المضي قدماً في مشروع طائرة كونكورد المعلقة رغم فشله إقتصادياً لأنهما، حسب قولهما، لا يستطيعان التوقف وإنهاء المشروع بعد

كل الجهد الذي بذلناه.

حين يدرك البشر أنهم قد وصلوا إلى طريق مسدود، وأنه لا فائدة من مواصلة الجهد الضائع (مواصلة الحرب مثلاً) فإنهم في الغالب يرفضون هجران (ترك) هذا التوجه الفاشل؛ بل يصرون على مواصلة الجهد لأنهم لا يستطيعون التراجع الآن "بعد كل الخسائر المادية والبشرية" التي بذلوها أو لأنهم "ن يحضرون شهداءهم الذين ضحوا من أجل القضية" . . الخ من التبريرات. وهكذا كلما أمد أوار الحرب وزادت خسائرها كلما ازداد إصرار معظم المقاتلين، من الطرفين، على مواصلة النضال والمضي قدماً في الطريق المسدود ذاته. إن انقلاب الوعي بالحرب إلى سبب لها مرجعه في إعتقادنا إلى تعلقنا بهم الكونكوردي الذي يلتقي بظلاله الدائكة على جبهات القتال في جميع أنحاء السودان.

لقد تعرضنا في هذا الكتاب إلى النزاعات الدموية في جنوب السودان وغربه وشرقه، محاولين فهم أسبابها ومسارها في الماضي وفي المستقبل. وعلى الرغم من التباين بين هذه النزاعات إلا أن هنالك عوامل مشتركة كثيرة تساعدها على بعض التعميم. لا غرو أن نجد التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة في السودان؛ فحتى في بداية التاريخ البشري نستطيع أن نلاحظ جدل التمايز والخصوصية هذا.

التمايز والخصوصية في الصراعات المسلحة

في أرض وادي النيل شديدة الخصوبة كانت الحياة تسبح نظاماً ثابتاً ومكرراً بأسطة في الزمن مكان مقدراً منذ الأزل. كان الآلهة أقوياء دون أن يكونوا مفرطين في العنف. وكانت الخلافات فيما بينهم وخلافاتهم مع البشر (غير الخالدين) تحل عادة بالطرق السلمية. لكن في بلاد ما بين النهرين (ميسوبوتاميا) الوعرة التي تنهبها الرياح، فإن المجلس المقدس للآلهة وظله الإله مردوك اضطر لخوض غمار حرب يائسة ومسعورة ضد القوى الهائلة للفوضى والتحلل التي تمثلها تيامت، الأم التي أنجبت الآلهة والشياطين بطرق مسرفة جعلت عطاءها اللامحدود يبلغ حد تهديد وجود الكون نفسه، إلى أن قتلها مردوك ومزق جسدتها إرباً إرباً.

ذلك يعني على أن ندرك أن الحضارتين لم توصلتا، حتى في مهد الإنسانية، إلى رؤية متطابقة لمعنى الكون وبالطبع لم تمانيا من المشكلات الوجودية نفسها؛ كما انهما بالتأكيد لم تتفقا تماماً على أنجح الطرق لمعالجتها. ففي وادي النيل كان الحل المدرج الودي بين المتنازعين والمتنافسين والخصوم من الممارسات المعتادة في مواجهة النزاعات، بينما سادت المذاج وعمليات الإبادة بلاد ما بين النهرين منذ تلك الحقب وإلى يومنا هذا. وفي وادي النيل أُعبر "أغدود" إله الفوضى والتحلل صديقاً ومتعاوناً إذ انه هو الذي أنجب

الشمس الخالقة مانحة الحياة؛ بينما كانت قوى القوضى في بلاد ما بين النهرين تعتبر قوى معادية للحياة. لقد هاجم مردوك الأم العظيمة تيامت برحشية ومزق جسدها إلى آلاف الأشلأه.

ان الحضارتين، وادي النيل وبلاد ما بين النهرين، تمثلان طريقتين (أو آليتين، إن شئت) شديدتي التعارض في حل النزاعات. كيف في إمكاننا إذن، ونحن نعيش في زمننا المضطرب والمعد، أن نثر على الخيط الأحمر الرفيع الذي يجمع ويمر عبر كل مظاهر هذا السلوك الاجتماعي شديد التعقيد والمتنوع مثل الصراع الجماعي المسلح؟

بالطبع، فإن التعقيد والتنوع في الأسباب واشكال الإدراك والتجليات لعنف الجماعات ينبع ويتخطى المعالجة العقلانية. كما ان العمليات والظواهر الاجتماعية المعقدة، والتي تعتمد هي نفسها على العديد من العوامل الذاتية والموضوعية تضفي سرابا من عدم اليقين على فهم دوافع العنف ونشجر عمليات الصراع المسلح وبالتالي على قدرتنا بل محاولتنا لنهم هذه النزاعات بوصفها سلوكا فعليا لبشر حقيقيين.

وعلى أعقاب الألفية الثالثة، السابعة في تقيوم حضارة وادي النيل الزماني، كما نعتقد بأننا سائرون نحو التقدم والعيش الرغيد إلى ما لا نهاية، وإن عهد المجاعات والحروب المسجية والعصية المسية قد ولى إلى غير رجعة. ولكن استمرار مسلسل المجازر التي ذهب ضحيتها الملايين من الناس زرع نخسا بإمكانيات التقدم الاجتماعي سريع الزمان. ففي المقاربة الأولية يبدو العنف سلوكا مهبجيا لاعتقائنا وكرائنا لابتنازه منازع. يؤكد من ذلك بشاعته على المستوى الإقليمي كما شهدناه في القرن الأفريقي، وعلى الساحة الدولية كما عاصرته الشعوب الأوروبية والآسيوية واللاتية خلال حروب عالمية ونزاعات داخلية دامية. لكننا الآن ندرك ان الكارثة تدل على وضع متأصل يسمح لنا بتبين نسق متكرر وإن الصدفة والضرورة تملآن، بكل تأكيد، ملازمين في نسج جذلي شديد الإساق. وحتى على المستوى الاجتماعي فإن الضرورة الباطنية المتأصلة تقدم نفسها على شكل صدفة. لذلك فليس من المستغرب ان نجد انه وفي الطاق نفسه الأكثر تقيدا للعنف الاجتماعي فإن البعد الذاتي لم يقض تماما على البعد الموضوعي، وإن انساقا معادة ومألوفة وسمات مشابهة ربما يصبح من الممكن ادراكها وتمييزها.

ونحن لا نمتد بأن البشر يحملون بشكل فطري في اعماقهم جرثومة الصغية الذاتية والاستماع بفواجع مجتمعاتهم، بقدر ما لا نفهم لماذا يعتقد بعض ان روح الإنتقام والتشاؤم تسببطر على مستقبل حياتنا وعلى أبعادها المادية والروحية. حقيقة أننا لا نستطيع تقديم تبريرات عقلانية للعنف على مستوى الأفراد، لكننا نملك حقا أوفر في سبر غور الظاهرة اذا حاولنا فهمها كسلوك جماعي وإذا ربطنا المناهج المتعلقة بالبحث الاجتماعي بطورات النظريات العلمية العامة للمعرفة مثل "نظرة القوضى"؛² إن ذلك يمنحنا

فرصة مناسبة لفهم بعض جوانبها الفاضلة بوصفها سلوكاً لاعتقائياً ذي واثق منظم، لكنه سلوك يمكن فهمه واستيعابه، أيضاً، كرد فعل لأوضاع الجماعات الإنسانية التي تتعرض لشيء أنواع الضغوط والسياسات والمعتقدات.

حول هذا الكتاب

هذا الكتاب يحتوي على عدد من الأوراق العلمية التي قدمتها في مؤتمرات متخصصة خلال الفترة ما بين العام 1992 (ورقة الحرب في الجنوب) والعام 1998 (ورقة جبال النوبا) حاولت فيها فهم ومن ثم شرح أسباب هذه النزاعات الدموية ومسارها في تاريخ السودان الحديث.

هذا وقد قام الدكتور صلاح آل بندر بتحقيق هذه الأوراق وإعادة ترتيب بعض موادها؛ وقد أثنى صلاح الكتاب بالحواشي والأشكال والمراجع الإضافية وبكتابته فصلاً عن النزاع في الشرق وقدم للكتاب باستهالة جامعة فله مني كل الشكر وكل التقدير.

قام بترجمة الأوراق الأساسية الأستاذ سيد أحمد بلال وساهم في ترجمة بعضها الأستاذ الزين الجمري فلهما شكري وعرفاني. والشكر، أيضاً، لزوجتي دكتورة فاطمة بابكر محمود لتقدمها الثاقب وتشجيعها الودود؛ وللاستاذ أحمد عثمان عمر الذي ساهم معي في كتابة ورقة الحرب في شمال دارفور.

تقديري لمؤسسة السلم السويسرية ولجامعة زيوريخ التقنية لدعمها بعض الأبحاث في إطار مشروعها البحثي "البيئة والصراع المسلح، ENCOP"؛ "البيئة والصراع المسلح وحل النزاعات، ECOMAN".

أخيراً أود أن أشكر جوتربشler Günther Bächler، وفرلي جونز Beverley Jones وسارة هيوز Sarah Hughes للملاحظات وتشجيعهم.

الدكتور محمد سليمان محمد
لندن، المملكة المتحدة.
مايو (نيسان) 2000.

حواشي وإحالات

1- هذه الاستشهادات مأخوذة من:

Before Philosophy, By H. Frankfurt, J. Wilson and T. Jacobsen, Pelican Books, Harmondsworth, UK, 1954.

2- نظرية الفوضى: هي مجموعة الأفكار التي تحاول ان تكشف الحبيثات والمباكل غير المنتظمة وغير الدورية وغير المتوقعة في وقت واحد للنظم الإجتماعية والطبيعية. وهي ناتجة من عدم الإقتران بأن التحولات التي تم دراستها تم في اتجاه رأسى، فهذه النظرية تهتم باكتشاف الواقع مع الوضع في الاعتبار عدم الإنتظام وعدم الترتيب الدوري للتحولات. لمزيد من المعلومات راجع:

Chaos: Making a New Science, Minerva, London, UK, by James Gleick, 1996.

إستهلال

هذا الكتاب

هذا الكتاب مساهمة متميزة، إذ يقدم مسألة الحرب والسلام في السودان من منظور مختلف؛ ولعل هذا ليس هو كل الجديد فيه. فهو يؤكد، أيضاً، الحاجة الماسة لقراءة جديدة لمسارات الحرب والسلام في السودان ولارتباطها الوثيق بنظام حكمه وخيارات أهله.¹ فالمفكر محمد سليمان يحاول أن يستعرض بصورة متكاملة، ولأول مرة في سجل الدراسات المتعلقة بالحرب الأهلية، بين أبعادها المكانية في مسارح العمليات في جنوبه وغربه وشرقه وتواكاتها الزمانية كما هي ماثرة خلال 5 عقود من تاريخ البلاد. وهو يقدم إطاراً أعرض يشمل كل جوانبها، ويضع مسألة العوامل التي ساهمت في تغيير طبيعتها والفئات المستفيدة من استمرار محرقها في بؤرة الضوء.

ويصير هذا الكتاب وبكل المقاييس رائداً في مجاله، وهو ما أصطلح على تسميته مؤخراً علم "الإيكولوجي السياسي" *Political Ecology*، حيث يبحث عن الخيط الرفيع الذي يربط بين جميع إحدائياتها وعلى كل جبهات القتال كما تقدمها تجليات الصراع على الموارد بروحها الباردة منها والساخنة. فالمعالجات السابقة، وبأي لغة شئت، تناولت قضايا الحرب والسلام في السودان بصورة مُجزأة - في شكلها وخلاصتها - واقتصرت على مفاهيم إغزالية تتعلق بالهوية والعقائد الدينية وموروثات الحقبة الإستعمارية وعزلت تداعياتها عن السياقات الاقتصادية والبيئية وآثارها الباقية وأبعادها المستقبلية.² وفي كلياتها لم تربط بين الحرب ومسبباتها ودروب البحث عن السلام الدائم والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية. لذلك نصير هذا الكتاب، أيضاً، مساهمة متميزة لما قد تثيره إجهاداته من حركة في برك حياتنا الفكرية المستسلمة في عمومها لترديد المألوف والسائد عن الحروب الأهلية السودانية.

الحروب الأهلية السودانية هي الحدث الأهم في تاريخ وإقتصاد وجغرافية البلاد. وبسببها تعرضت المنطقة إلى متغيرات عميقة غيرت وجهها وحياة مواطنيها بشكل غير مسبق. وقبل إشتمال قتيلا في منتصف القرن الماضي إنشغل أهل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر وبكيفية الوصول إلى معادلة دستورية تحفظ للقرى السائدة مصالحها في استمرار إستنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني من دون رقيب أو حسيب. فمسارح العمليات للحروب الأهلية السودانية لم تشهد سلاماً واستقراراً نسبياً كباقي أنحاء القطر، وواجه أهلها بشكل متواصل نيران تجريدات السلطات المركزة الحاكمة لإستغلال مواردها من دون إنقطاع أو هدنة - دون مبالغة - منذ 5 قرون.

من جهة ثانية فإن غالبية البعثة في شؤون الحرب والسلام السودانية والممارسين مجالها - بشقيهم العسكري والسياسي - يلتقون في أغليتهم الساحقة عند القول بأن أس البلاء في جوهره، ككل شيء، هو

في النهاية سياسي؛ ولن إنتهاء الحرب كنظام قائم متكامل لا يمكن أن يكون إلا سياسياً³. ونحن نضم صوتنا إليهم، كما نتفق أيضاً مع رأي أبرز المؤرخين العرب عبد الرحمن بن خلدون، الذي يطبق على السودان وعلى غيره، ويقول إن عصب جهاز الدولة الذي يشرف بشكل مستمر على إدارة أمر الحروب الأهلية السودانية (الساخنة والباردة) خلال 1/2 قرن من الزمان يخفي في ثناياه مصالح فئة متعككة متنفذة كانت ومازالت تقف خلف السياسات التي حكمت أطرها وغلفت تحت رايات القومية والمصالح الوطنية والثقافية هوية المستفيدين من استمرار محرقها. ليس ذلك فقط بل عملت على تمويه دور المستفيدين من استمرارها ومسامرتها والمحافظة على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداعمة لعناصر تأجيجها. ونحن هنا لن نحاسبها وأنفسنا على سياسات الإرث الإستعماري (والموضوع برمته خارج نطاق الإهتمام الأساسي لهذا الكتاب) ولكن على ما مارسه هي نفسها بعد إستقلال السودان في العام 1956 بشكل حقيقي ونسي.

صراع الخيارات

تغير الأنظمة وتزول، بهذه الطريقة أو تلك، وحدها الأوطان تبقى. ولكن استمرار معبر الحروب الأهلية يصبح جريمة، العقاب الصارم والبلغ فيها هو ما هو واقع وليس ما سيقال! فالحروب الأهلية التي نعيشها لم ولن تكن في مصلحة عموم أهل السودان (جدول 1)، بل هي لمصلحة بعض السودانين، وبعض دول الجوار الطامعة فيه أو الخائفة من أثره الحضاري وثقاليته الديمقراطية الراسخة؛ بالإضافة إلى تلك التي تطلح للسيطرة على إمكانياته الهائلة وتخشى قدرة أهله على التكيف واحتواء الأتواء وعلى الإستيعاب والتقدم.

وفي ظلنا، بناءً على تجربتنا المتواضعة، أن الحياة السياسية في السودان وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمتد بتجارها الهائلة ومنعرجاتها الحرجة وتراكمتها خلال العصور والحقب وراء قدرة الباحث الأكاديمي على كشف حقيقة الماضي وتداعيات الحاضر وتحد من امكانية إستشرافه للمستقبل. إنها تتجاوزة لتجسج بخياله نحو اللامعقول وتقدم بالتشبيهاً المناقضة والإضطرابات الحيرة والصور المربكة. ولكنها أيضاً تنبسط بأريحية مدهشة أمام المراقب الملتزم بمصالح أهلها الإستراتيجية وآفاق أنهم القومي ودروب سعادتهم الأبدية. إنها تحفره وتستقره ليسبح بفكره وحواسه، وبجمل حالة البلاد والعباد موضع المركز من إهتماماته وآماله التي توافق مع المعنى الذي تنطوي عليه تضحيات أهله الجسام ومعاتهم التي فاقت كل إدراك وتصور. وهو معنى يتجسد - دون شك - في مجتهم دون وجل عن السلام المعادل والديمقراطية الراسخة والعدالة الاجتماعية. ثلاثة محاور لا بد ان يتركز عليها أي مشروع

جدول (1): الحروب الأهلية في السودان

[illegible]

للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في السودان، تقبض بتلابيب بعضها، وتتدخل دوائرها وتتداح صدورها وهبوطها هزيمة واتصاراً.⁴

ورث السودان اليوم، ما كان في السودان الأسس القرب والبعد، من خصوصيات سياسية وصلابة (اثنية) ولغوية ودينية وثقافية بحيث غدا كل منها خصوصية إجتماعية تبحث عن حيز زمني ومكاني للتعبير عن ذاتها. ولعل التحدي الحقيقي هنا يكمن في ان فهمنا لواقع السودان المعاش هو على أساس التفاعل الجدلي بين عناصر متعددة مكونات البلاد ومعطياتها وتداعيات الحاضر نحو تشكيل المستقبل. ولعل ذلك هو عنصر القوة، فهي تجسد الحباكة المثينة للنسيج السوداني بألوانه المختلفة عرقياً وسياسياً وديناً وثقافياً والذي لازم البلاد كعنصر قوة وإن كان البعض يريده عنصر ضعف. فلقد عجزت القوى السياسية بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها، ووقفت دون هدف إقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يرتكز على التعددية كأساس حيوي لا لتجلى الوحدة الوطنية من دونه. إذن، ما زال المخرج هو إقامة وطن يستند إلى قواعد التعددية بأشكالها كافة بما فيها السياسية حيث تصبح مصدر منعة وليس سبباً للخصام، وضمانة دورها تجسد فيما عبر عنه الدكتور الشفيع خضر سعيد، القيادي البارز في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، بإيجاز شبه هنا:

"إذا كانت حقيقة التعدد القومي والعرقي والثقافي والديني لم تكن تعني شيئاً كبيراً فيما سبق بالنسبة للكثيرين، فإنها الآن صارت معترفاً بها - ولو لقليل - من قبل الجميع. لكن الحلك ليس في الاعتراف بالتنوع للوقوف عنده فحسب بل التقدم بصياغة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تترتب عليه، وفي الوقت نفسه إدراك عوامل وحدة المجتمع السوداني والتي تراكمت عبر القرون. فوامل الوحدة الكامنة في الهوية السودانية كقيلة بأن تتجاوز عوامل التمزق والفرقة، إذا صاد مبدأ التعدد والتنوع، وإذا عبرت الممارسة السياسية والفكرية ومناهج التعليم ومؤسسات الثقافة وأجهزة الإعلام عن الهوية في شمول ذاتيتها".⁵

فالتعددية هي السمة الغالبة على عالمنا اليوم. وهناك حوالي 12 دولة تقط في كل هذا الكوكب يمكن ان نعدها متشابهة عرقياً وديناً وثقافياً، ولو بمقدار، أي ما يقل عن 10% من دول المعمورة. ولا شك ان السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة، تنسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية؛ وتجرحه التاريخية للتمايش والتفاعل والداخل بين مكوناته تؤكد، ليس فقط انها لا

تشكل بالضرورة عوامل اقسام وغزق بين السودانين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري وإجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل. وكما عبر الدكتور جون قروق، رئيس "حركة تحرير شعوب السودان" بحق عن أهمية توظيفها كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للانفصال:

"تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة... لا يمكن إرساء دعائم مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غزلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتنامية، تقطع الطريق على سدود التنازع، وتفتح سبيل التجانس على مصراعية".⁷

هذه اللكيات لغزلة مسلمات الماضي وجدت صياغتها المدرجة في الأساليب الوفاقية لوقف نزف الحروب الأهلية والبحث عن أسس للإجماع على إطار نظام ديمقراطي يحترم تعددية البلاد وحقوق مواطنيه، وبدعم من امكائبات الوفاق الوطني ويضع ركائز بناء الدولة الديمقراطية. والتي يمكن إستخلاصها من الرؤى المشتركة للجمعيات السياسية في تاريخ السودان الحديث. فإيجازاتها تمثلت في وقفات فارقة في قرارات مؤتمرات جوبا العام 1947، وفي إتفاقية الحكم الذاتي العام 1953. وإعلان الإستقلال في العام 1955، ومؤتمر المائدة المستديرة العام 1965، وخلاصة مناقشات لجنة الإثني عشر العام 1967، وإعلان يونيو (حزيران) للحكم الذاتي للجنوب العام 1969، وميثاق الدفاع عن الديمقراطية العام 1985 وإعلان كوكادام والإعلان السوداني لحقوق الإنسان العام 1986، ومشروع الوفاق الوطني العام 1988، وتجسدت في إنضمام "حركة تحرير شعوب السودان" إلى التجمع الوطني الديمقراطي العام 1990. هذا الواقع التعددي وبكل المتنايس - دون شك - لن يكون نهائياً ولا ثابتاً، بل يظل متجدداً على الدوام على قاعدة موروثات السودان العريقة في فنون الحكم وإدارة الثروة وشبكة العلاقات الإقليمية وخيوطها "السرية والعننية" في إطار أشمل هو ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". نظام "كوكبي" تتداخل فيه أمور السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة والسلوك الإنساني دون إعتداد يذكر بالحدود والسيادة أو الإلتواء إلى وطن محدد أو دولة معينة. نظام جديد-قديم كان من أبرز سماته ما يسمى "الوحدة الثالثة" التي تمخضت عن ميلاد 15 دولة جديدة.

دولة موحدة أم دوليات عدة؟

إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات إتهار كل "مشروع قومي" تم طرحه

باعقاد انه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الإستراتيجية ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طنحت على مطيح حياتهم - بإختلاف ألوان الطيف السياسي - منذ نهوض الثورة المهدوية (1885-1898) مروراً بجهود الديمقراطية الكسيحة والديكتاتوريات العسكرية المقتبة ونهاية بصورات "الحزب الغالب" أو "الكيان الجامع" أو "اتحاد قومي الشعب العاملة"، وإلى زمن الحقبة الإقناذية الحالية التي لم تجد ما تسلمه من تجارب الإتس والجن غير إستساخ نموذج التجربة التركية البغيض وفرضه على البلاد والعباد.⁸ ومازالت أحزابه وتجمعاته السياسية - شمالاً وجنوباً - تنظر إلى قضاياها الأساسية من زوايا مختلفة وبمناظير مختلفة، وليس على صعيد أوضاع الماضي فحسب، بل على صعيد أوضاع الراهن والمستقبل.⁹

ومن جهة أخرى، إنهارت وحدة "حركة تحرير شعوب السودان" SPLM تحت ضغوط التآمر الداخلي والإقليمي والدولي وقررت شيعاً متناطحة؛ وكما نجح ب وحدتها رقماً صلباً إضافياً تستند إليه قومي التغير والحديث في جنوب السودان، بل في كل السودان. فهي طرحت، ولأول مرة بأن المشكلة الأساسية هي مشكلة السودان ككل وتجاوزت النظرة الإقليمية لمشكلة جنوب البلاد، وقدست برنامجاً قومياً للتصير عن قضايا أهل السودان بأسره وتغير أوضاع البلاد على عمومها. وكان يبدو للوهلة الأولى أن أهل الجنوب حققوا في العقد الأخير من القرن العشرين إنجازين ساطعين: الفيدرالية وحق تقرير المصير، حيث أجمعت عليهما تقريباً الحكومة والمعارضة رغم اختلافاتهم إلى حدود غير قليلة حول دلالاتهما ومضمونها وما يشملهما.¹⁰ ولكن تبددت الآمال حين إتجرت أمام عيون كل السوڤانيين والعالم صراعات كامنة ومنفلتة، تغلي دائماً تحت السطح، لم تكن فكرة أو مبدئية بقدر ما كانت تحكمها عوامل إجتماعية وتاريخية، وأخيراً وعلى نحو متزايد شخصية.¹¹ وخرجت بالصراع إلى العلن وكسبه بلبوس عنصري كالح؛ وعبرت عن نفسها، فضلاً عن أماكن أخرى، خلال موجات الإقتال الشرس العنيف في ما عرف "بثلاث الموت". فقد قدرت أكثر من جهة أن الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة ربما تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المعارك ضد الجيش الحكومي ومليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت العام 1983 وحتى الآن.¹² وتبادلت قيادات "حركة تحرير شعوب السودان" المنشقة، السياسية والميدانية، التصفية والإتهامات والتجريح.¹³

وحول بعض ساسة الجنوب وعسكريه المنشقين عن "حركة تحرير شعوب السودان" ساحات العمل الوطني إلى رمال متحركة نتيجة تحالفاتهم المتقلبة في كل يوم، وما عاد في وسع المراقب القدرة على متابعة تقلب مواقفهم وآثاره على واقع الحرب والسلام. ووظف بعضهم الرموز الشائنة والدينية والعصية القبلية حيث نجد أسوأ تجلياتها في جنوب البلاد اليوم.¹⁴ ويزيد الأمر تعقيداً حالات التعاون الواسع

والمشاركة غير المسبوقة لأبناء وبنات هذه المناطق المهمشة المنكوبة في التشريع والتخطيط والتنفيذ والتشيل الدبلوماسي والسياسي والعسكري لمشاريع سلطة يهتما كل من فقد تفوذه أو منصبه أو مصلحته بأقذع التمتع؛¹⁵ وبعض هؤلاء إستمرت مشاركتهم في أعلى المناصب التشريعية والدستورية والتنفيذية لأكثر من 3 عقود من الزمان، وبإختلاف العهود.¹⁶ وتراجع بريق عدالة قضية المواطنة والمساواة والديمقراطية في السودان لأحرار العالم وشعوبه كي يتناصروا قضية صارت مبتلية بنار التعصب العشائري، وإقتقاد قسط كاف من وحدة الهدف، وسيادة مناهج الإنتهازية السياسية والقاشية معا . وبات من الواضح ان دول الجوار تعمل على استعمال "ورقة الجنوب" ضد السودان وليس من أجل مناصرة قضية الجنوبيين أنفسهم. وصارت أرض السودان مباحة ومستباحة يدخلها غلاة التعصب الديني في الشرق (من أمثال بن لادن) والغرب (البارونة كوكس) والإرهابيون (كارلوس) وتجار السلاح، أنى شائوا، وحبيشا شائوا، وكيفنا شائوا .

يستقبل السودانيون الألفية الثالثة بمحصاد نزف الحروب الأهلية المتواصل وقرر أهله المدقع وتاج بانس لسياسات وأوهام نخبة عهد الإستقلال وما بعده وتحلف لا يصدق عقل يتسل في لا عقلانية موت مواطنيه بالعطش وهم يعيشون على ضفاف أطول نهر للمياه العذبة في العالم، وموتهم بالجوع في وقت تُصدر فيه حبوبه الغذائية ومنتجاته الزراعية تلحف بها الحيوانات في الدول المجاورة، ويعيشون في حضيض الفقر ويتحكم فيهم قلة تجاوزت أرصدتهم في البنوك (الإسلامية أو الغربية الكافرة، لا فرق!) مليارات الدولارات.¹⁷

وساد جو من التشويش والإبهام في المواقف - بمقدار البعد أو القرب من السلطة - بصدد الحل المنشود للقضايا المصرية . ودفعت مسارات الأحداث بالسياسي الجنوبي بونا ملولال رينق إلى ان يظهر لأول مرة موقفه الإقتضالي بشكل سافر ويوظف كل تاريخه وشبكة علاقاته الدولية من أجل التبشير به باعتبار ان طرقي المعارضة الجنوبي والشمالي ممثلا في التجمع الوطني الديمقراطي:

"مارسا لعبة سياسية على بعضها... كثر فيها القادة الشماليون شعاراتهم الفارغة عن تقرير المصير لجنوب السودان، في حين أكد الجنوبيون انهم يناقشون من أجل وحدة البلاد... من السخف من القيادة الجنوبية الإصرار على الحفاظ على وحدة البلاد... من الواضح تماما ان القيادتين الشمالية والجنوبية لا تعيان ما نقولان، وانهما تهدفان إلى الحصول على ميزات سياسية... ان القادة الجنوبيين بدورهم يريدون ان يدوا أيضا من ذوي الذكاء المضاعف

بأن يكسبوا خصومهم باعلان مواقف لا يؤمنون بها. انهم يواصلون السير في هذه الوجهة على رغم انها ضارة بصورتهم امام جماهيرهم. لقد فشل هؤلاء في توضيح المطلق وراء هذا التوجه لمؤيديهم وهي تبدو لعبة خطيرة... ايا كانت اللعبة التي تدار باسم الشعب، يجب ان يكون واضحا الآن لأي جنوبي متعلم ومطلع ان زمان المزايدة بموضوع الوحدة انتهى. لم يعد بإمكان سكان الجنوب دفع ثمن الحفاظ على وحدة السودان... من المهم للقيادة العرضية للجنوب طرح منطلق الانفصال وحججها ضد الوحدة لتوفير الترجيح الصحيح للجماهير عندما يحين موعد إختيارها. نحن نعلم في ان يؤيد متقو الجنوب الدعوة للانفصال بصورة سافرة والتبشير بها وسط مواطنيهم، هذا هو معنى القيادة الحقّة".¹⁸

ومن المؤسف ان آفاق الحل لقضايا الحرب والسلام في السودان صارت تتأرجح، في أحسن حال، بين سيناريوهات (عوالم) الانفصال والكوفيدرالية.¹⁹ ولعل جهات عدة قد عزت على ان لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات "المشروع الأمريكي" لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي تم إختياره خلال وبعد الحرب الأهلية اليوغسلافية.²⁰ وهو يهدف إلى نقبت الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان، مصر، السعودية، العراق والسودان) إلى كاتوتات أصغر، ثم إعادة صمها في شكل كوفيدرالي. وهو مشروع مسند بدراسات تفصيلية يقترح ضمن أشياء أخرى، تقسيم السودان إلى دولة شمالية للمسلمين وأخرى للأفارقة في الجنوب وربما ثالثة في جبال النوبا ورابعة في ديار الفونج وخامسة في دارفور؛ ثم يباد تجميعها في كوفيدرالية أفريقية-عربية، ذات صبغات إسلامية ومسيحية تسمح بالتبشير النشط وسط المجموعات الإحيائية التي مازالت تحافظ على معتقداتها الأفريقية (شكل 2). الأمر نفسه مطروح لتقسيم العراق إلى 3 كاتوتات (شيعة في الجنوب، سنية في الوسط، كردية في الشمال)، وتقسيم أرض الحرمين الشريفين إلى دولتين (منطقة شرقية شيعية تضم إليها البحرين، وأخرى غربية سنية تضم إلى الأردن تحت قيادة هاشمية) بالإضافة إلى مصر التي من المفترض تقسيمها إلى 3 دويلات (مسلمة في الشمال، قبطية في الوسط، نوبية في الجنوب) وعلى النيج نفسه يخطط لديار الأزرق العامرة.²¹

ولكن رغم كل ذلك ما زال هنالك تيار - رغم خفوت صوته - في جنوب البلاد يرى ان منطق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى المصالح المباشرة، ما زال يمكن توظيفه إيجابيا ليعمل في صالح

حاربت فكرة الانفصال أثناء الحرب الأهلية وتمسكت بالوحدة فظلت أقوى دول العالم. والشاهد أيضاً في نيجيريا نفسها التي ارتقت القيدرالية ورفضت فكرة الانفصال أثناء مشكلة Biafra... فالمستقبل كل المستقبل للسودان الواحد ليصبح قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية عظمى لها وزنها دولياً.²²

وهي روح وحدوية، بأي حال، لا يمكن دعمها بشكل كبير من أطراف خارجية. إن ما يحدث داخلياً لا يمكن التحكم فيه من الخارج؛ بل على العكس من ذلك فإن ما يحدث في داخل السودان يرتبط أساساً بالتأثير على الخارج وتوجهاته. وخير دليل على ذلك أن "اللجنة السودانية الوطنية" التي أعلنت عن نفسها في القاهرة (مصر) في سبتمبر (أيلول) 1992، بأنها ستعمل من أجل الوحدة وتدعو لرفض الانفصال وتوحيد القوى السياسية الجنوبية خلف ذلك المشروع، لم يتجاوز تأثيرها دوائر الأجهزة المصرية التي شجعتها ودعمتها وروجت لها.²³ ولم تؤسس مصداقية تؤكد أنها ستجفع في "كشف العناصر السودانية الجنوبية والأجنبية التي تعمل على خلق الفتنة والانفصال" على حد تصريحات قائدها جوزيف فلمون ماحوك. ولم تعامل معها أطراف معنية بالموضوع بإعتبارها صنيعة أجهزة لها تاريخ في إستغلال واجهات وطنية ورشوتها تحقيقاً لمصالحها المباشرة. ومع ذلك فلا مفر من ضرورة بروز اتجاه رأي عام جنوبي قوي يدعو للوحدة على أسس عادلة على مستوى الوطن السوداني على أمل أن تتحول إلى إستراتيجية دائمة أو طويلة الأمد. وإن كان هذا يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن.

ويبدو المتبصر وكأن أزمة السودان وزعرعته صارت مزمنة، وإن قدر أهله ما زال يدور على كف أكثر من عفريت. وبعد ما يزيد عن 10 سنوات من حكم الإنقاذ لم تمكن بعد من أن تحصل على مجرد الإعتراف بها كقوة مركزية غالبية وقادرة على ضبط إيقاع النزاعات الأهلية من ناحية، خاصة وأنها كانت تبشر دائماً بأن برنامجها صاحب آلية توحيد جبارة من ناحية أخرى.²⁴ فقد تداعت محاولاتها المستتية خلال ما يزيد عن 10 أعوام للقبض على زمام العنف في يديها ككيان يمثل الدولة، واستمر إتهام احكامها بالقوة المسلحة وقتلت في إيقاف الحروب الأهلية. ومنذ العام 1990 تكررت الدعوات - بشكل مل - بأن السودان سائر إلى زوال أو مهدد بالإتهام تارة تحت سيناريوهات "اللبنة" ومرة "الأفنتة"، و"الصوملة"، و"البقنة"، وفي مرات "العرقنة" نسبة إلى نموذج العراق. بل تصاعدت فيه حدة الإستقطابات إلى حد يجعل الكيئين من الدارسين والمراقبين يشيرون إلى فكرة "حتمية إتهامه" وشككه أو موته - لا حالة - بالسكة القلبية أو السكة الدماغية (لا فرق، أيضاً) عليه أن يختار بين مصير باس أو مصير شع.²⁵ خياراً مفروضاً ومراً لأوضاع مريرة، بل إن أحلامها علقم.

سلام ميت ... مهانة مستمرة

إن كان الاختلاف على نواقص الدولة السودانية وإنجازاتها - وبأوجهها المدنية والعسكرية - من لدن الإستقلال وإلى الآن مازال واسماً وشاملاً، فمن الضروري أن يصبح عسيراً الإتفاق على الدواء الناجع الشامل والدائم هو الآخر. فمحركة الحرب التي كانت محصورة في جنوبه، إستمت عاورها شمالاً إلى وسطه وخاصرتبه.²⁶ وبالضرورة، أيضاً، نؤكد هنا أن ولج آفاق السلام ليس أمراً سهلاً. فسرد وقفات ومحطات التفكير والتداول بين أهل السودان خلال 5 عقود من الحروب الأهلية واجبة مع إتساع الحوة بين الأطراف (انظر الفصل الثامن). وحصرها - في وقت مازالت كاتبة الدفاع الشعبي والعسكري من الجانبين في خنادق المواجهة - هو من قبيل الإقرار الضمني بأن الهيمنة السياسية قائمة والإستغلال الإقتصادي مستمر وأن المساواة والعدل لم يتحققا بعد. وهي بداية دون غموض وعلى رغم إستمرار مجاهدات ردم الحوة الفاصلة بين قري الحرب وقري السلام والعدالة في شرق البلاد وجنوبها، غير أن المحاولات هذه قد فشلت، إذ أن القتال في ميادين الحروب الأهلية مازال مستمراً. بل ارتبط إستمرار لحيها، من نواح كثيرة، بتطور هيئة المؤسسة العسكرية وتركزها وإتساع نفوذها وتعدد وظائفها.²⁷

ولا يمكن طمس هذه التحولات على الرغم من محاولات أجهزة إعلام الحكومة السودانية الساعية إلى إن ترسخ في أذهان العباد أن إستعادة الأراضي المحتلة من قبل "المتمردين" هو دليل الإقتراب من آفاق السلام. وفي تقديرنا هذا هو الجانب السهل من إشكالياتها، إذ أن مساحة الأراضي المحررة تقاس بالكيلومترات، في وقت يتعذر فيه وجود مقياس متفق عليه لمفهوم "السلام" الذي تبشر به ونوعيته. فالجرب تراوح مكانها منذ إشتمالها في منتصف القرن العشرين في مستنق الكَرّ والقر، من دون حسم.²⁸ في حين يصعب علينا إصدار أحكام على مقدار تقدم أو تراجع فرض تمكين سلام مجتمعاتنا وحمايتها. فقد برهنت التجربة السودانية على أن الإعتماد على كاتبة الحسم العسكري والإستناد على مُعطياته لدفع مسار المفاوضات للوصول للسلام لم تكن إستنتاجاً صائباً في ظروف الحرب الأهلية المحتدمة والمتناسلة، وإن المطلق الصحيح هو على العكس من ذلك تماماً.²⁹

لقد جرب طرفا الحرب الأهلية الإعتماد على العمل العسكري لكسر ظهر الطرف الآخر وفرض واقع معين عليه. فقد ظلت القيادة السياسية والعسكرية "لحركة تحرير شعوب السودان" تمتد خلال الفترة 1984-1992 أن إتصاراتها العسكرية هي المنصر الأساسي في خدمة برنامجها وإستناد موقفها التفاوضي. بل صار من الشائع أن الكلاشكوف هو أداة "الحركة" المفضلة في إدارة محادثاتها مع حكومات الخرطوم المتعاقبة. وساد الإلتطاع إنها لا تفرق بين عهد وعهد ولا بين حكومة وحكومة ولا بين حزب وحزب، فالكُل في نظرها أعداء! من جهة أخرى لم تقدم الإتصارات الكاسحة للحكومة السودانية وتجربتها

"صيف العبور" و"سيوف الحق" و"خاتمة المطاف" و"صيف السلام" و"صيف التمكين" خلال 10 سنوات متواصلة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في القضاء على "حركة تحرير شعوب السودان" أو في دعم موقفها التفاوضي في كل المباحثات.³⁰ فقد ظلت "الحركة" رغم هزائنها المبررة قادرة على التمسك بجد أدنى من إعلان المبادئ في كل من أبوجا ونمروبي وكيبالا والإرغاد... الخ. إن مثل هذه الروح لن تحقق سلاماً. وما لم تتغير المطلقات والدوافع، فإن قدر البلاد أن يواجه أهلها المزيد من الإحتراب. فالقتال سيتجدد أجلاً أو عاجلاً، مالم يعالج الخلاف من جذوره. ودون شك، لن سلاماً يأتي على فروحات البنادق وفوق جماجم الضحايا الأبرياء ليس إلا هدنة مؤقتة.³¹

الفرق في مستنقع الدم

التأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد أن مناهج البحث عن السلام لم تتغير، وإستراتيجية أظلمته المتعاقبة لم تبدل على طاولات المباحثات أو في مسارج العمليات العسكرية. والخطوات المحصورة في مسارات الحرب والسلام في السودان إلا في بعض محطات بفضل تجربة معاصرة مجتمعة وأليمة، فتنازع تخفي وراءه لعبة تمكين واستمرار مصالح الفئة المتحكمة والمتنفذة بطبقات متفحمة في شكلها المتبدل والمبتسر نفسه. الأمانى نفسها والوعيد والوعود والإتفاقيات والمعاهدات، مرة تلبس الخوذة ومرات تلبس العمامة، ولكنها تظل في جوهرها واحدة: المراوغة ونقض المواثيق والتعهدات.³²

ونحن هنا لا نغفل دور بعض سياسي الجنوب الذين قبلوا بترتيبات مجزأة نيابة عن جماهيرهم، ووقعوا الإتفاقيات مع مؤسسات لا ترحم شنت عليهم حروب الإبادة والجihad مدة تقارب 5/3 قرن من الزمان؛ وفي وقت يعاني أهلهم أقسى أفانين البطش والإرهاب وعثقت المشاق والحن وعلى شتى الأصعدة. وقد يبدو من السذاجة القول أن التجربة النياسية الجنوبية لم تستطع حتى الآن أن تواجه ذاتها بالتساؤل المخرج داخل ميدان ممارساتها العسكرية والسياسية: "من هو العدو الأساسي؟" لكن النتائج الراهنة، كهيئة بتبرير صحة هذا التساؤل المبدئي. وفي تقديرنا أن الربكة في إستراتيجياتها عائدة في جوهرها - في مرات كثيرة - إلى عدم القدرة على الرؤية الواضحة في تحديد هوية العدو. هذا على الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الجنوبية حافل بنكسات وهزائم على يد قوى سودانية وإقليمية تصورها على أنها "صداع نصفي" ومصدر خطر تهديدي مزمن لمصالحها واستقرار بلادها ووحدتها أراضياً.³³

وبغض النظر عن الحيليات التاريخية التي نشأت في سياقها القوى السياسية الجنوبية أو كخصوصيات تأسيسها، فإن ثمة حقيقة أخرى ساحطة أصبح من الواجب مجابهتها، إذ لا بد من التساؤل حول ما إذا كان العمل السياسي الجنوبي على وجه الخصوص، والوطني هجوماً، يعاني من "أزمة تمثيل" لمصالح

الثالثة؟ أي نوع من القادة هؤلاء الذين يصفون صفاتهم مع الأنظمة الديكتاتورية بأنها انتصارات سياسية في الوقت نفسه الذي تستمر فيه جماهيرهم في تحمل المهانة المتواصلة والإستغلال البشع؟ من هم الأسوأ والأكثر قسوة ومخاتلة: "صانعو السلام" من أمثال الإمام المخلوع النيري وسدته، والمرحوم الزبير محمد صالح، نافع علي نافع، ومحمد الأمين خليفة أم المواطن جويج ككفور أروب وألدو أجو ورياك مشار، وأشول دينق والمرحوم أروك طولن، والمرحوم كاريبو ولأم أكول وصحبهم؟ وهل يمكن تبرير كل ذلك تحت مقولة "فن الممكن"؟ في تقديرنا إنه من الإحتقار للسياسة أن يقال إنها فن الممكن، لأن عمل الممكن ليس بأي صورة أو حال فناً سياسياً. فالسياسة عمل متميز يمارس في ضوء علاقة المستحيل والممكن بالظروف المكانية والزمانية، وفي إطار يجمع بين الواقع وقدر مناسب من التصور الفكري يساعد على التغيير في إطار من الممكن، وحيث يحدث نوع من تلاقح الفهم والتصورات الممكنة التطبيق والحقائق الراسخة بعيداً عن أوهام "التفكير الرغوبي". أن السياسة - في الحقيقة - هي فن الممكن في الزمن المستحيل. فكل منطقة من عالمنا لها خصوصيتها، وجنوب السودان ليس إستثناء، حتى يبرر بعض قاداته السياسيين والعسكريين تماؤهم مع كل الأنظمة تحت بند "الممكن".

ففي الجنوب من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي أفرزت عدداً من الإحتلالات وكروست نوعاً من المستحيلات وبلورت له شكلاً من السياسة إذا تطور أصبح قادراً على إحداث تغيير وهيئة واقع جديد يتزعمه من رحم القديم وفك المستحيل ويؤسس به ركائز فن الممكن في زمن المستحيل. لهذا فإن تساؤلنا ما زال قائماً: هل كانت هناك ضرورة مطلقة لتقديم تنازلات هائلة كهذه مقابل المردود الضئيل؟ إن التمعن في حصاد إنهيار إتفاقية أديس أبابا (1972) ومراقبة تداعيات تصدعات إتفاقية الخرطوم للسلام (1997) يستفز المراقب للتساؤل: من هو الراجح ومن هو الخاسر في كل هذه الصفقات؟ بنظرة بانورامية لمجريات الواقع، توصل إلى أن مضمون الإتفاق في كل مرة وبصيفته النهائية أحال معظم تفاعلات الحرب الأهلية إلى حالة تجسيد مؤقت. وأعاد تقريباً أطراف الإتفاق، منخنة بالمجراح إلى مواجهة القضايا الجوهرية: أي نوع من السلام، مرتبط بأي نوع من نظم الحكم، وبأي برنامج للتنمية، وفي أي اتجاه يمكن السير به نحو العدالة الإجتماعية.³⁴ ولذلك صار الإتفاق سلاماً مؤقتاً دون تحقيق أهداف جوهرية تحدث تحولاً بشكل قطيع مع ما كان عليه موقعه في الجنوب منذ خمسينيات القرن العشرين. وفي الحالتين لإتفاقية أديس أبابا العام 1972، وإتفاقية الخرطوم للسلام في العام 1997 نخلص إلى إدراك أن هناك أنواعاً كثيرة من "السلام" كما أن هنالك أنواعاً كثيرة من "الحرب الأهلية"، وإن لكل نوع نتائجها وانعكاساته وبعثاته.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب التي واجهت نيران الحروب الأهلية يمكن أن نقدر كيفية الخروج من دائرتها الشريرة واستبصار الحلول الجدية التي توفر الإستقرار السياسي إن لم تقل التكامل الإجتماعي

والإقتصادي.³⁵ فالنزاعات تبدو وكأنها من سمات التطور البشري على مر العصور. فعلى سبيل المثال، نجد ان نتائج الحرب الأهلية الأمريكية (1861) كانت تغطي أسس المعادلة القديمة المبينة على القهر وفتح امكانية بناء مؤسسات وتطوير مجتمعات أكثر ديمقراطية وارساء عمليات وظفت لفرز ركائز نظام سياسي مستقر ومنفتح وهيكلي إقتصادي جبار. بينما كان حصاد الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939) إرتداد وانتصار للقوى المحافظة ومزمنة للقوى التجديدية صاحبة المشروع الديمقراطي، وحنطت نتائجها المجتمع الإسباني ودفعت به إلى قاع قائمة مثيلاته الأوروبية وإلى يومنا هذا. وقس على ذلك محصلة الحرب الأهلية البريطانية والفرنسية... إلخ. أما نماذج الحروب الأهلية، في عالمنا المعاصر، من لبنان، وقبرص، وليبيريا، وأفغانستان، وتشاد، والعراق، وكسوديا، وأنجولا، والصومال، واليمن وموزمبيق وكولومبيا إلى يوغسلافيا ونيكاراجوا فإن الأطراف التي شاركت فيها خرجت كلها مهزومة ومستنزفة لسجرتها عن تغطى ذواتها، وتمسكها بمواثيق سياسية شديدة المشاشة؛ بالإضافة إلى فشلها في تقديم بدائل مقنعة ودخولها في نفق التدمير المنهجي لإمكانات الوطن وإعتمادها على السند الخارجي، بل وتحولت إلى عالة عليه.

ومن المفيد للتاريخ والإستعمار ان تذكر حصاد هذه الحروب جميعها؛ فهي في نهاية المطاف، تمخض حصادها في تركزس مجتمعات متككة الأوصال منطقية على نظم سياسية مبنية على أساس الدين والطائفة والنحل والملل والعصية المقيية. لا نبالغ إن زدنا وقلنا إنها حملت، وما زالت، تحمل في طياتها جرثومة التفتت والقابلية للإشطارية مما يمهّد الطريق إلى مزيد من التجزئة للقطر الواحد؛ ودونكم الصومال وسيراليون وليبيريا ويوغسلافيا وما يتفاعل داخل أحشاء جارتنا الشقيقة إثيوبيا.

وفي تقديرنا إنه ما زال من الممكن تعايش أهل السودان بإختلاف جهاتهم تحت ظل عدالة ومساواة مرتكزة على قاعدة سياسية واحدة محركها الأساسي مصالحهم المشتركة وبصيرهم الواحد. فالتجربة الأمريكية وهي تعكس مسار مجموعات عرقية متباينة نحو بناء أمة تدل، أيضاً، على ان مشكلة تعايش المجتمعات في وحدة واحدة ليس العرق أساسياً فيها، وكذلك تجربة الإتحاد الأوروبي، وهي تجمع أمم متباينة، بالإضافة إلى دلالاته على ان اللغة ليست هى الأخرى شرطاً لقيام تكامل ناجح موحد ذي لغات متعددة. ومن المفيد ان تذكر هنا أيضاً أن من مجموع ما يزيد عن 180 دولة تسمي إلى منظمة الأمم المتحدة هنالك حوالي 130 دولة ظهرت إلى الوجود بعد عقود من الزمان من ظهور الدولة السودانية بمحدودها الحالية. وقد صمدت إلى حد كبير حدوده الحالية أمام النزاعات السلافية والعرقية وحروب الحقبة المهدوية وأمام أطماع الهجمة الإستعمارية لإقتسام موارد القارة الأفريقية. وإلى من يحاولون أن يرددوا أن السودان كيان "مصطنع"، نذكرهم بأن الأردن والمند ونيجيريا وكندا والولايات المتحدة

وبلجيكا وسويسرا وبريطانيا (أم الكبان) نفسها كيانات مصطنعة. فحجج الذين يتحدثون عن ضعف وحدة الكيان السوداني تنطبق على كل دول العالم تقريباً. فأي طريق ياترى مستود إليه محرقة الحروب الأهلية السودانية؟

سلام المنتصرين ومعاملة المهزومين

ويبقى الأمر، بعد كل رصيد المعاناة المائل، أبعد من وصف الأحوال وأعظم من تشخيص الداء؛ بينما الحاجة جد ماسة إلى محاولة إعادة التفكير الشامل في معطيات الواقع السوداني والمساهمة بحلول عملية جذرية بالتأمل.³⁶ وهي في جوهرها تنعكس بشكل حاد على وقائع حياتهم بشكل يومي حين يجد أهلها، ضمن يقين مزعزع بالمستقبل، أنهم مازالوا يقفون في مواجهة سؤال يحمل معنى رمزياً لا تخفي دلالته، كان قد واجههم في بدايات القرن الماضي وعبر عنه مؤسس الصحافة السودانية الحديثة أحمد يوسف هاشم (1903-1957) على صفحات مجلة النهضة في يناير (كانون الثاني) 1932 قائلاً:

"يجول الإنسان بنظرة في أنحاء العالم طراً فلا يجد أمة من الأمم شرقية كانت أم غربية لها من المرافق الحيوية والإستعداد الفطري مثل ما لنا ثم هي في الحضيض العمراني والإجتماعي والمالي الذي نرسف في أغلاله. ويحار الفكر في أمرنا كيف يمل هذا الخلل الذي نخر عظامنا وأبلاها وحال في الماضي والحاضر، وأنخس أن يحول في المستقبل، بيننا وبين التقدم في هذه الحياة. إننا أمة قديمة ولولاً حد محدود، كد أباًؤنا وأجدادنا وسعروا سعيًا حثيثاً للرفاهية والسعادة، وهانحن على أثرهم نكد ونكح لهذه الغاية نفسها. وللأسف ضاعت تلك الجهود وهذه بلا جدوى، ومازلنا رغم زعمنا التقدم واقفين عند نقطة الإبتداء؛ فما هو السر الذي حرمانا نعمة التقدم والسير إلى الأمام أسوة بالأمم الأخرى؟ ونحن وكثيراً مذرعون بالأسباب نفسها أو بأسباب أقوى، ومع ذلك فهم متحركون ونحن جامدون، وهم منعمون ونحن متحسرون".³⁷

ولعل أحد أسباب الجمود والحسرة التي تتلف حياتنا هي أننا وفي كل منعرج تطفح فيه إلى السطح تحركات ودعوات "السلام" و"المصالحة" و"الوفاق" الوطني نجدها تتزامن بشكل مدهش مع إتساع ثغرات في وضع القوى المعارضة لمشروع القنات المستفيدة من الحرب ومخططاتها "الصحيوية" و"الحضارية".³⁸ وتوافق دائماً مساعي نداءات حكومة الخرطوم عن ضرورة "السلام والوفاق" مع فشل القوى البديلة في

تحقيق وحدة فعالة ومؤثرة ونشاط جماهيري ملموس.³⁹ حتى صار كل مازق للحكومة مأزقاً للمعارضة. وفي زماننا الراهن نجد ما يتصاعد مع كل إقتراب لخطط "مجموعة العشرة" الحاكمة في الخرطوم من ترتيب أوضاع البلاد على النسق "التركي"، وتظن على السطح كلما ابتعدت من الأفق مطالب بسطاء الناس في السلام والديمقراطية والعيش الرغيد.⁴⁰ ونلاحظ، في الوقت نفسه، ان رسل الطليع مع حكومة الخرطوم ينتمون إلى فرقة فيها من يستصعب مواصلة السير نحو سودان تحكمه معادلة جديدة، أو تحتوي على مجموعات لا تحبذ ولا تؤمن أصلاً ببرامج الإصلاح الديمقراطي والإجتماعي في السودان وهي، في الوقت نفسه وعلى أكثر من صعيد، على قناعة تامة بمطلقات وأفكار ومرجعيات المجموعة الحاكمة في الخرطوم، بطرق وعناوين ومفردات مختلفة؛ لا يفرق لأن كان اسم من يشر لها أو يسوقها جورج أو أشول أو أوهاج أو دنيج أو محدين. إن مشكلة الحكم في السودان صارت تبدو للسائل المتأمل وكأنها مشكلة نهج وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات، والحريات بالقمع، والمواطنة بالبيعة في المنشط والمكروه، والقانون بإرادة رئاسة الجمهورية.

ولعل من حسن الطالع إن العالم كله - شرقه وغربه، جنوبه وشماله - يعيش فترة مراجعة شاملة لكل جوانب الحياة. وما عاد الناس يقتنعون بالشائع المألوف من الآمال والرغبات والحلول، أخذوا يطلعون في لفة إلى حياة خصبة عليا، تليق بالطامحين الباذلين الأتقياء. فقد شهدت مفاهيم "التنمية" ومدارسها وأسس الحكم ومناهجه وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتقدم الإجتماعي مراجعات مواصلة على المستويين النظري والتطبيقي في كل أنحاء المعمورة. كما توسعت أبعاد "صفات" معالجة مشاكل الفقر والتقدم الإنساني لتشمل التوظيف الإبداعي لمكونات وقدرات المجتمع المدني والإهتمام بدور أكبر للموروثات الأخلاقية والفكرية والثقافية والروحية للجماعات في عملية التقدم والتنمية. وعكفت حلقات ومنديات عامرة بالعلماء والسياسيين والتنفيذيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على مراجعة عمليات الحكم وصيورتها، وتمحيص شبكة العلاقات التكاملية المتداخلة بين التنمية والتطور والنمو الاقتصادي وكيفية تجاوز حواجز العوز، والتواصل مع مفاهيم العدالة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية. والسودان بأي حال من الأحوال ليس ببعيد من عواصف التغيير، بل هو متفاعل بها وصار منفغلاً بمجيباتها أقبيا ورأسياً بشكل غير مسبوق.

تجالات مع الخصوم وخصومات مع الأشقاء

من دون شك أن جذور التمردات المسلحة الواسعة الحالية ذات السمات العشائرية والجهوية تمتد، أيضاً، إلى عمق واقع الحياة السياسية في أواسط وشمال السودان. فقد عبرت عنها سلبيا من دون طائل ظاهرة الكيانات الجهوية والعشائرية (مؤتمر البجا، إتحاد أبناء جبال النوبا، رابطة أبناء المسيرية، إتحاد الفونج،

جبهة فضة دارفور . . الخ) التي نبئت على سطح وفراغات الحياة السياسية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964، تمييزاً عن ملحوظاتها وتمرداً على هيمنة حزبي الأمة والوحداني وسندهما الطائفي والتحرر من عسف الإدارة الأهلية الجائرة؛ وبالإضافة إلى عزوف قياداتها الانضمام إلى رصيد الأحزاب اليسارية. ولم ينشئ من عدالة قضيتهم وخصوصيتها الحديث المسطح عن أنها لا تخرج من حيز مشاكل التخلف العام الموروث في البلاد، أو اتهامها بالإقليمية والعنصرية.⁴¹ وشهدت به القائمة الطويلة للسهمين أمام محاكم أمن الدولة ومساحات الإعدام طوال فترة الجاهلية المايوية (1969-1985)، والفترة التعددية الثالثة (1985-1989) ونعاشها بشكل يومي خلال الفترة الحالية. وعلى الرغم من أن محاولاتهم لتوحيد نضالهم مع الحركة الديمقراطية في كل السودان، دون أن يتنازلوا عن خصوصية قضائهم أو ذوابها في الأزمة العامة للبلاد ما زالت تترصها عقبات ومشاكل عدة وحواجز؛ إلا أن الشواهد العامة خلال العقد الأخير تدل على إقترابهم خطوات وخطوات بجذر نحو الارتباط العضوي بتيار التغيير على المستوى القومي العام.⁴²

ولكن رغم كل شيء، ففي القطب الآخر من بوصلة الحروب الأهلية السودانية تشكل وتجدد وتتجمع وتبلور ببطء شديد، ولكن بخطوات واثقة، فزاع القوى القادرة على تقديم نظام بديل فاعل يسعى إلى تقديم نظام الحرب السوداني ونجاوزه. وتعتبر الجهود التي راققت إعلان كوكادام (إثيوبيا) في مارس (آذار) 1986 وورشة عمل أمبو (إثيوبيا) التي نظمت في فبراير (شباط) 1989 وإعلان أسمرا (إريتريا) في ديسمبر (كانون الأول) 1994 وما أعقبه من قرارات صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في يونيو (حزيران) 1995؛ محطات فاصلة وضعت الخطوط العريضة لاتفاق التحالف لهذه القوى الوطنية على المدى الطويل.⁴³ ولذلك في تقديرنا فإن مسألة "قضى اليهود" صارت محمّدة لأن استمرار أو هدام الحديث عن الأمانة والالتزام بالمواثيق السياسية والاتفاقيات يحصر كل الأمر في حدود الأخلاق، في وقت وضحت فيه للجميع إن الضمانة الحقيقية لأي اتفاق هو في توازن القوى ومصصلحة كل قوة سياسية شاركت فيه؛ تلك وحدها هي قاعدة الردع المادية والضمانة التي تمتع التراجع عنه وتنفق طريق التصلب من التزاماته ومن ثم خيائته. إن الاتفاقيات كافة خاضعة لتغير أبعادها وحتى محتواها وطبقاً لقوة كل فريق. والحروب الأهلية ستستمر حتى يقدر لهذه القوى أن تكشف أن الطريق نحو السلام العادل لا يتحقق إلا عبر الفئات الاجتماعية التي لها مصلحة فيه.⁴⁴ فالحلل النظرية كثيرة، ومطروحة من قوى عدة - وطنية وأقليمية ودولية - ولكن أفضلها هو الحل القادر على وقف نزف الدم وإحلال السلام والعدالة الاجتماعية، والقادر على إقناع السودانيين أن مكاناً لائقاً بنضحياتهم الجسيمة ينظرهم، أفراداً ومؤسسات، في إطار الديمقراطية والتسمية.

كل ذلك والمراقب من العالم العربي (والإفريقي) مازال مصاباً بالدهشة من حالة التمزق، الحقيقي وليس المجازي، التي يعيشها المواطن السوداني في ديار الإغتراب - الطلوعي والقسري - إزاء قضايا ومشاكل مصيرية صارت جزءاً لا يتجزأ من واقع الحال السوداني. ومن المعلوم، فإن استمرار الحروب الأهلية السودانية، على النحو الذي سارت وتسير به، لن يحقق لأي طرف من الأطراف ما يسعى إلى تحقيقه من أهداف آنية.⁴⁵ وعلى الصعيد ذاته، على أعقاب الألفية الثالثة، يجد المراقب، أيضاً، ان شرط "السلام الدائم" صار أمراً جوهرياً لبقاء الكيان السوداني ورفاهية أهله. ولهذا نضيف، بإصرار، ان شأن السلام هو من شأن "العدالة الإجتماعية" الجوهرية اللازمة لاستقراره وتقدمه؛ هذه من تلك، حذو النمل بالنمل. فقد استمرت محرقة الحروب اللعينة بنض النظر عن نوع الأنظمة الحاكمة (مدنية، عسكرية، أو هجينة) وفي مواقع وفترات مختلفة، وظروف متباينة. حقاً، لتحقيق السلام لم يعد مشروطاً بإسكات المدافع أو بإعادة السلام إلى مدن وغابات الجنوب فحسب؛ إذ أصبح الشمال والشرق والغرب أيضاً بحاجة إلى تطبيع الحياة فيها. ما لم يأت الحل شاملاً لكل أرجاء الوطن، فإن السلام سيظل حلماً بعيد المنال.

تجليات الآلية الوطنية

وفي تقديرنا أن السودان يعيش محاض مرحلة جديدة (وليس فترة جديدة) تحيط بمحانها سيناريوهات التفرع وشبح التدخل المباشر لقوات حلف الأطلسي (الناق) ما من شأنه أن ينتهك حرمة أراضيه ويعرض حياة شعبه للتبديد.⁴⁶ فاحتمالات تدويل القضية السودانية صارت أمراً واقعاً لا محالة، حيث توفر مآسي الحرب وأوضاع ضحاياها من المدنيين مبررات كافية لدعاة التدخل الأجنبي في السودان.⁴⁷ يُسهل من مهمتهم استمرار آليات التمييز في المجتمع السوداني؛ فما يزال مفهوم الموالي والأعاجم وأهل الذمة بما يستبطنه من إستراتيجية وإمداد لحق المواطنة، سأكماً في ثنايا قيادات تنفيذية وعلى أعلى المستويات.⁴⁸ ويزيد من إدكاء نار التدخل حملات التضامن مع المجموعات الثقافية المضطهدة ومهرجانات دعاوي الإسترقاق وهجبة مليشيات المراحل العربية في إختطاف العشرات من الأطفال وذوهم⁴⁹ والفتاوى الدينية التبيرية المهينة.⁵⁰ والتدخل الأجنبي، على كل حال، لا يجد اعتراضاً من بعض القوى السياسية النافذة؛ بل هي تسمى إليه ليلاً ونهاراً.⁵¹

ويقف عموم أهل السودان الآن عند منعطف طرق حاسم وخطير. ويعلن الفضاء السياسي والفكري السوداني بأسئلة عدة تذهب في شتي الاتجاهات تحاول ان تستكشف الأفق وتترجح حبال اليقين. ونحن على قناعة بأن ما مستقره التفاعلات الهيكلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية الكامنة والساورة سيكون له بالغ الأثر، على أكثر من صعيد، في رسم ملامح الجغرافيا السياسية وزلزلة مستقبل المنطقة

بأسرها - دون مبالغة - على إمداد حزام السافانا إلى شاطئ الأطلسي غرباً وإلى ضفاف الخليج العربي شرقاً، ومن شواطئ المتوسط شمالاً وإلى منطقة البحيرات في عمق القارة الأفريقية جنوباً. فالدول الغربية (خاصة بريطانيا وأمريكا) باتت مقتنعة وبعد تجارب مريرة أن السودان من الدول ذات الاعتبار (Key country) يتوقف عليها ومها كامل استقرار منطقة شمال شرق أفريقيا بغض النظر عن نوع النظام الحاكم في الخرطوم. واقتنعت أكثر أجهزة الأمن القومي فيها أن الإستراتيجيات السابقة التي كانت تصور أن ملفات ترتيب أوضاع المنطقة يمكن إدارتها من القاهرة وأديس أبابا ونairobi، بل من أسمر ما عادت لها معنى وتجاوزتها الأحداث ولا تستجيب لمعطيات الواقع. بل على العكس تماماً، فالسودان وبقلته الذي طال تجامله وبعد انهيار كل مشروعات إضعافه وتهيبه، أصبح يمتلك مفاتيح استقرار المنطقة ومن خلاله يمكن زعزعة مصر إقليم يحوي على مصالح حيوية للغرب يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وغرباً عبر البحر الأحمر إلى دول حزام السافانا وجنوباً إلى منطقة البحيرات وشمالاً إلى البحر المتوسط.

ومن جهة أخرى تبدو المجهودات الوطنية والإقليمية والدولية متفاقلة في كبح جماح المعطيات الخلاقة للإستمرار سعي الحرب وتقل من فرص دفع البلاد في اتجاه الحل العادل والشامل لأزماتها بل وتعمل لعم البلى الأنحاء كافة. فقد ذكرت لصديق أفريقي مرة بأن السودان القطر الوحيد في العالم الذي يعاني من آثار 2/3 قرن من الحروب الأهلية وهجماتها، مدعومة اليوم بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 مليشيا مسلحة. وإن أرضه ما زالت تعاني من مكائد وجراحات نزاعات الفصائل الإرهابية والإثيوبية والتشادية واليوغندية والكفولية، والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلة مسلحة؛ وما زالت تتحرك بين ظهرانيه كوكبة من "الأفغان العرب" من محترفي الإرهاب والمهوس الديني من مصر وفلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى إرهابيين محترفين من أفغانستان وكشمير والشيخان وجنوب أفريقيا والبوسنة.⁵² فضحك وقال لي:

"أتم أحسن حالاً! على أرض جارتكم الكفو الآن وصل عدد الجيوش الأجنبية التي تحارب فيها إلى 7 تنتمي إلى 7 دول أفريقية، تختلف في سياساتها ومصالحها، وتباین إرتباطاتها مع الأطراف الكفولية المتناحرة، وكل منها مستودة بدولة غربية وعدد كبير من شركات عالمية وإحتكارات الأسلحة؛ بالإضافة إلى 10 مليشيات كفولية متمردة على نظام كابولا تتوزع ولائها على مموليها من خارج الحدود والطامعين في مناجم البلاد، ناهيك عن تواجد قوات 4

مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ورواندا وأنجولا ورواندا في فترة قحاة واستجمام وتدريب... قتال!

يحدث كل ذلك في جو من أعاصير عاتية تهب على البلاد من جهات عدة وتحكمها سباريروها (عوالم) تتجاوز تصفية الحسابات مع حكومة الخرطوم الحالية تمس السودان كياناً وموارداً. وهذا في حد ذاته يجب أن يكون دافعا وحافزا للكثيرين للمشاركة في عبور الموانع الصعبة، خاصة تحت أجواء الخلاف وحملات الحشد المنوي المحمية، والتدخلات والتقاطعات الإقليمية والدولية التي تعوق الإجماع السوداني فيما يتعلق بمصالح أهله الاستراتيجية وأمن البلاد القومي. وفي وقت تبدو فيه قياداته السياسية محاطة بالحيرة والفتور، ومجالات تفاعلهم صارت ميادين لتسابق التناقضات وتصارع التوازن المتنازعة المتناحرة. ³³ في وقت بلغت تكلفة الحرب خلال الفترة 1989-1999 من خزينة الدولة المركزة ما يفوق 7 مليارات دولار، وقدر من جانبها إنها كلفت خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار. ³⁴ وبالنظر إلى جانب واحد فقط يتعلق بقتة أهله في مستقبله تكشف عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل يتجاوز مساحات القتال وتكلفة تسيير دولابها وحجم خسائرها. فالتقارير الاقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية تصف السودان ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طردا للاستثمارات. ³⁵ في الوقت نفسه الذي تم تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، وقدرت المصادر الرسمية السودانية بحجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 مليارا موزعة بين مصر ودول خليجية عربية إضافة إلى دول أفريقية مثل كينيا ونيجيريا وإثيوبيا وتشاد. ³⁶

يتأمل أهل السودان وأهل عمومهم في أرجاء العالم العربي (والأفريقي) في حصاد إقتضارات الحروب الأهلية السودانية والمتناحرة قبل أكثر من 5 عقود من الزمان، واستحالة الحلولة دون استمرارها إلى أبد الآبدين، على زعمهم، ولا يجدون طائلا ذرائعا في ديموتها أو في حصيلة إنجازاتها المزمعة. ولا يفقهون تبريرات إشعالها حتى باعتبارها تقديرا محمدا في ميزان الأحلاف ودعاوى الدفاع عن "العقيدة الإسلامية" و"الهوية العربية" والظروف والمساكنات.

لكن نحن نقول للذين يتصورون أن "الصحة الإسلامية" تمر عبر معسكرات الدفاع الشعبي وإعلان الجهاد واستغلال حاجة وجوع وفتن أهل السودان إلى حصيلتهم - بعد عقد من الزمان في كرسي السلطة والقيادة، وخلال 3 عقود في ركب السندة والصحاب - لا تتبادل أبداً أرواح ضحاياهم أو شهدائهم. ودلينا ما يحدث على نطاق القارة الأفريقية التي تعيش توجها نحو الإسلام يرتكز على الدعوة والإبلاغ والكلمة الطيبة. فالإسلام أصبح دين الأغلبية في أفريقيا من دون الحاجة إلى حشد طواير الجهاد

المسكوبة أو المزايدة على مشاعر العباد الدينية. فقد بلغت نسبة معنقي الإسلام 52% من إجمالي سكانها الذين تجاوزوا 800 مليون نسمة؛ ودخل الإسلام خلال 5 سنوات الماضية ما يتجاوز 32 مليون أفريقي. كما تشهد دول مثل غينيا وتشاد توجهاً متسارعاً نحو، وتكاد أن تتشكل صورتها بأن تصبح من الدول الإسلامية الخالصة في القارة.³⁷ يحدث ذلك بهدوء من دون ضجيج أو تصفيات جسدية أو إعلان للجهاد على أبناء وبنات الوطن الواحد. إن السلام الأهلي السياسي والإجماعي في السودان يحتاج إلى تغيير جذري في الخطاب والثقافة السياسية السائدة، يأخذ بها إلى الإيمان بفكرة التعامل والتفاعل والتعايش الودي مع الآخرين، وهذه مسألة ضرورية لم يقدرها دعاة "السلام" من الداخل أو الخارج، ولا تسهل معالجتها في زمن قصير.

الشراكة الخاسرة والجرح النازف

هموم كثيرة يعاني منها السودان في الوقت الراهن إلا أن أقلها عليه هو هم السلام المنشود الذي ظل يفرق أهله على مدى 5 عقود من الزمان، إحدمت فيها معارك تهدأ أحياناً وتستمر أحياناً أخرى. لكن مهما كانت المبررات لا نجد سبباً كافياً لاستمرار نزفها، ومستظل الحروب الأهلية السودانية لعنة تلاحق جيلنا الحالي.

فدائرة الصراع حول موارد السودان صارت هي ساحة الخصام الوطني. وبمحت تداعيات الأحداث في أن تظهر يوماً بعد آخر إن ساحته تنجم من الأطراف المهمشة نحو أواسط البلاد، عذدة بخطوط المرض الأضيق من حدوده الدولية. وصارت الحروب الأهلية يوماً بعد آخر تحصر تراكمتها السياسية وإحتقاناتها الاقتصادية حول سيناريوهات (عوامل) من يمين على فوافض البلاد وخياراتها. وتضيق ساحة الوعي لتحصر في المنطقة الخصب والمعدلة الملائم والكثيفة السكان الواقعة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، في مساحة لا تزيد عن ¼ مساحة هذا البلد الحار والجاف والمترامي الأطراف (انظر شكل 3). مساحة محصورة توقف عليها كامل حيوية الكيان السوداني نفسه، ومصالح عموم أهله ورفاهيتهم أينما كانوا وفي كل أنحائه ومستقبل أجياله القادمة، وتحدد على إنبساطات وديانه معنى وقيمة وقدرة أسهم القومي.

في هذه المنطقة المحصورة بين خاصريته (بيت الكلاوي، على حد التمييز السوداني) يوجد بها 95% من إنتاجه الزراعي وتمر بها 95% من موارده المائية، وكل مناجمه المعدنية وكل حقول بترولها و85% من ثروتها الحيوانية، وكل مصادر طاقته الكهربائية، و70% من قاعدة صناعته الوطنية. في هذه المنطقة، في أواسط البلاد، والتي لا تزيد عن ½ مليون كيلومتر مربع (تعادل مساحة اليمن تقريباً) تتركز بشكل كثيف

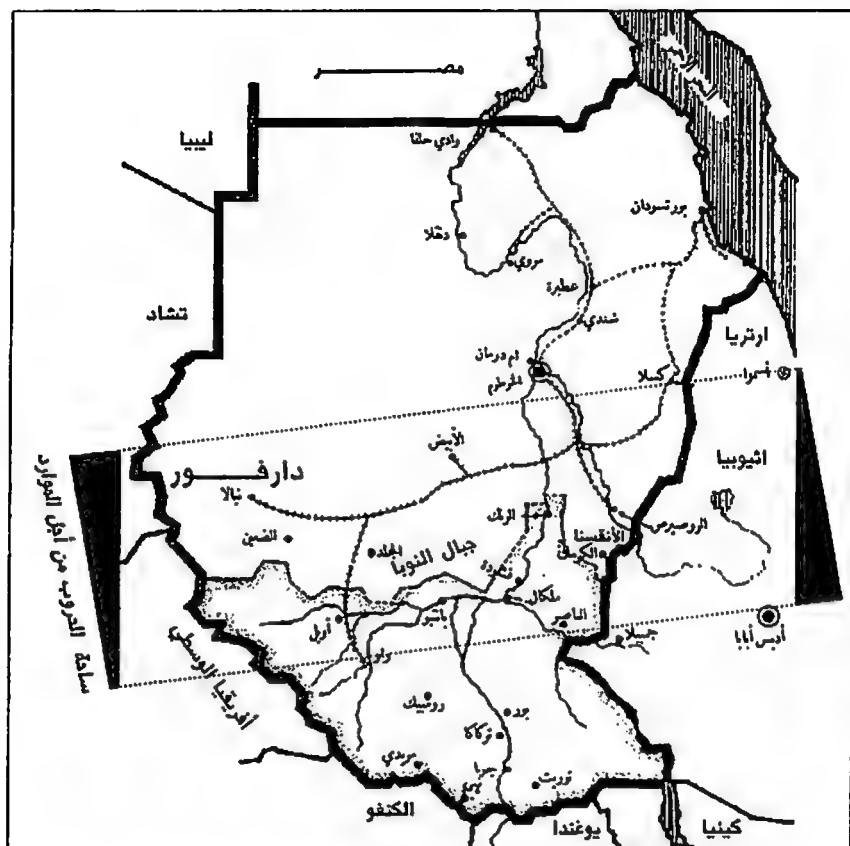
وتتخلط شلالات نزف الدم الأحمر بسبب الحزوب الأملية مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارفة، ومع راتحة الذهب الأسود (النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض (القطن) ومع كل مشاريع الإنتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصنع العربي الفنية وكل مراعي السافانا الرحبة بشكل لا يوجد له مثيل في أي مكان آخر على وجه الأرض.

في هذه المنطقة المحصورة بين خطي عرض 7-15 شمالاً، بلغ الناتج الزراعي العام 1998 ما يفوق 5 مليارات دولار، محققاً المركز السادس بين الدول العربية. ويمكن تصور الفواض الزراعية الكامنة فيه وإمكاناته الهائلة والتي تنتظر الإستغلال الأمثل إذا علمنا بأن دولاً أقل موارد حققت مراتب أعلى. فقد جاء العراق - رغم ظروف الحصار والحرب - في المرتبة الأولى حيث وصل ناتجه الزراعي إلى 27 مليار دولار، وتعبه مصر، ذات الإمكانيات الأقل، بقيمة 13 مليار دولار.³⁸

فالسودان غني بموارده، أراضيه الخصبة الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة. فهناك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة أي ما يعادل مساحة أيرلندا 12 مرة وهي بلد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة في صادراته. وبالمقارنة الولايات المتحدة التي تعد معظم دول العالم بالغذاء، والسودان إحداهما، تزرع فقط 36 مليون هكتار؛ بالإضافة، أيضاً إلى أن السودان يعتبر من أغنى الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية والتي تقدر بحوالي 103 ملايين رأس من الماشية. وقد حددت برامج الإستراتيجية الشاملة (1993-2003) التي وضعتها الدولة في مايو (آيار) 1992 أن تزيد الرقعة المزروعة في مجال الزراعة المروية إلى 3 أضعاف، وزيادة المساحة المستغلة بمناطق الزراعة المطرية إلى 10 أضعاف ومضاعفة إنتاج الحبوب الغذائية إلى 6 أضعاف والحبوب الزيتية إلى 5 أضعاف وتزعم المحاصيل الأخرى ومضاعفتها مرتين على الأقل كالنباتات الطبية والمطربة مع زيادة الكوادر المؤهلة لخدمة القطاع الزراعي إلى 5 أضعاف. وفي مجال الثروة الحيوانية هدفت الخطة إلى زيادة عددها إلى 3 أضعاف ومضاعفة صادراتها ومنتجاتها 20 ضعفاً مع تطوير صناعة الأسمالك. ومن المدهش، مرة أخرى، أن أهداف هذه الخطة الطموحة لم تتجاوز في أنها الأبعاد المكانية التي وصفناها "بيت الكلاوي"!

المأمول أن يحسن أهل السودان قراءة دلالات هذا الواقع الجديد، وأن يتجهوا مباشرة ويعزم نحو إعادة ترتيب أولوياتهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وإن لم يدرك قادة السودان السياسيون والعسكريون وخبراء أمنه القومي إن طلقات الرصاص في قرية كايا (أقصى الجنوب) أو قرورة (أقصى الشرق) أو قرية أم دافوق (أقصى غربه) لم تعد تهتم بريق الوعد أو المشاركة في إدارة تلك المناطق

شكل (3): بيت الكلاوي وساحة الخضم الوطني.



الثانية؛ وإن لم يتقنوا بتغيير مفاهيمهم بأن تضحيات أهل تلك المناطق الجسام لا يمكن حصرها في مصطلحات مجردة تتراوح بين "التمرد" و"العصيان" و"الصدادات القبلية" و"الثب المسلح"، وتدويرها في مجالس "الأجاويد" التي يحددها في تحديد الديات والتعويضات المادية والعينية؛ فإنهم يبحثون عن سلام سراب. وإن لم تنفع أهله إن ترويح بعض القوى الخارجية لمشروع الكوشيدالية يهدف إلى تقسيم السودان إلى دولتين: أحدهما جنوبية تضم ولايات الجنوب وأجزاء أخرى من الشمال وتحتضن على جل الموارد المائية والزراعية والنفطية؛ والثانية شمالية جرداء يترك أمرها لحكومة الخرطوم لفرض مشروعها

"الحضاري"، فنحن نرتكب جريمة في حق الأجيال القادمة. وقد عبر عن ذلك أفضل تمييز الدكور منصور خالد، مستشار العقيد قرق وأحد أبرز العاملين بشكل مباشر لوقت دمار الحروب الأهلية السودانية، حين ذكر في أكتوبر (تشرين الأول) 1985 أن المصالح الحقيقية لموم أهل البلاد، بل وأفريقيا، ترتبط بتدعيم أسس الاعتماد المتبادل وتحقيق القدر الأقصى من المنفعة بين أقاليمه والمحافظة على وحدة السودان:

"خطورة هذا الإقسام أن السودان لن يفصل إلى جنوب وشمال وإنما سيؤدي ذلك إلى تمزق في أجزاء أخرى من السودان مثل الغرب. وفي الواقع يجب أن يدرك السودانيون أن الجنوب لا يمثل رصيداً للسودان فقط وإنما لكل أفريقيا؛ بدليل أن التقارير الدولية حول القحط في أفريقيا تشير إلى أن المنطقة الوحيدة التي مازالت غنية ولم تتأثر بالتصحّر هي جنوب السودان. ثم إن أهمية جنوب السودان تنبع من أنه معترك دولي، خاصة فيما يتعلق بالثروة المائية والبترونية".⁵⁹

ولأن لم نستوعب - بعد كل هذه السنوات من الحروب الأهلية - أن تلك الرصاصات تستهدف في جوهرها الإقسام العادل للثروة والموارد مع الفئة المسيطرة على فواض هذه المنطقة المحددة، فلنأخذ سير نحو مستقبل مظلم، وتصبح كل تفضيحات مواطنيه بلا جدوى ولا مقابل. ولن فائنا إدراك كل ذلك - قبل وبعد - ووضعه في الاعتبار للوصول إلى معادلة جديدة تخرج بالبلاد من مأزقها التاريخي فلا سبيل إلى وقف محرقة الحروب الأهلية السودانية.

نهر الحياة... نهر الموت

وعلى مستوى أشمل يمكن أن نذكر قضية أخرى تتعلق بمسألة حرب الموارد السودانية لها إنكساستها الخطيرة على المستويين الوطني والإقليمي، بل وتداعياتها الدولية؛ وتستوجب منا وقفة تتطلع عندها إلى المستقبل والتفكير على المستويين المتوسط والبعيد. فاستقراء مستقبل المنطقة حق مشروع، واستشراف ملامحه واجب حضاري. ويتطلب من مستودعات الفكر ومراكز الدراسات السودانية الإهتمام بدراسات مستقبلية وتحديد العوالم (سيناريوهات) المحتملة للتطورات ودور البلاد كفاعل إقليمي، واستعراض القروض والمخاطر المحيطة والمحملة حتى نحافظ على الإنجازات المتواضعة التي حققناها.

من نافلة القول لن كل القضايا المطروحة على السودانيين شائكة وصعبة ومعقدة. حيث يعتقد عدد من المراقبين أن هناك ضرورة لفترة إنضاج طويلة للكليات (الطرق) التي يمكن معالجة هذه الملفات بها؛ خاصة فيما يتعلق بالدور السوداني على ساحة التفاعلات الإقليمية، وكذلك بالصورت الخاصة بمستقبل

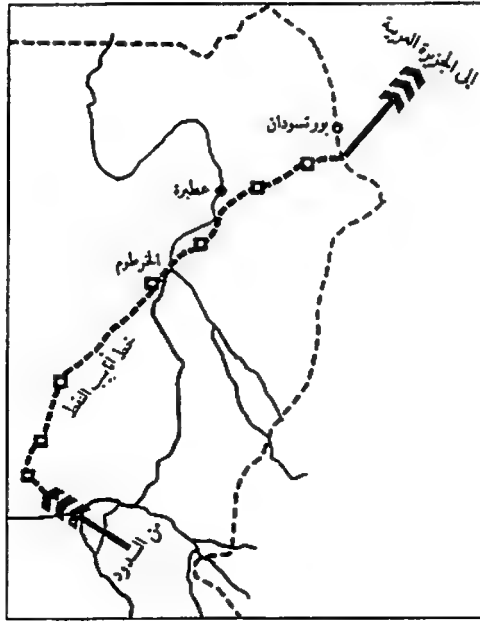
البلاد. فعلى سبيل المثال نجد ان التحديات السودانية على بعدها الداخلي والخارجي تتطلب على المدين المتوسط والطويل اصراراً دائماً على تمتين إمكانيات التنسيق والتعاون الثلاثي المباشر بين السودان ومصر وإثيوبيا. ومع ان لكل من هذه الدول الثلاث تصوراتها واستراتيجياتها القومية الشاملة، إلا ان تجذير أسس التنسيق والتعاون حول المنافع المشتركة وبناء جسور الثقة المتبادلة - بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة فيها - تجعل من الضروري التوصل إلى قواسم مشتركة. بمعنى الوصول إلى أرضية مشتركة نجد فيها كل دولة إمكانية تحقيق مصالحها الوطنية، ليس بالمعنى المطلق، ولكن بالمعنى التسقيفي النسبي الذي يجعل نصب عينيه أهمية النظرة الواقعية التي ترفض أفضل المتاحة أو تمثل كما سبق ان ذكرنا أحسن الممكن في الزمن المستحيل.

ففي العام 2025 سيكون تعداد أهل السودان حوالي 60 مليوناً، وفي جارتنا الشرقية الشقيقة إثيوبيا سيصل تعداد السكان إلى 130 مليوناً، وفي شقيقتنا الشمالية "أرض الكعكة" سيزيد العدد إلى نحو مئتين عن 120 مليوناً؛ أي ان مجموع سكان هذه المنطقة التي لا تزيد مساحتها عن 4.6 مليون كيلومتر مربع سيعادل مجموع سكان كندا والولايات المتحدة الآن، وسيكون أكثر من نصفهم أقل من 15 عاماً. مع ملاحظة ان سكان كندا وأمريكا يعيشون تحت مظلة مساحة تزيد عن 19 مليون كيلومتر مربع وغنية بالموارد وتتمتع بتقدم تكنولوجي وعمراني فائق لا يمكن مقارنته بواقع الحال في ديارنا! ومع ملاحظة، ان إثيوبيا تسيطر على مفاتيح النيل فهي مصدر أكثر من 80% من مياه وادي النيل حيث تنحدر منها 8 أنهر؛ بينما مصر تستع بموارد بشرية عالية الإنتاجية والتدريب. ولكن موارد السودان الطبيعية هي الأكثر وهو الأغنى بالنسبة للقطر. فمصر تزوج حالياً قرابة 3.2 مليون هكتار سنوياً لمقابلة تزايد سكان بمتوالية شبه فلكية. وفي الوقت الذي قاربت كثافتها السكانية 150 شخصاً للكيلومتر المربع نجدها 120 شخصاً في إثيوبيا بينما هي لا تتعدى حاجز 30 شخصاً للكيلومتر المربع في السودان. والمساحات القابلة للإستصلاح، في مصر، من واقع المخطط الرئيسي للمشاريع العملاقة (كما نصفها أجهزة الإعلام) للواردات الأرضية والمائية في توشكي وشرق العوينات وسيناء وجنوب الصعيد - في حدها الأقصى - لا تزيد عن $1\frac{1}{2}$ مليون هكتار حتى العام 2017. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار ان مصر قد دخلت مرحلة "الفقر المائي"، فنصيب الفرد يعادل $\frac{1}{2}$ نصيبه قبل 20 عاماً وسينخفض بهذا المعدل نفسه بعد 20 عاماً أخرى.⁶⁶ من جهة ثانية، فالسودان غني بموارده؛ فهناك أكثر من 88 مليون هكتار صالحة للزراعة - أي مايعادل مساحة هولندا 24 مرة - يمكن زراعتها دون مجهود كبير بواسطة الري الإسيابي أو المطري الرخيص. لذلك فإن السودان هو محط أنظار جيرانه ولا تقل أطماعهم (حتى لا يغضب بعض). لا خلاف على ذلك إن كانوا جراً أم أفارقة، دون تجاهل شلالات الهجرة الأفقية

النشطة خلال العقود الأخيرة من دول غرب أفريقيا نحو وادي النيل الأوسط. ولا يمكننا، من أن تجاهل دور هذا العامل في تقييمنا للمصالح المتقاطعة التي لا تدخر وسعاً في إضعاف الكيان السوداني وإبعاد فرص الوصول لحل يوقف نزف الحروب الأهلية السودانية، بل تسعى - علانية وسراً - لتأجيجها وأن تظاهرت بفرد ذلك.

ولعل من المفيد هنا توضيح المعاني الخفية لإحدى جوانب هذه التحديات. فقد قابل الكثير من المراقبين إستثمارات الحكومة السودانية لنقل النفط من خلال خط أنابيب طوله أكثر من 1600 كيلومتر من مناطق الإنتاج إلى ميناء التصدير في البحر الأحمر باعتبارها تبديدا لا يمكن أن يكون له مردود إقتصادي يبرره على المدى الطويل. وبصيف، بعضهم أن معلوماتهم تؤكد أن إحتياطي النفط السوداني محدود ولن يديم أكثر من 5 إلى 10 سنوات على أفضل حال يكون مصير الأنابيب بعدها الصدا. وبعتبره بعض بأنه لا يتعدى مجرد عمل دعائي سياسي كسبلاته الأخبارات ويدل على سوء تخطيط بين. لا جدال بأن الإستثمارات في معدات هذا المشروع فاقت 3 مليارات دولار - دون حساب تكاليف الحملات العسكرية التي أمنت خطه (شكل 4) أو حتى وضع إعتبار معنوي للأرواح التي فقدت على جانبيه بواسطة أطراف الحروب الأهلية في السودان. لكن لا نعتقد بأن من تقذره هم بهذه السذاجة التي يصورها البعض أو التشامة التي حاولوا تصويرها. فمن المعلوم أن المنطقة قد تخرج قريبا من الحقبة النفطية لتدخل الحقبة المائية بامتياز. وفي تقديرتنا إن للأنبوب مآرب أخرى، بعيدة النظر فانت على الكثيرين من الخبراء! الهدف الإقتصادي الإستراتيجي للحكومة السودانية هو تخصيص مياه النيل الزلال وبمها لمن نشاء وبالطريقة التي تريد. خط أنابيب النفط وتعديل بسيط وتكلفة أبسط، يمكن أن ينقل مياه النيل المحملة بالطين والخصوبة القائمة من قم قناة جوقلى المعطلة عبر البحر الأحمر ليحول صحاري الجزيرة العربية إلى جنة خضراء. وهو أرخص بكثير من مشروع أنابيب المياه التركي لدول الخليج الذي يكلف 20 مليار دولار ويشترط مشاركة إسرائيلية، وأرخص بكثير من مشروع نهر القذافي الذي يكلف 25 مليار دولار ويضمن إمدادات المياه لمدة لا تزيد عن 50 سنة لزراعة مساحة لا تزيد عن 180 ألف هكتار. وتبلغ كمية المياه المدفقة على طرفى مستنقعات السدود في منطقة جوقلى 30 مليار برميل سنويا إلى يوم الدين! وليس هناك ما يمنع السودان من القيام بذلك حتى في نطاق بئرو الاتفاقية الحالية لمياه النيل. ومن نافلة القول، أيضاً، أن مياه النيل مورد حياة المحروسة وتشكل محور أمنها القومي، أصبحت في هذا الزمن أهم وأعلى من النفط! قدول الخليج تستورد الآن مياه معلبة وتعمل على تحلية مياه البحر بكلفة يقارب سعر برميلها من المياه سعر برميل النفط. وكل التقديرات تشير إلى أن سعر برميل المياه سيتجاوز سعر برميل النفط عدد العام 2010 بشكل ثابت. ومن المعلوم أن الطاقة الإستيعابية

شكل (4): خط أنابيب المياه [النفط] السوداني.



لأنبوب النفط السوداني هي مليون برميل مياه يومياً يمكن رفعها إلى مليون دون عناء يذكر. وتكلفة نقلها بسيطة لا تقارن بالبدايل المتاحة حالياً؛ فعلى سبيل المثال البرنامج السعودي لتحلية مياه البحر من خلال محطة عملاقة لم تتجاوز طاقتها الإنتاجية اليومية القصوى مليوني متر مكعب، وبكلفة مهولة! . يمكن أن ندعم هذه الفرضية بتذكير القارئ بأن سعر قارورة المياه المعبأة سعة لترين في أسواق جدة، بالمملكة السعودية، هو ريالان؛ بما يعني أن برميل المياه المعبأة سعره قد يعادل 50 دولاراً. ولعل ما بين هذا الإستمراء عن واقع الحال في منطقتنا والعجز المائي المتوقع في شمال الوادي علاقة مينة لها آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية أشمل وأبعد مما ذكرنا لا يمكن تجاهلها؛ كما لا يمكن التقليل من مخاطرها على مستقبل الحكم في البلدين.

ولعل من التبسيط أن نقوم بعملية "تحقيب" للتاريخ؛ ولكن تلك هي سنة الحياة، وما نشهده نتجاوز بواكير "الحقبة المائية". فالما صار بمثابة "الجلوكوز" الذي تروق عليه كامل حيوية الكيانات السياسية في هذه

المنطقة من العالم. ويسخر بعض الخبراء الحاقدين على المنطقة بأن مواطنها سيواجه تحدياً حقيقياً لا يجد فيه ما يكفي لوضوئه، تاهيك عن ري أراضييه. بل يتباون بأن المنطقة تسيّر بخطى حثيثة نحو "حرب المياه". فقد حذر من وقائها الدكتور بطرس بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية السابق، في العام 1985 حين قال:

"الحرب القادمة في منطقنا سوف تكون بسبب مياه النيل، وليس لأسباب سياسية. ولا تأخذ ذلك واشتجطن على حمل الجد، لأن كل شئ بالنسبة للولايات المتحدة يتعلق بإسرائيل والنفط والشرق الأوسط. وهم يدركون البعد الأفريقي لمشكلتنا، لكن ليس لهذا البعد ببساطة أولوية لديهم... لا يمكن حل مشكلتنا بالصيغ التقليدية. ومن دون وجود خيال سياسي مبدع سوف تتحول مصر إلى بنغلاديش جديدة منكوبة بالقمح والمجاعة. ولكن بفارق واحد، فبنغلاديش الجديدة هذه سوف تكون على شواطئ البحر المتوسط. على بعد $\frac{3}{2}$ ساعة فقط بالطائرة من الأغنياء في الشمال!"⁶¹

يزيد من احتمالات حرب الموارد هذه إشغال نيران المواجهة وتأجيج الخلاف القديم بين السودان ومصر حول السيادة على مثلث حلايب الحدودي التني بالمعادن. فقد جاء التصعيد على خلفية منح الحكومة السودانية شركة كندية في شهر يناير (كانون الثاني) 1992 حق التنقيب عن النفط. وقد دفع الحكومة المصرية إلى تكريس إحتلالها والشروع عملياً في حملات إبعاد قسرية للسودانيين والبدء في مشروعات توطين بديلة تهدف إلى فرض الأمر الواقع على المدى الطويل. ومع ان اعتراضات الحكومة المصرية التي عمتها على شركات النفط العالمية إن السودان، وبحسب إتفاقية 1898، لا يملك حق الدخول في إتفاقيات تنقيب عن الحام خارج حدوده السياسية المخططة عند خط 22 درجة شمالاً؛ غير أن عدداً من المصادر النفطية أشارت إلى ان دوافع القاهرة تجاه وقف التنقيب الإستكشافي هو حرص الحكومة المصرية على تشييط التنقيب المشترك مع شركات غربية أخرى عن النفط في سواحل البحر الأحمر تشمل مثلث حلايب المتنازع عليه. وهكذا نرى ان هناك تحدياً آخر من نوعه ويمتد إلى الأساسيات التي تمس كيان السودان ومستقبله. المستهدف من السودان وفيه هو الثروات والموارد الحام التي لا تزال في أرضه. والمستهدف الأبعد من ذلك هو زعزعة إستقرار الإقليم، حيث أصبح خط العرض 22 علامة التحسس السوداني-المصري التي ستعكس آثارها على آصرة أعرق من كل مظاهر الخلاف تمثل في مورد آخر هو شريان الحياة: نهر النيل الخالد.

وبافتراض صحة تقديرنا هذا وسدادها، نجد ان الصراع حول الموارد صار سبباً لمزيد من الفرة والقلق ليس بين أهل السودان فحسب، بل بينهم وبين أهل الإقليم في أرض الكنانة وفي إثيوبيا . بل صارت الموارد هي مجال للتآمر عليهم على أقل تقدير؛ وصارت الموارد هي إحدى إحداثيات احتمال إستمرار إشغال نيران الحروب الأهلية السودانية.⁶² والذي أثبتناه في السطور السابقة أكثر من مجرد دعوة مغلظة إلى رفع حواجز بصيرتنا صوب العقود القادمة، فهو أمر حاسم وواجب للربط بين ما يحدث اليوم وما نزرعه من "قتال موقوت" وما يحصد أهلاً في الغد . وهو توجه لازم وضروري لتأسيس جسر بين إرادة الحاضر وإحتياجات المستقبل وتحدياته . وفي ظننا، أن الفائدة الحقيقية لما ذكرنا هو إثارة الإهتمام وتأسيس الوعي بمعطيات المستقبل وإحتمالاته.

رائحة النفط ... حرب الموارد

صار السودان في عين عاصفة المصالح والإستقطابات الدولية بشكل مباشر في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين . وزادت من ذلك رائحة النفط النفاذة، الذي أكدت وجوده تجربات شركة شيفرون الأمريكية في مطلع ثمانينيات القرن الماضي . لكن الأمر في جوهره لم يكن جديداً على واقع السودان، والإهتمام التاريخي بموارد الهائلة من قبل القوى الأجنبية . فقد كانت الموارد السودانية هي عصب أطماع الخديوية المصرية العثمانية منذ القرن السابع عشر . وقد كانت الموارد البشرية ممثلة في تجارة الرقيق (العلاج الأسود) وحملات الإسترقاق، والموارد الطبيعية ممثلة في مآث الأطنان من سن القبل (العلاج الأبيض) والصمغ العربي والذهب وقطعان الثروة الحيوانية هي الأهداف المباشرة للتجديدات العسكرية التي حددتها القرارات الخديوية بشكل حاسم . وتمثلت في مبعوثها - دون كل - لإكتشاف منابع النيل وتوسيع دائرة نفوذها وعزمها الإستحواذ على مصادره . فقد كانت الموارد دوماً على رأس قائمة إهتمامات الغزاة وممثلهم في ربيع البلاد منذ قرون سلفت، تشهد عليها جداريات الأهرامات والبرديات الميولوجرافية في المتاحف وبنود إتفاقيات "البط" الشهيرة بعد الفتح الإسلامي وقوافل درب الأربعين الصحراوي المتجه شمالاً.⁶³

وفي زماننا المعاصر كشفت المطامع الدولية عن نواياها في الدور النشط الذي قام به المرحوم تانيي رولاند، رجل الأعمال البريطاني الأخطبوط الذي يملك شبكة واسعة من المصالح في أفريقيا .⁶⁴ فقد ارتبط اسمه بمشاريع الحقبة المصرية منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين . وتكثف إهتمامه بالسودان منذ إندلاع شرارة الحرب الأهلية الثانية العام 1983 للسيطرة على الموارد، وهي التي لم تحف دماؤها حتى هذه اللحظة . فقد عمل على التوسط بين الجنرال نميري والعقيد جون قرق، قائد "حركة التمرد" على خلفية

الاتفاق الإسطوري الذي وقعه رجل الأعمال عدنان خاشقجي مع الحكومة السودانية وقتها لتأسيس "شركة البترول الوطنية".⁶⁶ ومن خلال هذه الاتفاقية دخل السودان إلى عالم الصراع الدولي بكامله، ليس فقط بأبعاده السياسية والإستراتيجية، وإنما أيضاً بالعامل النفطي الذي كان غائبا في الماضي. وحظي النفط لأول مرة بمكانة متميزة ذات ابعاد سياسية على رأس قائمة الموارد السودانية.

ولأن أعين المليونير رولاند وشركائه كانت على الموارد على الدوام فإنه لم يتردد في الإهتمام بالجهات التي تملك على الأقل منافحتها. ولعب رولاند - مرة أخرى - دوراً أكثر وضوحاً في دعم "جناح الناصر" المنشق عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكرس نفوذه المالي والسياسي لترسيخ صيغة حل خلال الوساطة النيجيرية في العاصمة أبوجا تتيح له الأفراد باستيازات إستغلال النفط واليورانيوم في الجنوب السوداني.⁶⁶ وفتح بذلك الطريق للحكومة السودانية لتبلور بصورة أوضح خطى إستراتيجيتها بالتركيز على تكتيكات السيطرة على منطقة أعالي النيل الغنية كهدف أساسي بتركس الجهود لكسب "جناح الناصر" وبأي ثمن.

إلا أن أوضح تعبير عن أن السيطرة على الموارد صارت هي "الفريضة الغائبة" على طاولة مباحثات السلام هو ما حدث في دهاليز المبادرة النيجيرية في العاصمة أبوجا. فقد قدمت وقتها الحكومة النيجيرية مقترحا شاملا في الأسبوع الأخير من سبتمبر (أيلول) 1992 لأطراف النزاع، ضمنته لأول مرة بنودا تضع تحت سيطرة "حكومة الجنوب السوداني" بالكامل كل ما يتعلق بالزراعة والغابات ومصادر الأسماك وملكية الأراضي ورعايتها وصيانتها وتنمية مصادر المياه والمراعي. وأضاف المقترح النيجيري إلى ذلك سيطرة حكومة الجنوب الكاملة على إدارة عمليات التعدين بما لا يضر بحقوق الحكومة الفيدرالية في الخرطوم في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن. ودعم الاقتراح النيجيري من إمكانات "حكومة الجنوب" بأن حدد ان تكون من سلطاتها توقيع الإتفاقيات الدولية بما يشمل رأس المال الأجنبي لأغراض الإستثمار، والإعانات التنموية من الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

لقد أصاب الاقتراح النيجيري مفاوضي الحكومة السودانية بهلع بالغ، إلى الدرجة التي دفعهم إلى الكشف عن نواياهم الإستراتيجية دون مواربة.⁶⁷ فأنسقطت الحكومة السودانية المقترح النيجيري من حساباتها دون حتى الإهتمام بمجرد مناقشته لاحقا مع أي جهة كانت. بل سارعت بتقديم بديلا عنه تمسكت به بصورة لا لبس بها تنادي بأن الإستثمارات الأجنبية والأرض والثروات الطبيعية بما فيها المشاريع الزراعية والغابات المركبة ورسم سياسة حماية البيئة والمياه العابرة بل والطرق العابرة للولايات لا بد من ان تكون في يد السلطة المركبة في الخرطوم. وحتى تتجنب إثارة الموضوع ومن أي زاوية ممكنة قررت الإبتعاد

تدريجياً - دون إثارة الريبة - عن المبادرة النيجيرية، دون إعطاء الإطّلاع بأنها غير جادة في الوصول إلى تسوية؛ وشرعت بكل طاقتها في السير في خطى "ثاني رولاند" والبحث عن أقصر الطرق إلى الوصول إلى تسوية مع "مجموعة الناصر" تمكّنها من السيطرة على الموارد .

ركزت الحكومة بمجهوداتها بسرعة في إتجاه كسب "جناح الناصر"، بعقد مباحثات مكثّة في مايو (آيار) 1993 في نيروبي (كينيا) مستخدمة جميع الوسائل ومهدت الطريق نحو إتفاقية الخرطوم للسلام التي عقدت في أبريل (نيسان) 1997. ومن خلال بنود هذه الإتفاقية وضعت مسألة التعدين والعمليات الإستثمارية والممرات المائية كاملة في يد حكومة الخرطوم (الفيدرالية)، كما قيدت الإتفاقية بشكل واضح سلطات الولايات في إدارة الأراضي والزراعة والغابات بأن تكون جميعها خاضعة لأولويات التخطيط القومي والحفاظة عليها كما تقرر السلطات الفيدرالية ودون المساس بأي من قرارات السلطة المركزية. وقد أكدت الإتفاقية أن تكون المشاريع التنموية الفيدرالية ومشاريع التعدين الكبرى والبتول بمثابة ثروة قومية، وتم إدارتها على المستوى الفيدرالي من الخرطوم دون أي تدخل من الولايات. وتم لاحقاً في مارس (آذار) 1998 تعيين الأمر من خلال إحازة "دستور جمهورية السودان" حيث نص الفصل الثاني الخاص بإقسام السلطات الاتحادية (المادة 110، م + ن) على أن:

"تمارس الأجهزة الاتحادية السلطة تخطيطاً وتشريعاً وإقناعاتاً في الشؤون التالية: الأراضي والموارد الطبيعية الاتحادية والثروة المعدنية وثروات باطن الأرض ... والمياه والمعابر".

ومن المثير للعجب لنجاح حكومة الخرطوم في تمرير "أجندتها الخفية" المتعلقة بالسيطرة على الموارد على كل أطراف المبادرة النيجيرية ولم تشر إليه لا من قريب ولا من بعيد أي من البيانات أو التقارير الصحفية. وفاتت الفرصة على "حركة تحرير شعوب السودان" لكي تكشف المرامي البعيدة لحكومة الخرطوم لإتسغالها بإجراءات التفاوض حول حق جبال النوبا والأمن في تقرير المصير وآليات المشاركة في السلطة السياسية. بل أثّرت ضجة مقصودة عن تجاوز مندوبي "الحركة" لصلاحياتهم وتخوض أمرهم "للمتد قرق"، وبرز على السطح الخلاف حول مشروع "الكويتفدرالية" وانطلقت حملة إعلامية من داخل السودان وخارجه تدّين مشروع "المتد قرق" لتقويض وحدة البلاد، وتمنت "الحركة" وغضوض أهدافها ... الخ.⁶⁶ ولكن وعلى الرغم من ما أثّرت من دخان ومواربة وخداع تبقى مسألة الموارد ومن يسيطر عليها هي الحاجز الذي تسبب في إنهاء الوساطة النيجيرية.

وهناك أمر آخر حدث قبل محادثات أبوجا الأولى بأسابيع معدودة قد لا يبدو ذا علاقة مباشرة بما

حدث فيها، ولكنه يركز الضوء على عوامل الصراع حول الموارد الذي أصبح يطفو على سطح الأحداث مرة بعد أخرى بشكل ثابت. والذي لا شك فيه هو أن انهيار نظام منجستو الإثيوبي في مايو (آيار) 1991، كان خسارة فادحة "لحركة تحرير شعوب السودان"، ليس فقط كحليف سياسي وعقائدي بل كحليف إقتصادي من الدرجة الأولى.⁶⁹ والمعروف أنه بانهيار ذلك النظام حل محله نظام موال للحكومة السودانية وقدت "الحركة" مصدر تمويل أساسي ومعدة إستثمارات ومنفذ تجارة خارجية كبير.⁷⁰ زاد من مضاعفات ذلك إنشقاق "مجموعة الناصر" بعد أسابيع معدودة في أغسطس (آب) وحرمان "الحركة" من جزء كبير ومهم من مواردها الداخلية. فالمناطق التي سيطرت عليها "مجموعة الناصر" هي - دون منازع - الأغنى في الجنوب كله. وبدأت "مجموعة قرق" في بحث محوم عن بدائل لتعويض خسارتها. لذلك كان ضمن المهرم الرئيسية لمؤتمرها الإستثنائي في مدينة توريت (شرق الإستوائية) في سبتمبر (أيلول) 1991 هو دعوتها علناً للمرة الأولى لرجال المال والأعمال للدخول في مناشط إستثمارية في المناطق التي كانت تحتلها.⁷¹ وقامت، بعد ذلك، بدعوة عدد من الشركات الغربية والأفريقية للقيام بإجراء دراسات جدوى لما قبل الإستثمار نشطت في كل أنحاء جنوب السودان.

لقد كان قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للإستثمار في الجنوب دافعاً قوياً للحكومة السودانية للإسراع بتوظيف الدعم الإيراني⁷² والعمل على تحييد "مجموعة الناصر" ودفعها بموجات حملة "صيف العبور" التي انطلقت في مارس (آذار) 1992. وصارعت تحت راية إنتصاراتها السريعة على "حركة التمرد وكسر شوكتها" بإعلان أن عدداً من رجال الأعمال العرب بدأ تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية في الجنوب لإستثمار ما يزيد عن 4.2 مليون هكتار من أخصب أراضي جنوب السودان، أي ما يعادل 2/3 مساحة دولة الإمارات أو 4 أضعاف دولة قطر، أو 3 أضعاف مجموع مساحة المشاريع المصرية "العلاقة" إلى العام 2017!⁷³ وحاولت أجهزة الأمن الخارجي السودانية رصد كل إتصالات "حركة التمرد" بشأن مشروعاتها الإستثمارية. وعندما شعرت أن التعامل الصامت ومن وراء الكواليس قد يشجع بعض الدول على غض الطرف عن رغبة رعاياها في الإستثمار في المناطق التي تحتلها قوات "حركة قرق" أصدرت في منتصف العام 1994 بياناً تحذيرياً حرصت على توصيله لكل من يمه الأمر وسجلت فيه علناً إدانتها لما أسمى:

"تخطط ببناء التمرد يستهدف ثروات السودان الطبيعية... [وعبرت عن قلقها عن إن الحركة] تخطط لرهن الثروات الطبيعية في جنوب السودان لدي شركات أجنبية مهمة هذا المجال لكي تتمكن من شراء اسلحة وعتاد ويهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة".⁷⁴

ما هدفنا اليه من إستعراض عوالم (سيناريوهات) أحداث المياه والتفت ورطبنا لها بقضايا حروب الموارد الأهلية السودانية وإبادهما الإقليميه ما هو إلا إختبار - ولو بشكل مبسط - تصوراتنا المسكينة الحالية في ضوء نظرة مستقبلية. وقد حاولنا رفع إشارات التحذير إلى عموم أهل السودان، القابع منهم في نيم حكومة الخرطوم والواقف منهم على جسر المعارضة. حاولنا أن نخبرهم أن يحملوا إستراتيجيات أمن الموارد تقدم على إستراتيجيات الأمن العسكري. وحاولنا بشكل غير مباشر، أيضاً، إبراز أهمية وضرورة الإتفاق فيما يتعلق بمسألة قراءة "المصالح القومية" وتحديد كيفية إدارة أولوياتها، وإمكانية خلق رأي عام موحد حولها يمكن توظيفه وراء تلك المصالح وهي تواجه طوفاناً من التآمر والأطماع.

ولعله من قبيل السذاجة أن تجاهل تعارف وخبرة المؤسسة التي تتولى مقاليد الأمن القومي الآن وتجربتها في تحديد مصادر تهديده. فهي تعلم إنها تعمل في محيط إستراتيجية شاملة تضيق حلقاتها كل يوم وتربط بالبيئات المتداخلة بدوائر إهتماماتها، وما تفرضه عليها أولوياتها الداخلية. ونحن نذكر بديهية ما لديها من خطط للتعامل مع التحديات والمهددات الخارجية في إطار ما تملكه من قدرات وما يتيح لها الواقع الإقليمي والدولي من قدرة على الحركة على وجه التحديد.

وفي ظلنا أنها ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على العقيدة الأمنية التي أرسى ركايزها المؤسسة الأمنية النصرية، وما زالت بعد ما يزيد عن عقد من الزمان توضع من ندي خبراتها وكوادرها الأساسية. ولكن بنظرة سريعة نجد ان دوائر صنع القرار (مؤسسة رئاسة الجمهورية)، والدوائر المؤثرة على صنع القرار (قيادة الجيش)، ثم الدوائر المرتبطة بالدوائر المؤثرة على صنع القرار (خاصة كوادر المؤتمر الوطني الحاكم) صارت تختلف في قراءة المصالح القومية السودانية، وتمايز مواقفها حول إدارة الأولويات أو كيفية تحقيقها وتسير بشكل حيث نحو المفارقة حولها. إننا هنا نشير إلى هذه المسألة بأعتبارها تحكم في مفاتيح الحروب الأهلية السودانية بشكل مباشر في ظل الظروف الراهنة والسائدة والحملة. من دون شك، الأمر لا يمكن طرحه بمزمل عن مشروع إعادة هيكلة الوضع السياسي الراهن في إطار قومي، فأني تغيير في الخرطوم له بالضرورة تأثير متبادل على قوى المعارضة بشعبها الشمالي والجنوبي. ولكن في الوقت نفسه لا نعتقد إنه يمكن تأجيل الحديث عنه إلى حين إنجاز ذلك الهدف.

الذي حاولنا التركيز عليه في السطور السابقة لا يتجاوز حدود الإصرار على وضع موضوع الموارد في "بؤرة الضوء" من أحداث الحروب الأهلية السودانية؛ بالإضافة إلى تحفيز ما يمكننا من النظر إلى آفاق السلام بمنظار مختلف بما يساعد على تجاوز ما حصلنا عليه من مجرد إستصماء أحداث الماضي بالعيش في أجوائها. ونلمس فيما أثبتنا هنا أكثر من مجرد إزداد تأثير الأبعاد الإيكولوجية والإقتصادية المتعلقة

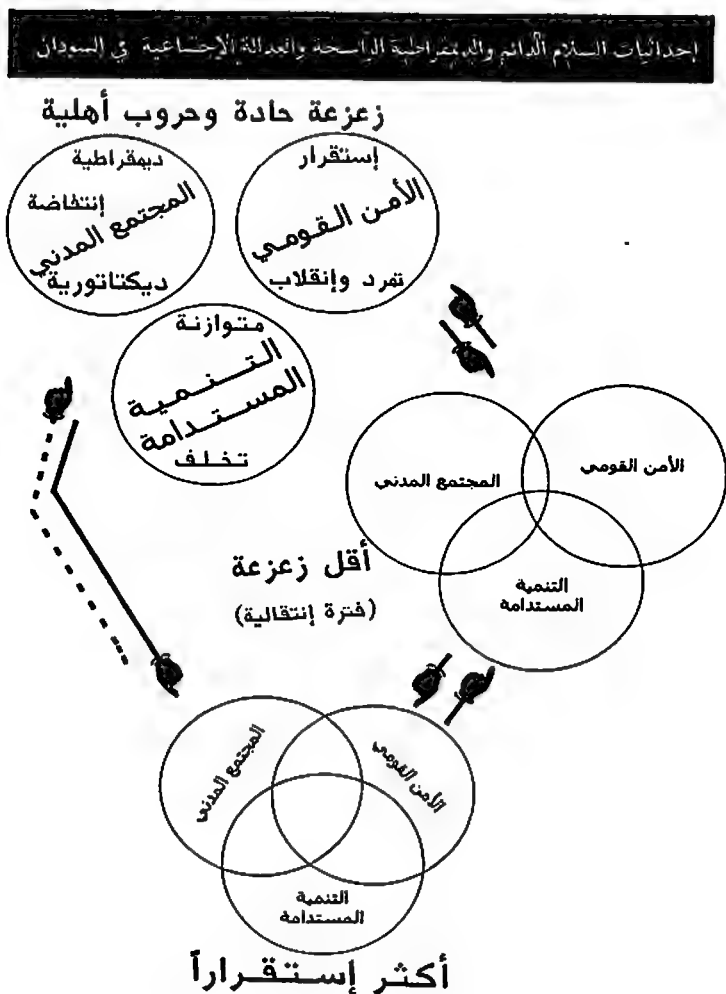
بالسيطرة على الموارد على استراتيجية الأمن القومي السوداني في إطار الجغرافيا السياسية للمنطقة؛ ومعه احتمالات أن تؤدي مسائل المياه والنفط وما يرافقهما من بنات هيكلية واستثمارات إلى تفتير جذري وشامل وعاجل لتحديد وتقييم المهددات والفرص الإستراتيجية للدولة السودانية وشقيقتها شرقاً وشمالاً على أقل تقدير، من دون تجاهل ما يحدث غرباً وجنوباً. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الإنتاجية سواء الخاصة بالتحزين أو النقل (للمياه أو النفط، لا فرق) عرضة للهجمات العسكرية في حالة نشوب أي صراعات على المستوى الإقليمي. ومن دون شك، أيضاً، سيشكل كل ذلك إمكانية الإستقرار أو الزعزعة لأهالي السودان من حيث طبيعة المخاطر والقيود على تخطيط إستراتيجيات مجابهة مهددات الأمن القومي المحيطة أو المحتملة.

الثالث المقدس

تدل تجربة السودان على أن مؤسسته العسكرية تطلع إلى الحفاظ على شكل الدولة وحدودها والمجال السري التي تربط بينها وشبكة التنظيمات السياسية والمصالح الاقتصادية في المجتمع. وتشير كل الدلائل إلى أن دورها في الهيمنة على مستقبل البلاد باق، على الأقل في الأمد المنظور.⁷⁵ من جهة ثانية تواصل محاولات المجتمع المدني السوداني بمكوناته كلها (أحزاب، تنظيمات، نقابات، إعلام...) على ترسيخ الأسس الأولية لتأمين مسار العملية السياسية بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها، وتمايز تصوراتها لتطور السودان وتقدمه. لكن في تقديرنا أن الحد الأدنى لإستقرار السودان وضمان عدم زعزعته يتوقف على مقدار التداخل بين الدوائر الثلاث واتساع قاعدتها المشتركة (انظر شكل 5) متمثلة في أمنه القومي ومجتمعه المدني وتنميه المستدامة.⁷⁶ وتبرز ضرورة الإهتمام بالتراطيب والتكامل والتوازن الوثيق بين عناصر الأمن القومي ومصالح أهله الإستراتيجية مع دعم نموذج المجتمع المدني في علاقتها ببرامج للتنمية المستدامة. فهي علاقة أساسية وخطوة نحو وقف استمرار الحروب الأهلية وفرض النزاع والإتقال إلى وضع سلمي تنموي. ومن هنا تصبح قضية الديمقراطية واشتداد عضد الأجهزة التشريعية والتنفيذية ودور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن الإرادة الشعبية وتداخل مصالحها هي في مركز شاطئ الدوائر الثلاث جزءاً لا يتفصم من حلقات السير نحو الإستقرار والسلام الدائم والعدالة الإجتماعية. يرافق كل ذلك مع إعادة تشكيل وهيكله أجهزة دفاعية وأمنية محترفة في إطار مفهوم قومي شامل لمعنى الأمن القومي يمتد بها عن مزالق العمل السياسي والحزبي. وعلى قدر ما تضيق أو تتسع الأرضية المشتركة لدوائر هذا الثلاث بقدراً ما يتمكن أهله من الإطمئنان على مستقبلهم وإستقرار بلدهم. وإذا كان فهم حكومة الخرطوم ومناصرها أو معارضيهما في الداخل أو الخارج لا يربط بين الأمرين (السلام والعدالة الإجتماعية) في إطار أضلاع المثلث الذي تقدم ذكره (المجتمع المدني، الأمن القومي،

التنمية المستدامة)، لا يبعد عن بعضها إلا قليلاً وتدرجاً، صار موقفها من قضية التغير متطابقاً؛ فهما في نهاية المطاف مبيان. فتعدو بذلك المعارضة بجميع ألوان طيفها نافلة، وزائدة من الزوائد؛ وتصبح

شكل (5): العلاقة بين مكونات الثالوث المقدس للإستقرار في السودان.



مساعي حكام الخرطوم نحو السلام تافلة من النواقل. ويتوافق مصير نوعية السلام (بجزءاً ومقيداً ومشروطاً ومؤقتاً) الذي يسعى إليه الحكم والمعارضة؛ ويتجمع مدتها على أمر واحد هو استمرار فعالية قتال الحروب الأهلية الموقوتة، ومن قبل مواصلة زرعها باختلاف الأساليب، كنايةً أو علانيةً أو في غالب الأحوال سرا. وتصبح مبادرات ومباحثات وإتفاقيات السلام عبارة عن آلية للإستسلام ووردياً لتكسيكات "التمكين" التي توظفها مؤسسة "الجلابة" وعقليتها المتحجرة ودولتها النهابة لإستمرار الهيمنة السياسية والإستغلال الإقتصادي.

ورغم تجربة بلادنا اثره منذ الإستقلال - على الأقل - في مواجهة العقبات وتجاوزها، إلا ان تجارب العقد الأخير كانت أكثرها تحدياً في أهمية استكشاف الذات والإستناد إلى واقع البلاد وخبرة مفكرها والإبتعاد عن هيمنة المفاهيم الغربية والشرقية السائدة للخروج بمجتمعاتنا في السودان من هذه التخلف ونزف الحروب الأهلية. وليس من دليل أوضح لهذا الإتجاه من هذه المساهمة التي يقدمها لنا المفكر محمد سليمان والتي تتحدث المفاهيم السائدة عن طبيعة الصراعات والنزاعات المسلحة في كل أنحاء السودان. وتقدمها من خلال تصور ومنظور جديد يستشرف أسس الحل من واقع بواعث الحروب وعقبات السلام ووضعها في دائرة الضوء على خلفية الأبعاد المتعددة للصراع حولها، وتحليلاته في الخطاب السياسي السوداني العام تحت مسميات "الموت" و"اقتسام السلطة والثروة" وما نتج عنها من أنهار الدم التي سالت خلال العقود الخمسة الماضية في السودان.

في يقيننا، لا يمكن ان نفهم أسباب إندلاع محوقة كبرى كالحروب الأهلية السودانية ان لم نأخذ بعين الإعتبار شبكة الحيشيات بشكلها الكامل ومنظومة بواعثها الإيكولوجية⁷⁷ والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.⁷⁸ فالحروب لا تشتعل من فراغ ولا تبقى معلقة في سماء التجريد تحت دعوات "حماية العقيدة والقراب الوطني". فالحيشيات ممزجة بالواقع السوداني المحيط ومشروطة به؛ إنها تتأثر به وتؤثر عليه. وكل طائفة رصاص - لا يهم من أي جانب - هي رد فعل لأسئلة مطروحة في أحشاء الواقع السياسي المضطرب لبلاد السودان. ومهما حاول أن يعفها البعض بأنها مجرد سلوك مجنون يتحركه "ضغائن تاريخية وعالة لمصالح أجنبية" فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تنخر في أحشاء الكيان السوداني ويترق كل من همه مستقبل البلاد في البحث عن السلام - بعد جهد جهيد - من دون ان يجدوا له مخرجاً. لذلك ينبغي أن نطرح جانباً الأسلوب الذي يستعرض واقع مراحل الحروب الأهلية منذ إندلاع شرارتها الأولى في العام 1955 حتى اليوم من دون ربطها بالظروف والعوامل - المائلة للبيان والحنفية - التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيكولوجية المحيطة بها.⁷⁹

سفر الروى

يضم هذا الكتاب خلاصة مجموعة من المساهمات البحثية قدمها باللغة الإنكليزية المفكر محمد سليمان محمد في عدد من المنابر الأكاديمية والمختصة في غرب أوروبا في فترات متعاقبة خلال السنوات الماضية؛ طالب خلالها بالتوقف لحظة للتفكير في كيفية إعادة ترتيب أجندة الحرب والسلام في السودان عبر قراءة جديدة لبواعثها وتحليلاتها على ضوء معايير مختلفة عن السائدة.⁸⁰ وقد قمنا بإعدادها وتوثيقها وزدنا عليها معلومات وخرايط ودعناها بجواش وإحالات من الإرشيف الخاص بوحدة توثيق "مؤسسة المجتمع المدني السوداني" بهدف تسهيل متابعة منطقتها ورؤيتها على القارئ، وتبسيطها حتى يستطيع إدراك بشاعة النزاعات المسلحة. وحاولنا، قدر المستطاع، أن تكون الحواشي ذات دلالات من مطبوعات من داخل السودان وخارجه حتى يمكن أن تخفف من آثار العزلة التي تعرض لها القراء والقارئات في السودان من جراء الخطر والمصادرة؛ ونحاولنا أن تكون الحواشي عبارة عن "خلفية" مفيدة للقراء والقارئات العرب الذين حالت ظروف المكان والزمان من أن يتاجروا عن كتب تفاصيل أحوال السودان. كما كان هدفنا أيضاً توجيه أنظار كل من يتابع الشأن السوداني نحو دائرة المهددات الأساسية لأمنه القومي، وكيفية الإقتراب من فرص الحل الشامل والمادل لجراحاته ووضعه في موقف الإحاطة بإطارها العام. هذا السفر يشتمل على 8 فصول:

يبدأ الفصل الأول بإعطاء خلفية عامة (بانوراما) عن العوامل السياسية والاقتصادية لمعطيات النزاعات والصراعات الأفريقية والمناهيم السائدة لتفسير بواعثها، ويربط كل ذلك بأبعاد الواقع السوداني من خلال شبكة عناصرها المباشرة وغير المباشرة. ويميز آليات الصراع الاجتماعي الناتجة عن تلك التبدلات وموقع القوى الاجتماعية المسيطرة فيها. ثم يتناول الفصل الثاني مرتكزات الواقع السوداني وإندياحاته على الأصعدة الإيكولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ كما يسلط الضوء على القوى الاجتماعية المستفيدة منها والتي تنف خلف تأجيج سعي الحرب الأهلية وتمتد مصالحها على استمرارها.

أما الملاحح الأساسية للمسارح الرئيسية للمواجهات والصدامات والنزاعات المسلحة في واقعا الجمهوري (المكانى) فقد أشتملت عليها الفصول من الثالث إلى السادس، حيث تقطعي الجنوب وجبال النوبا والأقسننا وشرق السودان وصدامات وإليات دارفور غربا؛ وحيث يتم تشريح نظلها وخصوصيتها الزمانية والمكانية وطبيعة العوامل النشطة والمتحركة في توسيع أو حصر دائرة حرقها.

ويتناول الفصل السابع الآثار الرئيسية للحروب الأهلية والظروف المناخية وما أفرزته من إقتلاع ونزوح مجموعات سكانية كبيرة متباعدة في خلفياتها الثقافية والإجتماعية. بينما يحاول الفصل الأخير أن يحدد بشكل موجز معالم المفهوم الذي يدعو إليه الدكتور محمد سليمان والذي يشكل إطاراً جديداً للإستيعاب جديلة الحروب الأهلية وآفاق السلام في السودان؛ ويلخص المؤشرات الرئيسية المتجددة التي تفرض نفسها وتتحكم بشكل متزايد محاولات الإقتراب من دائرة الحل العادل والشامل لظلالها فترات الجاهلية السودانية خلال القرنين الماضيين.

لن هذا الكتاب، إذن، محاولة لفهم النزاعات الدموية بين الجماعات بشكل عام بتجلياتها الأفريقية ومن خلال تفصي مظاهرها في بعض مناطق السودان خصوصاً. وليست هذه المساهمة "سجلاً" كاملاً لحالة الحرب والسلام في السودان، وإنما تسعى لتحديد السمات العامة للظاهرة في كل جزء من أركانها مع الحرص على توثيق بعض الأمثلة المحددة التي يشكل فيها ذلك إبرازاً للسمات أو إستثناء لها. ويحاول الكتاب في الوقت نفسه أن يوجه كثيراً من الإهتمام للآثار الإجتماعية الذي ينشأ نتيجة لتحولات السلبية التي تتعرض لها البيئة الطبيعية الشيء الذي يعتبر من العوامل التي تضاف إلى الشبكة المعقدة من الأسباب التي تفسح النزاعات الدموية. ومادام التريبي البيئي وشح الموارد يؤثران بصورة فعالة على طريقة حياة الناس وعلمهم فإن من الضروري معالجة الشؤون الاقتصادية والقرارات السياسية ذات الصلة بها وذلك لتقييم أثرهما على العنف في المجتمع.

بشارات الظل واليقين

يفجر هذا الكتاب - بفصوله الثمانية - بين مسطوره تساؤلات جوهرية تتعلق بمجال شائك من مجالات السلوك الإجتماعي، والصراع الجماعي المسلح، ولا يدعي بأي حال أنه يقدم "فصل المقال" فيها. ويقدم في إطار مفهومه لجديلة الحرب والسلام حزمة من المعايير منها ما هو في مرتبة المبادئ والثوابت، ومنها ما هو في جِدَّة التواهي، ومنها ما هو في عداد الأمور المتشابهات. ومع الأسف الشديد فإن السودان يعتبر واحداً من بضع دول في العالم تعاني، الآن، على نطاق واسع من هذا النمط من الصراع الدموي العنيف. ولعل في الإستمرارية الحالية لجديلات النزاعات الأهلية المسلحة في السودان وتداعياتها اليومية في جبهات المواجهات العسكرية أو خلف ساريس صانعي السياسات ومتخذي القرارات التنفيذية وتنوعاتها ما يضع هذه المساهمة في نهاية المطاف تحت طائلة كل النواقص التي تترتب على عملية التعميم؛ وتستلزم الحاذير نفسها الواجب إعتمادها عند تناول الأحكام والتقديرية الواردة بها.

وللأسف الشديد، فإن غالبية الكتب التي تناولت موضوع الحرب والسلام في السودان لم تخرج عن النص

المعروف في تمسكها بأسلوب الرصد والتوثيق السردى من دون التفكير التحليلي أو إعمال منهج نقدي في تداعياتها.⁸¹ لكن بعد مرور ما يقارب 2/3 قرن على اندلاع الحروب الأهلية نجد أن الأمور قد تشابكت بصورة يصعب معها التفرق بين الأهداف السياسية لكل طرف من أطراف الحرب وبين البواعث الحقيقية لقيامها. وإلى حد ما ما زلنا نواجه كل يوم طوفاناً من التفسيرات التي تهدف إلى تزييف الواقع، وبعضها غير قادر على التمييز بين الشخصين الوصفي الموضوعي لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي أو الذاتي.

لقد تحمسنا لنشر هذا الكتاب لنوفر عنصرين مهمين في سياقاته. العنصر الأول يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها عن الأفكار السائدة عن طبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان، والثاني يمكن تسميته بالجانب التوثيقي لها. فاستهدفنا تجاوز النقص المغيب في المراجع المتعلقة بأهم تحديات تواجه كيان السودان ببعديه الوطني والقومي واستمرار لحرب أكبر عنة داخلية تعرض لها في تاريخه وتقدمها في صورة شاملة للمهتمين والدارسين في جميع أنحاء العالم العربي. فالمؤسسات الأكاديمية تلعب دوراً قيادياً في مجال تهمة الكوادر القادرة على دراسة علم "حل النزاعات" والتعرف بمجال "دراسات السلام" ونشر ثقافته وتوطئتها، بما في ذلك دراسة جوانب النزاعات والعصامات والحروب التي باتت تهدد مجتمعات كاملة بخاطر الفناء.⁸² ومن هنا كانت أهمية هذا الكتاب ليساعد الطلاب والباحث على تنمية مفاهيمه عن تفسير النزاعات وأبعادها وتخفيفه على الإهتمام بها؛ وتشجيعه على التفكير في البحث عن عوامل التعايش السلمي والتعاون الودي ضمن مجتمعاتنا وبين دول منطقتنا. فالكلم المائل من المعلومات والبيانات التي تشملها كتب ومقالات ودراسات وتحليلات بجانب تصريحات وتلميحات تملأ وسائل الإعلام عن عوامل الحرب والسلام في السودان ما زالت في غالبها الأعم مشورة باللغات الأجنبية (الإنكليزية خاصة) وغير متوفرة لقراء العربية على النطاقين السوداني والعربي.

ونوجه بهذا الكتاب، أيضاً، نحو الذين لا يجدون ما يكفي في مدونات الصحف السيارة وبرامج القنوات الفضائية حتى يدركوا أبعاد الحروب الأهلية السودانية وحيثيات الواقع المائل. كما ونقصد به المساهمة في خلق رأي عام ضد الحرب وبشاعتها ومع السلام الشامل والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. ولا يخفى على الجميع ما أحدثه غياب الوعي ببواعث النزاعات عامة والحروب الأهلية السودانية خاصة، من إختلاط المفاهيم أو تبني تصورات متحيزة أو أحكام جاهزة خارج المعطيات الذاتية والموضوعية المرتبطة بالعمليات على جبهات القتال أم في طاولات البحث عن حل سياسي لها.

إن تراكمات الأحداث ومؤثراتها تدل جميعها على أن النزاعات السودانية مستمرة خلال العقد الحالي،

على الأقل، وستتاقم معها معضلة عدم التمكن من نزع قبيل تلك العوامل التي تهدد وحدة المجتمعات السودانية. لكن في هذا الكتاب يوجه الفكر محمد سليمان أبصارنا إلى ان وقف الإستنزاف للإمكانيات البلاد، وإسقاط مناهج إقتصاد الفقر وسدّ الرمي، ووقف إزهاق ارواح شبابها وشيبتها وتجميع وترويع مواطنيها لن يتم إلا باستيعاب المتغيرات التي حكمت معطيات الحرقة السودانية. فالحرص على وحدة الكيان السوداني وحمايته من التفتت يتطلب الإقناع بأنه لا واحدة من الأحزاب أو الجماعات أو من الفصائل قادرة بمفردها أو عبر تحالفات جانبية ثنائية على الوقوف أمام هذه التحديات الجسام. لن الأولوية اليوم هي المحافظة على السودان، الكيان المعنوي والشخصية الاعتبارية والمؤسسية التي تجعل إستقرار هذا البلد أمراً ضرورياً لأهله وللاكن الإقليمي.

يؤكد الكتاب في ثانياً فصوله الثانية أهمية العمل السياسي الرشيد، والتعلم من جراحه والحرص على ألا يعود إلى تكرار نكبات الماضي على تنويعات جديدة، كانت من أهم أسباب حروبه المتكررة المتناصلة. ان ذلك البعد الضروري والحيري هو الذي لا يتركنا غافلين عن الإعراف بأمكنية التفريق بين مقتضيات الصراع السياسي ومقتضيات دعم المكانة الإستراتيجية للوطن وحماية مصالح أهله وأمنهم القومي بمفهوم قديمي ورويا واقعية تقضح مصالح المستبدين والمتعتمين من تأجيج نيران الحروب الأهلية في السودان. ويزيد من قيمة هذه المساهمة المهمة هو تقديمها للقارئ في وقت تزدد كل يوم فيه العواقر باستمرارية مؤسسة عسكرية لا يبدو أمر الحرب بالنسبة اليها إلا مجرد "تمرد" تمارسه مجموعة من الخارج مدعومة من الخارج؛ وتتعدّد الأمور بتحالفها مع مؤسسة سياسية تتصرف بشكل قسفي وتستمر في التثبيت بتأويلها المركزي الصارم لفهم الأمة-الدولة. وتستمر، في الحيز الزماني والمكاني نفسه، نيران حروب أهلية صارت حملاتها العسكرية مقدسة هدفها إستئصال "المتوردين" المراهقة وكسر شوكتهم، بل صار تحت راياتها ذبح المواطن البريء مهزواً باسم حماية "التوجه الحضاري".

ولعل في ثانياً هذا الكتاب أيضاً ما يتطلب منا إعادة النظر، ضمن أشياء أخرى،³³ في تعريفات ومفاهيم الأمن القومي السوداني. فهو ما عاد يعني الرصد والإستعداد الوقائي ضد العدوان المسلح أو تأمين النظام واختراق دوائر معارضيه.³⁴ وفي إعتقادنا انه أصبح في حكم الإجماع ان مفهوم الأمن القومي السائد والذي أكسب صفة عسكرية خالصة قد تجاوزته منطق التاريخ والجغرافيا؛ وعلى ان الأمر صار قضية ذات أبعاد تصف بالشمول، وتتقاطع فيها وتلتقي السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية بشكل غير مسبق. فلا بد أن يتسع مفهوم الأمن القومي السوداني من الناحية العملية ليشمل مجالات كان وجودها هامشياً في القرن المنصرم. فقد برزت مصادر جديدة للخطر، من طمع وانحسار في الموارد وإلى الزحف الصحراوي، وإلى تخريب المراعي وتجهيف المنايع المائية، بالإضافة إلى تحولات إيكولوجية عميقة تترك

آثارها المباشرة على النسيج الاجتماعي السوداني. وهي بذلك لا تهدد المصادر الطبيعية ولا تهدد إقتصاد البلاد وأمنها فحسب، بل تهدد استقرار الكيان السياسي برمته. وأدى ذلك، في تقديرنا، إلى تغيير طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد مما يتطلب أهمية تدبير النطاق الأقليمي والرأسي الذي يجب على صانعي سياساته والخبراء التخطيط في إطاره. بإيجاز أكثر، تبقى الموارد هي الثوابت الرئيسية ومحددات مستقبل بقاء الدولة السودانية وساحة الخصام الوطني والإقليمي والدولي. فالتعامل مع الواقع الإقليمي والدولي في الألفية الثالثة يحتاج إلى رؤية ثابتة تعالج التحديات الرئيسية التي تواجه السودان وتسمح بتعظيم الموارد والتوظيف الأمثل للثروات وحمايتها.

لقد أصبح الأمن القومي السوداني يرتبط بمدى استنصار كوادره لمقدرة التأمين والحفاظ على موارد البلاد من المهددات الداخلية بمحاورها الإيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية؛ ويتطلب تأمين مكسبات الوطن الحيوية ونزع فتيل "القنابل الموقوتة" لتفجير نزاعاته الجمعية الداخلية قبل تركز الإهتمام برصد المهددات المطلقة عبر الحدود أو من عواصم أجنبية.⁸⁵ وبروجه عام يمكن اعتبار استراتيجية أمن السودان القومي مدخلا جديدا ومحورا أساسيا لترتيب أوضاع البلاد من كل النواحي حول هذه الحقيقة الجوهرية، وهي كافية أن تضع السودان في سبيل التحرر من صراعات المجموعات المختلفة وحده تنافساتها بحجم مسألة القنات المستبعدة من الحرب. بالإضافة إلى أنها تبين للجميع أن مصير السودان وكيانه يقتضي إخضاع صراعاتنا فيما بيننا لصراعنا الأكبر ضد القوى الظالمة في مواردنا. وإلى أن يحدث كل ذلك - وقبله أيضاً - سيكون قوالب حصد الأرواح في مسارح العمليات العسكرية، بالرصاص أو بالمجروح أو بالأمراض الفتاك أو بالأوبئة الخبيثة، الصخرة التي تكسر عليها أمواج آماننا في وطن عادل وشعب سعيد.

فصول هذا الكتاب الثمانية تتجاوز بمجرد تقديم منظور جديد بل تدعونا إلى أن نطرح على أنفسنا سؤالاً جوهرياً: متى نستطيع أن نرجع تحدياتنا إلى جذورها الأصلية؟ وبعد ما يقارب 3/2 قرن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأولى وما أحاط بها من سلام مؤقت، ورغم الوتيرة المتباطئة والمصيلة المتواضعة لإبغاراتنا الوطنية على كل الأصعدة، نجد أن أوضاعنا لا ترقى إلى ما قدمت ضحايا الحروب الأهلية من طرفي النزاع ولا تعادل ما قدمه أهل السودان! هذا الكتاب، من الجانب الآخر، يقدم دليلاً على أنه رغم التحديات فإن هنالك جسوراً يمكن عبورها ودعائم للتعاون يمكن بناؤها وضمانات للنجاح يمكن الإنفاق عليها. ولعل التأمل بعنق في معاني الإنشائيات الشعبية المباشرة التي جرت عبر ساحات القتال قد تلهما وتفتح آفاقاً للتأمل على المستوى الوطني العام (انظر الفصل الرابع). لا سبيل، إذن، إلى تطويق نيران المحرقة إلا في خطوات ذاتية من الفرقاء السودانيين، ولن تجددي ومساطات الأنشياء والأقارب

والأبدن، ما لم يتوصلا الى معادلة تنهي هيمنة المستعبد من إستمرارها.⁸⁶

وعلى الرغم من إدراك الجميع ان النجوة في المواقف ما زالت تفرض وجودها وأن سجل وترتيبات بناء الثقة في شقيها العسكري والسياسي وبمدها الأمن نفق حاجزا عصبيا أمام أي فرصة لوقف نزف الحرب، لكننا مازلنا نتسك ببعيص الأمل. ومن فوق هذه الأرضية التي يكثفها الإحباط والغموض وتختلط فيها الأوراق يقدم المفكر محمد سليمان مساهمة عن سبل الخروج من محركة الحرب، هم الأمة السودانية الرئيسي، يؤرقه فقرها ويزعجه إفراطها. وهو عندما يقدم على ذلك بهذا الاقتدار والتوسع والتبع الفاحص، إنه يتاج شؤون السودان في أكثر من مجال أكاديمي وتخصصي. يترافق كل ذلك مع معاشه الحميم منذ مطلع العقد السادس للقرن العشرين لمعطيات الحروب الأهلية السودانية في خضم السياسة السودانية العارم، بجانب ما أتاحه وجوده في قلب أحداثها في مطلع الثمانينيات إبان عمله الأكاديمي في جامعة جوبا - عاصمة أكبر مسرح لتراجيديا الحروب الأهلية السودانية - من معاشة يومية في فترة من أخرج متعرجاتها السياسية والأمنية.

ومساهمة المفكر محمد سليمان محمد التي بين يديك، مع رصيد عمره الذي وظفه تماماً لأجل وطنه وشعبه، تتوافق معانيها - المباشرة وغير المباشرة - مع كلمات شاعر الوطنية السوداني محمد علي أبوقطاطلي:

غنا تروانا بالحاصل نوري الفينا

غحكي نباننا للدائرتا والما بينا

في السلام والوثام ولدوتنا ولاترينا

فهو يدعونا بين سطور كتابه هذا، بجانب كوكبة مساهماته الأخرى،⁸⁷ أن ندرك أن محور عطاء مفكري ومستقي السودان الأساسي هو أن يحلوا على عاتقهم مسؤولية إزالة ظلمات شعبيهم المديدة والمساهمة العملية في الخروج من دائرة الحرب والتخلف من دون الإشغال بصورات أكاديمية مجردة أو الإترزال في أبراجها العاجية. مساهمات عملية تتقن بالتسامح الذي يواجه التعصب، والإبتداع الذي يواجه الإبتاع، والفكر الذي يواجه النقل.

لن المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب يتم بالتركيز على الممكن القريب قبل ان يتطلع بنا إلى الصعب البعيد؛ يبدأ كل ذلك من مجرد الإشارة إلى طريق الخروج من دائرة الموت وضعضة نسيج السودان الإجتماعي ووقف زرع الضغائن والتفنن وزعزعة أمنه القومي. لن محور همومه وعطائه هو الإنسان السوداني، حقوقه الأساسية ومصلحه المشروعة. لا يستخف بتلك الحقوق اعتمادا على مبررات واهية،

ولا يغامر بهذه المصالح من أجل شعارات عقائدية، ولا يدعو لإتهام قيم أو مبادئ تحرير رؤية سياسية قاصرة وموقوتة أو تحقيق مغنم عابر. وقد تداخلت عنده شخصية السياسي مع الأستاذ الجامعي وصبر وتأمل الباحث الأكاديمي؛ ليجمع من القيم المعنوية حاجزاً أعلى من الحسابات العابرة. فهو باحث-فكر بأفضل معاني الكلمة، يتصرف ضمن أعراف عريقة ورسختها الحركة الديمقراطية السودانية. ديدنه كان دائماً الإلتزام بفروض البحث الصارمة وبسنن الوطنية النبيلة والإتماد عن دائرة الضوء الجائزة.

اليقين الغائب

إن ما تحويه فصول هذا الكتاب يقدم سوداناً يكابد واقعاً مضطرباً وفجائفاً متكرراً زادته أحداث العقد الأخير التباساً وغموضاً. الكارثة هي أن نخدع بومع دوام الأزمة العابرة، الشئ الذي يبدو، في ظاهره صحيحاً صحة البدايات. لكن هذا الظاهر، في يقيننا، يكتم أمورا أعنف من بشاعته البائنة؛ وأول هذه الأمور أن التغيير قادم لا محالة. إن ما كان ممكناً في أواخر القرن الماضي، لم يعد ممكناً أو مقبولاً اليوم. فالغالبية من أهل السودان باتت مقتنعة بأهمية التغيير عميق الجذور في أسس المعادلة القديمة، ومطالبها بالتغيير تعدت مجرد رغبها فيه والتبشير به إلى تقديم أفواج الشهداء والمحاربين، فضلاً عن مواصلة التفكير في بلورة بدائل ممكنة وفي تطوير قناته التنظيمية السياسية لتسع ديمقراطياً على نحو يستوعب تناحراتها، ويعيد تدويرها في النطاق المؤسسي. وتؤكد، في الوقت نفسه، مجموعات متزايدة من أهل البلاد تمسكها بالحفاظ على وحدة السودان الوطنية باعتبارها مدخلاً لا ينقسم لرفع الأذى والحيف والغبن عن كاهل عموم أهله. يتم كل ذلك في ظل مناخ إقليمي وعالمي يبرز باطراد نحو التعايش السلمي والتعددية ودعم الديمقراطية وبشد العدالة والتقدم.

نحن على قناعة بأن كل عصف الحاضر وزعرعته وآسيبه وإحباطاته هي تجليات البحث المتواصل عن السودان السلام العادل الشامل والديمقراطية المستقرة والعدالة الإجتماعية. ولكن مهما كان المستقبل فلربما تعين الأخذ بدروس واحد هو أن حكومات التمسك والاستبداد تنهدم ولا تطور نفسها. فتاريخ الديكتاتورية العسكرية الأولى (1958-1964) والديكتاتورية الثانية (1969-1985) في السودان لا يفضي إلى شئ أهم من هذا، وربما يقدم تاريخ الشعوب كلها الشئ نفسه. ومن هذا المنظور بتحديدنا، فإن إحدى أهم دروس الحروب الأهلية السودانية التي تربط سطور هذا الكتاب حيثياتها بشكل لا تحطه البصيرة قد تكون ثروة للغاية ومفيدة في آن معا. فقد بات من الواضح أن أي دعوة لأي مشروع مستقبلي للبناء وإعادة التعمير لا بد أن يتجذر انطلاقاً من جدلية مماثلة هي: أن الطريق الديمقراطي إلى الوحدة (أرضاً وشعباً)، لا بد أن يكون هو نفسه الطريق الوحيد إلى الديمقراطية.

هناك، أيضاً، تاريخ جديد تراكمت إحدائياته خلال العقود 5 الماضية؛ يمثل وجهة التغير والتحول ويشير إلى بزوغ الحركة الوطنية السودانية في طورها الثاني، المازمة على تجاوز نواقص وقصور الحركة الوطنية الأولى سليمة حركة 1924 ومؤتمر الحزبيين وما بعده، والتي عجزت عن أداء دورها وأخذت تتراجع وتفقدها لقيادتها للمجتمع تدريجياً منذ انقلاب نوفمبر (تشرين الثاني) 1958 واستمرت تنحبط في عجزها إلى يومنا هذا. لذلك مازلنا على إيمان عميق لا نزعزع وعلى قناعة راسخة بأن السودان، أكبر قطر في العالم العربي والقارة الأفريقية، سينهض ليلعب دوراً مهماً في أفريقيا والعالم العربي. فهو القطر الذي كان وما زال، رمز الحضور الأفريقي في الجسم العربي، والجسم العربي في الواقع الأفريقي؛ وعبره تمتد حلقة الوصل والقطع بين العالم العربي وأفريقيا.²²

لا يمكن أن نستكين ونترك القوى المستبدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية تواصل تقطيعها لأوصال هذا الترابط والتداخل والتكامل، تحت أي رايات أو مسميات كانت. بل سيكون السلام العادل، الذي يدعو إليه هذا الكتاب، هو الصخرة التي ستكسر عليها مخططات - تاريخية ونشطة وصامتة - تستهدف قطع الصلة وعزل التواصل الثقافي والإجتماعي والاقتصادي والسياسي بين شمال وغرب أفريقيا عن شرقها. ولكن، دون شك، كل هذا الحصاد المرير - مثل القماليات الإنسانية كلها - يمكن تجاوزه من خلال مواصلة البحث عن الطرق التي توحد شعب السودان حول حد أدنى من قوانين المعاملة تحفظ حقوقهم ومصالحهم. ويتوقف كل ذلك على استمرار التبشير بإمكانية التغير وحدوي التضحيات نحو صياغة مشروع قومي سوداوي - العلم والوطن والراحة - يوحد أهلها، كيانات ومصيرها. وبدعم بإعمال الفكر وفقاً للاستجدات الزاهنة والمقبلة، ونأسيساً على إطار مرجعي يتحرر من التبعية للمناهج الغربية سواء على مستوى فهم معنى تحدياتنا أو على صعيد إستيعاب النماذج.

اليقين الحاضر

وما بين المساحة التي يحتلها اليقين الغائب وعيننا بالحاضر وقاؤنا بالمستقبل تدعم، أيضاً، يوماً بعد آخر فرص وقف نزف الدم بشكل نهائي وتقرب تبشير توطيد نظام ديمقراطي راسخ وتبلور أسس عدالة اجتماعية شاملة. تلك هي الملل والتحديات التي تقف حعبة أمام إطلاقات المارد السوداني؛ والتي جبر عنها محمد عشري الصديق (1908-1973)، أحد جلائح النقلة السودانية على صفحات "حضارة السودان" في أكتوبر (تشرين الأول) 1929، قبل 7 عقود من الزمان، ولم تفقد معناها بالتقادم:

"لني الآن لأنصور السودان طفلاً جباراً يحاول التيقظ... فلا

اختلاف أديانه، ولا اختلاف عاداته، ولا اختلاف شعوبه، ولا

اختلاف أجوائه وظروف الماش فيه، بمحاولة دون تحقيق هذه الأمانة

العدراء، وليس يمكن أن تكون الأمم في بدء تكوينها غير ذلك.
فالمصالح المشتركة، والتفاهم المتبادل، وأحداث التاريخ، تقرب شقة
الإختلاف وتصل الأبعدين برابط متين... فإذا تكاثفوا، واتبعوا
غرائزهم المافقة، ووحى ضمائرهم وعملوا في سبيل إصلاحه أدياً
ومادياً، أوصلوه إلى الذروة العالية من العظمة والمجد".⁸⁹

منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في النهر السوداني، لكن في هذا الكتاب يحاول المفكر محمد سليمان أن
يستلهم مرة أخرى الروح التي حوتها كلمات الناشط السياسي محمد عشري بعد انصرام مايزيد عن 7
عقود من الزمان. ويبحثنا هو، أيضاً، على أن لا نفعل بترجمات عداوات الحروب الأهلية وينبغي أن نلتفت
الخط الذي يربط ماضينا بحاضرنا وبشكل ملأح مستقبلنا وبوجهنا نحو التحصين بالحل الدائم ببعديه
الوقائي والتدخل الذي يقودنا نحو التعايش السلمي. ونعني بالحلول الوقائية هنا كيفية معالجة البواعث قبل
أن تتحول إلى نزاعات ومواجهات صدامية دموية عنيفة تقف فيها الدولة السيطرة على زمام الأمور، بينما
نعني بالحلول التدخلية استمرار الإجراءات والمباحثات لوقف استمرار الدمار. ومن هذا المنطلق تصبح
مهمة خبراء السلام في دوائر جهاز الدولة السودانية أبعد من تكبيكات "إطفاء الحريق" السائدة حالياً
لتشمل إستراتيجيات تحصين البلاد من الإبتلاءات الزائفة بالبحث عن مكان "القنابل الموقوتة" التي يتم
زراعتها الآن وقبل اشتعال حرائق الحروب الأهلية "القادمة" في المقام الأول.⁹⁰

وعلى النطاق المباشر توأصل فصول هذا الكتاب دعم روح التفاؤل بالمستقبل الواعد وتدعو إلى أن تكون
جذوته متقدة بشكل ينسجم مع تضحيات أهل السودان الجسام التي قدموها، وما زالوا، من أجل السلام
الشامل والديمقراطية الراسخة والعدالة الإجتماعية. يبقى أن نقول، أخيراً، إن عمليات التخريب والهدم -
للأسف الشديد - لكيان وطننا المتقل بالأماسي ومكتسبات وآمال شعبنا يرافقها الصخب والدخان
والإزعاج والفبار الذي يحجب الرؤيا، وشئت التركيز عن المساهمة الإيجابية في تدفق شلال الخيارات
النافعة والحلول الناجمة. أما المساهمات الرصينة مثل ما يقدمه المفكر محمد سليمان في هذا الكتاب فهي
كعملية النمو الواعدة الصابرة، رغم نشاطها الفائق لا صوت لها ولا يحس بها إلا القليل؛ فمن سمع ياترى
صوت نماء الشجرة السامقة الوارفة الظلال!

صلاح آل بندر
كيمبريدج، المملكة المتحدة
مايو (آيار) 2000

حواشي وإحالات

1- لمزيد من التفاصيل عن تحديات الحروب الأهلية على المجتمع المدني وأهمية الإعلان العالمي لحقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة وشعار الحروب الأهلية الغربية، انظر المقالة التي أجراها معنا الصحفي المصري نيل غيم الدين: "عدد ضحايا الحروب الأهلية جاوز المليون في 3 دول عربية فقط"، [الشروق الأوسط، 1993/3/6].

2- انظر الحواشي التالية 78 و79 و81.

3- فرانسيس ماديون دين (ديكا، غرب كردفان): "الجماعة مسيحية كاف لوجوب إنهاء الحروب الأهلية في السودان"، [الحياة، 1998/11/18]، والتي عبر فيها لأول مرة على أن حركة تحرير شعوب السودان بقيادة فرق:

"أكدت قدرة عسكرية مبهرة للإعجاب، إلا أنها أضحت من أن توفر الحماية لشعبها، وأقتر من أن تقدم اليهم مساعدة مادية".

وانظر أيضاً رد الدبلوماسي عبد الله عمر محمد (سفارة السودان بالكويت) عليه: "ما يحدث في جنوب السودان يعمد له تاريخ وليس حرباً أهلية"، [الحياة، 1998/11/28]، والذي ركز فيه على أن حركة:

"المرء لم تعد تمثل حداً أدنى لتطلعاتهم القبلية، وإنما تحولت إلى عثرة لأبنائهم في ميدان الحرب، ووالا اجتماعياً وإقتصادياً على أهلهم بالداخل... بعد أن صارت أداة منفذة لأجندة قوى أنيلية وعالمية".

وطالب فيها من الدكتور دين:

"ألا يرجع إلى مرجع التبسط السياسي للحالة المعوية وإنما إن يسهم بمخططات تتصرف بالواقع الجديد وتأخذ في الاعتبار، سعيها في ذلك بما أكتسب من تجربة في السودان وما تال من مكانة في المؤسسات الدولية".

كان دكتور دين سفيراً للسودان في واشنطن ووزيراً للشئون الخارجية خلال حكم الجنرال نيري، وهو يعمل حالياً مديراً لمراجع الدراسات الأفريقية في مؤسسة بروكينغز الأمريكية.

4- صلاح آل بدير، "3 موم تحدى أهل السودان في القرن 21"، [الزمان، 2000/1/4].

5- الدكتور الشفيق خضر سعيد: "المعوية المضاربة السودانية: جوهر واحد ومظهر متعدد"، بحث قدم إلى ندوة التبع الثاني وبناء الدولة الوطنية في السودان، 1-2 أبريل (نيسان) 1995، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر.

6- اسمها باللغة الإنكليزية Sudan Peoples' Liberation Movement (SPLM) وجناتها العسكرية هو Sudan Peoples' Liberation Army (SPLA) كما ورد في برنامجها (منسّق) الصادر العام 1983، وفي تقديمها إلى الترجمة الصائبة للاسم وبكل ما ينطوي عليه ذلك من مدلولات هو "حركة تحرير شعوب السودان" و"جيش تحرير شعوب السودان"، رغم شيوع استخدام الترجمة الخطأ "الحركة الشعبية لتحرير السودان" حتى على ألسنة مناضليها.

7- مقابلة مع الدكتور جون قروق، [الحياة، 1995/11/14].

8- النموذج التركي لجهاز الدولة وشكل الحكم هو الملأ الأعلى الذي كان له بالغ الأثر على أفكار الحلقة الأساسية التي غططت ودبرت انقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيادة الجنرال عمر البشير. وهو النظام الذي أسقط الخلافة الإسلامية وفرض في تركيا بالثورة ومن أعلى بواسطة مصطفى أتاتورك وعصمته ولم يكرر نموده في إيران على يد رضا شاه، وأدى إلى قيام نظام دكتاتوري مستبد. وفي البلدين لم يزد إلى المساواة بين المواطنين ودعم حرياتهم وتنمية حياتهم، بل كان على النقيض، فأدى إلى تضييق القوارق بينهم على أسس طائفية وعرقية وثقافية وجغرافية ليس أوضاعهم سيطرة نخبة حضرية تحكم السلطة والثروة وجماعاتهم وخصية زاد تميشها وابتعدت عن مسارات الحياة العامة إلى قاع الفقر والتخلف.

9- صلاح آل بدير، "السودان بين القروس العاتقة والبدائل الثابتة"، [الحياة، 1991/4/16].

10- صلاح آل بدير، "حق ثمر المصير: دروس الماضي وتحديات الحاضر"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1994]. التصريحات السياسية عن حق ثمر المصير والمطالب السائد في الإعلام الآن صار مشيما بروح الغداء وارث الصراع، وتخرج منه روايات المدة والمثقة. الاعتراف بحق ثمر المصير قد لا يكون ضماناً في حد ذاته للسير نحو السلام الدائم والعدل. في الصحراء الغربية (قيادة البوليساريو) أعيد أمر حق ثمر مصيرها قبل ¼ قرن من الزمان، إستناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 621 عشية إنهاء نظام فرانكو في إسبانيا. لكن بعد 4 أعاء ناقبوا على قيادة الأمم المتحدة وعمليات تخفيض نشاطه منذ العام 1988 لم يجر الإستفتاء بعد ولم تخطل الإجراءات مرحلة تحديد معايير حرية الأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه. والمشكلة الكثيرة نموذج آخر، على النقيض، لتكتيكات الحرب والسلام. المدعش في المقاربة في تدويرهم يرجع إلى أن أسراراً تبيجيات الحرب والسلام تشرف عليها غالباً مجموعة من العسكريين تدوروا تحت قيادة نفس المدارس الفكرية والمناهج العسكرية والعقيدة الأمنية مع اختلاف دول العالم الثالث. وجهة نظر ثقافة فيما يتعلق بالسودان انظر مساهمة الدكتور محمد إبراهيم خليل:

Self-Determination: An alternative strategy, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1997.

11- أشارت صحيفة واشنطن تونست قلاً عن مصادر الإستخبارات الأمريكية إلى أن السودان ضمن الدول الأكثر عرضة لسنوات قادمة لمخاطر النزاعات العرقية. فقد كان في العام 1995 أكثر من 20 دولة تشهد نزاعات عرقية حادة، معظمها أفريقية أو تعيش فيها غالبية إسلامية وهي: الصومال، أفغانستان، السودان، إريتريا، بوسنة، العراق، باكستان، إيران، طاجيكستان، إذربيجان، بالإضافة إلى تنزانيا وأنغولا وبورندي وزائير ورواندا وجورجيا وماليزيا وسيريلانكا، [نشرة وكالة الصحافة الفرنسية AFP، باريس، 1994/12/16].

12- مذاح قوات وراك والحركة الشعبية في مثلث الموت (وات، كنفور، أبود) وخاصة المذاح التي هذتها قوات البوير ضد قبيلة الديبكا في مثلثي بور (عشيرة بور) وكنفور (عشيرة التوبك)، وسقط رأس قروق. ثم تنطية الموضوع في عدد من الصحف العربية والفرنسية بالتفصيل، انظر [الشرق الأوسط، 1993/3/31، 1998/10/12؛ الحياة، 1994/7/31، 1995/9/23، 1995/10/10، 1995/11/14؛ الأهرام، 1993/5/17؛ والتحقق المصور للصحنية عنان زين "مثلث الموت السوداني"، [الأوسط، 1993/8/30]، والتقرير

"Tribal Hatreds Fuel Sudan's War of Rebels", *Sunday Telegraph*, 26/1/1992.

كما يمكن متابعة رصد أجهزة الأمن الحاربي السودانية للمذاج في جنوب السودان من خلال تقرير "الصراع السياسي والقبلي داخل حركة التمرد"، الذي لحقه الدكتور فتح الرحمن القاضي، في صحيفة السفارة السودانية، لندن [السودان، 1995/2/22]. ووفقاً على آثارها البشعة الباقية خلال زيارتنا الميدانية المتكررة لمساح السبلات في جنوب السودان خلال الفترة ما بين نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 وسبتمبر (أيلول) 1998. انظر أيضاً مقالتنا الصحفية مع الدكتور لأم أكول، "يجب وقف المزايدات بحق تقرير المصير، وقرق ليس هو المسلك الوحيد لجنوب السودان"، [المحرطوم، 29/1995/12].

13- انظر حزمة النعوت والصفات التي أطلقها السياسي برأ ملوال دينق (دينكا، بحر النزال) على ريباك مشار تيدورقون (نوير، أعالي النيل). اعداد نشره صحيفة السودان الديمقراطية (Sudan Democratic Gazette)، خاصة خلال الفترة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) 1991 إلى ديسمبر (كانون الأول) 1999.

14- في مقابلة مع جيك بير لأكو (باري، الإسرائية)، [السودان الحديث، 1992/5/10]، قال: "أما قرق فليس أكثر من عبل عاش وحيث خارج التاريخ، وينظر مقفده في منزلة التاريخ مع أشباهه؛ وأما الغابة فسبني ثروة وكذا مها أحس بها الحاراج... وأدعوا لمخ جاتوة نويل قبرات الدفاع الشهي التي بذلت النفوس وقدمت الشهداء... وأمل أن أرى ابني متوقفاً في مدرسة الوطن المييب وبمهادا صلبا صلدا على خطى شيخ عبيد ختم الشهيد!"

كان جيك من صفار المولطين في مدينة جوبا قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989. وتم تسميه بفارم سياسي محافظا للمحرطوم (1991-1993)، ثم ترقى بعد ذلك ليصير ثانيا لوالى بحر الجبل ووزيرا للمالية فيها. وفي العام 1995 عين عضواً في المجلس الوطني (البرلمان)، وروشح عنه العام 1996 لرئاسة الجمهورية!

انظر أيضاً إلى دور الأسقف قيربال ووروك جبرو (دينكا، برول، بحر النزال)، وزير الدولة للشئون الخارجية منذ يوليو (تموز) 1992 وهو أيضاً مسؤول الكنيسة الأنجليكانية (البريطانية) الأولى في السودان. كان يعمل في الاستخبارات العسكرية منذ 1970 عمل منها إلى إدارة التعليم الديني في مدينة جوبا ومنها إلى بيروت لدراصة علم اللاهوت. تم تسميه بعد ذلك في المجلس الوطني الانتقال بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989. تم ترشيحه بعد مرحلة التدويب في كسب الرأي العام المسيحي للتصدي لمحاولات الكاثوليك الترسية عن الوضع في السودان ولترتيب زيارة بابا الفاتيكان في فبراير (آذار) 1993 إلى السودان، ودعوة الدكتور جورج كيري رئيس أساقفة الكنيسة في بريطانيا، والإشراف على تنظيم مؤتمر "حوار بين الأديان" الذي عقد في المحرطوم، أبرسل (نيسان) 1993. وكان قد شفى في عدد من التصريحات تعرض للمسيحين في السودان إلى الإضطهاد [القدس، 11/10/1992]. انظر أيضاً تصريح الأسقف قيربال (الشرق الأوسط، 18/5/1993): "الإهمامات الخاصة بقضية انتهاك حقوق الإنسان غير حقيقية... مقصود بها محاصرة السودان".

انظر أيضاً مقالة دينق وريمان (دينكا، بحر النزال)، [الثروات المسلحة، 1992/8/11]: "لقد تكشفت حقيقة قرق لسييلة الدينكا... ان معظله لا يتبعه الآن وحتى بالنسبة لنا كسليين في قبيلة الدينكا فإن أعراف القبيلة ترفض مماوسات جون قرق".

الجدير بالذكر هنا ان جون قرق وريباك مشار كليهما مسيحي وشيخان إلى المذهب الكاثوليكي.

وضع الكيسة في السودان انظر تقرير
 "Sudanese Christians Forced to Convert", The Times,
 17/10/1992.

15- انظر مقالة عشان إبراهيم الطويل (مجنين، الإستراتيجية)، "المجنون من كاشة الزحديين والإصماليين"، [الإقصاد الوطني، 1994/5/2] والتي ذكر فيها:

"إن الحزب أساسا يصعب الآن من أن تحول القيادة إلى أوضاع
 توظيفية اعاشية... فالجنوبيون قد نالوا نصيب الأسد في التوظفات
 القيادية الحالية، فمن بين 26 ولاية كان نصيبهم 10 ولايات و11
 ولاية و72 وزيرا وما يزيد عن 46% من عدد المحافظين في البلاد
 بجانب المناصب المقدمة في مؤسسة الجمهورية والمجلس الوطني
 ومجلس الوزراء بجانب الدولة بالوزارات المركزية وأعضاء
 مجالس إدارات البنوك والمؤسسات المالية التابعة للدولة. فهل يعقل أن
 يكون هذا التمثيل مجرد مساواة في الحقوق السياسية أم هو
 إستياز... فالجنوبيون في ظل هذه الثروة يمتلكون الأغلبية ولذا نجد
 اتجاهها جنواليا نال من التمثيل ما ناله الجنوبي في ظل هذه الثروة...
 لنأخذ وضع الأقليات في العالم كيف يتم تمثيلهم؟ هل لهم وجود بهذه
 الأعداد الضخمة؟"

مثل الجنوبيين 40% تقريبا من نسبة المشاركين في كل المؤتمرات التالية: "لمحوار الوطني" الذي عقد في
 سبتمبر (أيلول) 1989، المؤتمر الاقتصادي أكتوبر (تشرين الأول) 1989، مؤتمر "الدبلوماسية"،
 ديسمبر (كانون الأول) 1989؛ "الإعلام"، فبراير (شباط) 1990؛ "النظام السياسي"، أغسطس
 (آب) 1990؛ "النازحين"، فبراير (شباط) 1991؛ وشارك 1000 جنوبي في أعمال مؤتمر
 "الإستراتيجية القومية الشاملة"، الذي عقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1991. وكل ذلك كلف
 مصاريف للصفحة تعد بالملايين من الدولارات. مجلس تنسيق الجنوبي يكون اليوم من رئيس بدرجة
 مساعد رئيس الجمهورية وأبيه 13 وزيرا و10 ولاية و3 مستشارين، وهو مؤسس على الإسترضاء
 والتوازات القبلية والمهرية والرشوة السياسية كما علق عدد من المراقبين.

16- يعتبر السياسي أدوم أجود دينق (ديبكا، بحر الغزال) رجلا كل التصول في السياسة السودانية بلا
 منازع. فقد كان سكرتيرا لحزب ساتو في الفترة التعددية الثانية وثانيا برلمانيا في العام 1968. التحق
 بركب سدة انقلاب الجنرال نميري في مايو (آيار) 1969، وشارك طولا وعرضا في كل مؤسساتها
 التشريعية والإقليمية والمركزية (نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي وعضوا في كل مجالس الشعب
 المركزية الخمسة) وال تنفيذية (مفوضا ثم نائب حاكم بحر الغزال)؛ ثم قفز إلى ركب التعددية الثالثة ثانيا
 برلمانيا ممثلا لحزب التجمع السياسي لجنوب السودان (SSPA) وانضم إلى تشكيلات حكومات
 الصادق المهدي وزيرا للري والطاقة مايو (آيار) 1986 ووزيرا للواصلات في كل من وينو (حزيران)
 1987، ومايو (آيار) 1988، وصار نائب رئيس الوزراء ووزيرا للزراعة في مارس (آذار)
 1989؛ وقد تم فصله من حزبه عندما رفض الإستقالة من الوزارة للتصير عن احتجاج الحزب على
 سياساتها في فبراير (شباط) 1987. وواصل مسيرته بانضمامه للمجلس الإنتقالي المنع بعد انقلاب
 وينو (حزيران) 1989، ثانيا لرئيسه وكان رئيسا للجنة حقوق الإنسان فيه في فترة من أسوأ فترات
 الإنتهاكات في تاريخ السودان، ووافق في كل المحافل مجلس عن سياسات الحكومة [الإقصاد الوطني، 30
 1992/5؛ السودان الحديث، 1992/8/4]. ولم يكشف بشاعها إلا عندما رفض لملاحه بأن
 يمن في وظيفة سياحية قيادية (حسب رواية مصادر صحفية)، فقنر إلى ركب المعارضة في ديسمبر
 (كانون الثاني) 1993، وطلب اللجوء السياسي في بريطانيا، وحاول إنشاء منظمة للإغاثة، هدفها

"تجربة الجهد الذي يبذله السودانيون في مجال حقوق الإنسان"، [الخرطوم 1994/11/23]. انظر أيضا الحياة والشرق الأوسط، 1994/1/12، الخرطوم 1994/1/15، ومقالة مع صحيفة الأمم، 1994/1/17، بالإضافة إلى مقالة "وحدة السودان: دامة المبادئ المتناقضة"، [الخرطوم، 1994/11/10] وحواره مع حيدر طه وإتفاق عباس، "هذا النظام لا يسقط إلا بالثورة"، [الخرطوم، 1995/1/3]. السيرة الذاتية لسياسيين آخرين من الجنوب مثل ماثيو أبود أباتق (ديبكا، بحر النزال)، وأنجلو باقبارو ييدا (زائدي، الإستراتيجية) بجانب اللواء جوزيف لاقو باقا (أمادي، الإستراتيجية) تقدم نماذج أخرى تدعو للتأمل.

17- صلاح آل بندر: "عصا الومح: 1989-1994"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (قوز) 1994].

18- صلاح آل بندر: "بوا لمولاد وبق"، [اتفاق جديدة، العدد الخامس، يوليو (قوز) 1993]. وهو ابن أحد سلاطين قبيلة الدينكا (عشيرة ملول، بحر النزال)، سياسي وباشير. كان وزير اعلام الجندال نيري لمدة 7 سنوات ونيف، مارس فيها دوره باستياز كضابط "علاقات عامة" للنظام على حد وصفه - إلى الحد الذي ليس فيه العمامة والجلباب والعباءة (زبي أهل الشمال) لتسويق العبيدة في بريطانيا [الشرق الأوسط، 1992/6/25]. يمكن التعرف على تطور آراه في كتابه:

The Sudan: A second challenge to nationhood, Thornton, N York, USA, 1980.

ولفتحابه الشهيرة في غازية السودان الديمقراطية Sudan Democratic Gazette خلال الفترة بين يونيو (حزيران) 1990 وفبراير (شباط) 2000، لفترة طويلة نجح السياسي بوا لمولاد في المراوغة بموقفه من قضية الوحدة والاتصال. هذه هي المرة الأولى التي يحدد موقفه هذا الوضع. انظر

"Why South Sudanese Should And Are Right To Call For Separation", SDG, September 1998.

19- صلاح آل بندر: "السودان وخيارات الشرعية الدولية"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1993]. انظر أيضا مقالنا "مرة أخرى: مسؤولية المجتمع الدولي"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1994].

20- اطلنا على تفاصيل "المشروع الأمريكي" لتكوينداليات خلال فترة عملنا كمدير لبرامج الأمانة الدولية، منظمة "حقوق الأقليات" (MRG) Minority Rights Group، ومقرها لندن (بريطانيا). وقد أثرا الاستقالة، غير تأدين، من تلك الوظيفة القيادية المفرة ابتعادا عن الشبهات في مارس (آذار) 1993. ومن حسن الحظ تكتشف بعض مناهل من خلال معارضة محاولة المنظمة بمساعدة الدكتور محمد الدين إبراهيم (مدير مركز ابن خلدون، عضو أمانة المنظمة) إقامة مؤتمر عن "الأقليات في العالم العربي" في القاهرة في منتصف مايو (آيار) 1994، وما رافقها من جدل واسع في الصحف المصرية والعربية وتوقيع 13 شخصية مهمة على وثيقة إدانة له. وشككت في نيات الجهات الأجنبية التي "تريد استخدام مصر جسرا وقبلة لإطلاق لنظام أو ترتيبات اقليمية بم الحضر لها في الخفاء"، [الحياة، 1994/4/24]. انظر أيضا [السودان الحديث، 1994/4/19؛ المجلة 5/22/1994].

21- انظر مشروع جون فورت [الشرق الأوسط، 1992/11/15] عن كوكثيردالية تقوم على أساس دولتين في السودان تحتفظ كل منهما بمحيش خاص ومؤسسات مستقلة، طرح أثناء المبادرة السبعينية للسلام في أوجبا 92/10/2. انظر مقالة الأستاذ فيصل محمد صالح "الكثيردالية إتحال

صرح ولجهاز مشروع السودان الجديد، [الخرطوم، 1998/1/3]. وتشكك عدد كبير من المراقبين في سلامة تطبيق النظام الفيدرالي، بل يعتقد البعض ان نتائج ذلك ستكون أسوأ من الكونفيدرالية.

طرحته الجبهة القومية الإسلامية موضوع الفيدرالية كخروج من مأزق تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب لأول مرة في برنامجها "ميثاق السودان" الذي أصدرته في ديسمبر [كانين الأول] 1986. وتم تنقيحه بإصدار سلسلة من المراسيم بعد انقلاب يونيو [حزيران] 1989 كان أولها في فبراير [شباط] 1991 بتأسيس الحكم الفيدرالي وأختمها المرسوم الدستوري 13 "أجهزة الحكم الاتحادى" الصادر في ديسمبر [كانين الأول] 1995. تتميز تصريحات الدكتور منصور خالد المتكررة عن الموضوع من أوضاع التطورات، الحديث عن الفيدرالية وسيلة لتطبيق قوانين سبتمبر بعد تقسيم السودان إلى ولايات، [الشرق الأوسط، 1989/10/21]؛ وفي حوار مع الصحيفة الفلسطينية هدى الحسيني [الشرق الأوسط، 1989/11/5] ذكر:

"الدعوة من جانب أي حزب شمالي الآن، لتبني الفيدرالية هي دعوة مشكوك فيها؛ لأن الأحزاب الشمالية اعتبرت هذه الدعوة خيانة منذ 1953... أنا متقنع بأن الفيدرالية هي أسلم أسلوب لحكم السودان، لكن هم يعتقدون ان الفيدرالية ستسببهم من فرض آرائهم، وفرض قوانين سبتمبر [الشريعة] بعد تقسيم السودان إلى ولايات... أهم شيء في الفيدرالية هو موضوع التوازنات... ان أهم شيء سييس موضوع الفيدرالية هو موضوع الجيش، لانه القوة العنصرية... أمانا التجربة الهندية والتجربة الأمريكية. الأمر يتطلب إعادة هيكلة كاملة للجيش... وما يدعو إليه البعض لا علاقة له بالفيدرالية في واقع الأمر".

وأضاف توضيحاً آخر [الحياة، 1991/2/11] عندما ذكر بأن:

"ليست الفيدرالية قضية الأقاليم إنما هي السلطة المركزية، وفي أي نظام فيدرالي يتقن الناس أولاً على طبيعة السلطة المركزية قبل التحدث عن الولايات أو الأقاليم".

وصرح بعد ذلك [الوقد، 1991/6/23] ان:

"فيدرالية الجبهة شريعة ومشهورة".

وأكد مرة أخرى [الحياة، 1991/6/30] بأنه:

"لا استقرار في السودان اذا لم تحسم قضية الدين والدولة".

وفي حوار مع الصحيفة المصرية أمانة النقاش [الأهالي، 1992/10/2] قال لما:

"الفيدرالية التي يدعو اليها البشير مشوشة".

الجدير بالذكر ان القانون الجنائي لعام 1991 المادة 5(3) إستثنت الولايات الجنوبية من مواد الحدود التسع (الجلد، القطع، الصلب... الخ) للشريعة الإسلامية.

22- مقابلة معه، [السودان الحديث، 1992/5/30]. كان باولير كيدا (بارا، الإسنولية) نائباً للدائرة 3، تركاكا، عن حزب الشعب التقدمي خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989). انضم لاحقاً إلى ركب الإتحاد بعد انقلاب يونيو [حزيران] 1989. اظهر مقاله "لجميعيين: كانوا ينادون بالإتحاد واصبحوا ينادون بالإتحاد"، [الأبام، 1988/5/6].

23- جوزيف، رئيس المجموعة هو إن فلدين ماجوك، أحد كبار السياسيين الجنوبيين وعضو أمانة الجنوب بحزب الأمة [أخبار السودان، 1992/10/6]. وكان بجوك قد استقال من المعارضة وعاد

إلى الخرطوم من القاهرة في سبتمبر (البلد) 1993 بعد أن وضع يدها على وكالات الأنباء، ذكر فيه:
 "أن التفصيل التجميع بما فيها حزب الأمة وقت في احسان اجتهاد
 محاورات دولة معادية... وأن حركة فرق ثبت أنها تسعى لقصل
 الجنوب وتفتت وحدة السودان".
 [سواء، السودان الحديث، الإتحاد الوطني، 1993/9/7].

24- صلاح آل بدر: "الجهة القوية الإسلامية السودانية: بين الحكم والمشاركة"، [صوت الكويت،
 1991/6/3 و1991/6/4].

25- انظر كتاب خير الشئون السودانية في برطانيا الدكتور بيتر وودورد:
Sudan, 1898-1989: The unstable state, by P. Woodward,
 BLR, London, UK, 1990.

أو ملخصه "السودان الدولة المضطربة"، [الشرق الأوسط، 1992/1/12]. انظر أيضا رأي
 الدكتور مدثر عبد الرحيم (مدير جامعة ادمرمان الإسلامية وعضو المجلس الوطني بعد انقلاب يونيو
 (حزيران) 1989، وإستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) عن الوضع بعد انقلاب البشير [الخرطوم،
 94/9/29]:

"أصبح المجتمع السوداني منقسماً على نفسه انقساماً عميقاً وحاداً،
 إذا لم يتم تلافى ذلك الانقسام فسبحان نتائج كل خلاف وخلاف
 وقع في تاريخ السودان الحديث... إنه انقسام لا أعلم له نظيراً إلا
 الشقاق المسمى الذي حدث في عهد الخليفة عبد الله التامشي
 (1885-1898) ويتجاوز في خطورته ليس هذا الجيل فحسب
 ولكن الأجيال المقبلة أيضاً... أن تلك الكوارث تجر في أذيالها تصدع
 النسيج السياسي الذي نبش في إطاره بل انهياره من أركانه".

وما صرح به العقيد جين فرق، قائم "جيش تحرير شعوب السودان"، [الحياة، 1995/11/14]:
 "أخشى ما أخشاه، ولج السودان التفكك الإتحادي الذي عواقبه مائلة
 أمامنا في عدد من دول قارتنا منها ليبيا والصومال؛ حين تهافت
 الدولة هائبا وغدت القوضى سيدة الموقف".

راجع أيضاً مقالات المعلق السياسي المخضرم الأستاذ محمد الحسن أحمد، بصحيفة الشرق الأوسط
 للتعرف على نبض الشارع عن شواهد الحرب والسلام في السودان وترومتر الرأي العام الشمالي خاصة
 فيما يتعلق بأحداث الجديف، والجدير بالذكر هنا أن عدد من السفارات ومراكز الأنباء المنخفضة
 والاستخبارات عرّض على ترجمتها فوراً كل ثلاثة (كانت في الماضي كل سبت) وتوزيع ملخصها
 على المهتمين بالشأن السوداني في غرب أوروبا وشمال أمريكا وإسرائيل. تعتبر المقالات التي نشرت في
 1991/11/30، 1992/9/8، 1992/10/13، 1993/4/13، 1993/5/18، 1994/7/7، نماذج يمكن الرجوع إليها عن
 وتجدد آمال الإتحامين ومواسرة تحريك وحدة السودان
 وعاطف تحسية تحت مظلة تدخل دولية بخلاف التمسك الكسبي وسرورية تعصب الجهة الإسلامية
 الحاكمة في الخرطوم). ختم مقال 1992/10/13 ملحقاً:

"أنتي شخصياً أحس عجز عن عيني وأكاد أرى أمامي بلاداً في طريقها
 إلى زوال دون أن ألبس المرء أبه بأربعة أمتل في عمل شئ لإتخاذها،
 فالمحكمة سائرة في غيبها وغيبوبتها والممارسة حائرة خائرة وكل
 أصدقائه السودان وضروا أيديهم عنه وأداروا له ظهورهم بل أنفصلهم
 في صفوف المترجمين!".

وقتها سألتني مسؤول برطاني مكلف بمعالجة الشأن السوداني:

"ماذا تمتد، هل بأنفسهم هذه بقصدًا نحن ستر الحسن أم بقصد مصر أم العربية السوديّة؟"

كانت إجابتي:

"بالطبع، أنه بقصدكم أتم بالدرجة الأولى، شركاؤنا في الجريمة."

وعندما سألتني أحد أقراني: "بالشي... إيتا محمد الحسن دا قاصد منو؟" قلت له - دون تردد - "حسني مبارك".

يجانب أن الحكومة السودانية تستخدم الموضوع كورقة ضغط على مصر والدول العربية من وقت لآخر. انظر تصريح الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل (وزير العلاقات الخارجية) لوكالة الشرق الأوسط (الأهرام، 1999/7/30):

"أعيايا الأشقاء والأصدقاء ومن مهمهم أسر السودان في إطار المفهوم الجماعي للأمن القومي والائتماني إلى أن يدعوا تصدي الحكومة لمحاولات تشكيل السودان ومحاولات الإقصاء من وحدته".

26- في هذه المرحلة من النزاع السوداني، هنالك أكثر من مليونين مائتا ضحيا لهذه الحرب، هذا أعلى رقم وصل إليه نزاع في أي مكان في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. هناك أكثر من 350 ألف لاجئ معترف بهم دوليا في الدول المجاورة، وحوالي 5 ملايين تاجر من مناطق الحرب إلى أجزاء أخرى من السودان. بالإضافة إلى مايزيد عن 100 ألف لاجئ معترف بهم في دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وإستراليا. بينما هناك حوالي 1 ½ مليون سوداني غادروا البلاد إلى دول لا تتصهم عادة صفة "اللاجئ" مثل ليبيا ومصر ودول الجزيرة العربية.

27- انظر مقالة الدكتور نادر عبد اللطيف محمد:

"*Militarisation in Sudan*", *Armed Forces and Society*, 19(3), 1993.

ودراسة العميد أحمد التميمي عبد الرحمن: "بحث رفع مستوى الإدارة، حالة القوات المسلحة السودانية"، بحث رقم 12045، الدورة الخامسة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. وانظر أيضا دراسة التقدم ماشم علي عمر: "محدد مصادر السلاح وأثره على القوات المسلحة السودانية"، كلية القادة والأركان، وزارة الدفاع (دون تاريخ).

28- صلاح آل بدير: "الحرب الأهلية: بين لبنان والسودان"، [غازنة السودان الديمقراطية (SDG)، مايو (آيار) 1995].

29- صلاح آل بدير: "فضا الحرب والسلام: 1955-1995"، [غازنة السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1995].

30- صلاح آل بدير: "مسك الختام وأحلام السلام"، [غازنة السودان الديمقراطية (SDG)، ديسمبر (كانون الأول) 1994]. علق الدكتور منصور خالد على حملات الحكومة العسكرية [الشرق الأوسط، 1992/4/18] قائلا إن الحملات:

"برمتها من تخكير سياسيين وليس عسكريين. وأشهر القادة ستكشف أن أكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجيش السوداني لم تحقق غرضات الذين أرتكبوها وشغلوا لها".

31- صلاح آل بدير: "مؤتمر أممرا: هل يدل المسار في اتجاه الوصول إلى المعادلة الجديدة؟"، [الحرطم، 1995/7/20] والذي ذكر فيه:

"تجاوز ضحايا النزاع المرر 4 أضاف ضحايا قنبلة هيروشيا النووية وسلاين التازحين والمشردين والكاجين، يمثلون اليوم 70% من جملة لاجئ أفريقي. وصرف دافع الضرائب السوداني ما يزيد عن 10 مليار دولار لجهيز حملات الحكومة العسكرية فقط، تأهيك عن الدمار المادي وفقدان عائد الموارد المدنية والبتولية والزراعية في مناطق السليات، بل أفرزت مضاعفات تهدد الكيان السياسي للسودان نفسه وصارت البلاد رمزا للجمع والمرض والقتل والإتهار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي في دوائر الإعلام العالمي... ولكن 40 عاما تمر وأهل البلاد مازالوا يبحثون عن أول الطريق للخروج من المأزق. ولعل في قرارات مؤتمر أسمرا الأخير ما قد يُمدل المسار في اتجاه الوصول إلى المادلة الجديدة التي تدخل السودان في رحاب الوطن الواحد أو شرطه في إطار حسن الجوار".

32- راجع شهادة مولا ايل الير "جنوب السودان: السادي في قس الموائيق واليهود"، محمد بشير سميد (ترجمة)، مبدلات الحدودة، المملكة المتحدة، 1992. يعتبر هذا الكتاب، الذي انجزه بعد 5 سنوات من التحضير في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 وجهة نظر سياسي بارز شارك في صنع الأحداث على المسرحين الإقليمي (رئيس المجلس الحاكم في الجنوب لمدة 9 سنوات) والمركزي (نائب رئيس الجمهورية لما يقارب 10 سنوات)، وهو ينسب الي قبيلة دينكا بود (أعالي النيل) وأحد مؤسسي والسكرتير العام لحزب "جبهة الجنوب"، ومثلها البرلماني (1965).

33- صلاح آل بدير: "وزاعة الدفاع المصرية: بيان المحددات الرئيسية لتعامل الحكومة المصرية مع الشؤون السودانية"، ملخص لدروسة اشرف عليها الجنرال صالح عبد الصمد صالح، خبير الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، [المستلة، 1996/7/8 و 1996/7/15].

34- صلاح آل بدير: "أزمة الاقتصاد السوداني: المجدور وروماج الإصلاح"، ومقالة "أزمة الاقتصاد السوداني: تحولات المفترين"، [الحياة، 1990/10/17 و 1990/10/18].

35- صلاح آل بدير: "نصار الأحداث تجاوز الدعوة للتصالح والوفاق"، [الحياة، 1997/3/28].

36- صلاح آل بدير: "المطلوب تنفيذ قائمة خيارات، سودانيا، تأنين المستقبل"، [الحياة، 1997/3/27].

37- أحمد يوسف هاشم: "هذا الخلل في حياتنا"، [النهضة، 1932/1/24].

38- صلاح آل بدير: "فرص السلام في السودان واليهود الدولية"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، فبراير (شباط) 1993].

39- انظر مقالة الدكتور عمرو عبد السميع معنا، "قراءة في أوراق المعارضة السودانية: سر عملية تشكي"، [الأهرام، 1995/9/23].

40- صلاح آل بدير: "علي عشان محمد طه: الرجل الذي فقد ظله"، [الزمان الجديدة، أبريل (نيسان) 2000]. "مجموعة المشرية" هي مجموعة الأفراد التي تسمى الي تأسيس دولة في السودان على خطى النموذج التركي. وهي دولة يرتكز نظامها على تمثيل مصالح الفئات المستعبدة منه ومظنية

في عدد محدود من التيارات السياسية المرخص لها من قبل الدولة، وقد اعطيت حق احتكار تمثيل قطاعاتها في مجال التحكم في اختيار قياداتها وفي الآليات التي تعبر من خلالها عن مطالبها وتأييدها للنظام القائم. وتستند إلى كوادر "بالمهجة القومية الإسلامية" بقيادة الحنيز الأنسي أحمد عبد الرحمن محمد (وزير داخلية الجنرال نميري، 1980-1984) ومن أهم عناصرها كل من الدكتور إبراهيم أحمد عمر (مساعد رئيس الجمهورية) وعرض أحمد الجازار (وزير الطاقة والنفط) ونايف علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية للسلامة) وغازي صلاح الدين السباني (وزير الإعلام) ومحبوب الحليفة (والي الخرطوم) ومحمد طاهر آبل (وزير الطرق والمواصلات) وأحمد علي كرتي (ممنسق قوات الدفاع الشعبي) ومكي علي بلال (وزير التجارة الخارجية). وتعتبر هي الحلقة القيادية التي يتحرك من خلالها علي عثمان محمد طه (نائب رئيس الجمهورية) وعثمان خالد ماضي (رجل أعمال) في صراعهم مع الدكتور الترابي ومجموعته، التي خسرت جولة أساسية في الصراع على السلطة نهاية العام 1999، من خلال مؤسسة رئاسة الجمهورية بقيادة الجنرال عمر البشير [لقب "المهجة القومية الإسلامية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- نمذجة الإدانات المتكررة لها بالمنصرة يمكن مراجعته على سبيل المثال في [الشرق الأوسط، الأعداد 1984/10/29، 1984/11/25، 1985/10/1، 1985/12/19، 1985/12/30/1985]؛ ومقابلي السياسي فيليب عباس غريش (نواب جنوب كردفان)، رئيس الحزب القومي السوداني مع مجلة [Sudanow، فبراير (شباط) 1986 وأغسطس (آب) 1987]. وصمة المنصرة هي السائدة في الخطاب السياسي لمؤسسة المجلة في السودان فخلع عند كل منحي يشير إلى نهوض للجمهرات القاذبة المهشة في السودان. وقد أوجز أمرها الدكتور منصور خالد (دبلوماسي وخير إسماعيل من شمال السودان) المستشار السياسي للمفيد جين فوك [حين كتب:

"والمنصرة هذه... هي صفة بلصتها أهل الشمال بكل صاحب حق يهين للسلطة بمقتضى من عناصر السودان غير العربية، وكلها أما حقوق سياسية أو اقتصادية لا شأن لها بالأصل العرقي أو الميث. وفيما يبدو فإن المنصبة العرقية عند بعض أهل الشمال لم ينج منها حتى الذين ينسبون منهم للصخرة الإسلامية، علما بأن الإسلام دين لا يتنازل عنه على عبده إلا بالتقوى".

انظر كتابه "المنصبة السودانية وإدمان القتل"، ص 261.

42- مؤشرات ذلك هو أنها تجتمعت خلف شعار "القوى الجديدة" بقيادة الصادق المهدي (1966-1969) وخلال الفترة النورية (1970-1985) عبرت عن نفسها في تسويق مواقف نواب دارفور مع إبتاعات 1979-1980 وفي موتها من أمر الحكم الإقليمي ككل رئيسية في مجالس الشعب الإقليمية والمركزي؛ بالإضافة إلى انضمامها في 1986/1/27 إلى جبهة واحدة "تضامن قوى الريف" مكونة من 13 تجمعا وحزبا من جبال النوبا ودارفور والأحسا والجانب وشرق السودان، انظر [الأبام، 1985/12/20، Sudanow، Feb 1986].

43- صلاح آل بدر: "مالا بعد مؤتمر أمعرا"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، يوليو (تموز) 1995]؛ وانظر أيضا مقالنا "مؤتمر التجمع بأمعرا... ثم مالا بعد؟"، [الخرطوم، 7/4/1995].

44- صلاح آل بدر: "هل يخرج السودان من زمن الطائفية إلى عصر الوطن؟"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، أغسطس (آب) 1994].

45- صلاح آل بدر: "إنكسارات إعلان نيروي"، [غازية السودان الديمقراطية (SDG)، مايو

(آبار 1993).

46- صلاح آل بندر: "السودان: مرحلة جديدة أم فترة جديدة"، غازنة السودان الديمقراطية (SDG)، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993.

47- تسارع خطوات تدويل المسألة السودانية منذ أن عبت افارة كليتون في 1999/8/28 هاري جونسون، عضو مجلس النواب السابق عن ولاية فلوريدا، كيموث خاص. واعتبار مرجعية السياسية يبدو الأمر أكثر خطورة. فهو معروف علاقته مع التيار المتشدد في الحزب الديمقراطي وذو ارتباطات مسيحية أصولية، وقد زار الجنوب أكثر من مرة للتحقق من دعاوى الإشتقاق وانتهاكات حقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى نجاح الحكومة الأمريكية في نقل سياسات العقوبات بمسئولاتها الاقتصادية والسياسية والمسكرة من التعلق القوي إلى الجماعي على قاعدة قرار مجلس الأمن 1044 الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996 و1054 في أبريل (نيسان) 1996، والتي ضاعف من حدتها قرار الرئيس الأمريكي في 1997/11/4، بتوسيع نطاق العقوبات على الحكومة السودانية ليشمل فرض حظر اقتصادي كامل. يؤخر منه في تمديداً عدم بلورة موقف سياسي جنوبي موحد تجاه الشمال لتقرر مستقبله والتحرك تحت مظلة على المستويين الداخلي والإقليمي والدولي. والمخلفات مازالت عميقة ومقاومة للزبد من التخريب والتزوق من جراء كسب الحكومة لعدد كبير من أعداء "حركة تحرر شعوب السودان" بلانها، ونجاحها في ربط التدخل بمشاريع لتقسيم السودان بعد أن صار مرفوضاً بشكل واضح من الدول العربية، والآثار السلبية للتصف الأمريكي لمصنع الشاء واستشاره لدفع قمة الإرهاب بالإضافة إلى سعيها نحو المصالحة مع حزب الأمة والاتحادي ودول الجوار. انظر أيضاً مقال الأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة الإقتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تمزج وحدة البلاد"، (الشروق الأوسط، 1998/11/24) والذي كان له أثر كبير، يحتاج المصنّفات بين الديبكا والنزوح وأحداث وروايات، في بلورة موقف مضاد للإشتغال في دوائر الأمن والمخاريجية البريطانية.

48- صلاح آل بندر: "مشكلة الأقليات في السودان والشريعة الدولية"، غازنة السودان الديمقراطية (SDG)، يناير (كانون الثاني) 1993. وتقريراً الذي نشر في 1993/2/10 عن مأساة أقباط السودان بواسطة أفريقيا ووتش:

"The Copts: Passive Survivor Under Threat", Africa Watch.

ومقانا:

"Copts of the Nile Valley", Outsider, April 1993.

ونذكر هنا على سبيل المثال، أيضاً، رأي الدكتور أحمد علي الإمام، مستشار رئيس الجمهورية عمر البشير لشؤون التاصيل الإسلامي (كان مدرسا لجامعة القرآن الكريم، دكتوراه من معهد الدراسات الإسلامية بأدينا في أسكتلندا 1982). فهو لا يجد تحرجاً في موضوع فرض الجزية على غير المسلمين في السودان باعتبارها عقد الذمة، وخياراً أن يترك المقاتل غير المسلم القتال، مع احتمال دخوله في الإسلام. وهو يرى إسقاطها فقط عن غير المسلمين الذين يشتركون مع الجيش وروؤف خدمات عسكرية، "تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الملل والحلل والثقافات: التجربة السودانية"، (قرارات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم (الولايات المتحدة) العدد 4، صيف 1994). وعن اضطهاد المسيحيين ومضايقتهم نشرت نيويورك تايمز تقريراً مطولاً في 1998/4/5. وانظر أيضاً مواصلة الأعداء على الكنائس وعدما في ولاية الخرطوم باعتبارها عشوائية بيت دون تراخيص (الأهرام، 1999/8/12). الجدير بالذكر هنا أن التعديقات بشرف عليها جبر عثمان مرعي (ومر سلم شندو) مدير قطاع الكنائس، وزارة التخطيط الإجتماعي.

49- صلاح آل بدير: "منظمة الشؤون الدولية تدبر إستمرار التذويب في السودان"، إغازنة السودان الديمقراطية (SDG)، مارس (آذار) 1993.

50- قتي المرحوم الشيخ الشعراوي (لقاء تلفزيوني، القاهرة، 1993/7/30) فيما يتعلق بالآفاق عن عمليات الإسترقاق وسي النساء في مناطق الضلالت في السودان:
 "إن الإسلام يبيع الإسترقاق في الحرب، وإن الأسرى رجالاً ونساء يسترقون. وقد شجع الله ذلك ليشجع المحاربين على عدم قتل المشركين عند التويز بهم والتدرة عليهم، فيكون الرق هو إقانا لهم من الموت. وعلى ذلك فلا ينبغي لمن جاءهم الإسلام أن يأتوا من السودية والقتل. أما معاشرة النساء الأسيرات معاشرة الأزواج ففي هذا تكريم لمن إذ يفعل من السيد ما يفعله مع زوجته".
 انظر أيضاً [القدس العربي، 1993/11/2].

51- انظر "السودان واحتمالات التدخل الدولي"، موضوع غلاف، [الجلد، 1993/4/21].
 تحققي على مقابلات مع الساتور فرانك ووف، عضو الكونغرس الأمريكي؛ وهو من أكثر المتحمسين للتدخل الأمريكي في السودان، و3 سياسيين. ذكر برتا ملوال (قيادي في جبهة المحارب سابقاً، وعضو القيادة العليا للجمعية الوطنية الديمقراطية) أن:

"بدأ التدخل مزيج لبد مستقل، ولكن إذا كانت حكومة البلد غير مكرتة لموت الشعب بالجلد... فن الطيعي ان يكون للتدخل استكاسات إيجابية لأنه سيؤدي إلى وقف الموت الجماعي ضمن إطار المسؤولية الإنسانية، لأن أهمية المحافظة على المواطن تروق أهمية ما تدعيه الحكومات حول حق السيادة".

وذكر مبارك المهدي (وزير الداخلية السابق، وقيادي حزب الأمة، والأمين العام للجمعية الوطنية المعارض) ان التدخل الدولي:

"تخرج من دائرة احتمال ترقه إلى وقوعه بالفعل منذ مارس (آذار) 1992، عندما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارات لم تكبف إدانة السودان لإتهامه حقوق الإنسان، وإنما اشترت مقروا ليذهب وينتب في أعمال الحكومة... وليس سرا ان هناك اتصالات ومشاورات لترجيح الخيار العسكري لأن ذات الأسباب التي أدت للتدخل في الصومال والعراق، متوفرة بالنسبة للوضع في السودان".

وذكر الترم محمد الترم (وزير الإعلام، الفترة الممددة الثالثة، قيادي في حزب الإتحادي الديمقراطي) ان:
 "التدخل أمر حتمي ولا خيار للمعارضة فيه. ولا أحسب انه سيؤدي إلى تمزق وحدة السودان إذا تم بالطريقة التي تم بها في الصومال".

وختم التحقيق علي باسن (سفير الحكومة السودانية في بريطانيا) قائلاً:
 "إنني كثير من رشم اختلاف وجهات نظرم على الدعوة إلى التدخل ولكن أهداه الحفاصة. المعارضة تدعو اليه بعد ان بنيت من منازلة الحكومة واستقاطها... هذه الحكومة لن تسلم ولن تسمح بأن يمد التاريخ قسه، وإن السلطة لن تعود إلى أولئك إلا على اجساد هذه الحكومة".

52- صلاح آل بندر: "صفحة كارلوس وتعدويات في صدد دور حسن الترابي المثني-المنزل"، [الحياة، 1994/8/26]. انظر أيضا "صفحة كارلوس: مؤشرات وانكسارات"، [إغازية السودان الديمقراطية (SDG)، سبتمبر (أيلول) 1994].

53- لمعلومات تفصيلية عن جذور الخلافات في "حركة تحرير شعوب السودان" انظر كتاب بيتر أدوك نيايا:

The Politics of Liberation in South Sudan: An insider's view, by P. Nyaba, Fountain Publishers, Kampala, Uganda, 1997.

54- التقديرات مبنية على أكثر من مصدر رسمي وإعلامي وأكاديمي. جميعها اتفقت على أن التكلفة اليومية هي مليون دولار. بالإضافة إلى أن الرقم شبه ذكره مولانا أيل ألير في كتابه (تقضى العهد، النسخة العربية، ص 272) وأكده السياسي أدو أجو، [الخرطوم، 1995/1/3]، ومن موقع مشاركتهما الشخصية في دهايز الحكم، انظر أيضا تصريح الأستاذ عبد الرحيم حمدي، وزير المالية الأسبق، رئيس مجلس إدارة سوق الأوراق المالية وبسك الإستثمار [الشرق الأوسط، 4/28/1992]:

"عندما نتحدث عن الحرب في جنوب السودان لا نتحدث عن فواتير وتكلفة لأن أولوياتنا حسم الحرب مهما كلفت من أموال عاميك عن المال".

الجدير بالذكر هنا إن ميزانية العام 1993 وصدت 62 مليار جنيه قطاع الأمن والخدمات السيادية و300 مليون جنيه (ما يعادل 150 ألف دولار أمريكي) لخدمات التعليم بجميع مراحله.

تلكه "حركة تحرير شعوب السودان" مبنية من واقع مواجهة المديانة والإستسلام من بعض الأشخاص ذوي الصلة بمتابعة بدو الصرف على ميزانيتها المرسدة للسلطات والإدارة المدنية والمكاتب الخارجية في 13 دولة حول العالم، ويميش من الحارزين والمتناصرين بقدر بحوالي 100 ألف، وكواد إدارة وسياسية تقدر بحوالي 5 آلاف شخص. بالإضافة إلى سجلات المنح والإعانات التي تقدمها المنظمات الطوعية الغربية والدول الداعمة وتجارها الداخلية والخارجية واستشاراتها في شوق أفريقيا وغرب أوروبا وشمال أمريكا ومصر.

55- تقرير منظمة الوحدة الأفريقية، [الخرطوم، 1995/6/6].

56- انظر تصريح محمد عبد الرحمن أبو شورة، سوق الأوراق المالية، عن أسوأ السودانين المستمرة بالمناج، [الخرطوم، 1997/8/14]؛ وانظر مقالة الصادق المهدي: "السودان إلى أين؟"، [الشرق الأوسط، 1996/7/15].

57- محمد يوسفي: "صحراء إسلامية تم أفريقيا والعربية لم تعد لغة اجنبية فيها"، [الشرق الأوسط، 2000/1/21].

58- صندوق النقد العربي: "تراجع العجز الفئائية العربية"، ملخص التقرير منشور في الأهرام، 13/1999/9/، وانظر ملخص تقرير "الإستراتيجية القومية الشاملة"، [الشرق الأوسط، 5/26/1992].

59- انظر مقابله مع الصحفية اللبنانية نورا فاخوري: "سودان... أم أكثر؟"، [الجلية، 10/2/1992].

[1985].

60- انظر ملخص خطة الحكومة المصرية، "استعداداً للقرن 21: استراتيجية جديدة للقبية"، [الأهرام، 1999/8/23].

61- انظر مقابلة مع الدكتور جويس إسماعيل، خبيرة الموارد، برنامج الشرق الأدنى، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة جورجتاون، واشنطن (أمريكا) في إنترناشيونال هيرالد تريبيون: "Egypt is African and its principal problem is water", *International Herald Tribune*, 22/2/1985.

تحصل مصر حالياً على 55 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً، بالكاد لتغطية إحتياجاتها، بل مستحسن في حاجة ماسة للمبادل 5 مليارات أخرى العام 2025 لم يتوصل بعد إلى كيفية الحصول عليها. وما زاد الطين بلة تخطت مشروع جوقلي. انظر مداخلة الفريق كمال حسن علي، وزير دفاع ورئيس وزراء مصر الأسبق، "النيل غير قابل للتفاوض مع إسرائيل"، ندوة متطلبات الأمن المصري، تلمس [الشرق الأوسط، 1992/3/27]. وخلال 40 عاماً لم تنجح مصر في إستصلاح أكثر من 1.3 مليون هكتار، وتصل الحكومة على أكمال مشروع منخفض توشكي الذي بدأ العمل فيه يناير [كانون الثاني] 1997 بسمعة مخزنية تبلغ حوالي 120 مليار متر مكعب، إضافة إلى 160 مليار يقوم بتأمينها السد العالي. تبلغ تكلفة مشروع توشكي 90 مليار دولار ويضيف أرضاً زراعية في مرحلته الأولى لا تتجاوز 330 ألف هكتار. بالإضافة إلى مشروع شرق السودان الذي يضيف حوالي 8.5 ألف هكتار بتكلفة 300 مليون دولار. الجدير بالذكر أن خطة مصر هي رفع النسبة المأهولة من البلاد من 5٪ تتركز حول النيل إلى 58٪ بحلول العام 2017، كيف؟ الله وحده يعلم!

62- صرح الدكتور حمدي البني، وزير النفط المصري، أن مصر طرحت أكبر مزايده تطرحها في تاريخ القطاع النفطي بين الشركات العالمية للتقيب عن النفط والغاز وتشمل 17 منطقة منها حلايب [الشرق الأوسط، 1992/4/11]. انظر وجهة نظر سودانية عبر عنها الدكتور شريف الهامسي، وزير النفط خلال الفترة 1978-1985، "السادات ومشكلة حلايب إبان عهد نغمي"، [الحياة، 1993/1/13]. من جهة أخرى، كانت منظمة الوحدة الأفريقية واحدة لنسب المنازعات، كما تقوم منظمة الإنماء بتطوير قدرات دول القرن الأفريقي الكبير لمواجهة النزاعات من خلال البات مدعومة من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة. للأسف الشديد لم تنجح أي منها إلى الآن في الوصول إلى السلام في كل من الصومال والسودان.

63- لمزيد من المعلومات عن تطور التجارة الخارجية السودانية، انظر المراجع التالية:

* *Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967*, by A. Beshai, Ithaca, London, UK, 1976.

* *Egypt in Sudan, 1820-1881*, by R. Hill, OUP, London, UK, 1959.

64- تاني رولاند (1917-1998): رجل أعمال بريطاني من اصل ألماني، كان سجيناً في بريطانيا لإتهامه بتبديد ممتلكات شركة ليزو (لندن-روديسيا) التي ارتبط اسمها بالأقلية النصرانية في الجنوب الأفريقي. اشتهر بالصلوات التجارية سببه السمعة إلى حد أن وصفه إدوارد هيث (رئيس وزراء بريطانيا سابق) بأنه الزعم الصيغ للرأسمالية. كان من أوائل رجال الأعمال الذين ارتبطوا بالجنرال النميري بعد فشل انقلاب يوليو (توز) 1971 اليساري. لمزيد عن التفاصيل عن دورها في السودان انظر الفصل التاسع:

Lonhro: Portrait of a multi-national, by S. Cronje et al, PB,

London, UK, 1976.

وكر تايي رولاند منذ العام 1983 على دعم "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة فرقت طمنا في موارد الجنوب، وشجع منذ العام 1991 "مجموعة الناصر" على الإشتاق ودعمهم مالياً. قام بدور الوسيط بين حكومة البشير ونظام جنوب أفريقيا المنصري [الشرق الأوسط، 1991/9/6]، كما قام بالوسيط بين حكومة البشير وإسرائيل في مايو (أيار) 1990 لإطلاق سلاح عبيلي موساد من السجن السودانية. انظر

[Evening Standard, 30/4/1993]

انظر تقرير "رولاند يذبح تفاصيل صفقة سرية مع البشير لإطلاق عملاء الموساد"، [العالم اليوم، 5/15/1993]؛ وانظر أيضاً التحقّق المطلق عن الموضوع "شامير طلب رولاند وتوسط والبشير تذك: كيف أفرجت الخرطوم عن عبيلي إسرائيليين شاركوا في تهريب القلاشا"، [النسطة، 6/21/1993].

65- لتفاصيل الإتفاق بين عدنان خاشقجي والنسيري، انظر تقرير كلن ليريم:
"Sudan Gives Saudi Financier Broad Rights to Exploit Resources", *International Herald Tribune*, 31/10/1984.

وانظر أيضاً تقرير باتريك سيل الذي حضر التوقيع على الإتفاقية في الخرطوم:
"Revealed-New Peace Moves to End Guerrilla War", *The Observer*, 12/12/1984.

وانظر أيضاً شهادة الدكتور منصور خالد عن الموضوع في كتابه "السودان والتفكّ الخلف: قصة الفساد والاستبداد"، دار إدام للنشر، مالطا، 1985؛ خاصة الفصل الرابع.

66- انظر تقرير الصحفي البريطاني ماثيو إس، "دور خفي لرجل أعمال بريطاني لإبرام صفقة أوباما تسبب قوت"، [الحياة، 1992/5/26].

67- انظر المتبّد محمد الأمين خليفة: "تفعلّي السلام خلال عشرة أعوام 1989-1999"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، ص 123-139. المتبّد خليفة (برقي، غرب كردفان) كان المسؤول الأول عن ملف السلام لمدة تجاوزت 10 أعوام، باعتباره رئيس دائرة السلام والملاقات الخارجية بمجلس انقلاب يونيو (حزبروان) 1989، ورئيس وفد الحكومة للمفاوضات، والأمن العام للمجلس الأعلى للسلام (1996-1997). ثم إبعاده بواسطة "مجموعة العشرة" وتسليم الملف إلى الدكتور تافع علي تافع حال ظهور برادر إغيازه إلى مجموعة الدكتور الترابي.

68- تمثّر مقالات الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة (السعودية) في غالبها نموذجاً للكلمات التي تشر لهذا المحسّي في أوساط الإعلام العربي. تمثّل للدلالة هذه الفترة من إحدى مقالاته [الشرق الأوسط، 1992/7/24]:

"خطب الجبهة الإسلامية التي كانت ومازالت ترى أن للسلام طريقاً واحداً هو إخضاع فرقت بالقوة وجره إلى ساحات الحوار وهو بوضع الزاية إن لم تكن البيضاء ناهياً فلكي غشاء اللون... كان فرقت بموقفه من الديمقراطية... وقبلها موقفه من الديكتاتورية يؤكد لكل مبصر أنه رجل بلا أهداف وطنية، وأن وجدت له أهداف فهي غامضة، وأنها غامضة فهي مشبوهة، وأنها مشبوهة فهو يتجمل عن الإفصاح عنها بوضوح".

والتي عبر عنها أيضاً الأديب محمد المكي إبراهيم (السودان) قبل ذلك بأيام في مقاله "ليس أمام فرقت إلا

المروبي"، (القوات المسلحة، 1992/7/16):

"مران المتدرب استند إلى مطالب جنوبية أو مطالب وقدمت للجنوبيين لما ترددت الجماهير الشعبية في الجنوب في تأييده ودعمه ولكنه استند إلى أفكار غامضة".

ويذكر العدي نفسه في كتابات عدد من مثقفي شمال السودان؛ لم يكن آخرها مقالة الدكتور يوسف نور عوض (برطانيا): "أرجحاً الثانية وموقف الماوضة في إعلان تيروي"، (الحياة، 1993/4/28)، الذي ذكر فيه:

"يجهل جون فرق في أن يكون موقفه عاماً بالتموض، وعلى الرغم أنه يعود حركة عسكرية في السودان منذ سنوات خلت، إلا أن احداً لا يستطيع حتى الآن أن يقول على وجه الدقة ما هي أهداف فرق وما الغرض النهائي الذي يسعى إليه؟ إذ أن أصعب جوانب التعامل مع فرق كونه رجلاً بدون أهداف معلنة".

وانظر مقالة الدكتور كزار التهامي (مصر)، "حكاية جون فرق" (الخرطوم، 1994/6/11):

"حرب الجنوب هي مقبرة القادة قصيري النظر في الشمال... تلك هي القناعة التي جعلت معارضة الشمال تقض عينها على كل هفوات وزلات جون فرق ذلك العسكري الذي تمرد وهرب من كينيت لأسباب مالية واقتصادية وأصبح بفضل مثقفي الشمال "جيناارا النابة والصراة"، الذي سينشر العدل والتعددية؛ لم ينجوا بماهية فرق السياسية والفكرية ولم ينجوا - إلى اليوم - أهدافه ومراميه... زعموا التاريخ بسببه وصوروا مزاجه في الحرب والتدبير للوطن وتملكاته بأنه من باب الحرص على اتفاقية الوحدة التي خرقها النظام في الشمال".

انظر أيضاً رسالة المواطن السوداني موسى رحمة الله (ليبيا): "فرق لا يسعى إلى تمزق السودان بل يهد مصر أيضاً"، (العرب، 1997/6/4). ولا ننسى هنا الإشارة إلى مجموعة مقالات الأدب المرحوم صالح أحمد إبراهيم (فرنسا) عن شرعية وضرورة هزيمة فرق وأهمها "منزى انتصارات الجيش السوداني الأخيرة في الجنوب"، (الحياة، 1992/2/25).

69- علي الدكتور منصور خالد على التمييز في إثيوبيا وآثاره على "حركة تحرير شعوب السودان" (السودان، القاهرة، 1991/6/30) قائلا:

"هناك فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الإثيوبي ونتيجة أوهام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفين وبعض القوى السياسية ومنهم برودون أن الحركة معارضة خارجية... الحركة تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أي قوى أخرى على إقليم واحد داخل السودان".

70- كان من أوائل المشاريع التجارية التي قامت بها "الحركة" هو تصديرها ما يقارب المليون رأس من الأبقار عبر الموانئ الإثيوبية إلى دولة كينيا ومقايضتها بالدعم العسكري. انظر الجنرال مساعد البوري أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حروبها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987، ص 25.

71- انظر القرار رقم 8 (اقتصاد)، قرارات مؤتمر تدميت، الإستراتيجية، بيان القيادة العامة لحركة تحرير شعوب السودان في 1991/9/12.

72- دعمت إيران الحكومة السودانية بما جادل 1.2 مليار دولار، شكلت 600 مليون دولار منها تنطية التعاقد على صفتين مع الصين للحصول على أسلحة ومعدات عسكرية. بجانب ما قدر بحوالي 15 ألف خبير وعامل في هندسة الطرق (ربلجسجيا) وتحدث ميناء بورتسودان وتدريب الدفاع الشعبي. لمزيد من المعلومات عن تفاصيل الدعم الإيراني، انظر مقالة ريتشارد داودين في صحيفة الإندبندنت

"Sudan Steps Up War On Rebels With Iran's Help", *The Independent*, 12/3/1992.

انظر أيضاً تقرير "طهران تتجاوب مع طلب الخرطوم مساعدتها عسكرياً لإنهاء تمرد قرق"، [الحياة، 1992/7/29]. وتم رصده في صحف عربية عدة بشكل عام، انظر خاصة [الحياة، 1992/5/18، 1992/5/23، 1992/5/28؛ الشرق الأوسط، 1992/6/28؛ صوت الكويت، 1992/7/10].

73- انظر تصريحات الدكتور محمد خير فقير، مدير ترويج المشاريع في الهيئة العامة للاستثمار، مستمعون عربيون يداؤن تنفيذ مشاريع زراعية في جنوب السودان، [الحياة، 1992/7/2]. 327 مشروعاً استثمارياً للزراعة بأعالي النيل، [الاتحاد الوطني، 1992/5/2].

74- انظر "مخطط يستهدف ثروات السودان"، [السودان الحديث، 1994/5/24].

75- صلاح آل بدور: "من التدخل العسكري إلى الحكم المدني... فترة الانتقال المحرجة"، ورقة محورية، مركز الدراسات الأفريقية، جامعة كيبورج، بريطانيا في 1992/8/17. راجع ملخصها في تقرير صحفي [الشرق الأوسط، 1992/8/21؛ 1992/8/25]. انظر أيضاً دراسة العقيد عبد الرزاق الفضل: "دور القوات المسلحة في الحركة الوطنية"، فرع البحوث العسكرية، بحث رقم 9003، 1987؛ وبحث العقيد صلاح محمد سليم: "الانتماء العسكرية والتعبئة والاستقرار السياسي في السودان"، دورة الزمالة الرابعة (بحث 6097)، 1989؛ وتقرير لجنة القيادة العامة للجيش السوداني بإشراف العقيد عصمت عبد الرحمن زين العابدين: "العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز العسكري"، كلية القادة والأركان، 1989.

76- لمزيد من التفاصيل انظر مداخلاتنا في ندوة صحيفة الزمان (لندن) والتي أجراها معنا الدكتور أسامة مهدي، التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض، مسلسل على 6 حلقات [الزمان، 1993/3/11-1999/3/1].

77- يحدث خلط في اللغة العربية في كثير من الأحيان بين مفهومي الإيكولوجي (Ecology) والبيئة (Environment). فملم البيئة هو علم يبحث في المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يفسن بمناه الأوسع التوايل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها وبقائها. بينما علم الإيكولوجي، أحد فروع علم الأحياء يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه، ويدرس قدرة تحمل البيئة المختلفة للتغيرات السلبية المطارة عليها.

78- أهم المساهمات التي قدمها مقنن جنوب السودان عن قضايا الحرب والسلام انغمصت في موضوع "الحربة" وناقشتها في إطار التاجر بين العروبة والأفريقية أو التنافس الديني. انظر كتاب الدكتور فرانسيس دين:

War of Visions: Conflict of identities in the Sudan, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

وكتاب السياسي برتا ملوال ريتق:

People and Power in Sudan: The struggle for national stability, by B. Malwal, Ithaca, London, UK, 1981.

وكتاب الدكتور دسني وآي:

The African-Arab Conflict in the Sudan, by D. Wai, Africana, N York, USA, 1981.

79- انظر نماذج لهذه المألفات في كتابي المرحوم الدكتور محمد عمر بشير:

• *The Southern Sudan: Background to conflict*, by M. Bashir, Hurst, London, UK, 1968.

• *Southern Sudan: Regionalism and religion*, by M. Bashir, KUP, Khartoum, Sudan, 1984.

80- الأوراق البحثية المختارة والتي شكلت محتوى هذا الكتاب هي:
3 فصول (1، 6، 15)،

* Introduction

* The Rationality and Irrationality of Violent Conflicts.

* The Boran Solution.

من كتاب

Ecology, Politics and Violent Conflict,
Mohamed Sullman (editor), Zed Books,
London, UK, 1999.

بالإضافة إلى فصلين هنا:

* Civil War in Sudan: the Impact of Ecological Degradation.

* War in Darfur: the Desert versus Oasis Syndrome.

وكلاهما تم نشرهما في كتاب:

Environmental Degradation - as a Cause of War, ENCOP project, Vol 2, Verlag Ruegger, Zurich, Switzerland, 1996.

بالإضافة إلى فصل عن جبال النوبا،

The Nuba Mountains of the Sudan: Resource access, violent conflict and identity.

المشور في كتاب:

Cultivating Peace: Conflict and collaboration in natural resource management, Edited by D. Buckles, IDRC, Washington DC, USA, 1999.

وقدنا من جانبنا بكتابة الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والاتفاق".

81- انظر كتاب الدكتور مارتن دالي (أمريكي) ودكتور أحمد العرض سيكجا (سوداني):
Civil War in the Sudan, by A. Sikainga and M. Daly, BAP,
 London, UK, 1993.
 ومر ينفلي الفترة إلى العام 1990. وأيضاً كتاب الدكتور بيتر نيوت كوك (ديكنا، بحر النزال)، أساذ
 القانون السابق في جامعة الخرطوم والقيادي في "حركة تحرير شعوب السودان":
Governance and Conflict in the Sudan:1985-1995, by P.
 Kok, DOI, Hamburg, Germany, 1996.
 فهما لم يتجاوزا الإطار التقليدي السروي لنهم حيثيات الحروب الأهلية السودانية.

82- من المدهش ان موضوعات "حل النزاعات" و"دراسات السلام" لا يوجد لها على قائمة أي
 منهج دراسي أو تدريبي في مازيد عن 25 مؤسسة للتعليم العالي في السودان. في بلد تكاد تكون
 النزاعات وزرعها لسلالة الله عاشا ريبا خلال ما يقارب ½ قرن من الزمان. وعليها المحاولة
 التي قامت في كل من جامعة جوبا (مركز دراسات السلام والتنمية) وجامعة الدلنج (مركز دراسات
 السلام) مازالت ضعيفة للغاية ولا تأثير يذكر لها حتى داخل دائرة وجودها. أما على نطاق العالم
 العربي فلا يوجد (إلا كورس دراسي واحد في الجامعة الأمريكية، بيروت [لبنان]). في الغرب توجد
 مناهج دراسية كاملة تمنح شهادات تخصصية إلى مستوى الدكتوراه ومراكز أبحاث كبيرة لا شاغل لها
 غير البحث في الموضوعين والتنمية والتحصين في تفاصيل التفاصيل.

83- هناك قضايا عدة نطرحها فنصل الكتاب نحتاج كل منها إلى دراسات تفصيلية لعل من أهمها:
 ملكية الأرض في السودان واستخدامها؛ العلاقة بين السياسات الولائية والإتحادية في استخدام الأوض
 كسلعة استثمارية؛ اعتبار الإكولوجي عاملا أساسيا في سياسات التخطيط القومي؛ مستقبل وحدة
 القوى السياسية على المستوى الولائي وتسمياتها الإتحادية؛ مراجعة وتطوير سياسة قومية للسكان؛
 مراجعة استراتيجيات الإسكان... الخ.

84- لزبد من المعلومات عن المنهزم السائد عن تحديثات وأولويات الأمن القومي السوداني انظر
 الدراسات التالية:

- اللواء (ركن) مساعد التربوي أحمد: "تجربة القوات المسلحة في حرمها
 ضد الحركة الشيعة لتحرير السودان"، الدورة الثالثة، كلية الدفاع الوطني،
 الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1987.
- اللواء (أمن) عمر محمد الطيب: "الأمن القومي لفرادي النيل"، رسالة
 دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا، القاهرة، 1990.
- اللواء (ركن) أحمد محمد أحمد: "دول الجوار وأثرها على الأمن القومي
 السوداني"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا،
 الخرطوم، السودان، 1991.
- اللواء (ركن) رمضان زايد كوكو: "التمرد يحنو كودقان وأثره على
 الأمن القومي"، الدورة السابعة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية
 العليا، الخرطوم، السودان، 1991.
- عميد (شرطة): علي عبد العزيز مسند: "المشاكل الأمنية بولاية
 دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة الثامنة، كلية الدفاع
 الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1992.
- عميد (أمن) حسن صالح بيومي: "جهاز أمن الدولة: تجربة الأمن
 والمخابرات في السودان"، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1992.

- عميد (أنس) محمد عبد العزيز وعميد (أنس) هاشم أبوربات: أسرار جهاز الأسرار: جهاز الأمن السوداني 1969-1985، نشر شخصي، لندن، بريطانيا، 1993.
- العميد (زكري) العباس عبد الرحمن الخليفة: الدفاع الشعبي في السودان، الدورة الحادية عشرة، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1995.
- عميد (أنس) حسن صالح ميري: مفصلات الأمن والسياسة في السودان، نشر شخصي، الخرطوم، السودان، 1998.

85- انظر كتابا: الأمن القومي السوداني: هواجس مستقبلية، دار كبريدج للنشر، المملكة المتحدة (تيد الإعداد).

86- طالت المباحثات والتداول حول السلام خلال 11 سنة الماضية عواصم عدة (انظر الفصل الثامن). أيرغا (نيجيريا)، كيبالا (بورغندا)، اتالان (واشجنغتون (أمريكا)، ميرسن (الفرجين)، لندن (بريطانيا)، نيروبي (كينيا)، فرانكلورت (ألمانيا)، القاهرة (مصر)، طرابلس (ليبيا)، برشولة (إسبانيا)، أدبس أبابا (إثيوبيا)، هراوي (زيمبابوي)، جوهانسبرج (جنوب أفريقيا) ... الخ.

87- للمفكر محمد سليمان مساهمات عدة في مجال الدراسات الإيكولوجية والسياسية والآداب منها:

- * عشرة مدخل في ضرورة الاعتماد السياسي لطوم البيئة، السديم، الخرطوم، 1986.
- * العلاقة بالبيئة في الأثر الأفريقي، آفاق جديدة، لندن، 1993.
- * *Alternative Strategies for Africa: Environment and women*, IFAA, London, UK, 1990.
- * *Greenhouse Effect and its Impact on Africa*, IFAA, London, UK, 1990.
- * *Civil War in the Sudan: The Impact of Ecological Degradation*, ENCOP, OP (4), Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.
- * *Civil War in the Sudan: From Ethnic to Ecological Conflict*, *The Ecologist*, Vol 23(3), May 1993.
- * *War in Darfur*, IFFA Publications, London, UK, 1994.
- * *War in Darfur, in Environmental Degradation as Cause of War*, by G. Baechler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1998.
- * *Revisiting the War in the South: Time for Solidarity and Justice*, *al-Fajr*, 1998.
- * *Inversion der Ethnizität: Von Wahrnehmung zur Konfliktursache*, with Axel Klein, VR, Zurich, Switzerland, 1998.

* *Ecology, Politics and Violent Conflict*, Zed Books, London, UK, 1999.

* *The Nuba Mountains of the Sudan: Resource, access, violent conflict and identity*, 1999.

* ميلانان للتسفة.

* برشت شاعر الجدل: قصائد من الألمانية، دار القاري، بيروت، لبنان، 1999.

88- انظر الحمار الذي أجراه معنا الصحفي العراقي نضال البشي، "منطقة القرن الأفريقي: فشل تقاسم الموارد ساعد على اختيار الدولة القومية وإتعاث العنصرية القبلية في أفريقيا"، [الزمان، 2/11/2000]. قطع السودان سافرات طويلة نحو هيئة موقعه لدور أفريقي عند العرب ولدور عروبي عند أفريقيا، واستطاع أيضا رغم السليبات أن يؤسس لدور اسلامي يستفيد منه الطرفان. يشهد على ذلك المنح العلمية والدولية لجامعته ومؤسساته التعليمية وكتاباته العسكرية، والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا، ومعهد الخرطوم لتعليم اللغة العربية للتألقين بنهرا، جامعة أفريقيا ومنظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى ضيقه لعدد من المؤتمرات ومتدربات الحمار العربي-الأفريقي.

89- محمد عشري الصديقي: "هضة الوطن وتكاثف أباته"، [حفاة السودان، 10/30/1929]. الناشط محمد عشري هو أول رئيس تحرير لصحيفة "صوت السودان" في العام 1940! وقد اسهم في تحرير مجلات النهضة والتحرر وحفاة السودان، كما كان مقورا للجنة دستور 1956.

90- من المهم أن نشير هنا إلى أن ملف السلام وما يرتبط بأولويات الأمن القومي السوداني ترعاه أبادي خيماء جهاز أمن "الجبهة القومية الإسلامية" بالكامل وجميعهم تدوروا في إيران، بل إن جميعهم من خارج المؤسسة العسكرية. فالدكتور نافع علي نافع (مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام، مدير جهاز الأمن السابق، محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم، دكتوراه في وراثة نبات السمسم من جامعة كلينفورد-روثسايد، 1980) ومساعدته الدكتور مغروف الصديق علي التبري (طبيب بشري، خريج كلية طب جامعة الخرطوم، دفعة 1980) ومنسق جهاز الاستخبارات هو يحيى حسين (اقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 1980) والدكتور قطبي المهدي أحمد (وزير التخطيط الإجمالي، مدير الأمن الخارجي السابق، سفير السودان في طهران، خريج كلية القانون جامعة الخرطوم 1971، صحفي بالخط، دكتوراه فلسفة، كندا) ومنسق نشاطهم جميعا الدكتور الطبيب ابراهيم محمد خير (مستشار البشير لشؤون الأمنية، طبيب، خريج كلية الطب جامعة الخرطوم، دفعة 1979). لا يغير من الوضع تعيين الجنرال القناح الجيلي (كلية الشرطة، جهاز امن دولة الجنرال نيمري) في مارس (آذار) 2000 مديرا للأمن الخارجي وهو كان بعيدا عن دائرة الفعل منذ حل جهاز امن نظام نيمري بعد انتفاضة 1985، ولا يقل وجوده من هيئة الحلقة المحدودة المشرفة على ملفات الحرب والسلام في عموم منطقة القرن الأفريقي وشرق البحر الأحمر وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الأول

النزاعات الأفريقية

النزاعات الأفريقية

بين العقلاني واللاعقلاني

لاتوجد في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة في القارة السوداء نزاعات عنف مسلحة ملتهبة بين الدول - أي بين جيوشها - باستثناء انتحارات الوضع، من وقت لآخر، في القرن الأفريقي. ولقد انحسرت، في عمومها، النزاعات التي تغذيها الإجهادات القومية التوسعية والإنصالية؛ كما تشهد نهاية صراعات مرحلة الحرب الباردة التي كانت تخاض بالوكالة، وتحولت مكافحة التمييز العنصري في الجنوب الأفريقي إلى سلسلة من التسويات والإجراءات القانونية والإدارية السلمية؛ بينما صارت حروب التحرير من معالم الماضي. لكن نزاعات العنف الداخلية ضمن الدول، أي بين مجموعاتها، بدأت تستمر وألسنة الحروب الأهلية تشتد وتتمدد وضاروا في بقاع عدة من أرجاء القارة؛ وتهدد مجتمعات كاملة بانفجار نسيجها الاجتماعي والإقتصادي وبالجماعات والأمراض والمهجرات الجماعية.

وتعيش القارة منذ العقد السابع للقرن العشرين عناء حقيقي؛ وأوضاعها تزداد سوءاً بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والتجاهل الدولي، مما جعلها نموذجاً للتخلف ورمزاً للعنادة ومثاراً للشغقة. فلا يحلّو بلد أفريقي من "التمرد" و"المتمردين" من شمال القارة، وعلى امتداد ساحلها الشرقي، مروراً بأواسطها جميعاً إلى ساحلها الغربي. وتشهد مجموعة من الدول الأفريقية، وباختلاف درجة تطورها، ابتداء من الصومال ومصر والجزائر مروراً بموريتانيا والنيجر وإتاهاء سيرايلون غرباً وأنجولا جنوباً، بالإضافة إلى السودان تنحركات مقلّة مستمرة لا تتيب عن البال (شكل 6). وصار قدر شعب دولة من أغنى دول العالم موراداً مثل الكونغو، ثالث أوسع الدول الأفريقية مساحة وسكاناً (بعد مصر ونيجيريا سكاناً، والسودان والجزائر مساحة)، أن تكون عبأً ثقبلاً وجرحاً تازفاً بدل أن تكون نموذجاً رائداً للسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لقد أصبحت الحروب الأهلية ملازمة لمرحلة ما بعد الإستقلال في كل الدول الأفريقية تقريباً. وتتنوع الأسباب، لكن ظاهرة "التمرد" تبدو للشاهد العابر وكأنها تدور حول كل شيء: الحقوق والحريات وطريقة الحياة، والهوية، والكرامة، والعدالة بالإضافة إلى مطالب المشاركة السياسية وحق تقرير المصير والإمتصال¹.

ورغم خطورة هذه النزاعات ومئات اللآلاف من ضحاياها وملايين النازعين واللاجئين، فما زالت هناك معرفة محدودة لطبيعة هذه الصراعات وأسبابها الموضوعية والذاتية. فالتحليلات التقليدية للنزاعات الدموية والتي تستند بصورة كلية تقريباً إلى التمايز السلالي (الاثني) والديني والثقافي (أي عناصر الهوية) لم

تعد قدرة على تفسير ظاهرة إشتار النزاعات الداخلية؛ كما فشلت في تقديم مساهمة ذات قيمة تذكر في أكثر مجالات البحث في شؤون النزاعات أهمية، وأعني به علم "حل النزاعات". ويزيد الأمر سوءاً غياب مؤسسات مؤهلة على إستيعاب معطيات الواقع ومكوناته وقادرة على إستصاص آثاره وتطوير إدارة قادرة على حل النزاعات وتسويتها تناسب مع مستوى تحدياته.

شكل (6): أفريقيا قارة النزاعات الأهلية.



ان هذا المدخل التقليدي في التعامل مع نزاعات العنف كثيراً ما يخلط بين أسباب النزاعات واشكال ادراكها وتحليلاتها والعناصر المساعدة على تفجيرها ومحفزاتها.² وتشكل النزاعات المسلحة والصراعات السياسية والتفكك للنسيج الاجتماعي عوائق رئيسية للتنمية؛ ويات فابروس النزاعات وكأنه قد تمكن من الجسم الأفريقي وأصبح علاجه مستصعباً. فخلال الفترة الممتدة من العام 1960 إلى 2000 اندلعت

أكثر من 25 حرباً أهلية في أفريقيا، بينما هناك في الوقت الراهن 12 نزاعاً أهلياً متلبهاً في عدد من بلدان القارة. وبلغ عدد الذين قتلوا خلال الفترة 1960-1990 ما يزيد عن 7 ملايين شخص، فيما زاد عدد اللاجئين على 20 مليون شخص وهو ما يعادل تقريباً $\frac{1}{2}$ عدد اللاجئين في كل العالم.³ بينما يمثل عدد النازحين أكثر من $\frac{1}{2}$ عدد النازحين في العالم البالغ عددهم 26 مليوناً.⁴ ورغم هذا الحصاد المؤلم إلا أن قوام الأزمة الأفريقية الراهن لا يشير بعد بأي أمل في الإنحسار. فالحروب الأهلية الضارية في أنجولا وجنوب السودان ونيران الحقد المشتملة بين الموتى والتوتسي وحرب الكفو وتوسع مداراتها جعلت كثير من المراقبين يؤمنون بديمومة نزفها إلى عقود قادمة. فالرئيس الكونغولي، ماسو نجويسو، يصور المرحلة التي تعيشها القارة بأنها زلزال مستمر:

"الحدود المصطنعة هنا أكثر منها في أي قارة أخرى. وعلينا أن نتذكر أن التنافس الاستعماري الجديد استمر حتى يومنا هذا... فعلى سبيل المثال في أنجولا، الدولة الجارة ما زال سافيمي وحركه يونس يتحوض حرباً من مخلفات الحرب الباردة ما عادت مبرراتها قائمة. طبعاً هذا لا يعني الصفوة الأفريقية الحاكمة من حصتها من المسؤولية. فقد كان القادة الأفارقة مسؤولين بدرجة كبيرة عن إيجاد نظم استبدادية وغالباً فاسدة عبثت بثروات بلدانهم ودمرت التآلف الإجتماعي الأفريقي. ونستطيع القول أن أفريقيا ما زالت تعاني من خط زلازل سياسي يبدأ من سواحل البحر الأحمر مروراً بالسودان ثم منطقة البحيرات العظمى إلى الكفو الديمقراطية وما جاورها إلى أنجولا والمحيط الأطلسي. هذه المنطقة كلها غير مستقرة تحكمها أنظمة أفضل ما يقال عنها إنها معرضة للإهزاز. بل انظر إلى القارة بشكل عام فهناك دول يمكن ببساطة اعتبارها أصفر جداً من أن تقوم فيها إقتصادات يعتد بها. وثمة دول أخرى كبيرة جداً تضم تركيبها الداخلية العديد من النزاعات التي يستعصي على دولة واحدة أن تحلها".⁵

ولعله من ناقل القول الحديث عن تردّي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية؛ ولنا بحاجة إلى الإستناد إلى المؤشرات أو الإحصاءات للتدليل على المخاطر الجمة التي تترصد للقارة.⁶ وتشارك جميع هذه العوامل السلبية التي ذكرناها في تهمة الأرضية المناسبة لإندلاع نزاعات دموية كارثية. ولكن غالباً ما

ينزع المنهج البحثي التقليدي السائد إلى تقليب عامل واحد أو عاملين من عوامل الشبكة المعقدة لأسباب النزاعات الأفريقية والتي عادة ما تكون تجلياتها المحسوسة العرقية أو الثقافية أو الدينية. ورغم أنه من الطبيعي أن درجة إقسام المجتمع على أي صعيد كان، لغوياً سلبياً أم عشائرياً أم دينياً... الخ تزيد من قابليته للصراعات، وتزيد من تفاقمها. لكن، في تقديرنا، أن هذا المطلق الضيق لم يساعد المدخل التقليدي في فهم أهمية العوامل الاقتصادية والبيئية في تأجيج نزاعات العنف⁷. وحجبت مظاهره الصاخبة المصاحبة عن أعين بعض المراقبين تفاعلاتها المستترة، كظاهرة تدثر خلفها العديد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية ذات الطابع الأساسي والمتراكم. ويتم بذلك التعامل مع النزاعات في إطارات احادية تختزل الصراع وتُحصّره في دوائر منفصلة: يعبر عنها البعض تحت لآليات الهوية والدفاع عن العقيدة والموثريات. وهى بذلك تحشد إمكانياتها، في أغلب الأحيان، خلف حلول تستند إلى الموارض والمظاهر، لا على المستببات والجذور فتتحول بمجهوداتها من الوصول إلى السلام العادل الدائم إلى التوقيع على وثيقة للهدنة مؤقتة. لذلك في هذا الفصل، ذي الطبيعة البانورامية، سنحاول أن نعيد تركيز الأذهان والأبصار من خلال إستعراض التجربة الأفريقية، على إستيعاب معقول لطبيعة ونمط النزاعات، ومعنى الحروب الأهلية وتجلياتها، وكيفية إدراك أسس النزاعات وتحويلها إلى ركائز للوصول إلى سلام دائم. وبذلك قد تساعد على فتح المداخل للوصول إلى إستراتيجيات وسبل وآليات تعين على إدارة حل الصراعات، والسعي إلى محاصرتها ومقادي توسعها وديمومتها.

خلفية تاريخية

عندما أدخلت القوى الإستعمارية إقتصاد السوق في أفريقيا في بداية القرن الماضي قيدت في الوقت نفسه إمكانيات تطور أهل أفريقيا الأصليين لتسكن من إحكام سيطرتها السياسية والإقتصادية على القارة الأفريقية. أما بعد نيل البلدان الأفريقية إستقلالها فإن "نخبة" وطنية بدأت في النمو كطبقة اجتماعية تحاول الخروج من تلك الإطارات المقيدة لطموحاتها وتنشط في مجال التجارة الأولية لزعم لنفسها التحرر من السيطرة الإستعمارية؛ وتعمل على تطويع ظروف بلادها بشكل يسهل من إستغلالها الفواض الإقتصادية والطبيعية الكامنة فيها. فظهرت إلى الوجود مؤسسات ومنظمات متأثرة بالواقع والميراث الإستعماري التجزئي فشلت جميعها في ربط الحاكم بالمتجمع أو الرف بالحضر أو ماضيها مع حاضرها. وقامت على جثث مواطنيها أنظمة إستبدادية متركزة على أعمدة الكفة والقائد المؤسس "المعلم" والحزب "الغالب" الواحد.

ومع ذلك، كانت هناك أيضاً بعض الحواجز التي تحول دون نمو وتقدم الفئات التجارية الأفريقية التي حققت مثيلاتها الأوربيات نجاحاً في ترتيب أسس المجتمع والإقتصاد لكي تشكل من تحقيق الثورة الصناعية.

فقد كانت الطبقة التجارية في أفريقيا تنظر إلى العناصر الأساسية التي يحتاجها التصنيع وهي رأس المال والمعرفة التقنية والعلمية والأسواق القادرة على استيعاب إنتاجها، وبالتالي فإن تركيزها انتقل من التصنيع إلى استخراج الثروات الطبيعية وإنتاج المواد الأولية. إن انهيار المحاولات في مجال التصنيع البديل المحلي قاد إلى استغلال الثروات الطبيعية بطريقة جائرة تنقصها الدراية والواجب الأخلاقي، مما حدد المجتمعات الزراعية والرعية التقليدية في عدة أجزاء من القارة الأفريقية.

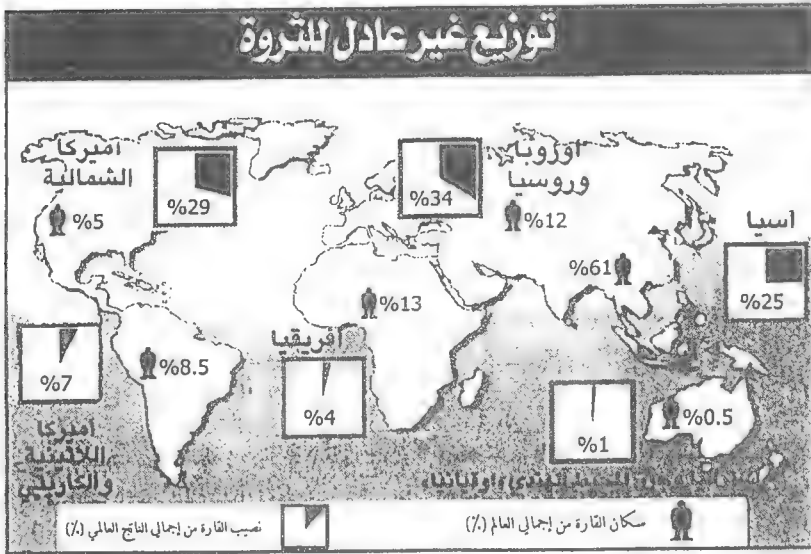
ومنذ سبعينيات القرن الماضي عانت أقطار أفريقيا من شروط تجارية في غير صالحها في ظل نظام تبادل عالمي يمر بأزمة عميقة كانت لها آثارها السلبية على البلدان الأكثر فقراً في جنوب العالم؛ ويتجلى ذلك في الشروط المجحفة في مجال التجارة، ومن تسديد الديون للمؤسسات المالية الغربية، ومن برامج إعادة الهيكلة لإقتصادياتها والحروب المتواصلة لرقوس الأموال.⁷ وواجهت فشلاً حقيقياً في تحقيق أي تنمية أو تقدم محسوس، بل إن مستوى حياة شعوبها تراجع بالمقارنة مع فترة ما بعد الاستقلال (شكل 7).

قد حوّلت النخب الحاكمة هذه الضغوط لتقع وطأتها على كامل شعوبها وعلى البيئة الطبيعية لبلادها. فالشروط المجحفة في مجال التبادل التجاري العالمي انعكست على المستوى الوطني في شكل شروط تجارية غير عادلة وقادت إلى المزيد من الاستغلال الوحشي للثروات الطبيعية. وكما درجت الدول الفقيرة النامية على استيراد منتوجات أقل وتصدير منتوجات أكثر فإن المزارعين والرعاة الأفريقيين أُجبروا على أن يتجروا أكثر ويشترروا أقل في السوق المحلية. ولقد تسبّب ذلك في رفع معدلات استغلال كل الثروات الطبيعية المتاحة. فمثلاً، أزيلت الغابات بسبب التوسع في الزراعة الممكنة (الآلية) على نطاق واسع وبسبب قطع الأخشاب لأغراض تجارية وعمليات حفر المناجم واندلاع النيران وتأجيج الحروب وتزايد الطلب على حطب الوقود. وحيثما ترافق الحزن الذي يصنعها البشر بتلك التي تأتي بها الطبيعة كما هو الحال في "الساحل الأفريقي" يخفاه الطويل (شكل 8) فإن الإقتصاد الوطني القائم أساساً على الإحاشة المباشرة لمواطنيه يبدأ في الانهيار.

إن احتواء النخب الأفريقية في اقتصاد السوق العالمي من خلال دورها المقيّد باستخراج الثروات الطبيعية وحده تشجيعاً هاملاً من دوائر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعتبارها تمثل دواءً سحرياً للقضاء على الفقر والبطالة.⁸ وصارت شروط الصندوق والبنك لمح القروض تتطلب بصورة ملحوظة إعادة هيكلة توظيف الثروات الطبيعية بعيداً عن الإحتياجات المحلية والسوق المحلية لتتجه نحو تلبية حاجة السوق العالمية.⁹ وعلى الرغم من الزيادة المتصاعدة في حجم الأراضي المستصلحة للزراعة والزيادة في معدلات التصدير فإن الأثر الإجمالي للسياسات ذات التوجه نحو التصدير يمتد سلباً. ومن

سوء حظ أفريقيا ان هذه الإستراتيجية قد ثبت فشلها منذ وقت طويل. لأن قيمة البضائع الأولية تشهد تردّياً مستمراً في السوق العالمية بينما تزايد حالات الفقر سوءاً في أكوخ الصفيح في أحزمة المدن العشوائية أو في الأرياف الأفريقية.¹⁰ وإلى الآن وبعد مرور ما يزيد عن العقدين على بدء تنفيذ هذه السياسات ما

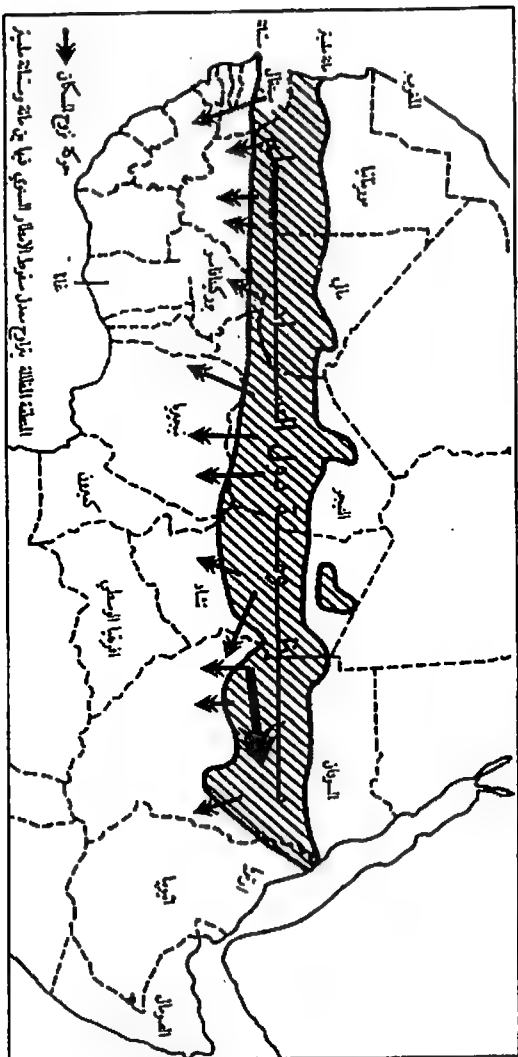
شكل (7): الثروة والنظام العالمي الجديد .



زالت الدول الأفريقية عاجزة عن الخروج بموازنات مالية إيجابية، وحتى تلك التي شهدت بعض النجاح (غانا وبوغندا مثلاً) كانت لها جوانبها المظلمة. فهناك أكثر من 30 دولة أفريقية تجرعت دواء "الإصلاح الهيكلي"، وفي حين تمكن بعضها من تحمّل تجرع هذه الوصفة مرة، فقد منى معظمها بالفشل، وأدت إلى إشعال العديد من الإضطرابات راح ضحيتها عشرات المواطنين.

لكي تزدهر النخب الأفريقية صارت تحتاج للمزيد من التصدير، ولكي يستطيع قراء أفريقيا البقاء على قيد الحياة أصبح عليهم تعلم أفضل الطرق لإتضاع احتياجاتهم الضرورية من مصادر ثروة طبيعية

شكل (8): منطقة الجفاف والمصح في حزام دول السافانا.



تقلص باضطراد . وتقاقم حدة الأزمات الاقتصادية والتي تدفع بلدان أفريقيا ببساطة إلى حافة الإفلاس، وتزداد شعوب القارة فقرا عاما بعد عام. " ففي الوقت الحالي يتساوى الناتج القومي الإجمالي لمجموع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (ما عدا جنوب أفريقيا) والتي يبلغ إجمالي عدد سكانها ما يتجاوز 800 مليون نسمة مع الناتج الإجمالي لدولة صغيرة مثل بلجيكا بسكانها البالغ عددهم 10 ملايين نسمة فقط . وتشير كل التوقعات أن يستمر تدني معدلات نمو اقتصاديات القارة كثيرا؛ بل سيستمر انخفاض متوسط دخل الفرد الأفريقي وسيزداد حدوث تغيرات درامية في مستوى التفاوت الاجتماعي مما كان عليه الحال في القرن المنصرم ! وتشهد أفريقيا ضغطا متزايدا وعقبات في تفعيل برامج التنمية فيها، وفي مواجهة التزامات فوائد ومستحقات ديونها البالغة 350 مليارا من الدولارات . وتواجه تراجعا في مداخيلها من الصادرات . فقد انخفضت في خواتيم القرن الماضي بما يتجاوز 18 مليار دولار . وكان لانخفاض الطلب العالمي على منتجاتها وتدني الأسعار العالمية لها وانكاسات الكارثة المالية التي حلت باقتصاديات الدول الآسيوية وتذبذب أسعار النفط أثر عميق في زعزعة استقرار القارة ومن جميع النواحي . زاد عليها عدم اندماج اقتصاديات إفريقيا في شبكة الأسواق المالية العالمية مما حرما من إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة. ¹² وخلال هذه العملية تتجه النزاعات للتكاثر ويتسع نطاقها . ان هذا البعد الاقتصادي البيئي الذي يتخلل النزاعات الدمية السائدة تزايد أهميته باضطراد كسبب لنشوب النزاعات وكحرض عليها أيضا .

أوجاع بلا نهاية

معلوم ان النزاعات في جوهرها ناتجة من منافسة مختلفة الدرجات للحصول على أو إشباع الحاجات المادية والروحية والجاه والنفوذ تقوم بين فئات أو مجموعات ذات مصالح متناقضة . فالنزاعات هي عمليات تاريخية متغيرة وليست مجرد أحداث ساكنة وتتنوع في أهدافها النهائية على سلسلة من العمليات المترابطة من تحييد قوة إلى التفوق عليها وهزيمتها والمهيمنة على مواردها . وبالتالي فإنه حينما تتناقص ثروات شعب ما نتيجة للتصاعد الشديد في معدلات إستخراجها وتقليصها فمن الممكن الافتراض ان هذا الوضع ستكون له تبعات سلبية عميقة الأثر على الصراعات ضمن هذا المجتمع وبين مكوناته على المستوى القومي . ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا على أساس انها نزاعات عرقية أو قبلية أو دينية خالصة؛ متجاهلين في هذا السياق حقيقة ان التأثير المتنامي للتمييز أو الحرمان من فرص الإستفادة من مصادر الثروة والتردي البيئي المتزايد وإستنزاف مصادر الثروات الطبيعية المتجددة يمكن ان يوقد في نهاية المطاف إلى فهم مشوه لحقيقة الأوضاع وبالتالي إلى الحد من فرص الوصول لحل حقيقي ودائم لها . فالوعي بأسس حل النزاعات ووسائلها مسألة رئيسية في إدارة صراعات الحاضر وإمكاناتها على مستوى يحدد مع

من إنتقالها إلى حالة حرب دائمة وعداء مستمر؛ ويساعد في الوقاية من اقتجارها مرة أخرى في المستقبل.

يحمل الناس السلاح - كملاذ أخير - للدفاع عن وجودهم ذي الجانبين، الموارد والهوية؛ مهما قالت الشعارات المرفوعة. ان تحليل أسباب الحروب الأهلية في السودان في هذا الإطار يؤكد مصداقية هذا المدخل والحاجة لتوسيع استخدامه ليشمل النزاعات الأخرى في أفريقيا.

ان التردّي البيئي في شمال السودان والذي جاء نتيجة للتوظيف الجائر والعشوائي للمكنة الواسعة في الزراعة كان له دور حاسم في عودة الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، وفي الخلخلة الواسعة للزراعة التقليدية والرعي في معظم المناطق المأهولة بالسكان في وسط السودان.¹³ بالإضافة إلى ان السودان يقدم نموذجاً رئيسياً في كيفية تخصيص صفوة (نخبة) سياسية أفريقية في استنزاف مصادر ثرواتها مما أدى إلى تردّي أساس هذه الثروات للدرجة التي صار فيها التوسع والزراعة في الاستنزاف وسيلة ضرورية لتبرير وحشيتها ضد شعبيها وجيرانها (الفصل الثاني). كما يوضح لنا بصورة جلية دور هذه الصفوة ومدى إستعدادها للإستغلال النزاعات - دون وازع - ودفعها إلى أفاق كارثية وفي إنتجاهات وقتوات مستحدثة تمكس احتياجاتها الذاتية ومصالحها ومستقبل زعامتها. ويمكننا، أيضاً، من استكشاف كيفية تحقيقها لمكاسب في مجالات قد تبدو متنافرة، وتبرير سياساتها الإستغلالية وتشرماتها القمعية.

قرن من العنف المتصاعد

واجه سكان الريف الأفريقي، في العقود الماضية أوضاعاً معيشية متدهورة مما دفعهم للانتقال إلى مناطق مناخية أفضل يمكنهم اللجوء إليها بسهولة. لقد ضاقت الفرصة الآن وصار مثل هذا المخرج محدوداً لدرجة كبيرة خصوصاً في مناطق حزام السافانا (جنوب الصحراء الكبرى) ومنطقة القرن الأفريقي بسبب التدهور العام للوضع البيئي؛ مضافاً إلى ذلك إرتفاع درجة الكثافة السكانية والتوسع في مكنة الزراعة مما قلص من حجم الأراضي المتاحة بالإضافة إلى تزايد وطأة الفقر على المجتمعات الريفية. ان ضعف السيطرة الحكومية على الأمن لم يترك أمام العديد من السكان من حل سوى الانضمام إلى الميليشيات المترعرة ومساندة قادتها من المدنيين أو السكركين لتحدي الحكومة المركزة والصل على زعزعة استقرار الدول المجاورة والمحجوم على التجمعات السكانية ضعيفة الحماية أو التعيش، ببساطة، على جبايات السلب والنهب المسلح وأرباح التهريب.

لم تلجأ المجتمعات الأفريقية العشائرية إلا نادراً إلى وسائل عنيفة واسعة النطاق كوسيلة لحل نزاعاتها مع

المجتمعات المجاورة. فالمشاهد السينمائية الخادعة التي تقدم محاربين متوحشين قساء تحافي الحقيقة كثيراً؛ ويجب ألا نقر بأن الاعتقاد بأن تاريخ الإنسانية كان مجرد معركة متصلة من أجل البقاء الأقوى؛ منذ أن بدأت كتابة التاريخ أهم المؤرخون - ومازالوا - بالحرب أكثر من اهتمامهم بالسلم. وكأن تاريخ الإنسانية ماهر إلا سلسلة من الصراعات الدموية المتواصلة.

من جهة أخرى، نحن ندرك أن التجربة الإنسانية تشير إلى أن طريقة الاختلاف وآليات حله المتوفرة هي الأساس في نمو وتطور أي صراع أو محاصره. ويتطور البحث الدائم بين الأطراف المتصارعة عن كيفية إدارتها لخلافاتها، في ظل الإهتمام بكبح جماح العنف والوقاية منه وتهدة الأوضاع المتفلة. بل امتدت البصيرة الإنسانية إلى العمليات التي تقود إلى ترتيب إجراءات السلم بين الأطراف وضمانات بما يؤمن نزع قتال الحرب بشكل دائم وتهدة الأجواء وتطوير آفاقه وحمايته. لذا فنحن ندري قبل أمد طويل من بروز لعبة "لفز السجين" أن البشر قد تعلموا من خلال تجاربهم القاسية الدرس المهم الذي يؤكد بأن التعاون، في آخر المطاف، يعود بأحسن النتائج لكل الأطراف. وإن الفرصة الأساسية ليست في أن نقتل وإنما في أن نحافظ على الحياة؛ فقد سادت، عبر التاريخ، الخشية والخوف من التهور والعنف كوسيلة مهمة للحفاظ على سلامة المجتمع.

قد كانت المجتمعات الإنسانية "البداية" خلال كل تاريخها، أشد تعاضداً وجماعية، فالخيرات فيها تقسم بالتساوي، كما كان للتضامن والمنفعة المتبادلة مرتبة سامية وسط الجماعة. ولم يكن للعنف بينها دور بارز لا على المستوى الفردي أو الجماعي في حياتها؛ قد كانت تمتلك طاقة عنف كامنة، لكن لم يكن هناك ما يستدعي استخدامها في العدوان. حقيقة، قد كان الإنسان البدائي "الوحش" مسالماً.

إن العنف الإجتماعي برز في كل مكان نتيجة للتقسيم الإجتماعي للعمل وظهور العائلة، وتنافس الجماعة على الثروات المادية والثقافية. وحتى في تلك الأزمنة كان الناس، في معظم الأحيان، ينزعون لخيار التعاون لأنه يسر، على المدى البعيد، فوائد جمّة؛ بينما تخوض المواجهة مشاعر الإستقام. ول سوء الحظ فإن بعض البشر لا يمتثلون للتعاون في كل الأوقات؛ ويميلون إلى التقليل من قيمة الفوائد والأضرار المرجأة إلى مستقبل الأيام. لقد قدم روبرت فرانك في كتابه "الحماس في إطار العقل" دليلاً سايكولوجياً على أن الناس لا يوازنون عادة بين فوائد الوقت الراهن والفوائد المستقبلية. لهذا فإنه في الوقت الذي يمكن فيه الحصول على فوائد حقيقية من وراء التعاون على المدى البعيد فإن الإغراء بالحصول على فوائد عاجلة تصعب مقاومته.¹⁴ وحينها يخالف الناس قواعد اللعب المتبعة ويمارسون الخداع. وقد يتفجر العنف ليس لأنه سيمود بالفائدة المتبعة على المدى البعيد، ولا لأن الأضرار في المستقبل ستكون أخف وطأة

ولكن لأن اغراء الفوائد التي يمكن الحصول عليها في الوقت الراهن لا يمكن مقاومته. ان معظم مخططي الانقلابات يخسرون في حيزهم أو على المدى البعيد لكن برز المكاسب الآتية لم يمنعهم من تكرار محاولات الانقلاب على النظم المدنية.

الدولة النهابة والديمقراطية الجائعة

لا خلاف على ان أفريقيا تمر بأزمة عميقة ومزائدة الحدة، تشمل جوانب حياتها كافة وتلقي بآثارها ليس فقط على مشروعية أقلّمتها الحاكمة ولكن على حقيقة وجودها ذاته. ومعلوم ان سياسات الإستقطاب والمهاور على الصعيد العالمي خلال عقد السنين من القرن الماضي عاد بالكثير من الفوائد على الأقطار الأفريقية حديثة الإستقلال. ولقد أقدمت الحكومات على توظيف علاقاتها مع القوى الكبرى المتنافسة في سبيل جذب عون تنموي أو معدات عسكرية. وبينما استطاع سياسيون مراوغون من أمثال الرئيس الصومالي المرحوم زياد بري وحاكم زائير المرحوم موبوتو سيسي سيكو تأسيس نظم سياسية معقدة، تقدّم فيها الإمتيازات من قِمة السلطة مقابل الولاء السياسي. فلن ذلك قد أدى، من خلال تشجيعه للطائفية والتشرد، إلى تقيؤ القاعدة المؤسسية والجهد التنموي معاً؛ مما عاد بنتائج وخيمة على الإستقرار الداخلي للعديد من الأقطار. وعندما تراجع انسياب الثروات في العقد السابع من القرن العشرين تحت التأثير المزدوج لصدمة إرتفاع أسعار النفط وتراجع أسعار المواد الخام الأولية، وهي البضائع الرئيسية التي تصدّرها الدول الأفريقية، لم تعد العديد من النظم "الأبوية" الإستبدادية لهذه الدول قادرة على تلبية مطالب المواطنين الملقاة على كاهلها. وبينما كانت الفئات الإجتماعية التي تقود الدولة منذ الإستقلال تحكّر السلطة والثروة ومسؤولية التحديث وتفرض سيطرتها على الإقتصاد، كانت هناك آليات قليلة تابعة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني قادرة على امتصاص صدمات الكساد الإقتصادي التي تمرّ بها الدولة.

ان العديد من النظم الأفريقية التي فشلت في الوفاء بوعودها التنموية تعرّضت لمزيد من الدمار بسبب سياسات وبرامج إعادة الهيكلة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ إذ واجهت أزمات عميقة نالت من شرعيتها. فوقمت أسيرة لوصفات البنك الدولي على أمل إخراجها من أزمتها، من خلال تخمير اقتصادياتها من الهيمنة الحكومية وتشجيع الصادرات. وكان يتعين عليها لتحقيق ذلك ان تخفّض قيمة عملاتها بشكل حاسم وتحرر الأسعار والمهاجر التجارية وتخفّض الأجور وتقلل عدد الموظفين في جهاز الدولة وتزبد الضرائب. غير ان السكان الفقراء - كما ذكرنا سابقاً - هم الذين دفعوا الثمن الغالي لهذه السياسات، في مواجهة رسوم دراسية مقابل التعليم الأساسي وأخرى لمواجهة نفقات العلاج... الخ إلى حد تزايد معه عدد الأفارقة الذين عادوا إلى الإعتماد على صفات الدجالين ومقوص وبركات

المشعوذين بالشفاء العاجل. وفي الوقت نفسه إنجّمت مجموعات عديدة، استبعدت من التمتع بخيرات البلاد، إلى جمل السلاح لدعم مطالبها في الحصول على نصيبها من الثروات المضخلة والمنافس عليها؛ محققة أحياناً تضامناً ودعماً عالمياً لها في مسعاها. ولقد تواصل تقديم هذا الدعم بالقدر الذي كان يتناسب مع مخططات استراتيجية الحرب الباردة. وعبر أفريقيا كلها كان قادة حركات "التمرد" ومياسير الحكومات قد بلغوا درجة عالية من المهارة في عرض قضاياهم بلغة الأيدولوجيات المتصارعة من بين ويسار في الشرق وفي الغرب.

لقد حرم انحسار رياح الحرب الباردة وإتهام المسكر الشرقي (الإشتراكي) بعض السياسيين الأفارقة من المنافع التي كانوا يجنونها من وراء ذلك الإستقطاب والتجاذب المحوري. ولقد تقلص انسياب العون في الوقت الذي انحسرت فيه الأهمية الإستراتيجية لبلدانهم وقل العون المنتصر، والمعهد من تقديم العون، طموحاته الاقتصادية نحو دول خصمه السابق. وصار، لسخرية القدر، على دول مثل موزمبيق وإثيوبيا التنافس على إعانات الدول والمنظمات المانحة مع دول مثل روسيا وكوريا وبولندا وسلوفاكيا والمجر كانت في الماضي تمنحها المومات الحماينة والدعم الفني بسخاء متقطع النظر.

أما في أفريقيا فإن الحروب الأهلية وأشكال التمرد والنزاعات الأقل حدة ظلت مستمرة ولم يخذ أوارها. وبدأ الحللون في الدول الصناعية يبدون النظر في تقييمهم للحروب الأهلية الأفريقية لمواكبة التحولات الهائلة التي حدثت منذ ما سمي بـ"نهاية التاريخ".¹⁵ وفي خواتيم القرن العشرين سادت 3 مدارس فكرية في الغرب لتفسير وتحليل مجال النزاع المسلح في أفريقيا، وهذه المدارس هي: مدرسة أولوية الجورم الثقافي ومدرسة الماتوسية الجديدة ونظرية الكارثة الثقافية.

ان مقترحي نظرية الجورم الثقافي¹⁶ أرجعوا النزاعات في أفريقيا إلى الاختلافات العرقية وغياب مؤسسات سياسية راسخة فيها، ووجود نزوع متأصل في مجتمعاتها إلى العنف. وفي إطار الإقسام الكرنبي إلى معسكرات ثقافية أجدت أفريقيا بوصفها حالة بدائية وصورت الدولة الأفريقية كضحية ضعيفة لانتهاكات إقتصادية ثابتة.

تستند المدرسة الثانية إلى ما توصل اليه الماتوسيون الجدد¹⁷ الذين ربطوا التقلب في السياسة الأفريقية بالتدهور المتزايد في استخراج الثروات الطبيعية المتجددة غير المتوازن أو المستدام؛ والذي بدوره يمكن إسناده إلى زيادة في النمو السكاني وضمف التفرع الإقتصادي. ويصبح مؤيدو المدرسة "الماتوسية الجديدة" القوى الأوربية بالمساعدة في خفض الإستغلال غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة خاصة التربة والمياه والغابات، وتخفيض معدل الزيادة السكانية في هذه الأقطار كملاج

للنزاعات الدموية الضارة. وتؤكد هذه النظرية العلاقة المباشرة بين النزاعات والمجاعات وزيادة السكان باعتبارها آليات طبيعية وحتمية حتى تستعيد هذه المجتمعات توازنها. لكن خطأ هذه النظرية يكمن ببساطة في أن بلادا عالية الكثافة السكانية محدودة الموارد مثل بنجلاديش والصين وغينيا وبلجيكا وجامايكا وهولندا وكوريا الجنوبية وفيتنام... الخ من المفترض أن تكون غارقة في حمامات الدم نتيجة للحروب الأهلية والمجاعات؛ بينما نجد أقطارا مثل إثيوبيا والسودان وموزمبيق وبوغسلافيا والشيان تعرض للطبيعة أفضل نسبيًا من كثير من الدول مثل إثيوبيا والسودان وموزمبيق وبوغسلافيا والشيان تعرض لمحركات مزرعة من العنف ودوام النزاعات الاجتماعية الحادة ولا تتمتع بسلام دائم منذ زمن بعيد!

أما مدرسة أولوية الجوهر الثقافي فانها تنصح بالإسلاخ من هذه الشبكة المبهمة من المشاكل وتبهرها نسبيًا من صنع الذات. وهي إذ تطرح الحروب الأهلية الأفريقية بوصفها أثرًا جانبيًا لثقافة وضعية؛ فانها تحكم على مشروع التنمية بالفشل وتفضل أن توظف الثروات المتناقصة في مجالات تبشر بالعطاء. ان أشكال الإرتياب قد صيغت بصورة تمتد فيها على مرجعية وجود أسباب ذاتية تسبب في تبيد الثروات في أفريقيا الشيء الذي يعني السلطات الإستعمارية وسلطات مابعد الإستقلال من أي مسؤولية تاريخية في هذا التبيد.

وللهذه الأولى يقدم منظرو الكوارث الطبيعية الراسخون في مجال صناعة التنمية قراءة متخاطفة.¹⁸ هنا ينسج الاتجاه الإنساني ويدمج في التوجه التنموي. فمؤيدو هذه المدرسة، بتأويلهم المبالغ فيه، يعتبرون النزاع إنكاسا مرحليا في سياق العملية التنموية؛ على عكس الإعتبارات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، بيد أنهم يحصرّون أنفسهم في آليات الحل نفسها ويقبلون إجراءات معالجتها نفسها مثل شحنات الإغاثة الجوية وإقامة مراكز التوزيع وتوفير السلم الأساسية.

ان الفصول التالية من هذا الكتاب ستحاول ان توضح، من خلال التركيز على واقع التجربة السودانية، ان المدارس التي تسعى إلى إختصار هذه الظاهرة الاجتماعية بالغة التعقيد - والتي يمثلها فعليا النزاع الدموي - وإرجاعها إلى سبب موضوعي أو ذاتي واحد لمي جد قاصرة. كما انها، في الوقت نفسه، تشجع حلولاً مظللة قصيرة المدى. انا ننظر هنا إلى النزاع الدموي بوصفه نتيجة لعملات سياسية واقتصادية واجتماعية وايكولوجية، ذات صلة لصيقة ومتداخلة ببعضها البعض، تعبر عن نفسها في لغة وفي إطار نسج تاريخي وثقافي وروحي.

ان الشعوب الأفريقية، حتى في مناطق الترقّي البيئي وفي الأوساط الاجتماعية الفقيرة، وفي أكثر البقاع كثافة سكانية، تفضل التعاون السلمي على مواجهات العنف الدموية.¹⁹ ان تضافر العديد من العوامل

السلبية هو الذي يدفعهم فقط لتجاوز العتبة الفاصلة بين الحرب والسلام. ويعتبر أكثر هذه العوامل ضرراً هو حرمان الناس من نصيبهم العادل في السلطة، أو تضييق فرص استقادتهم من الثروات الطبيعية في وقت تشع فيه دوائر الترتيبي البيئي.

الحرمان من الثروات ... شلالات الدم

ازدادت تحذيرات الخبراء بأن هذا القرن سيشهد صراعاً على الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق.²⁰ وإن أوضح ملاحح المخاطر الدولية تتمثل في أن القارة الأفريقية ستكون أحد المصادر الرئيسية في ذلك التنافس بالنظر إلى ثرواتها البكر. ومن جهة أخرى، أظهرت الأبحاث التي قامت بها جماعات عدة في مجال البيئة والنزاعات المسلحة، أن الترتيبي البيئي يمكن أن يكون له دور المسبب أو المحرض على تفجر هذه النزاعات.²¹ لكن تبعات الترتيبي البيئي نالت من الإهمام، في مجالات البحث هذه، أكثر مما نالت عمليات الحرمان أو تضييق فرص الناس للإستفادة من الثروات الطبيعية المتجددة. هذا الاتجاه يبالغ في خطورة دور التدهور البيئي للموارد المتجددة في النزاعات الإجتماعية الشئ الذي يغني، اهتماماً خاصاً بأسباب الترتيبي البيئي، كالنمو المتسارع لأعداد السكان والحيوانات والمنتجرات المناخية وغيرها.

إن مثل هذا التحليل للنزاعات بين المجموعات المختلفة يندرج إلى حصر حلولها في معالجة أسباب الترتيبي البيئي فقط؛ وهو بهذا يقلل من أهمية العوامل الأخرى مثل تضييق فرص الشعوب في الإستفادة من مصادر ثرواتها الطبيعية الحيوية. إن الآليات المقترحة لحل النزاعات، بتركيزها على الترتيبي البيئي كقطعة مركزية تعتبر مجرد وصفات فنية في جوهرها أكثر منها طرقاً إقتصادية أو سياسية لمعالجتها.

إن هذه المدرسة تركز على موضوعات تتعلق بالمحفاظ على البيئة وإعادة تأهيلها كآليات لمعالجة النزاعات. فمثلاً تقترح تحسين إدارة تنظيم المياه والمحافظة على التربة وتأهيل المراعي ووقف الزحف الصحراوي وإعادة إنبات الغابات وتنظيم الأسرة لكبح النمو السكاني. وفي هذا السياق يتم تجاهل القضايا الحاسمة في مجالات الإقتصاد وشكل السلطة السياسية وسياساتها وقوانين عليها. وهذا الاتجاه يبعد عن دائرة الضوء الظلم المتواصل في طريقة توظيف الثروات والذي تترافق أبعاده إقتصادياً وتتداخل سياسياً؛ كما أزعج عن دائرة الضوء أيضاً دور المنتفعين من الوضع السائد والمفسدين من ممثلي الأوضاع القائمة.

لكن ومن أجل الوصول إلى تقييم صحيح لآثار حرمان أو تضييق فرص الناس في الإستفادة من مصادر ثرواتهم في أقطار أفريقيا، التي يقتصر اقتصادها على إنتاج المواد الأولية، فإن موضوعات بالغة الأهمية مثل برامج الإصلاحات الهيكلية لإقتصاديات دول القارة وتصدير المنتوجات الزراعية وانهايار شروط

التجارة، نتيجة لدهور أسعار المواد الأولية؛ والتبعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدين الاجنبية، وهروب رؤوس الاموال، وتقلب اتجاهات الاستثمار وغيرها، يجب ان تؤخذ كلها بعين الاعتبار بوصفها تركيا مترابطة بين على فهم أسباب النزاعات الدموية بغية الوصول لحل نهائي وعادل لها .

خلال تأملنا لكل النزاعات الدموية بين الجماعات المتصارعة في السودان وفي أقطار القرن الأفريقي لاحظنا ان القضايا التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروات الطبيعية والاجتماعية والمشاركة السياسية الديمقراطية على قدم المساواة والتنمية المتكافئة، تنف على رأس قائمة مطالب من يحملون السلاح، ان الأنجاث في مجال النزاعات تلج مساحة السياسة والاقتصاد ونظام الحكم من خلال موضوع إتاحة الفرصة للاستفادة من الثروات، ولم تعد الحلول الفنية وحدها مفيدة في مجال معالجة أوضاع النزاعات الدموية. ان النظر لأي قضية من قضايا البلاد الأفريقية مهما كانت طبيعتها دون وضع الاعتبار الكافي لدور القاتل المستفيد من هذه النزاعات تعتبر نظرة قاصرة. بمعنى آخر، يجب أن لا نعالج تحديات النزاعات ومسبباتها معالجة فنية مجردة، وتجاهل آليات الهيمنة والسيطرة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ومن دون شك، أن المعالجات الفنية لأي مشكلة لمى في منتهى البساطة اذا ما قورنت بشمول معالجة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن مجال تحليل النزاعات وإيجاد حلول ناجزة لها يتطلب مراجعة نقدية للمعالجات التقليدية في هذا المجال ويجب أن يتجه لإستخدام أنظمة معرفية متكاملة ومداخل.

العامل الإيكولوجي

ان الثروات الطبيعية المتجددة، وخصوصا الأرض الصالحة للزراعة، والمياه العذبة وثورات البحار والغابات صارت أهميتها في تزايد مستمر كسبب أو عنصر محفز للنزاع المسلح، خصوصا في البلدان النامية. لكن ندرة مصادر الثروات الطبيعية كالقربة والمياه والحيوان والنبات لا تقود بصورة حتمية إلى المواجهات الدموية، بل ربما تجلب معها تماوتا سلميا يعود بالنفع على الأطراف جميعها. لكن في الحالات التي تتفاقم فيها هذه الندرة بفعل الكوارث الاجتماعية أو الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة لكثير من أقطار العالم الثالث الفقيرة ومعظم أقطار أفريقيا، فإن عنصر المواجهة يسود على غيره من العناصر. وبالرغم من تنامي الأثر الذي تحدته محدودية الموارد البيئية فإن الباحثين في مجال البيئة والنزاعات مقتنعون الآن بأنه لا يبدو ان يكون سوى عامل واحد ضمن شبكة من العوامل تؤدي جميعها إلى التعجيل باندلاع النزاعات الدموية.

ان شح موارد البيئة يؤثر في إطار نسج مشابك ذي مستويات تاريخية واقتصادية وسياسية مختلفة؛ ويزيد أثره عندما يرافق مع ضغط الإقبحار السكاني وتكاثر قطعان الحيوانات بعدم المساواة بين المواطنين

في فرص الاستفادة من الثروات الطبيعية. بيد أن محدودية الموارد البيئية تعتبر الآن حقيقة ماثلة على نطاق واسع في بلدان أفريقيا.²² من جهة أخرى تعتبر البيئة في أفريقيا هشة في تكوينها، فالمشاهد السياحية في صالات السينما أو على التلفاز التي تظهر القارة السوداء بوصفها مساحات خضراء واسعة هائلة الخصوبة مشاهد مضللة. وفي الحقيقة فإن البيئة الأفريقية هي الأكثر هشاشة على وجه الأرض. وقد بلغت أقصى درجات هشاشتها وتدهورها خلال 100 عام الأخيرة. ورغم أن الأرض والسكان قد أبدوا في معظم الأحيان قدرة هائلة على التكيف في أوقات الحزن إلا أن الاستخدام غير المتوازن (المستدام) للثروات الطبيعية المتجددة كانت له، في كثير من الأحيان، أبعاد مدمرة للغاية؛ وتبع عن ذلك تفاقمًا في الكوارث التي حلت بالبيئة وبالناس.

لم تمان قارة أخرى مثل ماعاته أفريقيا من الإقتراف والتمازج بين منشطي الوعي والزراعة؛ ولا تملك قارة أخرى مثل ما فيها من نسبة عالية من الأراضي القاحلة والقابلة للتدهور السريع؛ ولا تملك قارة أخرى مثل ماتملكه من مناخ يصعب التكيف به. إن هذه العوامل، التي زاد من فعاليتها تضاعفها التمازج قد أصاب الزراعة في أفريقيا بشلل كبير.²³

وتتأثر مناطق واسعة من القارة بالتصحر في الوقت الحاضر. وتحول مئات الآلاف من المكثارات من الأراضي الخصبة إلى صحاري، بما يعطي الإطلياع لـ أفريقيا تحوض معركة خاسرة لحد زحف الرمال. ومنذ العقد السابع للقرن الماضي استمر زحف الصحراء نحو الجنوب بمعدل يتراوح بين 18 إلى 40 كيلومتراً في العام. وازداد الأمر سوءاً في أكثر مناطق وسط وشمال القارة وعلى الأخص في حزام دول السافانا من السودان وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وإلى السنغال؛ على الرغم من إشقاق ملايين الدولارات على حملات إعادة التشجير ووقف الزحف الصحراوي. فقد غطت الكثبان الرملية الصفراء الداكنة مناطق واسعة من المراعي الخصبة التي كانت تكفي لإعاشة ملايين من قطعان الماشية وتيسر حذاً معقولاً من الفلاحة كل عام.

فالجناف والتصحر صارا وجهان لعملة واحدة في أفريقيا، وأصبحت المم الأكبر لمعظم شعوب شمال القارة؛ وصارا يتقدمان كالغول يتهمش أراضيها الخضراء ويحولها إلى مناطق قاحلة. فأكثر من 50% من أراضيها مصنفة إلى صحاري حارة جداً أو مناطق يسودها الجفاف وذلك بسبب النقص الشديد في هطول الأمطار بهذه المناطق (شكل 9). وقد تحولت بتأثيرها القارة تصبح أكثر مناطق العالم صحراوية، حيث تمثل نسبتها 45% من إجمالي شبه المناطق الصحراوية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من احتواء أفريقيا على أكبر نسبة من عدد الأنهار الكبرى على مستوى العالم لكنها مهددة

بالعش؛ ويزيد من تأثيره التباين والاختلاف الواضح في توزيع مصادر المياه على مناطق القارة. ورغم وجود 17 نهرا، إلا أننا نجد أن 50% يستأثر بها حوض نهر الكونغو وحده، وأن 75% من إجمالي الموارد المائية في أفريقيا تتركز في 8 أنهار فقط. مما يتطلب اهتماما أكثر من الدول الأفريقية لتبني استراتيجيات تنظيم واستغلال مواردها في ظل استمرار زيادة رقعة التصحر.

بالإضافة إلى كل ذلك وفي إطار شبكة الأسباب الرئيسية التي تعجل من نشوب النزاعات الدمية في أفريقيا تعتبر عدوذية الموارد البيئية (التي تعرف بأنها تتركز لمصادر الثروات الطبيعية المتجددة والحرمان أو الحد من فرص استغلالها)، أكثر العوامل أهمية، بمعنى أن النزاعات الدمية تنشأ بصورة أساسية من التدهور البيئي والإقتصادية.

شكل (9): استغلال الغابات في أفريقيا.



إن الافتراض التاريخي بأن النزاعات الدمية في أفريقيا هي نزاعات حول الهوية تتدلع من الاختلافات العرقية-القبلية والدينية أو الثقافية يعتبر افتراضا ناقصا وفي غاية المحدودية. ففي ماعدا النزاعات

"القديمة" أو ما يسمى بالنزاعات "التقليدية" فإن الإقسامات العرقية والسلالية تبدو نتيجة أكثر من كونها سببا لقيام هذه النزاعات. ولاشك أن الإقسامات العرقية والدينية والثقافية ذات أثر شديد في تشكيل وعي الناس وطرق إدراكهم للنزاعات الدموية؛ وهي طرق إدراك يتزود بها المشاركون في النزاع على جبهتي القتال، لكن عناصر الهوية هذه ضعيفة أو لا وجود لها كأسباب جذرية لنشوء نزاعات "جديدة". بيد أنه بقدر ما يستمر النزاع بقدر ما تدخل هذه العوامل الدينية والثقافية حلبة الصراع. وفي الصراعات القديمة، وحتى حين تلاحش أسباب إندلاعها أو تنتهي فإن تلك الإقسامات العرقية والسلالية والمرجعية الفكرية التجريدية قد تصبح قوة مادية اجتماعية. وكما قال الباحث جون ماركاكيس محقاً:

"من كل الأسلحة الفكرية التي استُخدمت في الحروب الأفريقية؛ الوطنية، الاشتراكية، الدين، العرقية؛ أثبتت الأسباب السلالية (الاثنية) أكثر من غيرها، أنها الأكثر تأثيراً كقاعدة للتضامن السياسي ولتحشد القوى كما أكدت أنها كلوة سياسية مهيمنة".²⁴

ويصير الصومال من الدول التي تمتاز بوحدة عضوية نادرة الوجود في القارة الأفريقية. فهي تكاد تخلو من التمايز الديني والعرقي والثقافي؛ فالسكان كلهم من أصل عرقي واحد ويدينون بدين واحد (الإسلام) ويتبعون مذهباً واحداً (سنة) ويتكلمون لغة واحدة. ومع ذلك فإنه حين تصاعد الصراع من أجل السيطرة على السلطة والاقتصاد ومن أجل الحصول على نصيب أكبر من مصادر الثروة الطبيعية المتجددة وعلى رأسها الأرض والمياه، إنجبه المتنافسون لتأجيج الخلافات بين البطون والمشار. وخاضوا الحرب على أساس هذا البعد العشائري والولادات الفطرية لتحقيق المكاسب الاقتصادية وإحكام سيطرتهم على مقاليد الحكم.

لقد أثبتت التجربة الإنسانية أنه من النادر أن تنصح الحروب عن دوافعها الحقيقية، الشيء الذي لم يختلف فيه الحرب الأهلية الصومالية عن غيرها، لكن إذا استمر النزاع الدموي في الصومال لبضع سنوات آخر فإن الحواجز العشائرية الرخوة بين الصوماليين مستتبلة وتتحول إلى عناصر إقسام عرقي قوي، وستصير هي قسماً، بالتالي، عناصر تجميع لمتف جديد. وهذا ما يجعل من عملية إيجاد تسوية أي نزاع جديد مهمة أكثر سهولة من الوصول إلى تسوية نزاع قديم.

حالة القرن الأفريقي

منظومة دول القرن الأفريقي منطقة تخيم عليها أجواء النزاع لقرون عديدة، لكن أسباب الحروب والأطراف المشاركة فيها تغيّرت بدرجة ملحوظة مع مرور الزمن.²⁵ وتبهرت المنطقة بحكومات فقيرة، منعدمة

الكفاءة، وسوء التخطيط الاقتصادي، والقمع السياسي، والبنية الأساسية الهزيلة والزراعة الدائمة. واليوم تواجه أقطار القرن الأفريقي أنواعاً من النزاعات الكامنة والمؤجلة بالإضافة إلى عدد من النزاعات المتوقعة وعلى المستويات كافة مثل النزاعات الإقليمية والنزاعات القبلية والعرقية ذات البعد العشائري. ان أقطار مجموعة الإنقاذ IGAD لا تنتمي فقط إلى أكثر الأقطار فقراً في العالم (جدول 2) ولكنها في سجل مؤشرات التنمية البشرية تسجل أدنى الدرجات.²⁶ ان أنواع مختلفة من المشكلات البيئية مثل الجفاف وشح المياه وتآكل التربة والتصحر واختلال دورة هطول الأمطار والاستغلال الجائر لمصادر الثروات المتجددة ترك آثارها أيضاً على هذه البلدان؛ بالإضافة إلى حروب الماضي القريب وانتشار الفقر المدقع والتريدي البيئي تشكل مثلًا يترك كل ضلع من أضلاعه أثره على الضلعين الآخرين بشكل مباشر وعميق.

جدول (2): أوضاع دول منظمة الإنقاذ ودرجة ترتيبها بالنسبة لمجموع 191 دولة في العالم.²⁷

الدولة	النسبة البشرية	المسوى التعليم	التكلفة الكثيرة	وفيات الأطفال	متوسط العمر
إثيوبيا	168	138	189	175	182
إريتريا	168	138	189	175	182
السودان	176	179	176	146	165
الصومال	184	188	185	175	181
كينيا	144	128	165	126	138
برغندا	163	158	167	151	161
جيبوتي	181	190	176	168	175

ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات التي تمزقها الحروب وتتردى مصادر ثرواتها يمكن ان تتناقم فيها نزاعات طويلة الأمد ويخلق حوافز لإبتداع صراعات جديدة وتؤدي في نهاية المطاف إلى اشتباكات عنف دموية وإلى حروب. وفي هذا الوضع الذي تعدد فيه أسباب الصراعات فإن النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية يمكن تعريفها بأنها نزاعات تتعلق بتريدي البيئة تظهر في معظم الأوقات متلازمة مع عناصر أخرى إقتصادية وعرقية وسياسية واقتصادية.²⁸

وعلى الرغم من ان النزاعات الناشئة عن أسباب بيئية تظهر على شكل نزاعات سياسية واجتماعية

اقتصادية وعرقية ودينية أو نزاعات حول الأرض فإنها تختلف عن الحروب التي تنشب حول السيطرة على مصادر الثروات غير المتجددة. لأن النزاعات حول مصادر الثروة غير المتجددة كالنفط والغاز والمعادن، معروفة في التاريخ، لكن النزاعات الناشئة حول المصادر المتجددة للثروات لم تصبح معروفة إلا مؤخراً، وإنما على الأقل لم تكن معروفة على المستوى الكوني. وفي الحقيقة فإن مصدر النزاعات لا يمكن في التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية المتجددة أو ندرتها فقط وإنما ينبع كذلك من تودي هذه المصادر بالتلوث أو الاستنزاف المتواصلين.

ان ضعف موارد البيئة والذي كان دائماً نتيجة ملازمة للعنف والحروب ووسيلة وظفت لخدمتهما، صار مؤثراً هو نفسه مصدراً للعنف في كل أقطار مجموعة الإقباد. ان حرمان أو تضيق فرص الناس في الحصول على مصادر الثروة المتجددة وشح المياه وتعمرة التربة هي المهددات الرئيسية للأمن البيئي في بلدان القرن الأفريقي. وتعتبر النزاعات في منطقة جبل مرة بولاية شمال دارفور في غرب السودان، مثلاً حياً لنزاع ناشئ عن أسباب بيئية (انظر الفصل السادس). فعلى وجه التحديد، منذ جفاف 1983-1984 زاد الرعاة الرحل من ضغوطهم على المزارعين من قبيلة الفور إذ صاروا يسلبون بقطاعاتهم أكثر فأكثر ولقترات أطول وباعداد أكبر إلى مناطق الجبل الرطبة والخضبة. المثال الآخر هو النزاع بين الرعاة من قبائل عرب البقارة في ولاية جنوب كردفان والدينكا من ولايات منطقة شمال بحر الغزال بجنوب السودان؛ المثال الثالث هو هجرة المزارعين من منطقة المرتفعات ذات التربة المردية في إرتريا إلى منطقة المنخفضات في أودية نهري القاش وسيت حيث احتجت أقلية الكوثاما على التهديد المتنامي لنزوح أعداد متزايدة إلى الإقليم من خارجه (قرية باريتو والقرى المجاورة مثل شامبيكو). ومن جهة ثانية، فإن ضغوط عشيرة هويه في شرق أوغادين هي مادة النزاع بين عشيرتين صوماليتين هما أوغادين من إثيوبيا وإسحاق بن شمال الصومال؛ وفي الشمال الصومالي فإن صراعاً صارياً على الأرض مازال مستعراً بين الجماعات الرعوية المتقاتلة من عشائر العيسى الصومالية وعفار.

أحادية النشاط السكاني

ان النزاعات الدموية المسلحة والتي نشبت بمنطقة القرن الأفريقي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ظلت تفسر بوصفها نزاعات سلبية-قبلية أو دينية-ثقافية. وبينما استخدمت هذه التصنيفات كأوصاف مقبولة ظاهرياً لنزاعات سابقة، ولوما مازال لها بعض الأثر على الطريقة التي تخاض بها الصراعات الحالية، إلا ان أسباب النزاع في الواقع تنحصر للتغير والتنوع. ان التنوع في الخلفيات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والبيئية يؤثر بالتدرج ولو بدرجة ضئيلة على طبيعة النزاعات. لذلك فإنه من الأحرى ان نضع في الاعتبار بأن التغييرات البيئية عميقة الأثر التي أصابت منطقة القرن الأفريقي كان لها

تأثيراً هاماً على النزاعات الإجتماعية في المنطقة. ان شدة جفاف المناخ وطول حقبة والإستغلال الجائر المكثف للتربة والمياه والغابات وغيرها من مصادر الثروة المتجددة إضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والحيوانات أدت إلى تفاقم الترتي المتأصل في البيئة المتهمة للمنطقة مما جعل النزاعات التي تسبب فيها أو تخترس عليها هذه العوامل البيئية المركبة حتمية الوقوع. وخلاصة الأمر ان هنالك 4 عوامل ساهمت بقدر كبير في بلورة هذا الوضع هي:

① ان أقطار المنطقة ظلت تعاني خطأً في معدلات التنوع الميكلي لإقتصادها، بمعنى ان هناك أعداداً كبيرة من السكان تقوم بممارسة المهنة نفسها والنشاط الإنتاجي البسيط. ولقد قلل هذا التنوع، بدرجة كبيرة، من فرص شعوب المنطقة في الحصول على فوائد من أي نشاطات أخرى عدا الزراعة والرعي التقليديين.

② ان الإقتصاد القائم على قاعدة ان أعداد صغيرة من السكان تمارس المهنة نفسها يعنى من آثار الممارسات التي تضر بالبيئة. ولقد صار الضرر الواقع على البيئة يتدعم ويتفاقم سنة اثر أخرى بسبب طرق استخدام الأرض. فضعف تنوع النشاطات الإنتاجية عمل أيضاً على الحد من وجود إمكانية لإقناذ الأوضاع الإقتصادية المتردية، تأتيها من قطاعات إقتصادية أخرى في حالات الطوارئ والأزمات التي يتعرض لها قطاع إقتصادي بعينه. مثال ان يساهم قطاعا الصناعة والخدمات في إبتثال القطاع الزراعي من أزمته.

③ بينما تظل ثروات الأراضي تعاني من الضعف والمخاشاة وتستم الكثافة السكانية في الإزدياد فإن معدلات النمو السكاني مقارنة بالثروات تشهد إزدياداً مستمراً. وكنتيجة لذلك فإن طاقة لإحتمال النظام البيئي الإقليمي قد بلغت أقصى درجاتها (نسبة الموارد على السكان).

④ ان أكثر نتائج هذا الضعف والمخاشاة على كل من النظام الإقتصادي وأصول الثروات الطبيعية تظهر في تدهور الأمن البيئي. ففي منطقة القرن الأفريقي يبدو ان ندرة الغذاء واقتجار النزاعات يسيران معاً كما تتبع السور الضياع. وهكذا فإن الأمن البيئي يعتبر، على نحو مباشر وان كان

غير قاطع، مرآة تمكس درجة استغلال أصول الثروات؛ والتي بدورها تعتمد على ما يستخرج بصورة رئيسية من الثروات الطبيعية المتجددة وعلى عدد الأفراد المتنافسين على هذه الثروات (أي بنسبة عدد الأشخاص إلى حجمها). ان توزيع الثروات يعتمد على طبيعة النظام السياسي وطريقة تملك الأراضي في كل بلد. ويدفع التوسع الهائل في الزراعة للأغراض التجارية وبصورة أساسية لأغراض التصدير، بصورة متزايدة، أعداداً كبيرة من السكان وحيواناتهم إلى النزوح خارج مناطقهم التقليدية ويعرضهم لتنافس جشع مع بقية المقرن للاستحواذ على ثروات تزداد شحاً يوماً بعد يوم.

ان أقلية الإنتاج والتوزيع تأخذ شكلها، على نحو كبير، من التقنية التي تستخدمها (كهامل خارجي) ودرجة العدالة الاجتماعية المتوفرة (عامل المجتمع المدني). وعلى سبيل المثال، في مشاريع التنمية التي تعتمد على إمكانيات شعبة، من المياه والتربة، ترفع وتيرة التنافس على هذه الموارد الشيء الذي قد يجعلها سبباً أو عنصر تخوض نشوب نزاعات إجتماعية. وعلى وجه العموم، فإن جهود التنمية، التي لا ترضى إحتياجات المجتمعات المحلية أو تلك التي تمنح حظوة لمجموعة محلية على غيرها، لا تقلل من إحتالات نشوب نزاع ما ولكن ربما، تقوي من احتمال نشوبه.

ان الوضع في عموميتة يعتمد أكثر بسبب ان المالح من الثروات في منطقة القرن الأفريقي بعيد كل البعد عن ان يكون مثائلاً. فسكان المرتفعات في غرب السودان مثلاً يصمون بوفرة نسبية من منسوب هطول الأمطار وتربة جيدة، بينما جيرانهم القريون الذين يعيشون في السهول يعانون من جفاف متواصل والعكس صحيح تماماً في إرتريا وإثيوبيا (انظر الفصل السادس). وتزداد هذه الثنائية من احتمال نشوب نزاعات جهوية ذات طبيعة مناخية مضادة والتي سميها في نزاع جبل مرة بظاهرة "نزاع الصحراء مع الواحة".

ان كل هذه العوامل تترك أثرها على شكل انقيار مزمّن لكل من البيئة الطبيعية والإجتماعية. ويأتي لإنقيار البيئة الإجتماعية نتيجة لأن الحاجات المادية للسكان بالإضافة إلى ثقافتهم وإحتياجاتهم الإجتماعية والروحية لا تتوفر لها أي أمان، بينما تعاني بيئتهم الطبيعية من الإنقيار بسبب ان الإستخدام المستدام للنظمية البيئية ظل يعاق باستمرار نتيجة لأن أعداداً متزايدة من السكان تمارس المهنة نفسها (الزراعة والرعي) في مناطق تعاني طبيعتها من المشاشة والضعف. وفي الحقيقة فإن التردّي البيئي في منطقة القرن الأفريقي كان من الشدة بحيث جعل الوسائل التقليدية لتسوية النزاعات المحلية غير مجدية في كثير من

لكل ما ذكرنا فليس من المستغرب ان نجد ان الكثير من النزاعات القائمة الآن لا تقع على الحدود السياسية التقليدية وإنما على الحدود البيئية التي تفصل بين المحاور المناخية الفنية والفقيرة. وهناك على الساحة الأفريقية حالياً مخاوف شديدة لزواء احتمالات استمرار النزاعات على طول وعرض هذه المحاور؛ الأمر الذي يجعلها بمنزلة الخطوط الملتهبة التي تذكي الصراعات والنزاع لتجاوز الدولة الواحدة إلى نطاق الدول المجاورة. ان هذه الحقيقة تؤكد ضرورة إيجاد مدخل أوسع للتحليل والتفسير للنزاعات المسلحة القائمة الآن والمحتملة الوقوع في المنطقة تحليلاً يأخذ في اعتباره ضعف موارد البيئة والتفاوت المناخي داخل الدولة الواحدة أو عبر الحدود السياسية لمجموعة الدول المتجاورة (السودان-لبريريا كمال) بحيث يمكن الأطراف المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي من التعامل بفعالية مع وضع أصبح يزداد حدة وتقيداً.

ان الإستمرار في التعامل مع النزاعات في أفريقيا بوصفها نزاعات دينية-ثقافية أو عرقية-قبلية، مع تجاهل الأثر المتنامي لقردي وتقليص أصول الموارد الطبيعية المتجددة يقود إلى تشويش الوعي بالوضع الحقيقي ونتيجة لذلك فإنه يحد بصورة فعالة من إمكانية الإقتراب من السلام والتوصل إلى حل حقيقي عادل ودائم للنزاعات السائدة.

الأرض سلعة إستثمارية

وهناك أمر آخر يضاف إلى حمولة التدهور الإقتصادي والإجتماعي وتردي البيئة الطبيعية وسيادة روح المسكرة وتنظيمات الملبشيات على فقراء الريف، وهو سياسات إبعادهم عن الأراضي التي إعتدوا عليها في كسب عيشتهم عليها. فالحياء تمحور في أفريقيا حول الأرض؛ وعندما تضعف خصوبتها أو يصعب الحصول عليها أو تنعدم فرص حيازتها فإن مستوى حياة الناس يتأثر بصورة مباشرة. وحينما يترافق كل ذلك مع عوامل الزعزعة الأخرى مثل الضغوط السياسية والصراع المسلح والنزاعات العرقية وتدهور الخدمات الأساسية وانهايار البنى الميكانيكية بالإضافة إلى فقدان الأمان الشخصي؛ فإن أهالي الريف يشعرون إما في التزوج بجنات عن الحماية في المناطق الحضرية (انظر الفصل السابع) أو يجهون إلى حمل السلاح ضد من يمتدروهم أعداء لهم.

ان التحولات التي يشهدها استخدام الأرض في أفريقيا والنظم القانونية التي تحكم ذلك لمي من أهم أسباب تأجيج النزاعات فيها. وقد لعبت توجهات سياسات هيكلية إقتصاديةها في إطار وصفات البنك الدولي المعروفة دوراً أساسياً في تحويل الأرض إلى سلعة إستثمارية بواسطة الحكومات الأفريقية. فمن

المعلوم ان جزءاً كبيراً من الأراضي في القارة تعيش عليها مجموعات رعوية مترحلة، يمارس بعضها نشاطات زراعية محدودة.²⁹ وتحكم مسارات (مراحل) هذه المجموعات الرعوية نظم بيئية ومناخية ترتبط بشكل حاسم مع علاقاتها الإجتماعية وطرق إستخدامها للأرض وتوظيفها لثرواتها الطبيعية والحيوانية. ففي المناطق الجافة (القاحلة) حيث تكون المساحات التي تتحرك فيها هذه المجموعات السكانية كبيرة نسبياً، نجد ما يمارس شكلاً فضفاضاً ومروناً للحق التارخي في استخدام الأرض. فاستحواذها على المراعي يكون جماعياً تحكمه أعراف القبائل والعشائر ويتوقف تماماً عند حدود حق الإستخدام والترحال؛ بينما تتسك بملكية مصادر المياه وأحزمة الواحات. وفي المناطق الأقل جفافاً، خاصة في حزام السافانا، تهتم القبائل بتأمين حقها في حدود مساراتها بحثاً عن المراعي (صيفاً وخريفاً) وملكيها الجماعية لحق التنقل فيها مع حيواناتها. وفي هذه المناطق توجد دائماً إمكانية نشوء نزاعات وكذلك إمكانية حلها القائم على ميراث غني من آليات حل النزاعات يستند إلى تقاليد تمتلئ عبر الأجيال وعلى وازع أخلاقي جماعي. لكن هذه الجماعات الرعوية تواجه الآن ضغوطاً متزايدة من جهاز الدولة لتحويل هذه الأراضي إلى أغراض أخرى خارج دائرة النشاط الاقتصادية والمصالح المباشرة لها.

يزداد أثر وتعبيد هذه التحولات في أشكال الملكية للأراضي في أفريقيا إذا علمنا أن 2/3 عدد الرعاة في العالم يعيش في القارة الأفريقية، وغالبيتهم يتركزون في منطقة حزام السافانا الواقع في نطاق محور الصومال وإثيوبيا وكينيا والسودان. ويحتل التوازن إذا علمنا، أيضاً، أن الأعداد القليلة نسبياً لهذه المجموعات الرعوية المتنقلة تستخدم مساحات واسعة من الأراضي، بينما المجموعات المستقرة الزراعية تكون تجمعاتها السكانية كبيرة وكثيفة العدد وتحل دائماً جزءاً أقل من الأراضي. لذلك نلاحظ ان المجتمعات الرعوية تتوافق قدرتها على التنقل في مساحات المراعي المتوفرة مع الظروف البيئية ودرجة الجفاف في المناطق التي تقع فيها. وبذلك تصبح أهمية ملكية الأرض أقل نسبياً كلما كبرت المساحات التي تتحرك في نطاقها هذه المجتمعات الرعوية. وعلى العكس، تقل قدرتها على الحركة كلما انحصرت مساحات المراعي المتوفرة في أراضي السافانا، والتي تكون استخداماتها أكثر ثباتاً كلما تصاعدت أهمية التمسك بملكية الأراضي.

من هنا تبرز أهمية التركيز على كيفية تأثير المتغيرات الإيكولوجية للمراعي على نظم ملكية الأرض التي يتحرك فيها الرعاة الرحل. والمشكلة الثانية تتعلق بكيفية تأثير الزادات السكانية والقرارات السياسية للسلطات المركزية على المجتمعات المستقرة نسبياً وحقوقهم في هذه المراعي وعلى شكل ملكيتها. فنجد، مثلاً، في شرق أفريقيا أن قبائل الماساي تسيطر على مساحات معينة من المراعي بغض النظر عن فصول السنة وتغالب مناخاتها. بينما نجد في غرب أفريقيا أن مسارات قبائل الفولاني (مراحلها) ترتبط

فقط بموسم الرعي. حيث تحرك مجبواناتها في فصل الخريف نحو الأراضي الصحراوية الجافة وإلى حزام الأراضي المزروعة بعد موسم الحصاد وتجه جنوباً نحو الغابات والأهبار في فصل الصيف. وفي هذه الحالة يكون الحق هنا مؤقتاً مكسباً باستحواذها على الأراضي خلال فترة استخدامها كمرعى لمجبواناتها. ولعل المرونة والتسبب الدقيق بين المجموعات الرعية المختلفة في استخدام المراعي يرتبط بشكل حيوي باستراتيجيات الموامة والمرونة التي توطنها للمحافظة على مصالحها وتقادها للنزاعات. خاصة إذا ربطنا هذه المرونة بحقيقة إنها تعيش تحت رحمة الطبيعة بالكامل؛ فالاختلافات في معدلات سقوط الأمطار وتغيرات المناخ من عام لآخر بل من موسم لآخر هي أحد التحديات التي يواجهها بشكل متواصل.

وبصورة عامة يمكننا التعرف على مؤشرات عامة تميزت بها استخدامات وملكية أراضي المراعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في أفريقيا حيث نلاحظ استمرار زيادة تنوع الأصول العرقية والثقافية للمجموعات السكانية التي تستخدم حيزاً معيناً من المراعي بتأثير المهجرات الأتية والرأسية؛ وتراجع الأهمية المطلقة بالتالي في الإستحواذ على الأراضي واستخدامها وارتباط ذلك بزيادة النزاعات حول هذه المراعي (انظر الفصل السادس). ومن جهة أخرى، نجد أن التنافس بين البدائل الاقتصادية لإستثمار الأرض في أفريقيا التي تطرحها السلطات المركزية تفرض السؤال الحاد التالي: هل من الأفضل استمرار استخدام هذه الأراضي دون تحديد مسؤولية من يحافظ عليها أم الأجدى تحويلها إلى حيازات لحظائر التربية الحيوانية أو مشاريع للزراعة الآلية؟ وفي تقديرنا أن طرح السؤال بهذا الشكل فيه إجحاف بحق هذه المجتمعات. فطرق استخدام هذه المجتمعات للأرض وإشكال ملكيتها الجماعية يرتبط وإلى حد كبير بظروف حياتها وبكيفية توظيفها للمناشط الإنتاجية المناسبة والمرتبطة بشرعية تواجدها التاريخي على هذه الأراضي. وهي دائماً تمكس استخدامات اقتصادية راسخة واستمارات ثقافية بواسطة هذه المجتمعات ارتبطت بمسارها في هذه المراعي ولأجيال عديدة بقدر لا يمكن إخضاعه لحسابات التقييم النظري أو الإستشاري المباشر؛ بالإضافة إلى إرتباطها الحميم بأنسجتها الإجتماعية وهياكلها الاقتصادية ومؤسساتها السياسية.

لكن على الرغم من كل ذلك فإننا نلاحظ اندفاعاً لا مثيل له نحو تخصيص أراضي المراعي وتحويل ملكيتها العشائرية الجماعية إلى ملكية فردية تحت سيطرة جهاز الدولة. وفي أفريقيا تشهد أراضي المراعي الآن انتقالاً سريعاً من سيطرة الدولة إلى ملكية أفراد لآلاف الهكتارات. ففي إثيوبيا وتنزانيا والسودان، بالإضافة لأقطار أخرى، حدث تغيير واسع تشريعي وسياسي فرض أشكالاً جديدة بتحدد التعريفات والحدود القانونية للملكية الأراضي.³⁰ وتحت غطاء مشروعات الإستثمار والتنمية تقوم أجهزة الدولة

المركبة، وفي مرات كثيرة دون تنسيق مع السلطات المحلية، بتوزيع الآلاف من المكارات دون رادع. ومن المهم أن ندرك أن هؤلاء المخطوطين في غالب الأحوال ذوو علاقات سياسية أو اجتماعية مع هذه السلطات. ويتم تثمين كل ذلك بإصدار التشريعات المستحدثة التي تتجاوز الأعراف القبلية والعشائرية التي نظمت الاستخدامات الجماعية لهذه الأراضي خلال القرون الماضية. ويتم إلى حد كبير تقييد حق المجتمعات الرعوية في استخدام هذه المراعي وتوظيف مواردها أو التوطين فيها أو الانتقال عبرها. بل في كثير من المرات يتم دعم المشاريع الجديدة بقروض وإعانات على حساب مجتمعات رعوية كاملة ويتم حراستها بإمكانيات جهاز الدولة وقواتها المسلحة.

الاختلافات السلالية

لمشوات السنين ظلت فكرة الخلاف السلالي (القبلي) والعرقى هي التكرة السائدة في معظم محاولات تفسير أسباب اندلاع النزاعات الدموية في مناطق أفريقيا. ومن خلال ربط التنوع السلالي والعشائري الكبير الموجود في القارة بثقافة المنافسة التي فرضتها البيئة القاسية وضيق القروض المتاحة للاستفادة من الثروات الطبيعية والاجتماعية، اعتبرت النزاعات السلالية موضوعاً مسلماً به.³¹ وحسب وجهة النظر هذه فإن النزاع السلالي هو جزء لا يتجزأ من الإرث التاريخي الذي حملته الدول الحديثة معها كنتاج ومؤشر لاتجاهات المحافظة الثقافية والنظرة التقليدية التي يفترض سيادتها في المجتمعات الأفريقية.

لكن التفسير المياري للعشائرية في أفريقيا بوصفها إحدى مخلفات الأوضاع القطرية تعرض للنقد منذ ستينيات القرن الماضي وما بعدها. فقد وجه علماء الاجتماع (الأنثروبولوجيا) انتقاداتهم للافتراضات الواضحة التي تعلق بالعشائر (القبائل) كأصل للهوية الإنسانية وذلك استناداً إلى مرجعية تركز على ظواهر مثل الهوية الثقافية والهوية الطرقية والتنوع غير الموازي للسلكية الثقافية وإبكار التقاليد.³² إن العشائرية، بعيداً عن أنها تمثل إحدى المخلفات التاريخية فقد ظلت صياغتها تباد بوصفها ظاهرة جديدة تشكل مع إعادة تشكل الأشخاص قبلية في مواجهة التحديات، لذلك لم يعد ينظر للعشائرية كسبب وإنما كعاجل للحروب.³³ ولكن مع مرور الزمن فانه من الممكن ان تبدل الأصول العشائرية من كونها نتيجة لتصور سببا من أسباب الحرب.

إن الإقسامات العرقية والدينية والثقافية تؤثر تأثيراً فعالاً في عملية إدراك الناس للنزاعات الدموية. وبينما تعتبر هذه الإنشطارات ضعيفة كأسباب جذرية للنزاعات إلا أن أثرها يتزايد كلما طال أمد النزاعات، إذ تقضي العنف حتى بعد أن تلاشى أسبابه الأولية. إن تضامير عوامل مثل التنوع المناخي والزراعة في أعداد السكان وثرواتهم الحيوانية وسيطرة نخبة الدولة على الثروات التقليدية تسبب في هجرة الناس من

تختلف أنظمة الإنتاج البيئية إلى ممرات "غير مأهولة" ساهمت سابقاً في الفصل بينهم.

تبعاً لذلك فإن التأقلم على بيئات إيكولوجية متنوعة ينتج اختلافات على صعيد الثقافة المادية ومظاهر التنظيم الاجتماعي والملبس واللغة. وتصبح هذه الاختلافات خطيرة بمجرد أن تنفجر نزاعات حول الموارد الطبيعية والثروات الاجتماعية. ونتيجة لذلك فإن الأراضي التي تحوي هذه الثروات تصير في بعض الأحيان نقطة تركز لأوسع أشكال النزاعات بين المجموعات المتجاورة. وبينما يبحث كل منافس عن وسائل لجذب الحد الأقصى من المساندة له فإن الإثماء العرقي يعتبر أكثر صرخات الحشد المعنوي دويًا. وكما ذكرنا سابقاً فإن ملاحظة الباحث ماركاكيس فيما يتعلق بأن من بين كل الأسلحة الأيدولوجية التي استخدمت في الحروب الأفريقية فإن السلبية (العشائرية) اثبتت إلى حد كبير أن لها القدر المعلى كبدءاً للتضامن السياسي ولحشد المناصرين، بالإضافة إلى كونها قوة سياسية مسيطرة.³⁴ والنتيجة أن النزاع حول الثروات المادية إذا ما تدثر برمزية الصراع من أجل البقاء العرقي وتندى بالدائرة المفرغة للإثمام فإنه يمكن أن يظل محمداً لفترة أطول حتى بعد أن تتم تسوية القضية التي كانت في البدء سبباً لتفجير الصراع.

العشائرية من إدراك إلى سبب للصراعات

تستمر الكثير من النزاعات السلبية لفترة طويلة من الزمن، لذلك فهناك ضرورة لمعرفة مايفعله الزمن في هذه النزاعات وأشكال إدراكها وتجلياتها. أن مجرى الزمن يترك أثره على بعض العمليات، يعضد بعضها ويطلق البعض الآخر طمساً كاملاً. ونحن لا نستطيع غير التمكن بنتائج أفعالنا التي تقوم بها اليوم خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ما تحدته العوامل الذاتية والإمكانية الفعلية لأن يتحول أحد هذه العوامل الذاتية إلى عامل موضوعي والعكس صحيح أيضاً.

سنحاول هنا، فقط، الإمكانية عميقة الجذور في النزاعات الدمية طويلة الأمد وهي أن بعض عوامل الهوية كالعرقية والإثماء الثقافي والديني، والتي هي في الأساس تصنيفات أيولوجية أو فلسفية مجردة تؤثر مباشرة على نطاق الإدراك والحس، يمكن أن تتحول، مع الزمن، إلى قوى موضوعية (مادية) واجتماعية. أن العشائرية، على سبيل المثال، والتي تفرز أحياناً كنتاج للصراع الدموي يمكن أن تصير في نهاية المطاف سبباً موضوعياً لنزاع قائم أو مستقبلي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الآثار قد تتحول مع مرور الزمن إلى أسباب والعكس صحيح أيضاً.

أن إمكانية مثل هذا التحول قد ظهرت للعيان بالفعل خلال النزاع المسلح في ولاية شمال دارفور (غرب السودان) بين قبائل الفور بمنطقة جبل مرة وقبيلة الزغاوة وبعض القبائل الأخرى. لقد ذكرت في موقع آخر

مايلي:

"ان الأعداء الذين يواجهون بعضهم بعضاً في هذا النزاع الدموي لم تاريخ طويل من التعاون الحذر. وتعتبر مواقفهم الراحنة في إطار الإستقطاب السلافي التنافسي الواضح احدى نتائج الحرب أكثر منها سبباً من أسبابها. ان الحواجز السلافية الرخوة بين فقاء اليوم كانت تتخللها مشاعر الصداقة، وهي حواجز سهلة الإجتياز عبر الزيجات المتبادلة وغيرها من عمليات التذويب في مرونة تبادل الإلتواء السلافي".³⁵

لن عقد أي نزاع تقوم على سلسلة متصلة تفاعلية وتراكمية من ردود الأفعال السلبية. وهي في البداية قد تكون في رصد الاختلافات البسيطة التي تثير الحواجز وتعمل على تعمقها بين الأطراف، مما يدفعها نحو التضامن في إطارها في مواجهة الآخر المتحيز بها الطامع في مواردها. ومع مرور الزمن يتخذ النزاع بعداً مستقلاً عن الذين بدأوه، وتتموج مجموعات ذات مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية ذات مصلحة في ديمومتها. لذلك نجد بعد مرور 15 عاماً على اندلاع النزاع بين قبيلة الفور وما يسمى "بتجمع القبائل العربية" في غرب السودان ان الإنقسام العرقي بينهما قد صار حقيقة اجتماعية صلبة مضيفة نصيبها في تأجيج النزاع. وكلما امتد عمر النزاع ازداد الإنقسام العرقي صلابة وتفاقم فله كسب ملموس يعزز عناصر الصراع الأولية والتي ربما قد تنقد بالتدرج أهميتها لتبقى الخلافات العرقية هي السائدة.³⁶

الحدود البيئية والعرقية

كثيراً ما تقدر الحدود البيئية حدوداً عرقية وثقافية؛ ذلك ان الحوار البيئية المختلفة تتطلب أنظمة إنتاج اجتماعية مناسبة. وعلى الصعيد الأفريقي يفسر هذا المطلب وجود أنظمة مختلفة لإستغلال الأرض. وفي المناطق شبه الجافة يعتبر شكل الإنتاج الرعوي شكلاً قابلاً للتطبيق وملك القدرة على الصمود في الصراع من أجل البقاء. وعبر السنين تبلورت السماء الثقافية والسلافية المحددة لرعاة الرحل والتي تميزهم عن جيرانهم الزراع المستقرين. ان الحدود البيئية تتحول من خلال التمايز في أنماط الإنتاج إلى خطوط تمايز عرقي وثقافي يلتقي السكان من على جانبيها للتعاون أو للإقتال.

كان الإتجاه السائد في الماضي هو ان يتعاون الناس من جانبي الحدود البيئية والثقافية إذ يتبادلون البضائع والخدمات ويتقاسمون استخدام أصول الثروة المتجددة. وكانت الحدود مناطق عبور للتعاون وليس لمواجهة العنف. لكن التنافس على الثروات الطبيعية والخدمات تزايد بسبب الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية وانتقل التوازن بين الحرب والسلام، تدريجياً حيناً وفجائياً حيناً آخر، نحو المواجهات. وفي هذا السياق يغترق السكان والحيوانات والدبابات والجوارات هذه الحدود البيئية

والعرقية والثقافية. لقد دخل الرعاة الرحل من قبيلة الزغاوة وغيرهم، والذين عانوا من جفاف دام طويلاً في السهول، إلى منطقة جبل مرة (ولاية شمال دارفور) على أمل الإقامة فيه لأمد غير قصير. أما قبائل البقارة العربية فإن رغبهم تركزت في الحصول على الإمتيازات نفسها لأتسهم في مناطق جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان). ويقدم نزاع قبائل الطوارق في دولة مالي ونزاع عشائر الكازامانس في السنغال والاضطرابات في منطقة البوران بجنوب إثيوبيا أمثلة لنزاعات دموية عنيفة مشابهة.

وهكذا فإن النزاعات على الثروات الاقتصادية والطبيعية المتجددة توصف، في بعض الأحيان خطأً، بأنها نزاعات عرقية-ثقافية ذلك لأن الجماعات المتحاربة تأتي من خليقات عرقية-ثقافية مغايرة. وهناك عنصر تعقيد إضافي هو انتشار الأسلحة الحديثة التي حولت مظاهر الحرب الأهلية في أفريقيا من مجرد إستعراض للقوة إلى إقتال على نطاق واسع. أن الأسلحة الحديثة تقتل أعداداً كبيرة من البشر بسرعة فائقة مما يقتل كثيراً من حجم الزمن المتاح للإجراء وساطات (أجوايد) والتدخل للحيلولة دون إندلاع وتوسع سعيها، الشيء الذي يضاعف من الصعوبات التي يواجهها من يتصدون للوصول إلى السلام وتسوية النزاعات الداخلية الراحنة.

إشكالية الدولة

بعد قرون عديدة من الإستغلال برزت للوجود الدول الأفريقية المستقلة كحامل لمشعل التنبيه من أجل تحديث وتغيير مجتمعاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة. وباسم "التحديث" ونحت شعارات "التنبيه" تم تثير أنفطة حيازة الأرض - كما ذكرنا سابقاً - لتدعيم الملكية الخاصة وبدأ العمل في الزراعة الممكنة (الآلية) وتكثف إنتاج المحاصيل النقدية وتأسست الصناعات الأولية.

وعلى عكس ماكانت تقدمه الخطابة السياسية والتي كانت تزعم أنها تبذل المساعي في سبيل "التنبيه الوطنية" فإن الإستراتيجيات الاقتصادية سرعاً ما جعلت أولويتها سيطرة "النخبة" الوطنية على المصادر الحيوية للثروة. وفي وجه قطاع خاص ضعيف القدرة صار لسيطرة الدولة على أجهزة الحكومة أهمية حاسمة في إحداث رفاهية إقتصادية بينما أصبحت الدولة التي تضعفت أو أفقرت خلال محاولات "التحديث" هذه بمثابة حارس على الثروة الوطنية توزعها على من تشاء. ولقد تصاعدت النزاعات بين النخب المتنافسة على السلطة نتيجة لدهور الإقتصاد وتقلص "الكهكة" بهدف تقليص منصرفات الحكومة.

لقد أدى فشل مواسم الحصاد الزراعي ودورات الجفاف والإنخفاض المستمر في المجال التجاري لعائدات منجمي المواد الأولية إلى تصاعد الصراع من أجل السيطرة على المركز بين النخبة الأفريقية. وتوسعت

المجموعات التي انتمست في هذه المنافسة لتطال سيطرتها أجزاء كبيرة من البلد. وتقوم الحكومات الوطنية، بدعوى التنمية الوطنية وبالتشجيع الثقافي أحياناً والمساندة المالية أحياناً أخرى من منظمات المانحين متعددي الجنسيات، بالإستيلاء على الثروات الطبيعية لإعادة توزيعها بين أفراد النخبة (الصفوة). ودون الالتفات للمطالب المحلية طبقت الإستراتيجيات الاقتصادية التي مكنت قلة ضئيلة من الحائزين عليها من الإرتفاع بالأرض على حساب المزارعين التقليديين والرعاة الرحل.

ولعل أحد أسباب ذلك، أيضاً، هو حقيقة أن أبناً من أقطار القارة الأفريقية لم يشهد شكل "الدولة-الأمّة" بعد؛ أي النموذج المركزي على النسق الأوروبي المستند إلى الوعي القومي المتجانس الذي يتجاوز مجرد الإلتواء الجهوي أو العرقي أو الديني ويسمو إلى فكرة الأمّة كالتصير السبادي عن القاعدة الثقافية المشتركة للمواطنين. ولم ترسخ فيها فكرة الدولة من حيث هي الإطار المؤسسي لتقنين علاقات الأفراد فيما بينهم، وفق تعاقب يضمن الإرادة "المشركة" داخل نظام دولي يمنع التدخل في شؤونها الداخلية ويضمن وحدتها وسيادتها. وترافق ذلك مع إفلاس المشاريع التنموية وتردي الحالة السياسية وانسداد الأفق اقتصادياً وتشققها اجتماعياً، واشتعال الحروب الأهلية. ونتيجة لذلك أصبحت الدولة في بعض أنحاء أفريقيا عاجزة حتى عن احتكار العنف، ووصلت أحوال البلاد والعباد إلى مرحلة متفاقمة من التدهور مما دفع إحد مفكرها المرموقين في خواتيم القرن العشرين إلى الدعوة من دون مواربة إلى عودة الإستعمار "الحديد" للقارة من خلال تقوّد دولة محورية إقليمية تبسط سيطرتها على الأطراف المفككة الواقعة في مسار مصالحها (مصر في حالة السودان المستضعف!). وبرر حجته بأن ذلك هو الخيار الوحيد لاتساعها من حالة التفكك والانهيار التي تسير إليها بخطى حثيثة.³⁷

وبينما كانت الدوائر السياسية في الخرطوم وأديس أبابا ومقدشو، كلها، - تشهد بجللاء انتكاسة مشاريعها الوطنية وطموحاتها على مستوى القرن الأفريقي - تتكلم على التذمرات الرشوة فإن الإحتجاجات تحولت إلى إنتفاضات عنيفة شملت حتى المناطق الحضرية وصارت بدورها نزاعات ضد الدولة وضد تصوراتها التنموية والتحديثية. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال هجوم "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع المنشآت في قناة جوتقلي بالسودان (انظر الفصلين الثاني والثالث)، وفي إنتفاضة الجماهير السودانية الحضرية في أبريل (نيسان) 1985. وأيضاً تقاطعت الخلافات القطاعية مصافدة مع خطوط التصدّع الطائفية فإن النزاعات التي تجت عنها اكتست شكلاً أيديولوجياً؛ في السودان حيث يحارب "سلمو الشمال مسيحيي الجنوب"، أو كما كان في إثيوبيا عندما حارب الإرثيون وقوميات التيفراي (5٪ من عدد السكان) والأورومو (30٪) من أجل مستوى أعلى من الحكم الذاتي ضد دولة الأمهرة (20٪) في المركز. ويجرد أن اقلّت النزاع من عقاله فإنه أخذ يتفاحم

بسبب المصالح الخارجية كمصالح القوى الكبرى خلال حقبة الحرب الباردة ومصالح الجبهة القومية الإسلامية في السودان التي تحصل على دعم كبير من منطقة الخليج في وقتنا الراهن تحت شعار حماية "دولة الإسلام" من "هجمات القوى الصليبية".¹⁶

وبينما يؤثر برزق الثروات الطبيعية إهتمام الحكومة المركزية، كغفلت نجبة سودان وادي النيل الأوسط التجارية في ولاياته الجنوبية والغربية، فإن المناطق قليلة الأهمية اقتصادياً وسياسياً تتعرض للإهمال وكثيراً ما تترك لحالها. لكن مثل هذه المناطق (أشباه الدول) لا تملك وزناً اقتصادياً وشريعياً يسمح لها ان تؤمن استقلالها الإقتصادي والسياسي لفترة طويلة (ما عدا، ربما، دولة أرض الصومال) لهذا فانها تنزع لأن تنمو إما باتفاق مبادل وأما بالتهايم بعضها بعضاً، مما يجعل منها وصفاً فعالة في إثارة النزاعات الدموية تجد مثلاً لها في الإقتتال بين مجموعات الثوار الإرتريين في الماضي وما نشهده الآن من تصفيات بين فصائل المليشيات الجنوبية و"جيش تحرير شعوب السودان" وفي ما بين العشائر الصومالية المختلفة.

تصنيف النزاعات الدموية

لقد صارت الحروب الأهلية الساخنة داءً أفريقياً عضالاً. وساهمت الحكومات وقيادات الحروب الأهلية أينما كانوا، بالقلل أو بالعجز، في تذبذب بذور الإشتاقات والإضطرابات والمواجهات في كل مكان من أرجاء القارة. وأصبحت كل محاولات إكساب القارة حداً أدنى من السلام الإجماعي من خلال مؤتمرات القمة الرئاسية أو آليات فض النزاعات التقليدية عديمة الفائدة؛ ولا تخرج عن دائرة الوعظ والإرشاد بأهمية الوحدة الوطنية، وبمجرد المساعي الحميدة والمجاملات الدبلوماسية الشكلية. ومن المدهش ان قضية النزاعات الأفريقية لم تطرح بشكل جدي على أجندة "منظمة الوحدة الأفريقية" إلا خلال مداوات مؤتمر القمة الأفريقية في دورته 31 الذي عقد في يونيو (حزيران) 1995 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد وصف حينها سالم أحمد سالم - أمين عام المنظمة - دورها في خلق آلية أفريقية قاتلة:

"ان آلية فض النزاعات التي دخلت حيز التنفيذ منذ العام 1993، واجهت في البداية تحفظات من دولتين، قالت إحداهما بعدم مقدرة المنظمة فعلياً وفتياً على التصدي للنزاعات، والدولة الثانية قد أبدت تخوفاً من ان تفتح الآلية الباب للتدخل في الشأن الأفريقي... وهناك سوء فهم، أو عدم إدراك متكامل لطبيعة عمل هذه الآلية. وهنا أود ان أوضح بعض الحقائق: ان إيجاد الآلية تم أساساً لتقادي واستبعاد

عامل التدخل الأجنبي في النزاعات الأفريقية. وإن أفريقيا لم تفكر في إنشاء قوة أفريقية عسكرية دائمة؛ بل إنشاء صندوق للسلام لتحويل هذه الآلية وإن التركيز سيكون على الدبلوماسية الوقائية.³⁹

في استعراضنا لأوضاع الحرب والسلام في أفريقيا نستطيع أن نميز 4 أنواع من النزاعات المسلحة:

① النزاعات الوطنية، وهي نزاعات تنشأ بصورة رئيسية حول السلطة السياسية للدولة (المركز).

② النزاعات الإقليمية، وهي نزاعات تنشأ عادة حول السلطة السياسية في الإقليم المعين (المركز الإقليمي).

③ النزاعات المحلية، وهي نزاعات تنشأ حول الثروات الطبيعية المتجددة، وعلى نطاق المجتمع المحلي المباشر.

④ نزاعات السلب والنهب المسلح.

فالنزاعات الوطنية هي نزاعات بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنية. وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزة والتي، تنمي إلى حد كبير، السيطرة على عصب السلطة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى كل أدوات القهر. إن سجل الحروب الأهلية في كل من ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) والصومال تقدم أمثلة ساطعة لهذا النوع من النزاع. ولقد بقي هذا النوع اهتماماً كبيراً من الرأي العام العالمي، وحظي باهتمام أكبر في أوساط الحكومات الغربية التي تتبع حكمها الخاصة بجل مثل هذه النزاعات؛ والتي تلتخص في أن الوساطة بين الأطراف المتنازعة مصحوبة بتدخل دبلوماسي أو عسكري مباشر واستخدام سياسات الجزرة والعصا الاقتصادية سيقود لإحراز نتائج تحترم مصالحها في النهاية. ومن المؤكد أنه توجد إمكانية لإخضاع مثل هذه النزاعات باستخدام طريقة الوساطة والتدخل، لكن هذه الإمكانية لا تصل إلى درجة حل هذه النزاعات حلاً جذرياً. وفي بعض الحالات يتم حل النزاعات مؤقتاً نتيجة لحدوث انتفاضة شعبية كثيراً ما تعقبها عملية احتواء جديد على أيدي أحد أطراف (قوات) النخبة.

إن معظم عمليات التغيير في السلطة التي حدثت خلال تسعينيات القرن العشرين كانت أمثلة لهذا النوع من النزاعات. وفي العادة توصل الأطراف المتصارعة من النخبة الوطنية إلى إتفاقيات بينها لإقسام سلطة الدولة السياسية. فعلى سبيل المثال تركزت إتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية والثوار الجنوبيين (العام 1972) على إقسام السلطة السياسية، ولم تحط الإتفاقية لحقوق المواطنين الأساسية والتنمية أو للثروات الطبيعية أي أهمية في بردها. وفي مثل هذا النوع من النزاع فإن إتفاقيات السلام التي

يتم التوصل إليها بين أطراف النخبة المتصارعة يكون من السهل إبرامها كما يكون من السهل النكوص عنها.⁴⁰ وفي كثير من الأحيان يزحف عدم الرضا، دون تباطؤ، للاخلال بالتوازن المش، وتستأنف الحرب من جديد (العام 1983). ان النزاعات الدموية بين النخب الأفريقية الوطنية مستمرة بقدرا تستمر القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تحت السيطرة الكاملة لسلطة الدولة المركزية.

ومن المفارقة فإن النوع الثاني من أنواع النزاع، أي النزاع الإقليمي، يعتبر أحد نتائج ضعف السلطة المركزية خاصة في البلدان ذات المساحة الشاسعة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان. ففي جنوب السودان كان الصراع بين صفوة (نخبة) ولايات الإسمائية ونخبة قبيلة الدينكا النيلية للسيطرة على مقاليد الأمور ذا أثر كبير على مناشط الحياة السياسية والاقتصادية والسياسية والإجتماعية.⁴¹ أما بالنسبة للأجزاء الفقيرة فإن الدولة والتجار يحملون الأقاليم ضعيفة الأهمية إقتصادياً وسياسياً فتترك لتواجه مصيرها المأزوم وحدها. وبوجه العام، فإن القيادات المحلية في هذه المناطق قد تعود إلى آليات الحكم التقليدي محرزة بعض النجاح، لكن المشكلة ان شبه-الدول هذه من الصغر بدرجة لاتمكنها من تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي لفترة طويلة، والإلتجاء العام في أوساطها هو ان تنمو بالإتفاق المتبادل أو بأن تلتهم احدها الأخرى، وهي حالة لابد ان تؤدي لاندلاع النزاع الدموي مرات ومرات.

يقع النوع الثالث للنزاع بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض الخصبة والمياه والنباتات والحيوانات بعد ان صارت نادرة نتيجة للتزوي البيئي أو من خلال التضييق على الناس أو حرمانهم من حق إستخدام هذه الثروات. وكما ورد سابقاً فإن هذا النوع من النزاع هو الذي يحتاج إلى فحص أدق إذ يكاثّر عدده، خصوصاً في منطقتي الساحل (Sahel) والقرن الأفريقي؛ وتعتبر النزاعات على طول منظومة دول حزام السافانا في السنغال ومالي والنيجر والسودان وإثيوبيا والصومال وغيرها أمثلة لهذا النوع من النزاع.

عندما واجه الناس، في الماضي، تزدباً في الأوضاع الطبيعية إنتقلوا إلى المحاور البيئية القريبة منهم. وكانت هناك، حينها، مساحات خالية وافرة لا يقيم فيها أحد؛ أما الآن فلا يوجد شيء من ذلك. ان التغير المناخي والزراعة المكننة (الآلية) واسعة النطاق لأغراض التصدير والتي تشجعها برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي وتطالب بها سياسات البنك الدولي، بالإضافة للزيادة الهائلة في أعداد السكان والثروة الحيوانية تكالبت جميعاً لتقليص حجم الثروات الطبيعية أو للحرمان من فرص التمتع بها. وهكذا فإن هذه الأراضي البر التي لايسيطر عليها أحد أخذت تفقد تدريجياً تميزها السابق بوصفها حدوداً للتعاون تصبح حدوداً للمواجهات.⁴²

الآليات المحلية لحل النزاعات

تنتهي، من دون شك، مقاربات الحروب الأهلية، في عروبها، عند انتظار الحل السياسي. لكن السعي نحو هذا الحل السياسي غالباً ما يقفل الموضوع الأساسي، وهو تحديد دور وقاطعات كل من العوامل المحلية والإقليمية والدولية في السير نحو السلام (انظر الفصل الثامن). لذلك نحن نشارك غيرنا من الباحثين، في مجال حل النزاعات، في الإعتماد بأن الوسائل المحلية المستندة إلى معطيات الواقع المكاني والزمني لحل النزاعات أكثر جدوى وأهمية من الوسائل المفروضة من تجارب مجتمعات بعيدة عنها، ومجربة من واقع مفاير. فالمكوثات المساعدة للوصول إلى بنود اتفاق بين أطراف أي نزاع والسير به نحو السلام لا تخرج إلا من بين أطراف الصراع الدامي نفسه. ومن بين ثابا رماذ نبرائنا تعلم الأطراف المشاركة فيها قيمة ومعنى السلام. لذلك يجب الخروج بها من دائرة التسويات المؤقتة والتي لا تدور ان تكون مجرد هدنة مؤقتة تعود بعدها الأسباب القديمة لتشمل حروباً جديدة.

ان نقطة الإطلاق يجب ان تكون دائماً هي: اذا ترك أمر الناس لهم وحدهم فإن معظمهم سيختار التعاون معظم الأوقات، أما اذا ما قدمت لهم المساعدات الصحيحة فانهم جميعاً سيختارون التعاون في جميع الأوقات. ان معظم الناس يدرك ان التمايز بينهم لا يلغي ضرورة التعايش السلمي بل يؤكد. وهم أدري من غيرهم بأسباب النزاع وأقدر منهم إلى الوصول للحلول عادلة ودائمة له.

وهكذا فإن الحلول المباشرة والمحلية للنزاعات لها الحظ الأوفر في النجاح. ويجب، حينما كان ذلك متاحاً، ألا يكون الفراء عن النزاع أطرافاً أساسية في عملية الوصول إلى حلول لها، فالتخب (الصفوة) على جانبي الصراع تتجه عادة لتفضيل مصالحها الخاصة. فمثلاً، جرت العادة ان يتفاوض ممثل النخب، كلما سمدحت لهم القرصة، حول كيفية اقتسام السلطة في ما بينهم بدلاً من التفاوض حول التقسيم العادل والاستخدام المتوازن (المستدام) للثروات المتنازع عليها. وسدحاول في الفصول القادمة تقديم أسئلة حجة لهذا النوع من الصفقات من واقع التجربة السودانية خلال العقود الماضية.

نحن، عموماً، نؤيد أيضاً، الإقتسام المتوازن (المستدام) والعادل (وليس بالضرورة المتناسق أي النصف بالنصف) للثروات المتنازع عليها. وللوصول إلى نجاح في هذا السعى فإنه يجب عدم التسك بالصور الغربي للملكية الخاصة الذي يصرُّ عليه المتعلمون والقانونيون تحت دعوى مايسمى بالحقوق التاريخية أو الملكية الخاصة. ان غط الاتاج الأفريقي التقليدي يستند إلى الملكية الجماعية للموارد التي فهم بأنها حق استخدام هذه الموارد وليس الاستحواذ عليها.

إن الإصرار على الحقوق التاريخية والأفكار المشابهة لها في مجال ملكية الثروات الطبيعية لا تقدم شيئاً

سوى تأجيج الوضع. فمثلاً يعتبر إصرار "نخبة" قبيلة الفور على أن منطقة جبل مره هي ملك خاص بهم، وأنها كانت ومستظل دائماً ملكاً لهم، لتشكيل حاجزاً ضخماً يواجه جهود السلام في تلك البقعة من السودان في الحاضر وفي المستقبل. لكن من جهة ثانية، نجد أن عشائر البوران في جنوب إثيوبيا استطاعت حل النزاع الدموي مع جيرانهم من خلال المشاركة غير المتناسقة معهم في الثروات. لقد اعترف الجيران بحق البوران التاريخي في الأرض (وهو اعتراف بحقوقهم في الاستخدام بدلاً عن الحق في الاستحواذ عليها)؛ بينما قبل البوران حق جيرانهم وحيواناتهم في الحياة وفي تجنب التهلكة الشيء الذي سمح لهم بمشاركتهم الموسمية في استخدام خيراتهم. هكذا جعلت ملامحة الحقيق (حق استخدام الموارد وحق الحياة) من السلام عملية ممكنة (انظر الفصل السادس).

نعيد ونكرر، بإيجاز هنا، أن الترتيبي البيئي والتوسع في إنتاج المواد الأولية لأغراض التصدير، وزيادة في عدد السكان والثروات الحيوانية، وعدم مرونة الثروات الطبيعية والإقتصادية، واتجاه معظم السكان لممارسة النشاط الإقتصادي (الزراعي/الرعي) نفسه، كل هذه العوامل وغيرها تكالبت لزيادة المنافسة على مصادر الثروات المتجددة التي تتناقص باضطراد. أن ما يسمى بالمرات الأمنية لم تعد خالية من السكان إذ لم يبق من فضاء غير مأهول، وفي منطقة الساحل الأفريقي (Sahel) كما في منطقة القرن الأفريقي أخلى التعاون مكانه للواجهات. وفشلت كل مقترحات ومبادرات واتفاقيات السلام بسبب تركيزها على تقادي أسباب النزاع السابقة، دون إهتمام باستجلاء انعكاساتها على الصراعات الكامنة الأجد وعلى وضع الحاضر وتوازاناته وانعكاساته على المستقبل الذي قد تكون عوامل انفجار الحرب فيه مختلفة عن السابقة.

رغم ذلك فإنه من الممكن حل النزاعات السياسية عن طريق التفاوض والإقناع والوساطة. لكن النزاعات الإقتصادية-البيئية والتي يتأبنا الشعور بأنها ستسود على المسرح الأفريقي خلال السنوات القادمة تحتاج إلى اهتمام أكثر، ليس فقط لفهم أشكال وعيها وإدراكها وتحليلاتها وإنما في المقام الأول لفهم واستيعاب أسبابها العميقة. فالوصول إلى جذور ومسببات هذه النزاعات ضرورة أساسية لوضع لبنات التعايش السلمي والتعاون المستقبلي؛ فحل النزاعات يختلف عن إدارتها. أن هذه النزاعات الدموية الأهلية، ضمن الدولة، هي مأساوية بصورة خاصة لانه في الإمكان تخاشي إنذالها؛ فاقصاف أفريقيا يمتد بصورة حاسمة على الثروات الطبيعية المتجددة، وتهتد السياسات الإقتصادية والبيئية السيئة قدرة سكان الرف على البقاء والصمود. واستجابة للتدهور الإيكولوجي والإقتصادي حمل العديد من الناس السلاح لمحاربة من اعتبروهم أعداء لهم مع أنهم، في معظم الأحيان، ليسوا سوى جيرانهم الأقربين. وفي هذا المضمار يجب أن يكون الأساس العادل للسلام مبنياً ليس على وقف نزف الدم وغياب الإقتال

(السلام السلمي) فحسب، بل يتجاوز ذلك من حيث الإهتمام بربط بنود الحل بوجود عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الأطراف وعلى المستويين الإقليمي والجوهرى والوطني المركزي.

لن سجل النزاعات الأفريقية وحلها التقليدية المطروحة لا يدعو للتفاؤل على المدى البعيد.¹ لكن بعد عقود من نزف الدم أصبح من الجوهرى الإهتمام بكيفية البحث عن الطريق الذي يؤدي إلى السلام الدائم في عالم السودان (على الأقل) وواقع اطاراته السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية. وهذا يتطلب وعياً وجهوداً كبيرة لتجاوز المرحلة الحالية من التمزق اللاعقلاني والقتال المدمر. ومن دون شك، سيكون من الضرورى والتجرح الزعم بأن هذا الكتاب قادر على تقديم الحل النهائي والشامل لمأساة الحروب الأهلية السودانية. لكن نحن على ثقة بأن الفصول القادمة ستساهم في إستجلاء خصائص النزاعات المسلحة في السودان - على الأقل - في إطار المنظور الذي نبشر به، وسنحاول استقراء مسارات رؤية جديدة لتحليلات تفاعلاتها مع قضية المشاركة في السلطة السياسية وفي علاقاتها بالتوظيف العادل للموارد (البشرية والطبيعية). ونحن على ثقة بأن واقع وأحداث الحروب الأهلية السودانية خليقة ببلورة منظور جديد لحينياتها، ترتكز عليها خصوصية علاقات أجدى وأثمن بين مجتمعاتها. ويبنى عليها واقع أصح وأروح. فهدفنا المباشر هو استخلاص مؤشرات قد تنقذ في احتواء سعي الحروب الأهلية السودانية وفتح الطريق نحو سلام عادل ودائم يؤدي بأهله إلى البش الرغيد وإلى الإزدهار المفقود.

حواشي وإحالات

1- لمائة رصد النزاعات حول العالم وأfrica النظر:

The Fighting Never Stopped: A comprehensive guide to world conflict since 1945, By P. Brogan, Vintage Books, N York, USA, 1990.

2- للزبد من المعلومات عن المسارات الممكنة لحل النزاعات وللوصول إلى السلام، انظر

Approaches to Peace: An intellectual map, By Thompson et al, USIP, Washington DC, USA, 1991.

ومجموعة المقالات التي حررها الباحث السريالتي كومار روسيني

Internal Conflict and Governance, edited by Kumar Rupesinghe, St Martin's Press, N. York, USA, 1992.

كما يمكن مراجعة وجهة نظر أكاديمية سوفيتية تقليدية في كتاب

Ethnic Problems of Tropical Africa: Can they be solved? By R. Ismagilova, Progress Publishers, Moscow, USSR, 1978.

وللتعرف على وجهة نظر دبلوماسي بوزارة العلاقات الخارجية السودانية في هذه وجهة النظر الغربية في

105 النزاعات الأفريقية

التعامل مع النزاعات الأفريقية رابع مقالة محمد التزالي التجاني سراج "تحليل الصراعات في أفريقيا من منظور القيم الغربية الوائدة"، [دراسات استراتيجية، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

3- انظر "فشل النزاعات المسلحة في أفريقيا: 7 ملايين قتيل وأكثر من 20 مليون لاجئ"، [الإحصاء الدولية، 1994/11/15].

4- انظر مقابلة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية "النزاعات الأفريقية: الفوزت 12 مليون لاجئ وشرد واقتصاد القارة سيبنى رهن أسعار المواد الخام"، [الشرق الأوسط، 1991/11/9]. راجع أيضاً "6 ملايين لاجئ في أفريقيا"، [المغرب، 1995/6/3].

5- انظر مقابلة الصحفي الإيراني أمير طاهري مع ساسو نجويسو، أقوى الكبرى والصنوة المحلية تقاسم مسؤولية أزمات أفريقيا، [الشرق الأوسط، 1998/12/2].

6- انظر سلسلة المقالات التي كتبها الدبلوماسي السوداني الحارث إدريس الحارث، "أفريقيا في عصر حروب المليشيات المسلحة"، 5 حلقات، [الجبهة، 10-14/4/1997] ومقاله "الكف: القبيلة تارخ دولة كايلا"، [الجبهة، 1998/9/9].

7- انظر كيب روبرت ماكمارا إلى "مقدمة أفريقيا"، مدينة أوتا، نيجيريا، 1990/6/21: *"Africa's Development Crisis: Agricultural stagnation, population explosion, and environmental degradation"*, by R. McNamara, Africa Leadership Forum, Ota, Nigeria, 1990.

8- انظر مجموعة المقالات التي حوروا الأستاذ بن ترووك (جنوب أفريقيا) عن الدين والديمقراطية في أفريقيا:

Alternative Strategies for Africa: Debt and democracy, edited by B. Turok, IFAA, London, UK, 1991.

9- انظر المرجع في حاشية رقم 8.

10- تلخيص مركز عن العلاقة بين التجارة العالمية والفقر في أفريقيا راجع كتاب لويد تيمبرليك *Africa in Crisis: The causes, the cures of environmental bankruptcy*, by L. Timberlake, Earthscan Publications, London, UK, 1988.

11- من مجموع 64 دولة مصنفة ضمن البلاد ذات الدخول المنخفضة للغاية في عالم اليوم توجد منها 39 في القارة الأفريقية. انظر تقرير البنك الدولي للعام 2000، خاصة الصفحات 130 و 290-291:

Entering the 21st Century: World development report 1999-2000, World Bank, IBRD, OUP, Oxford, 2000.

12- انظر تقرير الأمم المتحدة، "إنجازات وسياسات في الاقتصاد العالمي"، خاصة الصفحات 65-73 عن أفريقيا:

World Economic and Social Survey 1999: Trends and

policies in the world economy, United Nation, N. York, USA, 1999.

13- انظر

Civil War in the Sudan: The impact of ecological degradation, by Mohamed Suliman, ENCOP Occasional Paper, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1992.

14- انظر كتاب روبرت فرانك

Passions Within Reason, by R. Frank, Norton, N. York, USA, 1991.

15- انظر كتاب فرانسيس فوكوياما: "تهمة التاريخ وشأن البشر"، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1993. لمزيد من المعلومات عن تجربة حل النزاعات انظر كتاب

Conflict Resolution in Africa, By F. Deng and I. Zartman, BI, Washington DC, USA, 1991.

16- للمزيد عن نظرية الجيومر الثاني انظر

"The Clash of Civilisations", by S. Huntingdon, *Foreign Affairs*, Issue 72, 1993; and "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation and Disease are Rapidly Destroying the Social Fabric of Our Planet", *Atlantic Monthly*, Feb 1994.

17- لمراجعة معلومات إضافية عن نظرية المالتوسيين المجدد انظر

"Pivotal States and US Strategy", by R. Chase, E. Hill and P. Kennedy, *Foreign Affairs*, vol 75, 1996; and "Environmental Scarcities and Violent Conflict", by T. Homer-Dixon, *International Security*, vol 19(1), 1994.

18- للتغصين مركز عن الموضوع انظر بحث الدكتور عتار عبودة (أساذ الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية) حول "أسباب كارثة الجماعات وتنتجها في أفريقيا: السودان نموذجاً"، (الإتحادي الدولية، 1993/11/30). وكتاب

Conflicts in the Horn of Africa: Human and ecological consequences of warfare, By T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

19- لمعلومات عن البيئة وعلاقتها بالأمن، انظر مثالة:

"Ecoregions, State Sovereignty and Conflict", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(1), pp 65-76, 1991.

107 النزاعات الأفريقية

20- انظر ملخص تقرير البنك الدولي العام 1995 "الموارد الطبيعية موضوع الصراع في القرن القادم"، [عكاظ، 1995/9/3]. ومقالة:

"Climate, Ecology and International Security", *Survival*, vol 31(6), pp 519-532, 1989.

21- انظر مقالة الخبير الأمريكي آرثر وستنج:

"Environmental Security and its Relation to Ethiopia and Sudan", by A. Westing, *AMBIO*, vol 20(5), 1991.

22- انظر تقرير:

World Resources: A guide to the global environment, WWI, Washington DC, USA, 1995.

23- انظر كتاب

The Greening of Africa by P. Harrison, Paladin Books, London, UK, 1987.

24- انظر كتاب

Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa, by K. Fukui and J. Markakis, JC & OUP, London, UK, 1994.

25- انظر بحث الرائد رشدي سيد جمال: "التحول الأفريقي بين الحرب والسلام"، دورة قادة كاتيب، رقم 50، فرع البحوث العسكرية، القيادة العامة، وزارة الدفاع، الخرطوم، السودان؛ بحث رقم 6021، دون تاريخ.

26- "الإفاد" IGAD هي المنظمة غير الحكومية للتنمية، وهي الإختصار للاسم الإنكليزي *Inter-governmental Authority for Development* والتي تضم في عضويتها كلا من السودان وإثيوبيا وارتريا وكينيا وبنين والصحراء وبنين. قامت أساساً بهدف التعاون بين دولاً لمكانة الصحراء والجفاف وأشيراً الاهتمام بموضوع حل النزاعات في المنطقة، وهو ما لم يتحقق منه شيء بعد تسخنها من جراء الخلافات بين دولها.

27- هذه المعلومات تستند إلى نظام تم تطويره بواسطة خبراء الأمم المتحدة لقياس مستويات التنمية البشرية؛ إحصائياته النسب المتوية لكل من الأمية والأشخاص الذين يموتون قبل سن الأربعين وسدى الحصول على مياه نظيفة وخدمات صحية وأوزان الأطفال الأقل من 5 سنوات. ثم ترتب ما مجموعه 191 دولة تنازلاً من الأفضل إلى الأقل في كل مؤشر. انظر كتاب:

World Reference Atlas, DK, London, UK, 1994.

وتقرير الأمم المتحدة:

Human Development Report 1999 by UNDP, N. York, OUP, Oxford, UK, 1999.

28- انظر تقرير

"The Concept of Environmental Security: Political Slogan or Analytical Tool?" By K. Dokken and N. Graeger, *Royal*

Ministry of Foreign Affairs, Oslo, Norway, 1995.

29- انظر مقالة:

"Rangeland Tenure and Pastoralism in Africa", by J. Galaty in *African Pastoralist Systems*, edited by E. Fratkin et al, 1994.

وكاب:

Herders, Warriors and Traders: Pastoralism in Africa, by P. Bonte and J. Galaty, Westview, Boulder Ca, USA, 1991.

30- لمناقشة تفصيلية لموضوع ملكية الأرض والمجتمعات الرعوية انظر كتاب:

Land in African Agrarian Systems, by T. Bassell and D. Crummey, UMP, Madison WI, USA, 1993.

وكاب:

Searching for Land Tenure Security in Africa, edited by J. Bruce and S. Migot-Adholla, KHP, Dubaque IA, USA, 1994.

31- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الماشية رقم 24.

32- للزبد من المعلومات راجع الكتب التالية:

**Ethnic Groups and Boundaries: The social organisation of cultural difference*, edited by F. Barth, Universitetsforlaget, Bergen, Norway, 1969; *The Invention of Tradition*, by E. Hobsbawn and T. Ranger, CUP, N. York, USA, 1983.

**Comparative Anthropology*, by L. Holy, Blackwell, Oxford, UK, 1987; *Ethnicity and Nationalism: Anthropological perspectives*, Pluto, London, UK, 1993.

33- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الماشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كتاب

Ethnic Conflict in World Politics by T. Gurr and B. Harff, Westview Press, Boulder co., USA, 1994.

34- انظر مرجع فوكوي وماركاكيس في الماشية رقم 24؛ بالإضافة إلى كتاب

"Environmental Conflict: Management approach and implementation", in *The Horn of Africa*, by G. Bächler, S. Bellwald and M. Suliman, ETH, Zurich, Switzerland, 1996.

ومقالة

"Environmently Induced Conflicts", *Bulletin of Peace Proposals*, vol 22(2), 1991.

35- راجع

109 النزاعات الأفريقية

"War in Darfur", by M. Suliman in *Environmental Degradation as Cause of War*, edited by G. Bächler and K. Spillmann, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

36- لمزيد من التفاصيل راجع كتاب

Avoiding War: Problems of crises management, By A. George, Westview Press, Boulder VA, USA, 1991.

37- انظر مقال الدكتور علي مزروعى:

"Decaying Parts of Africa Need Benign Colonisation", *International Herald Tribune*, 4/8/1994.

وقد أثار المقال جدلاً واسعاً في أوساط النخبة السودانية. انظر رد الدكتور محمد زين العابدين عثمان، "رؤية المزروعى حول إعادة الاستعمار لأفريقيا بعيدة عن الواقع"، عن استعمار مصري جديد للسودان [الشرق الأوسط، 1998/7/15؛ الحياة، 1998/5/27].

38- انظر مطبوعات "منظمة الدعوة الإسلامية السودانية لجميع التيارات من دول الخليج العربي، [ملف "منظمات إسلامية سودانية"، وحدة الوثائق، منظمة المجتمع المدني السوداني، كيبوجج المملكة المتحدة]. وقرارات المؤتمر العالمي الأول حول "الإسلام في أفريقيا"، الذي انعقد في الخرطوم في 4/17/1992. توصل المؤتمر إلى أن "مستقبل الإسلام في القارة السوداء لا يبشر بالخير". انظر ملخص المؤتمر [الشرق الأوسط، 1992/4/29].

39- برزت فكرة إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية بالطرق السلمية وفق أهداف سيأتى منظمة الوحدة الأفريقية في توصيات مؤتمر القمة 28 الذي إنعقد في داكار (السنغال) في يونيو (حزيران) 1992. وتم تأسيس آلية مركبة لتفض النزاعات في أعقاب قرارات مؤتمر القمة 29 الذي انعقد في القاهرة (مصر) في يونيو (حزيران) 1993 تحت إشراف الأمانة العامة بأديس أبابا (إثيوبيا). انظر "مشروع قرار في الكونغرس بتبني برنامج مع النزاعات الأفريقية" فيما يخص بصراعات كل من السودان والصومال وليبيريا، [الخرطوم، 1994/10/5]. وانظر "جهاز فض المنازعات الأفريقية يبحث تطورات الأوضاع في السودان"، [الخرطوم، 1994/10/18]. انظر أيضاً مقابلة الصحفي السوداني سيد أحمد خليفة مع الدكتور سالم أحمد سالم، أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، "آلية فض المنازعات"، [الشرق الأوسط، 1995/7/15].

40- للتراجع عن الإتاقيات انظر كتاب مولا آيل أليز، "جنوب السودان: السادي في قض الموائيق واليهود" محمد بشير سعيد (ترجمة)، سيدبا لايت، المملكة المتحدة، 1992؛ الصفحات 231-244 الخاصة بأثاقية أوبس أبابا.

41- للزائد من المعلومات عن الصراع حول السلطة في جنوب السودان انظر حاشية 40؛ خاصة الصفحات 173-199.

42- فيما يتعلق بالموضوع انظر

War in Darfur, by M. Suliman, IFAA Publications, London, UK, 1994.

43- يمكن إعادة النظر في إستراتيجيات الحرب والسلام في أفريقيا بمراجعة الإطار النظري الذي قدمه

مجموعة من الباحثين في كتاب

The Violence Within: Cultural and political opposition in divided nations, edited by K. Warren, Westview Press, Boulder, USA, 1993.

الفصل الثاني

السُّودَان

السُّودَان

قارة من الزراعات المسالحة

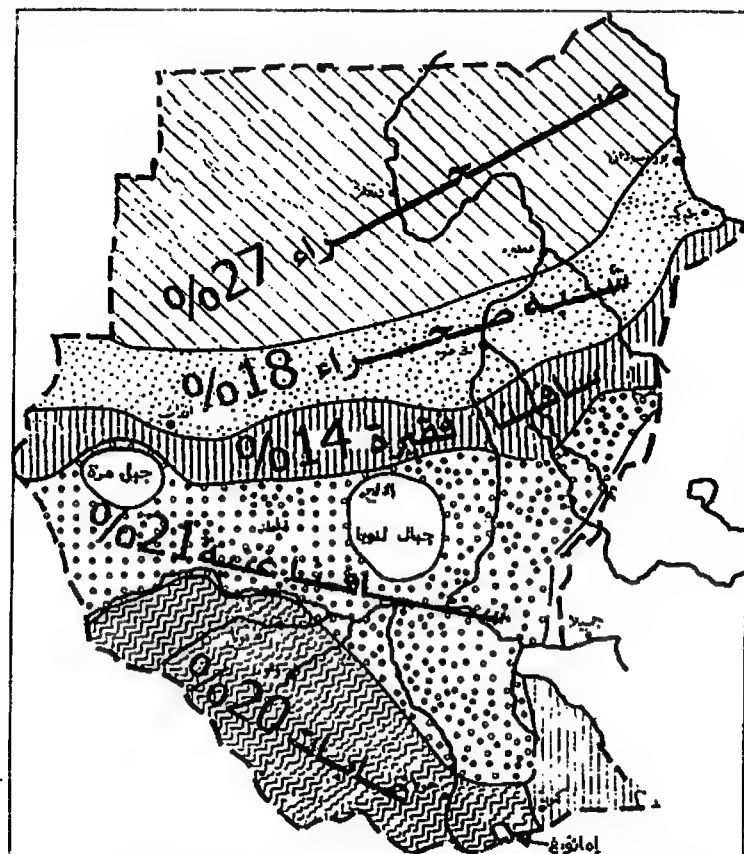
السودان، أو بلاد السود، اسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد حزام السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويطلق الآن على جمهورية السودان، التي تحدها شمالاً مصر، وجنوباً الكنف وبيوغندا وكينيا، وغرباً جمهورية تشاد وأفريقيا الوسطى، وشرقاً البحر الأحمر وارتريا وإثيوبيا. ومثل البلاد، من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني، صورة مصغرة للقارة الأفريقية بأسرها، إذ يتجاوز التماثل بينهما مجرد تفاصيل المناخية الجغرافية (انظر شكل 1). ففي شمال السودان، كما في منطقة شمال القارة، يقطن بشكل غالب العرب المسلمون، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية. وهكذا فالمناخية العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التداخل. إذ تقيم الغالبية العظمى من سكانه البالغ عددهم 31 مليوناً في المناطق الريفية، وهم يتكونون من نحو 50 مجموعة عرقية رئيسية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متميزة تحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة؛ تعيش في بلد تبلغ مساحته $2\frac{1}{2}$ مليون كيلومتر مربع.

ويقيم السكان من ذوي الأصول الزنجرية الخالصة في مناطق السافانا النائية بالولايات الجنوبية التي تشع بمنسوب عال من الأمطار بينما يقطن ذوو الأصول العربية الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال. ويقيم خليط من القبائل الزنجرية المستعربة (الزنجبار) بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار. فالتركيبة السكانية والتوزيع السكاني -الثنائي- بين التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي. ففي أقصى الجنوب، حيث تنمو الغابات توجد مجموعات أفريقية خالصة لم تتأثر مطلقاً باللغة العربية ولا بالإسلام. وبلي ذلك منطقة الحشاش الطويلة والسهول الفيضية، حيث توجد مجموعات أفريقية تأثرت جزئياً بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلغاتها الأم، بينما نجد في سهول السافانا ضروب متزايدة من الإستزاج والاختلاط بين السلالات من جهة، وبين الثقافات المختلفة من جهة أخرى، وهي في الغالب مجموعات اعتنقت الإسلام وتبنت اللغة العربية بدرجة انحسرت فيها لغاتها المحلية. وتليها مجموعات عربية انصهرت مع السكان المحليين واحتفظت إلى حد ما بلهجاتها العربية وديانتها الإسلامية وكذلك سبل كسب عيشها؛ وهكذا تندرج حالات الانصهار إلى أن نجد على بعض حدود أراضيه الشمالية القاحلة مجموعات عربية خالصة لم تتزوج بالسكان المحليين، ولا تختلف ملامحها أو لهجاتها عن مثيلاتها في الجزيرة العربية.

ويقع السودان بأكمله في المنطقة الحارة، ويحتل الجزء الأوسط والأكبر من حوض نهر النيل. ويؤدي عدم

وجود حواجز جبلية تعوق مجرى الرياح إلى وجود تحول تدريجي في الطقس طبقاً لمخطوط العرض. ويتراجع مستوى هطول الأمطار السنوي من 1200 ملمتر في العام في مناطق السافانا الجنوبية (خط العرض 4 شمالاً) إلى الإندام التام للمطر في الصحراء النوبية (خط العرض 22 شمالاً). ويعبر نهر النيل وروافده الرئيسية مسافة طولها 2258 كيلومتراً من حدود السودان الجنوبية إلى حدوده الشمالية، كما يلتقي النيل الأزرق (الأسود) القادم من إثيوبيا بالنيل الأبيض عند عاصمة السودان القويّة: الخرطوم (شكل 10).

شكل (10): التوزيعات المناخية والنباتية.



السكان

كان تعداد السودان في العام 1904 مليوناً و870 ألف نسمة فقط، وتضاعف عدد سكان البلاد 3 مرات منذ الاستقلال، حيث لم يتجاوز تعدادهم 11 مليوناً عند العام 1956، وأصبح 21 مليوناً عند العام 1983؛ وتناقص التعداد السكاني الرابع في أبريل (نيسان) 1992 أشارت إلى أن تعداد السكان بلغ 24 مليوناً و940 ألف نسمة (جدول 3)، ورصدت توقعات الأمم المتحدة للزيادة السكانية أن تعداده سيصل في العام 2025 إلى حوالي 60 مليون نسمة.¹ وتشير الإحصائيات السكانية في السودان إلى أن نحو 40% من السكان يمكن تصنيفهم كعرب ثقافياً أكثر منه عرقياً، إذ أن السودانيين ذوي الأصول العربية يتكونون من خليط من العرب والنوبيين وغيرهم من المجموعات الحامية الأخرى.

جدول (3): توزيعات نسب المساحة والسكان.²

المنطقة (عدد الولايات)	% المساحة	% السكان 1983	% السكان 1993	الكثافة السكانية كد/2
الشمالية (2)	19	05	05	2
الشرقية (4)	16	16	12 ↓	7
الأوسط (2)	03	14	22 ↑	30
كردفان (3)	07	15	13 ↓	7
دارفور (3)	20	15	19 ↑	7
الخرطوم (1)	01	09	14 ↑	67
الجنوب (10)	34	26	15 ↓	9

أن قبائل السودان وادي النيل الأوسط، كالشايكية والراطاب والجعلين، تشكل بصورة رئيسية من مزارعين يملكون أراضيهم على ضفاف النيل بينما تسكن بعيداً عن النيل بعض القبائل العربية معتمدة في معاشها على الرعي والزراعة المطرية. أما مناطق السافانا الفقيرة في شمال وغرب السودان فيقتل فيها رعاة الأبل كالشكرية والكبابيش والكواهلة، كما يعيش إلى الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقارة الذي يعتمدون في معاشهم على رعي الأبقار (شكل 11).

يمثل السودانيون الشماليون، من غير العرب، نحو 30% من السكان، وهم يتكونون من النوبيين في أقصى الشمال على الحدود مع مصر والبيجا (7% من السكان) في تلال البحر الأحمر والنوبا في منطقة الجبال

السودانيين الإسلام.

ان سكان جنوب السودان والذين يشكلون، هم أيضاً، نحو 30% من السكان يتكوّنون من مجموعتين رئيسيتين احدهما المجموعة النيلية التي تمسّد في معيشتها على رعي الأبقار وتضم قبائل الدينكا (12%) من سكان البلاد) والشلك والنوير الذين يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى. وبينما تمسّد المجموعة الثانية التي تضم قبائل الزاندي والباربا والآتوكا والمورلي والتبوسا وغيرهم على الزراعة في الغابات على امتداد الحدود الجنوبية. ويعبّر تأثير الإسلام والمسيحية على هذه المجموعة أكبر من تأثيرهما على جيوراهم النيلين.

مؤسسة الجلاية

تعدّ فئة الجلاية خليطاً من عناصر كثيرة، ومتعددة عرقياً شملت حتى الأقليات الوافدة من أهل الشام والماليك واليونانيين والأتراك. وهم يمثلون اليوم بشكل رئيسي شبكة الداخل الإجتماعي بين أهم المجموعات العرقية السودانية بغض النظر عن أصولهم القبلية أو الجهوية. وهم يمثلون، أيضاً، الطبقة التجارية المحصورة التي انتشرت في جميع أرجاء السودان وميض الدول المجاورة له. و"الجلاية" تمثل أكثر المجموعات الشمالية ثراءً إذ تمتع أفرادها بتأثير إقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث. وقد نشأت من خلال عمليات التحول التاريخية والإجتماعية والإقتصادية بالسودان منذ أواخر القرن الرابع عشر.

ويسند "الجلاية" بشكل رئيسي إلى أحفاد وتراث التجار العرب الذين كانت حضارتهم الإسلامية مهتأة لأحداث تغيير ثوري كبير قبل حوالي 10 قرون من الزمان، خلال المرحلة الأولى من الخلافة العباسية، لكنها بدلاً عن ذلك انقلبت على نفسها واتكست. فقد شهدت الفنون والحرف المختلفة إبان تلك الحقبة، تطوراً متسارعاً. كما ظهرت في الفترة ذاتها طفرة جديدة في الأدب قادها شعراء الحدادة مثل أبي نويس ومشار بن برد؛ وبرزت المدارس العلمانية في الفلسفة كالعزلة وأخوان الصفا، وهي ذات الحقبة التي تحلّت فيها اللغة العربية عن زخرفها وملحق بها من بلاغة شكلية. وكان يبدو ان هذه المنجزات الثقافية تمهد الطريق لتحول تاريخي كبير. ولكن بالرغم من إرواحات النهضة الوشيكة فان الثورة لم تتحقّق. لقد غمرس الإقطاعيون العرب في ولاياتهم ورفضوا التغيير، واستقدم الخلفاء مرتزقة من الأتراك والسلافيين لرأب تصدّع امبراطوريتهم الإسلامية المتفكّكة، لكنهم لم يستطيعوا تحقيق نجاح حاسم في ذلك.

وبدلاً من التنوع في الإنتاج السلمي على طريقة الدول الأوروبية الصناعية لاحقاً، انجذبت النخبة العربية إلى

التخندق في "مؤسسة الجلالة"؛ وليصير أفرادها مجرد موردي بضائع (جلابة) بدلاً عن أن يكونوا منتجين لها. وكان اسلافهم قد درجوا منذ آلاف السنين على مزاوله أشكال التجارة القريبة والبعيدة، وهكذا فضل الجلالة الإشتغال بصنوف التعاملات التجارية بدلاً من الإستمرار طويلاً الأمد في المؤسسات الإنتاجية التي كانت بالنسبة لهم نشاطاً مجبوراً لا يدرون عنه سوى القليل. وقد تطور الحال إلى أن أصبح مصطلح "مؤسسة الجلالة" مفهوماً سياسياً تعرف قلة اجتماعية لعبت دوراً تاريخياً محدداً ولا زالت تقوم به في المجتمع السوداني.

وقد لعبت سياسات البنك الدولي ومشاريع في السودان وحصاد إنجازات الدولة السياسية والاقتصادية منذ العقد السادس من القرن العشرين في توسيع عضوية شبكة الجلالة لينضم إلى ركب التجار فيه مجموعات متميزة من الأجيال الجديدة من عائلات الإدارة الأهلية والقائات المهنية (مدنية وعسكرية) وقيادات التنظيمات السياسية الحاكمة في الولايات. ومن أوساطهم خرجت القيادات الإجتماعية والدينية للمجتمع السوداني، وأصبحوا فيما بعد قوة سياسية لعبت دوراً مقدماً في بلورة وجود فعال له خصوصيته وعنصر توحيد لصفوة القبائل المختلفة متجاوزة بذلك هيمنة الشيخ والممكوك والسلطين. واكسبوا عبر الزمان مرونة لا تضاهي للتلاقم مع المتغيرات؛ وعندما تعرضت في بعض الفترات مصالحهم للخطر استطاعوا استعادة قبضتهم على جهاز الدولة أما عن طريق هياكل ديمقراطية زائفة (شكلاً ومضموناً)، أو عن طريق البدئية؛ متمصّنين حيناً شخصية دكتور جاكيل وحيناً آخر شخصية مستر هايد حسب مايتطلبه الوضع.

إن قلة الجلالة قطاع منظم وسريع التأقلم وذلك بحكم شبكة علاقاتهم التجارية وإتسارهم الجغرافي في كل أنحاء السودان. فقد كانوا على مر العصور الوسيط لعمليات التبادل التجاري الأجنبي داخل البلاد، وتصرف إنتاج الموارد المحلية مثل ريش النعام والصمغ العربي وسن الفيل (الماج) وأخشاب الأنوبس والرقيق من السودان إلى الخارج. ولم يعط الباحثون بعد لمواهبهم السياسية التقدير الكافي في أحيان عديدة. خاصة بعدما تحولت مراكزهم التجارية (دقلا، بربر، شندي، أمدرمان، الدويم، الكالين، سنار، كوستي، رفاعة، الأبيض، نيالا، ديم الزير، جوبا... الخ) إلى دوائر ارتكاز إدارية لأنظمة الحكم المتعاقبة منذ دخول الإسلام إلى السودان في العام 1318 ميلادية وبرز فيدرالية سلطنة الفونج العام 1504، مروراً بالحكم العثماني (التركي، 1820-1885) وإلى زماننا الراهن.

واكتشاف النفط في منطقة باتيو، ولاية الوحدة، تعرف الجلالة على نوع آخر من أنواع الثروة في الجنوب يضاف إلى ثروتي الأرض والمياه. أما في مايتعلق بمشروع قناة جوتيقي فإن العمل فيها خلال هذه الفترة

كان يسير متوازياً مع وجهة التوسع في الزراعة؛ ومع نهاية السبعينات من القرن العشرين، انتقل الجنوب المهمل نسبياً، ولزمن طويل، إلى مركز دائرة اهتمام مؤسسة الجلالة التجارية ودولتهم.

وبجرد التذكير هنا نقول لقد أُعيت، مرة أخرى، خطط مؤسسة الجلالة، وبدأت تطفو على سطح الأحداث الدعوات العلنية والمسترة لتعصيب حكومة قوية على البلاد نجد أذاناً صاغية كمنهج وحيد لمشاكل السودان. وبوقوع انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو (حزيران) 1989 وجد الدعاء لحكومة باحشة ماكانوا يبحثون عنه ماثلاً أمامهم. خاطب الملحق الإعلامي لسفارة السودان في لندن، الدكتور عبد الوهاب الأفندي، ومثل حكومة الانقلاب في منتدى أسالا، بالسويد، والذي عقد في اغسطس (آب) 1991 معبراً دون تردد، عن ذلك الإنجاء قاتلاً:

"إن النقابات وزعماء الطوائف وكبار التجار وزعماء العشائر صاروا اقرباء، لدرجة كبيرة، في غياب وجود دولة فعالة. ان المنصر في الصراع الطويل من اجل السيطرة (على الدولة) يجب ان يعرف هدفه بوضوح، وان يسعى اليه في صرامة وقسوة وليس بأي وسيلة اخرى".

وأضاف:

"ان العائق الأساسي امام اقامة دولة فعلية في السودان هو رفض الجنوب التعاون ... ولقد اضعفت مقاومة الجنوبيين الدولة وحرمتها من شرعيتها"³.

ان نظام "الجبهة القومية الإسلامية" العسكري كثف من معاملته القاسية للجنوبيين، بما في ذلك الذين فروا من الحرب. واستخدم الخلافات القبلية وحض "المتقنين والمتعلمين" الفاسدين لتوسيع شقة الخلاف بين الجنوبيين أنفسهم. كما انه حطّم، بشكل كبير، الإستقلالية النسبية لجهاز الدولة الذي كان في السابق يشكل عنصر تهديد محتمل، أو عائق متوقع، امام تطبيق مؤسسة الجلالة لأهدافها.

الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة في السودان 88 مليون هكتار (200 مليون فدان) لا يستغل في الإنتاج سوى ثلثها، وذلك بسبب معوقات ناتجة عن عدم توفر الإستثمارات المالية أو سبل الري الكافية أو فقر التربة في بعض الأماكن. وهناك 100 مليون هكتار أخرى (240 مليون فدان) من الأراضي تستخدم في الرعي، وحوالي 18 مليون هكتار (42 مليون فدان) من الغابات الطبيعية. ومن مجمل

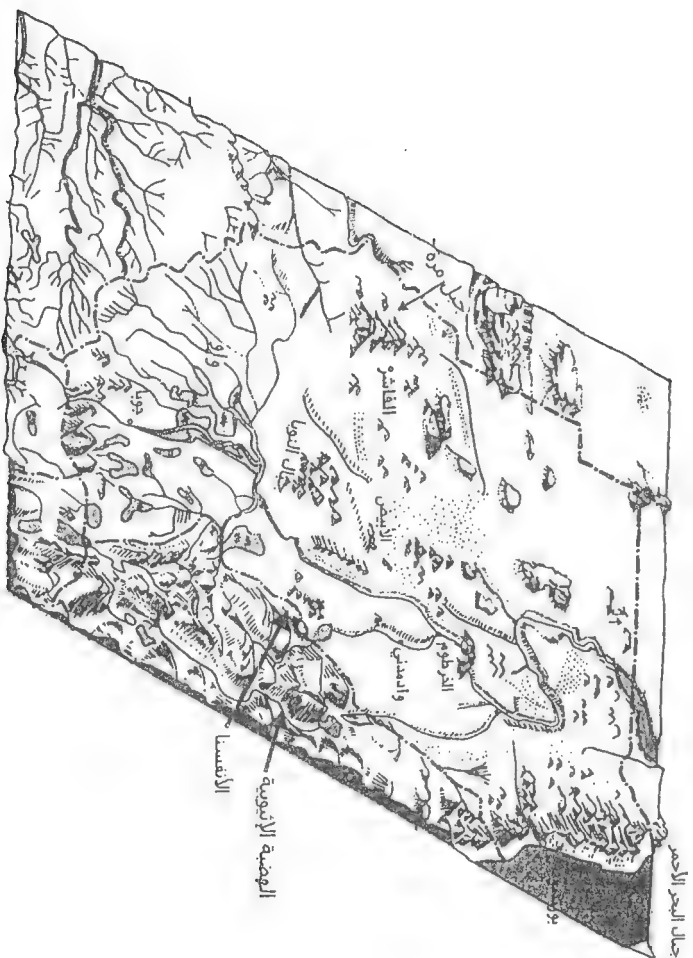
$14\frac{1}{2}$ مليون هكتار ($34\frac{1}{2}$ مليون فدان) المزروعة فعلاً هناك حوالي 2 مليون هكتار ($4\frac{1}{2}$ مليون فدان) تروى رياً اصطناعياً (يمل مشروع الجزيرة والمناقل نصفها) وتعتمد على مدخلات حديثة (آليات وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات . . الخ)، وحوالي $8\frac{1}{2}$ مليون هكتار (20 مليون فدان) من الزراعة الآلية تعتمد على الري المطري وتوظف الآليات الحديثة في تحضير الأرض والزراعة والحصاد، بينما هناك 4 ملايين هكتار (10 ملايين فدان) تخضع لأساليب الزراعة التقليدية.

وتعتبر كل أنهار السودان فروعاً لمياه نهر النيل. فبالإضافة إلى النيلين الأزرق والأبيض، الفرعين الأساسيين، تصب أيضاً أنهار بحر العرب والدندر والرهد وعطبرة في المجرى الرئيسي للنيل. وفي ماعدا نهر العرب فإن فروع النيل الأخرى تنبع إما من خارج السودان وإما من جنوبه، مما يجعل لهذا الوضع المهم أثراً كبيراً في الحروب الأهلية التي تجرى الآن في البلاد. وتتميز الأمطار، مصدر المياه الآخر، بالتنوع في منسوبها على خط الطول ذاته خلال الفصل الواحد. وهذا يؤثر على المنسوب المائي سواء كان فوق الأرض أم جوفياً (التسرب). وتتفاوت إنتاج الحبوب وصلاحية المراعي بدرجة كبيرة وفقاً لوتائر سقوط الأمطار. وتعتمد الزراعة في الولايات الشمالية، حيث يستقر السكان على جانبي النهر، على النيل وحده؛ وفي الولايات الجنوبية على الأمطار؛ بينما تعتمد على الأمطار والري معا في الولايات الشرقية وبعض المناطق الأخرى.

تسود التربة الحجرية المختلطة بالحديد في الجنوب بينما يتميز وسط السودان بالتربة الطينية الخنصة، وتغطي الرمال الجهات الصحراوية الواسعة في الشمال والشمال الغربي. أما المناطق الجبلية الرئيسية فهي جبل الإمازق في أقصى الجنوب وتلال البحر الأحمر في الشمال الشرقي والتي تمتد من مثلث حلايب حتى تندمج جنوباً في هضبة الحبشة، ومرشعات منطقة جبل مرة البركانية في الغرب وتلال الأنقسنا في الشرق وجبال النوبا في الوسط.

وتتمتع أواسط السودان بترية طينية سوداء، توجد في حزام يمتد من شرق البلاد من جنوب نهر عطبرة لتغطي باتجاه الجنوب ولايات الجزيرة والقضارف وسنار والنيل الأزرق وأعالى النيل، وتمتد غرباً نحو جنوب كردفان وجنوب دارفور وشمال بحر الغزال. وإذا أضفنا إليها تنوع المناخ ومناسيب هطول الأمطار وتوفر المياه الجوفية وروافد الأنهار نجد أن أرضه هي الأقل تكلفة والأنسب للزراعة. لذلك تعتبر نشاطاً اقتصادياً رئيسياً للمواطنين السودانيين إذ يعمل نحو 72% منهم في مجالي الزراعة ورعاية الحيوان. وقد مثلت الزراعة إلى العهد السادس من القرن العشرين أكثر من $\frac{1}{2}$ الناتج القومي الإجمالي؛ ورغم انخفاض مساهمتها تدريجياً إلا أنها ما زالت تدر بمجوالي الثلث وتشكل العمود الفقري لإقتصاد

شكل (12): تقاريس السودان.



البلاد وبذلك تكون هي أكبر قطاعات دعم الاقتصاد الوطني ومصدراً تمويلياً لتنمية القطاعات الأخرى. وتعتبر الذرة المحصول الرئيسي للغذاء، بينما يمثل القطن والقول السوداني والسمسم والصنع العربي المحاصيل النقدية.

وتأتي الثروة الحيوانية من الأبقار والضأن والأغنام والجمال في الدرجة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية. يقدر حجمها حالياً بحوالي 27 مليون وحدة حيوانية وهو أعلى من المعدل المثالي الذي يقدر بما يعادل 22 مليون وحدة حيوانية (الوحدة الحيوانية تساوي بقرة وعجلا أو مائساويعها)، ولا تتمتع بمثلها أية دولة في أفريقيا أو الشرق الأوسط. كما توجد فيه أنواع كثيرة من الحيوانات البرية والمتوحشة. وتشكل المراعي 50٪ من مساحة السودان، وتنتج علفا يقدر بحوالي 77 مليون طن في العام؛ ولكنها تواجه قلصا مستمرا بسبب التوسع المطرد في مشاريع الزراعة الآلية، وإزالة الغابات وتقلص معدل هطول الأمطار وارتفاع معدل الحرائق التي تلتهم العشب إذ يبلغ ماحرقه نحو 30٪ من إنتاج الملف السنوي.⁵

لقد أزيلت، أيضاً، مساحات واسعة من الغابات في شمال ووسط البلاد من جراء التوسع الأفقي في الزراعة الآلية على حساب أراضي الغابات والمراعي الطبيعية، وزيادة الطلب على حطب الوقود. وفاقت الآثار الكبيرة لذلك آثار الجفاف والزحف الصحراوي. والمعروف أن حطب الوقود يسهم بنحو 84٪ من حجم الطاقة المستهلكة بالبلاد، أي بما يقدر بحوالي 64 مليون متر مكعب. وفي الوقت الحالي يزيد معدل الإزالة السنوي عن 2.1 مليون هكتار (5 ملايين فدان)، بينما لا تزيد المساحة التي تزرع غابات سنوياً عن 9.2 ألف هكتار (22 ألف فدان). ومقارنة المعدل الحالي لاستهلاك الأخشاب مقابل الإحلال والتشجير من جانب واستمرار إزالتها من الجانب الآخر يمكن الإستنتاج أن كل غابات شمال السودان ستزول بحلول العام 2003.⁶ وقد ذكر مدير غابات ولاية النيل الأزرق لإحدى مساحات حرب الموارد في العام 1994 لن استمرار المعدل الراهن يهدد المصادر النباتية للطاقة في السودان. وذكر أن سياسات الاستثمار الزراعي التي تبنتها الدولة منذ العام 1989 تعد أحد الأسباب التي تهدد وجود الغابات بالبلاد؛ فغابة خور دينا (جنوب الولاية) تعد لإحدى الغابات التي تقدم مثالا حيا لذلك، حيث كانت مساحتها تزيد عن 64.2 ألف هكتار (152 ألف فدان) فأصبحت لا تتجاوز في أوائل التسعينيات 4.2 ألف هكتار (10 آلاف فدان).

إن اكتشاف النفط بكميات تجارية في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وضع البلاد في عين المصالح الدولية؛ وأدى إلى تصاعد الآمال بشأن حل أزمة البلاد الاقتصادية، ولكن النفط ثم التقيب عنه

وأستخراجه، بصورة أساسية، من حقول في جنوب البلاد. أما في مايتعلق بأستغلال العائد المتوقع من المياه بانجاز مشروع قناة جوتيلى المتوقعة بسبب استمرار الحرب الأهلية، فإن النجاح في ذلك يعتمد على إكمالها وعلى بسط السيطرة الأمنية على المنطقة (انظر الفصل الثالث).

حزام الزراعة الآلية

زاد حجم المساحة الكلية للأراضي المروية رباً إصطناعياً ومطرياً، والتي تحمل ترخيصاً حكومياً، من أقل من 2/3 مليون هكتار (مليون فدان) العام 1968 إلى نحو 5 ملايين هكتار (9 ملايين فدان) العام 1986؛ وتزرع الطريقة نفسها، مساحة مساوية لذلك دون موافقة من إدارات الدولة المختصة بزراعتها (عشوائية، خارج التخطيط).⁷ واستحوزت هذه المشاريع الواسعة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التقليدية، ومن مواقع المياه والمراعي ومسارات قطعان الماشية مما أدى إلى نزوح الملايين من المنتجين الصغار منها. لقد أزيلت مساحات كبيرة من الغابات (بما فيها 95% من مساحة غابات شرق السودان) لإنساح المجال للمشاريع الزراعية كبيرة الحجم، ومع القضاء على الأشجار ضاعت موارد محلية حيوية من مصادر الدخل كحطب الوقود والصنع العربي. كما كان لذلك تأثير سلبي على نسبة الرطوبة بالجو وبالتالي على معدلات هطول الأمطار سنوياً، وسارع من تشكل التربة وعلى زحف الكثبان الرملية جنوباً.

يجدر بالذكر هنا أن "مؤسسة الزراعة الآلية" قد انشئت العام 1968 بطلب من البنك الدولي وذلك كضمان لأول قروضه لما يسمى بقطاع الإشراف وتسهيل توفير إسيارات الإسدانة لأصحاب المشاريع الزراعية الخاصة. بعدها أشرفت مؤسسة الزراعة الآلية على توسع الزراعة في ولايات جنوب كردفان والنيل الأبيض وأعالى النيل. وبحلول العام 1975 كان البنك الدولي قد خصص 2/3 حجم القروض المرصودة لكل القطاع الزراعي لدعم مناطق الزراعة الآلية التي تعتمد على الري المطري.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقبل دخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى السودان بشكل كبير، كان الإنتاج الزراعي نجه، بصورة رئيسية نحو السوق الداخلية لتلبية الحاجات المحلية الأساسية. لهذا السبب استطاع السودانيون تحمّل تبعات الجفاف الشديد خلال اعوام 1972-1975 من دون ظهور مجاعة على مستوى واسع. ولكن، منذ منتصف السبعينيات ودخول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شريكاً مباشراً في رسم سياسات الدول، خاصة في القطاع الزراعي، فإن الأوضاع تغيّرت بشكل حاسم نحو الأسوأ.

قد حدث تحول كبير في أوساط مجموعات الجلابة (التجار) منذ بداية الإشتاح على الدول الغربية الذي

أُسْتُهْلَ في العام 1972 (سياسة الباب المفتوح)، وصاحب ذلك تحول الإهتمام من السوق المحلية إلى السوق العالمية. وفي منتصف السبعينيات أطلقت على السودان صفة فضاضة (سلة غذاء العالم العربي)، ووضعت الخطط للتوسع في الزراعة الآلية غرباً باستخدام التروض المتاحة من اموال النفط العربي دون قيود.⁸ ولعل معارضة هذه السياسات قد أوضحت ظاهرة للبيان حيث تجلّت في التمردات التي تفجّرت في أوساط المجموعات الزراعية من سكان هذه المناطق، كما وقعت محاولتان انقلابيتان، الأولى بقيادة المقدم حسن حسين عثمان العام 1975 والثانية بقيادة العميد محمد نور سعد العام 1976 وكلاهما دعمت بواسطة ضباط وجنود لم يرتبطات وثيقة بمناطق السخط والإحتجاج - الصامت والملي - على استمرار هذا النهج الإستراتيجي البشع لموارد هذه المناطق التي اشرنا اليها سابقاً .

احتلت الذرة (الغذاء الأساسي لأهل السودان) الموقع الثالث من الصادرات السودانية العام 1981؛ وصارت خلال العام 1982 ثاني أكبر صادرات البلاد . وكان سبب الزيادة في صادراتها يعود، بصورة رئيسية، إلى واردات دعمها المملكة العربية السعودية لإنتاج علف الحيوان، إذ دفعت 220 دولاراً سعراً للطن المتري من الذرة السودانية مقارنة بـ 170 دولاراً فقط للطن المتري للذرة المستوردة من تايلاند؛ صاحبها ضغوط صندوق النقد الدولي على حكومة السودان كي يستمر تصدير الذرة، من دون انقطاع، حتى خلال سنوات المجاعة 1982-1985 . فخلال تلك الفترة صدرت البلاد 621 ألف طن متري من الذرة، الشيء الذي أثار إعجاب ممثلي صندوق النقد الدولي في السودان مشيداً بها "كقصة نجاح باهر" لسياسات الصندوق ووصفها بأنها:

"مثال مهم عن الدور الإيجابي لتخفيض قيمة العملة وتشجيع الصادرات غير التقليدية".⁹

وقبل تطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية كانت البلاد تستطيع تغطية 48% من احتياجاتها من القمح. أما بعد البدء في تطبيق الإجراءات (1978-1987) فإن النسبة تراجعت إلى 28%. وكان ذلك نتيجة مباشرة لتحيز صندوق النقد الدولي ضد إنتاج القمح لانه يُعارض مع إنتاج محاصيل تصديرية مُرمجة مثل القطن. وقد خفضت المساحات التي كان يزرع فيها القمح من أجل زيادة مساحات القطن المزروع. وكذلك منح صندوق النقد الدولي تأييداً كبيراً لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة وغيرها من مشاريع زراعة القطن في المناطق المروية. لكن ونتيجة تدهور اسواق القطن فإن السودان لم يجن العائد المتوقع من العملات الأجنبية، كما فقد، ايضاً، قدرته على الحفاظ على أمنه الغذائي.¹⁰

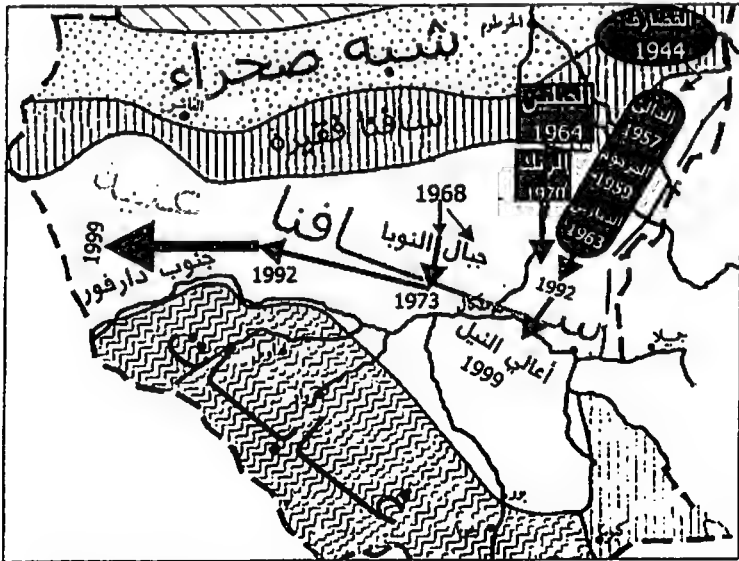
التوسع جنوباً

لقد بدأت مشاريع الزراعة الآلية بولاية القضايف في العام 1944، ولم تزد المساحة المزروعة عند العام

1956 عن 2½ ألف هكتار (6 آلاف فدان)؛ قفزت في بداية العقد السادس من القرن العشرين إلى 507 ألف هكتار (1200 ألف فدان). وتوسعت الزراعة الآلية حتى بلغت جنوب كردفان ومنطقة خزان الرهد في اواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين. وبحلول العام 1989 صارت 60% من أراضي منطقة خزان الرهد خاضعة لمشاريع الزراعة الآلية المشوائية (خارج التخطيط). وتم تفتين وضعية تلك الحيازات عندما وافق مجلس الوزراء في أغسطس (آب) 1992 برئاسة الجنرال عمر البشير على إقتراح الجنرال الزبير صالح بإلغاء حجز أراضي مشروع الرهد في شمال ولاية الجزيرة والبالغ مساحتها حوالي 190 ألف هكتار (450 ألف فدان) وتخصيص حيازتها للإستثمار."

واستمرت استداداتها بالتصديقات الجديدة لمشاريع الزراعة الآلية منذ منتصف العام 1992 وتددت حيازاتها عاماً بعد آخر إلى أن وصلت حزام السدود الفيضية جنوباً وحدود السودان مع إفريقيا الوسطى غرباً (شكل 12). ومن دواعي الدهشة ان الحكومة زوّدت هذه المشاريع غير المرخصة بالخدمات الزراعية، بل وبأنصبة خاصة من النفط المدعوم.

شكل (13): الزحف جنوباً والإستداد غرباً.



ان التوسع الشديد الذي شهدته الزراعة الآلية في اواسط وجنوب شرق البلاد أدى إلى انهالك مضطرد للربة. وفي الأراضي ضعيفة التربة هبط متوسط انتاجية القدان من محاصيل الذرة والدخن والقول السوداني إلى حوالي 80%، كما تزدت 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بسبب تربة التربة. وفي بعض المناطق استنزفت الأرض خلال 3 إلى 4 سنوات بسبب التوسع الزراعي الآلي المتقل، والذي يتدحرج ككرة النار على الأرض مدمراً سطح التربة قبل ان يغادرها إلى غيرها. ان شبيهة لأراض جديدة لا يمكن اشباعها، كما ان وجهته كانت هي التمدد جنوباً؛ وتواصلت بحاور التوسع لتتجاوز مشاريع المقيص والجبلين والطياره والربك والقيتر وأككا... الخ، زاحفاً بسرعة شديدة نحو الجنوب ساعياً لالتهام أراضي ولاية أعالي النيل.¹²

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في مساحة الأرض المزروعة وزيادة حجم الصادرات فان الأثر الكلي للسياسات الجديدة الموجهة نحو التصدير كان سلبياً. لقد تراجعت قيمة المواد الأولية في السوق العالمية بصورة تكاد ان تكون منتظمة منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، بينما تصاعدت اسعار النفط وغيره من المنتجات الصناعية ومدخلات الإنتاج. واصبح حجم الدين يزايد بسبب حلول موعد سداد فوائدها والخدمات المالية المتعلقة بها. وتفاقت الأزمة الاقتصادية إلى ان بلغت قمته العام 1978 عندما تدخل صندوق النقد الدولي ليتفاوض مع الحكومة السودانية بشأن اول برامج الإصلاحية العديدة. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى العام 1984 وقع الصندوق 5 إتفاقيات مع السودان.

هدفت برامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات الهيكلية نحو وقف تزايد تضخم الميزانية الحكومية وتشجيع قطاع الصادرات، وبصورة اساسية عن طريق الترويج التفضيلي لتصدير الحبوب، وتخفيض قيمة العملة السودانية. لقد تسبب التشجيع المائل للتوسع في الزراعة الآلية، وتقليص رقعة الأرض المتاحة للمزارعين التقليديين والرهاة مما أدى إلى انخفاض مدخولهم المالية، وتقليل الدعم للإحتياجات الأساسية والخدمات الإجتماعية، في انهيار الصرح العظيم للزراعة والرعي التقليديين والقاعدة الاقتصادية لحوالى 14 مليون مواطن من السودانيين. ولأن الزراعة ماعدت تنجح كليا نحو السوق المحلي فان الأوضاع المعيشية والقدرة الشرائية للطبقات المنتجة لم تعد هم الحكام والتجار الأول.¹³

طبيعة الأراضي الجافة

من البديهي القول ان الحياة في السودان، كما في اجزاء أخرى من العالم، تعتمد الحياة على وجود توازن دقيق بين التربة والمناخ والماء والنبات. فلقد كانت الأجزاء الجنوبية لمنطقة شبه الصحراء السودانية تتمتع بقدر كافٍ من الأمطار تمكن من زراعة الدخن وغيرها من المحاصيل الأخرى التي تقاوم الجفاف؛ لكن

حتى مثل هذا الإنتاج المعيشي المباشر صار صعباً جداً بسبب فترات الجفاف الثلاث التي مرت خلال 20 عاما الماضية.

وتغطي السافانا 35٪ من مساحة السودان إذ تشكل ما يسمى بأراضي الري المطري الوسطى حيث تعتبر ممارسة الرعي والزراعة التقليدية معا هي الطريقة الأساسية لاستخدام الأرض (شكل 10). ويصل متوسط الأمطار إلى 800 ملمية في العام عبر هذا الحزام من الحشائش وأشجار السنط؛ حيث تزرع الأرض الأكثر خصوبة بالذرة والدخن والسمسم والقطن والفول السوداني. خلف ذلك تمتد أراضي السافانا الغنية (معظم جنوب السودان) عماد الاقتصاد الرعوي وحيث تسمح التربة الصالحة بالزراعة المكثفة. وعدا ذلك فإن الأجزاء المتبقية من ولايات الجنوب السوداني هي عبارة عن غابات مدارية ومستنقعات، وهناك أجزاء كبيرة من الغابات المدارية الإستوائية غير صالحة لتربية الحيوانات بسبب وجود ذبابة السي سي. ومن جهة أخرى فإن هشاشة الأرض الجافة وشبه الجافة لتخفى على العيان.

"أن الوعي بقلب الفصول، والحرص في استخدام الموارد يُدعم بتوع قوي وباستخدام متميز لبعض عناصر الفنى في البيئة خلال فصول معينة من العام ... وتستند وتأثر بناء الأمن البيئي إلى اللجوء لتوظيف المناطق الجنوبية الغنية عند حدوث فترات طويلة من الجفاف".¹⁴

إن عملية انتقال الناس وقطعان الماشية، هذه، من محاورها الإيكولوجية إلى منطقة تحتها مجموعات عرقية مغايرة هي وصفة جاهزة للتوتر والصدامات والنزاع يحتاج تخفيف حدتها ومعالجتها إلى مفاوضات وتنازلات من الجانبين. وفي الماضي كانت الأطراف المتنازعة تتوصل إلى اتفاقات ذات شروط محدّدة، وذلك، حينما كان الاحتياج لاقسام استخدام الأرض احتياجاً جارحاً ومؤقتاً، أما الآن وقد أوشك أن يصبح احتياجاً دائماً فإن المعوقات قد تضخمت. وفوق ذلك غطت المناطق العازلة بين شبه الصحراء والسافانا بدرجة عالية الكثافة من الزراعة الآلية حتى بدأت كل أنماط الحياة الزراعية-الرعية تنهار.

التدهور البيئي

نشأت في الطرف الشمالي الغربي لمدينة أمدرمان (ولاية الخرطوم) حيث اعتدت خلال سنوات الطفولة، في حقبة الأربعينيات من القرن العشرين، على قضاء أوقات الظهيرة بغابات السطع المجاورة في مطاردة الحيوانات الصغيرة والبحث عن الحشرات الملونة وجمع الفواكه البرية. قبيل مغيب الشمس كنت أوجه عائدًا إلى البيت وأنا أعرج من الآلام التي يتركها الشوك على قديمي الحافيتين ومسرعا في الوقت نفسه خوفاً من الضياع التي تظهر دائما من منطقة التلال المجاورة. كثيرا ما كنت اسمع ليلا عواها المميز والنجاح

الشرم لكلاّب الجِلّة (المنطقة) ردّاً على ذلك العواء .

لقد تغيّرت البيئة الطبيعية بشكل ملحوظ في العقود الأربعة الأخيرة. فبنهاية العام 1972 كان خط أشجار السط تلك يقف على بعد 90 كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة أمدرمان، أما الآن فهو يبعد 800 كيلومتراً إلى الجنوب. والجدير بالذكر هنا، أن دراسة نشرت نتائجها وزارة الطاقة السودانية العام 1983 توصلت إلى أن معدل الإستهلاك الحالي في مقابل عمليات التجديد والإحلال وزراعة المناطق الغائبة سيؤدي إلى إخلاء مناطق الغابات في شمال السودان بنهاية العام 2003، أي تحرمة منطقة تعادل مساحتها 6 أضعاف مساحة فرنسا !

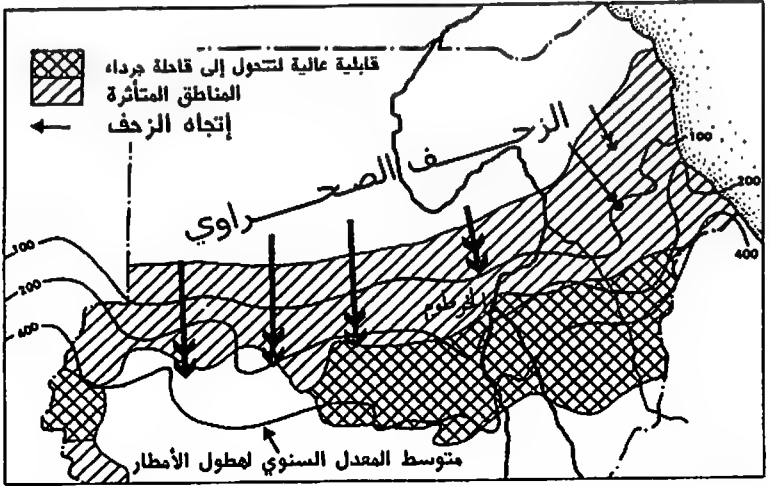
التحرمة البيئية الواسعة النطاق بالإضافة إلى حرمان السكان من الإستفادة من الموارد الطبيعية والإجتماعية إلى جانب التنافس والصراع الناتجين عن ذلك على ثروة البلاد الآخذة في التضاؤل، أدت في مجملها إلى تحويل أكبر قطر في القارة الأفريقية إلى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، بمعنى آخر: فإن هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوّهات البيئية والإقتصادية.

تتميز المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تشكّل معظم شمال السودان، بارتفاع كثافتها السكانية رغم أن متوسط الكثافة العامة لا يزيد عن 10 أشخاص لكل كيلومتر مربع. ويعود هذا الوضع إلى أن معظم السكان يتركزون في المناطق التي تتوفر فيها مياه الشرب والأرض الخصبة الصالحة للزراعة. وعبر القرون طوّر سكان مناطق حزام السافانا الأفريقي، الذي يمتد من تلال البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، آليات عديدة للتعامل مع الزحف الصحراوي ومواجهة فترات الجفاف التي تشهدها المنطقة بين الحين والآخر (شكل 14). لكن، منذ العام 1967 ظل معدل سقوط الأمطار، يتراجع من المتوسط السابق، الذي كان مستقراً لفترة طويلة الأمد؛ وتعرّضت الإستراتيجيات المكتسبة لمواجهة فترات الجفاف إلى ضغوط فوق طاقة احتمالها بسبب استمرار حالات الجفاف لفترة أطول. وسجل معدل هطول الأمطار عجزاً يتراوح بين 40 و50% بالمقارنة مع ما كان عليه خلال 15 عاماً السابقة.¹⁵

كان هناك اعتقاد واسع، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بأن الجفاف في منطقة حزام السافانا الأفريقي قد نتج عن طريق أمتزاجي بفعل الإنسان؛ إذ تدهور المرحى بسبب تزايد معدل الرعي، وأزيلت الغابات للحصول على الأخشاب وحطب الوقود. ولكن وبمقد نصف الثمانينيات اجتمعت آراء الإختصاصيين نحو تثليّب وجهة النظر القائلة بأن التغيرات في درجة حرارة المحيط الأطلسي، والتي يسبب فيها ارتفاع درجة حرارة الأرض هي العامل الرئيسي.¹⁶ ولكن كلا التفسيرين الحاصلين، الإقليمي والعالمي، يعتبر في النهاية من نتائج تدخل الإنسان وتأثيره السلبي على النظام

الإيكولوجي. وبالإضافة للجفاف فإن الطرق غير الرشيدة والجائرة لاستخدام الأرض كالرعي المكثف والتوسع المطرد في استخدام أساليب الزراعة الآلية في مناطق الري المطري يسلن على تدمير النظام الإيكولوجي لمنطقة حزام السافانا السوداني التي يسكنها 70% من سكان البلاد.

شكل (14): أنطار التصحر والزحف الصحراوي.



ان الدراسة السابقة ذكرها تؤكد ان اقتصاد الإعاشة في منطقة الساحل الواسعة هذه، قد تأثر إلى درجة لا يمكن معالجتها سريعاً نتيجة للنشاط الإنساني الجائر والتغير المناخي. بالإضافة إلى أن العملية (الطبيعية) البطيئة للتحلل والإندثار قد تسارعت كثيراً بسبب استغلال مؤسسة الجلابية، الذي لم يسبق له مثيل، للموارد الطبيعية والذي أجبه اندماجهم في نشاطات السوق العالمي وفي اخلاصهم للدور المحدود المناطقهم كاستغلال الثروات الطبيعية الأولية. بالإضافة إلى ذلك فإن شروط الإقراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - كما ذكرنا سابقاً - تشجع بصورة ملحوظة هذا التحول في استخدام الموارد الطبيعية الأولية بعيداً عن حاجات الناس وحاجات السوق المحلية، وذلك بتوجيهها بصورة أساسية نحو تلبية احتياجات السوق العالمية.

خلال هذه العملية وفي نطاق سياقتها كان للتراجع في الشروط العادلة للتجارة العالمية، الذي حدث بسبب انهيار اسعار المواد الأولية، أثره السلبي على السوق المحلي؛ حيث تدهورت، أيضاً، شروط التجارة فيه.

وصار على الرعاة والمزارعين، لكي يحافظوا على مستوى معيشتهم، ان يزيدوا الإنتاج من أراضي متناقصة الإمكانيات، وان يستهلكوا بشكل متصاعد مواردهم الطبيعية، فإذا لم يفلحوا في ذلك أجبروا على الهجرة من مناطقهم والإلتصام إلى الملايين من الفقراء المعدمين (انظر الفصل السابع).

ان حياة الإنسان والحيوان تعتمد على وجود توازن دقيق بين التربة والماء والنبات، إذ يؤدي اختلال أي من هذه العناصر الحيوية إلى تدرّ أكيد. ان عوامل مثل التغير المناخي، وانهاك التربة من خلال سوء الإستخدام أو المغالاة فيه، والنمو السكاني أو الزواج، والتغيرات السلبية في طريقة تملك الأرض، والحرب أو تصدير الموارد الطبيعية، تسبب اضراراً بعيدة الأثر على البشر والحيوانات والبيئة. ولقد حلت كل هذه العوامل الضارة على البلاد مجتمعة خلال حقبة زمنية لا تزيد على حياة جيل واحد:

- ⑤ تغيير مناخي على المستويين المحلي (الأصغر) والإقليمي (الأكبر)؛
- عالياً، هناك جفاف مستمر في منطقة حزام السافانا الأفريقي منذ العام 1967.

- ⑥ انخفاض معدل هطول الأمطار وتذبذب؛ $\frac{1}{2}$ معدلها قبل العام 1967.

- ⑦ زيادة عدد السكان إلى ما يقارب الضعف خلال أقل من $\frac{1}{4}$ قرن؛
- من 15 مليوناً العام 1970 إلى 25 مليوناً العام 1995.

- ⑧ الزواج الداخلي والهجرة واللجوء الخارجي لنحو 6 ملايين شخص.

- ⑨ تضاعف اعداد الثروة الحيوانية خلال 20 عاماً.

- ⑩ ازالة الغابات على امتداد مساحات شاسعة.

- ⑪ تجدد الحرب الأهلية في الجنوب بينما توسع رقعتها الآن شرقاً وغرباً.

- ⑫ التوسع المضطرد، بالطرق القانونية وغير القانونية، للزراعة الآلية التي تعتمد على الري المطري من حوالي $\frac{1}{2}$ مليون هكتار (مليون فدان) العام 1967 إلى 8 ملايين هكتار (18 مليون فدان) العام 1989.

"من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع"

لا شك أن إشكالية ملكية الأرض، بمكوناتها المختلفة، تعتبر مسألة محورية في تطور المجتمعات السودانية

عبر القرون. فهي تخترق التراكيب الاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية معاً وتربط بشكل جوهري مع الصراع على السلطة. ففي السودان، كمشيلاته في دول العالم الثالث، شكلت الأرض ونظم ملكيتها أرضية التحولات الأساسية للإنتاج وقاعدته في المجتمع؛ وارتبطت بشكل حميم بحركة التطور الباطنية لمجتمعاته. ويمكن من خلال متابعة التبدلات التي رافقت نظم ملكيتها من ملكية "الصرف" وحيازة المشاع إلى أشكال الملكية "الخاصة" السائدة حالياً أن نستشف مقدار تأثيرها على مجتمعاته المختلفة ذات الأنماط المتعددة في الإنتاج الزراعي واستكشاف الآثار العميقة للسير بها نحو نمط الإنتاج الرأسمالي وتوحيدها بمجزمة من التشرعات ونصوص القوانين الضامنة لها.¹⁷

وعرف نظام حيازة الأرض في السودان تطوراً وأساليب مختلفة من منطقة إلى أخرى. وكان لأنظمة الري والمياه وللعامل الجغرافي وللتركيبة الاقتصادية-الاجتماعية القبلية بصفة خاصة، ولنوع السلطة السياسية القائمة على حكم البلاد وإدارة المجتمع السوداني أثر بين في تنظيم حيازتها. فقد مرت أشكال "ملكية" أو حيازة الأرض والتبدلات الاجتماعية التي رافقتها بمراحل عدة استندت إلى حق الإستعمال وحق الإستغلال وحق الصرف وحق الشفعة. والشواهد الماثلة تشير إلى أن المجتمع السوداني تدرج فيه التحول من القبيلة والعشيرة كمالك للأرض حيث لأفرادها حق الصرف أو التسع والانتفاع بالاستخدام إلى ظهور وثبات نمط الإنتاج الزراعي المرتبط بالسوق العالمي. عندها تحولت الأراضي إلى ملكيات وحيازات خاصة (مطلقة) ذات صفة السلعة التي تشتري وتباع وتورث وتورث.

ورغم التبدلات التدريجية في نظم حيازة الأرض في السودان منذ القرن الخامس عشر من ملكية مطلانية وحاكورات وملكية "وقفية" وأراضي مشاع استخدامها أو حيازة "وضع اليد" أو بوار (متروكة). وكان لا يحكم التعامل فيها وينظمها النصوص الفقهية للشريعة الإسلامية فحسب، ولكن ارتبطت أيضاً وإلى حد كبير بالموروث المحلي السائد. وقد كانت النقلة الفارقة قد حدثت خلال حكم الجنرال نيمري (1969-1985). فلكي تمهد الدولة السودانية الطريق لتغيرات عميقة الأثر في قوانين حيازة الأرض وفي الممارسات التقليدية المتعلقة بذلك أصدرت قانوناً جديداً للأراضي العام 1970.¹⁸ ومن خلاله تم اعتبار كل الأراضي غير المسجلة في ذلك العام المستقلة منها وغير المستقلة ملكاً للدولة؛ وأسقط ذلك القانون إمكانية حيازتها طبقاً لطول الإستخدام. كما تبعتها حزمة من قوانين "تشجيع" الإستثمارات وعلى محاور قطاعية مختلفة (صناعية وزراعية وإقتصادية)، كان لها أثر عميق في تعقيد مسألة ملكية وحيازة الأراضي في السودان باعتبارها قطباً رئيسياً في عمليات ترويج مشاريع الإستثمار في البلاد. واستبان بشكل واضح خطوات التخصيص للأرض والمسار الذي اختارته الدولة لنقل ملكيتها، وعلاين الهكارات، بعد ذلك إلى الأفراد والشركات بصورة لم يحدث لها مثيل في تاريخ السودان (جدول 4).

فقد صدر العام 1973 أول قانون خاص بالاستثمار في المجال الاقتصادي، تبعه العام 1976 أول قانون مختص لتنظيم وتشجيع الاستثمار الزراعي. ثم صدر بعد ذلك القانون الموحد لتشجيع الاستثمار العام 1980 والذي ارتكز على اعتبار رسوم الاستثمار مورد مهم لموازانات الدولة.

وعلى الرغم من أن موضوع الأرض قد كان قضية بحورية منذ منتصف العقد السابع للقرن العشرين، إلا أنه لم يجد أي اهتمام من الحكومة خلال الفترة التعددية الثالثة (1985-1989). فقد تم طرح الموضوع لأول مرة في اجتماع عاصف للجمعية التأسيسية (البرلمان) في الإسيح الأول من مارس (آذار) 1987 بعد تسويق مقصود. أعقبه فقط نزاع الأراضي التي منحت لشركة تيراد بما عليها من ثروة طبيعية وحيوانية؛ ولكن كان مصير الأراضي المنزوعة التقسيم مرة أخرى للمحتلطين الجدد من مناصري النظام الجديد ولم تجد طريقها إلى أصحابها الأصليين.

جدول (4): نماذج لحيازات الأراضي في حزام الحروب الأهلية السودانية بولاية النيل الأزرق.

الشركة	المساحة المصدقة (هكتار)	% المساحة المستثمرة	تبادل مساحة
الدمازين للإنتاج الزراعي	211 ألفا ($\frac{1}{2}$ مليون فدان)	12	موريثس
السودانية-المصرية للتكامل	$105\frac{1}{2}$ ألف ($\frac{1}{4}$ مليون فدان)	30	10 مرات قطاع غنزة
الوادي الأخضر	$63\frac{1}{2}$ ألف (150 ألف فدان)	19	البحرين
الأمان	32 ألفا (75 ألف فدان)	13	$\frac{1}{2}$ البحرين
تسرياد	422 ألفا (ملين فدان)	0	$\frac{1}{2}$ لبنان
الرفا	25 ألفا (60 ألف فدان)	27	مالطا

كانت نقطة التحول الفارقة الثانية في نظم استخدامات وحيازات الأراضي هو إصدار قانون "تشجيع الاستثمار لعام 1990" والمعدل في مارس (آذار) 1991 والمعدل مرة أخرى في أبريل (نيسان) 2000، والذي أقر إنشاء "الهيئة العامة للاستثمار" وأقر ميزات غير محدودة وتفضيلية حولت الأرض لأول مرة إلى سلعة استثمارية. فتم إنجاز خريطة استثمارية شاملة بتحويل مقداره 6 ملايين دولار من البنك

الدولي حصرت ثروات وموارد البلاد. فني يونيو (حزيران) 1992 فرغت مصلحة المساحة من تخطيط حوالي 17 مليون هكتار (40 مليون فدان) بولايات السودان المختلفة. ويتبع ذلك تصريح المدير العام للهيئة العامة للإستثمار في نوفمبر (تشرين الثاني) إنهم يتعاملون مع 3 آلاف طلب للإستثمار الزراعي لمساحات تقدر بما يزيد عن 21 مليون هكتار (50 مليون فدان). وقد كان من نتائج هذه الفقرة الهائلة في توزيع الأراضي زيادة حدة الإستقطاب وبروز مشكلة الحقوق "المكسبة" للسكان المحليين بشكل غير مسبوق على طول مناطق حزام السافانا.¹⁹ ورغم أن نسبة حجم الأراضي التي يملكها أفراد "ملكية خاصة" من مجموع حجم الأراضي المزروعة بالمحاصيل الغذائية والمراعي لا تتجاوز 1% إلا أن التغير الذي طرأ على كيفية استغلال "أراضي الدولة" بتوزيعها على ملاك مشاريع كبيرة غائين عن مواقع الإنتاج شجع على توجيه الإنتاج لأغراض التصدير.

ولقد توافقت هذه الخطوة مع اتجاه سياسات الدولة نحو الإلتحاق الكامل بالسوق العالمية، التي تفضل المحاصيل النقدية على المحاصيل الغذائية. وبذلك انتقل تركيز الإنتاج الزراعي من خدمة السوق الداخلية إلى تلبية احتياجات السوق الخارجية. ولقد شكل ذلك مؤشراً واضعاً عميقاً وخلخلة النسيج الإجتماعي والنظام الإيكولوجي في السودان، وأدى إلى تقليل قدرة سكانه القليلين نسبياً على كسب معاشهم فيه على الرغم من أنه قطن شاسع المساحة وذاخراً بموارده الطبيعية؛ فنصف سكانه يعيشون فيما لا يتجاوز 15% من مساحته.

لعبت حيازات الأراضي دوراً رئيسياً في تغذية أسباب حروب الموارد الأهلية السودانية؛ من دون إقرار صريح بذلك من قبل الفئات المستفيدة من استمرارها. وشكل الصراع للاستيلاء عليها واستثمارها (ظاهراً وباطناً) صفة لازمت اتجاهاً ودرجة إشداد الصراع حولها لينتقل إلى صراعات مسلحة في مناطق عديدة من البلاد. وهكذا أصبحت مسألة حيازة الأراضي وتوزيعها واستخدامها تشكل إحدى المداخل الأساسية والأكثر قدرة على تفسير وفهم الوضع الإقتصادي والإجتماعي وتداعياته السياسية في جميع مراحل الحروب الأهلية السودانية (شكل 15). بل تشمل عموم البلاد، المجتمعات المستقرة منها على ضفاف النيل أم المتجربة والمدمرة على طول مساح العمليات الحربية على حزام السافانا وما بعده (انظر الفصل الرابع). وصارت هي بذلك جوهر النزاع خاصة في مناطق التماس حيث صارت تسود الحكمة السائرة "من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع".

القنابل الموقوتة

السودان بلد شاسع استطاعت قنابله، خلال أزمته طويلة، أن تعيش في حيز مناطقه الخاصة بمنأى

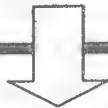
شكل (15): مقارنة عن حيازات الأراضي الزراعية في السودان.

لإعطاء صورة تقريبية لمسألة الأرض الزراعية نختار النماذج التالية وندعوك للتأمل فيها

النموذج الأول: الإنقاذ الوطني 11993/4/13 إعلان
قضية رقم 92/1811 محكمة الخرطوم الغربية الطعن ناصر
سليمان ضد ملاك السانية 143 الكرت حيث أمر القاضي
قاسم حامد حسن (قاضي جزئي الخرطوم الدرجة الأولى)
حكم تحت المادة 161 إجراءات مدنية لعام 1983 في 15
مارس (أذار) 1993 بتضي نفوس نفوس من السانية والبالغ
قدرها 0.4 هكتار (1 فدان)، وأمره سعيًا قائمًا بأسماء المدعي
عليهم (36 شخصًا).



النموذج الثاني: إعلان من محافظة مدينة أدرمان، من محمد
شرف عوض (ضابط مجلس ريفي أدرمان) يعلن فيه أن المواطن يونس حسن
وقيم الله قد تقدم بطلب للتصديق له بقطعة أرض زراعية بمساحة أبدية (غرب
أدرمان) مساحتها $8\frac{1}{2}$ هكتار (20 فدانًا). وطلب فيه من كل الجهات
والأفراد التي تدعى لها حق الاعتراض أن تقدم كتابة إليه خلال اسبوعين من
تاريخ نشر الإعلان.



النموذج الثالث: [الإنقاذ الوطني 20-1993/4/23]:
إعلان من محمد أحمد عثمان (بالتأييد عن مدير عام الهيئة العامة
للإستثمار) يخطر فيه المواطنين بموافقة الهيئة على منح المشاريع
الزراعية وفق القائمة. وقد تمت فيه منح جلال الدين عيسى
مصطفى ما يعادل 439 ألف هكتار (1,040,000 فدان!)
وهي مساحة تزيد عن 3 أضعاف مساحة مشروع الرهد
الزراعي (تقريبًا $\frac{1}{2}$ لبنان). وشملت القائمة على 400 إسم
حصل كل منهم على مشاريع تراوحت مساحاتها ما بين 211
ألف هكتار ($\frac{1}{2}$ مليون فدان) إلى 420 هكتارًا (1000
فدان). [تلف الزراعة الآلية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

نسبى عن بعضها بعضاً؛ مما جعلها تمتع بالحرة في تطوير عاداتها وقيمتها الثقافية الخاصة بها. لكنها لم تواجه ثقافات أخرى وتخلط بمجموعات بشرية أخرى إلا بعد أن أجبرت على مغادرة مناطقها وحيزها الجغرافي التقليدي من جراء التردى البيئي أو أشدّاد الاستغلال الإقتصادي أو الزعزعة الأمنية أو الإكراه السياسي. وكانت نقاط الإتصال بين هذه الهويات الثقافية المميزة سواء كانت (عرباً) أم (زنجياً)، هي أيضاً مواقع للإحتكاكات والصدمات وحلبة محملة لنزاعات ذات مستويات توتر عال أو منخفض.

عندما يكون الجنوبيون في نزاع مع الشمال فإن هويتهم الإقليمية وصورتهم كزنجٍ تخلص تأتي في المقام الأول، بينما على المستوى المحلي يسود الإرتباط القبلي القوي (انظر الفصل الثالث). أن الوحدة الظاهرية أكثر تعقيداً مما تبدو عليه، وقد أدت النزاعات المحلية المبررة والطويلة في كثير من الأحيان إلى خلق الحواجز النفسية بين المجتمعات المتجاورة. وفي الشمال وعلى الرغم من وجود ولايات إقليمية وقبيلية ماثلة للبيان إلا أن التمايز السائد يقوم على أساس جهوي مكانياً أو على أساس طبقي/قوي (اجتماعياً).

ويشكل الجلالة والمتعلمون العلمانيون وضباط الجيش ما يطلق عليه الباحث البريطاني اليكس دي وال²⁰ المجموعات السودنة. وتشارك هذه المجموعات الثلاث في تشكيلة عقودية ذات ملامح مشتركة كاللغة (العربية) والدين (الإسلام) والترميز الثقافي المشترك الذي هو هجين من القيم الثقافية لسكان ضفاف وادي النيل الأوسط وفي شمال البلاد. وتقيم قبائل سودان وادي النيل الأوسط المسلمة (العربية والمستعربة) على الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية في السودان. فهم يسيطرون، من دون منازع، على الوظائف القيادية في الخدمة المدنية، وأغلبية المقاعد في كل الهيئات التشريعية والدستورية القومية وقيادة الجيش والمؤسسات التعليمية والثقافية والإتحادات والنقابات، ويحتكرون تماماً قطاع الأعمال والصناعات والخدمات والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى أن التجار الجلالة يعتبرون تاريخياً مسؤولين في النطاق المحلي عن تجارة الرق وتجردات الإسترقاق في ولايات جنوب البلاد وغربها؛ والتي حولت الحدود الثقافية بين قبائل الشمال (العربي) والقبائل الجنوبية (الزنجية) من حدود للتبادل الثقافي والمطاء المتبادل والمكامل إلى حواجز يتبادل الطرفان من خلفها إطلاق الرصاص.

قد تعايشت الممالك المسيحية السودانية خلال القرون الوسطى، جنباً إلى جنب مع جيرانها المسلمين على امتداد نهر النيل. وفي القرن السابع عشر حلت سلطنة الفونج (1504-1820) بهدوء مكان الممالك المسيحية المتداعية في الشمال بينما صعد نجم مملكة قلبي (1580-1899) في منطقة جبال النوبا وسلطنة دارفور (1638-1916) في الغرب. وفي القرن التاسع عشر غزا حاكم مصر العثماني (التركي) محمد علي السودان (1821) فهزم سلطنة الفونج المتداعية، وبدأ تدريجياً في توسيع سيطرته

نحو الجنوب والغرب. ولقد تعاون الجلابة ومليشياتهم الخاصة مع الحكام الجدد في التسلّل إلى الجنوب ونهبه.

ان تجارة الرق،²¹ ومؤسسة الإسترقاق التي وأكبتها نشأت بصورة أساسية عبر مرتزقة الشمال من الجلابة، وما تزال ذكرها حية في ثقافة الجنوب. لقد أدت هذه التجربة الوحشية التي قام بها العرب المسلمون ضد الأفارقة الزوج إلى استنهاض مقاومة جنوية للإسلام، وسهل من عمليات التبشير وتبني الديانة المسيحية التي اعتبرها الجنوبيون حليفا لهم ضد الظلم البين الذي تعرّضوا له. وعندما تدخلت القوى الإمبريالية ضد تجارة الرق خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر تسبب ذلك في استحالة أزمة اقتصادية ساهمت في انتحار الثورة المهدوية التي استطاعت إسقاط الحكم التركي العام 1885. وإلى يومنا هذا ما زال الأغلبية في الشمال تقضّ الطرف عن الإرث المخزي والسجل سيئ السمعة لمؤسسة الجلابة بدلاً من الإقرار به، مفضلين الإدعاء بأن واقعة تجارة الرق حدثت في زمان ومكان آخرين على الرغم من أن اتجاه نعت كل من ينسب إلى القبائل الزنجية بصفة "العبد" ما زال مستمراً.²² ان تجارة الرق ضخمت وحوّرت الاختلافات الثقافية والعرقية وتركّت أثراً غائراً من المراتر وفقدان الثقة.

لكن، لا الحكم التركي المصري (1821-1885) ولا الفترة المهدوية (1886-1898) استطاعا ان يحدثا تغييراً جوهرياً في البنية الأساسية للإقتصاد، فبقي على حاله اقتصاداً معاشياً بسيطاً يلزمه بعض النشاط التبادلي في مجال الزراعة التي اعتمدت على استخدام السخرة والعبيد بالإضافة إلى خلق بعض الصيالات التجارية الخارجية مع مصر وبلدان الشرق.²³

في العام 1898 استطاعت قوات التحالف البريطاني-المصري إسقاط الدولة المهدوية، وإعادة احتلال السودان مكونين دولة حكم ثنائي استعماري (1898-1956) سعت لتأسيس لبنات الاقتصاد السوداني على النهج الرأسمالي الحديث، الذي لايسمح في الوقت نفسه، بقيام مثل هذه المؤسسة على المستوى المحلي لأنّ ذلك سيخلق، على المدى الطويل، تهديداً له. وعلى المستوى السياسي انشأت السلطات الإستعمارية خلال عشرينات القرن العشرين ادارة محلية على أنقاض هيكل الدولة المهدوية.²⁴

ومن جهة أخرى ولكي يخمد الحكام الجدد تمرد الشمال ويتكون من حكمه منحوا تفوّداً اقتصادياً وسياسياً كبيراً لكل من السيد علي الميرغني (1879-1968) زعيم طائفة الختمية، والسيد عبدالرحمن المهدي (1885-1959) زعيم طائفة الأنصار تمثل في الإعفاءات الضريبية ومنح الأراضي والدعم المالي المباشر وضمان التسهيلات البنكية ... الخ. فضل السيد عبدالرحمن المهدي على إعادة تشكيل طائفة الأنصار على أسس حديثة، إلى حدّ ما؛ الذي شكل فيما بعد الهيكل العظمي لحزب

الأمة. بينما منح السيد على الميرغني رعايته قطاع من المتعلمين (الخريجين) ذوي التوجهات التحديثية والمتطلعين لملاقة خاصة مع مصر، والتي برزت بقيادة اسماعيل الأزهري (1900-1969) رئيس الوزراء السابق؛ وحث مؤيدي السيد علي الميرغني من طائفة الختمية إلى توفير القاعدة الجماهيرية لتشكيلات عدة تمخض عنها فيما بعد الحزب الإتحادي الديمقراطي.²³ وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين شهدت النشاطات السياسية الوطنية في الشمال تطوراً ذا وتائر سريعة؛ وبفضل بعض التطورات الداخلية والخارجية، ذات الصلة بالحرب العالمية الثانية، تمكن السودان من الحصول على الإستقلال العام 1956.

أسس استقلال البلاد العام 1956 الشروط السياسية التي سمحت للجبلية بالتخلص من الموعات المباشرة للسياسات الإستعمارية؛ ومع حلول العقد السادس من القرن العشرين انتقل اهتمامهم من مشاريع القطن القائمة على ضفاف النيل، كمشاريع منطقة النيل الأبيض، إلى مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة التي انتشرت في الخمسينيات لزراعة محاصيل التصدير مثل الذرة والسمسم في المناطق المطرية. وانتشرت هذه المشاريع في مناطق شرق السودان وامتدت جنوباً حتى ولاية النيل الأزرق ثم غرباً إلى جنوبي ولايات كردفان ودارفور.

وتبلغ الآن مساحة الرقعة التي تمتع بتراخيص للزراعة الآلية المطرية أكثر من 7 ملايين هكتار (أكثر من 18 مليون فدان)، متجاوزة بذلك مساحة مناطق زراعة الري المطري التقليدية البالغة حوالي 4 ملايين هكتار (9 ملايين فدان). وبذلك تهيمن على الزراعة الآلية المطرية نحو 8 آلاف أسرة أغلبهم من أصحاب التراخيص المتخمين عن الزراعة مباشرة، بينما يعتمد حوالي 4 ملايين من فقراء المزارعين على الزراعة التقليدية المطرية.

قد بدأت أنماط الزراعة المتوافقة مع الوعي التي تستخدم أدوات تقليدية في الإنتاج بالداعي في سهول الأرض الفيضية وسط وشمال السودان. وتزايدت أعداد الفقراء الذين يمتدنون في بناتهم على بيع قوة عملهم. وهاجر العديدون إلى المدن بما زاد من أعداد الفقراء في المراكز الحضرية. وعلى عكس الهجرة الفلاحية الأوروبية، أبان حقبة الثورة الصناعية، فإن الهجرة في السودان لم تكن نحو المراكز ذات الإنتاج الاقتصادي الوفير، وإنما إلى المناطق التي يوفر فيها الغذاء أكثر من غيرها خصوصاً من خلال عمليات الإغاثة. وهكذا أعاد التاريخ نفسه لا كلمات وإنما كأماسة لا يمكن تجاهلها. أما الأثر الثاني للإحتقار المتسارع للمزارعين والرعاة التقليديين في شمال السودان فهو تراجع الأساليب المناسبة والمعدلة نسبياً في استغلال الطبيعة واستبدالها بأساليب شرمة استنزافية تقتض أن الموارد الطبيعية غير محدودة (لا

(تصنيف).

ان ربط السودان باقتصاد السوق العالمي، وما يتج عنه من نشوء فئة اجتماعية ذات توجه كامل نحو استنزاف الموارد الطبيعية، أفقر، بطريقة واضحة السكان الريفين وألحق الضرر ببنيتهم الطبيعية التي يستمدون عليها كمصدر اساسي في سبل كسب معاشهم وصراعهم من أجل البقاء. ففي خلال الفترة ما بين 1978-1984 التحق نحو 5 ملايين شخص بالجيش الجرار من الذين يعيشون تحت حزام الفقر ومن تددت مدخراتهم؛ وفي الوقت نفسه:

"لم تعمق، فقط، الأزمة في الأوساط التي يسود فيها اقتصاد الإعاشة، متسببة في تنامي الفقر على مستوى جديد، من دون ان يتواجد الدعم الذي كانت تقدمه الطرق التقليدية في إعادة التوزيع وتبادل المنافع، وإنما أعيد توجيه الاقتصاد نحو الأسواق الخارجية مما جعله يزداد هشاشة مع استمرار تفاقم الأحوال. وكانت النتيجة ان وقعت في البلاد مجاعة العام 1984-1985 التي تناقلت وسائل الإعلام كافة".²⁶

ان الضغوط الإيكولوجية والاجتماعية التي سببها التوسع الكبير في الزراعة الآلية معروفة وموثقة بصورة جيدة ويمكن تحميلها مسؤولية 3 أنواع من النزاعات:

⑤ النزاع بين المزارعين التقليديين وملوك المشاريع الكبيرة، الذي وثقه الباحث عبدالغفار محمد احمد:

"اجبر المزارعون على بيع انتاجهم بسعر منخفض وازيح الرعاة الرحل من أغنى مناطق رعيهم التقليدية. أما الذين يزاولون الرعي والزراعة معا فانهم اجبروا على التخلي عن أحد النشاطين، فتحولوا عمالاً زراعيين يتقاضون اجورا منخفضة واصبحوا ذوي مستوى معيشي وضعيف".²⁷

⑥ النزاع بين السكان المحليين الذين يقيمون على مقربة من المشاريع بسبب تقلص حجم الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وإعاقة مسارات قطعان الماشية أو بسبب البحث عن مراعي جديدة.

⑦ وبالطبع فان أكثر النزاعات خطرا هي تلك التي تقع بين الدولة كحامية لأصحاب المشاريع من جانب، وصغار المزارعين والرعاة من

جانب آخر. وتعارض الدولة، في اغلب الأحيان، إعادة الإسيطان التلقائي لمثل هذه الجماعات حينما تتعرض لفترات جفاف. وتعتبر مواقع مشاريع الزراعة الآلية الواسعة وتنتجها مصادر لتكرار المواجهات واستمراريتها.

"أن مجرد وجودها (المشاريع) في الأراضي الوسطى الواقعة بين قطاع الأراضي شبه الجافة ومناطق السافانا النائية يعتبر عدصرا يحمل في طياته احتمالات النزاع. وقد تحولت كل مناطق الأراضي الوسطى إلى مساحة للنزاع، ليس فقط بين المنتجين التقليديين وإنما، أيضا، بين المستويات المختلفة من القطاعات الحديثة والتقليدية في النظام الزراعي".²³

ومن المثير للإهتمام هنا أنه خلال الفترة التي شهدت أكثر وتائر التوتر والنزاع تصاعداً في مناطق الزراعة الآلية بين العام 1970 و1985 حيث تم عند أكثر من 20 مؤتمراً قُبليا أقليمياً لحل نزاعات ذات صلة بالأراضي بين مختلف الجماعات العرقية في مناطق الزراعة المعتمدة الوسطى.

النزاعات المسلحة

يعانى السودان، مثل بقية دول القارة الأفريقية، من معضلة التحلف والاضطراب الاجتماعي؛ وفي واقع الأمر، فإن البلاد تجم بمختلف أنماط النزاعات المسلحة (انظر جدول 5). ففي الجنوب ما زالت الحرب مستمرة منذ العام 1983 (الفصل الثالث)؛ كما أن منطقة جبال النوبا، في ولاية جنوب كردفان (الفصل الرابع)، ومنطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق تشهد نزاعاً مسلحاً مدمراً ظل مستمراً منذ العام 1984. وابتداء من يناير (كانون الثاني) 1997 انضم شرق السودان إلى بقية مناطق النزاع الأخرى حيث لجأ "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى حمل السلاح ضد نظام "الجبهة القومية الإسلامية" الحاكم في الخرطوم (الفصل الخامس). وانتشر كذلك النزاع المسلح من منطقة جبل مرة إلى منطقة شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه مساحة للصراع الدامي وقطاع الطرق والنهب المسلح مع الإعدام التام للأمن (الفصل السادس). تعدد أسباب النزاعات المذكورة وتفاوت من حرب اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاع حول الموارد بصورة أساسية كما هو الحال في منطقتي جبال النوبا والأنقسنا إلى نزاع حول العيش والبقاء في شمال ووسط دارفور ثم مؤخرا النزاع السياسي المسلح في ولايات الشرق.

جدول (5): النزاعات المسلحة في السودان

النوع	حده النزاع	الفترة الزمنية	الطوائف المتنازعة	الأسباب الرئيسية	النتائج
جنوب السودان (10 دويلات)	حرب	منذ 1983	جيش تحرير شوب السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات المسلحة (ثانيا) + ميليشيات القبائل	* نزاع موارد الأرض + النفط + المياه * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + عثافي * نزاع كوشيدراية	انفصال بمساحات فيدرالي ج-كوشيدراية
جبال النوبا (دويلات جنوب عريشان)	نزاع شديدا للحدود	منذ 1984	جيش تحرير شوب السودان (قطاع جبال النوبا) ضد الحكومة + ميليشيات القبائل العربية + الدفاع الشعبي	* نزاع حله الموارد أراضي الزراعة والرعي * حدود واسعة + تامة خطا الحدود * انقسام عرقي مزمنرا	اتحاد فيدرالي
الأقاليم الشمالية الغربية (دويلات شمال افريقيا)	نزاع شديدا للحدود	منذ 1984	جيش تحرير شوب السودان (قطاع النوبة) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي	* نزاع حله الموارد أراضي الزراعة والرعي + عثافي * انقسام عرقي مزمنرا	اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (دويلات)	نزاع شديدا للحدود وسطي	منذ 1987	القرد والزراعة والسياسة ضد العرب	* نزاع حله سلبا كسب الجيش + الأرض * انقسام عرقي تاشي	انقسام الموارد المتناقص عليها
شرق السودان (دويلات شرق السودان)	نزاع شديدا للحدود (عشيرة)	منذ 1997	الجيش الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حله سلطة الدولة	انقسامات الجمع بلهية (عشيرة) بمساحات السلطة

راح ضحية النزاع المسلح في جنوب السودان أكثر من مليوني شخص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى في بقية جبهات النزاع؛ كما أقعدت هذه النزاعات المسلحة التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلاد، فالنظام الحاكم في الخرطوم يرحب $\frac{3}{2}$ جملة عائدات الدولة إلى المجهود الحربي.²⁹ وأصبح الإقتصاد في حالة فوضى وانعكس ذلك على أوضاع السكان بصفة عامة خصوصاً في الرف حيث يواجهون خطر الحرب والجفاف والجوع والصحرى. نتيجة لذلك اضطر حوالي 4 ملايين شخص إلى النزوح بحثاً عن ملاذ آمن نسبياً في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لاجئ، كما هاجر مليوني مهني وعامل البلاد للميش والعمل في الخارج (الفصل السابع).³⁰

و بصورة عامة ليس هناك سوى بصيص أمل في وضع نهاية لهذا البؤس في المستقبل القريب. بل على العكس، إذ أن الأوضاع تزداد سوءاً بسبب ضلوع السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نزاع دول الجوار مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وبنغاندا إلى جانب تدخله المستمر في تأجيج النزاع الإثيوبي-الإريتري. يضاف إلى ما سبق حقيقة أن التدهور البيئي يزداد سوءاً باستمرار مع تراجع قدرات السكان في الإستفادة من الموارد الآخذة في التدهور أصلاً.

حربان أهليتان في الجنوب

أدت إزالة الغطاء النباتي والصحراء والتشوهات البيئية المتزايدة في شمال السودان إلى الاتجاه نحو استغلال موارد جديدة خصوصاً في جنوب السودان؛ حيث بدأت مجموعة من المشروعات لاستغلال النفط والمياه والتوسع في الأراضي الزراعية تحت لائحة "التنمية"، غير أن عائد هذه المشروعات سيذهب في الأساس إلى نخبة الجبلية في شمال البلاد.

توقفت الحرب الأهلية الأولى العام 1972 بتوقيع اتفاقية أديس أبابا (العاصمة الإثيوبية)، التي منح جنوب السودان بموجبها حكماً ذاتياً إقليمياً. إلا أن الإتفاقية المذكورة ركزت أساساً على اقتسام السلطة السياسية بين النخبتين اللتين تمثلان طرفي النزاع في الشمال والجنوب. فالمواطن الجنوبي حرّم، في واقع الأمر، من فوائد السلام الذي حققته تلك الإتفاقية، لتندلع الحرب الأهلية مجدداً بعد 11 عاماً عندما تصاعدت رائحة النفط من حقوله وعندما حرق الجنرال جعفر نميري الإتفاق الذي وقع عليه بإصداره قراراً العام 1983 ينص على إعادة تقسيم الإقليم الجنوبي. فلكل مرة منذ عهد تجارة الرقيق أصبح الجنوب ذا جاذبية اقتصادية بالنسبة للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع المال والأعمال. لكن الأوضاع باتت أكثر توتراً بفرض نميري القوانين الإسلامية ومحاولة إنشاء مصفاة للنفط في الشمال ثم تصديره عبر ميناء بورسودان في الشرق. استهدفت الهجمات الأولى لحركة تحرير شعوب السودان، التي تكونت آنذاك

قيادة العقيد جون قرنق، منشآت قناة جوقلي ومواقع التقيب عن النفط.

تزامنت الحرب الأهلية الثانية مع أكبر هجمة، حتى ذلك الوقت، للنخبة الشمالية المرتبطة بقطاع الأعمال على موارد الجنوب واقتصاديات الماشية للمجموعات النيلية الجنوبية.³¹ وفيما اجتذبت هذه النخبة مجموعة نافذة من السياسيين والعسكريين الجنوبيين، ظلت الغالبية الساحقة تعاني من انعدام الأمن واشتداد الجوع الذي تسارعت وتأثره بسبب انهيار البنى الإجتماعية التي اضعفها سنوات الإهمال.

ان افضل وسيلة صائبة، في تقديرنا، إلى التوصل إلى فهم حقيقي للحرب الأهلية الدائرة في مناطق مختلفة من البلاد تكن في النظر إليها كنتاج لمناهج سياسية معارضة حول ملكية واستغلال الموارد وحول السيطرة على منابعها الراحنة أو الكامنة. لذا فإن البحث عن سلام دائم في السودان يستوجب بالضرورة فهم هذا البعد الجديد للنزاع. فالحرب الأهلية الأولى في الجنوب (1955-1972) كانت في الأساس نزاعاً عرقياً-سياسياً؛ فيما تميز الحرب الأهلية الثانية (1983- حتى اليوم) نزاعاً على الموارد (الأرض، المياه، النفط) يوجهه التمايز والإقسام العرقي والديني والثقافي.

الأسباب التي تضافرت لجعل الجنوب ذا أهمية عسكرية واقتصادية بالنسبة للجلابة الشماليين يمكن إجمالها في محاولات توسيع دائرة زحف الزراعة المطرية الآتية نحو الجنوب نتيجة التدهور الإيكولوجي في الشمال، ثم اكتشاف النفط في منطقة باتيو (ولاية الوحدة) وإمكانية إضافة مصادر المياه من قناة جوقلي إلى جانب أراضي منطقة السدود التي يمكن استغلالها في الزراعة الآتية؛ وأخيراً الأهمية العسكرية لفتح طريق برى يربط الشمال مروراً بالجلبلين والرنك عبر مستنقعات السدود باتجاه مدينة جوبا، مركز إدارة ولايات الجنوب؛ تقوم بتشيدته مجموعات إرهابية جهادية على نفقة الحكومة الإيرانية.³²

ومن المهم هنا ملاحظة أن مجموعة الدكور (مهندس) رباك مشار والدكور (مهندس) لام أكرل، التي انفصلت عن "حركة تحرير شعوب السودان" وكونت ما يطلق عليه "مجموعة الناصر"، كانت تسبطل تحديداً على المناطق التي اجتذبت اهتمام الجلابة بصورة رئيسية، إذ لم يكن من قبيل الصدفة أن تسعى حكومة الخرطوم وراء مشار وأكرل بصورة ملحة ومستمرة. ولم ينش حكومتها الخرطوم عن السعى وراء جناح أكرل ومشار وإعلانها الصريح والواضح انها يقاثلان من أجل إستقلال الجنوب. وبالفعل قد نجحت الحكومة السودانية بمساعدة خارجية في ترتيب سلسلة من اللقاءات مع المنشقين الجنوبيين، بما في ذلك لقاءات فرانكفورت الحاسمة العام 1992 ونairobi العام 1994، إذ قادت هذه اللقاءات إلى إتفاق "الخرطوم للسلام" العام 1996.

في ذلك الوقت كان الذكور مشار والذكور أكل بالنسبة لنظام الجبهة القومية الإسلامية أهم من كل القادة الجنوبيين الآخرين مجتمعين بمن في ذلك الذكور چون قرتق. ومن هذا المنطلق لم يدخر نظام الخرطوم جهداً في استمالة، إذ توجهت هذه الجهود بما أطلق عليه "السلام من الداخل"، وهكذا فإن هذا الجزء من الجنوب ذا الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لنخبة الجلابة أصبح أخيراً في متناول اليد. ولكن رغم نجاح الحكم في استمالة بعض القادة الجنوبيين وأتباعهم و استدراجهم إلى خارج دائرة المعارضة الجنوبية، فإنه قد فشل في تحويل ذلك إلى تحالف فاعل. ما حدث نتيجة هذه السياسات تمثل في: إما انقسام المجموعات الجنوبية مرة أخرى وإما عودة بعضها إلى أحضان "حركة تحرير شعوب السودان". يضاف إلى ذلك أن النزاع بين قادة واتباع هذه المجموعات وصل إلى قمته العام 1997 عندما تحدى الجنرال باولينو ماتيب سلطة الذكور مشار، إذ تطور هذا النزاع إلى مواجهة وأعمال عنف مسلح بين أتباع الفريقين في المناطق التي يسيطر عليها الفصيل في الجنوب وحتى داخل العاصمة الخرطوم.³³

ميليشيات القبائل العربية

صاحبت عملية استمالة بعض المجموعات العرقية عملية تسليح للقبائل ذات الأصول العربية التي تعمل في مجال النشاط الرعوي.³⁴ بدأ العمل بهذه الإستراتيجية في عهد الحكومة المدنية السابقة برئاسة الصادق المهدي وذلك بفرض صرف مجموعات الرعاة الرحل وشغلها عن واقع الإحباطات الاقتصادية بزجها في قتال مع محاربي "جيش تحرير شعوب السودان" في بعض مناطق الجنوب وحبال النوبا؛ ذلك أن مجموعات الرعاة المذكورة اضطرت إلى ترك مراعيها التقليدية بفعل الجفاف إلى جانب فشل محاولات التنمية الاقتصادية. واستغلال الحكومات السودانية المتعاقبة للعداوات العرقية والدينية أدى إلى انتهاك ميليشيات البقارة للملاقات التاريخية بينهم وبين جيرانهم من الدينكا والنوبا، الشيء الذي أفضى بمران العدا والضعف وجعل من مناطقهم ميدان حرب بعيدة الآثار (انظر الفصلين الثالث والرابع).

تكونت أولى هذه الميليشيات العام 1985، إذ قامت الحكومة في ذلك الحين بتسليح قبائل البقارة ذات الأصول العربية بصورة غير رسمية إلى أن صدر العام 1990 قانون الدفاع الشعبي.³⁵ كانت هناك اغراءات قوية للانضمام إلى جانب الحكومة وبالقدر نفسه كانت هناك تهديدات واضحة من مقبة رفض الانضمام إلى ركبها. فقد وصلت الإغراءات إلى حد تزويد الزعامات القبلية بالسيارات والمنازل ولكن في الوقت نفسه كانت هناك تهديدات بالسجن ومصادرة الأملاك إزاء خيار الرفض. وإعلان الجهاد ثم إعفاء الميليشيات من الإلزامات المبرمة ومن الإلتزامات القانونية والأخلاقية. فني منطقة جبال النوبا، على سبيل المثال، أنهم معظم السكان من المسلمين والمسيحيين على السواء بالتعاطف مع "جيش تحرير

شعوب السودان" ومن ثم تم تصنيفهم نتيجة لذلك كأعداء للدين. وقد نسف قيام هذه الميليشيات دعائم التعاون والتعايش بين المجموعات المتجاورة على اختلاف ثقافتها. أما بالنسبة للحكومة، فإن تأسيس الميليشيات المذكورة يحقق أغراض متعددة يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

⑤ هدم قاعدة المعارضة المسلحة المنظمة لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" في المنطقة.

⑥ تخويف أي مجموعة تحاول الوقوف في وجه النمو التجاري، أي التوسع في الزراعة الآلية والتعقيب عن النفط.

⑦ تخفيف الضغوط الواقعة على الرعاة الرحل بفعل الجفاف وإغلاق المراعي وطرق النقل الموسمي وذلك بالسماح لهم ضمناً بالغارات وعمليات النهب ضد مجموعات الديبكا والنوبا.

ترتب على هذه الإستراتيجية بصورة مباشرة نشر العنف وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في تلك المناطق، غير أنها أكلت وبالأعلى منفذها، ذلك أن عمليات الإغارة والنهب المسلح أصبحت نمطاً للحياة انعكست آثاره المدمرة على الإقتصاد الريفي بكامله.³⁶ يضاف إلى ذلك أن مكان ولايات دارفور وجنوب كردفان يعانون الآن من انتشار ظاهرة قطاع الطرق والنهب المسلح والنزاعات القبلية العنيفة (انظر الفصل السادس).

الجبهة الشرقية

إنجبه "التجمع الوطني الديمقراطي" تحت إلماح عضويته وضغوط "حركة تحرير شعوب السودان" إلى فتح الجبهة الشرقية في يناير (كانون الثاني) العام 1997، إذ تلقى نظام الجبهة الإسلامية ضربة مؤثرة نتيجة ذلك. فقد نسف هذا التطور في النزاع الدعاية العسكرية للنظام الذي ظل يردد أن الحرب في الجنوب "جهاد ضد الكفار". أصبحت جبهة الحرب الآن أكثر قرباً من العاصمة القومية، كما أن غالبية المقاتلين في الجبهة الجديدة من الشماليين المسلمين. يضاف إلى ذلك أن التطور الجديد في شكل النزاع يعني تخطيط حاجز نفسي رئيسي، ذلك أن المعارضة الشمالية رفعت السلاح ضد نظام يزعم أنه يطبق الشريعة الإسلامية. وبذلك يترتب فتح الجبهة الشرقية ضد نظام الجبهة الإسلامية مطلع العام 1997 بمثابة نقطة اللاعودة، إذ على الرغم من أن المكاسب العسكرية التي حققتها قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن، إلى الآن، كبيرة فإن الخطوة في حد ذاتها توذن بإمكانية وضع نهاية حاسمة لحلم الجبهة الإسلامية القومية للإفتراد بالبلاد (انظر الفصل الخامس).

دفع نظام الجبهة الإسلامية بالرجال والمعاد إلى الجبهة الشرقية على أمل سحق التمرد وعلى وجه السرعة،

غير أن جهود النظام باءت بالفشل. وللمفارقة فإن فتح الجبهة الجديدة في شرق البلاد وفشل النظام في سحق قوات التجمع منذ البداية دفع بعض قادة النظام إلى التفكير بجدية في اقسام السلطة مع المعارضة أو مع جزء منها على الأقل. وارتفعت كذلك الأصوات الداعية إلى المصالحة الوطنية، أما الإقسام والخللاف الواضح الذي بدأ في الظهور منذ ذلك الحين بين قيادات "الجبهة القومية الإسلامية"، فيعود بدرجة كبيرة إلى اتجاه "التجمع الوطني الديمقراطي" نحو خيار العمل المسلح في الشمال.

قدم "جيش تحرير شعوب السودان" 3 آلاف مقاتل، كما قدم مالك أجار،³⁷ قائد قواتها في منطقة الأتسنا (ولاية النيل الأزرق)، عدداً مماثلاً. ويتراوح عدد قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" حالياً ما بين 10 و 15 ألف مقاتل لهم قدرات قتالية وتدريبية متباينة في مواجهة قوات الجيش الحكومي ووحدات الدفاع الشعبي المتمركزة في المنطقة. ويذكر هنا أن قيادة "التجمع الوطني الديمقراطي" كانت قد وافقت مبدئياً على وضع الميليشيات الحزبية تحت قيادة موحدة، إلا أن هذه الخطوة التنسيقية المهمة لم تطبق بعد بشكل كامل.

أفضل القوات تدريباً وإعداداً هي تلك التابعة لحركة تحرير شعوب السودان (3-4 آلاف مقاتل) تليها قوات الحركة التابعة لمنطقة الأتسنا بقيادة مالك أجار وتعتمد الأخيرة على السكان المحليين الشيء الذي يؤهلها لمضاعفة عددها إذا توفر التدريب وال سلاح اللازمين. وتلي قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من ناحية الإعداد والتدريب قوات حزب الأمة ثم قوات التحالف، بقيادة العميد عبد العزيز بخالد، ثم مؤتمر البجا وقوات الجبهة الديمقراطية التي تتكون من أعضاء الحزب الشيوعي وحلفائه.

لم تعقب العمليات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي في مرحلتها الأولى تحركات سياسية وعسكرية حاسمة وفشل التجمع في جعل المناطق الحرة مثلاً للسودان الجديد، إذ كان هناك نقص كبير في الأغذية والإمدادات والخدمات الأخرى بالنسبة لسكان المناطق الحرة. فقد عرقلت صعوبات التدريب وتوفير السلاح والجوانب الأخرى ذات الصلة بالإمداد والتعويض وحرية الحركة تقدم العمليات العسكرية، أضف إلى ذلك أن عدم توحيد العمليات العسكرية لميليشيات الأحزاب كان له أثره في هذا الجانب.

كما تأثر تطور العمليات العسكرية سلباً بالنزاع الإثيوبي-الإرتري الذي بدأ في مايو (آيار) 1998، إذ قلصت إثيوبيا دعمها للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة وجيش تحرير شعوب السودان، كما سمت حكومة أديس أبابا في الوقت نفسه نحو "تطبيع" علاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية. كانت تلك بمثابة فرصة لا تعرض لتلقفها نظام الحكم السوداني بكلتا يديه. وبنهاية العام انسحبت القوات الإثيوبية من مدينة الكرمك السودانية المحدودية التي حاول الجيش السوداني استعادتها من دون نجاح مكبداً خسائر

كيرة، كما تكررت ذات المحاولات الفاشلة لاستعادة مدينتي أولو وما بان. وأثبتت تلك التطورات أن قوات التجمع الوطني الديمقراطي وجيش تحرير شعوب السودان يمكن أن تقاوم لوحدها، الشيء الذي كان بمثابة نكسة أخرى لآلة الدعاية الحكومية التي ظل نظام الخرطوم يكرر من خلالها أن النجاحات المبكرة لقوات "التجمع الوطني الديمقراطي" في الجبهة الشرقية كانت نتيجة للدخول المباشر للإثيوبيا وإرتريا.

الإخضاع السياسي والخصخصة

أدت نهاية الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن المنصرم إلى تقليص الأهمية الإستراتيجية للسودان بالمعنى الكوني، لكن بعض الاعتبارات برزت وأصبح لها وزنها. فالحركة الأصولية السودانية لها شبكة من العلاقات الإقليمية وصارت لها طموحات توسعية؛ وشعب الجارة الشمالية مصر صار له طلب متزايد على المياه وأرقت أهميتها لتصدر قائمة هموم مخططي أمنها القومي.³⁹ وعلى الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على إعادة النظر في أساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

إن النزاع الداخلي الذي قاتم في السودان منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وما بعدها يعتبر عن المقاومة المتنامية للملايين الفقراء والمعدمين ضد النظام الاقتصادي الجديد الذي يستند إلى تصدير الموارد. وفي سبيل تطبيق مثل هذه السياسات، بآثارها المنيعة على جماهير تتعرض لشظف العيش، فإن المصالح المالية والتجارية لقطاع كبير من الجلالة كان يحتاج لدولة من طراز جديد، تكون تحت السيطرة الكاملة لنخبة تابعة له تملك قدرات أكبر على السيطرة والتنفيذ.

كانت الوسائل التي أخضع بها المزارعون التقليديين والرعاة للسياسات الجديدة صارمة وشديدة القسوة. وعندما تحرك ضحايا الجماعة والجفاف صوب مناطق مطيرة بحثاً عن بدائل تساعدهم على البقاء أعيدهوا بواسطة الجيش، مرات عديدة، من حيث أتوا. وصار الخيار متاح امامهم هو التحرك نحو الحضر ومراكز الإغاثة ليمارسوا وجوداً غير كريم يعتمد على التسول والإحسان والعمل المتقطع أو السرقة والدعارة. ولقد عومل هؤلاء الناس، حتى في المدن، بوصفهم مواطنين من الدرجة الثالثة. فشنت الشرطة حملات عشوائية عليهم في ما عرف "بالكتشات"، والتي كانت تهدف إلى إعادة النازحين إلى مناطقهم السابقة، من دون اعتبار لحقيقة أن الأرض لم تعد قادرة على تأمين معاشهم (انظر الفصل السابع). وقد صار هؤلاء المتكلمون، الذين لا مأوى لهم، يعرفون في خطاب مؤسسة الجلالة باسم "الشماس" والذي يعني، حرفياً، "الذين لا سقف على رؤوسهم يقيهم الشمس".

ان عصف أجهزة الدولة فثاقم بموازاة فثاقم الفقر والمقاومة. وفي شهر سبتمبر (أيلول) العام 1983 فرض الجبرال نميري منظومته القاسية من قوانين الشرعة الإسلامية، وقد نفذت خلالها عقوبات البتر على 200 شخص خلال 18 شهراً، وكانت الأغلبية الساحقة منهم من النازحين "الشماسة".

واستمرت المقاومة، واشعل "الشماسة" الشرارة التي قادت لإنتفاضة أبريل (نيسان) العام 1985، في تحالف غير رسمي مع فئات الطبقة الوسطى، ذات الإروضاع المعيشية المتدهورة، من موظفين حكوميين ومعلمين ومهنيين، إلى ان استطاعوا إسقاط نظام نميري العسكري. وفي العام 1986 استعبدت الديمقراطية البرلمانية، لكنه لم يمر وقت طويل حتى عرف المواطنون انه لم يتغير سوى القليل، وانه لن يتغير سوى القليل، مادامت الجماعة الحاكمة تواصل تطبيق السياسات نفسها التي كانت تنفذ في السابق.⁴⁰

وأخيراً - وبعد مرور 3 سنوات فقط على فترة التعددية الثالثة - نفذ صبر أكبر شرائح نخبة مؤسسة الجلالة الحاكمة شراسةً وضاعت ذرعاً بالعواقب التي خلقتها أمامهم المناخ الديمقراطي، وإجراءات الخماصة في جهاز الدولة والجهاز القضائي، وتزايد فرص حدوث تسوية في الجنوب توقف نزف الدم وتتيح الوصول إلى حل سلمي للنزاع. وقد ارادت هذه الشرائح الطفيلية تشكيل النظام وتحطيمه بحيث لا يتمكن من استعادة عافيته من جديد. وهكذا، أعدوا انقلاباً عسكرياً في أواخر شهر يونيو (حزيران) 1989 أطاح بالحكومة المدنية التي كانت، في الأصل، كسيحة، وزادوا من تأجيج الحرب.

تقييم الأخطار

يعتبر السودان قطراً شامساً إلى درجة أن غالبية القبائل ظلت تعيش فيه ولفترات طويلة في عزلة نسبية عن بعضها بعضاً. شجعت هذه العزلة تطور هويات قوية توحس باتجاه كل غرب أو دخیل. جزء من هذا السلوك يمكن رده إلى حقبة تجارة الرقيق عندما أغار الجلالة الشماليون على مناطق جبال النوبا وجبال الأفسنا والجنوب مستقرين الآلاف من سكانه؛ كما أطبقت العزلة على الشمال والجنوب بفعل ما أطلق عليه الاستعمار البريطاني "السياسة الجنوبية". وهي السياسة التي أفرزت شكلاً من نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) تمثل في "قانون المناطق المتقولة" الذي صدر العام 1922 ليشمل مناطق جنوب كودفان ودارفور وحبوب النيل الأزرق وحبوب السودان. وفي ظل استمرار مناهج انعدام الثقة والتشكيك حل الشماليون عقب الإستقلال في مواقع الإدارة الإستعمارية لينفجر النزاع العرقي بصورة عنيفة في أغسطس (آب) العام 1955 ويستمر حتى عشية توقيع اتفاقية أديس أبابا العام 1972. كما أعملت في ذلك العام كل المحاولات التي هدفت إلى الإستقلال عن رأس المال الأجنبي. بالإضافة إلى ان الإثتلاب الذي نجح مؤقتاً بقيادة الضباط الأحرار ومساندة الحزب الشيوعي السوداني في يوليو (تموز) العام

1971 أثار صدمة لدى الجلاية الشماليين لإعلانه عن برنامج جذري للتغيير يحل بأسس المعادلة القديمة السائدة في السودان. إلا أن الإقلاّب أحبط بمساندة دولية تستر القوى القديمة ممسكة بزمام سلطة الدولة. ثمن ذلك الإقلاّذ المؤقت تمثّل في إسقاط كل مزاعم ودعاوى الإستقلال عن السوق العالمية ورفع الحواجز أمام رأس المال الأجنبي و"التعاون المشترك" بإعلانه سياسة "الباب المفتوح".⁴¹

صعود الإصولة الإسلامية

قد بات من الواضح تماماً أن أحد التعقيدات الناجمة عن الإجراءات القاسية وعمليات تخفيض قيمة العملة التي تبعت عن برامج "الإصلاحات الهيكلية" لصندوق النقد الدولي هي إقثار الطبقات الوسطى والإستقطاب الواضح بين مجموعات الجلاية أنفسهم. وفي إطار المناخ الإقتصادي الجديد صار من غير الممكن تحقيق أي نجاح إقتصادي دون ارتباط قوي برأس المال وسلطة الدولة.

"تسببة للربحية المتناقصة للنشاطات الإقتصادية فقد تزايدت أهمية المضاربة في السلع وتخزينها واستخدام أجهزة الدولة لتحقيق المصالح الشخصية... وكان الطرف القائد لهذا النظام الإقتصادي الجديد هو نظام البنوك الإسلامية الذي ظهر أول مرة في السودان مع افتتاح بنك فيصل الإسلامي العام 1978. ولقد وجد هذا المنحى من التطور تغييره السياسي في الجبهة الإسلامية الإصولية".⁴²

وعلى المستوى العالمي، دفع نجاح الثورة الإيرانية في 1978 إلى الأمام بآمال وطموحات كل الحركات الإصولية الإسلامية في العالم. وأضحت هذه الحركات تتمتع، لدرجة كبيرة، بتأييد مادي خاصة من دولة مثل إيران على قدر لا بأس به من الثراء، وهو العنصر الذي كانت تفتقده لزمان طويل.

تشكّن قيادة الحركة الإصولية في السودان من متقين، شماليين، ذكور، من أهل الحضر، ذوي ارتباطات وثيقة بقطاعات المال والأعمال.⁴³ وهم على الرغم من ارتباطاتهم العشائرية القوية يتسمون بتحيز واضح ضد الرف. وقد تبنوا أساليب غريبة على الواقع السوداني في اكتناز الأموال الطائلة خاصة من توظيفها في مجالات استثمارية ذات عائدات سريعة. إن التكديس الإجرامي للأموال يحتاج أحياناً إلى دولة إجرامية وأشخاص على قدر عال من التصميم وانعدام الرحمة. ويتوجب أن تكون المرجعية الفكرية التي تستند إليها الحركة بسيطة وأصولية ومطلقة ومدعومة بكوكبة من العقوبات القوية الرادعة في تقديرها لما تعتبره من الآثام والمروق من الملة (قانون جنایات ديني أو قانون جنایات فاشستي).

إن السرعة المذهلة التي تحوّلت بها "الجبهة القومية الإسلامية"، من إطار جماهيري عرض للإخوان

المسلمين في السودان إلى منظمة شبه عسكرية، لا يمكن تفسيره إلا بأنه يمثل انتقالاً لشريحة الجلافة التي تمثلها "الجبهة القومية الإسلامية"، من المناهج الليبرالية للترأكم الرأسمالي إلى هذا التراكم الوحشي الممعد بالحديد والنار والمتركة على الفوائد السريعة وقصيرة الأجل، والذي تجلّى خلال 10 أعوام الأخيرة.

الإنفتاح السياسي

تغيير المسميات السياسية والظهور، من وقت لآخر، بطبقات تنظيمية متقنة لمواحد أهم الأدوات التي ظل يستخدمها تنظيم "الأخوان المسلمين" في السودان كلما ضاقت به السبل. فقد أدى الدور الاقتصادي وتوردي الوضع العسكري إلى جانب حمل "التجمع الوطني الديمقراطي" السلاح في وجه الحكم، إلى اقتناع قيادة "الجبهة القومية الإسلامية" بالدخول في مساومة مع التجمع الوطني الديمقراطي وحركة تحرير شعوب السودان. بدأ النظام محاولاته في هذا الاتجاه بإغراء التجمع بالدستور الجديد الذي يسمح بـ "الشمولية التعددية"، إذ أن ما يسمى بدستور التواليا أكد إمكانية تسجيل وممارسة نشاط الأحزاب تحت إشراف وسيطرة الجبهة الإسلامية. ليس ثمة شك في أن الجبهة الإسلامية تعرضت إلى تحولات واضطرت إلى تحويل اسمها إلى "المؤتمر الوطني" الذي ترأسه الجنرال عمر البشير مع استمراره رئيساً للجمهورية رغم أن الدستور لا يسمح بذلك. أما الدكتور الترابي، فقد كان يطمح في الهيمنة والإقتراد بزعماء الحزب الجديد، إلا أن تدابير من أطلق عليهم "مجموعة العشرة" داخل قيادة الجبهة الإسلامية حالت دون تحقيق ذلك مؤقتاً.⁴⁴

سارع أنصار الترابي إلى إعادة انتخابه رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) على الرغم من أنه أعلن قبل بضعة أيام فقط من تلك التطورات أنه لن يترشح لرئاسة المجلس. ومن الواضح أن "مجموعة العشرة" المذكورة والملتقة حول الجنرال البشير تدرك جيداً خطورة الوضع العسكري والسياسي للنظام؛ فقد أعربت عن عدم رضاها عن عزلة السودان خصوصاً عن حلفائه التقليديين في الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة. جاء رد فعل المجموعة سريعاً ومفاجئاً، ففي خطاب أرسله إلى الإدارة الأمريكية، بواسطة رجل الأعمال الأمريكي من أصل باكستاني منصور إعجاز، وآخر إلى رئاسة الإتحاد الأوروبي، وعد البشير بطرح مقترحات افترض أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيجعلانها مقبولة. جوهر مقترحات البشير المذكورة يمكن تلخيصه فيما يلي:

- ① سيسمح النظام للجنوب بالاتصال وبناء دولته المستقلة.
- ② يمكن للمعارضة الشمالية أن تنضم للحكومة الحالية تحت ظل رئاسة البشير شرط ألا تحاول تغيير الوضع الراهن من خلال إقلاق دستوري.

⑤ أظهرت الحكومة السودانية نواياها الجادة بإقدامها على تجميع
الوحد الإرشادي في البلاد.

⑥ أعرب السودان عن رغبته في العودة إلى دوره كصديق نشط
للولايات المتحدة والغرب في المنطقة.

⑦ أبلغت رسالة مماثلة إلى كل من الرئيسين الكونغولي لوران كابيلا
والإثيوبي مليس زيناوي خلال زيارتهما إلى السودان.

فاجأت هذه الخطوة غالبية السودانيين كما أثارت كذلك غضب المعارضة وشكوك "حركة تحرير شعوب
السودان" التي لم تبد أي اطمئنان تجاه هذه المستجدات، فقد اعتبرت هذه الأطراف بجمعة أن نظام الجبهة
الإسلامية إنما يحاول فقط المناورة للخروج من وعثه ووضع الحرج وكسب الوقت بصورة مؤقتة إلى حين
التسكن من ترتيب أوضاعه.

الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو أن الدكتور الترابي، زعيم التنظيم السياسي، حاول ركوب الموجة فوراً؛
غير أن الأسباب التي سافها للتنازلات الكبيرة التي أعلنها النظام كانت غير دبلوماسية الشيء الذي كشف
النقاب عن حقيقة ما يجري بالفعل داخل أروقة السلطة. ففي مقابلة أجرتها معه القناة الفضائية القطرية
"الجزيرة" أوضح الترابي السبب في إمكانية فصل الجنوب بقوله:

"صوت كل الجنوبيين لوحدة السودان لكنهم الآن تركوا جبهة الإقناذ
(المؤتمر الوطني). حذروناهم من مغبة ذلك وما ينطوي عليه من
مخاطر كبيرة على الوحدة والتسامح! لا يمكن أن نحافظ على
الوحدة بهذه الطريقة بل إننا سننتقل إلى قبائل وحتى القبائل
ستعرض إلى انقسامات أكثر. نريد في المؤتمر الوطني أن نحقق
الوحدة الوطنية بين الشماليين والجنوبيين، بين المسلمين والمسيحيين
لتوحيد كافة طوائف المسلمين... الخ".⁴⁵

لم تكن تلك في واقع الأمر هي المرة الأولى التي يحاول فيها الترابي استعادة الود المفقود مع الإدارة
الأمريكية؛ فقد بعث فور ضرب مصنع الشفاء برسائل إلى الرئيس كلينتون وبعض السياسيين الأمريكيين
اقترح فيها الطلوع الكامل للعلاقات ملتصاً إلى إمكانية استعداد السودان للمشاركة في محاربة الإرهاب
الإسلامي. وافقت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، على عروض الترابي وأمرت بعودة البعثة
الدبلوماسية إلى الخرطوم، بيد أن مستشاري الرئيس كلينتون للأمن القومي نصحووا بعدم اتخاذ هذه الخطوة
التي رفضها الأخير.

نظام "الجبهة القومية الإسلامية" متمرس في سياسة المراوغة التي تكشف عن الكبر من الإتهامية والتظاهر بالالتزام المرن وغير المتشدد في تطبيق الشرائع الإسلامية. فقد ضحى النظام بالإرهابي المعروف كارلوس لإرضاء الفرنسيين وطالب أسامة بن لادن بالمغادرة إرضاءً للولايات المتحدة، وكبادرة حسن نية للتقارب مع الغرب أغلق نظام الجبهة الإسلامية مكتب ممثلة إيران التجارية في مدينة بورسودان؛ بل دعت أجهزة الأمن الأمريكية إلى فتح مكاتب لها في الخرطوم.⁴⁶ وطلعت إلى السطح مرة أخرى سيناريوهات الحديث عن وفاق وطني للمصالحة تسع دائرتها وتضيق بتناغم مع موجات ثقافم أزمة الحكم في الخرطوم أو إقراجاتها المؤقتة.⁴⁷

وبانسحاب ممثلي غالبية الأحزاب الجنوبية، التي وقعت على "اتفاقية السلام من الداخل"، من حزب الجبهة الجديد - المؤتمر الوطني - تراجعت احتمالات أن يصبح المؤتمر حزباً سودانياً مهماً.⁴⁸ وبما أن الجنوبيين قد أصبحوا عبئاً، فمن الأفضل إذا التخلص حتى ولو بأجزاء من الجنوب حتى يصبح بالإمكان السيطرة على الجزء الثقي بالموارد في الشمال والإبقاء عليه كدولة إسلامية.⁴⁹ وتعتقد "الجبهة القومية الإسلامية" أن التسليح بفصل الجنوب خطوة تكتيكية ومناورة ذكية، فالغرب قد يعتبرها تغييراً جذرياً في نظام الحكم، كما من المحتمل أيضاً أن يرى في ذلك نهاية دولة الإرهاب، الشيء الذي سيقود إلى إضعاف الثورة الإسلامية العالمية وبداية نهاية الإرهاب الإسلامي.

الأطراف الخارجية

ازداد تأثير القوى الخارجية مع تراجع نفوذ السلطة الحكومية، فقد أقعدت النزاعات والحروب المستمرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت علاقات البلاد ضعيفة مع الجهات الخارجية التي تقدم المعونات وكذلك مع الشركاء التجاريين. وعلى الرغم من أن الأطراف الخارجية تقف بصورة عامة إلى جانب وحدة البلاد، فإن نظرتها إلى السودان تسم بالتباين. ففي دول الخليج العربي تؤيد جماعات الأخوان المسلمين تحرير الجنوب الذي يعتبر في نظرها بمثابة أرض بكر للإسلام والثقافة العربية.⁵⁰ كما أن هناك أيضاً من ينظر إلى القارة الأفريقية بمجملها كنها ساحة للتبشير يتنافس فوقها الإسلام والمسيحية والعالم الإسلامي والغرب.

وثمة تصور آخر يقوم على أساس أن غزو جنوب السودان بالقوة إنما يعبر خطورة دفاعية لحماية المصالح المشروعة داخل هذه الساحة كمنطقة نفوذ محددة. يضاف إلى ذلك أن شبكة العلاقات الشخصية بين الشماليين والعالم العربي تجعل علاقات المرجعية الفكرية وروابط الثقافة أكثر متانة. فقد تمكنت مجموعات الأعمال السعودية-السودانية المشتركة من إنشاء مشروعات في البلدين إلى جانب تدفق رأس

المال من الخليج باتجاه بعض المشروعات في السودان، خصوصاً في قطاع النفط والأعمال المرتبطة بالزراعة. لذا فإن المصالح الدينية والثقافية والاقتصادية في مجملها تضافرت في تشجيع سياسة متشددة وغير مهادة من طرف الحكومة السودانية تجاه الجنوب.

تصدرت حكومتا العراق وليبيا التأييد الموالي للإسلام والعروبة، إذ وجدت في السودان تحت ظل النظام الراهن واحداً من بضع شركاء محدودين في عزلة العالم. وفيما يُعتبر تأييد العراق وليبيا سنداً قيماً ومهما بالنسبة لقطاعات الجيش والنظام الحاكم، فقد أثار قمة بعض القوى العالمية كما انضج في الضربة التي تعرضت لها العاصمة السودانية بصواريخ كروز الأمريكية في 20 أغسطس (آب) 1998. إذ أن الولايات المتحدة قصفت مصمناً زعمت واشتجطن أنه ينتج أسلحة كيميائية وملكه الإرهابي أسامة بن لادن وذلك رداً على تنجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في مطلع الشهر نفسه. وتجلت في التعريب الذي وجهت به المبادرة الليبية للتوسط بين أطراف الحكومة والمعارضة.⁵¹ الأهم من ذلك أن السودان، بوصفه مسانداً "معروفاً" للإرهاب العالمي، أصبح غير مؤهل لتلقي المعونات الخارجية كما لم يعد له استثمارات تجارية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما الشقيقة مصر، التي تعتبر شريكاً مهماً ذا قتل كبير في المنطقة العربية، فإنها لا تؤيد بأي حال التوجه الإسلامي المتشدد في السودان؛ فهي نفسها تعاني من الضغوط الخطيرة التي تشكلها الحركة الأصولية في الداخل. بالإضافة إلى أن أهم أولويات مصر على الإطلاق، تكمن في تأمين انسياب مياه النيل التي تعتمد عليها بشكل حاسم ومصري. وفي حالة مصر فإن التطلعات الإسلامية وتوسع الثقافة العربية تعتبر أموراً ثانوية بالنسبة لأولويات العيش والبقاء. ويمكن القول هنا أن الطموح التاريخي للدولة المصرية ظل متركزاً على الدوام في تأمين الاستقرار والتعاون على امتداد حوض النيل، لذا فهي تحتفظ بروابط مع كل الأطراف المعنية بالصراع في السودان، إذ أنها لا تزال محتفظة بعلاقاتها مع نظام الجبهة القومية الإسلامية وتساند في الوقت نفسه لقاءات واجتماعات المعارضة السودانية في القاهرة ودول الجوار.⁵² وفي هذا الجانب فإن تأثير مصر ساهم في دفع العقيد جعفر نوري، زعيم "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى إعلان تأييده، المتكرر، للسودان الموحد رغم مطالبة بعض أتباعه باتصال الجنوب.⁵³

القوى الموازية للمصالح العربية والإسلامية في الشأن السوداني تشمل في حكومات إريتريا وإثيوبيا وبوغندا، ذلك أن الحكومات الثلاث تعارض بشكل مبدئي سياسات "الأسلمة والتعريب" التي ينتهجها نظام الجبهة الإسلامية وتواجه خطر هذا التوجه على نطاقها الداخلي كذلك؛ أما كينيا فهي تتأرجح في موقفها بين الحكومة والمعارضة. بينما نجد أن إثيوبيا، من جهتها، ظلت تساند "جيش تحرير شعوب السودان" منذ

نشأته كما أنها ظلت تريد غلبة الجناح العسكري داخل الحركة. أما إرتريا، فقد ظلت تزود "الجمع الوطني الديمقراطي" وقوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا بالقواعد، الشيء الذي مكّن هذه القوات من نقل الحرب إلى شمال السودان.

أما فيما يتعلق بموقف الغرب من النزاع في السودان، فإنه ظل يلعب دوراً مزدوجاً بتأييده الحكومة والمتمردين على السواء؛ إذ في الوقت الذي تقدم فيه الولايات المتحدة دعماً سراً لجيش تحرير شعوب السودان، تزود فرنسا نظام الجبهة الإسلامية بالسلح والمعلومات الإستخبارية.⁴⁴ كما أن مواد الإغاثة التي تقدمها المنظمات الطوعية (غير الحكومية) لدرء المجاعة في جنوب السودان تجد طريقها إلى قوات الحكومة ومقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان"، إلى جانب دعم المجموعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة لبعض أقسام المعارضة بصورة مباشرة. كما أن المصالح الخارجية على المستويين اقليمى والدولي تلعب دوراً له خطورته في استمرار النزاع.

ووفقاً لما تقدم فإن مسارات الحرب والسلام في السودان تمر ومن دون أدنى شك بتطورات مثيرة للإهتمام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية كافة (انظر الفصل الثامن).

حواش وإحالات

1- انظر السودان: 33 مليون تعداد السكان المرفع عام 2000م، [الخرطوم، 1994/6/28].

2- انظر "24.9 مليون تعداد السكان بالبلاد"، [الإتحاد الوطني، 1993/8/22].

3- انظر مداخلة الدكتور عبد الزهراء الأندري

"The State, Politics and the Southern Question", in *The Current Situation in the Horn of Africa*, edited by M. Salih, Scandinavia Institute of African Studies, Uppsala, Sweden, 1991.

4- راجع مطبوعة

Sudan Environmental Profile, DANIDA, Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, Denmark, 1989.

5- ورقة غير منشورة للدكتور عاصم المغيري

Unpublished paper by A. Mougrabi, Hydrobiology Unit, University of Khartoum, Sudan, N.D.

6- راجع كتاب الدكتور محمد سليمان

Greenhouse Effect and its Impact on Africa, by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1990.

انظر أيضاً تصريح عبد الحميد إبراهيم موسى، مدير غابات النيل الأزرق "غابات شمال السودان ستفرض بحلول عام 2000م"، [المحرط، 1994/8/6].

7- راجع الفصل الخامس بالدكتور محمد صالح

"Environmental and Social Insecurity in the Drylands of Sudan", in *Security in African Drylands* edited by A. Hijort-af-Ornas, RPEIS, Uppsala University, Uppsala, Sweden, 1992.

8- عن مشروع "سلة خبز العالم العربي" ومصوره راجع دراسة الدكتور تيسر محمد أحمد علي "زراعة الجميع في السودان"، محمد علي جادين (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1994. الدراسة عبارة عن تتبع جذور سياسات التنمية الزراعية واتساعاتها على الدولة وتختلف البلاد إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين.

9- راجع المقال الذي يناقش سياسة البنك الدولي تجاه العرض وتخفيض العملات

"The IMF Supply Side Approach to Devaluation: A response", by Nashashibi and Clawson, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, February 1986.

والورقة المتأخرة للباحث ريتشارد براون عن سياسات البنك الدولي إلى الانتفاضة العام 1985:

"On the Rationale and Effects of the IMF Stabilisation Programme in Sudan Under Nimeiry: 1978 to the April 1985 popular uprising", by R. Brown, by R. Brown, *Geoforum*, vol 19(1), 1988.

10- انظر الفصل الذي كتبه الدكتور محمد نور الدين

"Food Security and Adjustment Programme", in *The Conflict in Environment and Women*, edited by M. Suliman, IFAA, London, UK, 1991.

11- وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم 1992/8/2 على اقتراح الجنرال الزبير محمد صالح وزير الداخلية بإلغاء حجز أراضي الرهد بفرض تخفيض الإستثمار واحداث توازن بين احتياجات سكان تلك المناطق الزراعية بما يضمن حقوق المستثمرين [الإنتاذ الوطني، 1992/8/3].

12- أعلن المهندس عبد الله محمد عمر، المدير العام لمصلحة المساحة ان هناك 5 فرق خاصة بأعمال التخطيط توجّهت إلى أعالي النيل لتخطيط مليون فدان بأعالي النيل 1/4 مليون فدان بمنطقة الدمازين (السودن الحديث، 1992/4/22). انظر أيضاً حديث أحمد إبراهيم السلاوي، مدير ادارة الولايات الجنوبية بالبنك الزراعي، "الإنتحاء جنوباً لتحضير الأرض وتناقص خطرات التنمية"، [السودان الحديث، 1992/7/28]: "تقلّ تجرّبة الزراعة في القضايف إلى أعالي النيل". [الإنتاذ الوطني، 1994/7/22]. وكان بدر الدين طه، مدير البنك الزراعي قد صرح ان البنك قد وضع خطة طموحة للمساهمة في تنمية الإليات الجديدة. انظر "البنك الزراعي يضع خطة

لتمية الولايات الجنوبية"، [الإثارة الوطني، 1992/4/6]. وتم مباشرة فتح فروع بكل من مدينة جوبا (1992/4/18) ومدينة ملكال (1992/4/19) ومدينة وار (1992/4/21). المدير بالذكر ان البنك الزراعي تم افتتاحه العام 1959 وله 30 فرعاً بالشال. وتبعه في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بنك فيصل الإسلامي بفتح فروع في الجنوب. وقد ذكر عبد الله حسن احمد (مدير عام البنك، ومدير بنك السودان لاحقاً):

كان الجنوب من ضمن اولوياته في الانتشار على اساس ان البنك يحصل رسالة المصارف الإسلامية وان نشر هذه الرسالة لا بد ان يكون على نطاق السودان كله ولا يقتصر على شمال السودان فحسب ومن هنا قام بنك فيصل بفتح فروع بمدينة جوبا العام 1982 وفي 23 نوفمبر 1992 سَـكـَّلَ منظرة بنك فيصل بفتح فرع وار وفي نفس اليوم يـاـشـر فرع ملكال العمل وسنقوم بإذن الله بفتح فرعين في الركن ومدينة رابعا يجرى التتال وفرع ثالث بولاية الاستوائية في احد المدن الحرة بعد التشاور مع الجهات المسؤولة.

المدير بالذكر ان بنك فيصل تم تأسيسه العام 1977 وله 40 فرعاً بالشال. انظر "بنك فيصل الإسلامي وعطولات جادة نحو التنمية والسلام بالجنوب"، [السودان الحديث، 1992/11/23]. كل هذه التسهيلات شكلت رأس الروح لمؤسسة الجلالة للإجاء جنوباً في مجال الزراعة الآلية. ففي أبريل (نيسان) 1995 أعلن بروفيسور احمد علي قنيف، وزير الزراعة المركزي ان هناك خطة لزراعة 253 ألف هكتار (600 ألف فدان) بالجنوب خلال الموسم بكلفة قدرها 1 1/2 مليار جنيه سيقرم القطاع الخاص بزراعة 75% بينما سَـكـَّلَ الحكومات الولاية بزراعة 6% بينما 5% تنفذ عن طريق القوات المسلحة. وتقوم المنظمات التطوعية بزراعة 6%، بينما 8% عن طريق السكان المحليين خلال الزراعة التقليدية الماشية. انظر "خطة لزراعة 600 ألف فدان بالجنوب خلال موسم 1995-1996"، [المرطوم، 1995/4/17].

13- لما تبعه أثر توجه الزراعة نحو التصدير والتجارة الخارجية انظر مجموعة التقارير الربع سنوية والسورية التي تصدرها دار نشر "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" بانتظام Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Sudan, The Economist, London, UK, 1980-

14- المربع قسه في الحاشية رقم 6.

15- عن آثار تغير معدلات هطول الأمطار انظر "Recent Rainfall Changes in Central Sudan and their Physical and Human Implication", by A. Trilsbach and M. Hulme, Tans Inst Br Geogr, vol 9, 1983.

وتحقيق عن "الموسم الزراعي ومياه الري"، [السودان الحديث، 1992/7/26]. المدير بالذكر ان الدكتور تافع علي تافع، وزير الزراعة والموارد الطبيعية، قد صرح في العام 1998 ان التصحر يزداد السودان وان المشكلة أضرت حتى ذلك الوقت بنحو 75% من السكان. وقال تافع خلال ندوة دراسية ان 1/2 ولايات السودان 26 والتي تغطي مساحتها حوالي 51% من مساحة أكبر قطر في أفريقيا تضررت من مشكلة التصحر. وصرح ان مشكلة التصحر تسببت في نزوح حوالي 20 مليون نسمة أي 1/4 السكان ودفعهم الى حافة الفقر [الحياة، 1998/10/28].

16- المربع قسه في الحاشية رقم 6.

17- لمزيد من التفاصيل عن أنواع ملكية الأراضي وتطور تشريعاتها انظر مقالة "Land Law and Registration in Sudan", by S. Simpson, J. of African Administration, no 7, 1955.

ومقالة الدكتور محمد هاشم عوض "The Evolution of Land Ownership in the Sudan", by M. Awad, Middle East Journal, No 25, 1971.

وكتاب الدكتور سعيد محمد المهدي A Guide to Land Settlement and Registration, by S. M. al-Mahadi, KUP, Khartoum, Sudan, 1971.

وتقييم حديث بواسطة البنك الدولي انظر Land Tenure in the Sudan, by the Sudan Land Tenure Task Force, a report submitted to the World Bank, Washington DC, USA, 1985.

وعن السيرة الذاتية لعلاقات الأرض السائدة في السودان اليوم والتي لا يمكن اختزالها في القرن التاسع نحوها في وثائق دولية الفتح الثاني انظر الكتيب المسار للأساذ محمد إبراهيم قد "علاقات الأرض في السودان: عواش على وثائق تملك الأرض"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1993.

18- كان من أول أهداف المستمر إنشاء لجنة في العام 1899 لمراجعة أنواع ملكية الأراضي. أصدرت الإدارة الإستعمارية البريطانية بعدها قانون 1905 لتحديد ووسع التسجيل الإجمالي للحيازات حتى تشكل من نوع السيطرة على الأرض وتوطئتها لخدمة سياساتها لصالح المشاريع الزراعية المروية. ثم أصدرت قانون 1918 والمخصص بتقنين التصرف في الأراضي وملتزم بعد ذلك بقانون 1925 الذي اعتبر أن أي أرض لم تسجل كملكية لأفراد تعتبر ملكية عامة للدولة. وأستمر الحال كما عليه إل أن صدر قانون الأراضي غير المسجلة العام 1970 وقانون الحكم الشعبي المحلي 1971 والذي صادر حق الملكية القبلية ودور رجال الإدارة الأهلية في الموضوع، والتطور اللاحق الذي فتن بواسطة قانون المعاملات المدنية العام 1984.

19- انظر تصريح المهندس عباس محمد خير، مدير عام المساحة بالإتابة "التوسع في الإستثمارات الزراعية: الفراغ من مساحة 40 مليون فدان في الولايات"، [السودان الحديث، 1992/6/1]؛ وتصرح الدكتور فيصل مراد عشان، المدير العام للهيئة العامة للإستثمار "تزايد الطلبات لإقامة مشاريع إستراتيجية"، [الإقادة الوطني، 1992/11/26]. وفيما يتعلق بإعتراضات المواطنين على المشاريع الزراعية المصدقة في مناطقهم انظر "700 ألف فدان تم توزيعها"، [الإقادة الوطني، 1992/11/23].

20- انظر مداخلة الدكتور الإسكندر دي وال War in Sudan: An analysis of conflict, by Alex De Waal, Peace in Sudan Group, London, UK, 1990.

21- راجع كتاب الأساذ محمد إبراهيم قد "علاقات الرق في المجتمع السوداني"، طبع خاص، القاهرة، مصر، 1995.

22- انظر كتيب "ستر العورة"، سلسلة البصيرة، مؤسسة المجتمع المدني السوداني، كمبروج، المملكة المتحدة، 1999.

- 23- لمعلومات عن التجارة الخارجية راجع إستهلال، حاشية رقم 63، صفحة 60.
- 24- انظر "الحكم اللامركزي في السودان: حاضره ومستقبله"، العجب أحمد الطرقي (محرر)، مجلس دواست الحكم الإقليمي، جامعة الخرطوم، 1989.
- 25- لرصد مجالات التعاون وتأكيده الولاء للسلطات البريطانية وكل من عبد الرحمن المهدي وعلي الطرقي راجع الكتاب القيم الذي ألفه الباحث محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: المآزق التاريخية وأفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت، لبنان، 1982؛ خاصة الفصل الرابع "برطانيا والقرى الثلاث".
- 26- مرجع حاشية رقم 6 قسه.
- 27- راجع مساهمة الدكتور عبد الفغار محمد أحمد "National Ambivalence and External Hegemony", in *Agrarian Change in the Central Rainlands*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.
- 28- مرجع حاشية رقم 6 قسه.
- 29- راجع حاشية رقم 54 في صفحة 58.
- 30- راجع حاشية رقم 26 في صفحة 53؛ وحاشية 31 في صفحة 54.
- 31- راجع الفصل الثالث عن "الجوية: صراع الموارد".
- 32- انظر "بدء تشييد المرحلة الأولى من طريق السلام"، [الإذاعة الوطنية، 1992/5/5].
- 33- إستمرت النزاعات المسلحة بين المليشيات الجنوبية المسلحة من دون إقطاع. انظر "قوات كارينو تهدد الخرطوم: الحكومة تشكك في ولاء بقية الفصائل وتهاجم معسكر جبل أولياء"، [النصر، 1998/2/4]؛ والمقالة التحليلية المأزقة للأستاذ محمد الحسن أحمد "ظاهرة القتال بين فصائل جنوب السودان ودور الشمال العربي في تعزيز وحدة البلاد"، [الشرق الأوسط، 1998/11/24].
- 34- أعبر تسليح القبائل العربية سياسة رسمية منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين. راجع الدراسة التفصيلية التي قدمها الدكتور شريف حرور "المليشيات القبلية أصول التفكير القومي"، في كتاب "السودان: الإتهار أو النهضة"، تأليف شريف حرور ويبرجي تقيت، مبارك علي عثمان ومحمدي النسيم (ترجمة)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997. بالإضافة إلى دراسة الضيف إبراهيم مائل إدام، "تسلح القبائل وأثره على الأمن"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1988؛ ودراسة الضيف علي عثمان محمد النصري، "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، فرع البحوث العسكرية، معهد المشاة، وزارة الدفاع السودانية، 1989.
- 35- لمعلومات إضافية عن الدفاع الشبي انظر الفصل الرابع.
- 36- عن آثار التسليح القبائل في الجنوب انظر حاشية 33 وحاشية 34.
- 37- انظر الفصل الخامس "شرق السودان: ضيق الحدود والآفاق".

- 38- لمعلومات إضافية عن فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المسلحة انظر حاشية 37.
- 39- لمراجعة مسألة آثار نظام الحكم في الخرطوم على القاهرة انظر صفحات 24-28 من هذا الكتاب.
- 40- عن دور الحركة الوطنية خلال فترة التعددية الثالثة (1986-1989) راجع تقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة المنو الدولية خلال الفترة.
- 41- عن آثار فشل إنقلاب يوليو (تموز) 1971 راجع كتيب تقييم سكرتارية اللجنة المركزية، الحزب الشيوعي السوداني "19 يوليو"، الصادر في يناير (كانون الثاني) 1996. انظر أيضا سلسلة المقالات التي نشرها الدكتور محمد سعيد التندال "معالم من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن"، [الطبعة، 1998/8/4-1998/8/6].
- 42- راجع صفحة 8 في مداخلة دكتور دافيلد عن الأحوال الاقتصادية للسودان في *Sudan at Crossroads*, by M. Duffield, IDS Discussion Paper No 275, Sussex University, Brighton, UK, 1990.
- 43- الهدف التنظيمي الإستراتيجي لحركة الإسلام السياسي بقيادة حسن الترابي كان دأباً خلق مركز مستقل سياسي يقطع في منتصف الأحزاب التقليدية (الأمة والإتحادي) وليس زرع دستور إسلامي في وسط هيكل وشكل النظام السياسي القائم. فشل التنظيم في تحقيق ذلك خلال الفترة ما بين 1970-1980 دفعت لقيامه بترؤس الحكم بانقلاب عسكري في يونيو (حزيران) 1989. على المستوى الاقتصادي كانت مسألة من يؤول الرأسمالية، أي قات منها تكون هي التحكم في قيادة جهاز الدولة مسألة مازالت تحتاج لدراسات تفصيلية. الرأسمالية السودانية تتكون من قات هي بشكل عام الزراعية والصناعية والتجارية والمقارعة كانت تعين عليها حزبي الأمة والإتحادي، بينما مؤشرا برزت قطاعات النقل والمصارف والاتصالات كمجالات احتكرتها الجبهة القومية الإسلامية.
- انظر رسالة الدكتوراه التي تقدم بها التجاني عبد القادر حامد، (أحد كوادر الجبهة القومية الإسلامية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم سابقاً، ملبريا حالياً) إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن في أغسطس (آب) 1989
- Islam, Sectarianism and the Muslim Brotherhood in Modern Sudan: 1956-1985.*
- شهد وجد ان عدد كبير من أعضاء الحركة الإسلامية كان أباًزم فقهاء دين منهم قائدها الترابي نفسه الذي كان جده فقها شرفا (توفي 1704 ميلادية) إدعى المهدي؛ وكذلك كان حال قياديين فيها من أسال عثمان خالد مفرقي وعبد صادق الكاروري وعبد الله سليمان الوض وسعاد الفلاح الديوي. وذكر الدكتور التجاني ان 17٪ منهم والدم ينسب إلى طائفة الخنيسة، 15٪ أنصار، 23٪ لا ينسب لأي طائفة صوفية، 7٪ سمانية، 8٪ قادرية و10٪ تجانية و2٪ أنصار سنة. وعلى عينة ممثلة وجد ان عضوية الجبهة القومية الإسلامية الإجتماعية والقومية تتكون من 32٪ مهنيين، 28٪ معلمين، 16٪ رجال أعمال، 9٪ موظفين، 8٪ مزارعين، 4٪ مرشدين دينيين وأقل من 2٪ رجال، [ملف الجبهة القومية السودانية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 44- عن قانون التوالي السياسي واتكاساته راجع ملخص ندوة التوالي السياسي في السودان: بين القبول والرفض، سلسل من 6 حلقات، الزمان، 1999/3/8-1999/3/11.
- 45- عن "مجموعة العشرة" انظر استهلال، حاشية رقم 40، في صفحة 55. انظر [الشروق

الأوسط، 1999/2/18]. تطورت الصراعات بين اجنحة "ثورة الإنقاذ" إلى مستوى حدوث إرتقاع قصر أبعد فيه القرابي ومزيدوه عن الحكم. وقد ذكر الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، أن الاعتبارات وراء الاجراءات ضد القرابي كالتالي:

"أولاً إثر التصرفات السالبة لقيادة المؤتمر الوطني في الأمانة على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد بصفة عامة. وثانياً تجاوز المقررات المؤسسية الصادرة من الأجهزة القيادية والتي كان يفترض تنفيذها من قبل الأمانة العامة عوضاً عن ممارستها والخروج عليها. وثالثاً هو الموقف غير المبرر من قيادة الأمانة العامة بمقاطعة دعوة الرئيس للقائه الثورة الكبرى للتفكير حول طقوة تنفيذية جماعية لإنقاذ القرارات التي أصدرتها الهيئة القيادية".

"ثاني البشير: 3 أسباب وراء عزل القرابي"، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. انظر أيضاً التعليق التصيلي في الصحف اليومية خاصة: "إرتقاع في الخرطوم"، وتعليق "التطورات السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/12/14]؛ "القرابي: أرض الإقصاء القسري"، [الشرق الأوسط، 2000/1/6]؛ وتعليق الأستاذ محمد الحسن أحمد على الأحداث في مقالين "إنجاز المؤسسة العسكرية لصالح البشير غير توازنات الحكم في السودان"، [الشرق الأوسط، 1999/12/21]؛ "السودان إلى حكم جديد بعد العراق النهائي بين القرابي والبشير"، [الشرق الأوسط، 2000/5/9]. ولوحيات نظر عربية عن خلاصات الإنقاذ راجع مقالة سمير عطا الله "شراكة الزيت واللواء التي فصلها البشير"، [الشرق الأوسط، 1999/12/23]؛ ومقال فؤاد مطر "السودان... وإقناض ما أمكن إنقاذه"، [الشرق الأوسط، 2000/1/5]؛ "رؤي القدس: ثورة الإنقاذ تأكل نفسها"، [القدس، 2000/5/8]؛ [ملف التنظيم السياسي لإرتقاع بيزو (حزبان) 1989، وحدة الوثائق، منظمة المجتمع المدني السوداني].

46- دعت الحكومة السودانية الولايات المتحدة إلى إعادة فتح سفارتها في الخرطوم وإنشاء مكاتب جديدة وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الإتحادي وذلك لمراقبة أنشطة الجماعات الأصولية. انظر السودان يدعو واشيعطن لفتح السفارة ومكاتب CIA وFBI، [الشرق الأوسط، 1999/5/22]. عن تأرجح العلاقات الأمريكية السودانية انظر المقالات الأربعة التي كتبها المحلل السياسي الأستاذ حسن ساني الطالب والمطلوب في العلاقات الأمريكية -السودانية، [الشرق الأوسط، 1998/9/3-1998/9/6]؛ ومقاله "وزير الخارجية السوداني: علاقاتنا مع أمريكا مثل علاقة المرض والطبيب"، [الشرق الأوسط، 2000/4/28].

47- عن مشاريع المصالحة والوساطات الإثنية انظر "الصديق المهدي يبدأ زيارة ليبيا في إطار جهود المصالحة السودانية"، [الأهرام، 1999/7/27]؛ "أمانة مصرية ليلية للإشراف على ملف الحوار بين المعارضة والحكومة"، [الرأي العام، 1999/8/16]؛ "مقاول مصري يلبي ببعاج جهود المصالحة السودانية"، [الشرق الأوسط، 1999/8/27]؛ "المعارضة السودانية تنفي رفضها للمبادرة السلمية المصرية-الليبية"، [الأهرام، 1999/9/2]؛ "المفترض تفرض الرضا بين الإنقاذ والمبادرة الليبية-المصرية"، [الشرق الأوسط، 1999/9/5]. لتتلات تحليلية انظر الأستاذ محمد الحسن أحمد "دخول ليبيا على خط المصالحة السودانية بين المعارضة والحكومة"، [الشرق الأوسط، 1999/8/10]؛ لوجهة نظر مصرية انظر أمانى الطويل "تقريب هو المصلحة: جهود المصالحة السودانية تواجه تحديات خطيراً"، [الأهرام، 1999/9/19]؛ ولوجهة نظر عربية انظر تحقين المحرر السياسي "مقبات كثيرة تواجه الوساطة المصرية-الليبية لوضع حد للصراع في السودان"، [البقعة، 15/10/1999].

48- انظر "حزب الأمة يحدد رؤيته للحل السياسي لأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 9/21/

[1999]. ولمعلومات حول وجهة نظر سودانية عن الوثائق الوطني انظر مقالة الدكتور حيدر إبراهيم علي "فرض المصالحة السودانية: حسابات الانتقال إلى حل سياسي للأزمة"، [الأهرام، 22/9/1999]. ولوجهات نظر مصرية تحليلية انظر يوسف الشرف "المصالحة الوطنية في السودان...".
والعلماء المابجلة، [الأهرام، 21/6/1999]؛ أسماء الحسيني "هل اقترب السودان من الوثائق الوطني؟"، [الأهرام، 24/7/1999]؛ إحسان بكر "السودان... الوثائق المستحيل"، [الأهرام، 1/1999/8/].

49- تطورت الساعي لاستلخ الجنوبيين من المؤتمر الوطني وتسجيل حزب "جبهة الاتحاد الديمقراطي" خارج مظلة قيادة الدكتور وراك مشار. كان بعض الفعاليات ترى في أن تسجيل حزب مستقل يؤدي إلى انشغال اتفاقية الخرطوم للسلام وفك الارتباط القائم بين الحكومة والقبايات المرتقة على الاتفاقية. انظر "مشار: اختلاف كبير بين أهداف المؤتمر وأهداف الجنوبيين"، [الخرطوم، 23/1/1999].
وقد كان رد فعل قيادات حزب المؤتمر المطالبة باستقالة مشار من جميع مناصبه واعتبرته تطورا خطيرا يستدعي اجراء عدد من التنويرات ومؤشر فقدان الثقة بقيادة المؤتمر التي هي قيادة الحكومة قسما. كان إنسحاب الجنوبيين من المؤتمر الوطني وانحيازهم ودعمهم لاحقا الموقف البشير ضد القراي مسألة حاسمة. انظر حاشية 51.

50- لمرة مراحل تطور تصورات الجبهة القومية الإسلامية لأبعاد أزمة الجنوب واجمع كتاب المحبوب عبد السلام "فصل في حرق الجنوب السوداني"، بيت المرفة، الخرطوم، السودان، 1989. وانظر الفصل 14 من كتاب الدكتور عبد الوهاب الأفندي "الثورة والإصلاح السياسي في السودان"، منتدى ابن رشد، لندن، المملكة المتحدة، 1995.

51- لم تـم دراسة آثار النشاط التبشيري الإسلامي في السودان بشكل متكامل بعد، لكن راجع الفصل الرابع، المرفوضي رقم 31، 32، 106.

52- انظر حاشية 47.

53- تميز تكتيكات الحكومة المصرية تجاه حكومة الخرطوم بأن عموما هو تأمين مصالحها المباشرة، خاصة ما يتعلق منها بجلاء النيل. انظر إسفهان، حاشية 33، صفحة 54.

54- اعلانات فرق بالحرس على وحدة السودان مذكورة. انظر "خلاف قائم بين فرق" والي يؤكد موقف مصر المبدئي بدعم وحدة السودان، [الأهرام، 1/9/1999]؛ "فرق؛ يؤكد ضرورة حماية وحدة السودان وسلاته الإقليمية"، [الأهرام، 2/9/1999]. وقد كان العقيد جون فرق قد وصل القاهرة يوم الإثنين 24/11/1997 في أول زيارة له إلى مصر منذ اعلانه الترد العام 1983 تلبية لدعوة رسمية من السلطات المصرية. وقد أصبحت باهتمام بالغ من طرف الأجهزة المصرية باعتبارها الأولى منذ تأسيس حركة قبل 14 عاما. راجع "بحرق يؤكد تمسكه بوحدة أراضي السودان وتأييده لمشروع قناة جوهلي على النيل"، [الأهرام، 29/11/1997].

الفصل الثالث

الجنوب

الجنوب

صراع حول الموارد

منذ إطلاق الرصاصه الأولى العام 1983 جرى تفسير عودة الحرب بين شمال السودان وجنوبه، على وجه العموم، بوصفها نزاعاً عرقياً-دينيّاً يستند أصوله من الخلافات بين المسلمين والمسيحيين، أو بين العرب والأفارقة.¹ وهو وصف يحصر أمرها في حدود العوائق البدائية المرتبطة بأسبقية الإثماء القبلي والعرقي واللغوي وتزمت الطائفة وعامل الدين كأساس للهوية. ولقد استُخدم هذا الوصف التبسيطى، أيضاً، للتصير عن مظاهر الحرب الأهلية الأولى والصدامات الساعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، وما زال لها بعض الأثر في مسار الحرب الحالية وكيفية فهم أبعادها، لكن الافتراض الذي نطلق منه في هذه الدراسة يؤكد ان طبيعة الحرب قد تغيّرت.

لا شك ان الصراعات المسلحة هي عمليات متغيّرة ومتجددة الميكانات والآثار، وليست أحداثاً سكنية. فقد أثرت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوّرات الأحداث في السودان في طبيعة هذا النزاع تدريجياً، إذ كان صراعاً يمكن ان يوصف بأنه يمثل نموذجاً كلاسيكياً للنزاع العرقي-الدينيّ إلا انه قد تحوّل إلى نزاع يتحور بصورة رئيسية حول الموارد الطبيعية. صاحب ذلك بروز الازمات الاقتصادية والسعي المحموم لكل أطراف النزاع للسيطرة على الموارد الطبيعية بوصفها، في نهاية المطاف، عناصر مؤثرة في حسم نتائج الحرب الأهلية في السودان.

هذا التحول أفسح للجلابة، كما ذكرنا سابقاً، مساراً جديداً ظل مستمراً إلى يومنا هذا للتوسع في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية البكر الواقعة في جنوب البلاد. فلقد بدأ العمل في العديد من المشاريع التنموية خاصة في مجال استخراج النفط واستغلال المياه والأرض، كل ذلك يتم باسم التنمية الاقتصادية في حين تذهب كل القوائد إلى الخيبة الشمالية. وعلى الرغم من ان الحرب الأهلية كانت قد توقفت منذ العام 1972 مع اتفاقية أديس أبابا التي واصلت تنفيذ قرارات منح الجنوب الحكم الذاتي، إلا ان الجنوبيين حرموا بصورة عامة من نصيبهم في الاستفادة من خيرات السلام. ولقد انتجرت الحرب مرة أخرى بعد نحو 11 عاماً بعد ان قض الجنرال جعفر نميري ببرد الاتفاقية التي وقعها بنفسه بقيامه بتقسيم الاقليم الجنوبي في مايو (آيار) 1983 إلى وحدات ادارية لم يتم الاتفاق عليها مسبقاً.² وزاد من استمرار تفجر الوضع بعد ذلك قيام نميري بفرض "شهرات سبتمبر" المشددة على نطاق القطر، وشروع حكومته في استخراج النفط في الجنوب. لهذا فإنه ليس من المستغرب ان الهجمات الأولى لجيش تحرير شعوب

السودان بقيادة الدكتور جون قرق³ تركّزت على منشآت مشروع قناة جوقلى والمنشآت التابعة لشركات استخراج النفط.

ان تجدد الحرب الأهلية يؤكد قيام تحد واضح لوقف انقراض نخبة شمال السودان على قاعدة الموارد الطبيعية للجنوب، وعلى معارضة حاسمة لمنع تدمير الإقتصاديات التقليدية للسجموعات البليّة من رعاة الماشية. ولقد التحق هذه النخبة، أيضاً، بعدد محدود، لكنه مؤثر، من المناطق الأخرى، بينما عانت الاغلبية الجنوبية من تقادم انهيار البني الاجتماعية، التي كانت أصلاً ضعيفة، جزاء سنوات عديدة من الاهمال.

نشأت "حركة تحرير شعوب السودان" لتجد تأييداً كبيراً لها في اوساط واسعة من فقراء الريف والمعدمين في الشمال بسبب تبنيها مخاوف وآمال المهتمين. ولقد شكل ذلك تحولاً جوهرياً في الانقسام التاريخي للبلاد إلى شمال وجنوب؛ إذ تجاوزت الضرورة الاقتصادية البعد العرقي. فقد صار باسكان سكان احياء الصنيح والكروتون العشوائية، متعددي الانتماءات العرقية المقيمين حول المدن ان يقدوا الآمال على "جون قرق" وحركة ببعدها السياسي والعسكري. بيد ان انقسام "الحركة" العام 1991، وميل قيادة جون قرق في يونيو (حزيران) 1992 نحو اتجاه دعاء فصل الجنوب يشير إلى ان الولاءات القبلية والعرقية مازالت عوامل فاعلة على الرغم من ان الخطاب السياسي قد لا يتطابق احياناً مع الواقع. ولكن ينبغي ما أكدته الأحداث خلال ما يزيد عن 17 عاماً من ان الحرب في جنوب البلاد لم، في المقام الأول، انتفاضة سياسية مسلحة ضد نهب موارد الجنوب الطبيعية ومن أجل الحفاظ على هويته وكيونه الثقافية والروحية.

"مائة عام من العزلة"

بعد الحملات الأدبية العنيفة التي شنتها الادارة الاستعمارية للسيطرة على الجنوب، اتجهت منذ العام 1930 لفرض نظام اداري مختلف عرف باسم (السياسة الجنوبية)⁴. وبينما كانت السيطرة على الاقتصاد والادارة في شمال السودان في يد الدولة وقادتها العلمانيين، بصورة رئيسية، فإن السلطة الاستعمارية في الجنوب خلقت مجتمعات قبلية ذات اكفاء ذاتي بقيادة الزعماء العشائريين (السلالين والمكوك) لهذه المجتمعات. وأصدرت قانون المناطق المغلقة (المقفولة) في العام 1922، واعتبرت بذلك كل الجنوب بالإضافة إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق (الأقسناس) مناطق محظورة على الشماليين إلا بأشيرة دخول مسبقة. وحاولت الحكومة القضاء على أي أثر للإسلام، كما شجعت البعثات التبشيرية المسيحية، واستخدمت اللغة الانكليزية كلغة تواصل ووسيط بين المجموعات المختلفة.

ولم تبذل الادارة الاستعمارية البريطانية أيّ جهد على مستوى التنمية الاقتصادية، ولم يمدّ التعليم المرحلة الابتدائية، ولم تنشأ في الجنوب أيّ مدرسة ثانوية؛ ولقد أدت السياسة الجنوبية، في أقصى تجلياتها، إلى إنشاء متعمّد لما يشبه حزام عزل تام بين الشمال والجنوب.⁵ وعطلت بذلك أيّ فرص للتداخل وإكمال القومي في السودان، بل تبادت في صلب حاجز تاريخي بين شطري البلاد إلى حد أن مهدت، أيضاً، لفصل الجنوب وإلى ظهور اقتراحات بإنشاء فيدرالية بين الجنوب وپوغندا.⁶

خلال سنوات عزلة الجنوب عن الشمال، وعن بقية العالم، حرصت الادارة الاستعمارية ان تظلّ ذكرى غزوات الاسترقاق حيّة في الأذهان، تطفو على المشاعر والأشجان ولم تسمح بمحدث أيّ فرص للتعايش أو الاختلاط بذويّ أو يحفظ من مراراتها.⁷ ونتيجة لذلك فإنه عندما سُودنت ادارة الجنوب بتعين شماليين في مواقع الاداريين البريطانيين، قبل سنوات الاستقلال الأولى، وصار ابناء الجلالة تجار الرقيق حكايًا جددا للجنوبيين، تأججت في الحال نيران الشقاق العرقي وقتل عشرات من التجار والمهنتين والمعلمين وغيرهم من الشماليين في مذابح "تطهير عرقي" وقعت العام 1955، وعمت جميع ارجاء الجنوب، كرد فعل لما فهم على انه استثمار شمالي.⁸ كان ذلك تذكيرا صاعقاً لحكام البلاد من الشمال بأن الأمر يحتاج لأكثر من مجرد التصريحات اللفظية كي يترجّح موقف عدم الثقة الراسخ، وتتمكن جسور التعايش السلمي ان تنشأ بين هويّات ثقافية مغايرة لبعضها بعضاً.⁹

الحرب الأهلية الأولى

استغرق اخضاع السودان للحكم الثنائي (الانكليزي-المصري) ¼ قرن من الزمان، وكان امر اخضاع الجزء الجنوبي من البلاد أكثر صعوبة منه في الشمال. والحقيقة ان سلطة الدولة كانت حتى عقد الثاني من القرن العشرين تجلّى، عموماً في حملات عسكرية تأديبية دورية، وفترات مقطعة من مواجهات عنيفة في الاجزاء المختلفة من جنوبه وغربه. وركّز البريطانيون على التنمية الاقتصادية والسياسية وتطوير البنى التحتية في الشمال، كنشاء مشروع الجزيرة وخطوط السكك الحديدية، واقامة ادارة مدنية عصريّة في حدود مصالحهم المباشرة. لكنهم تركوا الغرب والجنوب لحالة من الركود والتخلف تحت الادارة المحلية لزعماء القبائل وشيوخها.¹⁰

وبلغت السياسات الإستعمارية الموجهة نحو الجنوب درجة الفصل التام بينه وبين الشمال قَمّ تدعيم التركيب القبلي باتهاج سياسات تعتمد في تنظيمها الإداري على التقاليد والعرف والتراث الثقافي للجماعات المحلية؛ ولم يبذل جهد يذكر للتوسع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما في مجال التعليم حيث صارت الانكليزية لغة للدراسة، من دون العربية، ولغة التواصل *Lingua franca* فإنه كان

تعلماً ابتدائياً في الحد الأقصى له. ولم تكن النتيجة عزل ولايات الجنوب عن الشمال فحسب، وإنما عزل الجنوب نفسه عن بقية العالم. ولم تبدأ القوى الاستعمارية في تحقيق قبضتها، في مجال السياسة الجنوبية، إلا في يونيو (حزيران) العام 1947 عندما سمحت بعقد مؤتمر جوبا حيث وافق الزعماء الجنوبيون مع القيادات الوطنية الشمالية على رفض الإتحاق بشرق أفريقيا وتفضيل قيام دولة سودانية موحدة، مع الإقرار بالواقع المختلف للجنوب عن الشمال وأن الانفصال يلحق ضرراً بلبغا بكل من الشمال والجنوب إقتصادياً وسياسياً؛ وفي الوقت نفسه بدأت المطالبة بوضع مميّز في إطار من الحكم الذاتي أو الفيدرالي.

كان لصعود حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية السودانية أثر كبير في أن تغير السلطات الاستعمارية من نهجها السابق. واندفعت الإدارة البريطانية في هذا المسار التوحيدي بإصدار عدد من القرارات التي فتّح الحدود بين أقاليمه وتبيح حرية الإنتقال في أرجائه.¹¹

"إن البرنامج المتجمل لدمج البلاد، والذي طبق حينها، كان ضعيفاً ومتأخراً للغاية. وفي العام 1953 أدخل البريطانيون 800 وظيفة قسّت سودتها، ولم يمح السياسيون الشماليون للجنوبيين منها سوى 4 وظائف، وكان ذلك بمثابة اهانة بالغة كما كان أيضاً مؤشراً لتخلف التعليم في الجنوب. في الجنوب كادت (السودنة) أن تصير (شموكة)؛ وفي ما كان الاستقلال يقترّب شاهد الجنوبيون الإداريين البريطانيين وهم يستبدلون بالشماليين. وفي العام 1955 تمردت الكتيبة الجنوبية التي كانت في توريث عندما بلغتها رغبة السلطات في نقلها إلى الشمال. وشكل تمرد الكتيبة الجنوبية نواة حركة انبثاها الاقتصادية التي لحاضت الصراع في الحرب الأهلية الأولى في السودان والتي استمرت 17 عاماً".¹²

لقد كان تمرد الفرقة الإسواتية في 17 أغسطس (آب) 1955 وتسلل أفرادها إلى الغابة واعتمادهم حرب العصابات نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين الجنوب وشمال السودان. فقد كان هو البداية الفعلية لنزف الحرب الأهلية وأسست لمفهوم العصيان جدا وطنياً في الجنوب وأصبحت زادا وعفزا للخروج على سلطة مؤسسة الجلابة الشمالية في المستقبل. وأضحت تلك التجربة ركيزة فكرة إستندت إليها مشروعية دخول قوى المعارضة الشمالية ميدان العمل المسلح ومد رقعة الحرب إلى جبهات جديدة.

نشطت الحركة السياسية الجنوبية في معارضة كل المشاريع التي تبنتها الحركة السياسية الشمالية في التنمية

المحاذرة للجزء الوسط من البلاد والعلاقات الخارجية المحاذرة لقضايا ترتبط مباشرة بمصالح الشمال وفي تبني مشروع "الدستور الإسلامي". وطلبت إلى السطح لأول مرة دعوات تهدف إلى تشكيل جبهة من شعوب وقبائل جنوب السودان ورجال النوبا ودارفور بغرب السودان وقبائل البجا في شرقه ومنطقة الأتسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق. ووافقت ذلك، من جهة أخرى، سياسات رسمية فسرت من قبل الجنوبيين على أنها استمرار لمؤامرة شمالية-عربية للسيطرة على مناطقهم. ولم يتوصل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في مارس (آذار) 1965 لتلمس سبل الحل لمشكلة الإقسام الوطني إلى إتفاق يوقف تأثيراتها العميقة على كل البنية الدستورية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.¹³ كل هذا عمق تيارات الإستقطاب بين الطرفين زادت من حدة الكراهية والتكك وانهار الأمن والخدمات وزيادة حدة التدخل الأجنبي نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية والنزاع المسلح بين الجانبين.

اتفاقية أديس أبابا

منذ الاستقلال في العام 1956 تبادلت حكم السودان أطقم مختلفة من المدنيين والعسكريين، وتفرقت مساراتهم في بحث غير مجدي عن التنمية وحل "مشكلة الجنوب". ولكن لم يخرج عن إطار الحملات التأديبية وزيادة وتيرة العنف، مستندة إلى أن ما يحدث من تمرد لا يخرج عن دائرة المؤامرات الأجنبية بروجوها السياسية والدينية. وواصلت هذه المجموعات دون توقف سياسات الإحتواء والتذويب والدمج والإصهار وفرض التطبيق بالقوة لسياسة "العرب والأسلمة".

لقد كان إقلاّب صغار الضباط على السلطة المدنية في مايو (آيار) 1969 نقطة تحول جذرية أخرى في محاولات حل النزاع المتصاعد بين شطري الوطن. قرارات يونيو (حزيران) 1969 هي أول اعتراف رسمي بوجود فوارق تاريخية ودينية وثقافية واقتصادية بين الشمال والجنوب؛ وتم فيها قبول مبدأ منح الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان.¹⁴ لكن هذه القرارات تعرضت لمقاومة عنيفة من جهات عدة محلية وإقليمية ودولية. وعصفت بها الصراعات التي كانت قد اشتعلت في الخرطوم بين جناحي الحركة الإقلابية.¹⁵ وعندما استرد الجنرال نمري السلطة في يوليو (تموز) 1971، بعد إقلاّب أيده الحزب الشيوعي، قطع كل علاقاته مع دول "المنظومة الاشتراكية" واندفع بلهج بالثناء على الغرب وعلى الازدهار الذي تبشر به فلسفة "السوق الحرة"؛ وساعد هذا التحول في زيادة دعم الغرب له وتسهيل مهمة البحث عن اتفاق لحل "مشكلة الجنوب" المزمعة.

كان لموضوع السلام أهمية كبيرة لدى الجنرال نمري خاصة في مجال تأمين نظامه وفي انجاح مشاريعه "التصوية" الجديدة الضخمة. وفي 28 فبراير (شباط) من العام 1972، بعد مفاوضات مع الجنرال

جوزيف لاقو، الذي كان قد تمكن قبل عامين فقط من فرض قيادته على حركة الأنابانيا؛ وقّعت اتفاقية أديس أبابا وبدعم مباشر من "مجلس الكائس العالمي" و"مجلس كائس عموم أفريقيا"، وبذلك توقفت الحرب الأهلية التي دامت 17 عاماً.¹⁶ وكان أساس الاتفاقية هو قبول مبدأ منح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً، وبناء عليها صدر قانون الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار السودان الموحد، ثم صدر في العام 1973 الدستور الدائم الذي قنن الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب. لكن الاتفاقية تركت العديد من الموضوعات الرئيسية بإجابات غير مكتملة وحلول ناقصة وسياسات متضاربة.¹⁷

ورغم ان الاتفاقية لم تحظ بدعم كامل من القوى السياسية في الجنوب والشمال وواجهت معارضة صارخة في العالم العربي (خاصة مصر وليبيا) إلا ان الاعوام 1972-1983 كانت أعوام سلام مستقر نسبياً. وبرزت إلى السطح معارضة عدد من القيادات التي كانت تنتمي إلى القبائل التي تعيش في الولايات الاستوائية غير راضية عن ما اعتبرته هيمنة قبيلة الدينكا النيلية على مقابيل الادارة الاقليمية، والتي صارت مصدراً رئيسياً للثروة ولرفعة المكانة الاجتماعية في الجنوب.¹⁸ وقد زاد الطين بلة، أختلال توازن السلطة بين الاستوائيين والنيليين العام 1979 بسقوط عبيدي أمين في بوغندا، وعودة العديد من المهتمين والاداريين الاستوائيين إلى السودان. حينها، كان أيضاً معظم الجنوبيين مستائين من الطريقة التي فُسر بها نظام نميري اتفاقية أديس أبابا بإعادة ترسيم حدود الجنوب لنصم منطقة باتيو، التي كان قد اكتشف فيها النفط، إلى الشمال. وقد تقام ذلك الشعور حينما تجاهلت الحكومة المركزية آراء وهوم السكان المحليين واعطت اشارة البدء لحفر قناة جوتيلى عبر مستنقعات منطقة السدود.

تفجرت الاقسامات، أيضاً، في أوساط السياسيين الجنوبيين فوقف الاستوائيون ضد الدينكا والنوير، وتمرد منسوبو مليشيات الأنابانيا المحرومون من الاميازات ضد الحائزين عليها.¹⁹ حاول الجنرال نميري استغلال هذه الخلافات لمصلحته الخاصة فشرع في التدخل في مجرى الأحداث بإزاحة عدد من كبار السياسيين من مناصبهم والتدخل في كل ما يتعلق بالترشيحات والإختيار للقيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية في الإقليم الجنوبي. وبلغت هذه المكائد اقصاها بإعادة تقسيم الجنوب في 23 مايو (آيار) العام 1983 إذ انشئت 3 أقاليم أدارية بدلاً عن الوضع السابق للجنوب كإقليم واحد، وحلت الحكومة الإقليمية. وبينما عبر الاستوائيون عن بجهتهم بالوضع الجديد شعرت القيادات المنتسبة إلى قبائل الدينكا والنوير والشلك المبعدة بأنها أهيت وخذعت. وأصبح شبح الحرب الأهلية يحيم على الجنوب مرة أخرى، لكن هذه المرة كانت القبائل النيلية هي المرشحة لتلعب الدور الرئيسي في الصراع. فقد كانت تواجه مناطقها ومواردها الطبيعية هذه المرة التهديد المباشر من زحف "مؤسسة الجلالة" عليها. وبذلك شهد العام نفسه، الذي اعيد فيه الجنرال نميري تقسيم الجنوب، تمردات عديدة أكرها أهمية التمرد الذي

قامت به الكتيبة 105 المتحركة في معسكر (حامية) مدينة بور في منتصف مايو (آيار) 1983 والتي صارت، فيما بعد، نواة لجيش تحرير شعوب السودان بقيادة العقيد جون قروق.²⁰

اتفاقية كوكادام

بعد اسقاط نظام الجنرال نميري في انتفاضة أبريل (نيسان) 1985، اتبعت مرة أخرى الفرصة للبحث عن فرص السلام في السودان وعلى كل المستويات الرسمية والشعبية. وقد كانت أهم مبادرة على المستوى الشعبي في تلك الفترة هي لقاء مندوبي "التجمع الوطني لإنقاذ الوطن" ممثلة للقوى السياسية الراديكالية التي قادت الانتفاضة الشعبية، بممثلين لحركة تحرير شعوب السودان في 24 مارس (آذار) 1986 بمدينة كوكادام بإثيوبيا. وتوصل الطرفان لمشروع اتفاقية تمهد لخلق مناخ ملائم تضمن إقامة مؤتمر قومي دستوري بعد 3 أشهر. وقد كان إطارها العام هو التزام القوى السياسية والحكومة بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس "مشكلة الجنوب" وحدها؛ على أن تترافق معها إجراءات رفع حالة الطوارئ والغاء قوانين "الشريعة الإسلامية" الصادرة في سبتمبر (أيلول) 1983، والقوانين المقيدة للحريات والعودة إلى دستور العام 1956 المعدل 1964 كإطار دستوري مع إلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر والماسة بسيادة السودان. ولقد أبدى كل من حزبي الأمة القومي والشيعي وقتها اتفاقية كوكادام بينما رفضها الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية.

ولعل ما يميز إعلان كوكادام، والذي كان ميثاق (اتفاضة إبريل (نيسان) 1985 ضد حكم الجنرال نميري مرجعيته الأساسية إنه كان نقطة فاصلة في طريق البحث عن السلام والوفاق الوطني بإحتوائه لأول مرة على خطوات محددة للوصول إلى طاولة المفاوضات. ولكن كان، أيضا، تميزا بإصاقته ولأول مرة في تاريخ حقب الحرب الأهلية السودانية لمسألة الموارد الطبيعية إلى أجندة المؤتمر القومي الدستوري. وبذلك أدى إلى أن تبرز هذه المسألة الحيوية لأول مرة كقطعة مرجعية على ساحة العمل من أجل السلام في السودان.

لكن تسارعت الأحداث وتخلّى حزب الأمة ورئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي سرماً عن اتفاقية كوكادام بعد أن تمكن من النجاح في أبريل (نيسان) 1986 من إنشاء تحالف على النمط المهدي القديم بين الجلابة وقبائل البقارة بغرب السودان، وحصل على كيانات كبيرة من الأسلحة من ليبيا والعراق. وشرع الصادق المهدي في مواصلة الحرب بضراوة مستعينا، هذه المرة، بمليشيات المراحل الذين "يقوق ولاؤهم له احكامهم لسلطة القانون وللدولة".²¹

وبنهاية العام 1988 كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد بلغ درجة عالية من الانزعاج من نوايا الصادق المهدي واختلال ميزان القوى السياسي لصالحه فتفاوض مع "حركة تحرير شعوب السودان" حول "اتفاقية السلام السودانية" في 16 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988.²² واتفق الطرفان من حيث المبدأ على تجسيد قوانين الشريعة الإسلامية وعقد مؤتمر قومي دستوري، وتنفيذ وقف لإطلاق النار والغاء حالة الطوارئ التي فرضها الصادق المهدي العام 1987. ولقد تجلّى التأييد الكبير لهذه الاتفاقية في الإستقبال الشعبي الحافل الذي لقيه زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني في مطار الخرطوم عند عودته من اديس ابابا. وفي مواجهة التأييد الشعبي الكبير لاتفاقية نوفمبر (تشرين الثاني) والادانة الضمنية لى موقف الصادق المهدي في مواصلة خيار التصعيد العسكري ومواصلة الحرب.

عند الصادق المهدي بالاحتماء على الجبهة الإسلامية لكسب تأييدها مشكلاً حكومة تحالف جديدة أبعد عنها الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد كانت الملاحظة الجديرة بالإهتمام بأن طوال فترة التعددية الثالثة (1985-1989) لم تكن هناك مفاوضات مع "الحكومة" بشكل رسمي، بل كانت المفاوضات تتم بين "الحركة" مع كل حزب سياسي على حدة. هذا إلى جانب أن قيادة الجيش كانت قد اقتنعت بعدم جدوى الحرب، وفي فبراير (شباط) 1989 وجه الجيش، مدفوعاً بضعف الإرادة السياسية للحكومة، انذاراً إلى الصادق المهدي فعواه أنه إذا لم يتحقق تقدم نحو السلام، ولم يتم حل المليشيات القبلية والحزبية خلال اسبوع فلن الجيش سيتدخل.

أدّعى الصادق المهدي أخيراً لمطالب قيادة الجيش المدعومة بسند جماهيري كبير، فخرجت الجبهة الإسلامية من الحكومة وعاد الاتحادي الديمقراطي لها، واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى مع "الحركة"، وتوصل الطرفان، من دون إبطاء، إلى اتفاق بوقف إطلاق النار. وعاد برنامج "شران الحياة"، التابع للأمم المتحدة، عملياته لإغاثة المتأثرين بالجوع. ووافقت الجمعية التأسيسية على تجسيد القوانين الإسلامية، وحدد يوم 18 سبتمبر (أيلول) 1989 موعداً لاحتفاء المؤتمر القومي الدستوري، وكان يتوقع أن يلتقي رئيس الوزراء الصادق المهدي والعقيد جون قرق في اديس ابابا في 4 يوليو (تموز) 1989.

لم يتحقق الاجتماع بين الصادق المهدي وقرق أبداً، ففي 30 يونيو (حزيران) 1989، وبوقت دقيق، وقع الانقلاب الذي تقّده "الجبهة القومية الإسلامية" مما أجبر مواصلة العملية السلمية. وبدعاوى الجهاد دشنت مرحلة جديدة من الرعب في الشمال كما تصاعدت حملات الإرهاب في الجنوب.²³ وصعد النظام الجديد الحرب في الجنوب إلى مراحل جديدة من الوحشية مستنداً إلى دعم الحركات الإسلامية وبعض الاقليات العربية. ولقد صارت إيران، بالتحديد، بجانب ليبيا والعراق مصدراً لدعم عسكري

لم يختلف واقع الحال منذ الإستقلال، فقد استمرت المواجه والسياسات نفسها التي استهدفت دعم مواقع الفئات المستفيدة من استمرار الحروب الأهلية السودانية. وإن كان هذا الأمر يبدو غربيا ومدهشا إلا ان واقع الأحداث الآن يؤكد ذلك. لقد كانت الجبهة الإسلامية، قصيرة النظر ومحدودة التفكير على المستوى الاستراتيجي في طرحها لحل "مشكلة الجنوب"؛ إذ تصوّرت حلانهايا للمأزق التاريخي عن طريق برنامج مكثف للأسسلة والتعريب. وهى تسعى من دون كلل لتنفيذ برنامجها في الإسراع باستقلال موارد الجنوب تحت غطاء تكتيكات الموافقة على "حق تقرير المصير" مع القوى السياسية الجنوبية وتؤكد فيها أهمية الإتحاد للدفاع عن "المشروع الحضاري الإسلامي" مع القوى السياسية الشمالية. أما حزبا الأمة والائحادى الديمقراطية فانهما يعتبران الجنوب امتدادا طبيعيا لقاعدتهم الاقتصادية واحتياطهم من الموارد الطبيعية، وقد يتفائلان عليا، على المدين المتوسط والطويل، استمرار ويلات الحرب على الاستجابة الثورية لتنفيذ إرادة القوى السياسية الجنوبية بتقرير المصير والإفصال عن السودان.

الأسباب

هناك قليل من الحروب أعلنت فيها الأطراف المتصارعة دوافعها واسبابها الحقيقية. بل العكس هو الصحيح، فمعظم الحروب تخوضها أطرافها تحت ألوية وشعارات قديمة استنادا إلى أرث نزاعات سابقة. ولأن مسببات هذه النزاعات السابقة لا تخفى حالا وإنما بطيء شديد فانها تحجب عن الحارين البواسل مجرد امكانية الشك في انهم ربما يناقشون لأسباب ماعادت قائمة أو لا مصداقية لها أو حتى انها، في بعض الاحيان، ضد مصالحهم. وهذا القول يطبق جزئيا على الحرب التي تجرى الآن في السودان. على الرغم من ان السبب الاساسي للنزاع الآن يتركز - في تقديرنا - حول السيطرة على الموارد الطبيعية، فان معظم المقاتلين من الجانبين ظلوا وما زالوا مقتنعين بأن حرهم تدور حول قضايا ترتبط بأصولهم العرقية وهويتهم الثقافية وقناعاتهم الدينية. وسنحاول في مايلي شرح أسس هذا التحول الذي طرأ على طبيعة النزاع وذلك من خلال عرض ومناقشة عناصره الأساسية.

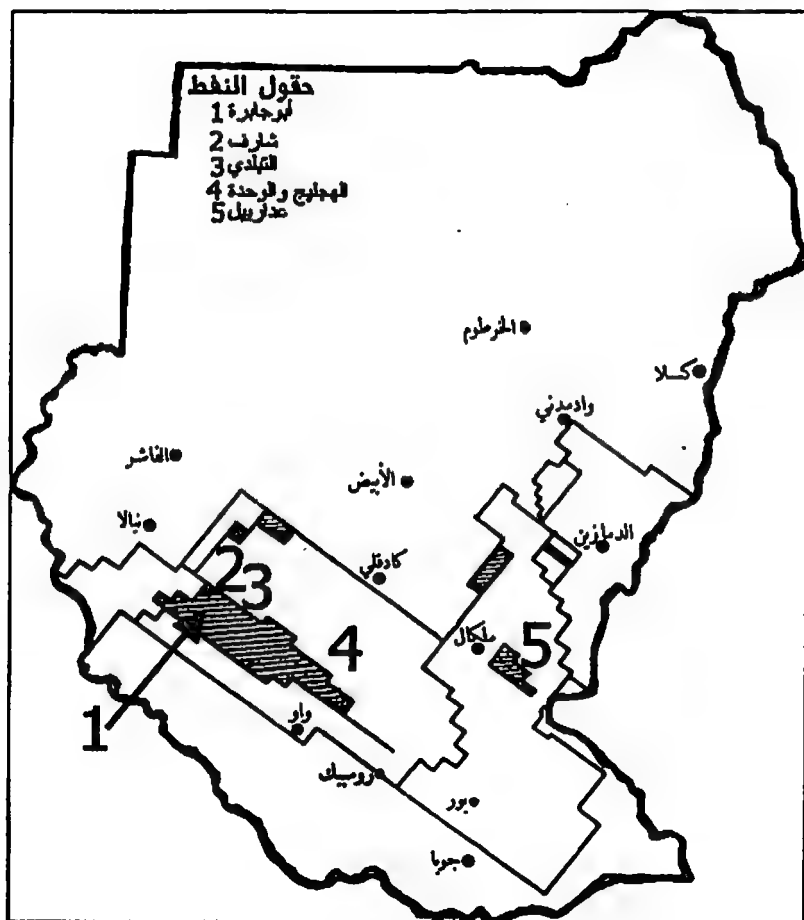
الثالث المحرم

النفط

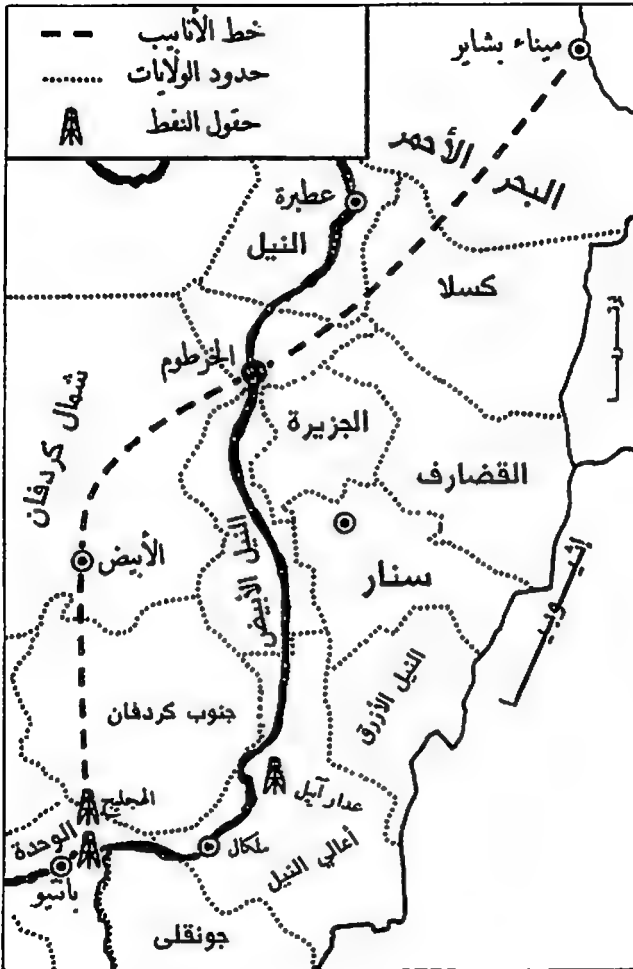
ظهرت بوادر اكتشافاته في عدد من الإعلانات الأولية عن حقول مناطق الجبلد (جنوب كردفان) ومنطقة باتيو (أعالي النيل) في العام 1979، وفي ابريل (تيسان) 1981، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية انها

أُكشفت وجوده بكميات تجارية في حقل الوحدة بالقطاع الجنوبي الغربي لمناطق استكشافها (شكل 16). وقدّر حجم احتياطي النفط، الذي يمكن استخراجه من حقل كايكانق وحقل الوحدة وحقل الهجولج المجاور له، رسميًا، بنحو ملياري برميل، يمكن أن يعود على البلاد بنحو 50 مليار دولار، أو ينطلي احتياجات الطاقة المتوقعة لعقدين من الزمان (شكل 17).

شكل (16): مناطق امتياز البحث عن النفط.



شكل (18): خط أنابيب النفط.



وكان قد سبق ذلك تقديم الدكتور حسن الترابي (النائب العام وقتها) بمخاض إلى مجلس الشعب (البرلمان) يطلب إضافة منطقة باتيو الفنية بالنفط إلى الشمال بإلحاقها بإقليم كردفان؛ ولكن أجبرت المعارضة الشعبية الجنوبية الجنرال فكري على سحب مشروع القرار؛ ولكن ما حدث كان كافياً لإثارة الشكوك

⑤ خسائر السودان من توقف عمليات استخراج النفط بسبب الحرب بلغت أكثر من 6 مليارات دولار خلال الفترة 1986-1992. متوسط تكلفة استيراد البلاد النفطية تقدر بحوالي 350 مليون دولار سنوياً. ⑥ حصلت شركة شيفرون في مطلع العام 1992 على تصريح من الحكومة الأمريكية لمن 1.3 مليار دولار، بعد أن أعلنت أن استثماراتها في السودان كانت خامسة. وتمازلت عن استثماراتها في ونيو (حزيران) 1992 لشركة سودانية (كونكروب) يمتلكها محمد جبار الله، عضو بارز في الجبهة القومية الإسلامية، بـ 19 مليون دولار. كانت الشركة مجرد واجهة استخدمت لاختراق شيفرون من السودان وتسليم كامل ممتلكاتها لشركة كندية يمتلكها رجل أعمال باكستاني مرتبط بالجبهة الإسلامية.

⑦ في فبراير (شباط) 1993 تأسست "الشركة الوطنية للبترو"، تحت سيطرة بنك فيصل الإسلامي، بنك الشلال الإسلامي، البنك السعودي الإسلامي، بنك القاصم الإسلامي، شركة الرواسي، شركة فوكس هول، الأمن الشين مصعطي، النور زروق، الحبيب النص، عبد الله عبد الباسط، الأمن الشين مصعطي، محمد جبار الله، علي كرتي، عثمان خالد مضوي، محبوب عروبة، محمد وصف محمد... الخ وعدد إضافي من قيادات الجبهة القومية الإسلامية.

⑧ قامت الحكومة السودانية بإجراء اتفاقيات تعاون في مشروعات قطعية مشتركة (كشفاً وإنتاجاً وحقلاً وتكريراً) مع كل من جنوب أفريقيا في فبراير (شباط) 1992، إيران في مايو (تشرين) 1992، والكويت في مايو (تشرين) 1995، ومصر في أغسطس (آب) 1999.

⑨ اشترت "شركة النيل الكبرى للبترو" في ديسمبر (كانون الأول) 1996 المنسل، وهي كونسورتيوم (اتحاد مالي) لجمعية شركات تضم شركة الصين الوطنية للنفط (740٪) والشركة المصرية الوطنية للنفط (30٪) وشركة تلسان الكندية (25٪) وحكومة السودان (5٪). ⑩ تبلغ مساحة منطقة الأنيان 170 ألف كيلومتر (تبادل تقريباً مساحة سوريا)، ويستخرج النفط من 6 حقول في هجليج والوحدة وكابكات. يبلغ إنتاجها نحو 170 ألف برميل يومياً وتزعم مطلع العام 2001 إلى 1/4 مليون برميل ويزعم خلال سنتين إلى 450 ألفاً. وقدور احتياطي السودان من النفط أكثر من مليار برميل وفق الأرقام الرسمية، أي ما يعادل 50 مليار دولار تقريباً. ⑪ فرغ باستغلال حقول عداو بريل بأعلى النيل شركة الخليج للبترو، وهي شركة تم تأسيسها في أغسطس (آب) 1995 بين شركة قطرية (60٪) وكونكروب (20٪) وشركة البترول الوطنية (20٪). خذرو الاحتياطي الكلي للمنطقة بحوالي 200 مليون برميل، أي ما يعادل 4 مليار دولار.

⑫ وقع عقد تنفيذ مشروع خط المايب النفط من حقول هجليج في أعالي النيل إلى ميناء شابر على البحر الأحمر، الذي يضم مستودعات سعة 2% مليون برميل، في فبراير (شباط) 1998 وأكمل المنسل فيه بنابر (كانون الثاني) 1999. خبر أضيف حقائق المشروع أنباءاً وتبلغ مساهمة الخزينة أكثر من مليون برميل. ⑬ دشنت أول ماخرة عمل 600 ألف برميل من خام النفط اشتراكاً شركة شل العالمية منجبه إلى سفن نفطية في 30 أغسطس (آب) 1999. وبذلك لم يعد السودان مجرد دولة زراعية ولكنه أصبح كلاً دولة منتجة ومصدرة للنفط. وحدثت عائدات تصدوره بالمثل زيادة بنسبة 20٪ في إيرادات الحكومة.

⑭ تمخضت الشركات الأجنبية العاملة في السودان لاتفاقيات حادة من قبل أمريكا وطلبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي. كما لوحظت الحكومة الكندية إلى احتمال فرض عقوبات عليها لأن مزاعم ذكرت أن الحكومة السودانية تستخدم عوائد النفط لنرض التسليم.

[ملف النفط، وحدة الترتيب، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]

حول أطماع الشمال في سلب الجنوب من التحكم في موارده.²⁵ وأرجئت الخطط الأصلية البدء في تكرير النفط عملياً في سبتمبر (أيلول) 1981، وبدلاً من ذلك شجعت شيفرون حكومة نميري لبناء مصفاة للنفط في مدينة كوستي بأواسط السودان ومحلة نهائية للتصدير في ميناء بورسودان، تصلها بمجرى النفط أنابيب يبلغ طولها 1610 كيلومترات (شكل 18).

وقد أثارت هذه الأحداث مرة أخرى إلى الأذهان التجاهل المتعمد والمماطلة التي مارستها حكومة الجنرال نميري تجاه عودة مطلقتي حفرة النحاس الفنية بمعدن النحاس ومنطقة كافيكجي الفنية باليورانيوم من ولاية جنوب دارفور إلى إدارة بحر الغزال (الجنوب) كما كانت سابقاً قبل الإستقلال الشيء الذي تم الإنفاق عليه خلال مباحثات إنفاقية أديس أبابا العام 1972.²⁶ وبعاء التعديل المفاجئ للخطط الأصلية لإنتاج النفط لينتبه أهل الجنوب - مرة أخرى - بوجود نوايا خفية للجنرال نميري ومؤيديه من مؤسسة الجلالة وراء هذا التغيير. وكانت أول أهداف "جيش تحرير شعوب السودان" هو الهجوم على مواقع عمل شركة شيفرون الأمريكية في حقول البحث عن النفط بالقرب من ملوط في 28 يناير (كانون الثاني) ثم الهجوم على رئاسة الشركة في منطقة ريكوتا بالقرب من باتو (ولاية الرعدة) بمجرى الشركة على إيقاف عملها نهائياً في التقيب عن النفط في جنوب البلاد في فبراير (شباط) 1984. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى الرغم من ضغوط نظام الجنرال نميري وكل الحكومات التي أعقبته فإن العمليات التي تتعلق باستخراج النفط في جنوب غرب السودان قد توقفت عملياً لمدة تزيد عن 10 سنوات، إلى أن أسقطت بواسطة الحكومة الحالية (شكل 19).

المياه

منذ بداية القرن العشرين، ظلت فكرة حفر قناة تجذب مياه منطقة السدود في جوتيلى، إلى النيل الأبيض، موضوعاً للحوار في اوساط المهتمين بالتنمية والمهتمين بالبيئة. وقد جعلت الرغبة في الحصول على مياه إضافية لجري النيل، مع إستغلال المساحات الكبيرة من الأراضي الخصبة التي تقطعها المياه جعلت من مشروع قناة جوتيلى أكثر مشاريع المياه ترضاً للبحث والتحصيل في العالم.²⁷ لكن الذي ظل غائباً على الدوام هو عمل تقييم جذبي لمدى تأثير المشروع المباشر على السكان المحليين البالغ عددهم نحو 1,700,000 (مليون وسبعمائة ألف) نسمة من قبائل الدينكا والنوير والشلك وبصورة غير مباشرة على قبائل المورلي والباريا والأتراك، ومعرفة الآثار، المباشر أو غير المباشر، للمشروع واستكشاف موقفهم منه ومدى انعكاسه على حياتهم وحيواناتهم.²⁸

في العام 1974 تم توقيع إنفاقية خاصة بين الحكومتين المصرية والسودانية لتنفيذ المشروع (شكل 20).

وبدأ العمل الفعلي في المرحلة الأولى للمشروع بجفر القناة العام 1978، وكان العمل في المشروع مشتركاً بين السودانيين والمصريين بالتعاون مع مجموعة شركات سي سي أي Compagnie de Constructions International الفرنسية. وفي العام 1984 أجبر منفذو المشروع على وقف العمل الذي كان يهدف إلى توفير نحو 4 آلاف متر مكعب من المياه التي تضيع سنوياً نتيجة للتبخر، بعد أن أكملوا خلال 6 سنوات حفر 260 كيلومتراً من المساحة الكلية المقترحة التي تبلغ 360 كيلومتراً، وذلك في اعقاب عدد من الهجمات التي شنتها "جيش تحرير شعوب السودان" على مواقع العمل.

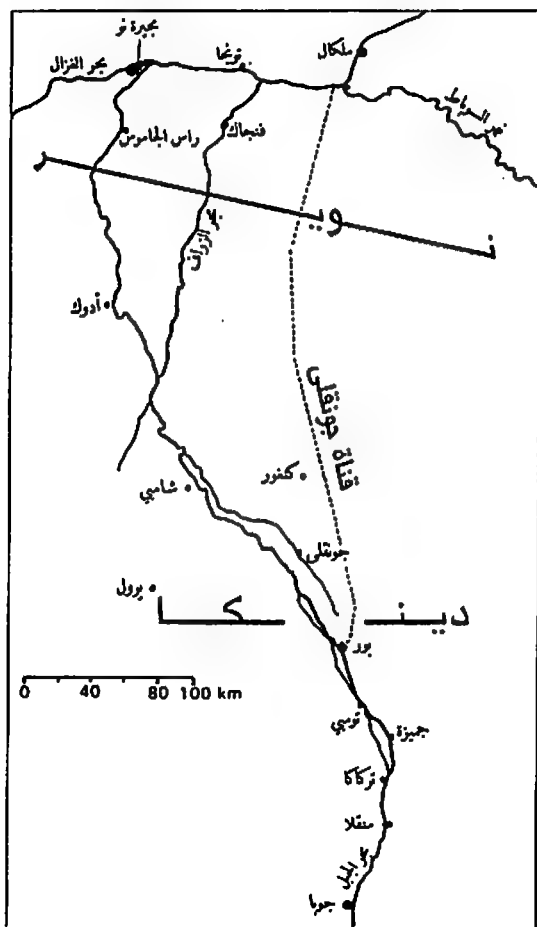
كانت الحكومة المصرية ترغب بشدة في توفير مياه اضافية لها، معبرة عن ذلك بمشاركتها في تحمل $\frac{1}{2}$ التكلفة في تنفيذ حفر قناة جوقلى، وذلك بهدف تأمين أمنها الغذائي لسكانها المتزايدين عدداً. ولم يكن السودان يواجه الاحتياج الملح نفسه للحصول على الماء التي واجهته مصر. لكن، ومنذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وبعد التوسع الهائل في الزراعة الآلية صار الماء هو العنصر الذي يحد من توسع الزراعة في عدة اجزاء من شمال السودان، وبالتحديد توسع المشاريع المروية التي تحتاج إلى مياه كثيرة. وعلى الرغم من ذلك وبدعم مالي من الحكومة الهولندية قامت شركة أيلاكو (Ilaco) الاستشارية في العام 1972 بدراسات جدوى اقتصادية في حزام مساحته مقدارها 7 ملايين هكتار (حوالي $16\frac{1}{2}$ مليون فدان) لإقامة مشاريع للزراعة الآلية حول قناة جوقلى بعد تجفيف السهل القضيبة الخصبة.²⁹ وهي مساحة تساوي تقريباً مجموع مشاريع الزراعة المطرية في كل شمال السودان.

تخوف سكان منطقة جوقلى الذين يتحدرون أساساً من قبائل الدينكا والنوير البالغ عددهم 450 ألف نسمة، والمتأثرين مباشرة بالقناة، من حدوث تغييرات كبيرة في البيئة تؤثر على طرق حياتهم القائمة على الهجرة، وخلال موسم الجفاف، إلى مراعي منطقة السدود (Toic) حيث يجدون الاممك ويعتمدون من مستوى ألبان ابقارهم. كذلك تخوف سكان المنطقة من قدوم غرباء ليقبوا بينهم، واحتمال وقوع نزاعات معهم. ونتيجة لكل هذا فنجرت مظاهرات طلابية في مدينة جوبا في أكتوبر (تشرين الأول) 1974 أشعلتها شائعات ترددت بأن مليونين من المزارعين المصريين سيوطون في منطقة القناة، وإن مشروع القناة ما هو إلا مجرد مؤامرة من الحكومة الشمالية بالتضامن مع مصر يقصد منها تغيير الخريطة السكانية للجنوب. كما كانت التظاهرات فرصة، أيضاً، لبعض سياسي الجنوب للضغط وتصفية الحسابات مع حكومة أبيل أيلر الإقليمية التي كانت محل اتهام بالضعف والتخاذل والتآمر والتجسس للشمال بموافقتها على حفر القناة، ونفرتها في حقوق جنوب السودان بتنازلاتها المتكررة للسلطة المركزية في الخرطوم.³⁰

قد كانت الحرب الأهلية الأولى عاملاً أمام الاستمرار في إجراء أى أبحاث كافية عن آثار شق القناة على

البيئة والمجتمع المحلي منذ العام 1955. ولم تستأف شكل جدي إلا مؤخراً في العام 1976. وواجهت صعوبات وعواقب سياسية ومالية بعد ذلك. لعل أكثرها حساسية هو توقيع ميثاق التكامل في العام 1982 بين مصر والسودان وما سمح به للمواطني البلدين من حرية التنقل وتملك الأراضي وتواجهه من اتفاقيات عسكرية. لكل ذلك فقد ساد إحساس بعدم الثقة لدى الجنوبيين بالمشروع وكان له ما يترده،

شكل (20): قناة جوتيلى.



فالجنتيون رأوا ان الشمال ومصر سيستيدان بينما سوف تتغير حياتهم نحو الاسوأ. وان تخفيف منطقة السدود سيقلل من الثروة السككية ويدفع بها نحو الشمال، وكذلك سيقلل التبخر ويؤدي إلى تثير المناخ وميساعد على القضاء على الغطاء النباتي، ويضعف من وجود الحيوانات البرية التي يصطادونها للغذاء، وسيجعل المنطقة تحت رحمة توسع الزراعة الآلية التي يسيطر عليها الجلالة والزاحفة نحوها من جهة الشمال (انظر شكل 13، ص 125)؛ كما سيسمح أيضاً للجيش بتحريك آلياته وقواته العسكرية إلى الجنوب بسهولة وسر. وهكذا، فإن "الحفار" المختص الضخم لحفر المشروع، والذي يُعدّ الاضخم من نوعه في العالم، غدا من أول الأهداف العسكرية لمقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" وتم نسفه في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 1983 مما أثار كدر الحكومتين السودانية والمصرية، وما أجبر الشركة الفرنسية على توقيف عملياتها تماماً في فبراير (شباط) 1984 والرحيل عن السودان.³¹

الأراضي

ان سهول السافنا الخصبة، التي تميز بأشجار السنط والحشائش الطويلة، هي الأرض الموعودة بأن تكون "سلة الغذاء"، فنسب اطوارها شبه ثابت كما انه يحملها مناسبة لانتاج الذرة والدخن والذرة الشامي والبقول السوداني والقطن (انظر شكل 10، ص 114).

جدول (6): أقاليم جنوب السودان.

الولاية (العاصمة)	السكان لكل الجنوب	المساحة لكل الجنوب	تبادل مساحة دولة	الإنتم
أعالي النيل (ملكا)، جوتلي (بور)، الوحدة (باتير)	1,343,691 [%30]	236,180 [%36]	غانا	أعالي النيل
شمال (أوب)، غرب (راو)، وآراب (أواب)، البحيرات (روبيك)	1,708,901 [%38]	213,751 [%33]	ضعف إرتريا	بحر الغزال
شرق (كيرنا)، غرب (إسيو)، بحر النيل (جوبا)	1,465,059 [%32]	198,120 [%31]	السنغال	الإستوائي
10 ولايات	4,517,651	648,051	افغانستان	الجملة

ان التوسع المائل في الزراعة الآلية، في جميع الاتجاهات، يحتاج إلى أرض جديدة باستمرار. لقد امتدت الزراعة الآلية إلى ولايات جنوب كردفان ودارفور وإلى الأجزاء الشمالية من ولايات جنوب السودان.

وبعد ان انهك ملاك مشاريع الزراعة الآلية مساحات كبيرة من الاراضي في الشمال اندفعوا، دون رحمة، جنوباً لاستغلال اراض تعيش فيها القبائل النيلية ذات الاقتصاد المعروف باعتياده الرئيسي على رعي الابقار (جدول 6). وبسبب علم السكان المحليين بما حدث لقبائل النوبا، في جنوب كردفان (انظر الفصل الرابع)، من ضيق وارهاب وتفرق وتهجير نتيجة لتوسع الزراعة الآلية، فانهم قابلوا هذا الغزو بالمداء والتصدي. رداً على ذلك توخه شباب قبائل جبال النوبا للالتحاق بصنوف "جيش تحرير شعوب السودان" باعداد كبيرة، وقاموا بمهاجمة وحرق عدد كبير من مشاريع الزراعة الآلية؛ وانجبر عداء مماثل عند أهالي الاتسنا، جنوب محافظة النيل الأزرق؛ وفي شمال ولايات أعالي النيل وبحر الغزال هاجم مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" قوات الحكومة واجبروا أعمال الزراعة الآلية على التوقف.

"حركة تحرير شعوب السودان"

أعلنت الحركة، على خلاف حركة الإثيوبيا الأولى، انها لا تحارب من أجل استقلال الجنوب، بل ان هدفها الاساسي هو اقامة سودان إشترأكي موحد ديمقراطي علماني.³² واعتبر جيش تحرير شعوب السودان (الجناح العسكري) نفسه جزءاً لا يتجزأ من صراع كل المجموعات المهتمة في السودان بما في ذلك قبائل النوبا والفور والاتسنا. ولقد دعا الدكتور جون قروق مراراً لعقد مؤتمر قومي دستوري للاتفاق حول دستور علماني-ديمقراطي يستقل به القطر كله. لكن، ظل هناك، على الدوام، تساؤل عما إذا كان جيش "الحركة" سيظل قادراً على الالتزام بهذا الموقف في وجه معوقات عملية وحواجز نفسية هائلة من بينها ان معظم قواته تقاتل بدوافع عرقية-ثقافية.

كان دعم الحكومة الإثيوبية - وقتها - عاملاً حاسماً بالنسبة لحركة تحرير شعوب السودان خلال الفترة الاولى من عمرها (1983-1991). ولأن إثيوبيا كانت لها مشاكلها الخاصة مع حركاتها الداخلية الداعية للاستقلال فانه لم يكن متوقفاً ان تشجع الحركة السودانية الوليدة في أي مسعى لإعادة ترسيم الحدود الدولية. وبالفعل، منذ سقوط المسكر - الديرك - في إثيوبيا في مايو (آيار) 1991 استطاع الإريتريون إعادة ترسيم الحدود الدولية. وكان انهيار الديرك، أيضاً، ذا أثر كبير على مسار الأحداث في جنوب السودان (وشماله) حيث ارتبطت معه "الحركة" بشبكة واسعة من العلاقات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية.³³

ولكن مسار الأحداث وتفاعلاتها، على المستويين الوطني والاقليمي، لم تحفظ للحركة وحدتها العسكرية. ووصل النزاع الداخلي في جناحها العسكري إلى اقصاه في أغسطس (آب) 1991؛ إذ دعت (مجموعة الناصر) التي انقسمت عنها إلى اسقاط العقيد جون قروق من القيادة وفصل جنوب السودان، منخلين عن

كل طموح ببناء دولة سودانية موحدة وعلمانية. ومع أن (مجموعة الناصر) لم تستطع خلع قرق إلا أنها أحيت فكرة أن يكون لتقرير المصير الأولوية على الوحدة، وعبروا عن اتجاه الرأي العام الجنوبي القائل بأن الخلاف بين نظام الجبهة الإسلامية الحاكم في الخرطوم وأحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي المعارضة لا يعدو أن يكون محدوداً وثأوتياً لا يتعدى في جوهره غير الثاني والتدرج في تنفيذ السياسات نفسها (مسألة توقيت)، وأن كل الشماليين لا يركن إلى الثقة بهم.

من جهة أخرى، لم تقتنع مجموعات واسعة من الجنوبيين بعد بأن الخطوات التي تقوم به حكومة الخرطوم لتنفيذ الحكم الاتحادي (الفيدرالي) كافية. فجوهر الإطمئنان إليه يتوقف على حصيلته تنفيذ ما يتعلق به من تفاصيل توزيع السلطة والثروة ونوعيتها؛ في وقت مازال المركز (خلال سلطات رئيس الجمهورية الواسعة) هو المتحكم الوحيد في اختيار الولاة والجهاز التنفيذي في الولايات ورسم السياسات. بل يمتد قوته إلى السلطات التشريعية والتعليمية والثقافية وتوزيع الموارد والثروة... الخ. وحتى المجموعات التي ارتضت بالعمل داخل الأطر التي حددتها الحكومة وقبلت بما وفرت لها من وظائف وغنائم بعد توقيع الميثاق السياسي في أبريل (تيسان) 1996 بين الحكومة و"حركة استقلال جنوب السودان" بقيادة الدكتور مشار والحركة الشعبية (بجر الغزال) برئاسة الجنرال كاريكو كواين بول لا تثق في إستمرايته. ولعل في مسلسل التحالفات والإشقاقات المتكررة والإرتدادات التبادلية بين أطراف هذه الحلول خير دليل على ذلك.³⁴

وخلال السنوات الأخيرة حدثت متغيرات عميقة على الخريطة السياسية والعسكرية للوضع في جنوب السودان. وانداحت وتداخلت وتنافرت دوائر أقليمية ودولية ذات مصالح مباشرة في ترتيب أوضاع المنطقة. وطلعت إلى السطح مرة أخرى دعاوى الانفصال وحق تقرير المصير. واختلطت، مرة أخرى، أوراق الاطماع والمصالح والنفوذ مع المشاعر القومية والوطنية، المتعصبة والمشروعة. فقد تسأل الدكتور غازي صلاح الدين (وزير شؤون رئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام الحالي) عن: "من هم أفراد شعب جنوب السودان؟ وهل يشمل ذلك أبناء الجنوب الموحدين في الشمال؟ وما هي الأسس التاريخية التي تملئ علينا إجراء إستفتاء في جنوب السودان؟ وهل كان جنوب السودان دولة منفصلة تشبه المثال الأرترقي؟ لا أعتمد ذلك، وعليه لا نرى بوجود شعب اسمه شعب جنوب السودان".³⁵

وقد أصبح الآن مطروحا، بشكل ملح، التساؤل الآتي: إلى متى يستطيع قرق ومؤيدوه الإستمرار في الحفاظ على شعاراتهم التي طرحوها عند الفترة التأسيسية واحتواها البرنامج الأساسي (المنفستو)

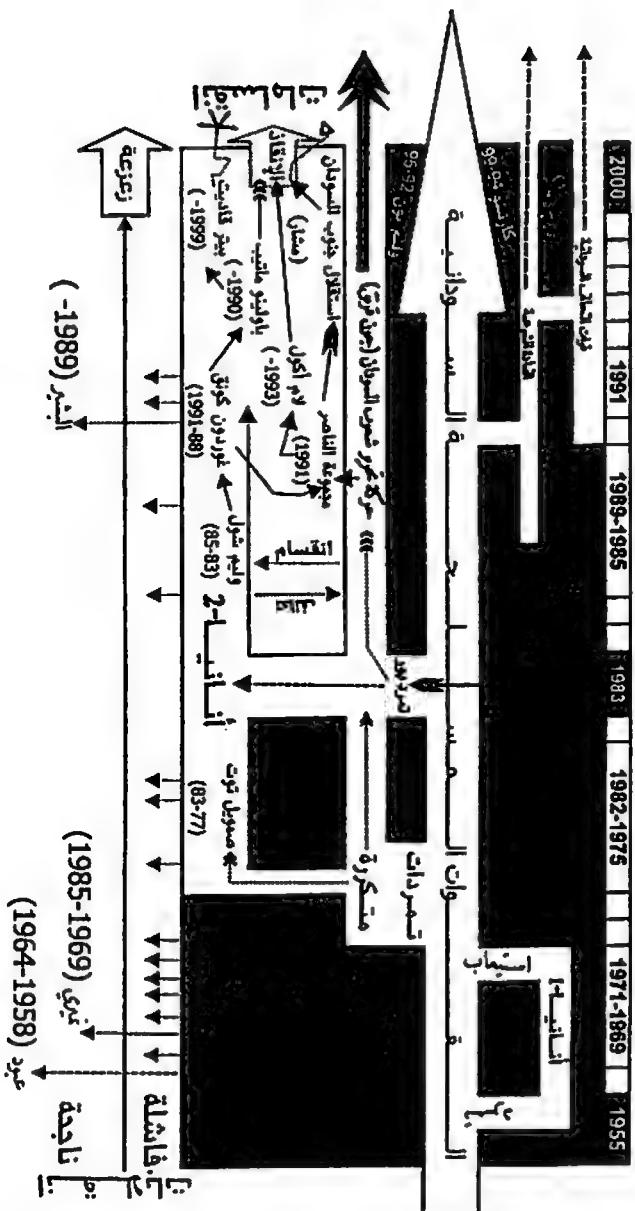
للحركة الصادر في يوليو (تقوّن) 1983³⁶ لكن على منفع الرمال المتحركة للسياسات الجديدة في المنطقة أجبر كل المشاركين، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على إعادة النظر في اساليب عملهم، وبالطبع لم يشذ "جيش تحرير شعوب السودان" عن غيره في هذا المضمار.

الصراع الجنوبي - الجنوبي

عندما تقبض القوات الحكومية على أسرى حرب من "جيش تحرير شعوب السودان" فانها، في العادة، تقوم باعدامهم، فلم يعرف عن الجيش السوداني طوال تاريخ الحرب الأهلية احتفاظه بأسرى حرب أو محاكمتهم (سراً أم علنياً). وتؤكد منظمات مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة راصد أفريقيا (أفريفا) ووترش حقيقة وجود عمليات اعدام خارج نطاق القضاء، يصل عدد ضحاياها الآلاف، خصوصاً في مناطق جبال النوبا والجنوب.³⁷ ولقد ارتكبت الانتهاكات ضد السكان المدنيين، ليس فقط من قبل القوات الحكومية وإنما، أيضاً، على يد "حركة تحرير شعوب السودان" وبواسطة عدد من مليشيات القبائل (المراحيل) التي تتكون من أفراد ينتمون إلى قبائل "عربية" في غرب السودان كالزريقات والمسيرية الحمر والمسيرية الزرق والحوازمة؛ وهي قبائل ظلت تاريخياً تدخل في مناقشات حول المراعي مع جيرانهم من قبائل الدينكا. ولكن في السابق لم تتطور، أبداً، مثل هذه النزاعات وتوسع لتبلغ مستوى النزاع العنيف والشامل. وكانت التسويات السلمية لهذه الصدامات القبلية تجتهد طرفها نحو مجالس التسوية (الاجاويد) بسرعة كافية، عن طريق مؤتمرات الصلح القبلية واستناداً إلى زخيرة من التقاليد الراسخة في فض النزاعات.

وأدى اتساع نطاق الحرب إلى أن كوّنت القبائل الجنوبية الصغيرة، والتي لا يثق بهيمنة الدينكا على جيش "الحركة"، مليشيات تابعة للحكومة. وتنبع خلافات بعض هذه القبائل وحرصها على انشاء مليشيات خاصة بها ومعارضتها للحركة الشعبية من المعاملات القاسية التي تلقاها على أيدي مقاتليها.³⁸ ولقد جاءت ردود الفعل، على هذا النحو، عند قبيلة المنداري بمنطقة تركاكا وعند قبائل التبوسا والأشولي واللاوكا واللاسادي والزاندي في الاجزاء المختلفة من ولايات الاستوائية (شكل 21). وتندش بقايا قوات أنيانيا-2 ومليشيات قبيلة المورلي في أعالي النيل، كما صارت عشائر الفريت العنصر الرئيسي في "قوات الدفاع الشعبي" التابعة للحكومة في بحر الفزال. وهكذا فإن نظام الخرطوم يدفع القبائل الجنوبية لبصارع بعضها بعضاً. على الرغم من ان النزاع الشمالي-الجنوبي يفقد تدريجياً طابعه العرقي الذي كان سمة رئيسية له، فإن النزاع السلافي (القبلي) على المستوى الأصفر (الجنوبي - الجنوبي) مازال حياً وفتاكاً ويجد الدعم المتواصل والتاجيع من مؤسسة الجلابة.³⁹

شكل (23): القوات المسلحة في جنوب وشرق السودان.



ولعل أوضح مثال لذلك هو سعي الحكومة السودانية المتواصل في تركيز مجهوداتها للحلف مع قيادات حركة الأنانيا-2، واستخدام جميع الوسائل لتمين أوامر تحالفاتها بشكل يكاد أن يكون يومي. لقد كان منتصف العقد الثامن من القرن الماضي نقطة تحول حاسمة تمكنت فيها قيادة الجيش مسئلة في الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد النويري من الإلتصال بقيادة الأنانيا-2 التي كانت تمسك بالقرب من مدينة واط في غرب أعالي النيل (ولاية جوقلي) وتوصلت إلى بنود حلف أصبحت بواسطه هذه المليشيات تشكل امتدادا للقوات المسلحة باعتبارها "قوات صديقة". ورغم تعرض هذا الإلتحاق لامتحانات قاسية إلا أنه مازال فاعلا ومنذ أكتوبر (تشرين الأول) 1984.⁴⁰ فاهمية هذه المليشيات لا تنفصل عن رغبتها الدفينة في تأمين حصولها على الموارد الجنوبية (النفط والمياه والأرض) وبأقل التكاليف. فالصراعات والتصفيات المتواصلة التي دعمتها القيادة العامة للقوات المسلحة كانت تسير في إتجاه تحويلها إلى مليشيا خاصة بقبائل النوير. وإستخدامها في المرحلة الأولى كزياد مضاد للوجود الطاغوي لقبائل الدينكا في قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الدكتور قرق. وهي كانت تهدف إلى تحويل الحرب إلى حرب جنوبية-جنوبية، بحيث تتألق الفصائل والمليشيات المختلفة بعضها بعضا. وقد ساعد على نجاح خطتها التدريب الواسع والتسلح المتقدم والإستعداد القطري لقبائل النوير وإستخدامها تاريخيا لنظام حشد وتعبئة عسكرية مرن ومتقدم.⁴¹ ثم تدرج بعد ذلك ليصبح التحالف منحصرا في بعض عشائر قبائل النوير التي تواجد حول آبار النفط في ولاية الوحدة (انظر شكل 22).

ان الانقسام الذي وقع في صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" في سبتمبر (أيلول) 1991 والمذابح البشعة التي أعقبت ينف دليلا آخر على نجاح خطة التناحر الجنوبي-الجنوبي. ومع ان الانقسام تمحور حول سياسات وقيادة الحركة السياسية إلا ان القوة المحركة للنزاع كانت تستند، بدرجة عالية، إلى التوتر القبلي مدعومة بالالتزامات الجهوية لأطرافه (شكل 22). وحينما أعلن الدكتور رباك مشار (النوير) والدكتور لام أكول (من الشلك) اطاحة قائد الحركة الدكتور جون قرق (الدينكا) فإن محاولة إطاحته فشلت؛ لكنها أفسحت في الوقت نفسه الطريق لاندلاع سلسلة تراجيدية من الاقتال القبلي مما أدى إلى تعميق إرث العداوات الموقلة في القدم.⁴²

ان الانقسام في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان"، وتبني المنشقين الدعوة لإقامة دولة مستقلة في الجنوب يمثل تبرزا، واسع النطاق، من تبعات الاطروحات السياسية والمرجعية الفكرية للحركة (شكل 23). واعتبروا ان الهدف المعلن لإنشاء دولة سودانية، ديمقراطية وعلمانية موحدة، هدف مثالي (طوباوي) بعيد المنال.

"تمسكت حركة تحرير شعوب السودان بهدف مبدئي هو القتال من

أجل السودان موحد، وحتى تحاشى سوء الفهم وسوء التأويل، يجب أن تقرر وتكرر دون أى لبس أن الوحدة التي تحدث عنها إنما هي وحدة بمواصفات خاصة، إنها لا يمكن أن تكون وحدة من أجل الوحدة، الوحدة السودانية يجب أن تفهم على أسس جديدة ترتكز على حقيقة أنها لا طائفية، السودان الموحد يجب أن يكون سودانياً ديمقراطياً وعلمانياً ومتعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد اللغات ومتعدد الديانات. هذا ما ندعوه السودان الجديد".⁴³

إن تشكل منظومة الاتحاد السوفيتي وصعود الحركات القومية شجعا دعوة الانفصال وصار الاغراء الذي ظل حاضراً على الدوام في القول "لماذا قتلت ونموت من أجل الشمال الذي لم يعاملنا على قدم المساواة؟" يعبر عن نفسه بشكل أكثر قوة. إن المعارضة الشمالية الممثلة في "التجمع الوطني الديمقراطي" لم تكن منخرطة في القتال ضد نظام الخرطوم بعد الاثتالاب لفترة تجاوزت 6 أعوام؛ مع أن مشكلة الاصولية الاسلامية هي، بصورة رئيسية، مشكلة تخص الشمال لا الجنوب (انظر الفصل الخامس). ولقد شكك العديد من القادة الجنوبيين في جدوى القتال بدلاً عن الاحزاب المعارضة في الشمال.⁴⁴ ولأن كانت الحركة بقيادة العقيد جون قرق قد أكدت في اجتماعها الموسع في كويتا (شرق الإستوائية) في أغسطس (آب) 1991 على تمسكها بأهدافها ومطالبها المعلنة منذ يوليو (تموز) 1983، إلا أنها أصدرت بعد أقل من اسبوعين في سبتمبر (أيلول) 1991 قرارات توريث (شرق الإستوائية) تطرح فيها بدلاً يشمل على حلين هما الكفيدرالية بين دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، أو حق تقرير المصير من خلال إستفتاء على مستقبل العلاقة بين شمال وجنوب البلاد.⁴⁵ ولقد اتجه أخيراً الدكتور جون قرق اتجاهاً واقعياً بطرحه احتمال تكوين دولة كوفيدرالية، إستجابة لمشاعر القوي التي تطالب بالانفصال من خلال دعوته لحق تقرير المصير للجنوب؛ الشيء الذي يدعم من مشروعية السياسية ويحقق له حيزاً أكبر للمناورة، بالسماح له بأن تكون الاحتمالات كلها مفتوحة أمامه. ومن جهة أخرى، إندفعت الحكومة السودانية في استثمار عائدات اتفاقيتها مع القيادات المنشقة عن "الحركة" في تأمين حملتها لإستعادة المبادرة ودحر "المتمردين" إلى أقصى الحدود الجنوبية للبلاد.⁴⁶

حواشي وإحالات

1- يمكن مراجعة هذه المقالات (عرب/أفارقة، مسلم/سبحي) في غالبية الدراسات التي تناولت مسألة النزوح والحرب الأهلية في السودان. انظر إستفلال، حاشية 78 وحاشية 81. راجع أيضاً على سبيل المثال

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by E. O'Balance, Faber & Faber, London, UK, 1974.

The Southern Sudan: The problem of national integration, Edited by D. Wai, Frank Cass, London, UK, 1973.

Dynamics of Identification: A basis for national integration in the Sudan, by F. Deng, KUP, Khartoum, Sudan, 1973.

ومن الدراسات باللغة العربية انظر "فصل في حقوق الجنوب السوداني"، الحبيب عبد السلام، بيت المعرفة، الخرطوم، السودان، 1989؛ "حوار الثقافات وثقافة الحوار: مشكلة الهوية في السودان"، الدكتور عبد الرؤوف محمد آدم، دار الحكمة، لندن، المملكة المتحدة، 1999. الجدير بالذكر أن الجنرال البشير في الحوار الذي أجراه مع الوفد الاعلامي السوداني رفض محاولات اظهار حروب الجنوب بأنها من الاسلام والسببية مؤكداً انها تعود لأسباب ادارية واستعمارية. انظر "البشير: حروب الجنوب اسبابها ادارية واستعمارية"، [السودان المحدث، 1992/7/28].

2- عن آثار قرار تقسيم الجنوب بواسطة نيمري على استقرار الجنوب راجع شهادة الدكتور منصور خالد، الفصل السابع، الانقلاب في الجنوب، صفحات 374-384، "السودان والشرق المظلم: قصة الفساد والاستبداد"، إيدام للنشر، مالطا، 1985. انظر أيضاً شهادة أميل أثير في كتابه "جنوب السودان: السادي في قضى الموائين واليهود"، بشير محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992. راجع الفصل 14، صفحة 239 حيث ذكر أن الجنرال نيمري كان يبحث عن وسائل تلحق سلطات الإقليم الجنوبي فأنجحه نحو الجنوب:

" في العام، 1981 ووجد هناك 4 من السياسيين هم جوزيف لاقو، ولويجي أدوك، وأوليفر أليينو وفيليب أوماق فيجعلهم يرقعون على عريضة مرسحة إليه، طالبون بتقسيم الجنوب. وكان هؤلاء الرجال قد هزموا في الانتخابات في العام 1980 كما هزم الإرترويون الذين تصانوا مع هيلاسلاسي في العام 1961. وحدهم بأن التقسيم يؤدي إلى مزيد من الوظائف في الجنوب".

الدهش أن أغلبية من قام ذلك القرار إنضم لاحقاً إلى ركب الجنرال نيمري إلى الإطاحة به في العام 1985. وعاد غالبيتهم للتعاون مع الجنرال عمر البشير والجنوب اليوم مقسم إلى 10 ولايات.

3- ولد الدكتور جون قرتق دي سييد العام 1945 ودرس مراحله الأولى في بحر النزال. غادر الجنوب إلى تنزانيا العام 1964 وسها العام 1965 إلى ولاية أورا بالولايات المتحدة للدراسة الجامعية في مجال الاقتصاد. عاد إلى تنزانيا العام 1969 ليعمل مديداً بجامعة در السلام. إنضم إلى منظمة الاتنيا وتم إستيماها العام 1972 بالجيش السوداني. تم إيفاده للتدريب العسكري بالولايات المتحدة وعاد العام 1975 ليعمل باحثاً في أكاديمية العلوم العسكرية بالخرطوم. وأبنت جد ذلك إلى جامعة ولاية أورا الأمريكية للحصول على الدكتوراه وكان موضوعها عن مشروع قناة جوتقلي وما يرتبط به من مشاريع تنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- Identifying, Selection, and Implementing Rural Development Strategies for Socio-Economic Development in the Jonglei Project Area, PhD Thesis, Iwoa State University, USA, 1981.

وقد كانت دراسته النقدية تحاول البحث عن استراتيجيات للتنمية الريفية متطابقة مع رغبة سكان المنطقة والأهداف القومية وتأسيس مبادئ زراعية تهدف نحو تسيير حياة السكان وليس مجرد تحسينها. واقترحت الدراسة خطة تطوير أعمال الري وكيفية ادخال حزمة تقنية مناسبة واشكال جديدة للملكية الأرض وبشروع إعادة توطين السكان في مجتمعات ريفية متكاملة.

عاد جيون قرق إلى السودان العام 1981، وعمل في قسم التخطيط الزراعي بالقيادة العامة للجيش، ثم تانيا لمدير فرع البحوث السكرية وعاضداً متعاوناً في الإقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة الخرطوم. خرج في مايو (آيار) 1983 بلحق بالكلية 105 بر وصبح منذ يوليو (تموز) 1983 قائداً لحركة تحرر شعوب السودان.

- 4- لمزيد من التفاصيل عن "السياسة الجبرية" التي اتبناها الإستعمار البريطاني في جنوب السودان انظر كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم

Imperialism and Nationalism in the Sudan, Clarendon Press, Oxford, UK, 1969.

وكتاب الدكتور محمد عمر بشير

The Southern Sudan: Background to conflict, CHC, London, UK, 1975.

لم تقدم مسألة الموارد كمصدر من مصادر النزاع (إلا في منتصف الثمانينات. ولم يترس أي باحث للسياة كمصدر من مصادر النزاع على الرغم من أن مشروع قناة جبروتي كان قيد الاعتبار منذ العام 1936. كما تجاهل الباحثون دور الموارد الطبيعية الأخرى في تسيير طبيعة النزاع إلى الحد الذي ذكر فيه الدكتور محمد عمر بشير:

"قد سبق أن ساد الاعتقاد بأن الجنوب مليء بالمعادن. وعلى الرغم من أنه لم يثر بعد إلا على كميات قليلة من النحاس والذهب إلا أنه لا يمكن القول بأن من المتوقع وجود كميات هائلة من المعادن مثلما يوجد في وسط وشرق وجنوب أفريقيا مثلاً.

انظر ص 15، "مشكلة جنوب السودان"، القاهرة، مصر، 1970.

- 5- رغب الإستعمار في خلق حزام عازل بين الجنوب والشمال منذ وقت مبكر. واستغل في ذلك التباين الجغرافي والعرقي والثقافي والتاريخي. وقد كان جوهر سياسته الفصل العنصري (الأبارتيد) عن طريق تقسيم البلاد إلى مجموعات عرقية تتميز بطابع ذاتية على اساس العادات والتقاليد والأعراف المحلية. وسعت الإدارة الإستعمارية بشكل خاص إلى إبعاد قوة الإسلام والعروبة من الجنوب. وقد ذلك علياً من خلال تأسيس القوة السكرية الإستراتيجية العام 1910، يمكن جنودها من الجنوبيين وضباطها من الإنكليز وولأولها للدين المسيحي. وكان ذلك بترس إبعاد الجنود والضباط ذوي الأصول العربية والديانة الإسلامية من الجنوب، فقد تم ترحيل آخر فرقة عسكرية شمالية من الجنوب في ديسمبر (كانون الأول) 1917. بل كان ويحث باشا قائد القوات الإستعمارية يرى أن "الفرقة الجنوبية تشكل تراثاً مضاداً لإبي انتفاضة عربية" في السودان. وتم في العام 1922 إصدار قانون المناطق المنقطة (المقتولة). ولكن فشلت علياً في عزل الشمال عن الجنوب أو الجنوب عن الشمال عندما اضطر الإستعمار البريطاني إلى العدول منذ العام 1943 من سياسة الإقصائية لزيادة الشعور الوطني والوعي القومي. ولتأهات بشكل خاص بعد مؤتمر جوبا العام 1947.

6- قام اقتراح تأسيس فيدرالية بين الجنوب ووغندا على أن حدود السودان الجنوبية لم تأخذ شكلها الحالي إلا في أوائل العام 1914 حينما ضم الجزء الجنوبي من منطقة اللادو إلى ووغندا، بينما استمرت منطقة الباري واللوكا جزءاً من السودان حيث كانت الضفة اليسرى للنهر وحتى خط عرض 5 شمالاً تدار من ووغندا بمراكزها في غندوكرو ونيولي. وقد شرعت الإدارة الإستعمارية لفصل الجنوب وضه لاحد بلدان شرق إفريقيا بناءً على مذكرة لجنة ملتر المؤرخة 1920/3/14. وعلق وقتها حاكم المديرية الإستراتيجية على الفكرة قائلاً:

"إنني لا اعتبر فصل جنوب السودان وضه للأقاليم المجاورة سياسة عملية تخدم مصالح الجنوبيين أنفسهم. إذ أنهم لو تم ذلك سيكرهون سندولات (Cinderella)، يبالغون باهتمام وعطف ربما أقل من ما يستحقون أكثر غربة وضيقاً مما هم عليه الآن. وبصرف النظر عن أي رأي أو شعور سبق أن أبديته أو عبرت عنه فيما يتعلق بهذا الموضوع في الماضي فلا بد لي من التسليم بأن التطورات الأخيرة في السودان وفي شرق إفريقيا قد أقتضت بأنه ليس من المسكن الآن ضم مدبرات السودان الجنوبية إلى البلاد المجاورة جنوباً، كما أنه ليس من المسكن فصلها عن الشمال بأي حال من الأحوال".

انظر صفحة 68، كتاب الدكتور مدثر عبد الرحيم "مشكلة جنوب السودان"، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1965.

7- عن تجارة الرقيق والاسترقاق في السودان راجع الفصل الثاني، السودان، حاشية 21. أثرت مسألة الاسترقاق خلال ما قام به الدكتور عشاري محمود ورفيقه الدكتور سليمان بلدم من رصد لمذبحة الضمير الشهيرة خلال عهد التمردية الثالث (1985-1989) وقد كان معقلاً منذ ذلك الزمان إلى انقلاب يونيو (حزيران) 1989 وظل معقلاً لعامين آخرين ومنع من السفر بعد إطلاق سراحه حتى العام 1997.

وكان خلال فترة مباحثات أبريل/نيسان 1993 قد ذكرت بعض الأنباء أن سعر المبد يتراوح بين 10-38 دولاراً. وقد اضطرت الحكومة السودانية بعد ضغوط دولية متزايدة إلى تشكيل لجنة التحقيق في قضية الاسترقاق أو الإغطفات العام 1997 ولكنها لم تنشر تقريرها إلى الآن. هناك عدد من المنظمات مثل "المفوق الإفريقي" التي تؤكد أن الحكومة السودانية ضالعة في جرائم كبيرة ليس من بينها تجارة الرقيق. بينما تدعي منظمة التضامن المسيحي الدولية السويسرية ومقرها مدينة زيوريخ (سويسرا) دفعت ما يفوق 1 1/4 مليون دولار خلال الفترة 1995-2000 لتحرير (عق) 25053 عبداً تم اختطافه بواسطة مليشيات القبائل العربية بواقع 50 دولاراً للعب الواحد، [الزمان 2000/2/2]. وبهم عدد من الرافقين (يعهم بحق هذا الكتاب) منظمة التضامن المسيحي ورويسها الباروتة كوكس بأنها تسعى إلى الإثارة الزخيفية وتكسب من تمهيم هذه الإدعاءات. وكانت المحدثة باسم صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة (يونيسيف) انتقدت منظمة التضامن المسيحي وقالت:

"لا يمكن بأي شكل تأييد طريقة عمل هذه الجمعية لأن شراء أي إنسان هو تصرف غير مسموح به من حيث المبدأ... إن شراء الأشخاص بشجع هذه التجارة ويزيدها كما يندى تجارة السلاح في الحرب الأهلية... فعصرل التجار على المال النقدي، وضمروا على الدولارات بفضي شراء الأسلحة".

انظر "السودان يدعو اليونسيف للتحقيق في تقارير الرق في أراضيه"، [الحياة، 1999/2/6]. وكانت اليونسيف قد سلمت الحكومة السودانية بعد ذلك أدلة على وجود ممارسات الرق ولكن رفضت الحكومة على لسان أحمد علي النصري، رئيس لجنة التحقيق حول اتهامات الرق والاختفاء.

القصري واستمرار تجارة الرق في السودان. انظر السودان يرفض اتهامات الرئيسيف حول استمرار تجارة الرق، [الشرق الأوسط، 1999/3/15]. وكانت قد احتجت الحكومة على بيان الرئيسيف بواسطة الدكتور حسن عابدين، وكيل الخارجية (والسفير في برطانيا حاليا) حين ذكر: "ان القوانين السائدة في المجتمع السوداني ترفض اي شكل من اشكال الاسترقاق والعبودية وان الممارسات السلبية الناجمة عن الحرب الأهلية والصراعات القبلية التي تحدث في بعض المناطق لا يمكن تصنيفها بأي شكل من الأشكال كبيع من الرق".

انظر "السودان يبلغ الرئيسيف استياءه من بيان المنظمة حول الرق"، [الشرق الأوسط، 3/18/1999]. الجدير بالذكر ان الدستور السوداني الذي اعتمدته الحكومة يحرم بصورة واضحة الاختطاف والمجزع والاعتقال غير المشروع كأفعال إجرامية يعاقب عليها بالسجن. كما ان السودان من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية التي تحرم الرق مثل معاهدة الرق العام 1926، المدة بواسطة برنكول نيويورك العام 1953؛ والملحقة حول القضاء على الرق وتجارة الرق ملف الاسترقاق والرق في السودان، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني.

8- تمرد 1370 جندي من أفراد الفرقة الإسوائية البالغ عددهم 1770 في 1955/8/18. راج ضحية احدات 1955 إغتال 261 من المدنيين الشالين قتلهم المردون، و75 جنوبيا على أيدي قوات الحكومة.

9- عن فرس التاميش السلي انظر حاشية 1. وراجع كتاب الدكتور فرانسيس دينج *War of Visions: Conflict of identities in the Sudan*, by F. Deng, BI, Washington DC, USA, 1995.

من الناحية السلبية تبلورت في مايو (آيار) 1994 مبادرة محددة تتعلق بمستقبل التعايش في السودان قدسها دول "الإفاد". قد لحصت ورقة المبادرة كل المحاولات السابقة لحل النزاع السوداني في خيارين، هما خيار الاتصال وخيار الوحدة. حددت المبادرة لكل خيار سالكه مع الأمل في ان يكون خيار الوحدة هو الأسهل. بلورت المبادرة الخطوات التالية لتحقيقه:

* الضاعة بالتزام المساواة بين السوفاتين في كل شيء على أساس المواطنة.

* الالتزام بالديمقراطية التعددية سبيلاً للحكم وفصل الدين عن السياسة وتأكيد استقلال القضاء.

* تقاسم السلطة والثروة في عدالة تامة.

وذكرت المبادرة ان تحقيق ذلك سيؤدي إلى استمرار خيار وحدة البلاد وثباتها. وفيما يتعلق بخيار الانفصال فقد أكدت ما يلي:

* تأييد حق شرور المصير لأهل الجنوب إلى المستوى الذي يمكن ان يورد إلى فصل الجنوب وتأسيس دولة مستقلة (تفويض أوتوا).

* اجتياز فترة انتالية وصولاً إلى هذه النهاية على نحو سلمي.

10- توصلت الحكومة الإسماوية إلى تطبيق نظام الأمانة الأهلية في الشمال قط لان الجنوبيين في تدبرها لم يصلوا بعد لمستوى حكم أنفسهم ذاتياً. ولعل في عدم إسباب الأمن لهم في الجنوب حتى العام 1930 سبباً آخر. تأنشأت نظاماً خاصاً للجنوب سمي بنظام "محاكم زعماء العشائر" للفصل في بعض القضايا الصغيرة. انظر شرور منظمة راصد أفريقيا

Denying the Honour of Living: Sudan a human rights disaster, Africa Watch, London, UK, 1990.

11- عن خطوات إلغاء العزلة واجمع حاشية 6.

12- انظر حاشية 11.

13- عقدت الحكومة الانتقالية بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964 مؤتمر المائدة المستديرة الذي انبثقت عنه لجنة 12 لمواصلة البحث عن انسب نظام لحكم البلاد. وقد قامت اللجنة برفع توصياتها إلى اللجنة القومية للدستور في مايو (آيار) 1966. وسحلت لجنة الدستور توصياتها إلى الجمعية التأسيسية (البرلمان) التي وافقت عليها وبذلك أصبحت مشروعا للدستور في يناير (كانون الثاني) 1968 بتبني نظام الحكم الإقليمي (اللامركزي). لم تتم إجازة الدستور نسبة للإزدياد حدة الإستقطاب السياسي والصراعات مما أدى لإتخاب مايو (آيار) 1969.

14- كان من أول قرارات انقلاب مايو (آيار) 1969 الإعتراف بمشكلة الجنوب وبضرورة إعطائه الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد الإشتراكي الديمقراطي في يونيو (حزيران) 1969. وتم تعديله لاحقا بصدور "قانون الحكم الذاتي المحلي لعام 1971" والذي أصبح في مارس (آذار) 1972 "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للولايات الجنوبية" الذي أصبح الفصل 18 جزءا من دستور السودان الدائم لعام 1973.

15- عن صراعات مجلس قيادة ثورة الجبال غيري انظر كتاب الدكتور منصور خالد، الفصل الأول، "صراعات الثورة والتمرد"، صفحات 13-42، "السودان والتفك المظلم: قصة اقتصاد والإستبداد"، إعدام للنشر، مالملا، 1985.

16- تم الإختاف في أدبس أبابا (إثيوبيا) على منح الجنوب حكما ذاتيا كإقليم واحد، في إطار السودان الموحد والمحافظة على العلاقات الثقافية بين الجنوب والشمال، والقبول باللغة العربية كلغة رسمية مع الإنكليزية كلغة أساسية. وكان الإختاف عبارة عن طريق وسط حيث كان الشمال ينسك بالردة الكاملة والجنوب يدعو للإتصال. عن تفاصيل مباحثات اتفاقية 72 انظر الفصل 5 إلى 10 من كتاب أبيل أير، "جنوب السودان: الماضي في حضن الموثيق والعهود"، بشر محمد سعيد (ترجمة)، ميدلايت، لندن، المملكة المتحدة، 1992.

17- كان أكثر أكر يند الاتحافية اشكالية هو استيلاء 6 آلاف جندي من حركة التمرد في الجيش السوداني. وكان اعتراض الجبهة الإسلامية لما يتعلق بما أتاحته للجنود من استقلال عن المركز، بينما كان اليسار يتصور انها تخرط في وحدة البلاد. انظر "مسألة جنوب السودان"، ورقة قدمت إلى مؤتمر الجبهة الإسلامية القومية، 19 شعبان 1405 هجرية (1985).

18- عبر عن هيئة الدينكا بأن حكومة المجلس التنفيذي المالي بقيادة أبيل أير (ديكاوي) محسوبة على قبيلة الدينكا. بل اتهمها خصوصها السياسيين بمحاباتهم في التبعات الحكومية المدنية والعسكرية، وكان يتم التمييز السياسي ومعايير الولاء على أسس عشائرية وقبيلة. وإشتعال طيب الحرب الأهلية واستمرار الحرب استمرت الدهوى بأن "حركة قروق" عيّن عليها الدينكا. بل صارت القبيلة هدفا للتصفية إلى الحد الذي تأشد فيه عدد من زعماء من قياداتها العشائرية والسياسية المعتمد جنون قروق (ديكاوي) إنهاء الحرب لهما تهدد مستقبل القبيلة. وكانت الآباء قد ذكرت ان أبيل أير والعقيد مارتن ملال (عضو مجلس إقلاب 1989) وعلوي بأولو لوقالي (وزير سابق) اجتمعا مع قروق لمناقشة ان القبيلة بانت وقرروا للحرب. انظر "زعماء في قبيلة الدينكا يدعون قروق إلى وقف الحرب"، [الحياة، 1998/6/2].

19- تم تأسيس منظمة الأتانيا (تسمى اسم الأضي في لغة قبيلة الأنادي) كجناح عسكري للحركة السياسية في جنوب السودان في العام 1963 بشكل غير موحد وتم أول توحيد مركزي لما تحت قيادة الجنرال جيزيف لاقو العام 1970 بمساعدة إسرائيلية وروغندية في مجال التسليح والتدريب، وكان مركز قيادتها في وشكيبيل على الحدود السودانية-البوغندية. كان في قيادة تمرد الأتانيا الثاني صوبيل فاي فوت وأكرت أتيم ووليم عبد الله شول.

20- جوهر النزاع يتحور أساساً حول الأسس التي على أساسها تم إسقاط قوات الأتانيا في الجيش السوداني حيث تم الاتفاق على أن تكون القيادة الجنوبية مناصفة بين الجيش والأتانيا. خُدم للجنة الإسقاط 15,842 من المقاتلين، استوعب في الجيش 5,979 (200 ضابط، 767 ضابط صف، 5,012 جندي) وتم ضم 1,760 إلى القوات النظامية الأخرى (بوليس، حرس صيد... إلخ) وتم توظيف 5,489 بجهاز الخدمة المدنية بالجولب.

تشكلت قيادة الثورة الأولى لتمرّد العام 1983 من الرائد كاريتو كراين بول (دينكا، بحر النزال؛ قائد حامية بور) والرائد سيلفا كير ميادريت (دينكا، بحر النزال؛ حامية السيرو) والرائد وليم فون باني (زوير، أعالي النيل؛ حامية أورد). سبقتها حدوث سلسلة من التمردات المتوالية بدأت بها مجموعة من الكتيبة 116 بجوها الإغناء على قائدها الجنوبي الجنرال بيتر شوليبو وفشا التحرك إلى الشمال في 1974، ثم تمرد الكتيبة 104 في حامية (مسكن) أكرور وقتل قائدها الجنرال أيل شول أوتو في مارس (آذار) 1975، أحداث تمرد حامية وار في فبراير (شباط) 1976 بقيادة النقيب ألفريد أفويت، ثم تمرد سرايا الدفاع المجري في فبراير (شباط) 1977، ثم احتلال مجموعة الوثيق بول بوت لطار جوما في أكرور (تشرين الأول) 1977، ثم تمرد سرية من الكتيبة 105 بور في مارس (آذار) 1983.

21- انظر حاشية 10.

22- اعتبر عدد كبير من المراقبين أن الاتفاقية التي أبرمها السيد محمد عثمان الميرغني مع قائد حركة تحرور شعوب السودان جون فرق بالماصة الإثيوبية أدوس أبايا في 16 نوفمبر 1988 عقب مفاوضات جرت بين وفدي الحركتين قد أرسيت الأساس للرحلة الثالثة من تطور الحركة الوطنية الاتحادية والديمقراطية في السودان. بل ذهب مؤيدوها إلى أن:

"الحركة الوطنية الاتحادية والديمقراطية جسدت مجددا قدرتها على الاستمرار في تحمل عبء المسؤوليات الكبرى ومواصلة دورها كحركة واعدة في تمثيل السودانيين والتعبير عنهم، وإنجاز تطلعاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم والتصدي للخطر المدمر الذي تواجههم وتعرضهم وتهدد بمرقته نزوحهم الدائم للسعي نحو مستقبل أفضل بشدونه".

انظر مقالة الأستاذ محمد سيد أحمد المطيب "الاتفاقية كانت تجسيدا لحمل قومي"، [الاتحاد، 29/12/1995]. ووصفها التجاني الطيب بابكر، القيادي في الحزب الشيوعي، بأنها فزت فوق كل رواهب وتغصبات الماضي، وأضاف:

"كانت المبادرة إحدى قسم تطور الحركة السياسية... واستجابة للحركة الشعبية السبيّة والواسمة ووقف الحرب الأهلية والوصول لحل ديمقراطي للمشاكل التي آثارها... لو قدر للبادة أن تنفذ في حينها ولم تقابل بالتموين لكانت تحققت مكاسب تاريخية وترسخت الديمقراطية والوحدة الوطنية ولكتب ميلاد جديد لاستقلالنا ولاستكمال تنفيذ انقلاب الجبهة الإسلامية وكل ما ترتب عليه".

انظر "الطيب: المبادرة قوت فوق الرواسب ومصعبات الماضي"، [الاتحادي، 1994/11/15]. أما الشرف زين العابدين المهدي، أحد نواب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال الحقبة التي وقعت فيها الاتفاقية وردا على سؤال عن ما اذا كانت المبادرة مؤهلة لوضع حل نهائي لمشكلة الجنوب فقال "لا أعتقد ذلك". انظر "المهدي من المجمل ان يكون قوتق ممكلا للمعارضة الشمالية"، [البيان، 19/11/1997]. وكانت اتفاقية الميرغني-عرتق قد نصت على ان العوامل الاساسية والضرورية لتهيئة المناخ للملتزم بقيام مؤتمر قومي دستوري هي:

1- بما ان الموثق الثابت للحركة هو الناء قواين سبتمبر 1983 واستبدالها بقواين 1974 (لا انها وفي هذه المرحلة واخلاقاً من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري تتفق مع الحزب الإتحادي الديمقراطي وإلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قواين سبتمبر 1983 وان لا تصدر أية قواين تحمي على سكر تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري والفصل ثانياً في مسألة القواين.

2- الناء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.
3- رفع حالة الطوارئ.
4- وقف إطلاق النار.

وقد قرر الاتحاد تشكيل لجنة تحضيرية لاستعداد المؤتمر الدستوري في 1988/12/31. كما ناشد الطرفان التري السياسية كافة ضرورة الإضمام القوي لهذا الجهد "الوطني المخلص". [ملف مبادرات السلام، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

23- انظر إستيلا، صفحة 11 عن حملات الجنوب العسكرية.

24- كان الدعم العسكري العربي (المصري والإماراتي والعراقي والليبي على وجه الخصوص) حاسم في حملات الحكومة العنيفة منذ اشجار غرد العام 1983. الدعم الإيراني كان كبيراً لتأهيل حملة "صيف السبور" أول حملة كبيرة بعد إقلااب الجنرال البشير العام 1989. انظر "هل يتحول جنوب السودان من مقبرة لحكومات المخرطوم إلى مقبرة للمتمردين؟"، [الحياة، 1992/5/18]. انظر إستيلا، حاشية 72. وفي العام 1996 دخلت اليمن طرناً في الحرب الأهلية بمقدّمها اسلحة قيمتها 142 مليون دولار عبارة عن اسلحة اتماتيكية ومدافع هاون وقطع غيار دبابات ت-54 وقطع غيار طائرات سيج-19 وسيج-21. انظر "اليمن طرناً في حرب الجنوب"، [الاتحادي، 1/2/1996]. ومازال دورها يتزايد بإطراد منذ تعيين الجنرال محمد سوسني أحمد صفيراً في صنعاء.

25- أثّرت هذه المسألة لأول مرة العام 1980 في مجلس الشعب القومي (البرلمان) من بعض ممثلي مناطق التماس بين الشمال والجنوب، حيث شمل التعديل مناطق متعددة من مناطق تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب لا تتوافق مع الحدود بين شمال وجنوب السودان كما كانت على النحو الذي اعتُمد في يناير (كانون الأول) العام 1956. وهي تشمل مناطق من جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق. وقد كان دافع وكلاء مؤسسة الجلائنة في البرلمان حينها هو السيطرة على الموارد خارج سلطة الحكومة الإقليمية ممثلة في المجلس التنفيذي العالي في جوبا وحرمان جنوب السودان من ثروة قد تشجعه في المستقبل على طلب الاتصال. كانت غالبية السياسيين الجنوبيين ترى ان التعديل كان القصد منه إضافة اجزاء هامة وغنية بالموارد بمصادره الأراضي الزراعية المحصنة في شمال أعالي النيل بالإضافة إلى منطقة باتشو النبية بالنط وغرب بحر

النزال الفنية بالمعادن. وإمام الاحتجاج الجنوبي الصارخ ضد تجريد الجنوب من ثرواته اضطر الجنرال نميري أن يلغي قرار برلانه.

26- منحت الحكومة السودانية شركة إماراتية "مجموعة وادي الدودي" استيلاءاً للتقيب عن النحاس والذهب في منطقة حفرة النحاس وكافيكيجي لمدة 21 عاماً قابلة للتديد ليس من ضمنها فترة التقيب والاستكشاف البالغة 5 سنوات. التقديرات الأولية تشير إلى وجود 10 ملايين طن من خام النحاس في المنطقة يحتوي على الذهب. سيبدأ المجموعة التقيب في منطقة تبلغ مساحتها 16 ألف كيلومتر (تساوي مساحة دولة الكويت تقريباً) في أكتوبر (تشرين الأول) 2000. انظر "شركة إماراتية تنقب عن الذهب في السودان"، [الإزمان، 2000/4/19]. موضوع كافيكيجي ذا حساسية خاصة، فقد قلت هذه المنطقة في العام 1961 من بحر النزال إلى دارفور، حين علم عن ثروة معدن البراديوم فيها. أعيدت المنطقة إلى الجنوب في خفاق اتفاقية أديس أبابا العام 1972. منحت رخصة تنقيب لشركة شيفرون العام 1979 ومنطوق قانون الحكم الإقليمي العام 1980 تم نقل تبئها إلى دارفور مرة أخرى.

27- لمزيد من المعلومات عن مشروع قناة جوقلي راجع الكتاب الجامع
The Jonglei Canal: Impact and opportunity, Edited by P. Howell et al, CUP, Cambridge, UK, 1988.

28- انظر حاشية 27. لم تتفق الآراء بعد عن آثار مشروع جوقلي على السكان. وبشكل عام تختلف التقديرات لمدى لصعوبات عملية في تحديد الأسس الإحصائية التي اعتمدها فرق مختلفة من الباحثين. لكن إفتت معظم التقديرات على أن حوالي 360 ألف نسمة سيأثرون مباشرة بالقناة. انظر صفحة 488 من كتاب بول هارل في حاشية 26. التكلفة الكلية للمشروع كانت 96 مليون دولار تقوم بتحملها حكومتا مصر والسودان بدعم من مؤسسة التنمية العربية والبنك الدولي. وأجبه المشروع معارضة شديدة. انظر

"Ecologists Oppose Plan for Canal in Sudan", *The Times*, 8/9/1977.

راجع أيضاً مقالة الباحث السوداني جورج توبي لako
"The Jonglei Canal Scheme as a Socio-Economic Factor in the Civil War in the Sudan", by G. Lako in *African River Basins and Drylands Crises*, edited by Darkoh, OSSER, 1992.

29- لمعلومات إضافية عن دراسة جدوى منطقة أعالي النيل انظر حاشية 27.

30- لمزيد من التفاصيل عن تجربة حكومة أبيل البر وضعفها انظر إسهلال، حاشية 32.

31- بدأت الحكومة في إنشاء طريق بري (طريق السلام) سريع يربط الجنوب والشمال من الخرطوم إلى جوبا بطول 1108 كيلومتر في مايو (آيار) 1992. وتقوم برصفه الحكومة الإريانية على بقعها بكلفة 10 ملايين دولار [السودان المحدث، 1992/5/5]. تم إنجاز مرحلته الأولى في يناير (كانون الثاني) 2000 [التشرق الأوسط، 2000/1/13].

32- هدفها اللان في مياهاها التأسيسي (منفسى) الصادر في يوليو (تموز) 1983 هو تأسيس السودان جديد، قائم على المساواة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية، تطور فيه عناصر البلاد ثنائاتها

بحرية وان يكون النظام السياسي علمانياً لا ديانة خاصة كعقيدة للدولة ويتم فيه احترام حقوق الإنسان وديمقراطية مبادئ السلطة. يمكن مراجعة ملاحظات شديدة عن اهداف حركة قرق من مقالة الأستاذ بكري محمد خليل "ملاحظات حول أفكار وبرامج حركة تحرير شعوب السودان"، [الثلاثاء الوطنية، العدد 6، أبريل (تيسان) 1989].

33- لوجية نظر في العلاقات بين حركة تحرير شعوب السودان بقيادة قرق بنظام معجسو الإثيوبي انظر إستهلال، حاشية 69.

34- واجهت الساحة السياسية والعسكرية الجنوبية مشكلة قادة مثقلي الولاء. فهناك تغييرات متكررة في الإسماء والتحالفات متفككة بدرجة كبيرة. نموذجها الجوال كاريبو كواين بل (دينكا، قوروال)، فقد كان قائد تمرد جرد العام 1983، والرجل الثاني في "الحركة" إلى أن اختفى مع قرق في أغسطس (آب) 1987 حول موضوعات تخصها كاريبو أن "الحركة" تعاني من 3 مشاكل رئيسية وهي: غياب مبدأ القيادة الجماعية وغياب المؤسسات والمبادئ الإدارية والسياسية وغياب الفكر والتوجه الثوري فسجنه. فر من الأسر في سبتمبر (أيلول) 1992 عن طريق برغندا إلى كينيا وسعى إستطاع العودة إلى بحر الغزال وتأسيس قوة كبيرة. كانت تكتيكات الجوال كاريبو كواين وشغالاته تشتمل على التثاقب وأسلها في كثير من المرات وغيبته الشخصية في أن يكون سيطر على منطقة بحر الغزال لإيجاد قوات المحركة أو قوات فصل جون قرق. عاد إلى الخرطوم العام 1996 ووقع ميثاقاً سياسياً واتفاقية للسلام في أبريل (تيسان) 1997. ولعل أشهر عملياته كانت "حسمان طروادة" التي حاول فيها أن يدفع بجوالي 3 آلاف جندي إلى داخل مدينة واو (ثاني أكبر مدينة في الجنوب) في يناير (كانون الثاني) 1998 تحت غطاء العودة الطوعية ثم شارك في محاولة اغتيال جون قرق في نيميري (كينيا) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1998. فشلت العملية وكان ذلك سبباً كافياً لعودته وتراجعته من المحركة والمعارضة وأدت إلى تصفيه جسدياً بعد ذلك في منطقة باتيو (ولاية الوحدة) في سبتمبر (أيلول) 1999 بواسطة قوات اتانبا-2 جناح الجوال بير قائد المتعاون مع "الحركة". انظر أيضاً "السودان: شارك بين الجنوبيين"، [الحياة، 14/9/1995]؛ "الخرطوم تجدد شتمها سقوط ملكان"، [الشرق الأوسط، 1992/10/28].

وكان مشار قد علق على تمرد الجوال كاريبو قائلاً إن اتفاقية السلام باقية لأن كاريبو لم يكن من صناعها [عمكا، 1998/2/17]، وأنه لم يكن تابعاً عن تحصيل في الاتفاقية لكنه تمرد لأسباب شخصية [عمكا، 1998/2/22]. انظر أيضاً رفض الدكتور رباك مشار دعوة قرق له في يونيو (حزيران) 1998 إلى العودة إلى صفوف "الحركة" ووصفها بأنها "ساذجة"، [الحياة، 6/2/1998]. وإعلانه عودته بعد ذلك إلى صفوف "الحركة" وقوله أنه "فخور بعودته بعد سنوات من الحصار"، [الشرق الأوسط، 2000/1/31].

المدير بالذکر هنا ان سلسل التصفيات الدورية كان مستمراً منذ الحرب الأهلية الأولى فقد اغتيل احد قادة الحركة السياسية ساتونيو لاهوري العام 1967 واغتيل زعيم حزب ساتو وليم دين نبال في مايو (آيار) 1968. ومنذ عودة النزاع إلى سطح الأحداث مرة أخرى فقد تعرض عدد من القيادات الميدانية والسياسية للإغتيال منذ منتصف الثمانينات. فاغتيل العقيد صوبل قاي توت مؤسس الاتانبا-2 العام 1983، واغتيل الزعيم السياسي أكون أقيم العام 1985، واغتيل وليم عبد الله شول، قائد الاتانبا-2 في مدينة فنجاك العام 1985، واغتيل بجوامين بل أكونك ممثل حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا (إثيوبيا) العام 1985، واغتيل القائد العسكري جوزيف مالان لريت العام 1992. كما اغتيل القائد البارز مولا مارتق ماجير قاي العام 1993، واغتيل السياسي البارز جوزيف أودوم في كغورو العام 1993، واغتيل وليام تون باني في منطقة تلالا ولاية جوقولي العام 1996. انظر [ملف مليشيات جوقرية، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السودانية].

- 35- انظر إعابة الدكتور غازي صلاح الدين العتباتي، وزير شؤون الرئاسة وقتها ووزير الاعلام الحالي عن السؤالية هل توافقين على اجراء استفتاء يقرر بمرجه شعب جنوب السودان مصيره بنفسه؟ قوة التدخل الأفريقية هدفها إعادة الاستثمار إلى افقارة، [الحياة، 1992/6/27]. الجدير بالذكر ان قيادة حكومية الجنرال البشير كانت تردد بوضوح ان الشعوب لا تقرر مصيرها مرتين وقد قرر السودانيون مصيرهم عند الاستقلال في دولة واحدة موحدة. بل ان مبدأ حق تقرير المصير لم يطرح حتى لجرد النقاش في مؤتمر الحلو الوطني حول قضايا السلام. وكانت المعارضة قد ثبتت حتى تقرير المصير بصورة حاسمة في اجتماع أممرا في يونيو (حزيران) 1995 باعتبارها حقا أصيلا وأساسا ديمقراطيا للشعوب ومعترف به باعتبار ممارسته توفر حلا لانهاء الحرب الأهلية الدائرة وتسهيل استعادة وتكرس الديمقراطية وان مواطني جنوب السودان في حدوده المصعدة في 1/1/1956 لهم الحق في ممارسة تقرير المصير فليل نهاية الفترة الانتقالية. انظر [ملف حق تقرير المصير، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 36- انظر حاشية 31.

37- تم رصد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع في السودان بواسطة عدد من منظمات حقوق الإنسان (العفو الدولية، واحد أفريقيا، المشرق الأفريقية، منظمة حقوق الإنسان السودانية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة ضحايا التعذيب السودانية وإنعاده الحاميين العرب... الخ) وتم توثيقها بواسطة عدد من مراكز الأبحاث والإعلام والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان خلال السنوات الماضية [ملف انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- راجع إستطلاع، حاشية 81. يناقش الباحث العكس دي وال في فصل كامل مسألة المبادرات القبلية. انظر أيضا الفصل الرابع، حواشي 59-62.

39- دعم الصراعات والإشتباكات كان سياسة مصعدة من كل أطراف النزاع في الجنوب (الحكومة، المعارضة الجنوبية) منذ اندلاعه العام 1955. وكانت هناك صدامات فاعية بين فصائل الأتانيا المتنافسة خاصة بين مجموعات غرب الإستوائية وبحر الزلال. انظر تصريحات قبريال تاتي، القائد العام للعمليات القوات الصديقة تجدد تمسكها بوحدة السودان ونيل الإقتصال، [السودان الحديث، 8/24/1992]؛ "إشتباكات في حركة التردد بفردا أباء الديبكا"، [الإقناذ الوطني، 1992/8/25]؛ "إقتسامات جديدة في صفوف حركة التردد"، [السودان الحديث، 1992/9/2]؛ "تمارك بين مليشيات جنوبية مؤالية للحكومة السودانية"، [الحياة، 1998/9/8]؛ "16 من قادة المليشيات الجنوبية السودانية يشغون عن الحكومة ويضعون لهرق"، [الشرق الأوسط، 1999/12/3]. كان من أعنف هذه العمليات مؤرخا هو النزاع بين قوات الدكتور وباك مشار القوات المتحدة لجنوب السودان والقوات التابعة للجنرال بولينو مايب للسيطرة على ولاية الوحدة النقية بانقطف والثرودة الجبلية.

40- انظر حاشية 38. قام وليم عبد الله شول بالتحرك إلى منطقة واط، ولاية جوقلي وتكتت الاستخبارات العسكرية من إقناعه بالتأويل معها كترافق مضاد لحركة تحرير شعوب السودان. تم الإلتاق في 1984/10/18 بواسطة الجنرال مصطفى محمود والجنرال مساعد التوريي احمد وبمساعدة السفير التاج عبد الله يوسف. واستطاعت قيادة الجيش ان تدعم منذ ذلك الزمان بعض أطراف ألتانيا-2 كما إستدعى الأمر. وبعد تكل وليم شول في تمارك ضد فرق العام 1985 تولى قيادتها الجنرال غوردون كوتق وطرح بها محر حركة تحرير شعوب السودان لى ان نصرت القيادة العامة الجنرال بولينو مايب ومكنه من حسم السيطرة على الأتانيا-2 (القوات الصديقة) بشكل نهائي لصالح

القيادة العامة للجيش السوداني منذ انقسامه من مجموعة رباتك مشار. كان الصراع بين مشار وماتيب الحتمي منذ مطلع العام 1998 قد انتقل إلى الخرطوم حيث جرت عمليات خطف ومجموع على منازل يملكها الطرفان. كان مشار ينهم على الدوام اطرافاً من الحكومة المركزية بقيادة الجيش بمساندة الجنرال ماتيب.

41- هناك مراجع أساسية عن منطقة أعالي النيل لا بد من الإطلاع عليها لفهم الواقع المعقد الزامن للمنطقة ومن أهمها *Upper Nile Province Handbook*، وهو مجموعة من التقارير التفصيلية تم إنجازها العام 1931 بواسطة القيادات الإدارية والأمنية للإستعمار البريطاني بإشراف حاكم المنطقة خلال الفترة 1926-1931 شاولس ويليس وقام بنحره الباحث الأمريكي دوجلاس جونسون العام 1995. وعن تطور النور لنظام المليشيات القبيلة انظر كتاب الإداري البريطاني المكثف بالسيطرة على المنطقة بيري كوريات

Governing the Nuer: Documents in Nuer history and ethnography, by P. Coriat, edited by D. Johnson, JASO, No 9, Oxford, UK, 1993.

Nuer Prophets, by D. Johnson, Clarendon Press, Oxford, UK, 1994.

والكتاب المختص في دراسة الحملات التوسعية التي قامت بها مليشيات قبائل النور على حساب أراضي قبائل الدينكا والذي ألفه الدكتور ويموند كللي، أستاذ علم الأنثروبولوجيا في جامعة ميشيغان الأمريكية

Nuer Conquest: The structure and development of an expansionist system, UMP, Ann Arbor, USA, 1985.

والبحث المتأخر الذي قامت به الدكتورة شاون هتشينسون عن المشكلات التي حاصرت قبائل النور خلال فترة الثائنيات والتسعينيات في التمايز مع النفوذ والحرب وجهاز الدولة

Nuer Dilemmas: Coping with money, war and the state, by S. Hutchinson, UCP, Berkeley Calif, USA, 1996.

وحاولت فيه تحديد آثار اتلاخ قبيلة النور من جذورها الزيفية بتأثير الحرب لتجد نفسها في معسكرات النازحين في الشمال بلا إثمار ولا أرض من دون احساس بالانتماء والوطنية.

42- عن "مثلث الموت" انظر إستهلال، حاشية 12.

43- انظر حاشية 31. تقديم تفسير لمعنى "السودان الجديد" ورد في ورقة حركة تحرير شعوب السودان إلى عادات أربعا السلام الثانية، نيجيريا. انظر [SPLM/SPLA Update]، العدد 10، نوفمبر (تشرين الثاني) 1993.

44- انظر الفصل الخامس، حاشية 57.

45- راجع إستهلال، حاشية 21. كان منتصف العام 1991 هو نقطة البداية لإدخال مصطلح الكنفيدرالية في الخطاب السياسي السوداني. انظر "تحول كبير في موقف فعاليات جنوب السودان: دولتان مستقلتان تسفان أمنياً وسياسياً"، [الجاء، 1991/9/28]. وكان جين قريق قد أكد انتماءه وحرصه بإسعادة السودان الموحد بإعتباره هدفاً مشتركاً لأغلبية الشعب السوداني، وقال ان طرح حركة موضوع الكنفيدرالية خلال مفاوضات نيروبي كان موقفاً تكتيكياً لمواجهة ما وصفه برفض حكومة الخرطوم لمطلب فصل الدين عن الدولة. انظر "قريق: طرحنا الكنفيدرالية تكتيكياً"، [الشرق الأوسط، 1997/12/1].

46- ذكر الدكتور علي الحاج محمد، الوزير بديوان الحكم الاتحادي والمسؤول عن ملف السلام لسنوات عديدة، أن قضية الحرب والسلام في جنوب السودان أصبحت مشكلة حدودية أكثر من أنها مشكلة جنوب. انظر قضية حرب الجنوب تحولت إلى مشكلة حدودية، الخرطوم، 6/12/1995.

الفصل الرابع

جبال النوبا

جبال النوبا

نهب الموارد وإشكاليات الهوية

منذ العام 1984 ظلت نيران الحرب الأهلية في منطقة جبال النوبا، في أواسط ولاية جنوب كردفان، مشتعلة بين عشائر النوبا ممثلة بقوات "حركة تحرير شعوب السودان" والقوات الحكومية المدعومة بمليشيات عرب البقارة. هكذا اتسعت محرقة الحرب الأهلية السودانية من الجنوب وتمددت السنة طيها نحو الشمال. لقد جلب النزاع الدموي خسائر فادحة وقدرًا كبيرًا من التماسه لكل سكان الجبال، وترك آثارًا وخيمة على علاقات التعايش والتراحم بين قبائل المنطقة الذين ظلوا ينعمون بسلام لم يكن الوصول إليه سهلاً، خلال تعاون متبادل بين أفرادهم في جويسوده الأمان، خلال 100 عام الأخيرة.

لقد اقنعت الحكومة قبائل البقارة بالإلتصام بها في حربها ضد قبائل النوبا بتزويدها بالسلاح ووعدها بإيادها بامتلاك أراضي النوبا الخصبة بعد تحقيق نصر خاطف على النوبا. لكن الحرب استمرت دون انقطاع لسنوات طويلة وتزعزع الأمن وقد البقارة بعض أراضيهم والعديد من أهلهم وفققت الآلاف من حيواناتهم، كما انهارت تجارتهم الراجعة مع عشائر النوبا. من جهة أخرى، اجبرت الخسائر الفادحة قبائل البقارة، في مناطق عديدة، على تفضيل التفاوض المباشر مع النوبا لتحقيق السلام. ان هذا الفصل يطرح إلى تسليط الضوء على خلفية الأحداث وكشف الشبكة المعقدة لجذلية التعاون والنزاع التي تربط عشائر النوبا والبقارة؛ كما يوثق لثلاث اتفاقيات سلام توصل لها الطرفان المتحاربان.

قد ركزنا في الفصل الأول على توضيح ان الافتراض التقليدي السائد بأن النزاعات الدموية في افريقيا تنبثق أساساً عن تمايزات عرقية أو دينية أو ثقافية هو افتراض - في احسن الأحوال - ضعيف وغير دقيق ومضلل. وأوضحنا، أيضاً، في الفصل الثاني ان حالة العوز والفاقة في السودان، والتي نشأت نتيجة حرمان أهل البلاد من السلع بثرواتهم، أو تضييق فرص استخدامها، مع زيادة التردّي البيئي، قد تسببت من أهم العوامل التي تفت خلف النزاعات المسلحة - المشتتة أو الكامنة - في غتف أنحاء البلاد. وبهما كانت درجة تعاظم الإلتصامات العرقية والدينية والثقافية في اذهان الناس - كما حاولنا ان نوضح في الفصول السابقة - فإن استمرار أمد النزاع هو الذي يدفع بهذه العوامل إلى واجهة الخصام الوطني ويؤدي لأن يكون لها دور فاعل فيه. ففي النزاعات طويلة الأمد وبعدة تلاشى وتراجع إلى الخلف الأسباب الأساسية المحركة لها، يمكن للأفكار ذات المرجعية العرقية المجردة ان تطفو إلى السطح لتصبح قوة مادية واجتماعية؛ وتحول من مجرد كونها نتيجة لمثل هذه النزاعات إلى سبب مائل لها. كما ان التردّي

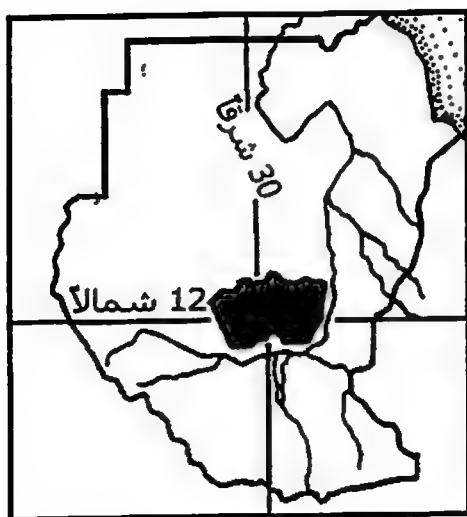
الإيكولوجي يمكن أن يكون سبباً في نشوب النزاعات أو عاملاً مساعداً في نشوئها،² ولكن التركيز فقط على تردي أصول الموارد الطبيعية يجه - في الوقت نفسه - لتأخير حلول النزاعات في حدود معالجة تجليات الأسباب المحددة لهذا التردّي مثل استخدام الأرض والنمو السكاني والحيواني والإختلافات المناخية، وبالتالي فإن طرق الحلول المقترحة تكون آليات فنية مجردة أكثر منها إقتصادية أو سياسية أو ثقافية وهي تدعو إلى تحسين إدارة شبكات الري والحفاظة على التربة وإعادة تنمية الغابات وتخطيط الأسرة... الخ. أما دور المتعطين بالوضع السائد والمفسدين للسلم الاجتماعي - أفراداً ومؤسسات - فلم يسلط الضوء الكافي عليه بعد. إن كل النزاعات التي تمكنا من تشخيصها في السودان أكدت لنا بصورة جلية أن الحق في استخدام الموارد الطبيعية والثروات الاجتماعية، الذي يعبر عنه في أغلب الأحيان بعبارات مثل الحرية والديمقراطية والمدالة، هي الشغل الشاغل للذين يحملون السلاح ويقدمون أرواحهم - دون وجل - من أجل الدفاع عن ما تبقى لهم من موارد، وحمايتها من أصحاب العقليات الإستيطانية والمخططات الإستصالية ومواصلة العمل لتغيير أسس المعادلة الإقتصادية الإستغلالية الجائرة وتجاوز تكييكات الهيمنة السياسية السائدة.

المكان والزمان

تقع منطقة جبال النوبا بين خطي الطول 29-31 وخطي العرض 10-12، وتغطي مساحة تبلغ حوالي 82 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل مساحة دولة الإمارات تقريباً (شكل 24). وهي تبعد عن الخرطوم، العاصمة القومية، بنحو 400 كيلومتر، وتعتبر المنطقة جغرافياً في مركز الدائرة بالنسبة للسودان، ومنطقة تماس قبائلي بين الشمال والجنوب.³ تتجاورها 5 ولايات، من الجنوب ولاية الوحدة الفنية بالنفط ومن ناحية الغرب ولاية جنوب دارفور الفنية بالثروة الحيوانية، ومن ناحية الشرق الحدود الغربية لولايتي النيل الأبيض وأعالى النيل حيث المشاريع الرئيسية لإنتاج الحبوب الغذائية، ويحدها شمالاً ولاية شمال كردفان المركز الرئيسي لإنتاج وتسويق الصمغ العربي، وخلال سهول الولاية يمر خط اتايب قتل النفط من حقول المجلح (ولاية الوحدة) مروراً بمدينة الأبيض إلى ميناء بشاير على البحر الأحمر (انظر شكل 18، ص 174).

ومنطقة جبال النوبا أرض طينية تتخللها سلسلة عتقودية تكون من 99 هراً من الجبال المتفرعة، وتفاوت ارتفاعها من 500 إلى 1000 متر فوق سطح السهول المحيطة بها؛ وتشكل قمة جبل مندي بالقرب من مدينة رشاد أعلاها (4790 قدماً فوق سطح البحر). وتصفق المنطقة باعتبارها من حزام السافانا الفنية (المطررة صيفاً والحارة شتاءً)، وتصف بأنها منخفضة الرطوبة، ويمتد موسم الأمطار فيها من منتصف شهر مايو (أيار) إلى منتصف أكتوبر (تشرين الأول)، وتتراوح متوسط معدل هطول الأمطار

شكل (24): موقع ولاية جنوب كردفان.



من 600 إلى 800 ملمتر بما يسمح بالرعي والزراعة المطرية الموسمية. كما تغطي المنطقة شبكة من الموارد المائية السطحية (خور أبو حبل، وأودية القلة وشلنقر، خزان المري، وأخوار العباسية والكدي والعواري وبحيرات كيلك وأبيض)، وتنتشر فيها الآبار الجوفية غير العميقة.⁴

استخدم مصطلح النوبا أحياناً ليدل على سكان منطقة جبال النوبا الذين يبلغ عددهم نحو 1 1/2 مليون نسمة، لم يتجاوز 45% منهم 15 عاماً بعد.⁵ وتسكن المنطقة أكثر من 24 قبيلة متداخلة جغرافياً وأجتماعياً؛ يشكل النوبا نحو 90% من سكانها بينما ينتمي الآخرون والذين يشكلون 10% إلى قبائل البقارة (رعاة الأبقار)، وبصورة رئيسية إلى الحوازمة والمسيديّة وأولاد حميد ومجموعات وافدة من السودان الغربي (الداجو والقلانة)؛ وهناك قطاع صغير نشط من التجار ذوي الأصول العربية الذين يطلق عليهم اسم "الجلابة".

إن مصطلح النوبا يشير إلى تداخل مجتبر من المجموعات السلافية؛⁶ لم يستقر بعد تصنيف الباحثين والدارسين لهم. ولقد استطاع باحث اللغات البريطاني رولاند ستيفنسون من دراسه للمنطقة والتي استمرت 3 عقود من الزمان من تحديد أكثر من 50 لغة ولهجة (رطانة) متقاربة تنتمي إلى 10 مجموعات رئيسية تضم كل منها مجموعة من القبائل التي تشابه في لغاتها وموروثاتها.⁷ ولقد اشار العديد

من الدارسين إلى أن مصطلح (النوبيا) يعتبر تصنيفاً غربياً استخدم لوصف كل سكان منطقة الجبال باعتبارهم افارقة (زنجياً) في مقابل البقارة (العرب)،⁸ ولكن عندما يستخدم النوبيا هذا الاسم لوصف انفسهم فانهم يستخدمونه بشكل مختلف يتعلق فقط بإظهار ذاتيتهم وهويتهم بين المجموعات الأخرى. ولقد علق الباحث النمساوي مايكفريد نادل على ذلك بالتالي:

"يُصنف أفراد قبيلة ما المجموعات الشبيهة بهم، من المجموعات التي يعرفونها والتي يدخلون معها في تعامل مشترك، بأنها من عشيرتهم، لكنهم لا يكونون على يقين في وصف المجموعات الأخرى من خارج مجموعتهم، ففي نظر فرد من أفراد الكوروتو تعتبر كل القبائل المجاورة لقبيلته نوبيا ماعدا سكان الدليج الذين يعتبرهم عرباً".⁹

ومن جهة أخرى، يعتقد بعض آخر بأنهم يرتبطون عرقياً بمجموعات في غرب أفريقيا¹⁰، وآخرون يرجعون أصولهم إلى انهيار مملكة كوش في شمال السودان وشرق مجموعات السكانية في جميع أنحاء البلاد بما فيها جبال النوبيا. بل يؤكد باحث ينتمي إلى قبائل النوبيا أنهم أحفاد تهرافا وماغني، وأنهم يتحدرون من صلب الحضارة النيلية التي قامت خلال القرن التاسع قبل ميلاد المسيح؛ بينما يذهب باحث ينتمي إلى قبيلة الشلك هو الدكتور والتر كراينجوك إلى أن منطقة جنوب كردفان كانت تحت حكم السلطان الروحي والسياسي (رث) لقبيلة الشلك واعتبرها امتداداً عرقياً وثقافياً لها وبذلك يدلل على تبعيتها تاريخياً إلى جنوب السودان.¹¹

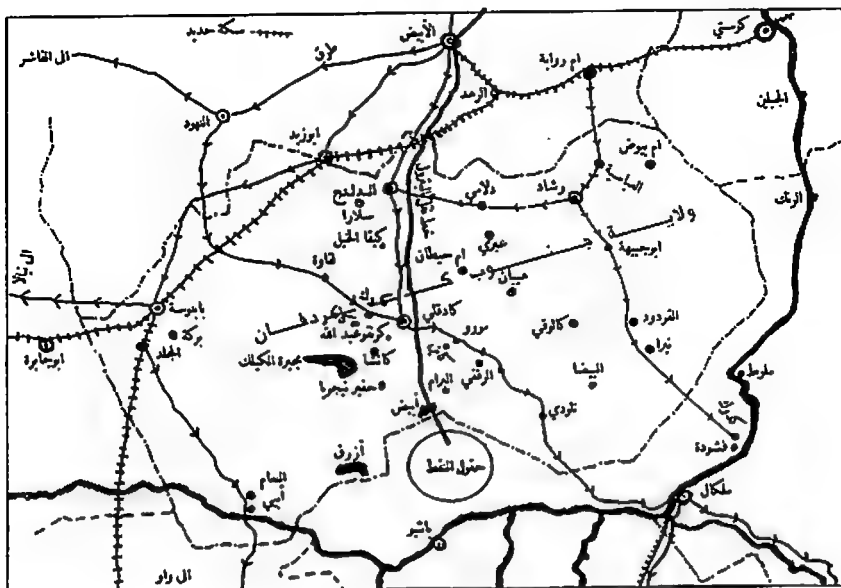
وعلى الرغم من المشكلة التي تنبع من استخدام المصطلح يمكن الافتراض، على نحو معقول، أن المجموعة العرقية التي تمثلها قبائل النوبيا في الوقت الحاضر، كانت واسعة الانتشار في مناطق ولايتي شمال وجنوب كردفان. لكنها أجبرت، بعد الزحف المتواصل للقبائل ذات الأصول العربية نحو الجنوب والغرب، على التراجع إلى الجبال حيث تتوفر المياه ويسهل التحصن من الغزوات (انظر جدول 7، ص 216). وكما ذكر الباحث والإداري البريطاني هارولد ماكيناكل:

"في الأزمنة الفارعة، ولآلاف السنين من بعدها، يئلب الفلن أن أسلاف النوبيا كانوا يسيطرون على أجزاء كبيرة من البلاد التي يطلق عليها الآن اسم كردفان، ماعدا الأجزاء الشمالية التي تغلب عليها الصحراء. ولقد تعرض النوبيا لهجمات القبائل الأخرى التي سيطرت على ضفاف النيل، ولهجمات غيرها من القبائل الداخلية، وأخيراً من العرب الرحل مما جعلهم يلتجئون إلى الجبال في جنوب

کردفان" ۱۲.

وتتفرع قبائل وعشائر النوبا حسب الحيز الذي تتم فيه إلى مجموعات تختلف لغة وثقافة عن بعضها - كما ذكرنا - وعلى الرغم من الصعوبة التي تتقدم ذكرها في استخدام مصطلح النوبا ليشمل كل سكان الجبال من غير العرب فإن التباينات المتعاقبة فرضت قدراً مشتركاً لسكان هذه المنطقة؛ مما أفضى إلى تطوير شكل من أشكال الوحدة الفضائية وإلى نمو الشعور بقومية "نوباوية" مشتركة بينهم. إن تجاربهم التاريخية المشتركة تجاه غزوات الإصرتاق والغزو العثماني (التركي)، ثم مقاومتهم لسيطرة الاستعمار البريطاني، ورفضهم لهيمنة واستقلال مجموعات الجبلية التجارية؛ بالإضافة إلى وجود سماة ثقافية نوباوية مشتركة وجامعة هي التي تسمح للباحثين والمعلقين الآن بالحدث عن "شعب نوباوي" واحد.

شکل (25): ولایت جنوبی کردستان.



ان هذا التصنيف يحدد مايزوده، أيضاً، في تصنيف الآخرين لكل سكان الجبال بأنهم نوبا، والآثار المترتبة على هذا التماثل عند الفرد من عشائر النوبا مقارنة بغيره. وهكذا يمكن القول أن هوية عرقية عامة قد

سادت على مجموعات هؤلاء السكان المتمايزين، عن طريق افعال وتصرفات فرضتها عليهم المجموعات الأخرى ذات السطوة والمعة. وبالتالي فإن الهوية النوبائية يمكن تعريفها ذاتياً كـمايز مضاد لعرب البقارة في مناطق كردفان ودارفور (يوصفهم غير نوباً)؛ كما تتحدد موضوعياً بما يشغلون من حيز جغرافي مشترك وما يميزون به من قيم ثقافية متشابهة ونشاط إقتصادي متماثل (يوصفهم نوباً).

ولأن النوبيا لا يمكن أن يكون بعد شكلاً مكتوباً للنتم فإن تاريخهم البعيد الذي يعتمد على المصادر الشفهية، إلى حد كبير، قد طواه النسيان. وكما لاحظ أيضاً الباحث نادل الذي يقول لن: "تقاليد وذكريات الناس انقسمت ثمّدت معلومات مبثورة [عن تاريخهم]. وهي كثيراً ما تبدو وكأن التقاليد التاريخية قد اختزلت تحت التأثير القوي لتجربة حكم المهديّة خلال الفترة 1881 - 1898".¹³

وعلى الرغم من ضعف المعلومات حول التاريخ البعيد للنوبيا إلا أن معظم المؤرخين يدون مقتعين بالافتراض القائل بأن النوبيا عاشوا في المنطقة التي يحتلونها الآن منذ أمد بعيد؛ وتدل بعض معلومات الباحث نادل على ما يؤكد ذلك. وحين يسأل النوبيا عن أماكن إقامتهم في أزمنة سابقة فإنهم يجيبون: *أنا نصيم هنا منذ القدم*. ومن الممكن أيضاً الافتراض بأنهم خلال معظم تاريخهم الحديث كانوا مزارعين ذوي حيازات صغيرة يعيشون، أساساً، في السهول.

ومن بين جميع قبائل النوبيا فإن اهالي منطقة قلبي، في الجزء الشمالي الشرقي من الجبال والتي تمتد جنوباً حتى جبال رشاد، هم وحدهم الذين أشهروا بامتلاكهم أحسن الوثائق التاريخية بسبب الصلات القوية التي كانت تربطهم بملكة الفونج (السلطنة السوداء) في سنار والتي تأسست على يد الشيخ عمارة دقش العام 1504 ميلادية. وهي أيضاً المنطقة التي شهدت ميلاد مملكة قلبي حوالي 1570 ميلادية كأول كيان سياسي قام بالمساعدة في انتشار الدعوة الإسلامية في المنطقة والتي أخضع لاحقاً الفونجاوي بادي أبو دقش في منتصف القرن السابع عشر قلبي النوبائية إلى سيطرتها. لذلك نجد أن التاريخ القريب للنوبيا يعود لمطلع القرن السادس عشر وإلى المرحلة التي بدأت فيها مجموعات كبيرة من قبائل جبهة العربية الرعوية في الزحف نحو الجنوب الغربي من السهول الشمالية من ولايات كردفان إلى أن استطاعوا أخيراً أن يدفعوا قبائل النوبيا للإلتجاء للمنطقة التي يطلق عليها الآن اسم "جبال النوبيا".

اقتصاد المنطقة

تمثل ولاية جنوب كردفان احتياطياً استراتيجياً مهماً في رصيد الإمكانيات القومية للسودان. فهي تحتوي

على ما يزيد عن $2\frac{1}{2}$ مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة المخططة، وما يزيد عن $10\frac{1}{2}$ مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وبها ما يزيد عن 4 ملايين راس من الماشية. وتوجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن؛¹⁴ وتحتوي أراضيها على احتياطي قطلي كبير لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية؛ وهي استراتيجياً بمجاور مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (آبار هجليج، والوحدة) والجنوبية الشرقية (آبار عداريل)، وفي غربها تقع حقلي أبو جابرة وشارف (انظر شكل 17، ص 173؛ شكل 25).

وعارس النوبيا نشاطات إنتاجية عديدة تشمل العناية بالحيوانات والصيد والبحث عن المراعي؛ ولكن الزراعة التقليدية تعتبر عماد اقتصادهم. وهي واسعة الانتشار، إلى حد ما، بين جميع مجموعات النوبيا، كما أنها تعتبر، من دون شك، أحد العناصر التي تميز النوبيا عن جيرانهم الآخرين. وتنتج منطقة الجبال نحو 6% من إنتاج البلاد من القطن، وحوالي 11% من السمسم و10% من الذرة و4% من الدخن.

محور علاقات التعاون الاقتصادي-الاجتماعي في جبال النوبيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة والرعي، وهما أهم سبل كسب العيش في المنطقة. ويعتبر التعاون في رعي الأبقار والغنم¹⁵ أساس النشاط المشتركة للوحدات السكانية أو مجموعة العائلات التي تسكن في منطقة واحدة كمصدر للمعالة ووسيلة لترشيدهم واستخدامهم الأفضل لمواردهم البشرية. لذلك تعتبر الأسرة الصغيرة، عموماً، الوحدة الأساسية للإنتاج الزراعي، وهدفها تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لإفرادها وتوظيف جزءاً من الفائض في التبادل التجاري مع مجموعات الجبلية في المنطقة.¹⁶ ويقوم أفرادها بزراعة الأرض التي ينظر لها تقليدياً بوصفها ملكية جماعية أو أسرية. وعلى هذا الأساس يتم اختيار الحبوب التي تزرع وأفراد الأسرة الذين ستكون لهم العناية بزراعتها. أما الزراعة حول المنازل، والتي تكون في العادة داخل نطاق الأسرة، فإنها تشمل زراعة أنواع من المحاصيل التي تنضج مبكراً كالذرة والديس (عشب مائي) والدخن واللوبياء والسمسم والذرة الشامية، وتقع مسؤولية الإشراف عليها على عاتق النساء. وتخصص مزارع المدرجات على أطراف الجبال بالحبوب التي تنضج متأخرة، وتقع المزارع القصية في السهول الطينية التي ظل يستخدمها النوبيا منذ "حلول السلام" في المنطقة تحت ظل الحكم الثنائي (الإنكليزي-المصري)، ويقوم الرجال بزراعتها. وهكذا فإن حيازات الأراضي تنقسم بالتجزئة بما يعني أن المزارعين يستهلكون وقتاً طويلاً في التنقل بين منازلهم ومناطق زراعتهم المختلفة. ولا يعتبر استخدام الآليات الزراعية الحديثة فعالاً في مزرعة صغيرة منفردة. لكن الفائدة في زراعة قطع أراضٍ صغيرة هو التقليل من المخاطر التي قد تصعب عن فشل بعض المحاصيل خلال موسم زراعي واحد.¹⁷

ويعارس النوبيا نوعاً من الدورة الزراعية المتقلبة؛ وفيها ترزع الأرض بأنواع مختارة من المحاصيل حتى تستجد الحاجة للإنتقال إلى ارض بكر جديدة. ونتيجة لذلك فإن الطلب الدائم على اراض جديدة تعتبر جزءاً أصيلاً من دورة النظام الزراعي. ان هذا الطلب والاستخدام العاقبي بترك الأرض المستهلكة كي تستعيد خصوبتها يجد مسنده في القوانين التقليدية لإستخدام الأرض عند النوبيا. ففي كل منطقة يميز النوبيا 3 انواع من الأراضي:

- * الأرض المملوكة على اساس فردي،
- * الأرض غير المزروعة التي تملكها القرية أو مجتمع الجبل اسلاكاً جماعياً،
- * الأرض البور الشاغرة التي لا يملكها أحد. ومن حق أي فرد (عادة الذكور) من افراد مجتمع القرية التصرف في الأرض التي تملكها الجماعة؛ وعلى كل فرد (ذكراً كان أم انثى)، كي يستحق ملكية (حكم) أرض ماء، أن ينقلها ثم يزرعها.

ان دورة ووثائر الإنتاج الزراعي عند النوبيا تكشف عن استراتيجيات مكسبة عديدة هدفها التقليل من عنصر المخاطرة. فمثلاً زراعة انواع عديدة من المحاصيل في عدد كبير من الحيازات الزراعية الصغيرة المجاورة للسكنى (والمعروفة في المنطقة باسم الجباريك) يؤدي إلى حماية الأرض من ضغوط الزراعة الأحادية (تكرار زراعة المحصول الواحد على الأرض نفسها). وتعاقب مواسم الحصاد تسمح بمواسم ارتكاز تيسر للأرض استعادة خصوبتها؛ بينما تحاول الأسر ان تنتج العديد من المحاصيل لتلبية معظم احتياجاتها المعيشية. كما ان ترك مساحات كبيرة من الأراضي من دون زراعة يسمح أيضاً للرعاة بالترحال بحثاً عن المراعي دون ان يعوق ذلك إنتاج المحاصيل أو يقطع الطريق على مسارات المراحل.

وقد استحدثت في العقود القليلة الماضية نظم إنتاجية، بدعم مباشر من البنك الدولي ومؤسسات تنمية غربية، أحدثت تحولاً في العمليات الزراعية يمكن وصفه بالنظام شبه التقليدي، إذ يرتبط بالأسرة الواحدة كوحدة إنتاجية ويزرع نوع المحاصيل نفسه ويقوم على اساس الملكية والأدارة نفسها لكن مزارعه أكبر ويستخدم على الآلات. كما لم تسلم المنطقة من التوسع الهائل في مشاريع الزراعة الآلية في العام 1970 لا بتجاوز 169 ألف هكتار (400 ألف فدان)، ارتفعت إلى 422 ألف هكتار (مليون فدان) في العام 1992، وبلغت في خواتيم القرن الماضي حوالي $\frac{3}{2}$ مليون هكتار (1.2 مليون فدان)، وما زالت تمتد نحو الغرب مزيلة مساحات واسعة من القابات ولم تسلم حتى أحزمة أشجار المشاب المتجة للصنع العربي منها.¹⁸

لكن بعد الإشتار واسع النطاق الذي بلغته، في الوقت الراهن، الزراعة الآلية فإن نظام تكامل الزراعة والرعي قد انهار؛ وتأثرت كثيرا قدرة مزارعي جبال النوبا على التعامل مع تذبذب الأمطار والتغير المناخي نتيجة للتوسع الهائل في الزراعة الآلية. وكما حدث في أجزاء أخرى من السودان، حيث ازاحت الزراعة الآلية أساليب الزراعة التقليدية، وتعرضت مبيشة قبائل النوبا ونُط حياهم لمزات كبيرة. فمشاريع الزراعة الآلية لم تفلح في تنمية المجتمعات المحلية أو تطور وتقدم إمكانياتها الإنتاجية؛ بل - على العكس - ساعدت على تسريع عملية هدم النسيج الإجتماعي والنظام الإقتصادي لعشائر النوبا.

الزحف العربي نحو الجبال

بدأت قبائل البقارة، والتي كانت تجوب سهول ولايات شمال كردفان وغرب دارفور، نحو العام 1800 ميلادية في التقدم بنشاط إلى أودية جبال النوبا بحثاً عن المياه والمرعي لحيلواناتهم المتزايدة. وتزامن قدومهم مع بداية غزوات الإسترقاق البغيضة، ولقد قيل ان قبائل البقارة اقتسمت السهول فيما بينها واجبرت قبائل النوبا على اللجوء لأعالي الجبال. وبمرور الزمن صار جزء كبير من أراضي النوبا من نصيب المجازمة، احدي أكبر قبائل البقارة؛ حيث تنقسم إلى 3 عشائر (خشم بيوت) رئيسية هي الرواوقة وعبد المال والحلفاء، وهم يشكلون حالياً عصب الوجود العربي في منطقة شرق ووسط الجبال.¹⁹

وبعد ان أُجبر النوبا على اللجوء في الجبال تحوّلوا للإشتغال بزراعة أراضي المرتفعات ذات التربة الجبلية الفقيرة، نسبياً. وشيئاً فشيئاً بدأت علاقات المقايضة التجارية تربط المجموعتين العريقتين في علاقة متبادلة وان لم تكن متسقة تماماً. وقد ذكر حاكم منطقة كردفان البريطاني جون ساغار في العقد الثاني من القرن العشرين عن علاقات التعاون التي تمتدّت على الحدود الفاصلة بين النوبا والبقارة:

"ان كل فرع من فروع البقارة يحمي، بقدر الإمكان، الجبال التي تقع

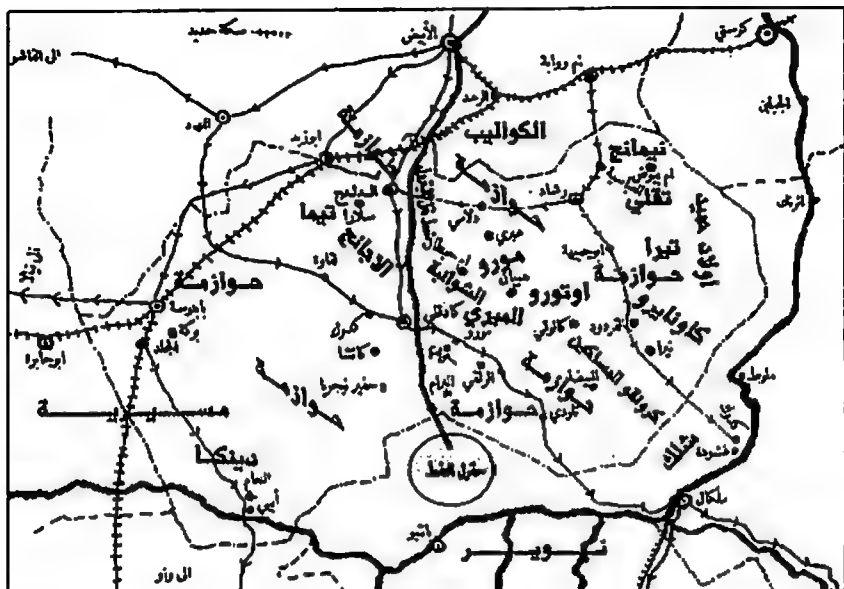
في منطقته مقابل تزويده بالحبوب والرفيق".²⁰

وقد قادت هذه العلاقات المحلية، في احيان كثيرة، إلى خلق عداوات بين الأطراف المختلفة من قبائل البقارة حينما حاولت مجموعة منها حماية حلفائها من النوبا من مكائد مجموعات بقارية أخرى. وفي بعض المناطق بلغت علاقات النوبا درجة عالية من التمازج تتجاوز حدود اتفاقيات الحماية القائمة بينهم للحد الذي جعل بعض البقارة يتحلون لأنفسهم القاباً ومواقع قبائل النوبا. وتشير الوثائق إلى كثرة النزاعات المتبادلة. ولكن مدى وحدود هذه الروابط الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين المجموعات النوباوية وقبائل البقارة تفاوتت كثيراً من منطقة إلى أخرى.²¹

ان وجود مثل هذه العلاقات الحسنة المتقطعة لايجب ان تحجب حقيقة ان الصفة الغالبة لعلاقات النوبا

والبقارة تميزت بمجملات قبائل البقارة الدورية الشرسة وملاحقتهم للنوبيا بهدف استرقاقهم. لقد ثاقمت

شكل (26): التوزيعات القبلية في ولاية جنوب كردفان.



غزوات الإسترقاق، بصورة كبيرة، إبان الحكم العثماني (التركية) والتي بدأت باستيلاء حكام الخديوية المصرية على السودان العام 1821. ولقد قام حكام كردفان من قبل السلطات الإستعمارية بشن العديد من الحملات العسكرية على جبال النوبا بحثاً عن الذهب في جبال شبيون ولطب البيد، لكنهم لم يذلولوا أي محاولات جادة لحكم المنطقة مباشرة.²² وقد ذكر أن عدد البيد الجلوب من المنطقة في السنوات الأولى كان حوالي 20 ألفاً، ارتفعت إلى ما يقارب 40 ألفاً العام 1827، وقرّر إلى 200 ألف في العام 1839؛ وذكر أحد الرحالة بأن ما يتراوح بين 10-12 ألفاً من المخطوفين من منطقة الجبال كان يعرض سلباً في "سوق البيد" بمدينة الأبيض، عاصمة منطقة كردفان.²³ وقد لاحظ الباحث ستيفسون:

"أن النوبا استمروا يحملون فترة الحكم العثمانية (التركية) التي

جلبت لهم هذا الخليط الغرب من التجارة والإستعباد".²⁴

إشتهار النوبا برياضة الصراع قادت إلى القول بأنهم يتمتعون بمؤهلات تجعلهم "جنوداً مطيعين أقوياء" لقد عادت عليهم رياضتهم بالوفاة، لأنها شجعت على استمرار حملات الإسترقاق بهدف الحصول على جنود محاربين.²⁵ وبذلك وجد النوبا أنفسهم يحاربون خلال العهد العثماني (التركي) وما بعده ويشاركون في معارك بعيدة عن ديارهم في الجزيرة العربية وشرق أوروبا وفلسطين بل وفي المكسيك. وتحت تأثير هذه الدعوة أصبح أبناء منطقة جبال النوبا - منذ ذلك الوقت وإلى الآن - يمثلون جزءاً مهماً لكل القوات الحاربة في الجبهات المختلفة في السودان، الحكومية منها أو المعارضة على حد سواء.²⁶

وكان نفوذ الدولة المهدوية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر جلب أيضاً مشاكل جديدة لشعب جبال النوبا. فلقد أيد بعضهم الإمام محمد أحمد المهدي لإعتقادهم أنه قد يقود المسلمين إلى الخلاص من عذابهم، وبعض آخر قاومه. ولقد قُدِّر لهذا الاختلاف في السلوك تجاه دعوة المهدي أن يعتبر من خصائص سياسات الحكومات المركزة المتعاقبة تجاه النوبا في المستقبل، وذلك بتقسيمهم إلى فئتين: فئة متردة على السلطة وفئة أخرى صديقة لها. وبعد وفاة الإمام المهدي ارسل خليفته عبدالله التعايشي حملة عسكرية بقيادة حمدان ابوعبيدة والنور عنترة (1886، 1887)، وتجريدة بقيادة عبد الباقي الوكيل (1890) وأخري أكثر عنفاً بقيادة إبراهيم الخليل (1891) لإخضاع سكان المنطقة لقبلي الآلاف من النوبا حجتهم بينما استرقت أعداد كبيرة منهم، وتم الترحيل القسري لآلاف أخرى إلى مدينة أمدردمان في أواسط السودان.²⁷ لقد كانت ممارسات جنرالات الدولة المهدوية (1884-1898) ضد سكان المنطقة ذات آثار وخيمة. ومن سخرية القدر، وبعد قرن من الزمان، أعاد التاريخ تكرار المأساة (1986-1989) ووجد سكان المنطقة أنفسهم يعانون من سياسات أحفاد القيادات المهدوية!²⁸

تواصلت التحرشات المستمرة بشعب النوبا بعد هزيمة الدولة المهدوية على يد القوات المصرية-البريطانية المتحالفة وذلك في معركة كرري العام 1898. وعلى الرغم من تجربة النوبا المريرة خلال حكم المهدوية فإنهم لم يرحبوا بالإدارة الإستعمارية الجديدة أو يتحمسوا للتعاون معها. وقد لاحظ، أيضاً، الباحث ستيفنسون:

"أن الجبال التي استطاعت أن تدفع قوات المهدوية بعيداً عنها في فترات عديدة ظلت أنها محصنة من أي هجوم، وبالذات جبال دابر ونيماق وكلا وفندا وإجزاء من منطقة الكواليب".²⁹

ولذلك فقد تطلب إخضاع قبائل النوبا المختلفة وأحكام السيطرة عليهم، مثل بقية أهل البقاع الأخرى من البلاد، 30 عاماً.³⁰ وبعد أن أكملت أخيراً سيادة الدولة الإستعمارية المركزة على كل جبال النوبا تقلص حجم النزاعات بين الأطراف المحلية وتدعم موقف ومركز الزعماء المحليين بتعيين ورعاية الدولة

لهم. وقد تم، على الدوام، توظيف الإستراتيجية القديمة-الجديدة التي تعتمد على تجنيد النوبيا "الأصدقاء" ليتولون على الدوام لإخماد إنتفاضات النوبيا "المتمردين".

لقد حاولت الإدارة الإستعمارية البريطانية ان توقف آثار الزحف العربي نحو المنطقة مستجيبة إلى ضغوط المؤسسات التبشيرية الغربية ومندركة بحجة الحفاظ على الأمن العام وحماية المجتمعات المحلية من السخرة والإستغلال بإعلانها في العام 1932 منطقة الجبال منطقة مغلقة (مقفولة) منع دخولها على سكان شمال السودان (العرب والمسلمين) قاطبة إلا بأذن خاص. ولكن تم اسقاط هذه الخطوة الإدارية وتجاوزها العام 1949. "

وخلال هذه الفترة السلمية نسبياً (1920-1956) بدأ النوبيا في الهبوط من الأماكن الحصينة بأعالي الجبال ليس فقط لممارسة الزراعة وحسب، وإنما رغبة منهم في الإستقرار في المناطق السهلية أيضاً. ان هذا التأقلم الطبيعي الذي يحدث عادة في ازمة السلم كان مدعوماً برغبة الحكومة المركزية في إعادة توطين النوبيا في السهول القريبة من مراكزها العسكرية بهدف اقامة شبكة ادارية فعالة لجمع الضرائب وفرض سيطرة الدولة التي انهكتها المقاومة العنيدة للنوبيا ضد النظام في الخرطوم. الشيء الذي أتاح أيضاً فرصة توسيع دائرة التفاعل بينهم وبين محيطهم الجغرافي والبشري.

أحدث النظام الجديد الذي مارسه السلطات الإستعمارية البريطانية تغيرات كبيرة في منطقة الجبال خلال فترة قصيرة نسبياً، مما ادى إلى حدوث تحول، غير قابل للنكوص في العديد من وجوهه، على طريقة حياة النوبيا. وكان احد أهم هذه التغيرات هو ادخال طرق الزراعة الحديثة في زراعة القطن كمحصول نقدي في العام 1925 بفرض زيادة ايراداتها وللمحد من هجرة النوبيا إلى خارج المنطقة. وقد جلب نجاح انتاج القطن والتوسع لاحقاً في مجال الزراعة الآلية ابتناء الشركات العاملة لجبال النوبيا، وبالتالي شد ابتلاء الجلابة السودانيون أيضاً.

أما التغيير الكبير الآخر فهو ادخال نظام التعليم المدرسي الحكومي، على الرغم من انه كان على النوبيا الإنتظار حتى العام 1940 قبل ان تدخل الحكومة نظام التعليم الإبتدائي في مناطقهم. وكان لظهور نخبة متعلمة من ابناء النوبيا آثارها الكبيرة على التاريخ اللاحق للمنطقة بما يتجاوز تأثير أي حدث منفرد أو عملية تطور أخرى. وسيبرز دور التعليم لاحقاً بوصفه واحداً من أقوى العوامل التي ساعدت على دفع عجلة الوعي السياسي ومهدت لبروز تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة، وركيزة يشيد عليها صرح شعب نوباي موحد.

هذا وقد تعرضت المنطقة - في الوقت نفسه - إلى حملة تبشيرية إسلامية مكثمة على أيدي الإداريين الحكوميين والطرق الصوفية وبأثير فئات الجلالة قادت إلى انتشاره بشكل غير متناسق ليشمل حوالي 75% من سكان المنطقة. وهناك اليوم مجموعات إسلامية تتركز خاصة في المنطقة الشرقية حول محور العباسية-تفلي، وأجزاء واسعة من المنطقة الشمالية والغربية (الدليج ولقاوة)، وفي الجزء الشرقي من المنطقة الجنوبية (تلودي، كالوقي، اللبري) وفي الأجزاء الغربية من المنطقة الجنوبية (الميري). كما توجد أقلية مسيحية (12%) نتيجة للحملات التبشيرية التي كان القس الإيطالي الكاثوليكي دانيال كمبوني أحد روادها منذ العام 1864 ويتركز أتباع الكنيسة اليوم في المنطقة الوسطى حول محور جبال الأطورو-اللبري ومحور تيرا-المورو. بينما توجد عشائر أخرى في كل أنحاء المنطقة ما زالت تنسك بموروثاتها وعقائدها الأفريقية.³²

ومن المدهش أن هذه المعتقدات المتباينة ظلت تمارس في منطقة ولاية جنوب كردفان في جو من التداخل والتساح الديني والتعايش السلمي اللافت للنظر بشكل لا يوجد لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط. حيث نجد أحياناً في الأسرة الواحدة كل هذه الانتماءات الدينية، كلهم يتشاركون في مائدة واحدة للطعام ويشارك الجميع بعضهم بعضاً في المناسبات الدينية ولا تميزهم إلا عندما يدخل هذا مسجداً وذلك كنيسة ويأوي الآخر جبلاً للعبادة.³³

لقد زاد استقلال السودان في العام 1956 من اقتناح جبال النوبا على كل عواصف التغير، وشجع من اندفاع سكان أرياف جبال النوبا نحو المراكز الحضرية خاصة إلى ولايات الخرطوم والبحر الأحمر ومنطقتي الجزيرة والقضارف؛ وهاجر الآلاف لاحقاً نحو الدول الخارجية خاصة ليبيا ودول الخليج العربي.³⁴ ولقد أصبحت منطقة جبال النوبا، منذ ذلك الحين، عرضة للاستغلال الاقتصادي والتوظيف السياسي وللوكلاء الداخليين والخارجيين في مجالات السياسة والاقتصاد، ولعمليات التبادل الثقافي.

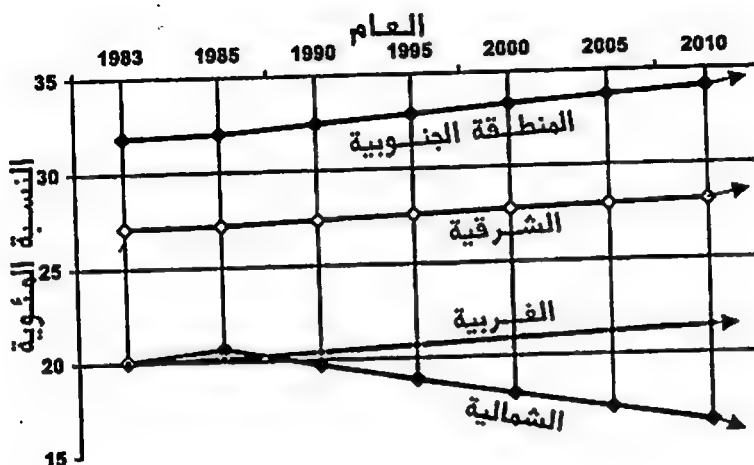
وفي ملاسة النوبا لواقع المراكز الحضرية في سودان النيل الأوسط انكشفت لديهم مقدار التخلف الاقتصادي والإجتماعي والسياسي للجبال مقارنة بالمناطق الأخرى رغم الموارد والثروات الطبيعية والمعدنية والبشرية الهائلة التي تزخر بها. وانطرح أمامهم لأول مرة أهمية والحاح قضايا التطوير والتنمية إيسوة بالمناطق الأخرى؛ وذلك بعد حقبة من المعاناة والمآسي والاستغلال البشع والظلم القادح التي تعرضت لها منطقة جبال النوبا. أن خروج شعب ما لمعانة العالم يعني أيضاً عودته إلى دياره لوعي هويته الخاصة، ولقد أكشف العديد منهم نوباوتهم في المدن السودانية الأخرى وفي ساحات التعليم حيث أُختزل تنوعهم الثقافي المحلي إلى هوية نوباوية واحدة.

لقد استمرت آثار حركة زحف قبائل البقارة إلى منطقة الجبال من الغرب ومن الشمال منذ بداية القرن التاسع عشر على إزاحة جدرانهم النوبا تدريجياً إلى الجنوب، مما دفع بأعداد متزايدة منهم، كما بين جدول 7، إلى التراجع المستمر والتكدس في منطقة محدودة عالية الكثافة بلغت 23 شخصاً في الكيلومتر المربع في منطقة كادقلي، مما يجعل المنطقة تشكل اليوم أعلى كثافة سكانية في ريف السودان.³⁵

جدول (7): نسبة السكان والمساحة بالنسبة إلى الكلية لولاية جنوب كردفان.³⁶

المحافظة (عاصمتها)	% السكان	% المساحة	الكثافة السكانية (كلم ²)
الغربية (قاوة)	18	44	03
الشمالية (الدليم)	23	12	11
الجنوبية (كادقلي)	32	08	23
الشرقية (رشاد)	27	36	04

شكل (27): تقديرات النمو السكاني في المنطقة.³⁷



ومن المتوقع ان تستمر هذه الظاهرة السلبية باستمرار العوامل التي تشجع من نزوح القبائل العربية وعشائر القلائد من الشمال والشمال الغربي وتدفع بالنوبا نحو الجنوب باستمرار. وإذا استمرت الأحوال على ماهي عليه فإن العقود القادمة ستشهد اندلاع نزاعات أكثر حدة وزيادة وتيرة التنافس على الموارد الطبيعية في منطقة الجبال (انظر شكل 25). فالتقديرات تدل على ان المحافظة الجنوبية مستصاعد فيها الكثافة السكانية وسوف تستمر في احتلال المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان (34٪) في العام 2010، بينما سوف تحافظ كل من المنطقة الغربية (22٪) والشرقية (28٪) على نسبتيهما بشكل عام بينما تنخفض نسبة السكان في المنطقة الشمالية بشكل ملحوظ (16٪).³⁸

مصادر النزاع

يعتبر مجتمع النوبا الراهن مثلاً جيداً لما يسميه الباحثان شيفاليه وبكليس بالجمع متنوع الثقافة.³⁹ لم يكن النوبا في يوم من الأيام مجموعة أحادية الثقافة. وهم، على العموم، على وعي بين المصير المشترك والقيم التي توحد بينهم. لكنهم، أيضاً، مدركون للعوامل التي تميزهم عن بعضهم بعضاً. وبعد 200 عام من اقتسام البقارة حياة الجبال مع النوبا ومايشنهم تشكلت لديهم، أيضاً، ملامح ثقافة متنوعة شبيهة برصفاهم النوبا. ان هذا التنوع داخل المجموعة الواحدة نج من علاقات النوبا والبقارة التي تستند إلى بعضها بعضاً، وإلى العزلة النسبية للمجموعتين في مناطقيهما الجبلية القصية. ولقد تداخلت، من جهة أخرى، ثقافتا النوبا والبقارة بعضها بعضاً. وتعتبر المنطقة الشرقية من الجبال (عاصمتها مدينة رشاد) في السابق مثلاً للتعايش والتمازج والإختلاط بين القبائل العربية (المسيرية، الحوازمة، كنانة، اولاد حميد، الكواملة... الخ) والنوباوية (الكواليب، كاوارو، لوقان)؛ بالإضافة للنوباوية التي اختلطت بالدم العربي (مجموعة قلبي، كجاكجا). ولقد صارت هناك مساحات للتفاعل بين الموروثات النوباوية والموروثات العربية-الإسلامية. فهناك قسم من قبيلة الحوازمة (عشيرة الرواوقه) يسمي "أولاد النوبا"، وذلك لإختلاطهم بالسكان المحليين؛ ويعد أن هنالك مجموعة من قبيلة الكواليب النوباوية في منطقة أم برميطة بالتزواج واختلاط الأنساب اندمجت في قبيلة الحوازمة. وأصبح من الممكن ان نقول ان كل بقاري في المنطقة صار يشتمل على عناصر ديناميكية نوباوية والعكس صحيح كذلك؛ مما يدحض الزعم بأن نمط الثقافات السودانية وإسراج عناصرها العرقية يسير في اتجاه واحد ويصغر في التركيز على غلبة مؤثرات الطابع العربي وسرمديته دون تلاقمه مع المجموعات غير العربية وديناميكيتها الذاتية التوحيدية وعلى الرغم مما قد يبدو بأن مثل هذا القول، في الوقت الراهن، غير مناسب سياسياً.

ان علاقات البقارة والنوبا، سواء كانت سلمية تناوبية أم علاقة تناحر وخصام، ظلت اداة فعالة في

صياغة مجتمعاتها ذات التنوع الثقافي، لأن هذه العلاقات في انسياب مستمر. ان الهوية النوبانية وهوية البقارة هما هويتان ديناميكيتان يستحيل تجميدهما في عرقيات أحادية أو قوالب ثقافية جامدة. وتعتبر الحرب الأهلية في مجتمعات كهذه حدثاً محزناً لأنها تفتح جراحاً عميقة بين مجموعتين اختلطتا واندججتا واثرت احدهما الأخرى. وقد فرضت ظروف التداخل القبلي بمرور الزمن اللجوء إلى تحالفات ثنائية بين عشائرها (الكواليب والحوازمة، كنانة وتقلي، أولاد حميد وكاوتارو) تحفظ وجودها وتدعم تعايشها في حدود المصالح المشتركة بتقليل فرص الإحتكاكات بين بعضها بعضاً.

في الماضي كانت المشاكل والإحتكاكات التي تنبثق من الخلافات والتنافس على الأراضي والمياه في الماضي، يتم احتواؤها وتجد حلها في مؤتمر يعقد سنوياً بين مكوك النوبا وشيوخ العرب. وكانت هذه المؤتمرات تقام في العادة، على ارض محايدة، ويتم فيها الوصول إلى حلول مرضية وفقاً للإعراف السائدة بين تلك القبائل. وكان الطرفان يمثلان للإقتابات التي تبرم. وهكذا تمتع النوبا بعشرات السنين من السلام المستتب، وقدر لأبأس به من الازدهار النسبي. لكن أخيراً تكاثفت بعض المجموعات، المحلية وعلي مستوى المركز بل وفي تنسيق تام مع المؤسسات الدولية، وأخلت بميزان القوى مما أوقع الطرفين في نزاع دموي. وبذلك يمكن القول أن الأسباب الرئيسية لهذا النزاع المسلح والذي اندلع في منطقة الجبال هي:

① منح أخصب الأراضي لإقطاعي الأراضي من الجلالة المتعيين عن المنطقة.

② الجفاف الذي دفع بأعداد كبيرة من البقارة ومواشيهم إلى منطقة الجبال، وحرصهم على تحويل وجودهم المؤقت إلى دائم.

③ الحصار الذي تعرضت له المسارات التقليدية للماشية شمالاً وشرقاً تحت راية ما سمي بمشروعات "التنمية" وتوسع مشاريع الزراعة الآلية.

④ تراكمات سياسات الحكومات المركزية الجائرة وتنفيذ أذرعها الإقليمية لشأنه وعسف وكلاهما المحليين.

⑤ ضرورة تأمين خط أنابيب النفط العابرة جبال النوبا في طرقتها إلى ميناء التصدير.

ملكية الأرض

ان الموضوع ذا الأهمية القصوى في انتجار النزاع في جبال النوبا هو انتهاك الزراعة الآلية لحزمة الملكيات

الصغيرة من الأراضي في منطقة النوبيا. لقد ادى ذلك إلى أحداث تأثير ماحق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنوبيا، وقاد في نهاية المطاف إلى تحطيم أواصر التعايش السلمي مع قبائل البقارة.

قامت مؤسسة الزراعة الآلية التي نشأت العام 1968 بتمويل من البنك الدولي - كما ذكرنا سابقاً- بالإشراف على نشر الزراعة الآلية في مناطق عديدة من السودان. ولم تشذ عن ذلك استمداداتها الواسعة النطاق لمشاريعها في منطقة هيبلا (بين مدينة الدلج ودلامي) في المنطقة الشمالية منذ أواخر العقد السادس من القرن العشرين، واستمداداتها في أم لوبيا، البيضاء، كوندل، القردود، توم، كركراية، كرتالا... إلخ (جدول 8). وقد قارب عددها 650 مشروعاً، يبلغ متوسط مساحة الواحد منها حوالي 422 هكتار (ألف فدان) تم التصديق بها على أثر نزاع أراضيها من أصحابها؛ لم ترع في توزيعها أي عدالة، كما أنها لم تساهم بأي قدر في تنمية المنطقة بل أن كل عائداتها يتم تحويله إلى خارج المنطقة. بل حتى مؤسسة تنمية جبال النوبيا التي تم إنشاؤها في العام 1970 للمساهمة بشكل مباشر في تطوير القدرة الإنتاجية لطرق الزراعة النوبوية التقليدية لم تخصص إلا 37% من مساحة أراضيها وخدماتها إلى عشائر النوبيا وخصصت ما يقارب 45% منها للقبائل العربية و19% الباقية تقاسمتها عشائر القلاية (الموسا والبرقي) القادمة إلى المنطقة حديثاً من السودان الغربي.⁴⁰

ومن بين 200 مشروع للزراعة الآلية تمت مراجعتها بمنطقة هيبلا، والتي أنشئت بتمويل من البنك الدولي والتي يدعمها البنك الزراعي التابع للدولة، منحت عقود إيجار 4 مشاريع تعاونية محلية، كما منح عقد إيجار مشروع واحد لمجموعة من التجار من هيبلا، ومنحت 4 مشاريع لتجار محليين. أما البقية والتي تبلغ 191 مشروعاً فمنحت لأفراد من غير أهل الجبال من ممثلي مؤسسة الجلالة المتخيين عن المنطقة، معظمهم تجار وموظفون حكوميون وجنرالات متقاعدون من القوات النظامية من الشمال.⁴¹ وقد صرح أحد قادة المجتمع المحلي في كروتو عبدالله (جنوب شرق جبل الميري، جنوب غرب كادقلي) لمنظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1995 قائلاً:

"إن مشكلة الأرض مشكلة كبيرة. وفي أبوشب كانت الأرض قد أعدت للزراعة بواسطة السكان المحليين لكن الحكومة جلبت جراراتها كي تمهد الأرض للزراعة. وعندما طلبنا منهم الذهاب إلى موقع آخر رفضوا".

ووصف شاهدان من منطقة الدلامي انتشار الزراعة الآلية بالآتي:

"جاء التجار بجاراتهم وحرقوا الأرض بما عليها من زراعة كان قد زرعها السكان المحليون. وقد استطاع التجار أن يفعلوا ذلك

لأن كل من يعترضهم سيعرض للإعتقال.⁴²

جدول (8): مشاريع الزراعة الآلية في منطقة الجبال العام 1994 .⁴³

المنطقة	عدد المشاريع	المساحة الأمم
هيلا	309	130.4
البيضا	190	080.2
أم لوبا	130	054.9
كوندل	10	004.2
توس	10	004.2
الجملة	649	273.9

وزودنا أحد كبار موظفي الخدمة المدنية من أبناء النوبيا (طلب عدم ذكر اسمه) بالشهادة التالية:

"للزراعة الآلية طرفتان في سلب أراضينا: هناك مشاريع الزراعة الآلية التي تخططها الحكومة وتمنعها من الخرطوم عن طريق وزارة الزراعة. ودون وضع أي اعتبار لحقيقة الوضع في المنطقة تمنح الأرض لبعض الأشخاص الذين هم، بصورة عامة، جنرالات متقاعدون أو موظفون في الخدمة المدنية أو تجار اثراء من شمال السودان. كما تمنح لجلابة محليين ظلوا يقيمون في المنطقة لفترة طويلة تمكنوا فيها من تجميع ثروات كبيرة. ول هؤلاء علاقات وثيقة بالخرطوم وبدوائر الحكومة المركزة بحكم انهم أصلاً من الشمال. ولقد حاز هؤلاء أراضي لأنفسهم ثم أوعزوا إلى ذويهم بأنهم، أيضاً، يستطيعون حيازة اراض من خلال وزارة الزراعة. وهكذا تحالفوا من اجل الحصول على مزيد من الأراضي.

ولأن النوبيا لا يملكون شيئاً ولا تفوز سياسياً لهم في مجالات اعتماد القوارات، فليس بينهم سوى نفر قليل من ذوي الصلة بمجال توزيع

الأراضي. أما الحكومة فلأنها تقوم بقطع برسم الحدود بين المزارع دون اعتبار لواقع المنطقة. ان السلطات الحكومية لاتضع أي اعتبار لما إذا كانت هناك قرى على هذه الأراضي أم لا. وقد احاطت الزراعة الآلية في منطقة هيبلا بالمديد من القرى. ولم تبق هناك ارض للنوبا، لا ارض للزراعة ولا للرعي. لقد اطبق الخناق على النوبا وصار عليهم ان يختاروا إحدى وجهتين: أما ان يتكروا المنطقة ويذهبوا للعمل في الحكومة كجنود أو يصيروا عمالاً زراعيين في مشاريع الزراعة الآلية. وقد تناقمت هذه الظاهرة لحد كبير.

وفيما عدا الزراعة الآلية المخططة هناك الحيازة غير المخططة (الشواتية) للأرض. هنا نجد شخصاً متقذاً وثراً أتى توه وأزال الأعشاب عن قطعة أرض كان يملكها اهل المنطقة بصورة جماعية. وبحكم ان الوافد الجديد مسود فإنه ينزل الأعشاب ويحضر جواراته وعماله ويبدأ في الزراعة. وفيما بعد، إذا ما حدثت أي مقاومة فإنه يذهب للسلطات محتجاً ومطالباً بتوفير الحماية له. ولأنه يستطيع رشوة السلطات فيمكنه ان يدفع ثم يفعل مايشاء. وإذا لم يحدث ذلك فقد يكون له صديق من السياسيين أو آخر من ضباط الجيش يملك من السطوة مايجعله يرسل اوامره إلى هنا لكي يحصل صديقه على الأرض. وهناك طرق أخرى للحصول على الأرض مثل ان تحرق قرية ما ويجبر سكانها على الذهاب إلى مكان آخر.

ليس هناك أي نية للإحتفاظ ببعض الأراضي للنوبا. فالأرض إما ان تمنح للعرب الرحل بفرض الرعي أو يستولي عليها الإقطاعيين الأثرياء من الشمال. ولايتى للنوبا سوى الكفاح ضد هذه الأشياء. ان على النوبا ان يبحثوا عن طريقة لحماية انفسهم. لقد بدأوا بالفعل في بناء منظماتهم السياسية وإحياء منظماتهم القديمة⁴⁴.

وفي العام 1978 تم سجن الملك حسين الأحيمر، من منطقة ريفي الدلامي، لرفضه مصادرة أراضي المواطنين لصالح مشاريع الزراعة الآلية المملوكة لتجار الجلابة. ولعل من النماذج الإستغزائية الصارخة الجديرة بالتسجيل هنا - أيضاً - هو ما حدث لقرية فايو، في منطقة ريفي الدلامي. ففي العام 1981 تم محاصرتها بمشاريع زراعة آلية من جميع الجهات عائدة لأحد تجار الجلابة الذي لم يكلف نفسه حتى بزيارة المنطقة حتى ولو مرة واحدة. وبنهاية العام 1984 كانت كل أراضي القرية تحت سيطرته وعند احتجاج الأهالي تم استخدام قوة القانون والشرطة لإبعادهم عن نطاق المشاريع الزراعية.⁴⁵

وفي منتصف العام 1999، بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان على احتجاجات الملك الأحيمر، عبر - مرة أخرى - عن هذه المخاوف المواطن النوباي فاروق إسماعيل من منطقة أرض كينان، في منطقة جبل ليمون قائلا:

"نحن نحارب من أجل استعادة كرامتنا، والحفاظة على ثقافتنا؛
كسبيحيين نحن نقاوم نظام الجبهة القومية لأسلمتنا، وكأفارقة نحن
نقاوم التعريب. نحن ننتمي إلى شعب جبال النوبا ونود ان نحافظ
على تراثنا التاريخي. العرب يريدون أرضنا لأنهم ذات إمكانيات
كامنة غنية ولعادتها وخصوبتها وثروتها الحيوانية".⁴⁶

وقد تضافرت عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة التوتر والإستقطاب في المنطقة، لعل أهمها هو تخلص منسوب الأمطار في غرب السودان منذ العام 1967 إلى أقل من $\frac{1}{2}$ معدله السنوي. ونتيجة لذلك نزح إلى المنطقة رعاة من القبائل العربية من غير سكانها بجاً عن مكان إقامة لفترة طويلة الأمد أو دائمة في منطقة الجبال المطيرة الخصبة. ولقد صار إستمرار الجفاف، الذي صاحبه زيادة كبيرة في اعداد السكان والحيوانات في المنطقة، أحد الأسباب الرئيسية للنزاع.

وتسارعت الأحداث بتأسيس الجلابة اصحاب مشاريع الزراعة الآلية والبقارة الرعاة حلفاً مؤقتاً يستند إلى قوة السلاح ممثلاً في مليشيات المراحل والفرسان التي اندمجت فيما بعد لتكون كائب الدفاع الشعبي لتشرّد سكان المنطقة والإستيلاء على أرضهم.⁴⁷ لأن من أخطر افرازات الحرب الأهلية في منطقة الجبال هو هيمنة قيادات المليشيات الميدانية على المجالس الإدارية وسيطرتها على انتخابات المؤسسات السياسية والتشريعية (الحلية والإقليمية والقومية).⁴⁸ لقد كانت هذه التغيرات قطرة تحول أخرى في سلسلة اختلال ميزان القوى بين عشائر النوبا والبقارة والتي حدثت تحت تأثير قانون الحكم الشعبي المحلي الصادر العام 1971 وإعادة بناء الهياكل الإدارية في المنطقة وتأسيس وحدات الإتحاد الإشتراكي خلال

حقبة حكم الجنرال غيري (1969-1985) وهي نقطة التحول الأخرى التي تمكنت فيها القبائل العربية في المنطقة لأول مرة من ترجمة وجودها إلى وحدات إدارية معترف بها من قبل السلطات المركزية وتنظيم نفسها سياسياً في المنطقة بشكل رسمي. ان الزمن وحده هو القادر على تقييم ما إذا كان "زواج المصلحة" بين قبة الجلابة وقيادات مليشيات البقارة هذا سيقوى على تحلّل المصالح المتعارضة لطرفيه؛ الذي يتطلع كل منهما إلى الإحتفاظ بكل الكمكة لنفسه.

طلعت بوادر هذا الصراع، الذي تجاهد الحكومة على ان لا يسفر عن وجهه كاملاً، إلى السطح عندما أعلنت حكومة ولاية كردفان في الريح الأول من العام 1992 عن كشف تلاعبات وتجاوزات خطيرة في تصديقات أراضي الزراعة الآلية بجنوب كردفان. وقد قامت بنزع 712 مشروعا زراعيا في مناطق كرتالا وهيبلا الجديدة والقديمة واليضا ورشاد وأبوجيبية بحجة أن بعضها كان ممنوحاً لأطفال وان بعضها تم بيعه أو تأجيرهم من الباطن مخالفة للقوانين.⁵⁰ "غير ان مصادر الجلابة تؤكد أن ما تم كان بغرض إعادة توزيعها لقيادات المليشيات ومشائخ قبائل البقارة مكافأة لهم لمشاركتهم في عمليات دحر "المرء" عن المنطقة ومحاولة مكشوفة من الحكومة لخلق قواعد موالية لها في المنطقة. هناك، أيضاً، بعض الدلائل التي تشير بوضوح إلى ان مجموعات الجلابة الأقوياء، ذوي النفوذ السياسي والإقتصادي الكبير في مركز السلطة، سيستخدمون قبائل البقارة لضمان تحقيق اهدافهم ثم يجرمونهم لاحقاً من السيطرة على أجود الأراضي."⁵⁰

جدول (9): أعداد المدارس والمعلمين في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان خلال العام الدراسي 1995-1996.

الولاية	المرحلة الابتدائية		المرحلة المتوسطة		المرحلة الثانوية	
	المعلمين	المدارس	المعلمين	المدارس	المعلمين	المدارس
جنوب كردفان	211	3332	70	728	14	46
الجزيرة	736	16291	548	3665	153	1650

ومن الناحية التاريخية نجد ان المنطقة قد عانت من التخلف المريع والإهمال والظلم الإجتماعي لفترة طويلة. ولم تتم مواجهة حقيقية لمسألة العبودية وتجارة الرقيق إلا في العام 1945 عندما أصدر الحاكم العام البريطاني "مرسوم الحرية" والذي تم بموجبه تحرير كل الذين كانوا رقيقاً عند قبائل البقارة. وإذا كان

نصيب كل جنوب البلاد 4 وظائف إدارية خلال فترة "السودنة"، عدد فجر الإستقلال (1954)، فقد خرجت منطقة جبال النوبا صفر اليدىن. وما زالت تعاني قسماً واضحاً في مجال التعليم الأساسي؛ حيث لم تشهد المنطقة تعليمًا ثانويًا إلا بعد مطلع العقد السابع من القرن العشرين عندما أنشئت أول 8 مدارس ثانوية في الجبال، 2 في كل من مدن الدلج وكادوقلي وأبرجيبية وواحدة في كل من العباسية والمجلد (جدول 9).⁵¹

وعزلت المنطقة من تيارات العمل السياسي القومي بشكل واضح. ولم تبذل أي جهود جادة من قبل ركاتر المجتمع المدني الشمالية (أحزاب، نقابات... الخ) لاستيعاب طموحات منطقة الجبال، وخلت مراكزها القيادية من وجود أي ممثل للمنطقة؛ فقد أكتفى حزب الأمة بتأييد قبائل البقارة، بينما أسند الحزب الإتحادي إلى قبة الجلابة الوافدين إلى المنطقة. ولم يجد مواطنو الجبال إلا منظمات سرية أسستها جماعات زنجية خالصة ارتبطت بقضايا الخلف مثل منظمة "الككلة السوداء" التي تأسست العام 1938 وتمت محاصرتها بواسطة السلطات الإستعمارية، وتشكلت أخرى تحت اسم "منظمة الزنج الأحرار" التي أنشئت العام 1967 و"الجبهة المتحدة لتحرير السودان الأفريقي" التي أسست العام 1969، والتي خرجت من رحمها منظمة "كمبولو" السرية العام 1972. وقد لعبت "كمبولو" دوراً مميزاً في التأثير على الحياة السياسية والإجتماعية لأهل المنطقة، وشكلت القاعدة التي انطلقت منها الطلبة التي التحقت بحركة تحرير شعوب السودان. وقد كان مصير كل هذه التنظيمات المطاردة الصارمة من السلطات. ولم يجد سكان المنطقة ما يقنعهم - مرة أخرى - من نقادي تكرار فشل الحكومات الوطنية في تحقيق الأهداف القومية في التنمية والعدالة والسلام الإجتماعي غير تكوين منظماتهم السياسية العلنية الخاصة؛ فبدأت تشكل طلائعها بعد ثورة أكتوبر الشعبية في العام 1964 تحت اسم "رابطة أبناء جبال النوبا" ثم تطورت عن تجمعات عدة عبر عن تيارها الرئيسي "الإتحاد العام لجبال النوبا" خلال فترة التعددية الثانية (1964-1969) وتبلوره لاحقاً كيار رئيس في الحزب القومي السوداني خلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989).⁵²

ويعدّ الحزب القومي السوداني، بطبعاته المنفحة، محاولة للخروج بأهل جنوب كردفان من دائرة الإهمام باقضيائهم المحلية بطرحها والتبصر لحملها ولأول مرة في إطار التصدي لقضايا السودان. وبذلك انعكست في تنظيمه الروح القومية نفسها التي أملت على مؤسسي "حركة تحرير شعوب السودان" الخروج بقضية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى ومحاولة حلها في الإطار الوطني العام. ولكن على الرغم من هذا التوجه القومي فقد وأكب مطالبات أهل المنطقة واتفاضاتهم ومناذاتهم بمحقوقهم العادلة والمشروعة - على الدوام - اتهامات مكررة بالعنصرية بواسطة السلطات المركزية والإقليمية.⁵³

تفاهم العنف

إن الأثر المدمر الذي أحدثته الجفاف وموجات الزحف الصحراوي ودفعه بقبائل البقارة للتحرك نحو الجنوب (انظر شكل 14، ص 129) واستمرار غزو الزراعة الآلية به شجع النوبا لاحتمال استمرار مخططات إزاحتهم تدريجياً من أكثر أراضيهم خصوبة. وهكذا، فاقم حين اندلعت نيران الحرب الأهلية الثانية في الجنوب العام 1983 كانوا، بصورة عامة، متعاطفين مع الأهداف السياسية التي تبنتها "حركة تحرير شعوب السودان" وذراعها العسكري. ولقد تحرك الآلاف من النوبا إلى المناطق "المحررة" أو هاجروا إلى إثيوبيا والحقوا بمسكراتها. ولقد كانت نقطة التحول النوعية في مطلع العام 1984 بانضمام مجموعة من السياسيين والمتقنين من مناطق الجبال المختلفة لمسكرات "الحركة" للتدريب وتكوينهم قيادة سياسية وعسكرية على رأسها يوسف كوه مكى ودانيال كودي أنجلو وإسماعيل خميس جلاب.⁵⁴ وقد كان تأكيدهم الدائم أن انضمامهم لها لم يكن إلا لمعاداتها بوحدة السودان في إطار التوزيع العادل للثروة واحترام الكيانات والثقافات الأخرى وتطويرها.⁵⁵

لقد انطلقت شرارة العنف بعد تعرض المنطقة لعمليات هجوم عشوائية خلال الفترة 1984-1987 قامت بها مجموعات مسلحة من عشيرة بانزو التابعة لقبيلة الديبكا. فقد هرب من معسكرات "جيش تحرير شعوب السودان" عدد كبير من أفرادها بعد تدريبها. وقد كانت هذه العشيرة التي تسكن منطقة فاريص المجاورة للمنطقة الجنوبية من ولاية جنوب كردفان قد تعرضت ثروتها الحيوانية لعمليات نهب واسعة بواسطة مليشيات القبائل العربية منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين. لذلك كانت استجابتهم واسعة لحملة التجنيد التي قامت بها "حركة تحرير شعوب السودان" في المنطقة، ولكنهم سرعان ما وظفوا أسلحتهم في عمليات هجوم عشوائية - جماعية وفردية - واسعة لاستعادة أبقارهم المسروقة بل الاستفادة من تدريبهم العسكري في سرقة مواشي النوبا والبقارة معاً.

قام "جيش تحرير شعوب السودان" بأول معاركة المنظمة في جبال النوبا في يوليو (تموز) 1987 بعد دخول كتيبة البركان إلى المنطقة عبر منطقة طابولي وزحفها إلى محور صرف جاموس-أم دورين في منطقة جبال المورو. وبذلك دخلت مناطق شمال السودان نطاق حبيب الحرب الأهلية بدء عمليات حرب العصابات المنظمة للمرة الأولى في تاريخ السودان في كردفان. ولم يكن مستغرباً أن تكون أول أهدافه العسكرية هي مشاريع الزراعة الآلية والبساتين وأصحابها من "الجلابة" والتي تطلق الأدبيات السياسية في المنطقة عليها صفة "الفئة الهدامة". واستطاعت خلال فترة قصيرة أن توقف العمل في 510 مشاريع في المنطقة، تمثل حوالي 80% من جملة المساحة الكلية لمشاريع الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان.⁵⁶ كما واصلت هجومها على محاور القوات الحكومية وأطواف قواتها التي توافق مسارات ومناطق إسطنبول قبائل

البقارة في خطوط التماس وعلي محور وجودها في مناطق الليري والقرود والأزرق والأحمر والأبيض (شكل 28).

دفع "الحركة" قبل دخول كيب البركان إلى الجبال بالكيب "حديد" من منطقة باتيو في القطاع الشمالي لأعالي النيل بقيادة الدكتور ريك مشار لفتح خطوط عمليات وأسناد تمهيدية؛ وتم الإعلان بعدها عن اعتبار المنطقة مسرح العمليات الثانية للحركة وذراعها العسكري. ولكن على الرغم من تصدي قوات الحكومة لها إلا أن الطلائع العسكرية لهذه القوات استطاعت أن تمنح قيادات النوبا فرصة التركيز على التجديد وحشد الأنصار والخروج بهم من المنطقة إلى معسكرات بلقاف، في منطقة جيبلا بأثيوبيا لتدريبهم والعودة بهم لاحقاً تحت لواء "كوش الجديدة" في العام 1989، وتكوين شبكة هياكل تنظيمية وتأسيس قيادة لها في جبال المورو.⁵⁷

وكان قد تداولت في ذلك الوقت بعض الشائعات أن القائد النوباوي يوسف كوه مكي هو الذي قاد الهجوم خلال فترة 1984-1985، ولكن حقيقة الأمر أنه لم يدخل إلى منطقة جبال النوبا إلا في 25 يوليو (تموز) 1987.⁵⁸ وبالطبع لم تكن هذه الشائعات حقيقية إلا أن قتيات قبائل البقارة غنبن يندبن انهيار وشائج الصداقة التقليدية بين البقارة والنوبا قتالات:

يوسف كوه نسي الحق،

ودخل القرود بالقوة.

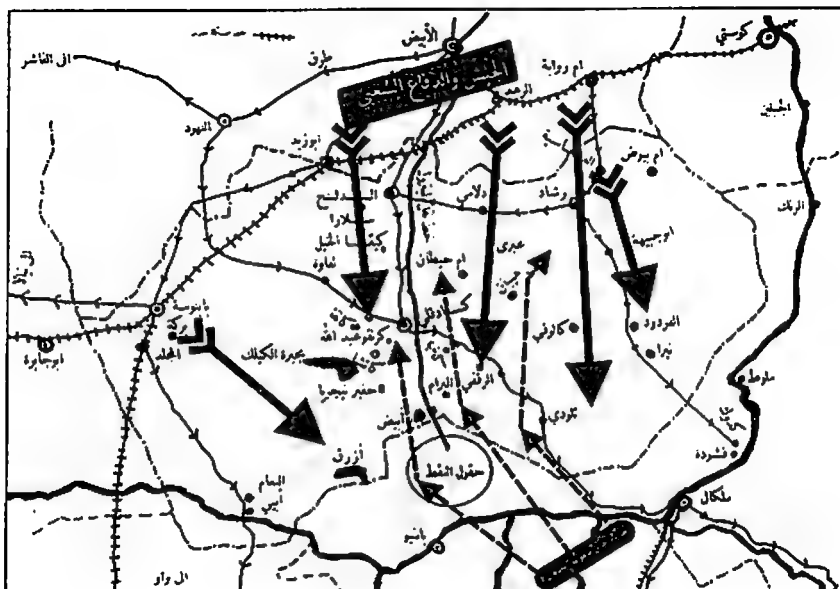
نتيجة لذلك بدأت القيادة الإقليمية للإستخبارات العسكرية في تسليح قبائل البقارة بشكل علني لأول مرة بوصفهم مليشيا صديقة للقوات المسلحة.⁵⁹ وفي يونيو (حزيران)- يوليو (تموز) 1987 قرّرت حكومة الخرطوم بقيادة الصادق المهدي تسليح قبائل البقارة، وبالتحديد المسيحية الزرق والحمر. ولقد عهد بتنفيذ هذه المهمة لوزارة الدفاع في ذلك الحين، الجنرال فضل الله برمة ناصر، والذي ينتمي هو نفسه إلى قبيلة المسيحية الزرق. ولقد أشرف على تكوين مليشيا المسيحية المعروفة باسم "المراحل" والتي نشرت الرعب في جميع أرجاء جبال النوبا.⁶⁰ وفي إحصائية رسمية في أغسطس (آب) 1993 تم الاعتراف علنياً وللمرة الأولى بأن قطع السلاح المتوفرة لدى قبيلة المسيحية وحدها يتجاوزت 100 ألف قطعة. ولم يكن الدفاع الشعبي المصدر الوحيد للسلاح؛ فسياسة الحكومة الرسمية تقضي بتسليم المشاركين في "تدمير معسكرات المتمردين الأسلحة التي يحصلون عليها كهناثم".⁶¹ هكذا أصبح توفر السلاح لدى طرفي النزاع فاتحة لتواصل نزف حمامات الدم في المنطقة وإلى ساعة كتابتنا لهذا الفصل. ولقد عقلت منظمة "الحقوق الأفريقية" على تلك الأحداث بعد مرور حوالي 10 سنوات عليها في العام 1995 بمايلي:

"أن من أكثر الأشياء تراجيدية أن حرب البقارة الذين قتلوا الكثير

من سياسات الحكومة ضد التوباهم انفسهم مجموعة فقيرة ومهمشة في السودان".⁶²

تواصلت فترات من الإشبكات شبه الدورية والهجمات المسلحة إلى أن حدث تصعيد أساسي للحرب في مارس (آذار) 1989 عندما أُنذمت قوة تابعة لجيش تحرير شعوب السودان (كتيبة كوش الجديدة بقيادة يوسف كزوه) على توسيع نطاق عملياتها في المنطقة وتأسيس قاعدة ثابتة لها في الجزء الشرقي من جبال النوبا، وإستداد مسرح العمليات لتشمل منطقة أم دورين وأم كرتو ثم توسعت لتشمل منطقة هييان والكوايب وريفي البرام (انظر خريطة مسرح العمليات). وكانت هذه القوات تسمي إلى تحقيق هدف سياسي وعسكري إستراتيجي يتمثل في إحلالها للعاصمة الإقليميه كادقلي.⁶³ وكان "جيش تحرير شعوب السودان" قد احتل وقتها بصورة خاطئة المنطقة الواقعة حول مدينة تولدي وشرع في حملة بتجنيد واسعة لشباب النوبا، بالتركيز بصفة خاصة على قبائل المورو وأنقولو والأطورو وهييان والتيرا والكوايب.

شكل (28): مسرح العمليات في ولاية جنوب كردفان.



وعلى الرغم من أن مليشيات المراحل قد تكوّنت بوصفها قوات موالية للحكومة ضد جيش "تمحور شعوب السودان" فإن مليشيات قبائل البقارة كانت لها أجدنتها الخاصة. لقد شرعت حالاً في القيام بمجمات تصفية مروعة وتفتيح على مجتمعات الأهالي وطردهم من أراضيهم بما ضاعف من عدم ثقة النوبا بالبقارة، وفي الحكومة المركزية، بل وفي الشمال "العربي" ككل. وارتقت وسط تجمعاتهم الأصوات التي أدانت السياسات التي اقترت وأهدرت كرامة المواطن النوباوي، وأجذبت أرضه وصادرتها وقتت ماشيته؛ ووجدت تجاوبا واسعا للدعوى التي لم يهن عليها أن تنقذ الأمان وسيادة البطش وأن يكون مصيرهم أن يصيروا قلة مستضعفة في ديارهم بعد أن كانوا أكثرية مكرومة ومعززة. لقد انعكس عدم الثقة هذا في تصاعد التأيد الكبير الذي وحده الحزب القومي السوداني وسطهم، وهو الحزب النوباوي الذي يرأسه القس فيليب عباس غبوش.^{٤٤} وحين أدركت الحكومة هذا التحول في وضع النوبا السياسي بدأت في تغيير إدارة مناطقها ومسؤولي الأمن فيها بأفراد من غير النوبا، معظمهم من القبائل العربية.

"البصيرة أم حمد"

في القمص الشعبي السوداني ان البصيرة أم حمد قد استشرت في أمر اخراج رأس عجل من إزاء للماء (زير)، فنصحت بزبح العجل أولاً ثم كسر الزير ثانياً لإخراج رأس العجل! وخسر من استجاروا بها العجل والزير معا. وعلاقة المثل الشعبي هذا بالوضع في منطقة جبال النوبا منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين بسيطة جداً. فقد كان رد الحكومة لمناشدات مواطني المنطقة بمحاصرة حرق الحروب الأهلية هو زيادة تصعيد الأزمة بكل جوانبها وزيادة لهيبها وإثارة المشاعر الدينية والعنصرية للقبائل العربية وتقادها التام لمواجهة الأسباب الحقيقية لاندلاع سعي الحروب في المنطقة.

جاء رد حكومة حزب الأمة الحاكم - زمنداك - على القلاقل وزعزعة الأمن في منطقة الجبال رداً بطوي على قدر كبير من عدم المسؤولية. وقد عبر عن ذلك الموقف حاكم إقليم كردفان عبد الرسول النور، الذي ينتمي إلى قبيلة المسيرية، عندما قام بصعيد المواجهة بالتركيز على تكبيكات الإستهطاب العرقي بإعلانه أن هدف الجيش الشعبي هو "طرد القبائل العربية" وعمل عبد الرسول على تكثيف الدعم المباشر للمليشيات قبائل البقارة والإستعانة بقوات الأتانيا-2 الموالية للحكومة.^{٤٥}

ومن دون الرجوع للجمعية التأسيسية أقدمت الحكومة على إعادة تنظيم مليشيات عشائر قبيلة المسيرية لتشكّل منها قوة شبه نظامية باسم "قوات الدفاع الشعبي" ومدهتها قيادة شبه رسمية لتتسق تسبقاً وثيقاً مع القوات المسلحة. وبحلول العام 1988 بدأ الجيش وأجهزة مخبراته وقوات الدفاع الشعبي في ارتكاب عمليات القتل المنظم للمدنيين في جبال النوبا، رافقتها بعد ذلك خطة إعادة تنظيم قوات الدفاع الشعبي

ومحسن تدريبها وتسليحها في مايو [أيار] 1989.⁶⁶ وقد صارت وبيرة العنف هذه - الإقصاء عن طريق الإتهام - صارت حقيقة ماثلة خلال الأعوام التالية، والتي شهدت تقدم طلائع "جيش تحرير شعوب السودان" شمالاً إلى مشارف مدينة الدلنج، المركز الإداري الثاني لجبال النوبا، واحتلالها لكل ريفي كادقلي والزحف باتجاه الغرب واحتلال جبال التلشي وتهديد مدينة لقاوة.

لم يسمح نظام الحكم الجديد بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 بقيام أي هدنة مع النوبا، بل استمر في تقوية الإجراءات التي كان طابعها أمنياً بحتاً والتي استندت إلى تأجيج عصبية عرقية ومشاعر دينية والتي بدأتها قيادة حزب الأمة خلال فترة التعددية الثالثة (1986-1989) بإقامة ماسمي وقتها "الحزام العربي" كحافٍ لكل القبائل العربية في كل ولايات غرب السودان.⁶⁷ وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1989 أجاز النظام الجديد "قانون الدفاع الشعبي" الذي كان قد أعلن رسمياً بواسطة الحكومة السابقة التي أطاحت. ونتيجة لذلك منح النظام الجديد الشرعية والحماية والدعم المباشر للمليشيات المراحل، معماً بذلك النموذج الذي تم اختياره وتطويره على نسق نظام مليشيات "حراس الثورة" الإيرانية.

وقد كانت الفترة التي تولى فيها عبد الوهاب عبد الرحمن المسؤولية كمحافظ لجنوب كردفان نقطة فاصلة في ارتفاع وبيرة وحدة النزاع في المنطقة. فقد أعلن في نهاية العام 1990 أن كل فلول المتمردين التي حاولت السلال إلى مدينة كادقلي قد أيدت، كما "سلم عدد من المتمردين أنفسهم للقوات المسلحة وكشفوا عن كل عناصر الطابور الخامس الذين تاملوا معهم". وكلف من حدة وتأثر العنف في المنطقة إتخاذ حكومة الخرطوم القرار بتقل ولاية الوحدة إلى ميناء التصدير من خلال أنبوب يمر بمنطقة الجبال. فوحدت الإرادة السياسية والعسكرية تحت إدارة قيادة الفرقة 5 بمدينة الأبيض وهي تابعة مباشرة لفرقة العمليات بالقيادة العامة للجيش في الخرطوم، وتم دعم كامل لمسكرات اللواء 19 مشاة في مدينة الدلنج واللواء 2 بحماية كادقلي. وكان الهدف المباشر للعمليات الميدانية هو تصفية كل من يقع تحت يدها وتجميع آثار الانتفاضة المسلحة التي قامت بها قبائل النوبا منذ العام 1987، وتأمين خط مرور أنابيب نقل النفط وبأي ثمن وفي أسرع وقت.⁶⁸ ولعل القسوة غير المسبوقة في كل مساح العمليات العسكرية وجبهاتها الأخرى و"سياسة الأرض المحروقة" التي تقذفها من دون رحمة أو تردد القوات الحكومية مسنودة بتجديدات الدفاع الشعبي ضد "تمرد" منطقة الجبال، والتي أدهشت كل المراقبين، راجعة في الأساس إلى هذا الموضوع.

واستغلت الحكومة الانتفاخ الذي تعرضت له "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة رباك مشار ولام أكول، وبدأت حملتها العسكرية واسعة النطاق على جبال النوبا في منتصف نوفمبر (تشرين الثاني)

1991 . وبنهاية شهر فبراير (شباط) 1992 أعلن الجنرال محمد عبد الله عريضة عن أن: "القوات المسلحة تؤكد حمايتها للأرض والمرض والمقيدة وبناء دولة الشريعة والإيمان في عهد ثورة الإنقاذ المنسكة بكتاب الله... وأن القوات المسلحة تساندها قوات الدفاع الشعبي المجاهدة ترفض سيطرة تامة على منطقة جبال تلشي بجنوب كردفان، واستطاعت احتلال مرتفعات شوة وسمنة حيث توجد مخازن ذخائر الخوارج والأسلحة. كما احتلت مرتفعات سمادة ورأس الفيل ولبوا وكرد لاجبا مركز قيادة الخوارج. ودمرت معسكرات الخوارج في كجور ووادي نيغور وكيكا الخيل".⁶⁹

ولقد أوردت منظمة "الحقوق الأفريقية" في العام 1992 وثائق عديدة تشير إلى تصاعد كبير للنف ضد المدنيين في جبال النوبا قامت به القوات المسلحة والمخابرات العسكرية، وكانت أهدافه، فيما يبدو، الشباب المتعلمين من أبناء النوبا.⁷⁰ ويعتقد بعض ناشطي حقوق الإنسان من منطقة الجبال أن الاستخبارات العسكرية كانت قد أعدت قوائم تتضمن أسماء كل النوبا المتعلمين في المنطقة والذين تقررّت تصفيتهم. كما حققت ووثقت عدد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والعالمية سلسلة من الإغتيالات وعمليات تعذيب للثرى والإبعاد القسري للنوبا من مناطقهم.⁷¹ وتمّ في فترة وجيزة تصفية 158 من قيادات الحزب القومي السوداني الذي يقوده السياسي النوباوي المخضرم فيليب عباس غبوش.⁷²

وقد قامت السلطات بحملة تمهيدية زادت من حدة الإحتقانات الطائفية في المنطقة بالتركيز على الخطاب الديني ضد مؤامرات مسيحية ضد الإسلام من خلال برامج إذاعة "نداء الجهاد" من كادقلي موظفة حملة اعلامية باللهجات المحلية. وأعيد مرة أخرى في يناير (كانون الثاني) 1992 إعلان الجهاد؛ فأصدر مؤتمر العلماء وأئمة المساجد وشيوخ الخلاوي والطرق الصوفية في إجتماعهم بمدينة الأبيض، في 26 أبريل (نيسان) 1992 فتوى فحواها:

"لئن المترددين في جنوب كردفان أو جنوب السودان قد بدأوا تمردهم على الدولة وأعلنوا الحرب على المسلمين... ولذلك يكون المتردّد المسلم منهم في السابق مرتداً عن الإسلام وغير المسلم منهم كافراً يقف في وجه الدعوة الإسلامية وكلاهما أوجب الإسلام حربه وقتاله".⁷³

وكان قد سبقها قبل سنوات إعلان الجهاد على النطاق المحلي في أغسطس (آب) 1985 بواسطة

مجموعة من أئمة المساجد في كادقلي ذات الصلة بحزب "الجبهة الإسلامية القومية"، ثم تجدد النداء مرة أخرى بإعلانه تحت ستار توحيد الجبهة الداخلية بواسطة المقدم محمد الطيب الفضل، محافظ منطقة كادقلي، في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) 1991.⁷⁴ وكشفت الحملة التضامنية للجنة الدولي آثار إعلان حاكم ولاية كردفان الجهاد (الحرب المقدسة) لتطبيق حل نهائي "لمشكلة النوبيا"، وإصدار مجموعة من الزعامات الدينية بحرض مباشر من القيادات السياسية والتنفيذية على المستويين الإقليمي والقومي قوى دينية تؤيد الجهاد.⁷⁵

وقد كان لرحلة تعبئة المشاعر الدينية آثارها في المركز. فتم حشد ما يقارب 70 كتيبة من قواضل الدفاع الشعبي من مناطق شمال السودان تحت رايات إسلامية (خالد بن الوليد، بدر الكبري، سلمان الفارسي، القادسية... الخ) وتوزيعها على مناطق الدلج ورشاد وكادقلي وجبال التلشي. وقد كانت مهمتها الأولى هي تأمين وحراسة ما عرف بالمزارع المسلحة في عمق مناطق الميرم وهجليجة وبحر العرب وامتدادات مشاريع الزراعة الآلية في هبيل والدلج وقاوة وريفني كادقلي. كما كانت حارسة لمسارات العرب الرحل وشكلت بذلك طوقاً أمنياً وحسراً تمكن القبائل العربية في المنطقة من إعادة سيطرتها على المنطقة. وأنشأت الحكومة عدداً من القرى الموالية لها التي مثلت أحزمة أمنية حول المدن الكبيرة وذلك بالتوزيع المجاني للجرارات الزراعية ومدخلات الإنتاج وتوفير الخدمات بدعم مباشر من البنك الزراعي.⁷⁶

وبالإضافة لحرق القرى واختفاء المدنيين بدأ تنفيذ خطة طويلة الأمد في أبريل (نيسان) 1992 للتجهيز القسري للنوبيا وإعادة توطينهم في مناطق أخرى، فانتشر عشرات الآلاف من النوبيا في معسكرات صغيرة في كل أرجاء ولاية شمال كردفان خاصة حول مدن الأبيض وبارا وأم روابية والنهود.⁷⁷ وفي مواجهة النقص الحاد في الأيدي العاملة تم تشغيل القادرين منهم كعمال في مشاريع الزراعة الآلية في شمال كردفان.⁷⁸ كما أخذ آلاف آخرون إلى مناطق تبعد عن ديارهم مئات الأميال ليتركوا فيها من دون رعاية؛ ولقد بلغت درجة التقييد والتشعبت الإجباري مستوى "التطهير العرقي". وقد كانت كل هذه الإجراءات تندرج تحت إطار تنيير التركيبة الاجتماعية والثقافية والدينية لمنطقة الجبال حيث صاحبها عمليات تبشير إسلامية مكثفة، عدداً كبير من المراقبين تهديداً لخصائص ثقافتهم النوباوية المتميزة وطسماً لهويتهم.⁷⁹

وعلى المنهج نفسه سارت تصريحات الجنرال إبراهيم نابل لإيدام، أحد أبناء النوبيا وعضو مجلس قيادة إقلاب يونيو (حزيران) 1989 وقائد جهاز الأمن وقتها. فقد أكد عند مخاطبته لجمع من أهل الولاية في

منتصف العام 1992 قاتلاً أن السودان:

"معود بتسمية كاملة بدفق النفط في ولاية كردفان... وأن الثورة
ستدمر الأعداء بعد استغلال بترونها... وأن الثورة أوفت بما
وعدت وأنها ماضية في تطهير السودان من دنس الأعداء والخونة
والطاجور الخامس".²⁰

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 1993 صرح الملازم خالد عبدالكريم صالح، رئيس شعبة الأمن والمتابعة
بكردفان والحارس الشخصي لحاكم كردفان الجنرال سيد الحسيني عبد الكريم خلال الفترة من مايو
(أيار) 1992 إلى فبراير (شباط) 1993 (وهو أيضاً الشقيق الأصغر للحاكم)، في مؤتمر صحافي عقده
في مدينة بيرن بسويسرا، أنه خلال 7 أشهر، قام الجيش وقوات الدفاع الشعبي بحرق 200 قرية وقتل ما بين
60 إلى 70 ألف شخص من النوبا. وأكد أن عمليات "التطهير العرقي" هذه لم تفرق بين المسلمين
والمسيحيين، ولقد تعرضت الكنائس والمساجد ومراكز البعثات التبشيرية وخلاوي القرآن كلها، دون
تمييز، إلى القصف العشوائي وأكد أن كل ما حدث كان نتيجة "أوامر عليا".²¹

وخلال فترة لم تتجاوز 5 سنوات من العمليات العسكرية كانت آثار الحرب الأهلية على المنطقة لا يمكن
وصفها غير أنها دمار كامل للبنية الاقتصادية للمنطقة، وأعاد للأذهان خراب الديار والذكريات المريرة
لفترات جنرالات الحكم العثماني (التركي) لاصطياد البعيد وتجزؤات الدولة المهدوية لإخضاعها. فقد
تضرر من الحرب بشكل مباشر $\frac{1}{2}$ مليون شخص هم سكان ريفي جنوب كردفان؛ وبلغ عدد القتلى من
مليشيات الحكومة في إحصائية رسمية نُشرت في مايو (أيار) 1992 ما يزيد عن 4 آلاف مجند و400
مفقود ونزح إلى مناطق أخرى في الولاية نتيجة للعمليات العسكرية 200 ألف شخص، ونزح إلى خارج
الولاية أكثر من 150 ألف، وهناك عدد كبير من المقاتلين لم يتم تحديده بعد، وتحتل 156 مدرسة ما
بين ابتدائية ومتوسطة وتم تشريد 45 ألف تلميذ من مواقعهم الدراسية وضاعت عليهم سنوات من
الدراسة، وتحتل 51 مركزاً صحياً كانت تقدم خدماتها العلاجية لأكثر من $\frac{1}{2}$ مليون مواطن في
المنطقة. كما توقف العمل تماماً في 1853 مشروعاً زراعياً وحديقة لإنتاج الخضار والفاكهة وقندان 71
ألف رأس من الأبقار وحوالي 99 ألف رأس من الأغنام.²² وتدهور الوضع الصحي إلى حد بلغت فيه
الإصابة بأمراض الدودة الثيبيية نسبة تفوق 14% من مجموع سكان المنطقة، وتصل إلى 34% في القرى
التي دمرت آبار مياه الشرب فيها من جراء الحرب.²³

المحاور الرسمية لتسوية النزاع

منذ استقلال البلاد في العام 1956 تحكمت مؤسسة الجلالة على الدولة السودانية (انظر الفصل الثاني، ص 117). وهكذا، كانت قوات الحكومة ممثلة في القيادة العامة للجيش على الدوام بخوض حروب مؤسسة الجلالة بالنيابة. ومن جهة أخرى ركزت المحاولات السابقة لإيجاد تسوية للنزاعات في الجنوب والغرب جل اهتمامها، تقريباً، على صفقات اقتسام السلطة السياسية، مدعمة، في الغالب الأعم، الأوضاع الاقتصادية السائدة، بمحالفات مؤقتة مع أفراد من السياسيين المحليين. وكان هذا النوع من الحلول المؤقتة يجد دائماً ترحيباً كبيراً بين المنتقمين به من نخبة الجلالة تحت شعارات زائفة تحدث عن الوفاق ودرء غاطر التدخل الأجنبي وتلن جميع الحرب وويلاتها وتبشر بنعيم الوحدة الوطنية. فقد كرر محمد أحمد الفضل، والي كردفان، مناشدته لأبناء جبال النوبا للإسجابة لنداء السلام وقال:

"ان الحكومة تفتح أبواب الولاية لإبانها في صفوف الحركة للعودة والإسهام في اعمار ما دمرته الحرب... وإن الولاية قد سمنت الحرب والدمار الذي تسببه خاصة في البنية الإجتماعية والنفسية".⁸⁴

وعلى الرغم من هذه النداءات المتكررة ذات السمة الوطنية فقد سيطرت العقيدة الأمنية تماماً على معالجات حكومة الخرطوم لانتجارات الوضع في منطقة جبال النوبا، وظلت الجبال منطقة حرب منذ العام 1984 دون أن تلقي أي عون أو إغاثة. بل تم إستثناء المنطقة من كل اتفاقيات سران وقف النار بين القوات المسلحة الحكومية وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" التي تحارب في الجنوب حتى تمكن الحكومة من إحكام تأميمها لإنشاء وحماية خط قن النفط عبر جبال النوبا.⁸⁵

ولم تسلم من نيران قوات الحكومة حتى أماكن العبادة الإسلامية (المساجد والخلاوي) باعتبار أن من يناقظها يُعدّون غير مسلمين ولذلك يجوز شرعاً قتلهم وتدنيس أماكن عبادتهم.⁸⁶ ولم تر حكومة الخرطوم من أسباب النزاع إلا ما عدته مخططات أجنبية لمسخ هوية وعقيدة منطقة الجبال الإسلامية ونقبت قدرة الولاية وزرع الفتنة وتصف الحرب الأهلية بأنها "حرب جهادية".⁸⁷ وزادت من سيمر الإستقطابات العرقية والصراع القبلي بتجنيد 40 ألف محارب ينتمون إلى تحالف ضم 28 قبيلة ذات أصول عربية خلال فترة قصيرة في كائب أطلق على مجنديها لقب "المجاهدين"، وتم تدريبها في ممسكو أم جردة في شمال كردفان.⁸⁸ وتم، أيضاً، إنشاء كيبية إستراتيجية للدفاع الشعبي باسم (حمزة أسد الله) وحددت لها محاور عمليات بكل من كادقلي والدليج وأبو حبيبة وقاوة وكيلك والقولة.⁸⁹

وقد كانت الحملة التميرية لإبعاد قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من مسار خط النفط قد شكلت

حاجزاً معنوياً إلى الدرجة التي عقدت فيها الحكومة محاكمة عسكرية فورية لرئيس وأعضاء لجنة الأمن والنظام العام ومديري البرامج الإذاعية والتلفزيونية لتهمة برباطهم بذكر فيه ان هنالك مفاوضات بين حكومة الولاية "والخوارج في جنوب كردفان" وعدت ان القصد منه كان "زرع الفتنة وخفض الروح القتالية العالية التي تشع بها القوات المسلحة والدفاع الشعبي والمجاهدين". ولازمت، في الوقت نفسه، مساعي حكومة الخرطوم نحو السلام تكتيكات قصيرة النظر هدفها الأساسي هو احتواء آثار الإنتفاضة المسلحة لقبائل النوبيا عن طريق حشد وتجنيد أبناء المنطقة في كتائب الدفاع الشعبي. فقد ذكر مساعد والي كردفان لشؤون السلام (!) وقتها ان:

"أبناء النوبيا تقع عليهم مسؤوليات كما تقع على أبناء المنطقة [يقصد القبائل العربية]... وهم يقاتلون الآن حركة الخوارج صفاً مع اخوانهم من القبائل الأخرى، فنجد كتائب القادسية في ريفي الدلامي وهم من أبناء الكراليب وكنية الرحمن في منطقة الغلفان من ريفي الدلج وكنية الرجيم من ريفي سلارا وكنية المجاهدين... ان الحركة ليس لها مستقبل وليس لها برنامج للسلام او التعير او التنمية... ولا أجد لحركة التمرد من مستقبل إلا التسليم".⁹⁰

وفي نهاية العام 1992 تسرب إلى العلن محاضر اجتماعات عقدها الدكتور نافع علي نافع، مدير الإستخبارات، مع عدد من ناشطي المنطقة طرح فيها تساؤلات تتعلق بإبتعادهم عن المشاركة في مسيرة "ثورة الإنقاذ" وشدد فيها على ان ربطهم وضع المنطقة بقضية جنوب السودان يضر بقضيتهم ويهدد باستخدام القوة لفرض السلام. وأكد، بعد ذلك، رأس الدولة ممثلة في الجنرال عمر البشير المحتوي نفسه، وأن نهج وسعيار حكومته الوحيد هو فرض السلام وحمايته بقوة السلاح.⁹¹

كما شرعت الحكومة في إستيعاب أفراد من نخبة مواطني المنطقة تحت وهم المشاركة في السلطة. وكان الهدف الأساسي منها هو كسر الإرتباط بين قضية جبال النوبيا ومسألة جنوب السودان. فعملت الحكومة على فتح عدد من قنوات الإتصال المتعددة المستويات (رسمية وشعبية وخليط منها) مع القيادات العسكرية الميدانية والسياسية لقوات "حركة تحرير شعوب السودان" في منطقة جنوب كردفان داخل السودان وخارجه منذ العام 1989. رافقتها دائماً حملات إعلامية عن أهمية مشاركة أهل المنطقة في هياكل التمثيل السياسي على المستويين الإتحادي والولائي، وإعلانها العفو العام عن كل المقاتلين وإطلاق سراح المعتقلين. ولتمديد رأس جسر نحو ذلك الهدف دعا الجنرال إبراهيم تاييل لإيدام إلى ضرورة مشاركة أهل جبال النوبيا في الوفود الحكومية للمفاوضات مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ ومهدت

الحكومة، أيضاً، لذلك بإعلانها إنشاء مجلس شعبي أعلى لدعم جهود "السلام" بمناطق جبال النوبا.

ورغم استمرار محاولات الحكومة السودانية للوصول إلى سلام شامل في المنطقة إلا أن ثمارها كانت دائماً جزئية وهامشية ومؤقتة لا تساهم في إقناع القيادة السياسية الرئيسية لإتفاضة جبال النوبا المسلحة. ولعل أهم هذه النجاحات الجزئية (قناعاً لمجموعة محمد هارون كافي أبوراس (رئيس اللجنة المركزية لحركة تحرير شعوب السودان، قطاع جبال النوبا) ويونس دومي كالو (رئيس هيئة القيادة السياسية لقوة السودان الجديد للسلام) للانضمام لإتفاقية "السلام من الداخل" بتوقيعها في أغسطس (آب) 1996 في نيروبي (إنفاً مع حكومة الخرطوم).⁹²

وقد حاولت "حركة تحرير شعوب السودان" التقليل من شأن هذه الإتفاقيات ولأتمت الموقعين عليها بأنهم ينفذون مخطط "الجهة القومية الإسلامية" لإضماع "الحركة" وتشوية صورتها.⁹³ وهلك له، من جهة أخرى، الأجهزة الإعلامية في السودان باعتباره ركيزة أساسية في جهود إنهاء الصراع في جبال النوبا وخطوة نحو السلام والتنمية والرخاء التي تنتظر المنطقة. ولكن الإتفاق (صطدم، أيضاً، بمعارضة نافرة ورفض تام من القيادات السياسية على المستويين الإتحادي والولائي بدعوى أنه كان مكافأة كبيرة من الدولة للذين ترمدوا عليها وحملوا السلاح ضد الحكومة؛ وواجه الإتفاق ضغوطاً واعتراضات شديدة أدت إلى تعديل بنوده، بل جمده نه وعطلت من تنفيذه.⁹⁴

حاولت حكومة الخرطوم أن تحيط كل ندائها من أجل السلام بسياج من العمل الدعائي الذي استهدف بشكل أساسي اختراق وحدة قوي المعارضة في المنطقة وعلاقتها التنظيمية والفكرية مع "حركة تحرير شعوب السودان"؛ وحرصت على إعطاء الإطباع بتكامل جهدها العسكري الميداني مع مساعيها التفاوضية السلمية. فعملت منذ منتصف العام 1992 على تقديم عدد من أهل الجبال في أجهزة الإعلام ليخاطب كل منهم رأياً عاماً مختلفاً. وعلى سبيل المثال قدمت القسيس النوباوي البارز بطرس كوة للإعلام العالمي ولمندوبة صحيفة الحياة اللندنية في باريس في الأسبوع الثاني من فبراير (شباط) 1993 باعتباره من القيادات المسيحية المحلية، وكانت كل تصريحاته منصبة نحو تأكيد "الوضع الممتاز للمسيحيين" والأمان الذي يتمتعون به، وفاقياً فيها حدوث أي حملات عسكرية إبادة النوبا.⁹⁵ وكب آخر مقالاً طويلًا في صحيفة "الإقناذ الوطني" الحكومية الصادرة في الخرطوم قرط فيه بجهودات حكومة الإقناذ في "أسلمة المنطقة واستئصال داء النشاط التبشيري المسيحي منها". بل وذبل الكاتب محمد ودع حامد موضوعه عن "الممارسات الإستعمارية في جبال النوبا" بأبيات شعرية تحاطب عشائر النوبا:⁹⁶

تقدم بالأنخي وأسلم وأهلك كلهم أعليهم

وقل لي في مسلم دخلت الدين لم أحجهم
جبالك كلها تشهد بتوحيد العلي الأوحده
ولولا فضله تنهد ولا يبق بهن أحد

وركرت، من جهة أخرى، على وصف نشاطات "حركة تحرير شعوب السودان" العسكرية بالوحشية والممارسات اللا انسانية. وخرج المواطنان هاشم أدريس أبوعبدجة العائد إلى كادقلي والحاج عطية توتو من قرية أمشايش، جوار مشاريع الزراعة الآلية في منطقة أم لوبيا، بالقول بأن قوات "التمرد" استولت على أموالهم واخذوهم بالقرّة منذ العام 1988؛ واقطعت نتيجة لذلك صلّتهم تماماً بأهلهم وبما يجري داخل الوطن حيث فرضت عليهم رقابة صارمة وتمّ استخدامهم في الزراعة والأعمال الشاقة، وإن أحوال الأسرى سيئة ويعرضون للموت جوعاً.⁹⁷

وأكدت الحكومة منذ يوليو (قوز) 1992 بصورة سافرة إصنامها بتبنّي تحالفها مع قيادات القبائل العربية في جنوب كردفان. فاستقبل الجنرال عمر البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة وقتها، حريكة عزالدين أمير قبيلة المسيرية الذي آمن على دعمهم لسياسات الحكومة وتشبّهم لجاحاها في تحقيق ما عجزت عنه حكومات الأحزاب المتعاقبة خاصة موضوع الهوية وتطبيق الشرعة الإسلامية والقيدرالية.⁹⁸ وتكاملت كل هذه الجهود مع تأسيس قاعدة واسخة لتحالف قبائل البقارة العربية النازحة إلى المنطقة وتمتّن صلّتها بقبائل وعشائر النوبا المسلمة تحت إشراف مباشر من قيادة الدولة ممثلة وقتها في نائب رئيس الجمهورية المرحوم الزبير محمد صالح.⁹⁹

وعلي النهج نفسه، أيضاً، أعادت الحكومة ترتيب الإدارة الأهلية في المنطقة على أساس قبلي ومنحتها صلاحيات واسعة بحيث تعمل في تنسيق تام مع الأجهزة الأمنية والقضائية والخدمية. وسارعت في تفعيل قنوات تفوذها المحلي للتعامل مع الواقع الإستيطاني لقبائل البقارة العربية والمجموعات الأفريقية المسلمة (القلالة والداجو) القادمة من السودان الغربي الذي أفرزته عوامل النزاع والنزوح والتهجير في حزام مسرح العمليات في جبال النوبا وشرعت في تنفيذ ترتيبات خنطة لمباغعة خنطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القوية الشاملة.¹⁰⁰ كما غضت الطرف عن التدفق المتواصل لعشائر القلالة (الموسا والبرنو) المسلمة إلى المنطقة وشجعت استقرارهم كميالة رخيصة بدلة وعامل مساعد في توسيع وتأمين دائرة التبشير الإسلامي.¹⁰¹ وقد كان تعيينها وإلبا لجنوب كردفان ينسج إلى عشائر القلالة، هو الدكتور حبيب عثوم، وتعيينه بدوره لمبد القادر حسين محافظاً لمنطقة الدلنج، وهو ينسج إلى القلالة أيضاً، دفعة قوية لمشروع تكبف مخرجهم وتوطيتهم في منطقة جبال النوبا.¹⁰²

وتواجه منطقة جبال النوبا الآن نشاطاً مكثفاً تقوم به أجهزة الدولة السياسية والأمنية والعسكرية على المستويين الولائي الإقليمي والإتحادي المركزي. وهي تقوم على تكريس مفهوم مؤسسة الجلالة الراسخ بأن الصراع قد زرع الثقة بين العناصر السكانية للمنطقة وهدد مصالحها. ولكنها لا ترى إلا مخزجا وحيدا لإعادة الثقة والسلام الاجتماعي يرتكز على عمليات الإسراع بتذويب الفوارق بين المجموعات السكانية في منطقة الجبال وصولاً إلى مرحلة الإنصهار وفق رؤية حضارية تتخذ من الأسلمة والتعريب منهجا. ويستند هذا الموقف الإيديولوجي إلى التصور الذي عبر عنه القياديان في الحركة الإسلامية السودانية الخير الأممي أحمد عبد الرحمن محمد والأساذ الجامعي الطيب زين العابدين في مقال نشر في مايو (أيار) 1979 في مجلة الثقافة السودانية. فهو تصور يرى ضرورة فتح الباب واسماً أمام التمازج الحضاري والتلاؤم الثقافي عن طريق الأسلمة حتى يمكن الوصول إلى التكوين القومي السوداني الذي مازال ينقصه التجانس والوحدة.¹⁰³ وتصور هذه الرؤيا أن دعم انتشار وتوسيع شبكة الوجود العربي والإسلامي في منطقة الجبال وغيرها من المناطق التي يضعف فيها التأثير العربي، هو درع واق وصمام الأمان الإستراتيجي ضد أي محاولات لوقف زحف المشروع التبشيري لدولة "الجهة القومية الإسلامية" في السودان الذي يمتد غرباً إلى المحيط الأطلسي وجنوباً إلى مدينة الكيب تاون (جنوب أفريقيا). وعلى هدى هذا التصور تم تصميم وإعداد مشاريع الترجية المعنوي وتأهيل العائدين والنازحين من جبال النوبا إلى معسكرات "السلام" التي أقامتها الحكومة في 85 قرية مختصة باستيعابهم في إطار خطة تبشيرية متكاملة كما صرح عمر سليمان آدم، مساعد والي كردفان لشؤون السلام، بالتركيز على تنمية وتوسيع:

"الوعي الإسلامي بإعتباره هدفاً في حد ذاته وإعتباره هدفاً

وسيطاً للوحدة الوطنية وتكامل عناصر المجتمع السوداني وثقوية

الروابط الإتصالية بين هذه المناطق [جبال النوبا] وبقية انحاء

السودان وتعرّفها وربطها بما يدور في العالم الإسلامي والعالم

أجمع".¹⁰⁴

وشرعت الحكومة في إقامة منظمات أهلية بديلة في المنطقة تحت رعاية مباشرة من رئاسة الجمهورية مثل "هيئة جبال النوبا الإسلامية"¹⁰⁵ وتم في منتصف العام 1994 تسير قافلة من الولايات الشمالية في ظل حملة اعلامية كبيرة جسدت "أغوة الإيمان [الإسلامي] ووحدة التراب السوداني" كما صرح على عثمان محمد طه وزير التخطيط الاجتماعي وقتها؛ وأكد والي الدكوك حبيب محترم عند مقابلتها في مدينة كادقلي ان "حركة الدعوة [الإسلامية] الشاملة" انتظمت كافة أرجاء الولاية.¹⁰⁶ واستمرت الدولة من أجل ذلك في توظيف موارد مشاريع الدعوة الشاملة وهيئة الدعوة الإسلامية ومنظمة البر الدولية وأمانة الدعوة والمعقّدة بوزارة التخطيط الاجتماعي وصندوق دعم الشريعة والتكامل الاجتماعي وجمعيات

القرآن الكريم. وحشد طاقات هذه المؤسسات بالإضافة إلى الوكالة الإسلامية الأفريقية وموفق الإسلامية وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية للعمل بكثافة وسط تجمعات النوبيا في معسكرات النازحين والعائدين.¹⁰⁷ وقد بلغت مدى مدهشاً من الشول يستهدف مجماس - لا تحسد عليه - تثير ظاهراً وباطناً المواطن النوبايي إلى درجة تنفيذ مهرجانات "الختان الجماعي" للنازحين والعائدين كباراً وصغاراً تحت شعار "خمس من الفطرة منهم الختان" بدعوى إحياء السنة النبوية وربط حديثي العهد بالإسلام ووقايتهم من الأمراض السرطانية.¹⁰⁸

ولقد تواصلت العمليات العسكرية في جبال النوبيا منذ العام 1984 من دون انقطاع، ومعها البيانات الميدانية من جانبي النزاع، مع مواصلة تنامي الرأي العام العالمي الإهتمام بما يجري في المنطقة. وقد كانت الحملة العسكرية للحكومة في نهاية العام 1994 خطوة أخرى نحو تحقيق أهدافها في طرد قوات "جيش تحرير شعوب السودان" من منطقة الميري وكوتو عبدالله، ومن خلال محود كادقلي إلى سرف الفرونق لإبعادها عن مصادر المياه والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة. وذكرت منظمة "الحقوق الأفريقية" في منتصف العام 1995 في تقرير بحركات ميدانية من 350 صفحة إحتوى على شهادات أكثر من 120 شخصية عن اوضاع حقوق الإنسان في المنطقة بالإضافة إلى 10 صور توثيقية بعنوان "نوبيا السودان ومواجهة الإبادة" إن:

"الحكومة السودانية ترتكب أعمال الإستنزاف وإنها تطلعن المجتمع

النوبايي واقتصاده إلى درجة يعذر معها بقاؤه".¹⁰⁹

ونشرت صحيفة الإتحادي الدولية في أغسطس (آب) 1996 قائمة طويلة بأسماء ذكرت بأنهم ضحايا "إبادة جماعية" في محافظة السلام.¹¹⁰ واستمرت أخبار الإشتباكات والتصفيات تسرب من مسارح العمليات في جنوب كردفان حتى بعد توقيع "اتفاقية الخرطوم للسلام" في خواتيم شهر أبريل (نيسان) 1997؛ ولم توقف تجريدات الحكومة من إخطاف المدنيين وترحيلهم قسراً إلى معسكرات "السلام" ومازالت تهاجم قاذفات وطائرات هليكوبتر أهدافاً مدنية وتحرق القرى والمزق الغذائية. ونهبت منظمة "الحقوق الأفريقية" في النصف الثاني من العام 1997 إلى إستمرار عمليات زرع الإلغام في جبال النوبيا وإن الحكومة مازالت تفرض حظراً مشدداً على توصيل المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي الإسيوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1999 وصلت إلى العالم تفاصيل تجريدات القوات الحكومية تحت أسم "وشبة الأجداد" و"كرتال السلام" وشنها لهجمات واسعة النطاق على منطقة الأحير وشات البمام وحولد كركدية، جنوب الدلج وعلى منطقة تيماء، شمال مدينة لاو.¹¹¹

وعلى الرغم من تدخل مسارات العمل العسكري والسياسي والإعلامي للحكومة السودانية وارتباطها

صعوداً وهبوطاً بواقع الحال وبتعقيدات الأمور في مسرح الأحداث في جبال النوبا؛ إلا أننا نعتقد بأن كل هذه الجهود مآلها فشل الزرع ولا تقرب من وضع أسس لسلام دائم وعادل في المنطقة. وهي إلى الآن تراجح في مكانها ولم تستطع أن توسع من دائرة تأثيرها لإقناع غالبية القوى السياسية ذات الأثر في مستقبل المنطقة. وقد علقت منظمة "تضامن جبال النوبا بالخارج" على حصيلة الجهود الرسمية للوصول إلى سلام دائم وعادل في المنطقة قائلة:

"ترى المنظمة لزماً عليها أن ترد على محاولات السلطة الحاكمة في الخرطوم في سعيها المحموم... باستقطاب البعض من أبنائنا الذين ضعفت نفوذهم أمام المادة وأغراءات السلطة ليصبحوا بوقاً للسلطة في حجب المآسي المؤلمة التي يتعرض لها أبناء وبنات جبال النوبا من بطش وقتل وتشريد... وما جاء على لسان [هؤلاء] مرفوض جملة وتفصيلاً فهو لا يمثل إلا حفنة مأجورة قابضة الثمن تحدث باسم السلطة الحاكمة ولا تدرك بل تنكر في خسة وزالة عمق المعاناة التي يعيشها أهاليها في جبال النوبا، بل في روج السودان والذين يتحولوا إلى رهائن ولاجئين داخل بلادهم... نحن لا نثق في سلطة مستبدة وضعت ضمن مخططاتها وجددت كل الإمكانيات من أجل إفراغ المنطقة من أهلها... على السلطة الحاكمة ألا تنساق وراء الوهم في محاولة للتجزئة على أساس "فرق تسد"... وألا تراهن على الوقت... وألا تراهن على القوة... وعلى خلق الإنشاقات وهمية أو حقيقية هنا وهناك".¹¹²

ونحن نتفق بشكل عام مع روح هذه الرسالة، ونرى أن وجهة الحل ومقتاحه تكمن في مدخل بديل يمس بشكل مباشر معطيات النزاع ويتعامل مع عوامل تجذره ودوافع استمراره. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين اضلاع المثلث: قبائل النوبا ومجموعات الجلابية وقبائل البقارة، تتضح امكانية اقتراح مدخلين مستقلين احدهما عن الآخر لمعالجة النزاع وإيجاد تسوية له. المدخل الأول هو ان الوسيلة الوحيدة لتسوية العلاقات بين النوبا والجلابية هو وقف امتداد الزراعة الآلية واسعة النطاق في منطقة الجبال واعادة الأراضي المسروقة إلى اصحابها الحقيقيين من النوبا. وذلك يتطلب اعادة توزيعها في اطار خطة شاملة للإصلاح الزراعي بما يحقق العدالة والسلام الإجتماعي؛ والتشديد على ضرورة وأهمية مساهمة هذه المشاريع في تنمية المجتمع المحلي ووقف تسرب ريعها إلى مناطق أخرى، ودعم ذلك بإجراءات تمويلية لصالح المنتج الصغير حتى تمكنه من استقلال موارد المنطقة بشكل راشد.¹¹³

المدخل الثاني يتعلق بإيجاد تسوية عادلة للنزاع وبجابهة مسبباته الجوهرية بين قبائل النوبا وقبائل البقارة. إن كل الظروف التي مهدت لانتفجار هذا النزاع الدامي والإهدار المستمر للإمكانات المحلية والقومية وأدت إلى التنافس الجشع حول الموارد تدل على أن هناك حاجة موضوعية إلى نوع من الإقسام المؤقت والعاقل للثروات المتاحة، خاصة الأرض والمياه. ولا يبر ذلك صعباً طالما كان بين الطرفين اتفاقيات أثبتت فعاليتها في الماضي مما أتمن تحقيق سلام امتد لفترة طويلة. ويمكن الإستناد إلى هذه التجارب التاريخية واستلهم مؤشرات منها تساعد في تلافي آثار وحصاد القنابل الموقوتة التي تم ويتم زرعها الآن بين مجتمعات المنطقة. وبالتأكيد لا يتم ذلك تحت ظروف سياسة الأمر الواقع الإستيطانية الحالية ولا تحت تهديد السلاح أو الإبتزاز والرشاوى. ان قناعتنا راسخة بأن التعاون ضروري وإن التعايش السلمي في منطقة الجبال يأتي في صلب المصالح طويلة الأمد للمجموعات السكانية كافة دون تمييز.

اتفاقيات السلام الأهلية

منذ العام 1993 أبرمت العديد من الإتفاقيات المباشرة بين عشائر النوبا والبقارة منها اتفاقية البرام العام 1993 واتفاقية الرجفي العام 1995 واتفاقية الكابن العام 1996، ولكن مازال هناك سلام مزعزع مضطرب مخوف بالخطر. وخلال المفاوضات بين الأطراف وردت العديد من الأسباب التي تستدعي ضرورة إقامة سلام دائم. ومن بين هذه الأسباب:

① عبر البقارة عن فجيعتهم بفقد العديد من أهلهم وأبقارهم وعن إجبار بعضهم على مفادرة ديارهم.

② اعترف البقارة بأن الحكومة خدعتهم إذ أوعزت لهم بأن الحرب ضد المتمردين لن تستغرق سوى شهر أو شهرين، لكنها الآن تجاوزت عاهما العاشر.

③ ذكر البقارة أنهم يحتاجون للتجارة مع النوبا، فهم يريدون تبادل منتجاتهم بالثلال التي ينتجها مزارعو النوبا.

④ ذكر البقارة للنوبا بأن سياسيتهم، ومنهم على سبيل المثال الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، قد غادروا السودان يعملون بتنسيق معلوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" ضد نظام الجبهة الإسلامية القومية.

⑤ أتمن النوبا على حقيقة أنهم يحاربون ضد سياسات الحكومة ولا يحاربون ابداً ضد قبائل البقارة.

⑤ وقال النوبا. انهم أيضاً يحتاجون للتجارة مع البقارة وهم يحتاجون بصورة خاصة لتبادل منتوجاتهم من الغلال بالحيوانات والملابس والملح والمنتجات الصناعية الأخرى التي يجلبها البقارة من الخرطوم.

ولقد شدد الجانبان على الآتي:

- ⑥ لقد ظلوا يعيشون في سلام فترات طويلة من الزمان.
- ⑦ لقد اختلطوا ببعضهم بعضاً عبر الزواج والمشاركة في القيم الثقافية والدينية.
- ⑧ معظم مقاتلي النوبا والبقارة كانوا وما زالوا من الفقراء.
- ⑨ يبدو ان القوى الخارجية، وأساساً الجلالة الأغنياء، هم الوحيدون الذين استفادوا من الحرب.
- ⑩ كلا الطرفين فقد العديد من الضحايا والممتلكات والحيوانات من دون سبب وحيه.
- ⑪ القوى الخارجية تأتي وتذهب، لكن السكان المحليين لمنطقة الجبال هم الذين سيبقون دوماً في المنطقة، لذلك يجب إيجاد انجيم الطرق التي تجعلهم يعيشون معاً في سلام.

ان قادة قبائل النوبا يحسون جيداً حاجتهم لكسب البقارة لجلبهم في جرحهم ضد الحكومة. ففي مارس (آذار) 1989 زحف القائد العسكري للمنطقة يوسف كوة إلى الجبال على رأس 6 كائب مسلحة تسليحاً جيداً. وفي احد الحوارات معه أشار إلى انه كان يعلم ان البقارة متجمعين حول بحيرة أبيض لكنه أمر قواته أن تصروف عن طريقها بوعي كامل لتعاشي مواجهتهم. ولكن البقارة واصلوا محاولتهم وهاجموا النوبا في حنير نيجريا من دون تقدير حضيف منهم بمدى قوة النوبا. ولقد لحقت بالبقارة خسائر هائلة ووقع كثيرون منهم أسرى. وبعد بضعة أيام أطلق سراح السجناء بعد ان زودهم يوسف كوة برسائل منه إلى شيوخهم يطلب منهم إما ان يدخلوا في النضال أو ان يتراجعوا عن موقفهم الداعم للحكومة. ولقد تذكر، أيضاً، قضية تاجر من البقارة يدعى عبدالله كان قد حمل رسائل إلى شيوخ البقارة تقول بأن "جيش تحرير شعوب السودان" ليس في حرب معهم.

استجابت بعض عشائر البقارة لهذه الدعوات بصورة إيجابية (على سبيل المثال الشيخ سند شين)، وواصلوا الحوار مع قيادات النوبا عبر الخطابات والمبعوثين. ولقد استطاعت قرارات قيادات النوبا، بعيدة

النظر هذه، بعدم المعاملة بالمثل والإستكفاف عن الهجوم بفرض الثأر، ان تحرز، اخيراً، نتائج باهرة. ومع ذلك فقد تطلب الأمر مرور 6 سنوات (1987 إلى 1993) من القتال والعداء، لتحقيق ابرام اتفاقية السلام الميدانية والمباشرة الأولى بين قبائل البقارة والنوبيا من دون تدخل الحكومة أو أجهزةتها.

اتفاقية البرام

حدثت مفاوضات السلام الأولى بين البقارة والنوبيا في فبراير (شباط) 1993 بمنطقة البرام جنوبي جبال النوبيا. ولقد جاءت المبادرة من قيادات قبيلة المسيرية استجابة لرسائل وجهها القائد العسكري النوباوي يوسف كزه. وتضمنت الإتفاقية شروطاً والتزامات سلام تزدد صداها في كل الإتفاقيات التي ابرمت بعد ذلك.

- ⑤ يوقف الطرفان فوراً أي أعمال عسكرية بينهما.
- ⑤ يحق لكلتا الطرفين التحرك بحرية في مناطق الآخر.
- ⑤ في حالة نشوب أي نزاع أو انتهاك للسلام تدخل لجنة مشتركة تسوية الأمر.
- ⑤ يجب إرجاع كل الحيوانات المسروقة، كما يجب معاقبة السارقين.
- ⑤ يجب التحقيق في أي عمليات قتل، كما يجب معاقبة القتل.
- ⑤ يجب حماية التجارة.
- ⑤ يتم تبادل المعلومات، خصوصاً تلك التي لها علاقة بالتحركات العسكرية.
- ⑤ يحصل المسافرون إلى كلتا المنطقتين على ممرات آمنة، وفي حالات الضرورة يحصلون على المساعدة اللازمة للوصول إلى وجهتهم.

لقد فتحت اتفاقية السلام هذه طرقاتاً تجارية إلى مدينة البرام والمناطق المجاورة لها. ولقد جلب تجار قبيلة المسيرية البضائع الأساسية مثل الملح والكبريت والملابس والأدوية، واتعشت التجارة في منطقة البرام حتى نهاية العام 1993 إذ اغارت القوات الحكومية ومليشيات الدفاع الشعبي حينها على مواقع النوبيا في المنطقة ووقفت التجارة. وعلى الرغم من ان نشاطات تجارية متفرقة ما زالت مستمرة وأن سلاسل متعراً ما زال قائماً في المنطقة فإن الحكومة نجحت في اضعاف الإتفاقية التي شهدت بداية موقعة للغاية. وما ثبط الحمم ان مجموعة من محاربي النوبيا في صفوف "حركة تحرير شعوب السودان" انضمت

إلى جانب الحكومة، فاستخدمتها قوات الأمن الحكومية في الهجوم على قبائل البقارة لإعادة إشعال قتيل الحرب بينهم وبين قوات "حركة تحرير شعوب السودان". ولكن، الجدير بالملاحظة أيضاً أن عدداً من البقارة حارب في صفوف قوات النوبيا ضد الحكومة في منطقة البرام وواصلوا التزامهم باتفاقيتهم مع محاربي النوبيا.

اتفاقية الرجفي

حازت اتفاقية مدينة البرام على عمر جديد من خلال اتفاقية الرجفي ذات 11 نقطة والتي وقعت في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995، مستعيدة ذكر الالتزامات السابقة للتعاون السلمي والمساعدات المتبادلة. وكان وفد قبائل البقارة في المفاوضات حريصاً على التأني بنفسه عن أي صلة ترطه بحكومة الخرطوم. ولقد أشار البقارة، مرةً أخرى، لحجم خسائرهم الكبير في الأرواح وفي التجارة. وافق الجانبان على أن السلام يعتبر أمراً حاسماً لوجودهم في وضع محفوف بالمخاطر في منطقة الجبال.

من جانبها فعلت الحكومة كل ما في وسعها لتخريب الاتفاقية. واستهدفت زعماء البقارة الذين وقعوا عليها مثل عبدالله قائد المسيرية في المفاوضات والذي قتل بإطلاق الرصاص عليه، كما اغتيل بعض وأقتيد بعض آخر للسجن. وهناك قليلون من الذين ارتشوا تستخدمهم الحكومة من أجل زعزعة روح الثقة والتعاون بين البقارة والنوبيا والتي كانت قد انبثت في أرجاء المنطقة.

اتفاقية الكاين

في يونيو (حزيران) 1996 قام النوبيا بمبادرة أخرى لتحقيق التعاون السلمي بينهم وبين أكبر عشائر المسيرية وهي قبيلة الرواوة. ولقد إلتقى وفد مكون من 5 أفراد من النوبيا مندوبي الرواوة في أرض محايدة ببلدة زقوره غرب تيمنا في منطقة لقاء، ودعوهم إلى القدوم إلى سوقهم بالقرب من المناطق التي يسيطر عليها مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". واستجاب تجار البقارة إلى الدعوة والتوا بوفد مقاتلي النوبيا للمفاوضات بقيادة إسماعيل خبيس جلاب. ولقد جاءت الاتفاقية التي توصل اليها الطرفان متطابقة إلى حد كبير مع الاتفاقيات السابقة عليها. لقد تكونت هذه المرة لجنة خاصة بشؤون التجارة للإشراف على تأمين السلامة والإنصاف في التبادل التجاري بين الطرفين. ومن الجدير بالذكر ملاحظة الآتي:

① كان الرواوة مفعين بالثقة بتوطد الإتفاقية لدرجة أنهم بدأوا

بوفرون ذخائر وملابس عسكرية لتسويقها للنوبيا .

② بدأ تجار البقارة في ارتياد الأسواق غير مسلحين وشيئاً فشيئاً

بدأوا في اصطحاب النساء والأطفال معهم.

⑤ وقع الاختبار الأول للإفريقية بعد وقت وجيز على توقيعها، وذلك عندما هاجم أحد العرب شخصاً آخر من النوبا، أصابه وأخذ سلاحه وهرب ظاناً أنه قد قتله. أعاد البقارة السلاح للنوبا ودفعوا مبلغاً مقابل علاج الضحية، و وعدوا باحضار المعتدي لسلطات النوبا.

مرة أخرى عملت الحكومة على تخريب الإفريقية من خلال القتل والسجن والرشوة، وبدأ جواسيسها بالظهور في الأسواق، كما بدأ زعماء النوبا في التنبه للتمديدات التي تتعلق بالأمن العسكري وأصدروا أوامره باغلاق الأسواق. وصارت الأسواق لا تفتح إلا بعد ان يتوفر لها الإشراف المناسب. وما زال السلام الحذر مستتباً في تلك المنطقة.

الدروس المستفادة والنتائج النهائية

تأثرت معاهدات السلام التي وقعت حتى الآن بالعديد من العواقب، وتعتبر المشاكل الآتية على رأس قائمة التحديات التي تواجه تأسيسها واستمراريتها:

⑥ عملت الحكومة على تخريب الإفريقيات فاستهدفت قادة الطرفين بالقتل والسجن والرشوة، خصوصاً زعماء البقارة الذين يمشون في ظل أوضاع حرجية. فقد عزلت كل العمد والمشايخ الذين حاولوا التوصل إلى إتفاقيات سلام ميدانية واعتقلت أكثر من 30 منهم. وفي إحدى الحالات منح مسؤولون حكوميون 4 ملايين جنية سوداني (مباعدل 2000 دولار) ورخصة طاحونة لأحد الأشخاص مقابل ما لا يكي يقتل أحد قادة النوبا من الموقعين على الإفريقية.

⑦ أثرت اجهزة الحكومة في مجال الدعاية والتقنين المعنوي على أطراف من الجانبين كي يتقوا مؤيديين لبرامج "الأسلمة والتعريب" ضد سيادة أجواء المصالحة والسلام والتعايش السلمي في المنطقة.

⑧ لم يعترف كل البقارة وكل النوبا بمعاهدات السلام. ولقد حارب ومازال يحارب العديد من النوبا في قوات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة؛ خاصة من الذين ينتمون إلى قبائل الغلفان وقلبي والأجانج

والبري والميري. بل لم تشارك مناطق عدة في دعم الإنتفاضة المسلحة مثل عشائر رشاد وتلودي وتقلي. وفي الحقيقة وقعت واحدة من أكبر الهجمات على مقاتلي النوبا (هجوم الموسم غير المطير العام 1997) بقيادة ضابط من النوبا هو العميد محمد إسماعيل كاكم الذي يلقب باسم أسح (المساحة) وذلك لتسوته.¹¹⁴

⑤ ان صعوبة التواصل بين الفرق التي تنتشر على امتداد جنوب وغرب الجبال أدت إلى صدامات بين المجموعات المسلحة التي لم تكن مدركة لوجود إتفاقيات السلام.

⑥ سيطرت المصالح الأمنية والمالية، في بعض الأحيان، على سلوك بعض التجار من البقارة. فمن ناحية تاجروا مع النوبا، بل انهم بلغوا درجة انهم باعوا لهم ذخائر، ومن الناحية الأخرى زودوا الحكومة بمعلومات عن قوات النوبا المسلحة.

⑦ مقاتلو النوبا يعيشون في عزلة كبيرة على المستوى الوطني والعالمي، إذ يقيمون في أرض مغلقة ومقطوعة عن قوات "جيش تحرير شعوب السودان" الموجودة في جنوب البلاد. ويواجهون إشكالية الإجابة عن تساؤلات تطرح نفسها عليهم دائماً "أين يكون موطننا، هل منصبح شمال دولة الجنوب الجديدة أم جنوب دولة الشمال القديمة؟"¹¹⁵ هذا الوضع جعل كل من النوبا والبقارة في وضع حرج أمام ضغوط الحكومة واعتداءاتها.

⑧ العداوات القديمة لا تموت سرعاً. لم ينس النوبا دور البقارة في تجارة الرق وتجديدات الإسترقاق ولا معاملتهم لهم حينذاك بصف وإهانة؛ ولم ينسوا دورهم في التعاون مع السلطات قمع انتفاضاتهم في السابق؛ وأعادت إلى الأذهان سياسات التفرج والإرهاب التي أنجبتها عبر فترات مختلفة الحكومة المركزية في الخرطوم وأجهزتها خصوصاً بعد ان سلحت حكومة الصادق المهدي البقارة بوضوح منذ العام 1987 وتركت النوبا عرضة لإنزاز المليشيات العربية المسلحة.

ولاشك ان تطوير هذه الإتفاقيات وتثبيتها والسهر على مواصلة الجهودات لتفيذها وتسيبها دورياً من شأنه ان يدعم - على المستوى البعيد - أواصر الرماط السياسي والإجتماعي والإقتصادي بين عشائر المنطقة وان يخلق حالة من الإستقرار الدائم والأمان المتبادل.

أعلن عدد من الكوادر السياسية للمنطقة في اجتماع حاشد لهم في جنيف (سويسرا) عقد في نهاية العام 1991 رفضهم التام لدعوى الإتصال . وأكدوا في بيان لهم للرأي العام التزامهم بوحدة السودان، لأن: "تجزئة السودان لن تخدم المصلحة العامة، وان المستفيد منها فئة قليلة فقط تسمى إلى خدمة مصالحها الذاتية".

ولعل في بيان "منظمة تضامن جبال النوبا في الخارج" في الإسبوع الأول من أبريل (نيسان) 1993 التالي ما يعبر، أيضاً، عن إيمان عشائر النوبا العميق بإمكانية التعايش السلمي إذا تم التوصل إلى طرق (أو آليات، إن شئت) تضمن كيفية الإستخدام الأمثل والمتبادل للموارد في المنطقة. بل تؤكد الأسس الثابتة التي دعمت الروح الإيجابية التي حكمت مناخ مفاوضات الطرفين في السابق، وستظل تؤكد رسوخ هذه الروح الواقعية التي تنشده العدالة والتسامح المتبادل وتدعم من وشائج التعايش السلمي لعشائر المنطقة - عرباً ونوباً - في المستقبل:

"على السلطة الحاكمة ان تكون جادة في سعيها من أجل الحل الذي يحفظ للجميع حقوقهم وكرامتهم وعندها ستجد منا كل التعاون والمساعدة في تقرب وجهات النظر بل الترتيب في إعادة الأمور إلى سابق عهدها بما يحفظ للجميع حقوقهم التاريخية وكرامتهم... على السلطة ان تعيد النظر في سياسة التهجير العرقي وإعادة التوطين والسطو على الأرض على حساب المواطن الضعيف... ويؤكد للأخوة أبناء القبائل العربية الأخرى وخاصة أولئك الذين تقاسموا معنا الماء والكلا والنار، يؤكد لهم انهم شركاء لنا ولا نحمل مشاعر الضغينة تجاه أحد رغم الدماء التي سكبت ونحسب ذلك درساً يمكن أن يستوعبوه حتى يدركوا خطأ سياسة المركز وأوهام التسلط على الآخرين".¹¹⁶

ورغم المآسي التي تعرضت لها منطقة الجبال إلا ان إيمان أهلها الراسخ بوحدة السودان لم تزعزع. وقد عبرت عن ذلك ناشطة حقوق الإنسان وابنة المنطقة الأستاذة نور تاور كافي في نهاية العام 1993 قائلة: "الشعب السوداني كله يروح تحت نيران الظلم والإستبداد...".

جدول (10): المزارع المسلح في جبال النوبا.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حاجات المزارع
<ul style="list-style-type: none"> * دخل البتاروة منطقة الجبال حوالي العام 1800 ميلادية. * شارك البتاروة بنشاط في استرقاق النوبا بما لديهم من الأسماء بأغالي الجبال. * خففت الأسلحة والمعدات من حدة التوتر كما لم تنجح في إزالة العداء النوبي. * رجع البتاروة الزواصة الآتية في منطقة الجبال. * بدأت حدة المزارع تتعاود بشكل متناقص منذ العام 1987. 	<ul style="list-style-type: none"> بيئية: جفاف حوام السانا اقتصادية: زكرو الإريضة الآتية وتوسعها صوب السهل. اجتماعية: لم يكن النوبا على قلة في تروحيها إلى الاستغلال داخل أرضهم + ازدياد حدة الأجسام الموزني. سياسية: جذبت حركة خروج شعوب السودان اهتمام شباب النوبا + ازدياد مستوى الوعي في المنطقة + تناقص المدارس مع تشييد النوبا. 	<ul style="list-style-type: none"> * التدريب والمهم الذي من جيش تحرير شعوب السودان فاعمل وضاح الملا. فأنزع عدد عائلتي قطيع جبال النوبا من 10 و15 ألف فرد. * تحرق قوات الحكومة + المزارع الشعبي + سبلجات البتاروة من ناحية المدد. تجارب المنطقة بشكل عام أثناء الحركات الثائرة. * قوات الحركة هناك موزعة من القوة الرئيسية بواسطة أماكن مائية + الخزانات عن طريق البرقعة. 	<ul style="list-style-type: none"> * ليس لمنطقة الجبال منفذ مالي وصارت ذات أهمية اقتصادية و سياسية وأمنية كبيرة بمرور خط أنابيب البترول بها. * النوبا ليسوا شائقة ولا هم جزيرون. كما أنهم ليسوا عرباً مسلمين ولا أفارقة مسيحيين. * تاريخاً حارب النوبا ضد البتاروة العرب والأفارقة واليهودية والإنجليز. حاربوا كلهم ضد البتاريين في الحرب الأهلية الأولى والثانية، وتقليداً لم أصدره بطلين. 	<ul style="list-style-type: none"> * التطور التكنولوجي خطير جديدياً وكل الأوت و أسلحة آلات التورنك تزداد من مناطق الجبال * دخل النوبا في خلاف صعب وغير مستريح حركة جيش تحرير شعوب السودان + خطر الأجسام اختلالاً وارداً. * أي قوة جبال أخرى ستؤدي إلى إجهاد المنطقة بشرياً. * لا يكاد يوجد اهتمام قافي بمسيرة النوبا. 	<ul style="list-style-type: none"> * قريبا الملل مرتبط على المزارع في النوبة يسا إسرائيلية الحكومة تفت ارتباطاً معبر المنطقة بأفريقيا. * هناك نجاح جزئي على المزارع على المستوى المحلي. ف التوصل إلى 3 اتفاقيات للسلام إبرام 1993. وديني 1995. وكن 1996. * السطحات الحكومية والكائنات من الأوتار الأهلية * المزارع النوبة التقليدية قد تؤدي إلى ارتكاب أعمال عنف كره قتل من قبل النوبا. خصوصاً في مدن الشمال.

تقرير المصير يجب أن يتم في مناخ ديمقراطي. يجب أن يتم بعد أن يعود السودانيون إلى وطنهم حتى يقولوا كلمتهم... أعتقد مع الحركة الشعبية في موضوع عدم الثقة بحكومات المركز - مهما توفر حسن النية - لأن تاريخ السودان يؤكد ذلك، ولذلك فإن مسألة تقرير المصير أو مستقبل السياسة في السودان تحتاج إلى ضمانات كافية من حكومات المركز حتى نطمئن على حقنا كمواطنين سودانيين في الحقوق والواجبات".¹¹⁷

وزاد على توضيحاتها لاحقاً يوسف كوة مكى، عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعوب السودان وقائد قواتها في منطقة جبال النوبا:

"إن خيار الحركة الذي بدأت به ولا تزال هو الوقوف مع وحدة السودان... [وعلي قيادات السودان] أن يعملوا لتحقيق خيار الوحدة دون الإكفاء برفع شعارها... فنحن دائماً في نظر الأحزاب الشمالية متهمين بالمنصرة والشماليون وحدهم هم الوطنيون... أؤكد أن السودان يهنا جميعاً ولا نريد مثل هذه التصديقات"¹¹⁸... أنا شخصياً لم أنطرق مطلقاً إلى الدعوة إلى فصل جبال النوبا عن السودان. لقد دخلت الحركة باسم الوحدة؛ ووجودنا فيها يمثل دعماً للوحدة. ولكن إذا انفصل الجنوب سيكون لنا رأي مختلف، لأن وجودنا داخل الحركة ووقوفنا مع الجنوب والجنوبين ترتبت عليه حقوق، وإذا تحققت مطالب الجنوبيين في ظل الوحدة فذلك ما نشدد، وإذا انفصل فلا بد أن نحصل على حقنا في تقرير مصيرنا ليحدد أهلنا ما يريدون أن يكونوه... إن الحركة الشعبية ملتزمة بوحدة البلاد، وأن انفصال الغالب في الحركة يؤيد بقاء السودان موحداً على النقيض مما يذكر في وسائل الإعلام المختلفة... إن انفصال الجنوب سيعني تمزيق بقية أرجاء السودان بما فيها الجنوب... لا أعتقد أن جنوب السودان سيكون بمنأى عن الحركة والتيارات التي ستحاول قيام كيانات وممالك خاصة بها إذا انفصل عن بقية أرجاء القطر".¹¹⁹

الهوية النوبايوية وأثارها

قبل اقتجار النزاع في جبال النوبا كان أهل النوبا يتوهم الكير، على وعي كامل بأصولهم العشائرية المباشرة؛ ولكنهم لم ينظروا إلى أنفسهم كشعب نوباوي منفصل عن الإطار الكبير للقومية السودانية. ولم يبحثوا، أيضاً، عن وسيلة منفصلة تدعم توحد مشاعرهم كقومية موحدة تلتف حول قيادة سياسية تستلهم هويتها وإرثها الحضاري في انزلال عن التيار الوطني العام. وعلى المستوى المحلي كانت علاقة النوبا بحيرانهم من قبائل الحوازمة والمسيرية علاقة يسودها التسامح، وكانوا يتبادلون معهم البضائع والخدمات، كما نشأت بينهم زيجات مشتركة خصوصاً بين المسلمين منهم. وفي بداية الأحداث ضد النوبا كان هناك - وما يزال - من يؤيد سياسات ومشروعات الحكومة متصوراً أن النزاع بوصفه خلافاً سياسياً أكثر منه شقاق عرقي أو استقلال اقتصادي.¹²⁰

قد كانت محركة الحرب الأهلية، بجانب العوامل الأخرى، عنصراً حاسماً في إبراز وتقوية شعور النوبا بالإتساء إلى جماعة عرقية أعرض هي شعب النوبا المتحد وشبه المتجانس. وكتبية لذلك تزايد الشعور وسط الكيريين من النوبا بأن للنزاع طبيعة عرقية أو سلالية، وانطرحت على تجمعاتهم بشكل متواصل مسألة الهوية الحضارية. بل بلغ الاعتقاد عند مجموعة صغيرة من النوبا حداً جعلهم يرون في إبعاد كل العرب خارج حدود مناطق جبال النوبا حلاً جذرياً نهائياً للنزاع. وقد تعدى منهم "العرقية والسلالات" عند هذه المجموعة، تماماً، عتبة اعتبارها شكلاً من أشكال الوعي بخلفية النزاع الدموي ليصبح سبباً رئيسياً من أسباب تفجيره. ويقدر ما تستمر الحرب بقدر ما يكبر احتمال إغتراف المزيد من النوبا في صفوف أولئك الذين يقاتلون لأسباب عرقية. لكن إحدى علامات الأمل يكمن في أن الخلافات الراهنة سوف لا تقف سداً عازلاً وحاجزاً نفسياً دائماً بين البقارة والنوبا. وهناك قناعة قوية، بين كل الذين تحدثنا إليهم، من قياديي النوبا؛ مفاده أن السلام والتعايش السلمي والتعاون طويل الأمد بين المجموعتين يحل موقع الصدارة بالنسبة لهم جميعاً.

إن معظم النزاعات تنشأ في الأساس نتيجة للصراع على الموارد المادية، موارد فعلية أو موارد باطنية؛ ولكن بمرور الزمن، يبدو أن الإتهامات العرقية والثقافية والدينية تحولت من كونها تصنيفات فكرية وسياسية تجريدية إلى حقيقة اجتماعية ماثلة ومؤثرة. وعلى نحو عام، فإن هذه الإتهامات نفسها تصير أسانيد اجتماعية مادية في حلبة التنافس. فالتمايزات العرقية والثقافية والروحية التي تأتي كنتاج ملازم لصراعات راهنة يمكن أن تحولت، مع تطور النزاع، لتصبح سبباً نافذاً من أسبابه. ومع استمرار وتعميق حدة النزاع، تزداد درجة تعقيد فعل هذه التمايزات بمرور الزمن بما يقلل من فرص وإحتمالات معالجته وإيجاد تسوية له، بل إنها قد تؤدي إلى تأججه؛ وصير النزاع المسلح الذي يحتم على منطقة جبال النوبا

خلال كل هذه السنوات برهانا آخر حياً لهذا التناغم.

حواشي وإحالات

1- كانت منطقة جبال النوبا تدار بشكل مستقل إلى أن تم إلحاقها في العام 1913 إدارياً إلى (ولاية إقليم، محافظة) كردفان، وتحكم من عاصمتها مدينة الأبيض. تم فصل محافظة جنوب كردفان إدارياً وعاصمتها كادقلي في العام 1974، وصدر المرسوم 10 في فبراير (شباط) 1994 الذي أعيد بموجبه تقسيم البلاد إلى 26 ولاية منها ولاية جنوب كردفان وعاصمتها كادقلي؛ وهي تحتوي على 5 محافظات (كادقلي، رشاد، الدلج، تلوي، أبوجيبة).

2- لمعلومات إضافية عن النزاعات وعلاقتها بالبيئة انظر كتاب *National Integration and Local Integrity: The Miri of the Nuba Mountains*, by G. Baumann, Clarendon Press, Oxford, UK, 1987.

والدراسة القيمة
Conflict and Co-operation in the Light of Human-Ecological Transformation, by G. Beacher, *ENCOP Occasional Paper*, No 4, Swiss Peace Foundation, Bern, Switzerland, 1993.

3- مصطلح "مناطق التماس" يطلق على المناطق التي تقع على الحدود الفاصلة إدارياً بين الشق الشمالي للبلاد والشق الجنوبي؛ حيث تمتد عبر البلاد من منطقة حفرة النحاس (ولاية جنوب دارفور) في الغرب عند الحدود مع تشاد ماراً بوسطها في منطقة جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان) إلى الجزء الشرقي من السودان عند مناطق جبال الأنقسنا (جنوب ولاية النيل الأزرق) على الحدود الإثيوبية-السودانية.

4- كان منظمة البينيسيف دور كبير في إنشاء شبكة من مضخات المياه للآبار صارت مساحة للثقال الشرس بين الجيش وقوات "حركة تحرير شعوب السودان" وبين النوبا والبارة بإعتبارها مصادر تجمين ثابته.

5- من المتوقع أن تضاعف عدد سكان المنطقة في أقل من 25 عاماً. فعدد العام 1955 يذكر أن عدد النوبا 573 ألف نسمة، بينما كتاب

Sudan Today, UPA, Nairobi, Kenya

الصادر في العام 1974 يقدرون بحوالي 6% من السكان. ومن إحصاء العام 1973 يمكن ملاحظة الاختلاف الواضح في المهرم السكاني وفي التكوين العرقي للسكان بتأثير الهجرة. فأكثر من 46% تقل أعمارهم عن 15 عاماً بينما يشكل الذين في الفئة العمرية 30-44 أكثر من 16% من سكان المنطقة. وقد كان في الفئة العمرية 15-29 عاماً 7% للذكور و13% للإناث، وفي الفئة 30-44 عاماً 8% للذكور و10% للإناث، وفي الفئة 45-59 كانت 5% للذكور و6% للإناث بينما كانت 2% للذكور و3% للإناث لفئة أكبر من 60 عاماً.

6- انظر المرجع الأساسي ورائد الدراسات الميدانية في منطقة جبال النوبا
The Nuba: An anthropological study of the hill tribes in Kordofan, by S. Nadel, Oxford University Press, Oxford, UK, 1947.

الكثير الإثاري وحاكم كردفان (1928-1932) دوقلاس نيوبولد هو الذي دعى تادل في نوفمبر 1931 لدراسة مجتمع النوبا حتى يمكن رسم إستراتيجية تحدد سياسة الدولة نحو المنطقة.

7- راجع كتاب المبشر وباحث اللغات رولاند إسبنغسون الذي وجمعا اليه كثيراً في هذا الفصل
The Nuba of Southern Kordofan: Ethnographic survey, by R. Stevenson, Khartoum University Press, Khartoum, Sudan, 1984.

عمل رولاند في مجال التبشير المسيحي الإنجيلكاني في جبال النوبا منذ منتصف العقد الخامس للقرن العشرين مديراً لمدرسة كاتشوا أكادقلي (أكادقلي) التابعة لجمعية الكنيسة التبشيرية الإنكليزية CMS. إبتل بعدها للدراسة والبحث في مجال لغات المنطقة في معهد الدراسات الأفريقية التابع لجامعة الخرطوم.

8- راجع كتاب تادل (حاشية 6) وكتاب الباحث الألماني جيرد برومان عن المري (حاشية 2).

9- راجع كتاب تادل (حاشية 6).

10- انظر كتاب مايكل باربر:

The Republic of the Sudan; A regional geography, by M. Barbour, ULP, London, UK, 1961, p82.

ولمخيمه في صحيفة الاتحاد الدولي (1996/1/2)، أو راجع ترجمة العربية التوحيد في جغرافية السودان الإقليمية بواسطة هنري رياض وآخرين (1974). وأنظر، أيضاً، مقالة بول جاك عن "الحقبة المفقودة من التراث الحضاري العرقي السوداني"، حيث يرجع أصلهم إلى سقوط دولة كوش ومجرة غالبية سكانها إلى الجهات المختلفة من السودان ومن ضمنها منطقة جبال النوبا، [الخرطوم، 8/29/1994]. وراجع مقالة الباحث النوباوي لآزم سليمان

"*The National History of Sudan: The neglected role of the Nuba*"

[التغير، المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999].

11- انظر:

"هناك محاولة تأصيل لشجرة ان منطقة جنوب كردفان كانت تحت

سلطان رث الشلك. هناك دكتور من الشلك من منطقة شلكال يدعى

والتر كونيچوك كان يدرس في جامعة الخرطوم، هذا الدكتور عمل

دراسة في علاقة الشلك بجيرانهم وقد حاول ان يؤكد هذه الفكرة.

وعلى هذا الأساس طأن الجنوبيين (حركة الترد) يزعمون ان لهم مطلق

الحرية في الحديث عن منطقة جنوب كردفان وضماها للأقاليم الجنوبية

بجزم ان هذه المنطقة كانت تابعة لسلطان الشلك".

انظر مقابلة الدكتور عمر أبو البشر مع أمير قبائل كادقلي [السودان، 95/1/23].

12- انظر كتاب مايكل

The Tribes of Northern and Central Kordofan, by M.

MacMichel, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1912.

13- كتاب نادل [حاشية 6]، ص 4-5.

14- انظر "المطلة التي تحضن النط والحديد والشهداء"، [السودان الحديث، 1992/7/26].

15- اعتماداً في هذا القسم على تقارير المتابعة والتقييم السنوية لمشروع التنمية الريفية لجبال النوبا للسنوات 1985-1990 وتقارير مؤشرات آثار المشروع 1981-1987؛ وعلى التقرير التقييمي لغرب اسافنا (المرحلة الثانية) للعام 1991، بالإضافة لتقارير التنمية للأعوام 1984-1988. النشاط الزراعي المحكسي في المنطقة بشكل ملحوظ. وأحسن مثال لذلك هو ما ماث به مؤسسة جبال النوبا الزراعية التي تم حلها في العام 1990. فقد تم تأسيسها في العام 1924 كؤسسة فنان جبال النوبا (1924-1926)، وتم تحويلها إلى مؤسسة جبال النوبا الزراعية (1967-1970)، ثم إلى مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (1970-1990)، انظر مقالة الميدان مع القنابي زين العابدين الطيب حسن، سكرتير الثقافة والإعلام للهيئة القروية لقطاع الزراعيين "المطالبة بإعادة النظر في مؤسسة جبال النوبا الزراعية"، [الميدان، 1987/1/7].

التغير: في اللغة القصصى تعني القوم الذين ينفرون منك أو يتنافرون في القتال. وفي اللهجة العامية السودانية يقرن عدداً كبيراً أي عمل يشترك الجميع في أدائه كبناء أو غيره [قاموس اللهجة العامية في السودان للدكتور عمن الشرف قاسم، الخرطوم، 1972، ص 783].

16- انظر الورقة التي قدمها الناشط النوباي في المملكة المتحدة الأستاذ سليمان رحال لورشة العمل عن الحروب الأهلية السودانية في كلية سانت أنتوني، جامعة أوكسفورد، بريطانيا في مارس 1993

"The Crisis in the Nuba Mountains"

17- عن الزراعة في المنطقة انظر حاشية رقم 15.

18- انظر بحث الدكتور فرج حسن آدم، "أساليب الإنتاج الزراعي في السودان"، [مجلة الدراسات السودانية، المجلد 4، العدد 2، يوليو (تموز) 1974]، جدول 19، ص 75؛ والإتحاد الوطني [16/1992/11/30، 1992/9]

19- عن بدايات زحف البقارة نحو جبال النوبا راجع تقرير المخابرات السودانية المطبوع في ديسمبر (كانون الأول) 1912 بعنوان

"Anglo-Egyptian Sudan Handbook Series: Kordofan and the region to the west of the White Nile".

غالبية سكان جنوب كردفان يعيشون في الريف (65٪)، وريش 12٪ في المدن و23٪ عبارة عن مجموعات وحل. وتتركز حركة القبائل العربية في المنطقة الشقية. وقد كان إضمار السلطات منذ إيام الإستمصار دافنا هو تلبية إحتياجات القبائل العربية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالمسارات (الراحيل) لمواشيمهم وقطاع المياه ومناطق الرعي الموسمية.

20- انظر مقالة جون ساغار، حاكم مديرية كردفان (1917-1921):

"Notes on the History, Religion and Customs of the Nuba", SNR, 5, pp 137-156.

وهو يستند إلى تجربة تاريخية حيث استخدم الجلباية قبائل البقارة في غزو وإصطاد الصيد في إطار عملية التبادل التجاري في المنطقة. فالرحالة الأسكتلندي ياتريك ذكر أنه إبان زيارته للمنطقة في العام 1861:

"لاحظ أن حكام المنطقة من قبل السلطة العشائرية (الأمازيغ) كانوا يصادرون مواشي البقارة في منطقة جنوب كردفان كجزء من جباية الضرائب ويؤمنون بيعها محلياً إلى الجلباية الذين كانوا يستخدمونها في عمليات التبادل مع قبائل البقارة في الحصول على الصيد ومنتجات القبل والذهب".

راجع كتاب الرحالة جون ياتريك
Egypt, the Soudan and Central Africa, by J. Petherick, W. Blackwood, Edinburgh, UK, 1861, p 321.

21- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).

22- انظر كتاب الرحالة ياتريك (حاشية 19).

23- لمزيد من التفاصيل انظر المراجع التالية:
Egypt in the Reign of Muhammad Ali, by A. Marsot, CUP, Cambridge, UK, 1984, p 127.

Egypt in the Sudan, by R. Hill, London, UK, 1959, pp 7-8.
The History of Egypt, by P. Vatikiotis, Baltimore, USA, 1985, p 58.

Travels in Kordofan, by I. Pallme, London, UK, 1844, p 307.

Report on Egypt Candida, Parliamentary Papers, by J. Bowring, 21, London, UK, 1840, p 90.

24- راجع كتاب المبشر إستيفسون (حاشية 7).

25- انظر مقالة الدكتور حسن أحمد إبراهيم محمد علي واستخدام الأوقاء السود، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 3، أكتوبر (تشرين أول) 1971].

26- بشكل أبناء الجبال وحيرواً ملحوظاً في الجيش السوداني وفي قوات "جيش تحرير شعوب السودان"، وقوات أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، كما لم يجرده واضح وسط قوات كل من دولتي البحرين وقطر.

27- لمزيد من التفاصيل عن سمات وسياسة وآثار الترحيل القسري التي اتبناها الخليفة عبد الله النابيشي انظر مقالة الباحث عثمان محمد عثمان "سياسة التهجير في عهد الخليفة عبد الله"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 1، المجلد 5، أغسطس (آب) 1975].

28- لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة تقرير منظمة أوكاوتش عن الوضع في جبال النوبا الصادر في العام 1988؛ والكتاب المركز من مأساة منطقة جبال النوبا خلال الفترة 1985-1989 والتي رصد أحداثها، أعطى حقوق الإنسان الأستاذ عمر شركيان (من أبناء قرية تيمين، جنوب الدليم).

وأصدره على شتته الخاصة في سبتمبر (أيلول) 1995 في المملكة المتحدة.

29- راجع كتاب المبشر إسبينسن (حاشية 7).

30- راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها كمال الدين محمد صالح إلى جامعة لندن، المملكة المتحدة في العام 1980

The British Administration in the Nuba Mountains Region of the Sudan: 1900-1956.

ودراسة الدكتور أحمد عثمان محمد إبراهيم، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، رقم 15، والصادرة في العام 1985

The Dilemma of British Rule in Nuba Mountains: 1898-1947, KUP, Khartoum, Sudan.

31- انظر دراسة الدكتور أحمد عبد الرحيم نصر "الإدارة البريطانية والتبشير الإسلامي والمسيحي في السودان: دراسة أولية"، [مجلة الدراسات السودانية، العدد 2، المجلد 3، يونيو (حزيران) 1972] والتي أعادت طبعتها هيئة الشؤون الدينية والأوقاف السودانية في كتاب العام 1979.

32- عن الوضع الديني انظر كتاب الدكتور أحمد نصر (حاشية 31). كما يمكن مراجعة دراسة الباحث السوداني ليف ماطر من المعهد الإسكندنافي للدراسات الأنثروبولوجية، أوسلوا (السويد) عن المتغيرات في الثقافة المحلية والتكامل الثقافي والإجتماعي من خلال عمليات الأسلمة والتعريب بالتركيز على منطقة البراري (محافظة رشاد) خلال الفترة بين 1979-1984

From Mountains to the Plains: The integration of the Lafosa Nuba into Sudanese society, by L. Magner, SIAS, Uppsala, Sweden, 1994.

كما يمكن الحصول على معلومات إضافية عن الخريطة الدينية للمنطقة بالتركيز على النشاط التبشيري الإسلامي الذي تقوم به كل من منظمة الدعوة الإسلامية، الجمعية الأنثروبولوجية للأمنمو والطغلة، لجنة مسلمي أفريقيا الكوييتية، مؤسسة موقوف الخيرية البريطانية، ومنظمة البر الدولية بمراجعة دراسة عضو هيئة التدريس بجامعة كردفان (مدينة الأبيض) بن عمر عبيد الله "انتشار الإسلام في جنوب كردفان: إشارة لدور المنظمات الإسلامية 1984-1995"، مركز البحوث والدراسات الأنثروبولوجية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، 1997.

33- انظر مداخلة خيس عبد اللطيف في ندوة "قبائل التماس ودورها في ترسيخ الوحدة الوطنية"، [الخرطوم، 1994/8/28]، والتي ذكر فيها أن:

"الأستاذ خيس عبد اللطيف عضو أمانة حزب الأمة القومي مسلم بينما عمه قسيس مشهور وكذلك السياسي فريال ميناقي مسيحي بينما والده روك ريج سلطان مسلم، وتأشط حقوق الإنسان المعروف زكريا دينج مسلم بينما شقيقته الدكتور فرانسيس دينج، الدبلوماسية والباحث المعروف، مسيحي".

34- راجع دراسة الآثار الثقافية والاجتماعية للهجرة من الجبال التي قدمها الأستاذ أحمد علي سبيل "الهجرة من جبال النوبا إلى العاصمة"، إلى شعبة البحوث، المركز الإسلامي الأنثروبولوجي، الخرطوم، السودان، 1989.

- 35- انظر ملخص "تأثير التعداد السكاني الرابع"، [الإثارة الوطني، 1993/8/22].
- 36- انظر تقرير الاقتصادي E. Mackey، تقرير داخلي، مؤسسة تنمية جبال النوبا، يونيو (حزيران) 1986، [ملف "جبال النوبا"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 37- راجع حاشية رقم 36.
- 38- راجع تقرير داخلي لتقييم مؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي (حاشية 35)، قام بتحريره المدير الاقتصادي للمشروع، صفحة 78، [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 39- انظر دراستها عن حل النزاعات وإدارتها في مجتمع تعددي "Conflict Management: A heterocultural perspective", in *Cultivating Peace*, IDRC, Washington DC, USA, 1999.
- راجع أيضاً "الدوا من الماضي القريب والحاضر القريب" الملف المتأخر الذي أعدته أسرة تحرير حوار (العدد 2، يوليو [قوز] 1993).
- 40- عن نسب المزارعين انظر التقرير الداخلي لمؤسسة جبال النوبا للإنتاج الزراعي NMAPC/Pro/WO/16/SUD، ص 10؛ [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 41- انظر ورقة سليمان رحال (حاشية 16).
- 42- راجع تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995 *Facing the Genocide: The Nuba of the Sudan*, African Rights, London, UK, 1995.
- 43- نشرة مكتب الزراعة الآلية، الدليل، ولاية جنوب كردفان، أبريل (نيسان) 1995.
- 44- تمحيط بنص المظالم واسم الشخص، وسند اسمها اذا سمحت الظروف الأمنية.
- 45- انظر موضوع سجن الملك حسين الاحير، [النفر، المجلد 2، العدد 1، أبريل (نيسان) 1996].
- 46- راجع تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى منطقة الجبال بواسطة منظمة التضامن المسيحي في الفترة 16-22 يونيو (حزيران) 1999 [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].
- 47- انظر تقرير التضامن المسيحي (حاشية 46).
- 48- لرد تمصيلي لدور الدفاع الشعبي في المنطقة انظر الفصل الثالث (الباب الثالث) من رسالة الماجستير المقدمة من سراج الدين عبد الفتاح عمر "تاريخ الصراع في جبال النوبا: 1984-1996"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا، الخرطوم، السودان، 1996.

49- انظر "تلاعب وتجاوزات خطيرة في المشاريع الزراعية جنوب كردفان"، [السودان المحدث، 1992/3/27].

50- وانعكس أمر الصراع حول الموارد سلباً على منطقة المسيرة أيضاً باتجار الصراع بين عشائر الجبارة واليزيد حول منطقة جاما لمشاريع الزراعة الآلية، حيث وجهت الحكومة بتوزيعها على المقاتلين في الدفاع الشعبي؛ ورفضت عشيرة اليزيد التوزيع في منطقة تواجدهم الجبواني. انظر مقالة صلاح جلال "مساؤولات حول الصراع في منطقة المسيرة"، [الحراطين، 1993/9/9].

51- راجع مقالة ليليان ساندروسن عن خطة التعليم في جبال النوبا "Educational Development and Administrative Control in the Nuba Mountains Region of the Sudan", *J. of African History*, vol 4(2), 1963.

وجاء الباحث السويسري أوزوالد إيتين في نهاية السبعينيات من القرن العشرين أن نسبة النوبا في المدارس الإبتدائية في المنطقة الشرقية من الجبال لا تتجاوز ثلث عدد الطلاب. راجع كتاب

Economic Pressures on Traditional Society: The case study of Southern Nuba economy in the modern Sudan, by O. Iten, EU Papers, Bern, Switzerland, 1979.

راجع أيضاً دراسة الدكتور أرباب إسماعيل فارس "توضيح التعليم وعلاقتها بالسلام في جنوب كردفان"، [دراسات إستراتيجية، العدد 17، أبريل (نيسان) 1999] عن الأوضاع قبل بداية الحرب في العام 1985 وإلى توقيع إتفاقية السلام بجنوب كردفان مع هارون كافي العام 1997 وما بعد توقيع الإتفاقية. في خلال العام 1998 كانت نسبة الإستمباب للتلاميذ في مرحلة الأساس 35٪ بينما لم تتجاوز 8.3٪ في مرحلة الثانوي الأكاديمي. وللمقارنة السريعة بين ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان انظر الجدول التالي للعام الدراسي 1995-1996؛ وأساس المقارنة أن مساحة جنوب كردفان تعادل مايقرب 3 مرات مساحة ولاية الجزيرة (27,549 كلم²) بينما عدد سكان جنوب كردفان حوالي 1.003 مليون يبلغ عدد سكان الجزيرة 1.706 مليون شخص.

52- لمزيد من التفاصيل عن دور منظمة "كومولو" السرية راجع مقالة عزالدین كوكو: "The Organisation of the People of the Nuba Mountains: A brief introduction to the history of Komolo"

[الفجر، المجلد 2، العدد 86، 1999/1/3].
انظر أيضاً المقابلة المطولة مع محمد أبو عصبية أبو راس (أنتب دائرة كادقلي عن الحزب القومي، 85-1989) والتي نلخص فيها تجربة الحزب القومي خلال فترة التعددية الثالثة [الإتحادي الدولية، 12/10 1997/].

52- لمراجع عن الاتهامات بالمنصرة انظر حاشية رقم 41، في مقدمة هذا الكتاب المعنونة "تسهيلاً"، ص 55.

53- الخلفية الإجتماعية والسياسية لقيادات إتقاضة النوبا المسلحة تكاد أن تكون مشاتلة. وسوف نذكر مكي هو مسلم ينتمي إلى قبيلة الميري، التحق بالكلية الحربية (الدفعة 21)، إنتقل قبل إكمالها للعمل في مجال الدروس الإبتدائي، ثم إنتقل إلى كلية الإقتصاد بجامعة الخرطوم حيث كان رئيساً لرابطة طلاب المنطقة. عمل بعدها في مجال الدروس الثانوي قبل تنخرقه للعمل السياسي نائباً لمنطقة كادقلي في مجلس الشعب الإقليمي بكردفان (1981-1984).
أما دانيال كويي أنجلو فهو من منطقة وضي هييان، ورضي إلى المذهب الكاثوليكي. عمل في مجال

الدرس لمادة القرية المسيحية قبل ان يتفرغ للعمل السياسي نائباً في مجلس الشعب القوي الرابع (البرلمان)؛ وهو عمل في مكاتب الحركة في أبس أبابا ونيجيري وكان ممثلاً لفترة 5 سنوات في منطقة الشرق الأوسط وسدوا لمكاتبهم بالقاهرة. كان لفترة سترلا عن تعليم اللغة العربية للتقيد حين فرق. القائد العسكري لمنطقة الجبال منذ العام 1993 هو إسماعيل خميس جلاب. وهو جندي سابق بالجيش السوداني ينسب إلى قبيلة تيماء منطقة قارة. لفترة وسية نظر فانيال كودي في الأحداث انظر مقابلة مع الصحفية سعدة عبد الرحيم المرحلة الرابعة تتطلب تصعيد النضال بالسل التوري المسلح، [السودان، 1994/9/1] ومقابلة مع الدكتور أحمد الأمين البشير [التجبر، 2/4/1998]؛ انظر أيضاً يوسف كوة-حروريا ثلاثة أرباع [القيم كودلان]، [التجبر، 1999/1/3]؛ ومقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة المثلث أم فشل السياسين؟"، [الخرطوم، 1997/8/25].

54- انظر تصريح يميني يوسف كوة، [التجبر، 1993/12/25]؛ "حروريا ثلاثة أرباع أنليم كودلان"، [التجبر، 1999/1/3].

55- تحذيرات مكتب الزراعة الآلية، الدلج، ولاية جنوب كودلان، أبريل (نيسان) 1995. انظر تصريح السيد إبراهيم بابل إيدام، مستشار جهاز الأمن "عقوبات واعدة لكل مخرب يسمى لزعزعة الاستقرار" بجنوب كودلان، [التقارير المسلحة، 1989/12/27]؛ وخطاب المقدم محمد الطيب فضل، محافظ كادقلي، [السودان الحديث، 1992/8/1].

56- مقابلة شخصية مع بواسطة المحقق في كيبورج، برطانيا، 1999/12/17.

57- لسجل الأحداث من وجهة نظر رسمية عثرت عنها تقارير الاستخبارات العسكرية والقيادة العامة للجيش انظر بحث الجنرال رمضان زائد كوة "التردد في جنوب كودلان وأثره على الأمن القومي"، كلية الدفاع الوطني، دورة 7، 1990؛ وبحث السيد مدني عبد الوهاب محمد "الأوضاع الأمنية في جبال النوبا وأثرها على التنمية"، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، دورة 11، 1994؛ راجع أيضاً مقابلة مع يوسف كوة، [التجبر، 1993/12/25]؛ ومقابلة شخصية مع بواسطة المحقق في كيبورج، برطانيا، 1999/12/17.

58- انظر الدراسة التوثيقية التي أعدها العقيد إبراهيم بابل إيدام، نائب مدير جهاز الأمن خلال فترة التمديد الثالثة وعضو مجلس إقلاب يونيو (حزيران) في فبراير (شباط) 1988 "مصلح القبائل وأثره على الأمن"، وزارة الدفاع، معهد المشاة، قادة أفرقة المشاة رقم 1، بحث 5020؛ وبحث العقيد علي عثمان محمد النصري "ظاهرة المليشيات وكيفية التغلب عليها"، معهد المشاة، بحث 5019، يناير (كانون الثاني) 1989. انظر أيضاً حاشية رقم 64.

59- بيان أفريكا ووتس (راصد أنترجيا) عن الترحيل القسري، صادر في 1992/9/9.

60- انظر تصريح حامد الجبروي، عضو المجلس الانتقالي، [الخرطوم، 1993/8/4].

61- راجع تقرير منظمة "المحقق الأفريقية" الصادر في يوليو 1995 (حاشية 43).

62- انظر "قصة التردد في جنوب كودلان" كما ذكرها عمر سليمان، مساعد والي كودلان للسلام [السودان الحديث، 1992/5/10]؛ الحلقة الثانية نشرت في 1992/5/12.

63- أصبح السياسي المخضرم القسيس فيليب عباس غبوش أميناً عاماً لاتحاد جبال النوبا في العام

1964، ونجح خلال 5 سنوات في توحيد 4 منظمات تحت قيادته والتي كانت تدعي تمثيل مصالح 4 ملايين من زعيم شمال السودان. فاز في انتخابات 1986 في الدائرة 36، بالخرطوم بأغلبية كبيرة (5948 صوتاً ضد 3934 صوتاً)؛ وكان عضواً في لجنة صياغة دستور السودان في العام 1968 والعالم 1997. اعتقل مرات عدة وفي عتقت الأنظمة المدنية والعسكرية بتهمة قيادته منظمات "عنصرية" زعيمية، [الشرق الأوسط، 1985/10/1، 1985/10/7، 1985/12/19، 1985/12/28، 1985/12/29، 1985/12/30، 1985/12/30، الخرطوم 1994/12/14؛ القدس العربي 1998/1/24؛ الأنباء السودانية 1998/3/12]. لمزيد من التفاصيل عن التطورات السياسية في المنطقة انظر كتاب:

The Secret War in the Sudan: 1955-1972, by Edgar O'Balance, F&F, London, UK, 1977.

64- مقابلة مع عبد الرسول النور [الرأية السودانية، 1989/5/30] وهو ينتمي إلى قبيلة المسيرية الحمر، منطقة الجبل. وكان قد شارك في حملة التمهيد لتنظيم مليشيات القبائل العربية في المنطقة (المراحيل) عندما كان وزيراً للدولة بوزارة الصناعة حيث قام بطواف شمل 63 مدينة وقرة في جنوب كردفان خلال فترة 13 يوماً. وراجع مقالة عمر منصور فضل (منطقة الكركل، رضى الدليج) عن تزايد نشاط المليشيات العربية وأثرها على الأمن. الكركل آخر معاتل الأمن والإستقرار تبدأ الإغتيال، [السياسة، 1989/6/13]. وأنظر، أيضاً، "عبد الرسول النور يدافع عن قوات الدفاع الشعبي"، [الميدان، 1989/6/1]؛ حيث ذكر:

"إن تسليح موالي الدولة والقوات المسلحة أمته ضرورة إستراتيجية لإتساع أراضي الإقليم وتشتت الموالين في مناطق الرعي والزراعة حيث تصعب الحماية الكافية خاصة وإن حكومة الإقليم لا تستطيع حماية أكثر من ألف مشروع زراعي".

وراجع "عودة إحدى كاتب أماناً 2 إلى الأبيض" واستقبالها الحافل بواسطة الجنرال الحسيني (والى كردفان) بعد "تنفيذ العديد من العمليات الناجحة ضد المزارع"، [الإتقاء الوطني، 1992/5/27]. انظر أيضاً الماشية رقم 28. راجع أيضاً مقالة عبد الرسول النور "أسطورة كاريكو وأبو جويو ياسين"، [الإتحادي الدولية، 1999/9/21].

65- من المعروف أن الإداري حامد يوسف، ضابط تنفيذي مجلس المنطقة الجنوبية كان قد أشرف في مايو (أيار) 1989 على تنظيم وعقد أول إجتماع من نوعه لتأسيس أول قوات الدفاع الشعبي في منطقة جبال النوبا وفقاً لتعليمات علي جماع (محافظ مديرية جنوب كردفان) وفقاً لتوجيهات عبد الرسول النور (حاكم كردفان، حزب الأمة). آخر مرة تم فيها تسليح القبائل العربية لإخضاع قبائل أفريقية الأصل كانت على أيام الإستعمار البريطاني حيث تم تسليح قبيلة الكباش لمهمة دولة النور خلال العقد الثاني من القرن العشرين.

66- عن بدايات الدفاع الشعبي في المنطقة انظر [الرأية السودانية، 1989/5/30].

67- راجع تأكييدات محافظ جنوب كردفان، عبد الوهاب عبد الرحمن [الإتقاء، 1990/11/8؛ "السودان يتوقع إيفاء قوات فرق وإعلان عن مكاناته للمستسلمين"، [القدس العربي، 1991/7/25؛ "الخرطوم: إستسلام 100 مترو"، [الحياة، 1991/7/25]. انظر، أيضاً، "الفرق البشير: عازمين على إتهام التمرد بحرب كردفان هذا العام"، [السودان الحديث، 1991/10/17؛ 1991؛ وتصرح المقدم عبد الوهاب حسن حسين (والي ولاية كردفان بالإتقاء) إعلان جنوب كردفان منطقة خالية من التمرد قريباً"، [السودان الحديث، 1992/9/6؛ وتأكييد الجنرال سيد

الحسبي (والي كودقان) ان هذا العام سيشهد "تطوير البلاد من دنس الترد"، [الإذاع الوطني، 29/1992/9].

68- انظر إعلان الجردال عريضة، "اتصارات باهرة للقوات المسلحة والدفاع الشعبي بحرب كودقان"، [السودان الحديث، 27/1992/2].

69- راجع "الحكومة تحاصر أبناء جبال النوبا" وذكر فيه ان 320 من أبناء المنطقة "المقتنن براجهون خطر التصفية الجسدية"، [الأهالي، 1/1993/9]. وأظهر ملخص تقرير منظمة "الحقوق الأفريقية" الخرطوم عن تطبيق سياسة التطهير العرقي في جبال النوبا، [الشرق الأوسط، 9/9/1992]. كانت عملية إغتيال العميد آدم أحمد آدم، قائد حامية كادقلي (الواء الثاني) والملازم محمد تاور، قائد ثاني الدفاع الشعبي في المنطقة ورجح قائد الدفاع الشعبي المقدم محمد أحمد جمع الله أكبر تحيد واجهته أجهزة الحكومة السياسية والأمنية واتصارا معنوا كبيرا لإتقاضي النوبا المسلحة؛ لكنه وفر النظام الدعائي لعمليات التصفية الجسدية لعدد كبير من المدنيين تحت دعوى مكافحة "الطائرين" باعتبارها مصادر أولية للسلطات منذ وقت سبكر وتوظيفها في عملياتها الوقائية والمكرية والدعاية المضادة بشالية وفي إختيار أفراد لإعادة تجنيدهم في الدفاع الشعبي والقوات المسلحة. وقد أسست لذلك الترض إدارة عظمة للتسجيل والتحقيقات تابعة لمكتب مساعد الوالي للسلام بأشراف أحد أبناء الرواوة (حسين إبراهيم كوشوم، المستشار السياسي الحالي للسفارة السودانية ببريطانيا)، انظر "الشعرون على فرق لم يطيحوا قائد قواته في جنوب كودقان"، [الحياة، 8/1991/11]؛ "تشقيقات واغتيالات في أساطل الترد بحرب كودقان"، [السودان الحديث، 22/4/1992]؛ "العائدون لل كادقلي يكتفون وحشية فرق"، [السودان الحديث، 31/7/1994]؛ "الحركة عنفي إشتاق صفونها بإيجال النوبا"، [الخرطوم، 5/10/1994].

70- انظر رسالة المراقبة الإرنلندية ماروين روي وزوجها "Genocide Unreported in the Sudan"، [Guardian، 1/11/1992]. لمزيد من المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان في جبال النوبا انظر، أيضا، نشرة "التغير" الإخبارية الخاصة بإيجال النوبا التي تصدر في لندن، والشهادة الشخصية للرحالة البريطاني جريج وودجر [1993] وعنوانها *The Nuba of Kordofan*؛ ونشرات منظمة *Survival for Tribal People*؛ ونشرات منظمة العفو الدولية وتقارير منظمة أفريقيا ووتش [خاصة 10/12/1991؛ 9/9/1992]؛ وخطاب دوجلاس هوغ (وزير الدولة البريطاني لشؤون الخارجية) أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، جينيف [2/9/1993]؛ وملخص الاجتماع التضامني بمجلس العموم البريطاني مع جبال النوبا في 3/4/1993، وبشر ضمني صادر عن منظمة التضامن مع جبال النوبا بالناخب *Focus on the Nuba Mountains* المورخ 6/7/1993، ونذا البرلمان الأوروبي بوقت حملات التطهير العرقي بحق النوبا [أخبار السودان، 25/1/1994] والتقريب الشامل الصادر عن منظمة "الحقوق الأفريقية" *Facing Genocide: The Nuba of Sudan* والذي ينطلي الفترة 1985-1993 الصادر في يوليو (تموز) 1995.

71- تم في فترة شهر معدودة تصفية 158 من الكوادر القيادية للحزب القومي السوداني الذي يقوده فلييب عباس غبرش [الخرطوم، 13/2/1994]، وقد ذكرت الشائعات وقتها أسماء عدد من المسؤولين عن هذه التصفيات منهم المقدم محمد أحمد دقة (مدير استخبارات الفرقة 5، الأبيض) والمفتيد محمد عبد الكريم السيد والزائد أحمد خيس والمقدم عرض أحمد عبد الله (قائد الدفاع الشعبي، الدليج) والمفتيد حامد إبراهيم (قائد حامية كادقلي) والزائد محمد إبراهيم كاشي (حامية

الدليج) والملازم كمال يوسف (قائد الدفاع الشعبي، قاوة) والمعيد العباس عبد الرحمن الخليفة (قائد قوات الدفاع الشعبي). كما كانت بعض المصادر تحمل مؤسسي الدفاع الشعبي في المنطقة للملازم أحمد عبد الله محمود (الشهير بالكلس، وينتمي إلى قبيلة المسيرية، تمت تصفيته بواسطة "جيش تحرير شعوب السودان") ومحمد آدم الشنغ (ينتمي إلى الحوازمة) مسئولية مذابح عدة جرت تحت مسمى وصر السلطات منذ 1987. ولعل البلاد تحتاج لجنة للتحقيق في اتهامات "وثائق التجاوزات" التي تمت في أقرب فرصة تسح بها التطورات السياسية في السودان. انظر أيضا حوار مع الشيخ السينائي الفرنسي دوجو دابيارودي "ما يترس له النوبا أكثر من عبلة تحليل عرقي"، [أفاق جديد، العدد 5، يوليو (تموز) 1993].

72- كان من أبرز العاملين في إزاعة الجهاد بكادقلي واتاحة لإعلام الدفاع الشعبي في المنطقة محمد بشير القريي والعلب عبد الله محمد حمد وهما كاتوا من كوادز حزب القراي منذ زمن دراستهم في جامعة أدموران الإسلامية. راجع النص الكامل للتقرير "تقرير بشأن الحواجز"، والتي أصدرها مجموعة من رجال الدين الذين ينتمون جميعا إلى القبائل العربية وهم موسى عبد المجيد، مشاور جمعة سهل، محمد صالح عبد الباقي، قرشي محمد الكور، الفاي أحمد الطيب وإسماعيل عبد السيد عبد الله، [حوار، العدد 3، أكتوبر (تشرين الأول) 1993].

73- انظر تصريح المقدم محمد الطيب فضل لصحيفة الإقائد الوطني وإشارته إلى ان "استجابة المواطنين لدعوة الجهاد كانت ذات أهمية كبيرة في تشويد المناطين مع جيش الترد وتأييد القوات المسلحة في عملاتها ضد الترددين"، [المواد تنشره في صحيفة الشرق الأوسط، 11/23/1991].

74- كانت مسيرة "أمان السودان" التي تطلعا للجبهة القومية الإسلامية في العام 1985 حطة تحول فاصلة في تقدم النزاع الدوسي إلى الرأي العام بإعتباره يستهدف الوجود العربي والدين الإسلامي. انظر متاشدة "اتحاد أبناء جبال النوبا" للجنس الدولي التدخل ووقف سياسة تستهدف إبادة النوبا؛ وعاطية رئيس وأعضاء مجلس الثورة من خلال 15 مذكرة "تحذير من تسلح القبائل العربية وإدانتها لحزب الأمة لإتهامه هذه السياسة"، [الحياة، 1991/9/23؛ Sudan Monitor, vol 3(3), Sep 1992]. من جهة أخرى تمكن يوسف كوة مكبي من الحصول لأول مرة على دعم معنوي كبير وسافر من القاتيكان حيث عقد في 24 فبراير (شباط) 1999 اجتماع ربه النص ربناتو سياسات مع قيادات نافذة فيه، وقدمه إلى أركان الحكومة الإيطالية ممثلة في وكيل الخارجية ومعمد حقوق الإنسان وأعضاء البرلمان والإعلام [النير، العدد 4، المجلد 4، فبراير (شباط) 1999].

ركزت الحكومة السودانية حملتها الدعائية الواسعة إلى تجمعات أهالي الجبال في الخارج، حيث تمثّل المقالة التي نشرها صحيفة "السودان" الصادرة بواسطة السفارة السودانية في لندن عبنة ممثلة لمراسمها؛ فقد صاغها أحد أبناء المنطقة الذين يعيشون في المملكة المتحدة مع الملك حازم يعقوب وسال "أمير أمراء منطقة جنوب كردفان" الذي قال:

إن هذا الترد طرح أنه يسمي تحرير السودان ولكنه للكسف الشديد استهدف المواطن السوداني ودمر النيات الأساسية وأضر بمصلحة المواطن السوداني ومواطن جنوب كردفان بصفة خاصة، وأقولوا على وجه الخصوص المواطن النوباوي لآ أنه تضرر تضررا كبيرا سلبا في قد الأرواح وفقد المستقبل، وتضررت كل أراضي الحياة. ثم إن كل القبائل التي تطل على هذه المنطقة قد تضررت من دخول الترد للمنطقة، [لا أن المواطنين من النوبا كان تضرروهم أكثر لأنهم الأكثر انتشارا في

المطقة وأكثر استقراراً، فجاه التمرد فسلهم حقوقهم وشردهم وفجأ أموالهم وسهم بأسوأ أنواع العذاب، وعاملهم أنقطع أنواع المعاملة التي لا تمت للإنسانية صلة".

الدكتور (مهندس) عسر أبو البشر، أحد كوادر "الجبهة القومية الإسلامية" النشطة في المملكة المتحدة منذ العام 1985. زار منطقة جبال النوبا في أواخر أبريل (نيسان) 1995 وكتب تقريراً تفصيلياً عن رحلته في صحيفة "السودان"، إحدى مطبوعات [رأبها] الملحقبة الإعلامية بالسفارة السودانية في لندن والتي كانت تصدرها "جمعية الثقافة والبحث العلمي" وبحرماً عمد عرض بارودي (مدير تحرير، الزابة، لسان حال جبهة الترابي 1985-1989). ومن نماذج حملاتها الإعلامية ما نشرته صحيفة عكاظ السعودية [1997/10/17] تحت عنوان "مطقة جبال النوبا: بين التمرد والحوار"، وأخر استلخ أعداد كبيرة من أبناء النوبا من حركة التمرد [1998/3/22] من مراسلها مجاهد خليل المعروف بصلته القوية بأجهزة الحكومة السودانية.

75- في هذا الإنجاه تم في منتصف العام 1992 إفتاح فروع جديدة للبنك الزراعي بمحافظتي الدنج وكادقلي وفتح آخر بمحافظة تدلتي لتحويل الزراعة في جنوب كردفان خاصة المزارعين خارج التخطيط، انظر تصريح محمد زين عبد الوحيب، رئيس قطاع التسلات [السودان الحديث، 8/1/1992]؛ وراجع "أمين المشايخ الزراعية بمحوي كردفان وتقرير الآيات الزراعية"، [الإقآاذ الوطني 1992/8/1]. كما تم إفتاح فروع جديدة للبنك الإسلامية في أبوجيبة منها فرع بنك التضامن الإسلامي [الإقآاذ الوطني، 1992/4/17]، وأخر لبنك التنمية التعاوني الإسلامي بالإضافة إلى فرعه في مدينة الدنج [السودان الحديث، 1992/12/19].

76- وابع تصريح أحمد الرضى جابر (رئيس لجنة السلام، المجلس الوطني الانتقالي) "مسؤول سوداني يعترف بتفريع أبناء النوبا إلى شمال كردفان"، [الشرق الأوسط، 1992/9/22]. ركزت الحملة الإعلامية للحكومة منذ العام 1990 على "حالة الزعر والمخع التي يعيشها التمردون والمجاعة الحقيقية نتيجة إعدامهم عن مناطق الزراعة التي تربتها القوات المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإقآاذ الوطني، 1992/9/27]؛ "25 ألف مفرود يسلمون أنفسهم" في أماكن مختلفة بمحوي كردفان، وعزا القدم محمد الطيب فضل (محافظ كادقلي) أن إزدياد أعداد الماتدين من التمرد إلى "الظروف القاسية التي يعيشونها في كف التمرد وقصداهم الثقة في قيادتهم بسبب الإشتاكات والمخلفات التي تسود بينهم، إضافة للمبادرات السلبية والنداءات المكورة التي توجهها لهم الحكومة"، [الإقآاذ الوطني، 1992/5/31]؛ السودان الحديث، 1992/6/2، 1992/11/28، "حمية المشايخ بواسطة القوات المسلحة والدفاع الشعبي"، [الإقآاذ الوطني، 1992/11/28]. بالإضافة إلى قرار الوالي بالدعم المالي لحافظات شمال كردفان لمراجعة أعباء تطمين النوبا، [السودان الحديث، 1992/5/31]. وعندما وصفت الصحفية البريطانية جولي ثلثت أحوال ومعيبر النازحين الصعب وساءة الماتدين في فري السلام الحكومية [النارديان، 1993/4/24] فقد علكت صحيفة القيادة العامة للجيش السوداني استنار تدفق "الماتدين" باعتباره "نتيجة طبيعية للأمن والإستقرار الذي عم أرجاء البلاد ونتيجة إلتصق من كافا في كف التمرد بعدم جدوى التمرد وضبابية الرؤية وغياب الهدف"، [النصر، 1994/11/9].

77- انظر "زراعة مساحات واسعة ومشكلة في العالة"، [الإقآاذ الوطني، 1992/9/20] وعن مشاركة "الماتدين من حركة التمرد" في الزراعة والمصايد آلاف الماتدين يشاركون في الزراعة بكردفان"، [الإقآاذ الوطني، 1992/11/28].

78- انظر "منظمة لحقوق الإنسان تهم الحكومة السودانية بشن حملة ضد النوبا"، [الحرطم، 7/23]

1995/]. وعن "التطوير العربي" في جبال النوبا انظر نشرة Voice [جلد 1، عدد 5، نوفمبر (تشرين الثاني) 1992] حيث نشرت قائمة بأسماء 43 شخصاً تم تصفيتهم جسدياً بواسطة قوات الدفاع الشعبي في منطقة قاوة ورويل القولة. وعن مجازر المنطقة انظر شهادة مير شيخ الدين مير، عضو المكتب السياسي للحزب القومي [أنباء السودان، 1992/11/23]. وراجع منظمة تدعو لمنطقة آمنة لشعب النوبا في السودان، [الشروق الأوسط، 1992/11/25] حيث دعت لأول مرة منظمة التضامن مع جبال النوبا بالخارج الأمم المتحدة إلى إقامة مناطق على غرار تلك التي أنشئت لحماية الأكراد في العراق. وانظر ملخص عاتلة الأستاذ فاروق أبرعيسى (أمين عام اتحاد المهامين العرب) للدورة 49 لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف والتي (تم فيها النظام السوداني "إرثاً كآب أكبر مذبحة ضد قبائل النوبا" بشتها هجوموا على قبيلة الكرايب (روبي هيبان) بقيادة النقيب إبراهيم عبد الله محجوب والملازم نوس الرحيمية [Voice، جلد 2، العدد 2، فبراير (شباط) 1993]، "العارضة تهم المخرطوم بإعادة 6 آلاف من النوبا"، [الحياة، 1993/2/6]. انظر، أيضاً، قرار الكونغرس الأمريكي رقم 94، الخاص بالسودان، الجلسة 103 في Congressional Record، جلد 139، العدد 46، الصادر في 1993/4/3.

79- شهد العام 1992 عمليات تمشيط ضخمة جداً في المصاب الشرقية لجبال النوبا ترافقت مع تدفق أعداد كبيرة من "العائدين"، وراجع "عمليات عسكرية ضخمة لمطاردة قوات قوت في جبال النوبا"، [الحياة، 1992/5/24]. وانظر "أيام: السودان موعود بتسمية شاملة"، [الإذاعة الوطنية، 1992/7/16]. وعن تطورات الوضع وراجع المقالة المترجمة للصحفية البريطانية جولي فليت "مسألة الجبهة... وبجاجة التحدي الكبير في جبال النوبا"، المنشور بالفارديان [الفجر، 1999/3/21].

وسمت حكومة الخرطوم بنشاط ملحوظ خلال شبكتها الاستخبارية المتخصصة في الإتصال بمجموعات تخلق عليهم صفة "الزئفة للزعم" من سياسي النوبا بالداخل والخارج (خاصة مصر وليبيا ومنطقة الخليج) ومستخدم في إطار الإغراء في مشروعاتها للسلام. واستندت في ذلك إلى ما توفر لها من معلومات بعد تواصل تدفق "العائدين من حركة الرد" والتي تجاوز عددهم 4 ملايين من العائدين إلى المناطق الآمنة بحرب كردان، والتي تمكس في الوقت نفسه اتساع القاعدة المؤيدة "للرد". وتضافرت مجهوداتها تلك مع عمليات الأجهزة الأمنية الاستطلاعية التي استهدفت اختراق مجتمعات النوبا في مدن شمال السودان والمهجر وتجنيد أفراد الخروج لهم من دائرة الرصد الأمني والرقابة والفصل والوقاية والإذمار المبكر للمشاركة في تجميع قوّة قيادة عاربي المنطقة وتشويه سمعتهم في الداخل والخارج. وروجت، في غير مرة، إلى وقوع انشقاقات واعتيالات في صفوف القيادات السياسية والمسلحة لمنطقة جبال النوبا. تمت محاولات تابعة من قبل الحكومة لإغراق صفوف تجمعات أمالي منطقة جبال النوبا في المهجر خاصة في دول الخليج وليبيا. كان من أبرز نتائجها "حرب البيانات" التي بدأت تطلق منذ منتصف 1994 بين بعض الكوادر السياسية للحزب القومي السوداني في الخارج وداخل السودان. انظر على سبيل المثال "الحزب القومي - القيادة الجماعية - ينبغي تكون مجموعات عسكرية أو عقد اتفاق مع الحركة الشعبية"، والذي تضمن هجوماً شديداً على أمين فلي (نائب برلماني خلال الفترة المتعددة الثالثة ووزير السياحة) باعتباره يمثل مجموعة "متناوئة مع الجبهة الإسلامية" وأدانت أي محاولات للتعاون مع "حركة تحرر شعوب السودان" باعتبار التعاون معها "م يورث النوبا غير الدمار والشرور والمرارة"، [الخرطوم، 1996/8/5].

80- انظر مقابلة "تأخّت أخى في ماساة أهل النوبا قتال لي لها أوامر عليا"، [الجملة، 1994/3/13]. وراجع "مجزرة في جبال النوبا يروح ضحيتها 6 آلاف مواطن"، [الراصد، العدد 3، يناير-فبراير (كانين الثاني شباط) 1993]؛ وانظر شهادة مير شيخ الدين (الحزب القومي) عن أحداث قرية دلو، في منطقة هيبان في 25 ديسمبر (كانين الأول) 1992، ولأن 6 ألف مواطن قوا حتقهم على

بد القوات الحكومية [الوسط، 1993/3/8]؛ ولراجعة قائمة بأسماء مسؤولي أجهزة الأمن الذين شاركوا في تصفية ناشطي المنطقة راجع نشرة Voice [فبراير (شباط) 1993]. ولزبد من التفاصيل عن إستهداف الدفاع الشعبي لمنطقة جنوب كردفان انظر نشرة Voice [المجلد 2، العدد 7، يوليو (تموز)؛ والعدد 10، أكتوبر (تشرين الأول) 1993] لمراجعة أسماء 32 ناشط نواري تم تصفيتهم جسدياً في سجن الأبيض بإشراف القتيب حسن محمد نور القاقب خلال الفترة 17-30 مايو (أيار) 1993؛ وشاهد الفيلم الوثائقي الذي تمكّن المصدر السيماني والأستروبي الفرنسي هوجو دابيري في تصويره سرا في جبال النوبا. وتصور مشاهد جانبا من القرى التي دمرتها مارك الحرب الأهلية؛ وتحدث المواطنون فيه عن أعمال عف تعرضوا لها على أيدي القوات الحكومية، "The Right to be a Nuba"، [Voice، المجلد 2، العدد 5، مايو (أيار) 1993؛ الحياة، 1993/5/19].

ولم تتردد قيادات نافذة في حكومة الخرطوم عن التعبير للمذاح التي حدثت في الجبال، والتي عبر عنها الدكتور غازي صلاح الدين (وزير الإعلام حالياً، كان وقتها وزيرا بأمر الجمهوري) قائلا: "في زمن الحرب (اضطررة لإجراءات استثنائية ضد بعض، وهو أمر توجيه طبيعة الأمر في مثل هذه الحالات، فلا يمكن في هذا الخصوص السماح للخطوة بأن (يسرحوا ويمرحوا) في البلاد وأن يتركوا من دون ساءلة أو عقاب".

[الرأية القطرية، 1994/9/9] وأعيد نشره مرة أخرى في نشرة الراصد [فبراير (شباط) 1995]. انظر "سؤال سوداني يعني وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان"، [وكالة الأنباء القطرية وصحيفة الشرق الأوسط، 1993/5/15].

81- ملخص إحصائيات أصدرتها إدارة السلام بولاية كردفان، [السودان الحديث، 9/30/1992]. رفع عمر سليمان آدم (وزير الصحة ومساعد الوالي للسلام) عدد المدارس إلى 686 مدرسة [الإتخاذ الوطني، 1992/12/3]. انظر تصريح الجنرال محمد عبد الملك الطاش (وزير الزراعة بولاية كردفان) بأن العائدين يملكون في الزراعة بمحافظتي أم روابية والنهود [السودان الحديث، 1992/9/29]؛ وتوطينهم كمال في مشاريع الزراعة الآلية [الإتخاذ الوطني، 1992/9/20].

82- انظر "وفاة 820 سودانياً يمرض الكلازار في غرب ولاية كردفان"، [الشرق الأوسط، 10/7/1991]، "منظمة تضامن جبال النوبا تدعو كارتز لتقديم مساعدات لمنطقة الجبال"، [الخرطوم، 9/4/1995]. وعن تصنيفات المجموعات المتأثرة بالحرب الأهلية في جنوب كردفان انظر تصريح خالد مختار عبد الصمد، المدير الإقليمي للهلال الأحمر السوداني [السودان الحديث، 1994/4/13].

83- انظر كردفان تدعو أبانها للعودة، [الإتخاذ الوطني، 1992/9/16]. وقد كانت كل جمهوريات إدارة السلام، اللاحقة لرئاسة الجمهورية، بقيادة العقيد محمد الأمين خليفة قد اعتسدت على توظيف عدد محدود مختار بعناية من أبناء المنطقة (بقارة وتوبا). واعتسدت في تحركاتها السرية والعيلية على برصلة (إستراتيجية)، هي تلك الإرتباط بين قضية أهل الجبال والمناطق الأخرى من السودان بشكل عام وتكرس فصل قضية جنوب كردفان عن قضية جنوب السودان على وجه التحديد؛ وبالتالي حرمانها إستراتيجياً من أي فرصة للعمل لمطام المنطقة على المستوى القومي مستقبلاً. وكان الجنرال سيد الحسيني، حاكم ولاية كردفان قد عبر وقتها عن ذلك بأن ذكره أنه يجب عزل قضية السود في الولاية عن قضية جنوب السودان، مرضنا أن هناك نمازجا عربياً وقبلها في الولاية [جنوب كردفان]، كما أن السود في كردفان يفرد أفراد "سليق"، وإن القضية ليست قضية دين ولنا "طروحات شخصية". انظر تصريح الجنرال سيد الحسيني عبد الكرم (والي كردفان) عن ندقات العائدين [الإتخاذ الوطني، 1992/5/25]. وراجع رواية الملازم فاروق جبريل الذي فر

مجلده من جميع التردّد عن التفاصيل الكاملة لحلّة فرق لإحتلال السودان، [السودان الحديث، 1992/9/23] والتي ذكر فيها:

"حين فرق لا يريد السلام... وإنه يتحدث عنه لكعب المظف
السياسي وتحرية وصيده في الترب... وإنه ينادي بالسلام لكعب
الوقت".

وعبر عن هذا النهج، وطريقة مختلفة، أحد أبناء القبائل العربية التي تغلّج جبال البراء بطريقة متعالية
يتمسّ فيها حق أهل المنطقة في أن يكونوا أذليّ الناس على اختيار مديهم وتعدّد ألق مستبهم،
وسبنا كرا تحالف عاربي البراء مع الجنوب ممثلاً في "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة الذكرى فرق
تأثير:

"جبال البراء ليست الجنوب، لأن الجنوب له وصف متغير، وله
مشكلته المعروفة، ولا تستوي معه الجبال في الشأن الواحد... إن
أولئك الذين حملوا سلاحهم ليقاوموا عن جبال البراء، وانضموا إلى حركة
فرق قد خلطوا بين أمرين مختلفين تماماً... بين الثورة ضد الدولة وهو
موقف الجنوب الذي يبحث عن حرية سياسية، قد تمردوا إلى الإقصال
عن الوطن، وإقامة دولة خاصة به، والثورة ضد النظام وهي في
حقيقتها محلية، جبهة تحضّ ظلامه الاجتماعية وهي دعوة متغيرة ولها
وضع مختلف لا يتجسّع فيها مع طبيعة توصيف مشكلة الجنوب... أما
كأن الفرق الواحد يجمع الناس فهذا وهم لأننا في السودان جميعاً
هجين، وهما نحن الآن نعيش أحداثاً زوانا ورووندي والبوسنيا، فلم
يكن الفرق دساساً ولا رحيماً".

انظر مقالة الأستاذ أحمد درو، "جبال البراء بين المرفق ضد الدولة والمرفق ضد النظام"، [الحرطوم،
1994/7/4].

84- لم تشهد المناطق التي تسيطر عليها قوات "حركة تحرير شعوب السودان - قطاع جبال البراء" أي
حملة للإغاثة الإنسانية منذ اندلاع الحرب إلا في منتصف يونيو (حزيران) 1999 عندما بدأت أول
المخططات بإرسال الأمم المتحدة لبعثة استكشافية لتقدير احتياجات السكان، الأمم المتحدة تبدأ
حملة للإغاثة الإنسانية في جبال البراء بالسودان، [الأهرام، 1999/6/24]. وراجع المؤلف
التعسّفي لإولات غرب السودان برنفس توسيع برنامج شروان الحياة ليشمل مناطق جبال البراء الذي
اعتمد في مدينة نيالا (عاصمة ولاية جنوب دارفور) وشدد على عدم استداد البرنامج الذي تشرف
عليه الأمم المتحدة لجبال البراء قطعاً لطرق التدخلات الأجنبية بحجة إغاثة المتضررين من الحرب
الأهلية [الأهرام، 1999/7/9]. وأظهر تصريح يوسف كوة الأمم المتحدة نسبت شعب جبال
البراء، [الحرطوم، 1994/7/13؛ 1995/4/9]؛ وأظهر لقاء مع والي كردفان الجنرال سيد عبد
الكريم، [الاتحاد الوطني، 1992/5/9]. انظر أيضاً مقابلة الجنرال البشير مع وفد منطقة لتردي
وسندي "استعراضه الوضع الأمني وكيفية تطوير المنطقة من مسكرات المتطرفين وتحت وأمين مناطق
الزراعة الآلية والرعي ومناطق التماس القبلي"، [القرات المسلحة، 1989/12/22]. الجدير بالذكر
هنا إن منطقة الجبال لم تشهد وقت إطلاق النار منذ اندلاع الحرب، ولم تشمل منطقة جبال البراء أي
إغاثات وقت إطلاق النار بين "حركة تحرير شعوب السودان" والحكومة السودانية. فقد كانت
هناك 3 إغاثات وقت إطلاق النار خلال الأعوام 1989، 1993، 1995 لم تشمل أي منها
الجبال [الحرطوم، 1995/4/9].

85- لمزيد من التفاصيل عن تدمير قوات الحكومة والدفاع الشعبي لأماكن العبادة وابع نشره سودان
رايس (Sudan Rights)، [العدد 2، أكتوبر (تشرين الأول) 1998].

86- لعل من المفيد هنا ان تسح الظروف لتحليل المضامين التي حملتها برامج "إنقاذ" الجهاد من كادقلي وأثارها على تصاعد العنف وانحسار التسامح. فقد لعبت الإقذاعات دورا سلبيا في المشد والترجيح المعرري الذي سبق مذاج وولندا. راجع أيضا تحقيق "أمراء وعبد وسكوك جنوب كردفان فضحون الترد"، [القوات المسلحة، 1992/8/7] حيث يروي الملك الزاكي منصور علي (منطقة الشولة، كادقلي) كيف دخل

"المتردون لسطقة الشولة العام 1987 ومى منطقة منظم سكانها من المسلمين... سمروا أهلها من القيام بأداء الصلاة وكسروا الأباريق التي يتوضئون بها تأكيداً لمعادتهم للإسلام ومطالبهم بالتحول إلى المسيحية".

87- انظر حوار مع والي كردفان الجديد "الحسبي: 3 قضايا جئت من أجلها لكردفان"، [الإذاعة الوطني، 1992/5/9].

88- منذ بداية العام 1991 أخذت أحداث الحرب الأهلية في جبال النوبا تجد اهتماماً مكملاً من الرأي العام العالمي. ولعب الناشط البريطاني بيتر موسزيسكي Peter Moszynski دورا كبيرا في الحملة التضامنية بنشره سلسلة من المقالات عن المنطقة كان من أهمها مقالة بصحيفة التارديان البريطانية عنوانها *Nuba People Face Extermination*، [1/18/1992]، وأشر في تيرين الأمريكية عنوانه *Saving Sudan* [5/3/1993]. وانظر "المنازحة الأمريكية تهم الخرطوم بأرتكاب مجازر في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 14/5/1993]، "تألبان بريطانيان يدعوان إلى إرسال مراقبين إلى جبال النوبا"، [الحياة، 19/5/1993]. راجع "كيفية إستراتيجية لوقف الترد"، [الإذاعة الوطني، 1992/8/27].

89- مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعد الوالي للسلام)، ولاية كردفان، [السودان الحديث، 12/1992/5].

90- راجع "مدير الاستخبارات السودانية يلجج قبائل النوبا باقرة"، [الحياة، 1992/12/3]؛ وأنظر تصريح البشير [الحياة، 1997/11/30]. فقد صرح الجنرال البشير في أكتوبر (تشرين الأول) 1991 بأن بعناية العام سيتم إنهاء الترد في جنوب كردفان [السودان الحديث، 1991/10/17]؛ وكانت هذه التصريحات تتكرر من وقت لآخر بأن آخر معازل حركة "الترد" سيتم القضاء عليها قريبا وإعلان جنوب كردفان "منطقة خالية من الترد". وصرح الجنرال الحسبي (والي كردفان) في آخر من مرة أن هذا العام سيشهد تطهير البلاد من دس الترد وإشادة بالروح الجهادية التي انتقلت الولاية تحت "راية لا إله إلا الله"، [السودان الحديث، 1992/9/6]؛ [الإذاعة الوطني، 9/29/1992، 11/25/1992].

91- عن إنشاء مجلس "للسلام" خاص بجبال النوبا انظر "مجلس شعبي من النوبا لدعم السلام"، [الإذاعة الوطني، 1996/7/19]؛ ولتفاصيل برنامج المصالحة مع مجموعة "مكاني ودوسي كاز" انظر "مظلم أبناء جبال النوبا يلج عن برنامج عمل لحل قضيتهم في إطار وحدة السودان"، [الخرطوم، 31/1996/7]؛ "مكاني ودوسي يؤكد تنازعا مع الحكومة"، [الخرطوم، 1996/8/14]. وأنظر "مكاني يدعو قبيلة أبناء النوبا للتخلي عن فريق والإضمار إلى ركب السلام"، [السودان الحديث، 10/7/1996، 1997/5/16]، وكان قد قدما شرحا لأسباب إنشقاقهما من الحركة بأنهم الحركة بأنها "تمثلت عن أهدافها الأصلية المتمثلة في التسك ووحدة السودان، ورفض الترحيمات القبلية والعرقية والرجعية... ولأن الحركة وقعت إختافا مع حزب الأمة العام 1994 ضمن للجنوب حق تقرير المصير وتحملت جبال النوبا رغم أن النوبا هم المورد القوي للجيش الشعبي منذ إعلانه العام 1983".

وذكرت بعض المصادر:

"لأنه أشكى من تسلط قرق والديبكا على قيادة الحركة، وقال أنه من ضمن أكثر من 50 منصبا قياديا في حركة قرق لا يوجد سوى 3 من أبناء النوبا".

[المستقلة، 1996/7/8]. الجدير بالذكر هنا هو إشهار بونس دوسي كاو (سبحي كاتوليكي، ويحمل دبلوم في علم اللاهوت) إسلامه في أغسطس (آب) 1998 في مسجد القوات المسلحة في الخرطوم. وكان الدكتور الترابي قد أربك مراسيم دفن أروك طين أروك بعد وفاته في حادث الطائرة مع الجنرال الزبير (نائب رئيس الجمهورية)؛ وتصريحاته المنكورة بإسلام عدد من قيادات قوة دفاع السودان التابعة لراك مشار [القدس العربي، 1998/8/3].

92- لمراجعة رد فعل "حركة تحرير شعوب السودان"، انظر تصريح باسر عريان (ممثل الحركة في إرتريا) أثناء اشتقاق النوبا عن الحركة غير دقيقة، [الخرطوم، 1996/7/31]؛ "الحركة تنفي اشتقاق النوبا وتتهم كافي بتفنيذ عخطط الجبهة"، [الخرطوم، 1996/7/1]؛ وتقليل يوسف كوة (قائد الحركة في جبال النوبا) من أهمية الاشتقاق ومحدودية أثره على الأحداث "لأنها لا وجود لها في الميدان العسكري"، [الخرطوم، 1996/8/14].

93- انظر أخبار اليوم [1996/7/3]؛ 1996/7/4 عن التغطية الإعلامية الرسمية للإشفاق. ورد الفعل المتنبئ المعارض له داخل السودان، "أخافية جديدة بشأن جبال النوبا تعرض على المجلس الوطني لإجازتها"، [الخرطوم، 1997/7/31]. كما أن التعاون بين حزب الأمة وحركة تحرير شعوب السودان قد واجهته معارضة شديدة من أبناء القبائل العربية في جنوب كردفان ودارفور. انظر الرسالة الحادة التي وجهها رجل الأعمال كياشي الصافي (برطانيا) إلى مبارك المهدي عن "وحشية وجبن المتمردين قرق" وعمله مسؤولية قتل 46 شخصا من أهله في قرية فرض (ريفي أبوجيبية) المروخة 1990/12/28 [ملف جبال النوبا، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

94- راجع "الحديث عن حملات لإبادة النوبا بسببه منحهم قرق"، [الحياة، 2/11/1993] وكانت جملته في إطار مبادرة الكنيسة الأسقفية (شمال السودان) مع اليسيس برناتان حماد كزكو عضو المجلس الأعلى للسلام (حكومي)؛ وتصرح الأب خيس مبارك كزكيل (مطران الكنيسة الأسقفية في غرب السودان) عن "كنيسة غرب السودان تنفي حدوث تطهير عرقي في جبال النوبا"، [الشرق الأوسط، 1992/11/6]. انظر، أيضا، المقابلة الصحفية "كيف يرى أهالي الجبال مشاكل منقطعهم؟" مع العميد حمد عبد الكريم، عضو المجلس الانتقالي وحسن كوة، عضو أمانة المؤتمر الوطني، [السودان الحديث، 1993/4/3]. انظر، أيضا، عن حملة إغلاق الكنائس في كردفان وروطيا بزيادة التفرد الإيراني في السودان، [الوفد المصرية، 1993/5/3].

95- راجع مقالة محمد وديع حامد، [الإتحاد الوطني، 1993/10/1].

96- قامت الحكومة بجهودات عدة في هذا المعنى حيث شكلت حملة "الأطفال المحتجزين لدى التمرد" الأناس الدعائي لتحركاتها في المنطقة؛ انظر "قرق من الملل الأحمر توجه إلى جعوب كردفان"، [السودان الحديث، 1992/7/29]؛ 1994/7/31.

97- انظر "تغير المسيرة يشيد بالثورة"، [الإتحاد الوطني، 1992/7/31]؛ حركة عز الدين حميدة كان ثانيا برلانيا عن حزب الأمة (1986-1989) عن دائرة قنارة.

98- انظر "الواء الزير يدعو لعودة التايين لقوة الوحدة الوطنية"، [السودان الحديث، 1/22/1995]، عند عايطه للجلسة الإتحادية لمؤتمر النظام الأهلي. وكان الباحث أحمد عمر عبد الله قدم ورقة عن "دور القبائل العربية في إتشار الإسلام في حزام الساكافا" وطالب بأهمية دعم الدولة المباشر لما حتى تتحكم من إستراتيجيا في أداء رسالتها. راجع، أيضا، ملخص محاضرة عن أصول وعلاقات التحالف بين القبائل العربية ودورهما في المجتمع السوداني والتي قدمها الدكتور التجاني عبد القادر [السودان الحديث، 15/1/1995]، وخطاب رئيس الجمهورية الجنرال عمر البشير عند تلقيه البعثة من قبيلة البطاحين العربية ودعمها للقوات المسلحة بدد 5 آلاف عاروب والذي ذكر فيه: "عندما وقع الإمام المهدي راية الإسلام ترحلت كل القبائل للذود عنه، ونريد نحن أن نوحّد كل قبائل السودان".

[الإتحاد الوطني، 1995/1/22].

99- انظر تصريح فؤاد عبيد، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية، وزارة تسقين شؤون الولايات عن ترتيبات وضع خطة لصياغة خريطة سكانية جديدة للقبائل في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة، [الإتحاد الوطني، 15/9/1992].

100- ذكرت نشرة "التفريز" [المجلد 1، العدد 4، يناير (كانون الثاني) 1996] أن الحكومة رصدت مبلغ 200 مليون جنيه لمشروع وطن القلعة في منطقة جبال النوبا. والجدير بالذكر هنا أن الحكومة السودانية قد صادقت في يونيو (حزيران) 1994 على قانون الجنسية والجوازات الجديد، والذي يجري بموجبه عمليات تجديد واسعة النطاق لما يقدر بما يزيد عن 3 ملايين من القلعة ومهاجري غرب أفريقيا الذين يدينون بالإسلام ويعيشون في السودان دون أوراق إثوية. وقد أزال القانون الجديد الكثير من القيود التي شرع لها القانون السابق، فألغى اشتراط الإلام باللغة العربية وقصّص فترة الإقامة السابقة لمنح الجنسية من 10 إلى 5 سنوات. وقد حدد حسن البشير، رئيس اللجنة القانونية بالجلس الوطني (البرلمان) وقتها:

"أن الجنسية والجواز المعتمدان في دولة الشريعة هي لا إله إلا الله، وأن السودان دولة مفتوحة لكل المسلمين خاصة الذين يخدمون توجّهات دولة الإسلام".

[المحرطوم، 1994/6/2].

101- حاكم ولاية جنوب كردفان (الدكتور حبيب عثمان أحمد) ومعاظم الدليج (عبد القادر حسين) وكلامهما يشيران إلى عشرة اقلية عملا بنشاط تنفيذ هذه الخطة. وكانت هذه المحاولات قد شغلت الرأي العام بشكل ملحوظ، بما استلزم تصريح سارة المهدي (حرم رئيس الوزراء السابق) أن الحكم الحالي في السودان كاستمار إسيطاني.

102- وأنظر، أيضا، مقالته الدكتور عبد الطيف البوني "في مستقبل الصراع السياسي في السودان: الطرح الإسلامي يمكنه استيعاب كل الخيارات"، [السودان الحديث، 19/7/1992].

103- راجع "إدارة السلام تعلن عن أضخم مشروع لتأهيل وإيواء الماعدين"، [السودان الحديث، 1992/9/30].

104- هيئة جبال النوبا الإسلامية، [الإتحاد الوطني، 1994/4/29].

105- انظر "علي عثمان: القائلة جسدت أخوة الإيمان ووحدة القرب الوطني"، [السودان الحديث، 1994/6/15]؛ "قائلة كبرى لدعم الماعدين من الترد بكادقلي"، [السودان الحديث، 6/3/1994].

[1994].

106- لمعرفة حاور نشاطات هذه المنظمات ومحاوالت الإحاطة الكاملة بالإحتياجات الأساسية للوطنين في منطقة الجبال ورحلتها بمشروع الحكومة "الحضاري" رابع [السودان المحدث، 5/31/1992؛ 1995/1/14؛ الإتحاد الوطني، 1992/6/1؛ 1992/9/13؛ 1992/9/27؛ 1992/9/29؛ 1992/12/3]، وأظهر الإعلان المدفوع الأجر (مادة تسجيلية) عن نشاطات منظمة البر الدولية منذ تأسيسها في سبتمبر (أيلول) 1991 في الخرطوم والذي قدم فيه مديرها العام أحمد عبد الله أحمد وصدا حاور عليها في السودان وأفغانستان وروسيا ورومانيا [الإتحاد الوطني، 1993/9/30]. وهناك معلومات بأن خدماتها مرتبطة مباشرة ببرامج التبشير الإسلامي وتتمصر خدماتها على المسلمين فقط. انظر تصريح ماجد محمد، مدير الرعاية الإجتماعية بمنظمة الشهيد بالدلج؛ واقصرت أعمال الرعاية الإجتماعية وتقديم الدعم المادي والمعنوي وخدماتها العلاجية على الأُسَر المسلمة فقط. فقد قامت منظمة الشهيد بحفاظة الدلج بإجراء مسح إحصائي لأسر "الشهداء" في أرباب المنطقة شملت فقط القرى التي يسكنها المسلمون وهي قرى الككة والحسري والحسري والبقلي والحمادي والأضية [السودان المحدث، 1994/4/8].

107- انظر مقابلة مع عمر سليمان آدم (مساعد والي كردفان لشؤون السلام)، أكتاتوني من جميع التردد، [السودان المحدث، 1992/9/29؛ 1992/9/30]، حيث شملت عمليات الختان رجالاً من ذوي عاهاتهم من 30 و40 عاماً. وقد كانت أواخر جنرالات الدولة المهدوية يوسون بشلخ (علامات على الجدران وفي الوجوه) الرجال مع النساء /// كما يتم ختان الرجال قبل ترحيلهم قسراً إلى مدينة أمدرمان. وأهمية هذه المسألة أعظم من ظاهرها. فهي تتعلق بالتأثير العميق الذي تركه على طقوس الحياة والموت والتعليم الإحصائي لأعمار الذكور في مجتمعات القرى حتى اليوم. وهي في اعتقادهم ترتبط بعملية بث الروح وفوزها والتحاقها بشيرتها وأهلها بعد الموت من جهة، وارتباط عملية الختان في الجبال بعملية إعتناق الديانة الإسلامية بشكل خاص. لذلك يضطر القرى لإجراء عملية، لا مثيل لها في العالم، لختان الموتى من الأحياء حتى يتم تواصل أرواحهم مع أجدادهم الذين تم شتاتهم أيام المهدوية بعد الموت.

108- انظر "Genocide Threat Hangs Over Nuba"، ملخصه في نشرة Voice [المجلد 4، العدد 7؛ يوليو (تموز) 1995] وصحيفة الخرطوم [1995/7/23]. وكانت الحكومة قد وافقت في أغسطس (آب) 1994 على طلب تقدمت به منظمة العفو الدولية لزيارة وفد منها السودان في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه، [الخرطوم، 1994/8/11]. كما وعدت - دون أن يفي - بشككين يملك المنظمات الإنسانية الطوعية التابعة لكل من السود والبروج زيارة المنطقة للوقوف على حقيقة الأوضاع [الخرطوم، 1994/11/17]. لتابعة تفاصيل الإحتكاكات في جبال القرى انظر نداء منظمة العفو الدولية في نهاية العام 1994 عن اختفاء مدرس التعليم الإبتدائي كرشوم ماطر عطية، ونشرة Voice [المجلد 4، العدد 1، يناير (كانون الثاني) 1995].

109- رابع "مقتل 20 شخصاً في مارك في الغرب" في مجموع على منطقة الإرحانية (غرب أبر جيبية) بإسطة قوات فرق [الحياة، 1998/10/28]. وأظهر النظام بركب جريمة بشعة بحفاظة السلام، مجزرة جماعية بروج ضحيتها عدد كبيرين الأُسَر، [الإتحاد الوطني، 1996/8/6]. وأظهر، أيضاً، أنوركان رئيس: حرب الإبادة في جبال القرى مستمرة حتى بعد توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام، [الخرطوم، 1997/8/6].

110- انظر كشمال القتال في الجبهة الغربية، [التحرير، 1998/12/13]؛ ثناء عن مارك

ضاربة من الحكومة والحركة في جبال النوبا"، [الخرطوم، 1999/1/26].

111- راجع بيان منظمة "ضامن جبال النوبا بالحراج"، [لندن، 1993/4/4]؛ وأظفر، أيضاً، ملخص مداولات المؤتمر العالمي للسلام لمواطني جبال النوبا" الممعد في 1996/4/20، [النفير، المجلد 2، العدد 1، أبريل (نيسان) 1996].

112- الجدير بالذكر هنا هو الإشارة إلى المساهمة المتميزة التي قدمها الباحث السوداني الدكتور إبراهيم كرسني محمد في أهمية إعادة النظر في الإطارات النظرية لمسألة المنتج الزراعي الصغير في القطاع "التقليدي" للزراعة السودانية، ومنهجية البحثية ودراسة التطبيقية عن المزارعين الصغار في منطقة جبال النوبا. انظر رسالته للدكتوراه:

The Effects of Capitalism Upon the Past and Future Development of Pre-Capitalist Agriculture in the Sudan: with special reference to the Nuba Mountains region, School of Economic Studies, Leeds University, November, 1981.

113- تم التوبة لأول مرة عن الدور التفاعل لأهالي منطقة جبال النوبا في مواجهة الإحتشاضة المسلحة للمنطقة في العام 1992 بنصرح الجنرال سيد الحسيني (والي كردفان) أشاد فيه "بالدور التفاعل لأبناء منطقة جبال النوبا في دحر التردد مشيراً إلى أن معظم المجاهدين بالولاية منهم"، [السودان الحديث، 1992/11/22].

114- انظر مقالة الصافي علي أحمد "جبال النوبا: أزمة التملين أم فشل السياسين؟"، [الخرطوم، 1997/8/25].

115- انظر "قبائل النوبا السودانية ترفض تقسيم البلاد"، [الحياة، 1991/10/24]، وبيان منظمة "ضامن جبال النوبا بالحراج"، لندن، بريطانيا، [1993/4/4]، وحديث دانيال كوتي أنجلو (مدير مكتب الحركة بالشرق الأوسط) عن "تفصال الجنوب أمر غير واقعي ولا تسدده المقومات"، [الخرطوم، 1994/6/14]؛ ومقابلة مع محمد شيخ الدين شارف (قباذي في الحركة - قطاع النوبا) عن أن لا مصلحة للنوبا إلا في سودان واحد"، [الخرطوم، 1994/12/14]. تكونت في مصر وبريطانيا ومولدا عدد من الروابط الثلثية من تأسطلي المنطقة ومناصره، وكانت قد جرت بعض الاتصالات القاشلة لترجيحها وإدماجها في منطقة واحدة [الخرطوم 1994/9/8؛ 10/2/1994].

116- انظر تحقيق معاً، "تطالب بقرار المصير في مناخ ديمقراطي بعد العودة للسودان"، [الإتحادي الدولية، 1993/11/16]. وعبر عن أحاسيس أهل المنطقة، أيضاً، الناشط النوبادي عمر مصطفي شوكبان (وهو يعيش في مدينة مانشستر في بريطانيا) قائلا:

"قد ظل النوبا على مر الدهور والمخرب يستمرخون صياغ القرار في الخرطوم، ولتسبون منهم العدالة الإجتماعية... وبدلاً من أن يبال النوبا قسطاً مما طلبوه، وجدوا سطط النوبي (1969-1985) وصفت الصادق المهدي (1986-1989) وأخيراً المتمد القاتل من جبهة الترابي (1989-)... التظلم في الجبال موغل في القدم والثلث وراه العدالة أقدم".

راجع مقاله "جبال النوبا بين الحاضر المشؤوم والمستقبل المجهول"، [حوار، العدد 4، يناير (كانون

الثاني 1994]: وأنظر مقاله "جبال النوبا وسلطان الخرطوم"، [حوار، العدد 5، أكتوبر (تشرين الأول) 1994]؛ وبأكيدة للمحتوى نفسه مرة أخرى في مقاله "الأقليات: زوايج عصفت بنظام نيدي"، [حوار، العدد 7، ديسمبر (كانون الأول) 1995].

117- انظر تصريحه "المركبة تفتي بالكرة في ملعب التجمع وتؤكد هذه هي القرعة الأخيرة لتحقيق وحدة السودان"، [الخرطوم، 1994/7/11].

118- انظر تصريحه "التكهن بصير مفاوضات نيروي سابق لأوانه"، [الخرطوم، 1994/7/16].

119- انظر "مكتوبة: تراجع مقايي الحركة في جبال النوبا لنقص المئذ وثقات الجيش تسيطر على أغلبية أراضي الجبال"، [الخرطوم، 1995/3/9]. وكانت منظمة "ضامن أبناء النوبا بالخارج" (نمسا) قد أكدت تمسكها بحق أهل الجبال في تقرير المصير؛ وذكرت بأنه:

"ليس بدعة، وإنما عرف دولي وحق مشروع ككلته مواثيق الأمم المتحدة... وإنما لن نغيب عن المقاومة والضحية حتى "تأمن حقوقنا المدنية بما في ذلك حق تقرير المصير على النحو المخطط في إعلان واشنطنجن في أكتوبر (تشرين الأول) 1993".

وامتد البيان موقف حزب الأمة في إتفاق شقدوم مع "حركة تحرير شعوب السودان" الذي استثنى جبال النوبا والأقسنسا وأبهي من حق تقرير المصير. [الخرطوم، 1995/3/1]. وأنظر الحوار مع إبراهيم مادرو، عضو المكتب التنفيذي لحزب الأمة "معد لمؤتمر قبلي للمعالجة قضيا التماس: إفا تم الاتصال فأمام ماطلى التماس تقرير المصير أو الانضمام للجويوب"، [الخرطوم، 1999/9/25].

120- حديث الدكتور كيشور كوكو فصيل - الوزير في الحكومة السودانية، وأحد أبناء منطقة جبال النوبا - ما يدعوا للتأمل في المدى الذي بلغه في تحسير موقفه السياسي وتغييره عن رؤيته لما يحدث لشيرته وموطله، بل هو يقدم تصورا مغايرا لدعايات الأمور كما وثقتها عشرات منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية:

"أنا شخصيا أدعو إلى إيجاد معايير ثابتة يثق عليها دوليا في مجال انتهاك حقوق الإنسان تطلق بشكل حازم على جميع الدول دون استثناء... أما عن ممارسات الجيش في المنطقة فالجيش يدخل لحماية السود الأعظم من المواطنين من اعتداءات قلة من الخارجيين على القانون وشرعية الدولة، والإنتهاكات في ظروف الحرب والعمليات العسكرية ليست وثقا على جيش السودان وتضررها اعتبارات ميدانية وليست سياسة الدولة، ولقد وقمت إنتهاكات أفظع في العهد الحزبي (1986-1989) حيث كان الحزب الحاكم مسلح جزءا من القبائل في المنطقة، بل لقد بدأ نسلح القبائل منذ حكومة الإنتفاضة (1985-1986) ولم نسمع هذه المنظمات التي تتباكي على النوبا تصدر تقريرا أو احتجاجا... أما عن منظمات أبناء النوبا في الخارج فلقد طال عهد هؤلاء الأخرى في الثمرة وليس لهم إلام كافي بما يدور في المنطقة حاليا، فهم قد أحقرقوا السياسة وهم يتحدثون عن مدمر جبال النوبا التي يجهلون حتى مواقعها ودورها".

راجع "أعتبر تقسي ضيفا على السياسة"، [الخرطوم، 1995/12/16]. والدكتور كيشور من مواليد قرية الدلاي، منطقة الكواليب (جنوب شرق الدايح)، تخرج من جامعة الخرطوم وحصل على الدكتوراه من جامعة لين في فرنسا العام 1983. عمل محاضرا في كلية التربية، ثم رئيسا لشعبة علم

النفس، بحماية الخرطوم. تم تعيينه بعد انقلاب 1989 عضواً في المجلس الانتقالي (البرلمان)، ووزيراً للسياحة، ثم وزيراً للتربية والتعليم العام. انظر، أيضاً، حديثه عن تمرير منظمة العفو الدولية الصادر مطلع العام 1993، والذي أكد فيه أن القرار لم يحالته الترتيب وهو مبني على "وهم يشي البعض غنيته"؛ وأضاف:

"لأن فكرة التطهير العرقي تقوم على أساس وجود قوى مسلحة منشأة وقائمة على متركبات عنصرية بصفة فئة أخرى أو فئات أخرى مستضعفة... وأن الجيش السوداني جيش قوي في تكوينه"،

[السودان الحديث، 1993/2/20].

ومن جهة أخرى تأسست منظمة "عضان أبناء النوبا بالمناج" في أكتوبر (تشرين الأول) 1991، وينسق نشاطها الأستاذ سليمان موسى رحال. انظر تحليل نشرة "التغير" عن أسباب الحرب بجميع زواياها العرقية والسياسية والثقافية والإجتماعية خلال أعدادها المختلفة منذ أول عدد صدر منها في أبريل (نيسان) العام 1995؛ وراجع بصورة خاصة التحليل الشامل لأسباب الحرب المنشور فيها [المجلد 4، العدد 4، فبراير (شباط) 1999]. وهي تعود بمحذور النزاع بشكل أساسي لدم المشاركة في السلطة بصورة عادلة ومتساوية لكل أهل السودان. ففي وقت سابق كتب سليمان رحال رسالة لصحيفة النارديان [1993/5/1] أن مشكلة السودان ليست دينية ولكنها في الأساس عنصرية حيث

"غير العرب، وسلمون 100% لا فرصة لهم في أن يكونوا رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو حتى يمكنهم أن يحملوا مناصباً كبيراً".

لم تذكر أي رسالة أو مطبوع خاص بالمنظمة أو نشرتها أي صلة بين قرار الحكومة بإنشاء خط قل أمابب النفط وتعهداتها تصفية الانتفاضة المسلحة في منطقة جبال النوبا وتساعد حدة العنف بشكل غير مسبوق.

الفصل الخامس

شرق السودان

شرق السودان

ضيق الحدود والأفاق

دخل شرق السودان إلى معادلة الحرب الأهلية في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي. فقد تمكنت "حركة تحرير شعوب السودان" من مد تحالفاتها لتستقطب قبائل منطقة شمال شرق أعالي النيل وجنوب الفوج؛ وكان احتلالها بقيادة سيلفا كير لمدينة الكرمك الحدودية (ولاية النيل الأزرق) في 11 أكتوبر (تشرين الأول) 1987 نقطة تحول أخرى في مسار الحرب الأهلية الثانية. بذلك استطاعت "الحركة" للمرة الأولى أن تهدد محطات توليد الكهرباء الرئيسية في البلاد وخزانات المياه والمشاريع الزراعية ومناجم التعدين على امتداد المنطقة إلى أواسط السودان.

كان تفاعل المجتمعات المحلية في جنوب شرق السودان مع قوات "حركة تحرير شعوب السودان" مشهوداً خاصة في مساعدتها على إيقاف مشاريع الزراعة الآلية والتعقيب عن المعادن وإبعاد وكلاء مؤسسة الجلباية إلى خارج المنطقة. وبذلك صارت البورتين الأساسيتين في خريطة المواجهة العسكرية هما شرقه وجنوبه. وأصبحت محاور الصراع المسلح تدور في 6 جبهات: 3 منها في الجنوب وهي جبهة بحر الغزال وتضم مساح عملياتها جزءاً من غرب منطقة أعالي النيل العسكرية ومركزها مدينة رمبيك؛ والجبهة الغربية وهي تشمل أواسط وغرب الإسمائية ومركزها بين مدينتي كايا وباي؛ والجبهة الشرقية وهي تغطي مناطق شرق الإسمائية وجزءاً من جنوب ولاية جوقلي وقبائلها في مدينة غولي الحدودية. بينما تشمل مساح العمليات في شمال السودان جبهة جنوب كردفان ومركزها كادقلي؛ وجبهة النيل الأزرق ومركزها مدينة الكرمك؛ والجبهة الشرقية - منذ مطلع العام 1996 - وهي المنطقة التي تشمل كل الحدود الإرتريّة-السودانية (310 كيلومتر) وجزءاً من الحدود مع إثيوبيا وبها محور همشكوب وهو الجزء الأكبر لمساح العمليات وتمتد شمالاً إلى منطقة قرورة على شاطئ البحر الأحمر.

لقد كان للمتغيرات السياسية في الخرطوم والتي بدأت تتفاعل منذ منتصف العام 1986 باستلام الصادق المهدي مقاليد الحكم وعدم وضوح استراتيجيات حكمه في التعامل مع الحرب الأهلية، إلى جانب إصرار "حركة تحرير شعوب السودان" على تمزير وجودها شمال خط العرض 12 دور في تصعيدها للحرب وقبح الباب أمام مزيد من التدخل الخارجي فيها وتزايد حدة العنف والعنف المضاد. لم تغبر موازين الأحداث إلا بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 واعتماده للحل العسكري إستراتيجية للوصول إلى السلام واتخاذ عدداً من القرارات السياسية التي أطرت خطواته نحو المفاوضات مع "حركة التمرد"

من دون شروط مسبقة. واستطاعت حكومة الخرطوم توظيف التغيير الذي حدث بانفجار نظام منقسم في إثيوبيا بترتيب حملة كبيرة في مارس (آذار) 1992 استمادت بها الحكومة مدينة فشلا الإستراتيجية، وذلك بالتفافها من داخل الأراضي الإثيوبية على قوات "الحركة" وتمككها بعد ذلك من التأثير على مسارح العمليات في ولاية النيل الأزرق بمنطقة جنوب شرق السودان.

مقدمة

لم تلق المنطقة الشرقية اهتماماً خاصاً إلا عندما فتحت جبهة أخرى في شمال ولايات السودان الشرقية، وهو جزء مصنف تاريخياً بأنه من شمال السودان، بانطلاق أولى العمليات العسكرية التي قامت بها "قوات التحالف السودانية" بقيادة العقيد عبد العزيز خالد عشان (وهو ضابط من الشمال) في 20 أبريل (نيسان) 1996 على معسكر "مدبسية" التابع للجيش على بعد 15 كيلومتراً جنوب شرق مدينة كسلا. تبعها دخول قوات الأحزاب المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" بتنفيذ "عملية طوقان"، أول معركة عسكرية مشتركة (التحالف + البجا + الحركة) في 8 أكتوبر (تشرين الأول) بهجومها على مقر الكتيبة 130 (اللواء 6) حيث رأسه القطاع الشمالي لحامية كسلا على بعد 60 كيلومتراً شمال شرق مدينة أروما. أعقبها مبادرة قوات التحالف بتنفيذها 9 عمليات عسكرية في المناطق المحيطة بمدينة كسلا ودلتا القاش، وتبعتها عملية همشكروب الفاصلة (البجا + الحركة) بقيادة العميد عبد العزيز الحلو في ديسمبر (كانون الأول). وفي يناير (كانون الثاني) 1997 توسع الهجوم المشترك بين "قوات حركة تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف السودانية" نحو مناطق شمال وجنوب النيل الأزرق ونجاحهما في السيطرة على مدينتي الكرمك وقيسان. وتواصلت انتصارات المعارضة باحتلال حامية قرورة وحامية عتيريا القريتين من مدينة جلوك في آخر مارس (آذار). وفي الأسبوع الأول من أبريل (نيسان) كانت قوات مشتركة من حركة "تحرير شعوب السودان" وقوات "التحالف" وقوات "مؤتمر البجا" قد أكلت سيطرتها على مرسى عتيق على ساحل البحر الأحمر.

باتصارات قوات المعارضة في الجبهة الشرقية تغيّرت جذرياً طبيعة الحروب الأهلية في السودان. إذ برزت لأول مرة أسماء مدن وقرى جديدة في سجل البيانات العسكرية مثل كسلا والقضارف والدمازين والقلابات وقرورة ونهر عطبرة وهمشكروب، بالإضافة إلى تلك التي شاعت في السابق مثل تورت وجوبا والناصر. وصارت المنطقة من جنوب شاطئ البحر الأحمر شمالاً وإلى مشارف السهل الفيضية لمنطقة أعالي النيل مسرحاً جديداً للعمليات العسكرية على طول الجبهة الشرقية. ولم تعد الحرب الأهلية

هي حرب الجنوب وحده، وما عاد يُطلق عليها حرب بين الجنوب والشمال أو بين المسيحيين والعرب المسلمين أو حرب الكفار ضد المؤمنين.

المكان والزمان

شرق السودان جغرافياً هو تلك الرقعة التي تقع بين خطي عرض 10-22 شمالاً وخطي طول 23-35 شرقاً. وتنقسم إلى 3 مناطق، أولاً تلال البحر الأحمر وثانيها السهول الوعرة القاحلة التي تمتد إلى نهر عطبرة؛ وثالثها منطقة السهول الطينية الخصبة. التي تقع جنوب نهر عطبرة وتمتد إلى مشارف تلال الأتسنا في منطقة الفونج والتي يتميز الجزء المتأخم منها للحدود الإثيوبية بوجود تربة صخرية بينما الجزء الغربي يتميز بوجود السهول الطينية الصالحة للزراعة (شكل 29). وهي مناطق تقع داخل حزام منطقة السافانا الغنية بتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 500-700 ملمتر مكعب خلال السنة بين شهري أبريل (تيسان) وأكتوبر (تشرين الأول)، وكذلك تجري بالمنطقة العديد من التيارات الموسمية مثل خور يابوس.

جدول (11): ولايات شرق السودان.²

الولاية	عدد السكان	المساحة كم ²	تعاادل مساحة
البحر الأحمر	1,710,677	21,241	إسرائيل
كسلا	1,336,000	42,282	الدنمارك
القضارف	1,400,000	71,621	بنما
سنار	1,094,400	40,680	هولندا
النيل الأزرق	512,845	83,500	النمسا
الجملة	6,053,922	259,324	بريطانيا

توجد في شرق السودان 5 ولايات (جدول 11)؛ هي ولاية البحر الأحمر والتي تحدها شمالاً مصر وولاية نهر النيل غرباً وشاطئ البحر الأحمر شرقاً وتحاورها إرتريا وولاية كسلا جنوباً وعاصمتها هي مدينة بورسودان. وتليها ولاية كسلا، والتي تحدها ولايتي الخرطوم ونهر النيل غرباً وإرتريا شرقاً وعاصمتها مدينة كسلا. ثم ولاية القضارف، التي تحدها ولايتا الخرطوم والجزيرة غرباً وعاصمتها القضارف والتي

تجاورها جنوباً ولاية سنار وعاصمتها سنجة، وفي أقصى جنوبها تقع ولاية النيل الأزرق وعاصمتها مدينة الدمازين والتي تحدها من الجنوب والغرب ولاية أعالي النيل.

شكل (29) الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان.



من الناحية السكانية تضم المنطقة الشمالية لهذه الولايات جماعات مختلفة الأعراق والثقافات؛ معظمهم من قبائل البجا الحامية الأصل وتعتبر من أكبر الوحدات السكانية في المنطقة وتنتشر عشائرها إلى المنطقة الوسطى من شرق البلاد. وقد صلة البجا بالمنطقة إلى آلاف الأعوام. والبجا لفتة لا تمضي حالياً

عنصراً عرقياً بينه بل هو مجموع كل العناصر الموجودة في المنطقة المتحدثة اللغات البجاوية وغيرهم من يعتبرون أنفسهم منهم.

ينقسم البجا إلى 4 مجموعات رئيسية هي البشاريون والأمارار والمهندنة والبنو عامر. البشاريون ينقسمون إلى عشرين هما أم علي وأم باتي، ويسكنون في شمال الأقليم ومازالوا رحلاً تجاز حركتهم حاجز الحدود السياسية للبلاد وتمتد وجودهم إلى منطقة قوص في صعيد مصر (شكل 30). بينما نجد ان عدداً كبيراً من الأمارار قد إستقاد من فرص الإستقرار التي وفرتها المشاريع الزراعية في مناطق القاش وطوكري، وتعتبر مدينة مسمار عاصمتهم الإدارية. أما قبيلة البني عامر فهم أقل المجموعات تأثيراً بالثقافة العربية ويتحدثون لغة التيفراي السامية ومنهم مجموعة ثنائية اللغة تستخدم التيفراي والتداوية، وتسكن جنوب طوكري وخور بركة وضواحي مدينة كسلا، وتمتد عشائهم عبر الحدود إلى إرتريا. وأكبر المجموعات البجاوية هي قبيلة المهندنة والتي تمتد مراحلها إلى داخل أراضي كل من إثيوبيا وإرتريا. وهناك مجموعات أخرى صغيرة نسبياً مثل قبائل المباددة في أقصى الشمال والأرتيقا والحلنتة بمنطقة كسلا والحباب في شمال شرقها.

مازال هناك عدم اتفاق حول أصل هذه المجموعات السكانية وتسمياتها. ويرجع بعض الإشكال إلى وجه الشبه بين البجا وبعض قبائل جنوب الجزيرة العربية، ولكن ليس من المعروف إن كان أصلهم أفريقياً أو آسياياً³. وتتضارب الروايات حول ذلك بين من يعتبرها سامية أو حامية الأصل. الشيء المؤكد هو وجود البجا في هذه المنطقة قبل 5 آلاف سنة على الأقل، بل وامتد نفوذهم السياسي في بعض الحقب حتى نهر النيل، لكن عاداتهم الرعوية منعهم من إستيطان الأراضي النهرية، أو المطرية في الجنوب والغرب، كما كان لها تأثير لاحق على فرص حصولهم على التعليم ودورهم في الحياة السياسية.

صحيح كان هناك تزاوج بين البجا والعرب لقرون عدة، لكن الرابط الأساسي بين مجموعات الأمارار والمهندنة والبشاريين هو استمرار إلتقاء لغاتهم إلى المجموعة التداوية الحامية الأصل. ويعتقد الأمارار بأنهم من نسل كوش ابن حام وأنهم استوطنوا هذه المنطقة منذ طوفان نوح. وعلى الرغم من الاختلافات بين القبائل البجاوية فإن الخصائص اللغوية والثقافية والمظهرية تسمح بجمعهم تحت اسم واحد. فهم قبائل رعوية ينتشر وجودهم على كل مساحة الشرق، وكلهم مسلمون ولا يتحدثون العربية إلا بالقدر الذي تفرضه ظروف التواصل والتعامل مع بقية مجموعات الأقليم. كما توجد على جنوبها الغربي قبائل الشكرية وهي ذات أصول عربية، ويوجدون في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة وكلهم من المسلمين. كما توجد قبيلة الرشادة، وهي أحدث القبائل العربية الرعوية القادمة من شبه الجزيرة العربية في بدايات القرن التاسع

وفي الجزء الشرقي من ولاية النيل الأزرق توجد قبائل الكانة ورفاعة الهوي ورفاعة الشرق ذات الأصول العربية. وهي أيضا قبائل رعوية أساساً، حيث تعتمد على رعاية الإبل وبعض الأبقار وهي في حركة دائمة بحثاً عن المراعي حسب فصول العام (شكل 31). حيث تتحرك جنوباً وشرقاً صيفاً وإلى الشمال خريفاً عابرين نهري الدندر والرهدي إلى داخل أراضي منطقة البطانة.

في منطقة الفوج، جنوب ولاية النيل الأزرق، يعيش خليط من القبائل ذات الأصول العربية والأفريقية على أقاض حدود وأعراف وتقاليد بذرتها السلطنة الزرقاء. في هضاب سلسلة جبال الأنسنا وعلى نطاق دائرة محيطها يقارب 40 كيلومتراً تعيش فيها وحولها مجموعات متفرقة من هذه العشائر. حيث توجد مجموعات الأنسنا والبورون والوطاط والمانان وتعتبر مدن الروصيرص والكرومك والدمازين وماو مراكز النشاط التجاري والسلطات الإدارية لهذه العشائر منذ مطلع القرن الماضي. وعلى الرغم من أن المنطقة وتاريخها الشفاهي يدل على أن طبيعتها كم منطقة حدود بين ثقافتين وعلى مشارف الهضبة الإثيوبية فقد عذت تاريخياً معبراً لعدد من المجموعات السكانية والثقافية وفترات طويلة. وتم دراسة أصول مجموعات السكانية لأول مرة في العام 1926 بواسطة الباحث البريطاني إدوارد أيفانز-برتشارد حيث ذكر:

"أن التأثيرات النيلية على الأقليم ظاهرة في اللغات والشكل المظهري وثقافة المنطقة لكن لا يمكن اعتبارهم ينتمون إلى القبائل النيلية [شلك، نويز، دينكا] ولكن يظهرون تشابهاً ومثالا نحو سكان دار النوبا".

يطلق سكان المنطقة على أنفسهم اسم "جوق قام"، أي سكان الجبل. ومصطلح "الأنسنا" الذي يطلق على سكان كل منطقة جنوب الفوج اسم وصفي عام يبادل مصطلح "النوبا" الذي يشمل كل القبائل الأفريقية التي تسكن منطقة جنوب كردفان (انظر ص 207). فأصل الكلمة غير معروف، وقد تم اختياره وفقاً لما يراه الباحث إيفانز-برتشارد من أن:

"سكان جبل تايي لا توجد كلمة في لغتهم تشمل وصف كل سكان المنطقة أو تعطيهم اسماً. ولكن كل مجموعة تطلق على نفسها اسماً مختلفاً... ولعدم وجود اسم شامل يبقى من الممكن أن ترجع إليهم اسماً جماعياً هو الأنسنا أطلقه عليهم العرب".

وهضبة الجبال تقع على ارتفاع 300 متر من سطح البحر، تتميز المنطقة بمخسوتها ومعدل مريض من الأمطار متوسطه حوالي 900 ملميمتر في الفترة ما بين نهاية أبريل (تيسان) ونهاية أكتوبر (تشرين الأول). تتميز، أيضاً، بتوفر مواردها الطبيعية بشكل جعلها في الماضي، وإلى حد كبير في الحاضر أن تكون مركزاً

للتنافس حول الموارد وبؤرة ملتهبة للنزاعات. فقد كانت منذ قديم الزمان مصدراً للذهب والصنع العربي والسهم والثروة الحيوانية والعبيد⁸.

تم اعلان المنطقة ضمن حزام أوامر "الناطق المقتولة" في العام 1922، كشيلائها على طول مناطق التماس الأخرى في أواسط السودان. وحرصت السلطات الإستعمارية على خلق حاجز قانوني لوقف حركة العرب وإتشار الإسلام في المنطقة خاصة في أواسط قبائل البورون والأنسنا والمابان. ولكن بعد إلغائها في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين كانت قد أفرزت حاجزاً معنوياً فرض عزلة على المنطقة عن أي من نظامي التعليم في شمال أو جنوب السودان، وعطلت من تكاملها الإقتصادي والإجتماعي مع سائر مناطق البلاد. وكثفت الإجراءات الإستعمارية من آثار تهميش المنطقة واستمرار عوامل استغلالها بواسطة التجار "الجلابة" ومن فتحها أمام نشاط عشائر الفلانة في التجارة التبادلية مع المنتجات الزراعية للمنطقة (سهم، الصنع العربي) والمصنوعات المحلية من أشجار الدوم في مقابل إحتياجاتهم.

والواقع ان السلطات الإستعمارية لم تستكمل سيادتها على المنطقة إلا في نهاية العشرينيات وشكل وقوع المنطقة على الحدود مع إثيوبيا عاملين إضافيين في زيادة عزلتها. وقد وفرت الظروف الأمنية وقتها لمجموعات عشائر الأنسنا والبورون والمابان الإهتمام بالتوسع في الزراعة. ولكن تلك التطورات فتحت أيضاً فرص نشوء النزاعات بين قبيلة رفاعة الهوي الرعية ذات الأصول العربية والعشائر الأفريقية في المنطقة بصورة لا تختلف في عمومايتها عن تجربة قبائل النوبا والبارة في جنوب كردفان (الفصل الرابع). فمذ العقد الخامس من القرن العشرين إزدادت حدة النزاعات بزيادة التنافس حول الموارد المائية والمرعى خاصة مع ازدياد الطلب على الأرض للمشاريع الآلية ولهاجر التعدين.

وعلى الجنوب من منطقة الفوج تعيش قبيلة صغيرة هي الأدوك. وتعيش القبيلة في مجموعات متفرقة من المساكن لكل عشيرة بالقرب من خيران (تيرات موسمية) أحمر وتبناك وبابوس. ويعتمد معظم مواطني المنطقة على الزراعة المطرية المتقلبة مستعملين الطرق التقليدية في إعداد الأرض وزراعتها. ويزرعون الذرة والذرة الشامية واللوبيا وقليل من السهم، كما يحتفظون بعدد محدود من المواشي والحمر.

تعرضت عشائر الأدوك، والأنسنا إلى حد ما، إلى نشاط تبشيري مسيحي مكثف منذ العقد الثالث للقرن الماضي. وهي اجتماعياً تشارك بمجموعات البورون وجمجم والمابان جيرانهم من الشمال والغرب حالة التهميش السياسي والإقتصادي وإبعادهم من المشاركة في الحياة السياسية على المستوى المحلي أو الولائي أو القومي. وقد تعرضت هذه العشائر في منتصف التسعينيات إلى خطر الإقراض من جراء

الزعزعة والتصفيات التي تعرضت لها من قوات الجيش ومن إعداءات مليشيات مسلحة من الجنوب. فقد اضطروا للنزوح منذ العام 1987 جنوباً بعد تعرضهم لعمليات الجيش السوداني. ولكم واجهوا معاملة قاسية من مليشيات النوير المسلحة فرضت عليهم النزوح من منطقة الناصر بأعالي النيل واللجوء إلى إثيوبيا⁹.

كذلك توحد في كل أنحاء الشرق مجموعات عرقية من كل أنحاء السودان، ومنها الجعليون والركابية والمركيون والنوبا والشلك والنوير والفور نزحت إلى المنطقة منذ أمد بعيد واستقرت بها. وهي جماعات حملت معها لغاتها وعاداتها ودياناتها وعملت في مختلف المهن، وإن كانت في الغالب لا تشمل الرعي. من أهم هذه المجموعات أيضاً، عشائر الفلاتة (البرنو، أمبرو، الهوسا) الذين قدموا إلى الأقليم من غرب أفريقيا، واستقروا بها واستمرت أعدادهم في الزيادة مع بدايات المشاريع الزراعية خلال فترة الإستعمار البريطاني، وقد إثنين بعضهم الرعي. نضيف إلى هذه المجموعات النوبين، وهم القبيلة التي أعيد توطينها قسراً في منطقة حلغا الجديدة منذ نحو 40 عاماً من أجل تسهيل بناء السد العالي في مصر. والفلاتة والنوبة مسلمون لا يتحدثون العربية إلا في المعاملات مع المجموعات الأخرى.

وعلى وجه العموم يمكن القول إن الغالبية العظمى من سكان شرق السودان مسلمون، لكن ليسوا من أصول عربية، وغالبيتهم مازالوا رعاة. وتطلب البداوة واعتزاز قبائلها بالرعي، خاصة البجا، للدرجة التي شكلت حاجزاً بينهم وبين المجتمعات المستقرة المجاورة لاحتقارهم كل المهن الأخرى. ولعل الصفة الغالبة أيضاً على المنطقة هو تمسكها وتحفظها وضعف نصيبها من مشروعات "التنمية". إذ لم يحصل السكان في شرق السودان بأي من نعم المناطق الوسطى من البلاد من صحة وغذاء وتعليم إلا في حدودها الدنيا، ومازال يغلب عليها الجهل والفقر وانتشار الأمراض.

يمكن ردم الهوة

عاشت المنطقة في تحلف ملحوظ ويتجاهل من السلطات المركزية منذ الإستقلال. ولم يدخل التعليم إليها إلا في منتصف القرن العشرين بافتتاح أول مدرسة ابتدائية في مدينة باو وبنهاية الثمانيات لم يتجاوز عدد المدارس الابتدائية في المنطقة 6 مدارس للذكور وواحدة للبنات ومدرسة ثانوية واحدة. ولا تعرف المنطقة الكهرباء وتعيش في ظلام داس على الرغم من أنها لا تبعد أكثر من 40 كيلومتراً من خزان الروصيرص، مصدر الطاقة الكهرومائية الرئيسي في السودان، فقد قدر خبراء حكومية الخرطوم أولوية تسخير التيار الكهربائي لخدمة المناطق المحصورة شمالاً.

لقد عانى سكان المنطقة من تجاهل السلطات لهم وعدم الإهتمام بتنميتهم. وما زال يعتقد ممثلي الحكومة السودانية والقيادات التنفيذية للدولة ان قبائل الأقنساء، مثل غيرهم من سكان المنطقة، "متخلفين وجملة" وان مشاكلهم تكمن في معتقداتهم الخاصة وهم قبايل:

"تمشق العزلة، لا تكاد تجمع إلا في حدود ضيقة جداً؛ لهذا لم يكن متاحاً تقديم خدمات لهم... قرب الأسرة عندما يسكن في موقع ما يكون حراً أصلاً تصل دواجنه مسكن جاره فتأكل من طعام دجاج جاره ولو حدث ذلك فلا شك أنه موعود بشر مستطير".¹⁰

لقد تشكلت الثقافة الخاصة والتصورات الذاتية لهذه المجتمعات الأفريقية التي تعيش في منطقة جنوب الفونج في نمط تاريخي يشابه إلى حد بعيد تجربة قبائل النوبا، التي سبق تفصيل واقعها في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ومصدر التشابه هنا راجع إلى العلاقات المتشابهة الديناميكية بين الثقافة الأفريقية والثقافة العربية والإسلامية ويمثلها في المنطقة ذوي الأصول العربية، وفي علاقة الدولة مع هذه المجتمعات ذات الإرث الأفريقي.

شهد شرق السودان حقبةً من الإزدهار وكان عرضةً للتدخل الحضاري منذ أيام الفراعنة وحضارات أكسوم الإثيوبية وكوش النبلية القديمة وتمازجت قبائله مع مدن الحجاز واليمن والمند التجارية. وكانت سواحلها هدفاً لأطماع الأمبراطوريات البرتغالية والعثمانية (التركية) والمصرية مما أضفى على المنطقة بعداً تاريخياً مهماً. وعلى الرغم من موجات الإختلاط التي مرت بها المنطقة إلا ان هوية سكانها مازالت تحتفظ بسميها وفردتها مما يدل على خصوصية تراثهم الحضاري والثقافي.

كان أول سلاطين الفونج، عمارة دقسن، الذي باشر حكمه في العام 1485 ميلادية في عاصمته سنار على النيل الأزرق مؤسساً السلطنة الزرقاء (السوداء) تجسيداً لهذه العلاقة الجدلية بين الموروثات العربية والإسلامية والأفريقية والعقائد المحلية. ومع بداية القرن السادس عشر امتدت سلطاتها إلى مناطق كردفان غرباً ودشلا شمالاً حتى سقوطها على يد القوات الحديوية المصرية الغازية في العام 1821. إن العوامل الخارجية والتدخلات التي ارتبطت بالظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية خلال فترات حكم سلطنة الفونج وما تلاها من حقبة الحكم التركي (العثماني) والفتح بعد العام 1899 وحتى منتصف القرن الماضي هي العوامل التي فرضت على هذه المجتمعات المحلية، بما فيها مناطق جبال الأقنساء، الإهتمام والإعتماد على خصائص مجتمهم الذاتية ومؤسساته الإجتماعية في مجتهد عن السلام وتأمين عناصر بقائهم في المنطقة".¹¹

لقد تعرضت هذه المناطق إلى حملات متواصلة من تجريدات الإسترقاق استمرت آثارها وقايا ممارساتها إلى منتصف القرن العشرين، بل وإلى ما بعد استقلال السودان. وواجهت هذه المجتمعات ذات الأصول الأفريقية في مناطق ولاية جنوب النيل الأزرق عسفاً متواصلاً لكنها لم تستسلم له بل وواصلت مقاومتها لكل أشكال الإستبداد القفلة ضد السكان المدنيين منذ بواكير الحقبة الإستعمارية. وعلى حد وصف تقرير للمخابرات العسكرية وقتها:

"في فصل الجفاف العام 1926، وهي سنة تميزت بمعاناة شديدة على مواطني جبال الأنسنا بسبب فشل المحاصيل والإجراءات التي رافقت جمع الضرائب... هجم [السكان] على شرطي وقتلوه. وبعد 4 أيام هاجمت وقتلت 4 تجار [كانوا يتعاونون مع الشرطة بشراء البهائم التي جمعها كضرائب]... وهوجمت نقطة الشرطة في سودا حيث كانت تجمع عوائد الضرائب على الحيوانات... قامت القوات [الحكومية] في نوفمبر [تشرين الثاني] بإرسال تجريدة من مدينة الروصيرص حرقوا القرى [المتردة] وصادرت حيوانات الأهالي [المترددين] وقتلت كل من أظهر المقاومة، حيث تم إعدام 31 متردداً وجرح 26 آخرين؛ وقد الإعدام لقيادات [الإنتفاضة] عليا في سودا في 28 فبراير (شباط)".¹²

قامت المنطقة، أيضاً، بالإنتفاض ضد كل ما هو أجنبي وذلك طوال تاريخها، ولعل من أبرزها مشاركة المقاتل عثمان دقنة وحشده لقبائل البجا خلف الثورة المهدوية. كما أن جنوب الإقليم شهد - كما ذكرنا - قيام السلطنة السوداء [الزرقاء]. وعلى الرغم من الإختلاف الكبير في أصول مؤسسي الدولة من منطقة الفوج، إلا أن هنالك إجماعاً على الأثر السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي الكبير الذي تركه على الإقليم.¹³ ولعل من أهمها بجانب نشر الإسلام وتأسيس ركائز التحالفات بين قبائل المنطقة هو تأطير العلاقات السياسية بين العناصر العربية والأفريقية واتاحة فرص الترابط والتعايش السلمي بين مجتمعاتها. في مقابل ذلك أحدثت تجارة الرقيق وحملات الإسترقاق شرخاً دائماً ما يزال يطنو إلى السطح كلما طرحت مسألة الحقوق والعدالة الإجتماعية. وكان لها أثرها أيضاً في الحركة الدائمة والخوف المستبطن من الإستقرار فناديا تجريدات الحكومة، واللجوء إلى العيش في مجموعات صغيرة في المناطق الوعرة وما أثر على شكل ملكية الأراضي واستخدامها. إذ لا توجد قرى يزيد عدد سكانها عن 500 نسمة إلا نادراً.

اقتصاديات المنطقة

تعتبر المنطقة إمداداً حيوياً لقدرات البلاد الإستراتيجية وإحياطياً لا يمكن الإستهانة به لإقتصادها. لذلك صارت مفصلاً رئيسياً في عمليات الكرو والفر، والرجح والخسارة التي تستند إليها معارك الحروب الأهلية في السودان. فيمثل ميناء بورسودان همزة الوصل مع العالم وبوابة التجارة الخارجية للبلاد ومصدراً رئيسياً للعمالات الأجنبية، وعلى شاطئ البحر الأحمر يوجد ميناء بشاير لتصدير النفط، وعلى جانبه المنطقة الإقتصادية الحرة، أحد أكبر المشاريع في أفريقيا.

كما تعتبر حدود البلاد الشرقية أطول وأنشط منفذ لتجارة الحدود وتصدير البضائع السودانية في كل منطقة شمال شرق أفريقيا. وعبر ولاياتها يمتد الطريق البري السريع والجوي الذي يربط الميناء بوسط البلاد، ويبلغ طوله بين الخرطوم وبورتسودان 670 كيلومتراً. ويوجد في شرق السودان خزان (سد) الدمازين إلى جانب خزان الروصيرص مصدر توليد نحو 80% من الطاقة الكهربائية في البلاد. وتزخر شواطئ البحر الأحمر بإمكانات كبيرة في مجالي الثروة السمكية والسياحة. كما توجد بالإقليم أكبر مشاريع إنتاج الحبوب الغذائية الرئيسية للسكان (85%) وإنتاج السمسم، الذي يشكل 28% من عائدات صادرات البلاد الزراعية، وثالث مشروع لإنتاج السكر، والمصنع الوحيد لإنتاج وتوزيع إطارات الناقلات في كل منطقة القرن الأفريقي.

يوجد في الإقليم الشرقي 90% من مشاريع التعدين في البلاد، بجانب تمتعها بمخزون ثروات معدنية كبير. حيث تهدف الدولة في إستراتيجيتها الممتدة على حد تصريح الدكتور عمر محمد خير، المدير العام للهبة السيادية المناط بها مسألة التعدين في السودان:

"على استغلال المعادن ذات المائد السريع والتي لا تحتاج لبنيات تحتية ضخمة وبالتالي تم التركيز على الذهب [والإتماد عن الحديد]... ومعروف منذ عهد الفراعنة ان هنالك مناجم في شرق السودان. وهناك حزام ضخم يمتد من الحدود الشمالية إلى شرق النيل وحتى جنوب البلاد يمكن ان يوجد بها ذهب... رؤي ان تركو الإستراتيجية على الذهب وقد تم اختيار مناطق بعينها لمقرتنا السابقة بها، مناطق الشرق وجنوب النيل الأزرق وسوف يمتد إلى الجنوب أيضاً... فهناك مناطق واعدة مثل كبريتا وبعض الخامات على ساحل البحر الأحمر قريبة من التصدير وسهلة الإستغلال... أيضاً هناك بعض المعادن في منطقة دلتا بركة وخام الكروم في منطقة الأقسننا".¹⁴

وحددت مؤسسة التعدين السودانية أولوياتها وخطتها للإسراع باستغلال معادن شرق السودان على لسان مديرها العام محمد عباس المهدي:

"إن 50 موقعا بمنطقة البحر الأحمر تزخر بعروق الذهب، كما أن أكثر من 60 موقعا توجد في منطقة جبيت بشرق السودان، و20 موقعا آخر بمنطقة الروصيرص والكرمك وقيسان وهي مناطق حدودية مع إثيوبيا... وإن [حسب الخطة سيرتفع] الإنتاج من خام الكروم إلى 700 ألف طن عالي الجودة بالمواصفات العالمية... إن الدراسات أثبتت أن المخزون السوداني من الحديد يصل إلى مليار طن يمكن استغلالها بوجد منها 22 مليون طن في منطقة البحر الأحمر... كما أن وجود الرمال السوداء في منطقة ترككات على شاطئ البحر الأحمر والدراسات أثبتت أن كل 12 مليون طن من هذه الرمال تحتوي على 600 ألف طن من معدن الألمنيوم و110 ألف طن من الزركون و45 ألف طن من معدن الروتيلي وهي معادن تستخدم في صناعة أجسام الطائرات والبويعات عالية الجودة".¹⁵

كما قامت الحكومة السودانية بتوقيع عقد بالمشاركة مع شركة فرنسية وأسست بموجبه شركة "أرياب" التي باشرت التنقيب عن الذهب منذ العام 1991 في منطقة جبيت في شرق السودان. شرعت الشركة الفرنسية "أرياب" مباشرة في عمليات استخراج وتصدير إنتاجها إلى الخارج. وبنهاية العام 1992 بلغت كميات الذهب المصدرة حوالي 1½ طن، مع اعتماد خطة لتصدير 3 أطنان سنويا و25 ألف طن من الكروم.¹⁶ وفي نهاية العام 1994 تمكنت شركة "أرياب" من تصدير 65 كيلوجراما من الذهب أسبوعيا من مناجمها بمنطقة جبيت، مع استمرار عمليات التنقيب في مناطق الكرمك وقيسان وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية في المنطقة.¹⁷ وفي الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1995 ارتفع عدد الشركات المنقبية عن الذهب في ولاية النيل الأزرق إلى 3 شركات، بعد انضمام شركتين: الأولى "المجموعة التكاملية للاستثمارات الأفريقية المحدودة" وهي رغم اسمها شركة سورية للتنقيب عن الذهب في منطقة الكرمك، والثانية "شركة أعمال التعدين" للتنقيب عنه في منطقة جنوب شرق الروصيرص.¹⁸ بنهاية العام 1996 أكد وزير المال الدكتور عبد الوهاب عثمان في المجلس الوطني (البرلمان) أن النفط والذهب سيدرجان للمرة الأولى في باب عائدات موازنة الدولة للعام 1997. وحدد لن جملة العائدات 704 مليون دولار سكن 208 مليون منها من عائدات المنتجات المحلية، 20٪ منها عائدات من استخراج الذهب.¹⁹

بلغت الطاقة الإنتاجية لشركة "أرياب" في نهاية العام 1998 ما يعادل 5600 كيلوجرام من الذهب بنسبة نقاوة عالية تفوق 90٪.²⁰ وفي الوقت نفسه توسعت نطاق عملياتها التنقيبية لتغطي مساحة 60 ألف كيلومتر مربع (تعادل مساحة دولة سيراليون) تمتد من حلفا شمالاً إلى أبوجمد غرباً وحتى الجبال الشرقية بالبحر الأحمر. وبذلك يكون قطاع الذهب قد شهد نشاطاً مكثفاً منذ منتصف عقد التسعينيات بسبب التوقعات بوجود كميات كبيرة منه أدى إلى توقيع عدد من الإتفاقيات مع عدد من المستثمرين الأجانب. وفي بدايات العام 2000 ذكر تقرير لوزارة التجارة ان صادرات السودان من معادن شرق السودان يتوقع ان تصل إلى 700 مليون دولار خلال العام، نصيب الذهب منها نحو 100 مليون دولار.²¹

مصادر النزاع

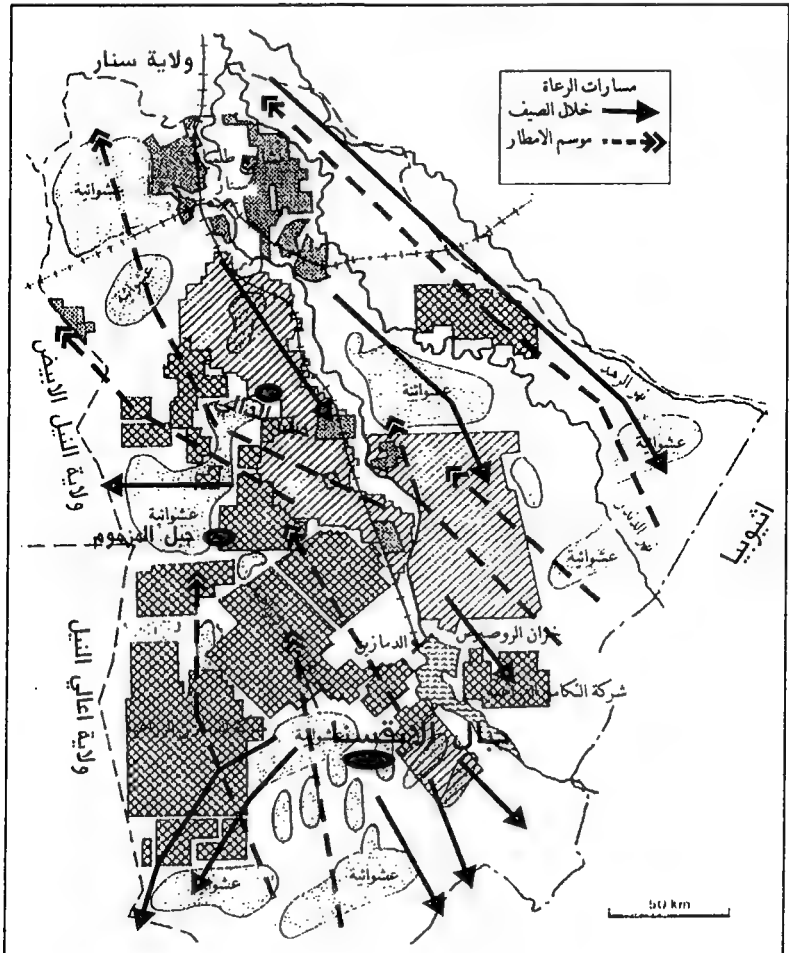
في منتصف العام 1998 ذكر المندة موسى، رئيس تجمع قرى منطقة مينزا، وإحد القادة السياسيين في ولاية النيل الأزرق:

"كانت منطقة مينزا معزولة عن العالم الخارجي ومُغلقة كل السنوات التي سبقت الإستقلال، أيام الإستعمار الإنكليزي... رغم حصولنا على الإستقلال فإننا في مينزا كما لا نعرف كيف ندبر شؤوننا... إذ لا توجد لدينا مدرسة أو معلمين، فجميع أبنائنا أميون... أرضنا خصبة لكن لا نعرف كيف نستغلها، وليس لدينا مسجد ولا شيخ ولا مأذون... إلى أن قالوا لنا أتى الإنقاذ [انقلاب الجنرال البشير في 1989] لكننا غرقنا. فصادر أصحاب الإنقاذ أراضينا وأعطوها لتجار أجانب وأغلقت المدرسة وعاد المدرسون إلى الدمازين. وعندما اعترضت على ذلك اعتقلني... كانت التهمة إمتناني إلى المعارضة المسلحة وتحريضي السكان على حمل السلاح... أطلقوني، وزارني شخص يدعى الدكتور مصطفى عبد الكريم وعرض أمامي برنامج قوات التحالف السودانية. أعجبت بالبرنامج وحررت المنطقة [من القوات الحكومية، قيادة الفرقة 4]. يوجد اليوم في مينزا 12 ألف شخص يتوزعون على 21 قرية، ولدينا 4 مدارس وعيادة واحدة، ولدينا إدارة مدينة أنشأناها بالتعاون مع التحالف".²²

أما في منطقة القصارف والفروخ فتجد ان المنافسة على الأراضي في هذه المنطقة قد إزدادت بسرعة شديدة منذ منتصف العقد السادس من القرن العشرين. فعدد السكان والحيوانات في إزدیاد مضطرد

خاصة بنزوح مجموعات كبيرة من اللاجئين من إثيوبيا وارترها في السبعينيات وتسارع عملية نزوح عشائر أمهرورا (الفلاتة) من غرب إفريقيا والتي تختلف في مراحلها وتربيتها للحيوان عن قبائل المنطقة؛ يضاف إلى هذا التوسع الهائل في رقعة مشاريع الزراعة الآلية ووفود عدد كبير من العمال الزراعيين من كل أنحاء السودان خاصة من ولايات دارفور.

شكل (31): مسارات العرب الرحل في المنطقة.



إن النظام الإجماعي للقبائل الرعوية في الجزء الجنوبي من شرق السودان، مثل كل المناطق الأخرى، يستند إلى إرث ثقافي وسياسي واقتصادي واجتماعي يرتبط بالبيئة ارتباطاً وثيقاً ويؤثر بها ويؤثر عليها. لقد تعرضت المنطقة إلى خلل كبير في التوازن بين النشاط الرعوي للسكان والقطاع الزراعي الآلي (الممكن) المتزايد باطراد والذي ألهم المراعي والمراحييل. لقد كانت بداية هذه المشاريع المدعومة من الدولة والمؤسسات الدولية عام 1954 على أرض كان يستغلها الرحل من قبيلة رفاعة الهوي وكثانة ثقلة تحول سلبية تركت أثرها على جوانب كل الحياة في المنطقة. فمراحييل (مسارات) هذه القبائل حيوية لهم كزراعة وتشكل ضفاف النيل الأبيض قاعدة لها ومنها إلى النيل الأزرق في زمن الجفاف. ومساراتها الموسمية تكون دائماً طويلة، حيث تنزح عشائر رفاعة الهوي جنوباً حتى خود يابوس وفي بعض مواسم الجفاف إلى نهر السوبات أو داخل الحدود الإثيوبية (شكل 31).

الزراعة الآلية

بدأ إدخال الأساليب الآلية في المناطق المطرية لإنتاج الذرة أثناء الحرب العالمية الثانية بمنطقة القديمية باستثمار حكومي للتعرف على طبيعة العمليات الزراعية (انظر ص 123). أعقبها خلق نظام منح المشاريع ذات 420 هكتاراً (1000 فدان) بهدف التوسع في الزراعة. وقد كانت الدولة تهدف إلى منح حق الإقتراع بالأرض لفئات إجتماعية مقدرة محددة، من دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من حرمان لغالبية سكان المنطقة الأصليين.²³ فطبيعة القرارات كانت تستند إلى دوافع سياسية واقتصادية تمارس نمط الحياة الرعوي، وتفضل بين تربية الحيوان والزراعة، ولم تخل في استقطاب الرعاة وتنادي بحصر واستيطان الرحل في مكان محدد. وكان كل المستفيدين من هذه المشاريع من خارج المنطقة أوتوا بهدف تحقيق أقصى ربح في هذه الأراضي البكر. فآثرت مسارات الرحل السنوية كثيراً (شكل 31). ومع تقلص مراعيهم اضطروا للزحف جنوباً إلى مناطق لا تتلاءم مع قطعانهم مما عرضها للنفوق، وفرض عليهم التحول إلى عمال زراعيين موسمين، كل منهم أن يذبحوا مالا يكسبهم من تعويض قطعانهم لمعاودة حياة الترحال مرة أخرى.²⁴

باستعراض سريع لنماذج من المشاريع الزراعية في المنطقة يمكن أن نعطي فكرة مبسطة عن مقدار الخيف الذي لحق بمجوق وموارد المجتمعات الرعوية لهذه المنطقة (انظر جدول 4، ص 132). فمشروع "الشركة السودانية-المصرية للتكامل الزراعي" بالدامزين ومساحته 84.4 ألف هكتار (200 ألف فدان أي ما يفوق مساحة دولة البحرين) كانت أجهزة الإعلام السودانية تطلق عليه "أبو المشاريع الزراعية في منطقة جنوب النيل الأزرق" باعتباره تولد عن شراكة بين دولتي مصر والسودان.

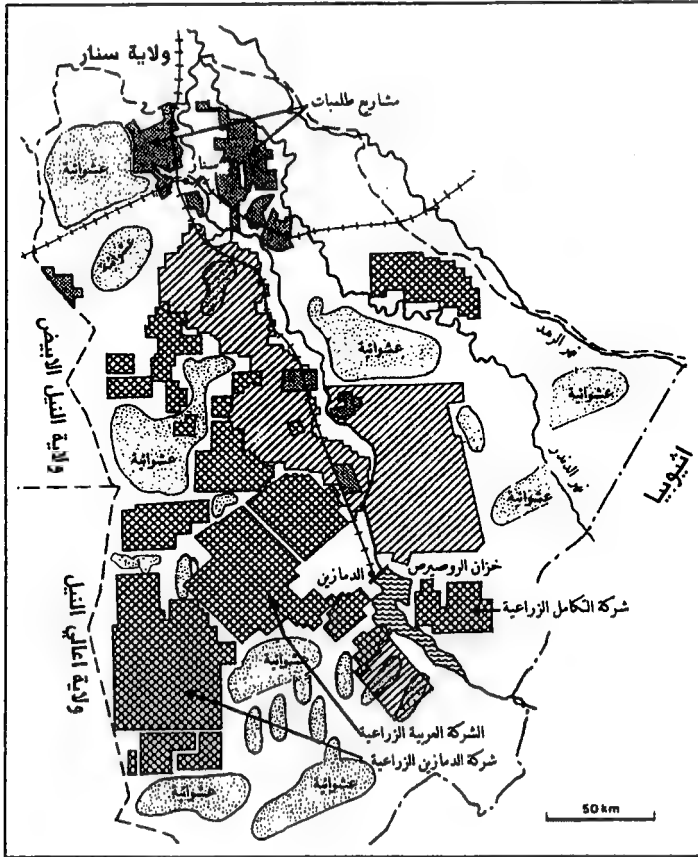
تم تأسيس هذه الشركة في يوليو (تموز) 1975 وباشرت نشاطها منذ مطلع العام 1976 وتم تسويقها بواسطة أجهزة الإعلام المصرية باعتبارها "تجسيد لفكرة التكامل الزراعي بين شطري وادي النيل". ويقع المشروع في الجزء الغربي من الهضبة الإثيوبية إلى الجنوب الشرقي من مدينة الروصيرص، على بعد 60 كيلومترا من الخزان. يتخصص المشروع في زراعة محاصيل نقدية هي القطن والسمسم وعباد الشمس والذرة الرفيعة. وتواجه الشركة اتهامات عديدة منذ تأسيسها من أهالي المنطقة بأنها، مثل أخريات في الولاية، لم تستغل جميع الأراضي التي منحت لها وتقوم بإيجارها لبعض الشركات الخاصة (شركة زيوت الشيخ مصطفى الأمين ومرحب وولياي).

ومن أكبر شركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة "شركة الشيخ مصطفى الأمين الزراعية"، وهي تشغل مساحة مقدارها 134 ألف هكتار (317 ألف فدان) تفوق مساحة مشروع الرهد الزراعي الذي يمش في ربوعة 10 ألف أسرة. وهي تعتبر إحدى شركات الإمبراطورية التجارية لرجل الأعمال الشيخ مصطفى الأمين وأولاده، وتعمل إدارتها بصورة متناسقة مع أعمال الأسرة التجارية بواسطة مدير مندوب من هيئة الزراعة الآلية. منذ تأسيسها في العام 1984 استطاعت أن تدير مجموعة متكاملة من خدمات النقل ووحدة للأبحاث وطاقات لرش المبيدات وجروحات حرث عميق وعربات للنقل. الهدف الأساسي من المشروع هو إمداد مصنع الأسرة الخاص بإنتاج الزيوت في بورتسودان الذي يحتاج تشغيله إلى 150 ألف طن من عباد الشمس. وقد تداخلت مصالح هذه الشركة مع ظروف النزاعات المسلحة التي واجهتها منطقة جنوب الفونج إلى الحد الذي سخرت فيه إمكانياتها بالكامل لدعم عمليات القوات المسلحة ضد مجامع "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر مديرها العام، حامد محمد محمود، في مطلع العام 1989:

"ربما يدهشك أن تعلم أن لشركة الشيخ الزراعية دوراً في تحرير الكرومك وقيسان، بعد الدور الذي لعبه السيد محمد عثمان الميرغني والدور الذي لعبه الجيش. فقد استخدم الجيش عرباتنا وجرواراتنا في عملياته التي أدت إلى تحرير هذه المناطق وقد قدمنا كل ما نستطيع وكل ما نملك لقواتنا المسلحة من منطلق وطني بحت. ومن ناحية أخرى تقع أراضينا في شكل حزام واق يساهم في حماية المشروعات الأخرى من الجانب الشرقي والجانب الجنوبي. قد يقول البعض أن تأس الشيخ يحمون أراضيهم وهذا قول مردود... هنالك قول آخر مفاده أن الجيش يعمل لصالح شركة الشيخ وهذا كلها أوهام لا نصيب لها من الصحة. فالقوات المسلحة تقوم بواجبها الوطني

في ظروف صعبة وشركة الشيخ تسهم بما عندها من عرصات وجرارات
وجازولين... الخ. كل ذلك في شكل تعاون كامل لصالح الوطن".²⁵

شكل (32): مشاريع الزراعة الآلية في ولاية النيل الأزرق.



أما الشركة الثالثة فهي "شركة الدمازين للزراعة والإنتاج الحيواني"، وقد بدأت ترتيبات إنشاء الشركة في أوائل العقد السابع من القرن الماضي في مساحة 42 ألف هكتار (100 ألف فدان). بدأ العمل فيها موسم العام 1979 في منطقة تقع على بعد 96 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة الدمازين في ولاية

النيل الأزرق. وهي إحدى المشاريع التابعة لدار المال الإسلامي لصاحبها الأمير السعودي محمد الفيصل. تقوم بتحويل عملياتها الزراعية مجموعة بنك فيصل الإسلامي بالسودان ومصر، وتم تأسيسها بتسهيلات وإعفاءات جمركية وضرائبية باعتبارها شركة رائدة في مجال العمل العربي المشترك.

لم يكن هذا المشروع أول مثال للاستثمار العربي في السودان، بل كان أول عمل تنافسي يقوم به القطاع الخاص العربي في مجال الزراعة الآلية. لذلك اعتبرت الشركة نفسها في خط الدفاع عن موارد البلاد أئدياً للرسالة التي قامت بها شركة الشيخ مصطفى الأمان في مواجهة "التمرد الذي حدث في المنطقة". على التوالي نفسه أكد الدكتور محمد حسن الجاك، مدير الشركة، على أثر مشروع الدمازين ودوره في استتباب الأمن في المنطقة وتغيير نمط حياة سكانها:

"أود أن أقدم الشكر للأخوة في القوات المسلحة وقوات الشرطة الذين يرايطون معنا في مواقع الإنتاج الصعبة. لقد أثبت التجارب إنه بغير الأمن العسكري لا سبيل إلى الأمن الغذائي. ولابد أن تفرص الدولة على خلق وحدات عسكرية لحماية الإنتاج مثلما [كوت] فرق لمكافحة المخدرات وفرق للأسمار وضبط الأسواق وفرق للتأمين... الخ فوجود الأمن العسكري لحماية الإنتاج يعد حافزاً للزراع والمستمر على السواء. أشير أيضاً إلى أن فلول المتمردين تحاول التواجد في المنطقة أيام الزراعة وأيام الحصاد للترص بالمنشآت الاقتصادية للبلاد. لكن تواجدهم بعض قوات اللواء 14 معنا حد من هذه الظاهرة كما حد كثيراً من ظاهرة النهب المسلح التي تنشبت من قبل".²⁶

وقد نتج من توسع مشاريع الزراعة الآلية السريع في المنطقة بروز المارضة المنظمة من المزارعين التقليديين والعرب الرحل. عبرت عن ذلك تنظيماتهم العشائرية والجهوية من خلال احتجاجاتهم المتكررة ومعارضتهم لسياسة توزيع الأراضي (مشاريع + مناجم) وما ترتب عليها من إضرار بثروتهم الحيوانية ومصالحهم المباشرة. قدمت مذكرات احتجاجية للسلطات المعنية على المستويين المحلي والوطني لم تنقد قيمتها بالتقدم وتقدم مقترحاتها مشروع أجندة وتوصيات لأي جهة تهتم بمراجعة شاملة للأوضاع في منطقة جنوب الفوج.

"منذ العام 1974 تم تخصيص أكثر من 5 ملايين فدان [2.1 مليون هكتار، ما يعادل مساحة دولة إسرائيل] للشركات والأفراد، لو كانت هذه الشركات والأفراد رائدها المصلحة العامة ومصلحة البلاد لأصبح السودان

سلة خبز العالم كما كان ينادي نيري. ولكن كانت مشاريع ورقية ولا وجود لها بل استعاد أصحابها من الإعفاءات الجمركية والضرائبية مما تسبب في تخريب الإقتصاد الوطني والخزينة العامة... نفترض على قيام أي مشروع طالما كان ذلك يتعارض مع حقوقنا كمزارعين وروعة... [نطالب بأهمية] تحديد مسار للمرب الرحل مع توفير مكان للمرعى... وتحديد حرم للقوى القائمة... نطالب بإعادة النظر في التصديقات التي تمت من الأمانة العامة للإستثمار... نحن لسنا ضد الإستثمار ولكن لا نبارك أي استثمار يسلب حقوقنا المكتسبة".²⁷

توطين النوبة

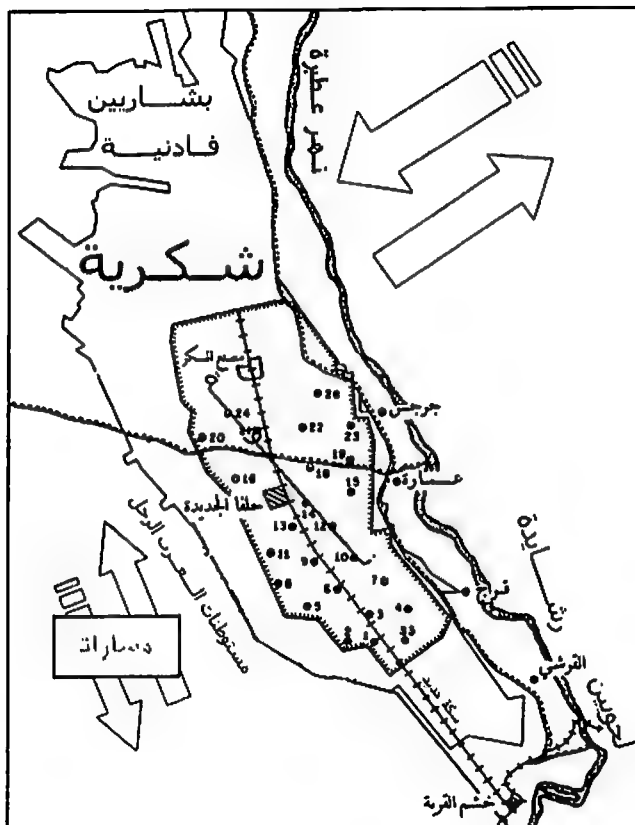
واجه شرق السودان، بجانب إفريقيا الزراعة الآلية في جنوب النيل الأزرق، التحديات التي صاحبت التغيرات في منطقة البطانة والمتعلقة بالتوسع في مشاريع الزراعة الآلية والمروية. فمنطقة البطانة هي السهول المحصورة بين نهرى عطبرة والنيل الأزرق على مساحة تقدر بحوالي 120 ألف كيلومتر مربع، أي ما يزيد عن مساحة دولة إرتريا. وهي سهول طينية تتحرك فيها القبائل الرعوية ذات الأصول العربية، خاصة الشكرية وكناة والرشايدة. إلا أنها شهدت منذ العام 1960 تغيرات كبيرة تمثلت في امتدادات المشاريع الزراعية وتوسعها المستمر خاصة مشروعي خشم القرية والرهدة الزراعيين.

لقد كانت عملية التهجير القسري التي تعرض لها مواطنو منطقة وادي حلفا النوبين، من أقصى شمال السودان، ذور الأصول الأفريقية والإرث الحضاري والإجتماعي والبيئي المختلف وتوطينهم في أراضي مشروع خشم القرية عاملاً إضافياً زاد من حدة التوتر والصراع حول الموارد في المنطقة.²⁸ فأهل النوبة مازالوا يمتدنون، وبعد 4 عقود من الزمان، بأن زرععتهم وترحيلهم الإجباري إلى منطقة غربية عنهم مناخياً واجتماعياً فرضت عليهم تغيير نمط حياتهم التي اعتادوا عليها، ولم يكن إلا لصالح مشاريع المزارعة الشمالية مصر ولم يكن بأية حال ذا مردود يربطهم بالأرض وهم مازالوا يطمحون إلى العودة إلى حلفا والمساهمة في إعادة تمييزها.²⁹

وعلى الرغم من أن إدارة المشروع عملت على تخفيف حدة النزاع بمحاولة إقناع وتشجيع القبائل الرعوية على الإستقرار في حرم المشروع والإستفادة من خدماته الزراعية والصحية والتعليمية والإقتصادية، إلا أن القبائل الرعوية مازالت، أيضاً، تتعامل مع النوبة كدخلاء على أراضيهم (شكل 33). بل هي تؤكد احتجاجاتها باعتبار أن ما يقدم لمجتمعاتهم الرعوية أو التي استقرت في مشروع خشم القرية من خدمات

أساسية لا يمر بالمقابل توطين حوالي 8 آلاف أسرة نوبة وإسكانهم في 25 قرية نموذجية وفي مدينة حلقة الجديدة ومستوى من الخدمات يفوق بشكل كبير ما قدم لهم وعلى حساب مواردهم وحساب مراحل ومراعي مواشهم.³⁰

شكل (33): حزام مشروع خشم القرية وتوطين النوبة.



مستوى الصراع في هذه المنطقة من شرق السودان لم يتعد بعد المناوشات والإشباكات الموسمية في دخول الرعاة إلى المزارع والصدّامات القبلية المتفرقة إلا أن القبائل الرعوية تواصل في تحديها لكل العوائق التي تواجه مساراتها شمالاً وجنوباً. وقد تصاعدت حدة النزاعات إلى الدرجة التي صار من الضروري

ومنذ العام 1973 وجود مجموعة من القوات المسلحة تابعة لقيادة الفرقة 2 برئاسة مشروع الرهد، والواء 20 بمدينة مدني والواء 4 بالقضارف بشكل دائم في زمام سهرل البطانة لحماية المشاريع الزراعية طوال العام.

الولايات المتنازعة

تاريخياً صفت الأجزاء الشمالية من مناطق البجا لصالح الحزب الإتحادي الديمقراطي لولائها للطريقة الختية، بينما غالبية المهندوة ارتبطوا بإرث طائفة الأنصار.³¹ ولكن على المستوى العام كان نفوذ التنظيمات الجهرية في شرق السودان والتي عبرت عنها تجمعات مثل اتحاد جنوب الفونج ومؤتمر البجا وحركة شباب النيل الأزرق (ثانا) معام بارزة في حدة الإستقطاب وتجدد الولايات السياسية والقاعدة التي استندت إليها مشروعية حمل السلاح مؤخراً. فعلى سبيل المثال، فإن تنظيم "مؤتمر البجا" قد تم تأسيسه منذ العام 1958 كتظيم إقليمي مطالبي بواسطة عدد من أبرز نشطاء المنطقة منهم محمد الأمين توك والدكتور محمد جرتلي وعلي المليك ومحمد باكاش وعبد القادر أوكير وهاشم بامكار بقيادة الدكتور طه بلية. إستهدف "المؤتمر" منذ ذلك الوقت مواجهة مشكلة التخلّف والمظالم الواقعة على المنطقة وكيفية الخروج بأهل الشرق من هذه الوعدة عن طريق لامركزة الحكم.³²

ارتكزت القيادة الجديدة لمؤتمر البجا على إرث هذا التنظيم التاريخي في النضال ضد الإستعمار الحديوي (المصري التركي) ودورهم في ثورة 1924 ونضحياتهم ضد المشاريع الإستعمارية البريطانية. وقد بلغ قمة نفوذه بمشاركته خلال الإنتخابات العامة العام 1965 بعدد 10 نواب في الجمعية التأسيسية (البرلمان) وفي إطار تحالف قوى سياسية مثلت مع جبال النوبا وجنوب السودان وضماً جديداً في أعقاب ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1964. وتراجع تمثيله في إنتخابات العام 1968 إلى 3 نواب، إلا أن شعاراته صارت هي الحد الأدنى لأجندة العمل السياسي في المنطقة. وقد حدد محمد طاهر أبو بكر، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا المعلوم الأساسية له بأنها مازالت هي:

"إستداد للقضية القديمة، مزيد من الحقوق السياسية والعدالة الإجتماعية. فافلازمات في حق المنطقة وأبنائها لم تتوقف. وهذا النظام [الإقذاف] أسوأ من كل الأقنطة السابقة، وتتجسد فيه قمة المظالم والإتهامات. وحدث أكبر عملية نهب لثروات المنطقة، أراضي القاش يحتكرها أحد أقطاب الجبهة [الإسلامية]، كذلك أراضي دلتا طوكر يجري العمل لإحتكارها... قضينا

هي نحو هذه الظلمات وثبتت حقوقنا الشرعية في التنية واقتسام عادل للسلطة والثروة".³³

ولكن على واقع تجربة فترات الحكم الإقليمي خلال الحقبة النصرية (1969-1983) وتراكمات الأحداث خلال 20 عاما الماضية يمكن الإشارة إلى ان فرص النمو المستقبلية لمؤتمر البجا قد حددتها الخلافات المتزايدة بين قبائل البجا خاصة البني عامر والمهدندوة وازدياد حدة المنافسة على المناصب الرسمية لجهاز الدولة في ولايتي كسلا والبحر الأحمر. كما يعمق من حدة الخلافات محاولات بعض متقني المنطقة استغلال التناقضات العشائرية لصالحهم بتأجيجهم لحالة الاستقطاب السياسي وازدياد حدة المواجهة العسكرية في شرق السودان. ودليلنا هنا يشير إلى الحد الذي يمكن ان يصل إليه بعض الذين يساهمون في تشكيل الرأي العام في توظيف العصبية القبلية وتسخيرها لخدمة أهداف سياسية يقدمه الكاتب محمد خير (بني عامر):

"في هذه المرحلة الدقيقة تزايد المؤامرات على منطقة شرق السودان بفعل التخطيط المرسوم للقيام بغزو خارجي يستهدف وجود هذه القبائل... التي تشكل أساساً راسخاً لقوة قبائل التيفراي [الإسلامية] التي تمثل العمق الاجتماعي والتواصل الديني والثقافي لقبائل البني عامر للوقوف في وجه التحالف الراسخ أمام قومية التيفراي المسيحية في إرتريا وإثيوبيا. لذلك فإن تركيزنا على قبائل البني عامر ينطلق من وعينا بطبيعة المواجهة المباشرة في الوقت الراهن، والتي تستهدف في النهاية إزاحة قبائل البني عامر وتمزيق وجودهم القوي والعميق في شرق السودان. إن هذا الاتجاه في الحقيقة تساهم فيه قبيلة المهدندوة التي تنطلق من فهم خاطئ وهو ان شرق السودان هي الأصل فيه وهم أصحاب الأراضي. وضمن عقلية الديتكا في الجنوب يسعون إلى زعزعة استقرار الشرق، واتزان الزعامة لهم في ظل أية ظروف على الرغم من أنهم حصلوا في مجمل تاريخ الحكومات السودانية بالإهتمام، وأتيحت لهم فرصة واسعة لحكم الإقليم الشرقي. لأن الحكومات السودانية كانت تحذر من قبائل البني عامر بحكم امتداداتها القوية في إرتريا وتجاهل حتى مشاركتها في شرق السودان... أثبتت الأحداث التاريخية في السودان بأن البني عامر كانوا خير عون للشمالين في السلطة، وخير من يحافظ على أمن وسلامة منطقة الشرق. بخلاف المهدندوة الذين تمارض جذورهم واتساءاتهم مع التوجه العربي. ويتعاملون مع الشمالين على أساس

أنهم المنصر الغرب في الشرق بل وأنهم يهتمهم بمصادرة حقوق القوميات الأخرى، والتقليل من دورهم وشأنهم، وحرمانهم من التنمية الاقتصادية. وكانوا يدون الحماس القومي [للمرد] الديني في الجنوب ومعاربتهم للحكومة المركزية، وكانوا يشاركون دائماً في تفويض النظام في السودان".³⁴

"من يلافيك متحزماً لاقيهو عريان"

كانت الظروف الإقليمية والعالمية تبدو منذ منتصف عقد التسعينيات في القرن الماضي ملائمة تماماً لاطلاق معارضة مسلحة من شرق السودان. كانت الحكومة السودانية تواجه حالة أقرب إلى الحصار الفعلي غير المعلن، لكنها كانت تتحرك باستخفاف واضح لخطورة المعارضة. وتسخر من الصادق المهدي ودعوته "الجهاد المدني"، وتردد الطين بلة باستنزاف معارضيهما أنها أكثر استعداداً للنزلة والصراع ولا تخشى أحداً، وتردد المثل السوداني "من يلافيك متحزماً لاقيهو عريان".

قامت المعارضة السياسية السودانية المنضوية تحت لواء "التجمع الوطني الديمقراطي" في مؤتمرها بالعاصمة الإرترية، أسمرا، في يونيو (حزيران) 1995 بإعلان عزيمتها على إسقاط النظام السوداني بكل الطرق الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ولكن عراب الحكومة الدكتور حسن الترابي ذكر: "أن لقاء أسمرا انتهازي ضم أطرافاً انتهازية... أنها ليست سوى أطراف انتهازية لا جامع بينها ولا تشكل أي خطر على النظام القائم".³⁵

لكن خفف من تحديات الحكومة الخلافات التي كانت تعصف بالمعارضة إلى الدرجة التي تبدو فيها وكأنها تعارض بعضها الآخر أكثر مما تعارض الحكم في الخرطوم، بالقول أو بالفعل.

من جهة أخرى، كانت حكومة الخرطوم تعلم يقيناً أن الخطر الحقيقي على مشروعها "الحضاري" ومشروعيتها ينبع من قوة عسكرية شمالية (انظر شكل 23، وشكل 34). فعملت على تصفية القوة العسكرية المحترقة لأسلحة المدرعات والإشارة والمهندسين والذخيرة والسلاح الطبي، واعتمدت الفرقة 7 المدرعة بقيادة العقيد إبراهيم شمس الدين (مساعد وزير الدفاع) النواة الجديدة تسليحاً وتدريباً لجيش تستند إليه توجهات "حركة الإنقاذ" أخذت بتفويض الحرس الجمهوري العراقي، ويتم إسنادها بقوة موازية من قوات "الدفاع الشعبي" تم إعدادها على نسق "الحرس الثوري الإيراني".

واقع الحرب الأهلية في جنوب السودان وخبرتها التاريخية يدل على أن الدور المباشر للمعارك العسكرية هناك هو في "زعزعة" استقرار النظام القائم في الخرطوم وليس في "تغييره". لذلك كرست الأجهزة الأمنية

جل جهودها في تطهير الجيش والتصفية النهائية لأي وجود معارض وسط ضباطه دون رخصة كما تمثل في سحق محاولة انقلاب "رمضان" في أبريل (نيسان) العام 1990.³⁶

شكل (34): ملاحم الجيش السوداني.

تم تأسيسه العام 1925 علم، أساس جهوي وعشائري (الفرقة الإسوائية، فرقة العرب الشرقية، فرقة العرب الغربية، المجاعة) باسم فرقة دفاع السودان. وقيل قتلته عند الاستقلال الجنرال أحمد محمد وكان نائبه هو الجنرال إبراهيم عبود، قائد أول انقلاب في السودان (1958/11/17).

عمره من أقوى وأكبر الجيش في القرن الأفريقي، وكانوا حجة قوية من 100-150 ألف جندي، مدعوم بقوات من الدماء السخية تقدر بحوالي 150 ألف جندي، وسيم الحكومة إلى رفع عددهم منذ العام 1995 إلى مليوني جندي، إلا أن سلاح الطيران الإثيوبي يتوق على تطهيره السوداني.

أسلحة المشاة والمدفعية والمظلات من عمادة قوته 90٪ من جنوده من مناطق جنوب وغرب البلاد، 40٪ لا يدينون بالإسلام.

يعتمد في إمداداته وتدريبه على الصين + العراق + ليبيا + الإمارات + مصر + السعودية + قطر + كازاخستان وجنوب أفريقيا.

خرج من بين صفوفه 3 انقلابات أساسية، الأول حكمت البلاد لمدة 6 أعوام (الجنرال عبود) والثانية لمدة 16 عاما (الجنرال ميري) والثالثة ماراها تحكّم البلاد منذ العام 1989 (الجنرال الشير)، و23 محاولة انقلابية فاشلة. من بين صفوفه خرجت أيضا حركة القاميا الأولى والثانية ضد قوة الفرقة الإسوائية في العام 1955، وأول محاولة انقلابية قامت بدعم من حركة الإخوان المسلمين في بونير (تشاد) العام 1959 هي محاولة علم، حامد وعبد الرحمن، كيدية والرشيد الظاهر حكم (المشير العام للإخوان)، ومن بين قواته شاعت حركة تحوّل شعوب السودان "لحمدة الكعبة 105 يوم العام 1983، ومن ضباطه وجنوده تم تكوير "القادة الشرعية"، وقوات التحالف السودانية" وتأسست هيئات اللجنة العسكرية للأحزاب السياسية.

تعرض منذ انقلاب يونيو (حزيران) 1989 لأكبر حملة نفسية وإعادة تنظيم وتاهل علم أساس عقائدي. تم الاستغناء عن ما يقدر بحوالي 30 ألفا منهم حوالي 40 ألف ضابط وصف ضابط من أسلحة المدرعات والإشارة والمهندسين والدخيرة والسلاح الطبي.

(علم القوات المسلحة، وحدة التوجيه، مؤسسة الحزم المدني السوداني)

في الأسبوع الثالث من سبتمبر (أيلول) 1990 أعلنت مجموعة من كبار قيادات الجيش أنها قررت معارضة حكومة انقلاب يونيو (حزيران) 1989 داعية ضباط وجنود القوات المسلحة إلى الإتيان

والمشاركة في عملية تغيير للنظام عرفت إعلامياً باسم حملة "أنا السودان". حددت "القيادة الشرعية" أهدافها الأساسية في:

"الإغماز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية إلى السودان وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك العمل على وقف الحرب في الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه وصيانة إستقلال القوات المسلحة وإعادة تأهيلها للترغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي... إن القيادة الشرعية... ترفض بقوة أن يكون السودان خنجراً يوجه إلى صدر الشقيقة مصر أو أداة لتهديد أمن الشقيقة الملكية العربية السعودية، ولا تقبل أن تكون قاعدة لتهديد أي دولة عربية أو أفريقية مجاورة، أو تكون قاعدة للإرهاب الدولي أياً كانت الدوافع".

وعلى الرغم من ذلك واجهت المعارضة العسكرية الشمالية ممثلة في تنظيم "هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة" مصاعب كبيرة تحصل على الإعراف من الرأي العام والقيادات السياسية المعارضة ودعم الوجود المسلح لحركة تحرير شعوب السودان شمال خط عرض 12. خاصة وقد كانت هي امتداداً لآخر قيادة عسكرية قبل انقلاب يونيو (حزيران) 1989 والتي مثلها الثلاثي الجنرال قنحي أحمد علي والجنرال عبد الرحمن سعيد والجنرال الهادي بشري.³⁷

كان أكبر تحد واجهه "القيادة الشرعية" في منفاها الإختياري في القاهرة (مصر) هو محدودية التأيد وسط صفوف الجيش، باعتبار أن حوالي 8 آلاف ضابط وصف ضابط أهدوا من صفوف القوات المسلحة في ظل الحكم الحالي لم يلتحق منهم بتنظيم "القيادة الشرعية" إلا عدد بسيط جداً. وقد أرجع أحد أبرز ضباطها ذلك إلى أن:

"هيئة القيادة الشرعية لم تعمل شيئاً، ولم تقم بأي عملية عسكرية مسلحة، وإنما انصرف ضباطها إلى متابعة الخلافات السياسية بين الحزبين الكبيرين، وحدث نوع من الإستقطاب لهذا الحزب أو ذاك... القيادة الشرعية أكبر وهم محاذ في تاريخ المعارضة العسكرية، وحتى الآن لا يملكون أي جندي محارب غير الاسم فقط".³⁸

وقد عبر عن ذلك أيضاً الجنرال عبد الرحمن سعيد عندما لخص الموضوع من زاوية أخرى:

"نحن عسكريون محترفون، لا سياسة إلا في الحدود التي نخدم المهدف الأساسي. والمشكلة هي أن الجميع خذلونا. فقد خذلنا السياسيين الذين قدموا انتماءاتهم الحزبية على الإنحياز الجبهوي، وترب على ذلك حالة من الشلل أصابت التجمع الوطني للمعارضة. ونحن - كمعارضة عسكرية - لا نجد الدعم الذي يمكننا من تحويل الخطوة إلى برنامج عمل يومي. لقد غرقنا في بحر الخلافات السياسية وزاد الأمر سوءاً بروز الخلافات العسكرية".³⁹

ولم تستطع "هيئة القيادة الشرعية" المحافظة على وحدتها وخرج منها العقيد عبد العزيز خالد عثمان بعد ذلك،⁴⁰ الذي استطاعت حركته استثمار الحساسيات التاريخية بين "هيئة القيادة الشرعية" والأجهزة الإرترية، وفي توليفه صلته الشخصية بقياداتها السياسية والأمنية فحظيت برعاية خاصة وحماية متميزة ودعم مباشر منها. ومن ذلك المطلق استطاعت "قوات التحالف السودانية" أن تبني استراتيجيتها على أساس أن:

"التحالف مقتنع بأن التجمع [الوطني الديمقراطي] بشكله الحالي لن يسقط نظام الجبهة [القومية الإسلامية بقيادة الترابي]... قوات التحالف تهدف إلى خلق سودان جديد يتحقق عبر أساليب وآليات وفلسفة جديدة... إذ أن الأساليب والآليات القديمة تعود إلى سودان قديم لسنأ طرفاً فيه. رؤانا هذه تنطبق على القيادة الشرعية كحصيل صفوي داخل التجمع. ونعتقد أن الوجود العسكري في التجمع بشكله الراهن كبل الحركة العسكرية. ولذلك فإن قوات التحالف السودانية لم يكن هدفها إقسام بل تطوير العمل العسكري المعارض. فالإقسام يكون من القيادة إلى القاعدة وهذا ما لم يحدث. لقد كان الخلاف على المستوى القيادة. ولا نحتاج إلى تأكيد حقيقة وهي أن أي مجموعة جنرالات من دون جيش هي مجموعة سياسية، وأي جيش من دون قيادة هو شقة وقطاع طرق. والجنرالات حين يصبحون مجموعة سياسية بالضرورة يفتقرون إلى القواعد الجماهيرية التي توطرها الكيانات الحزبية".⁴¹

ولذلك استبان مع مرور الوقت طبيعة استراتيجية قوات "التحالف" التي تحارب الحكومة السودانية في شرق السودان من طبيعة خلفياتها السياسية ومنطلقاتها العقائدية والآليات التي توظفها وفي تحديد أهداف النهائية لاتفاقتها المسلحة والشعارات التي ترفع رايها أو تعمل على تحقيقها.⁴²

"كابيللا السوداني"

بعد انهيار نظام موبوتو في الكونغو واکتساح قوات كابيللا للبلاد وإعلان سدة الحكم في كينشاسا ارتفعت أسهم "الحل العسكري" لتغيير الأنظمة الأفريقية وهبت في أشرطة "الخيار العسكري" لاحتواء والحل الص من الحكومة السودانية رماح إقليمية ودولية. فنشطت حملة تسويق حركة "قوات التحالف" في الدول الغربية، وفي أمريكا على وجه الخصوص باعتبار ان الحدودات الإستراتيجية والجغرافية والعرقية تفرض واقعا معنوياً على العقيد جون قرنق وقواته "جيش تحرير شعوب السودان" توقف شمالاً عند خط عرض 12 مع خط التماس المار بمدينة كوستي، في أواسط السودان، على أكثر تقدير.⁴³ وقدمت هذه الحملة الترويجية "قوات التحالف" إلى الأجهزة الغربية (السياسية والأمنية) باعتبار ان طبيعة تركيبها العرقية وتكوينها الثقافي هي الأكثر فاعلية وأثراً في الشمال وتلك إمكانيات توسيع النفوذ الأدبي والسياسي أكثر من أي حركة بديلة لنظام "الجبهة الإسلامية" القائم في الخرطوم. كان من نتائجها دعم "قوات التحالف" ومتابعة أكثر من جهة إقليمية ودولية زيارة العميد عبد العزيز خالد المشهود في منتصف العام 1997 إلى عدد من المواسم باهتمام بالغ، تمكن خلالها من مقابلة عدد من متخذي القرار وواضعي السياسات في كل من واشنطن ولندن.⁴⁴

قوات التحالف السودانية تدعو إلى تغيير جذري في نظام الحياة السياسية والإجتماعية التي نفذتها الحكومة الحالية باعتبار أن عملياتها العسكرية هي ضمن عمل سياسي متكامل؛ وهي عموماً سائرة في نهج الهياكل السياسية والعسكرية التي أسسها "حركة تحرير شعوب السودان". وتعتبر أن عدوها الأساسي هو:

"نظام الجبهة الإسلامية القومية الحاكم في السودان وكل مؤسساته ودعائه وحماته وأبواقه... وكل من يمولها أشخاصاً ومؤسسات مالية وتجارية... وكل فرد يحل منصباً من مناصب السلطة التشريعية والتنفيذية ابتداءً من سارقي قوت الشعب إلى رأس النظام".⁴⁵

تؤكد كل بيانات "قوات التحالف" ومطبوعاتها لن الهدف النهائي هو "تأسيس دولة مدنية ديمقراطية موحدة" في السودان. وقد كان مؤتمرها التمهيدي الأول الذي انعقد في الأول من أغسطس (آب) العام 1995 بأسمرا (لارتريا) أول فرصة تقدم فيها قيادة علنية، حيث تم انتخاب مكتب سياسي (5 مدنيين + عسكريان) تولى العميد عبد العزيز خالد عثمان - بالطبع - رئاسة المكتب العسكري ومنصب القائد العام لقوات التحالف الميدانية.⁴⁶

وتضعفت بشكل نهائي فرص وحدة العمل والقيادة العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي، التي كان من المفترض ان تمثلها قيادة الجيش في شخص "القيادة الشرعية". وتجاوزت الأحزاب السياسية الأثر الإيجابي، على الرغم من محدوديته، لدورها وعبرت بطرق مختلفة (علنية وسرية) عن عدم إعترافها بها كممثلة للجيش في إطار "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض. واندفع كل حزب لتأسيس وجوده العسكري المستقل بعيداً عن "القيادة الشرعية". فانضمت بعد ذلك إلى ركب المعارضة المسلحة 7 تنظيمات صغيرة ورمزية تمثل كل من أحزاب الأمة (جيش الأمة للتحرير) والإتحادي الديمقراطي (قوات الفتح) والشيعي (قوات الجبهة الديمقراطية) والقومي السوداني (قوى الجبال) ومؤتمر البجا والتحالف الفيدرالي الديمقراطي وقوات القيادة الشرعية. لم يكن تأثير هذه التنظيمات فاعلاً على موازين الأحداث أو حاسماً في ساحة العمليات العسكرية. وقد كان بروزها إلى ساحة العمل العسكري مدرجاً وموافقاً مع تحالفات سياسية، يعتقد عدد من المراقبين ان هدفها كان قطع الطريق على "قوات التحالف" ومنافستها والمزايدة عليها والحد من نفوذها الأدبي.

منذ البداية حددت قيادة الجبهة الشرقية لقوات المعارضة الأهداف الإستراتيجية الأولية للعبور العسكري نحو مركز السلطة في الخرطوم (تبعد عن كسلا بنحو 400 كيلومتر) وتغيير نظام الحكم فيها على 3 محاور: المحور الأول هو تعطيل خزان الروصيرص الذي تمتد عليه البلاد في إمداداتها الكهربائية، والثاني يتمثل في قطع الطريق البري الوحيد (الخرطوم-بورتسودان) الذي يربط البلاد بالميناء والسيطرة عليه تعني التحكم في طرق تموين البلاد ووقف صادراتها، وثالثاً في تعطيل فاعلية خط أنابيب النفط. ولكن مسار العمليات منذ العام 1996 يؤكد ان الطامح العام لها صار استنزافاً.⁴⁷

محاور العمل العسكري

بوادر تنظيم أول حركة مسلحة شمالية رصدتها "جهاز أمن السودان" كانت بعد أسابيع قليلة من انقلاب يونيو (حزيران) 1989 قام بها السيد مبارك المهدي، آخر وزير للداخلية والقيادي البارز في حزب الأمة، وكانت محاولته قد استهدفت تجميع نواة تنظيم عسكري في ليبيا يضم إليه قوات "الإنتشار السريع" التابعة للجان الثورية السودانية.⁴⁸ وبذلك تكون هذه المبادرة قد سبقت الإعلان السياسي والعسكري "القيادة الشرعية" بقيادة الجنرال تحي أحمد علي بما يقارب العام.

سهل من ترتيبات العمل المسلح في الجبهة الشرقية ان "حركة تحرير شعوب السودان" قد تمكنت خلال فترة 10 سنوات سابقة من تأسيس قاعدة وجود وحركة لها في منطقة جنوب الفونج على طول الحدود السودانية-الإثيوبية مساحتها حوالي 70 ألف كيلومتر مربع (تادل مساحة إيرلندا)، وسكنها حوالي

200 ألف مواطن.⁴⁹ وذلك على الرغم من ان الحكومة قد تمكنت من محاصرتها والحد من امتداد تهديداتها إلى ولايات سنار أو القصارف. لكن كان أول تطور عسكري على الساحة السياسية الشمالية يتجاوز ذلك الطوق قد حدث عندما أصدرت في مطلع العام 1991 جماعة بيجارية بياناً أعلنت فيه قيام تنظيم مسلح يرتكز على موجعات وشعارات "مؤتمر البجا" لتحقيق معاني الوحدة الوطنية في عدالة توزيع الثروات والدخل القومي والمشاركة في السلطات الإقليمية والقومية. وقد أكد بيانها الأول الآتي:

"محاربة النظام الديكتاتوري بأدوات النضال المسلح والشعبي لعودة النظام الديمقراطي وعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة الفعاليات السياسية كافة لحل قضايا الوطن والثناء كل القوانين المقيدة للحريات واحترام حقوق الإنسان حسبما جاء في المواثيق الدولية والقومية والإقليمية".⁵⁰

أعقبه إعلان منظمة مجهولة تطلق على نفسها اسم "حركة المقاومة السودانية" مسؤوليتها عن محاولة تفجير جسر على طريق بورسودان-الخرطوم السريع في منتصف يوليو (تموز) 1992. لكن الإطلاقة الحقيقية للنشاط العسكري المنظم ضد الحكومة السودانية من شرق السودان كان في أبريل (نيسان) 1996 بعملية "قوات التحالف" ضد حامية مديسيه. ودخل العمل العسكري فترة جديدة بتوغل قوات المعارضة داخل همشكوريب (كسلا) في يناير (كانون الثاني) 1997، واحتلالها محور الكرمك-حيسان (النيل الأزرق)؛ وفي مارس (آذار) من العام نفسه بسيطرة قوات المعارضة على مناطق قرورة وعقيق على شاطئ البحر الأحمر.

زاد من حدة التوتر في شرق السودان محاولة "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض استغلال الخلافات في العلاقات المصرية-السودانية لصالحه خاصة بعد تصاعد النزاع حول مثلث خلايب. وكثف من حملته الإعلامية على بروز دور جديد في الإقليم من خلال تواجد قوات إيرانية ونشر قطع بحرية إيرانية في البحر الأحمر ومشاركتها في مناورات بحرية مع القوات السودانية. وعزز من حملته بمواصلة إتهام الحكم في الخرطوم برعاية الإرهاب وتحويل السودان إلى مركز تصديره.⁵¹

من جهة أخرى، عبرت الحكومة المصرية عن مساندتها للعمليات العسكرية في شرق السودان بأشكال عديدة، سرية وعلنية. فقد صرح الدكتور يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، ان فصائل المعارضة شكلت قوة عسكرية تولى القيام بدورها ضد "النظام الحاكم في الخرطوم" وأكد أن لبلاده وقفة معه "إزاء تمديه في معاداة مصر".⁵² وغض الرئيس حسني مبارك الطرف عن عمليات الجبهة الشرقية ورفض الإستجابة إلى نداءات الخرطوم المتكررة بالمساعدة المالية والاقتصادية والعسكرية في مواجهة التطورات في شرقه باعتبار ان "ماحدث شأن داخلي ولا يوجد تهديد بفزو خارجي" للسودان.⁵³

في مطلع يوليو (تموز) 1995، وقبل عام كامل من بداية اشتعال نيران الجبهة الشرقية، صرح السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، أن التجمع بعد حسمه لقضايا البرنامج والتنظيم، أصبح هدفه منحصراً في 3 أوجه هي العمل الدبلوماسي والسياسي والعسكري حيث يوظف إفراتات دعم حكومة البشير-الترابي "للإرهاب" واستثمارها في فرض المزيد من الحصار على النظام السوداني. "الوجه الثالث هو الإقنضة وتزوير الوسائل لدفعها إعلامياً وتحتن اتفاق أسمرًا وعكسه على الداخل... أن نضرب الجماهير نفسها للكلح المسلح".⁵⁴

وتواصلت إجتهاادات قيادات المعارضة المسلحة في تحديد إستراتيجية وأهداف ومهام العمل العسكري الميداني من دون طائل. فذكر القائد ياسر سعيد عومان، ممثل "حركة تحرير شعوب السودان" في إرتريا، في أوائل العام 1997 أن تأسيس إطار العمل العسكري في شرق السودان يشمل خطوات محددة. "المطلوب تم تحديده بوضوح خلال اجتماع القيادة العسكرية المشتركة في 5/12/1996. ترأس الاجتماع [المعبد] جون قرق وبحضور الجنرال تبحي أحمد علي والدكتور عمر نور الدائم والتجاني الطيب والسعيد عبد العزيز خالد والدكتور جعفر محمد عبد الله نيابة عن محمد عثمان الميرغني... العمل الذي اتفقنا عليه مختلف جذرياً عن الفوز الليبي العام 1976، ويهدف إلى كسر أجهزة النظام الأمنية وتكئين الناس من الإقنضة لإسقاط النظام... لن يستند هذا العمل إلى عملية عسكرية قادمة من الخارج أو في صورة غزو على غرار عملية 1976".⁵⁵

وأعقبه بعد أسابيع قليلة الجنرال عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة القيادة الشرعية للقوات المسلحة، مؤكداً أن إستراتيجية "التجمع" تلتخص في أن تثن قواته عملياتها "وفق خطة عسكرية متدرجة... لنا قوات تسيطر على شمال الجبهة الشرقية في منطقة همشكوريب-رسم ومنطقة كسلا... ثم في منطقة النيل الأزرق... محور كرمك-قيسان، ومنطقة المابان... خطتنا العسكرية تقوم على تحريض المواطنين والعسكريين للقيام بانقاض شعبية تطبيق نظام الحكم الحالي... مدينة الدمازين هدف إستراتيجي [غزو 450 كيلومتراً جنوب شرقي الخرطوم]... نحن نؤمن على العمل الشعبي... ونحن من طرفنا نرى أن إنهاء الأزمة السودانية يبدأ من رضوخ الحكومة لمبدأ تسليم السلطة (سلم تسلم)، وإذا فعلت ذلك الحكومة فسكنون هناك مرحلة إنتالية يتم خلالها إجراء إنتخابات ديمقراطية".⁵⁶

شكل (35): مساح العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية.



في منتصف العام 1997 أكد المريد عبد العزيز خالد، قائد "قوات التحالف"، ان قواته لديها استراتيجية واضحة المعالم في الجبهة الشرقية باعتبار إنه يعرف المنطقة شبراً شبراً بحكم عمله السابق ككائد عليها خلال حقبة التعددية الثالثة (1986-1989)، ويفهم أهميتها الإستراتيجية وتأثيرها المباشر على حكومة الخرطوم إقتصادياً وسياسياً. وبنهاية العام حدد العقيد جون قرق، زعيم "حركة تحرير شعوب السودان"، أولويات العمل العسكري وأهدافه مرة أخرى عند لقائه الحاشد مع الجالية السودانية في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر (شرق القاهرة).

"أن المعارضة السودانية بإمكانها قطع طريق بورتسودان-الخرطوم، كما أن بإمكانها ضرب محطة التوليد الكهربائي بالدمازين، ولكننا لن نعمل ذلك لنزود من معاناة شعبنا... ان عمليات المعارضة ستكون في صورة ضربات سريعة وقاعلة في عدة جبهات لإسقاط النظام... واجهنا كثير من الإنتقادات من الشماليين والجنوبيين، لأن بعض الجنوبيين كانوا يتقدون الشعارات الوحيدة للحركة، ويقولون لماذا نقاتل ونموت من أجل الوحدة، بينما الشماليين لا يقاتلون معنا، وهم سبب المشكلة... كما نجيبهم بأنه غير مطلوب منهم أن يقاتلوا في الشمال نيابة عن الشماليين، وعندما تصل المعركة للشمال، فإن الشماليين سيقاتلون بأنفسهم دفاعاً عن حريتهم وعن وحدة السودان، وهذا ما نحقق الآن. فالذين يقاتلون في جبال النوبا وجنوب وشمال النيل الأزرق وهمشكوريب وقرورة هم من الشماليين... عندما كانت التساؤلات تأتي من الشماليين عما يقصده الجنوبيون برفع شعار التحرير، فإننا ظللنا نجيب بأن التحرير ليس ممن؟ ولكنه لماذا؟".⁵⁷

وعن نصف أبريل (نيسان) 1999 تصاعدت حدة المواجهة العسكرية على الجبهة الشرقية بتنفيذ قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" عمليات في العمق على مشارف مدينتي كسلا وخشم القرمة واستطاعت قتل طريق بورتسودان-الخرطوم مرات عدة. ولكن في قطاعها الجنوبي في منطقة الفونج لم تستطع ان تقدم قوات "حركة تحرير شعوب السودان" من نطاق محور عملياتها خلال 10 سنوات السابقة ولم تتجاوز تأمين منطقة أولو الإستراتيجية مركز قيادة قواتها في جنوب النيل الأزرق والمشرقة على حقول النفط في منطقة خور عدار بأعالي النيل.⁵⁸ وخلال السنوات الماضية لم تنجح، أيضاً، قوات "مؤتمر البجا" في تحقيق تهديد مباشر ومؤثر لطريق بورتسودان السريع أو لأي مدينة رئيسية في الإقليم الشرقي وحصرت عملياتها المؤثرة في محور همشكوريب (القطاع الأوسط) وحاميتي عيتبا-عنتيبي (القطاع الشمالي) في جنوب البحر الأحمر.⁵⁹

الكلاشنكوف في خدمة الساسة

واجهت العمليات العسكرية للتجمع الوطني الديمقراطي أول هزائنها في عدم إلتفاف فصائله بوضوح على آليات (طرق) إسقاط النظام في الخرطوم. وساد عمله السياسي والإعلامي ضبابية وغموض (مقصود أم صدقة، لا يهم) فيما يتعلق باستراتيجية وتكتيكات إطلاحة الحكومة السودانية. وبرزت على لسان قادته - كهلوى سياسية متباعدة - مفاهيم متضاربة وغير محددة عن آليات للتغيير مثل الكفاح المسلح، والإنتفاضة الحمية، والإنتفاضة العسكرية المستندة بالمقاومة الشعبية، والإنتفاضة الشعبية المسلحة، والزحف العسكري المتدرج... الخ. ولم تنجح المعارضة في الداخل والخارج في أن توحد تقديراتها للعلاقة بين العمل العسكري والعمل السياسي. باختصار، فشلت في أن تحول إلى واقع ملموس موثيق عملها أو تنفيذ قراراتها حتى على مجرد الإلتفاق على مصادر تمويل النشاط العسكري.

كل العمليات العسكرية التي قامت بها المعارضة المسلحة عبر الحدود الشرقية لم تقرب من تحقيق الحد الأدنى الذي حددته بياناتها الأولى. وانحصرت في عموميتها في تشتيت الطاقة الدفاعية-الهجومية لقوات الجيش وحصرت تكتيكاتها في الحرب النفسية. من جانب آخر، نجحت الحكومة منذ دخول شرق السودان في حلبة الحروب الأهلية السودانية، في تقديم معاركها للرأي العام السوداني بأنها مجرد غزو إرتريري وعدوان إثيوبي، رغم عجزها في تقديم أي دلائل مادية ملموسة تؤكد صحة تقديراتها.⁶¹ واعتبرت أن قدرة المعارضة في الشرق على زعزعة نظام الحكم محدودة، وفرص تأثيرها على المدى الطويل ضعيفة.

"إن قوة المعارضة المتمركزة في إرتريا أصغر من أن تشكل خطراً على الجيش السوداني... إن قوة المعارضة بما في ذلك "الجيش الشعبي" بقيادة قرق يصل إلى 2744 رجلاً... 2 ألف رجل من الجيش الشعبي و96 من الحزب الإتحادي و40 رجلاً من حزب الأمة و600 رجل من أفراد قوة العميد عبد العزيز خالد و8 رجال من قوة الجنرال قحبي أحمد علي، القائد السابق للجيش السوداني".⁶²

وحاولت التقليل من شأنها باعتبارها لا قيمة إستراتيجية لها في إطار معركة الحرب والسلام في السودان، فهي لا تعدى دائرة صرف الأقطار عن ساحات الصراع الحاسمة.

"المجموع الذي تشهده قوات "الحركة" بزعامة العقيد قرق في مناطق النيل الأزرق جنوب شرقي البلاد مناورة هدفها صرف نظر الحكومة عن منطقتي جوبا وبحر الغزال الهدف الأول للتمرد".⁶³

وعلى صعيد سيناريوهات الحرب النفسية استطاعت الحكومة السودانية النجاح في اختراق العمل المعارض وتوظيف عودة عدد من أعضاء التنظيمات العسكرية إلى السودان إعلامياً لصالحها. كان من أهمها تأثيراً عودة الجنرال الهادي بشري، مدير استخبارات النظام التعددي المدفوع (1986-1989) وأحد أضرار "القيادة الشرعية"، إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995. وتسويق انضمامه لحكومة الجنرال البشير (وزيراً للثقل ثم والياً على النيل الأزرق) باعتبار أن قادة المعارضة يتأرون مع أنظمة أجنبية بهدف تقسيم السودان وقلب نظام حكمه وتهديد "مشروعه الحضاري". وتأكيده أن أيدي أجنبية أوصلت المعارضة لقبول تقسيم السودان لدويلات وإن "لواء السودان" صنيعة أجنبية ترعاها المخابرات المصرية، وإن التجمع الوطني استجاب لكل مخططات "المتمردين" بقبول مبدأ الفزرو والذي يندرج بحرب أهلية في الشمال ويمهد لحل الجيش واستبداله بقوات "التمرد". وأضاف الجنرال بشري:

"لقد خرجت في سبيل الله والوطن وأعود اليوم في سبيل الله والوطن..."

لقد بدأت الشكوك تتأبني في جمعية المعارضة وتمسكها بالثواب منذ مؤتمر أسمر الأول العام 1994. هذه الثواب هي وحدة السودان والحفاظ على الإسلام... لقد أقر مؤتمر أسمر وثيقة تخاف هذه الثواب... لقد بات واضحا أن المعارضة السودانية في الخارج صارت محلب قط في أيدي قوى أجنبية كل له أهدافه من أجل إضعاف السودان وتزريق وحدته".⁶⁴

وأكد إعلام الحكومة السودانية تصريحات الجنرال البشري بنكرارها ونشرها على أوسع نطاق. كما حاولت أن توحى بأن عودته وإلحاقه بركب السلطة مكها من أن تدرك كل ما انطلوت عليه نيات المعارضة. وعلى النهج نفسه نشرت تصريحات العميد (المائد) علي يوسف جميل بعدم جدوى الممارسات التي

"تتبعها المعارضة ضد الوطن وإن الإقسامات في صفوفها تمثل أبرز دليل على فشل مؤتمر أسمر الرامي إلى تقسيم السودان".⁶⁵

ومنحت وسائل الإعلام مساحة كبيرة لعودة الملازم عبد الحليم أحمد علي (شقيق الجنرال قنحي، قائد جيش المعارضة) الذي أكد:

"أن أغلب المجددين في صفوف المعارضة إلحقوا بفرض تحقيق مصالح ومطامع مادية... وأن خلافاً مسؤولي وقادة المعارضة مع بعضهم أعرق وأكبر من خلافتهم مع الحكومة... الشباب الذي انضموا للمعارضة محبطون، لذلك لا تجد الشباب ينخرطون في المعارضة بدوافع سياسية لأن

العمل السياسي عمل طويل ومستمر، لكنهم يبحثون عن تأمين مستقبلهم
بشئ الطرق".⁶⁶

ولم يقتصر الصراع بين الحكومة والمعارضة عند حدود الممارك المسلحة أو التفاوض العلني أو السري معها ولكن اتخذ شكل الإختراق الميداني العسكري والتنظيمي السياسي. كان أكثرها إزعاجاً هي ترتيب عودة العميد محمد النحل، قائد قوات الفتح التابعة للحزب الإتحادي الديمقراطي، حاملاً معه خراطة انتشار قوات المعارضة وكامل خطط عملها العسكري في الجبهة الشرقية. وبذلك نجحت أجهزة إستخبارات الحكومة في تسميم الوحدة القتالية للمجموعات الحاربة بنسبتها من إختراقها لهاكلها العسكرية والسياسية. بشكل أحدث ربكة كبيرة وصعد من خلافاتها والإتهامات المتبادلة مما كرس فقدان الثقة بقدراتها التنظيمية.⁶⁷

إستهداف إقليمي

على الرغم من قناعة الحكومة السودانية بمحدودية أثر عمليات شرق السودان ونجاحها في استئصال ضرراتها واحتواء آثارها لم تتردد في استغلال إفراقات العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية. ونشطت تحركاتها نحو محيطها العربي، وحاولت تصوير المعارضة العسكرية مجرد غطاء لمؤامرة إرترية وإثيوبية على كامل الإقليم. وفي حملتها الإعلامية ركزت على أن ما يحدث في شرق السودان يتجاوز في خطورته وتأثيراته السلبية الحدود السودانية إلى الحدود الإقليمية للمنطقة وسط وشرق أفريقيا، بل يستهدف في آثاره ومن خلال ملامسته الأمن الإستراتيجي العربي وخاصة في صلتها بموضوع شرابان الحياة "المياه" واليد الإسرائيلية الخفية فيها.⁶⁸ وصورت خلال جولات حشد التضامن معها في العواصم العربية أن أخطر نتائج عمليات شرق السودان العسكرية ستعكس على الأمن الإقليمي العربي في إضعاف العمق الإستراتيجي لمصر وفي مقطعه الأساسي وادي النيل. بل لم يتردد المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية أن يربط عمليات الجبهة الشرقية بمؤامرة أمريكية-صهيونية وترتيب دولي يجري في القارة الأفريقية ويعمل على محويز:

"أولهما إقامة إمبراطورية مسيحية في القرن الأفريقي، لإقامة كوتيفدرالية تضم إثيوبيا وإرتريا وشرق السودان وتسيطر عليها أقلية التيفغاي المسيحية المتعصبة لتكون توماقاً ضد المسلمين والإسلام. ومن أهداف هذا المخطط الذي تدعمه إسرائيل محاصرة الدول العربية وإجبارها على التطبيع، إضافة إلى السيطرة على البحر الأحمر وجعله بحيرة إسرائيلية، وبحوزة الكيانات الكبيرة المسلمة مثل السودان والصومال وأيضاً جيبوتي... هذا المخطط

تداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والبيئية على نحو ما يقوم به معهد كارتر من نشاط ويهدف المخطط لإبعاد النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا".⁶⁹

من الثابت، أيضاً، ان اعتماد قوات المعارضة الأساسي على الدعم الإرتري بشكل عام قيد حركتها وسهل من عملية اختراقها بواسطة أجهزة الحكومة السودانية والحد من آثار عملياتها على المستويين الإستخباراتي والعملياتي.⁷⁰ وبقيت المواجهات، بشكل عام أيضاً، بين السودان ودولتي الجوار في الجبهة الشرقية "حرراً بالوكالة" بمعنى ان كل بلد يدعم معارضي الطرف الآخر مفضلاً الوسائل السرية، وهو الأمر المستمر منذ عقود بينهما، وان لم يصل بعد إلى حدة المواجهة المباشرة.

نموذج حداد أم كابيلا

تراجعت آمال بعض بأن تعيد "قوات عبد العزيز خالد" مجد "قوات كابيلا" بدخولها جنوة وقنداراً لمدينة الخرطوم؛ وأدركت قطاعات من الرأي العام بأن الأجهزة الإرترية لم تكن تصور دوراً لها أكثر من ذلك الذي كانت تقوم به كحد فاصل يحمي حدود إرتريا من إختراقات الأعداء. لعل في ذلك تكن أيضاً، معضلة التمويل الكبيرة وتكلفة العمليات المسلحة التي تتطلبها جبهة باتساع شرق السودان (1500 كيلومتر) ومن يتحمل تبعاتها على المستوى المتوسط والطويل.

ومن المعلوم ان عملية إسقاط نظام موبوتو الكاسحة كلفت قوات كابيلا ومناصرها خلال 7 أشهر ما يعادل مليارين دولار تكلفت بالجزء الأكبر منها الإحتكاكات التي قطع في استغلال موارد الكنفو. ولكن على الرغم من ان تساعد نيران الحرب الأهلية في شرق السودان كان متدرجاً فلان بداياتها لم تكن بعيدة عن حرب الموارد السودانية بأبعادها الدولية. فقد أرجعت بعض مصادر الحكومة الأمريكية أن قراراً أمريكياً بإرسال معونات عسكرية تجاوزت 20 مليون دولار إلى دول الجوار السوداني في دعم غير مباشر للعمليات العسكرية ضد السودان يكن على الأرجح وراء إجبار حكومة الجنرال البشير لشركة "أوكسيدتال كورب" الأمريكية الخروج من مناقصة على صفقة تطوير مناطق إستياز حقول النفط وامتداد خط أنابيب التصدير كانت تخص شركة "شيفرون" الأمريكية.⁷¹

ومن العوامل الرئيسية التي حدثت من تطوير اتفاق العمل العسكري في شرق السودان تأرجح توازنات العلاقات السودانية مع إثيوبيا وإرتريا. بالإضافة إلى ان طبيعة بيئة المنطقة وقصورها الملاحية تحد من تحول أي حركة معارضة مسلحة في شرق السودان إلى تشكيل عسكري فاعل يتحول إلى جسر لتقل قوات تدخل زحفاً إلى العاصمة الخرطوم.⁷² وأصبح عجز المعارضة المسلحة في توفير بدائل من الخدمات

والإمكانات في المناطق "الحررة" سيئاً كافياً لتفضيلها الإسحاب من بعضها واستعادة قوات الحكومة عليها مرة أخرى دون مقاومة.⁷³ فقد واجهت قوات المعارضة تحديات عصية منذ نهاية العام 1997 حيث:

"مستوى الخدمات مدن في كل المناطق الحررة وهي في حاجة ماسة لعمل جاد لتحقيق الإرقاء به فقط إلى درجة تقديم الخدمات الضرورية... في المناطق التي تديرها قوات التحالف وحدها تسير الأوضاع بشكل جيد... أما في المناطق الأخرى فهناك إشكالات عديدة أولاً أنه لم يتم انتخاب للإدارة المدنية حتى الآن. فقد تم تعيينها، وهي محاولة لسد الفراغ الإداري لكها تظل غير ديمقراطية... ولأن المسألة معلقة بواقع قبلي وثقافي يرى أخوتنا في مؤتمر البجا إنهم أولى بإدارة المناطق الحررة في الإقليم الشرقي".⁷⁴

ولم تستمر جماهير المناطق "الحررة" أي تتيير لإيجابي في حياتها. ولم يجد مؤيدو قوات التحالف من سجل إنجازاتها في تلك المناطق غير نجاحها في

"إستقطاب الشباب للإغتراف في صفوف الإنتفاضة المسلحة طوعاً واختياراً حتى صار حمل السلاح هو مصدر فخر واعتزاز للشباب... لقد أطلق أهل مينزا على جبالهم الرواسي اسم جبال التحالف، وأطلقوا على مواليدهم الذكور عبد العزيز تيمنا بأسم قائد قوات التحالف السودانية المقاتل عبد العزيز خالد، وعلى مواليدهم الإناث أسم التابة، أول عملية عسكرية نفذتها ضد نظام الجبهة في أبريل (تيسان) 1996... ان التجمع الديمقراطي لم يسع رغم مرور عامين على تحرير مينزا إلى تقديم أي دعم إنساني للمنطقة".⁷⁵

وواجهت المناطق "الحررة" مأزق الفراغ الإداري وانهايار الخدمات وحصار قوات الجيش السوداني وحقوق الأنعام والقصف الجوي وازدياد المحرقة لخدمات إغاثية عاجلة لسكان تلك المناطق ومجموعات النازحين والللاجئين عبر الحدود الإرترية والإثيوبية. وعلى الرغم من إنشاء منظمة "أمل" للرعاية الإجتماعية منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 وتمكها من الحصول على دعم مالي وعيني تجاوز المليون دولار خلال فترة بسيطة إلا أنها لم تكن كافية أو في مستوى الإحتياجات العاجلة والمطالب المتزايدة لتلك المناطق "الحررة".⁷⁶

أضعف، أيضاً، إمكانية تطوير العمل العسكري انتحار الخلافات بين الفصائل المسلحة للتجمع من وقت إلى آخر. وقت كانت الخلافات في محور مينزا-قيسان بؤرة نزاع مزمنة عطلت كثيراً من مسيرة التسقيع والتوحيد بين فصائل العمل المسلح. وعبر عدد من القادة الشماليين عن استيائهم تجاه سلوك مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان". ففي منتصف العام 1998 قرضت منطقة مينزا والتي تغطي مساحة تقارب ألفي كيلومتر مربع (تعادل ضعف مساحة هونغ كونغ) إلى خلاف حاد أثر على حياة 40 ألف مواطن في المنطقة. صرح وقتها مسؤولو قوات التحالف السودانية:

"إنهم يسئون معاملة السكان ويتهوهم ويسرقونهم... أن قرق بقود العمليات على الورق فقط... أن المتمردين الجنوبيين قصفوا مواقعنا".⁷⁷

خلفية هذه المنازعات الصامتة والصارخة، بجانب عوامل أخرى، صعدت من الحساسية وضاعفت من الشكوك وعدم الثقة التي تعاملت بها بعض أطراف "التجمع الوطني الديمقراطي" مع مسألة "الخيار العسكري" وعدم حماسها له والسعي خلف الكواليس لإحوائته. فهي تتخوف من تصاعد بؤرة العمل العسكري من الجبهة الشرقية وتنامي تنسيقه مع شقيقه في الجبهة الجنوبية.⁷⁸ وهي تدري من ملاستها لواقع الأحداث أنها ستواجه مضلة كبيرة في حالة الإبتصار على النظام الحالي تشمل في وجود 9 جيوش رسمية وعدد كبير من المليشيات القبلية والجهوية وعجزها عن استشراف أي حل لصالحها في إطار إعادة هيكلة منظومة السلطة ومؤسساتها في الخرطوم. ولعل أخطرها هو إعادة بناء قوات مسلحة قومية بعيدة عن الاستقطاب السياسي وضمن برنامج الفترة الإنتالية وما بعدها وتحديد موقع هذه القوات في السلطة وواجباتها الأساسية في الدفاع والأمن وصلتها العضوية بالسلطات السيادية والتشريعية والتنفيذية وتركيبه قواتها جهوياً (مناطقياً). ومن المعلوم ان خريطة التكوين الجهوي والعرقى والديني في القوات المسلحة السودانية ومنذ نشأتها كانت تحمل في طياتها ملامح الخلل الأساسي الذي يعيشه السودان في مجالات التنمية وتوزيع السلطة والثروة.⁷⁹ كان هذا الخلل على الدوام يعكس بشكل غير مباشر مأزق الخلل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي الذي عبر عن نفسه في هيمنة الطائفة السياسية وسيطرة مثلث خرمنكو (الخرطوم، سنار، كوستي) على أقاليمه الأخرى وتواتر إقلاباته العسكرية وإقتلاته الأمنية.⁸⁰

مهددات مستقبلية

التحدي الحقيقي لقضية الحرب والسلام في السودان والذي خلقت تداعيات مساح العمليات في شرق وجنوب السودان واستهدفتها المباشر لكرسي الحكم في الخرطوم هو الوصول إلى مخرج يؤمن بناء قوات

مسلحة قومية متماسكة. هل يتم ذلك بقبول مياسة الأمر الواقع وبقاء السيطرة الميدانية لكل قوة مسلحة في إطار مواقعها؟ فما الخطوات العملية التي سيتم الإتفاق عليها سياسياً لدمجها؟

تبرز إلى السطح من خلال هذا التساؤل العوامل المؤثرة على حجم ونوع وشكل القوات المسلحة القومية وتشكيلاتها في ضوء المهددات الداخلية والتحديات الخارجية ومصالح السودان الإقليمية والدولية. وهي من دون شك تتطلب أن تضع في الاعتبار المتغيرات السكانية (ديموغرافية) والطبيعية التي حدثت خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص (انظر الفصل السابع). تاهيك عن الأسئلة الحائرة المشروعة والتي تتعلق بترتيبات وقف العمليات الحربية على جبهات القتال ومراقبة وضمان استمرارها والحكم بشكل محايد ومهني متجرد بين هذه الجيوش في حالة حدوث تجاوزات لأسباب فردية أو حزبية أو جهوية. من سيفصل فيها وكيفية علاجها سياسياً وقضائياً؟ وما هي ترتيبات إدارة هذه الجيوش من حيث الإعاشة والأجور والتدريب والتسليح... الخ؟ هل ستقوم الدولة السودانية بتحمل تبعات مالية لعناصر عسكرية لقوات حزبية وجهوية (أمة، إتحادي، شيوعي، بحا، نوبا... الخ)؟ من سيتحمل العبء المادي والمعنوي لأسر الشهداء والمعاقين... الخ وما هي الخطوات الموحدة فيما يتعلق بالتوجيه المعنوي والتوعية بدورها القومي الجديد، في وقت تم تجنيداً وحشدتها معنوياً على أساس سياسي مباشر؟ ما هو الموقف من حركة التصفية التي تعرضت لها القوات المسلحة والنظامية منذ يونيو (حزيران) 1989، ما هو مصير المبعدين من الخدمة وأسرى الذين تمت تصفيتهم جسدياً أو تم انضمامهم وترقيتهم في كل الرتب؟ ما أسس شغل المناصب القيادية العليا وكيفية التخلص الفوري والتدريجي من غير الصالحين للخدمة أو المرحلة الإنتقالية وما بعدها؟ وما الآثار المباشرة للدعم والعون الإقليمي والدولي وانعكاس ذلك على مسألة الحرب والسلام في السودان؟ هذه الأسئلة، في تقديرنا، كان لها الأثر المباشر في تحديد وتجميع آفاق الخيار العسكري المتطوّل من الجبهة الشرقية؛ وهي تتجاوز واقع المواجهة الميدانية وتضع في بؤرة الضوء وبشكل حاد الآثار السياسية العميقة للمعارك العسكرية ومصيرها في الجبهة الشرقية على كامل أجنحة الحرب والسلام في السودان (جدول 12). بل هي حددت ملامح إستراتيجية الحكومة السودانية في الوصول إلى سلام دائم وعدالة إجتماعية في المناطق التي ما زال أهلها يحملون السلاح.

مساعي السلام والآفاق المستقبلية

في حسابات العمليات العسكرية في شرق السودان وانعكاساتها الأمنية والسياسية اعتمد الكثير من المراقبين على اعتبار ان مصدر قوتها يكمن في إستحالة زحف قوات "حركة تحرير شعوب السودان" بقيادة قرنق نحو الخرطوم. ويميز من قوة تأثيرها العميق إعتمادها على الفعالية الإعلامية والسياسية

جدول (12): الإبعاد القومية والإقليمية للبرامح العسكرية في شرق السودان.

خاتمة تاريخية	الأحداث	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	استمرار الأخطار	حق التاريخ
<p>* أجهش التوتر بينه وبين الإمبراطورية الإيطالية إيمانا عملا فلاحا + رفع قاعة السلام + الماروقه جبان في المل.</p> <p>* تنازلات في بورتو وثاقمة ولكن وليس إيانا فصيح بواجب هام نظام ديواني عداي. سجن الحبس من قور المبر.</p> <p>* بدأ الجمع الوطني الديواني فانه المصلح في شرق السودان مطلع عام 1997.</p>	<p>عشيقية: جفاف السائل + زبد مرسط عدل الأضار سوى الصف قط.</p> <p>إقتضائية: قسم البنية الإمبراطورية التي تميز فضا شقا في الحركة الإمبراطورية المائلة، على أسنة وترب كل السودان.</p> <p>إقتضائية: خلق فودة البنية الإمبراطورية التي تحيط في قطاع المال والأعمال في الزمام ألكه كما.</p> <p>سياسية: لا تستطيع البنية الإمبراطورية في إمار حكم ديواني.</p>	<p>* ضمنت الحركة + الجماهير على الجمع الوطني للاخراط في المل السلح ضد نظام البنية.</p> <p>* كانت أمرا ملنة للساعدة.</p> <p>* قدمت حركة غيرة شموب السودان 3 ألف مقاتل للجهة الشرقية. قدم ربة أعضاء الجمع عدنا بواجب تحدي مع عسرات إلى جهة الأن.</p> <p>* أفضى التلاحم القوي الزوي إلى موقعة التجم في هذه البنية.</p>	<p>* دعم إيزرا ورفضا الجمع الوطني رجيش محر شموب السودان + تساعد الولايات المتحدة صردا غير خاضرة.</p> <p>* تم تحيد إيزرا التي نسم إلى عسبة علاقتا مع السودان.</p> <p>* رفعت مصر الزمام جانب الجمع الوطني + ساسها مع السودان بالسبة لا ساسة يد.</p> <p>* غالبية السودان في الفس وقد الجمع الوطني، الكبرهم على منف.</p>	<p>* شاولك الجمع الوطني في أفعال السلح همه على الصعيد السياسي لكها ذات أهمية تامة عسكريا.</p> <p>* العمر أمر جيد المثال بالسبة لطريقه + المياطين المادي هو الذي جاني من إستمرار التلاحم.</p> <p>* زفحات السودان إستنت إلى دول الجوار.</p> <p>* تنو غافلات إقليمية جديدة + تلح في الآن مؤثرات إندماج زفحات من دول المنطقة.</p>	<p>* الرئي الملم ضد سارية البنية الإمبراطورية والوصول بها إلى تسوية.</p> <p>* هناك حاجة إلى ضبوط دول وقت التلاحم الأزوي القوي الزمن + من الحفل أن تتغير سقلته وسط أفريقيا والشرق الأوسط.</p> <p>* إبان تكمي الباني من نظام البنية، فانه لا يتوقع من تحول حرواته وتكامل إلى بنية إيزرا الزوي.</p> <p>* سكان المناطق المحررة في حاجة إلى ساعدة عاجلة.</p>

ومدى توظيفها لنطاق العمليات العسكرية المحدود في خدمة أهدافها الآتية. وعلى الرغم من ان النشاط العسكري للمعارضة تعرض إلى موجات من المد والجذر من دون نجاحات حقيقية قياساً على أهدافه المعلنة، فحكومة الخرطوم كانت تستشعر على الدوام الخطر القادم من الحدود الشرقية أكثر مما تشعر به من ناحية ولايات البلاد الجنوبية. وعلى الرغم مما تحويه بيانات أطراف ساحة الصراع على جبهات القتال في شرق السودان (الحكومة والمعارضة) وما تحمل من تضارب وإدعاءات متناقضة ومبادلة إلا أنها تتفق على أن الجبهة تشهد قتالاً شرساً من وقت لآخر، وإن حكومة الخرطوم تخشى تطورها وتتابع مداها ويجذرها بأرق شديد.

على المستوى العام نجد ان عدد التنظيمات العسكرية المسلحة العاملة في قطاعات الجبهة الشرقية ترتبط مباشرة بعدد من الأحزاب والمنظمات السياسية، من حركة "تحرير شعوب السودان" جنوباً مروراً بلواء السودان ومؤتمر البجا وقوات أحزاب الأمة والإتحادي والشيوعي وقوات التحالف السودانية شمالاً. فرص البحث عن أرضية مشتركة للسير نحو السلام يمكن تلخيصها في الحد الأدنى من الأهداف السياسية لهذه المنظمات التي يمكن تلخيصها في الآتي:

⑤ الحفاظ على وحدة السودان وتأكيد الوحدة الوطنية لجمعاته وحققها في تقرير مصيرها.

⑥ إقامة نظام مدني ديمقراطي لا مركزي يعبر عن تنوع البلاد الثقافي والعرقي والسياسي والإجتماعي ويضمن تكافؤ فرص التنمية المستدامة المتوازنة.

⑦ إقامة نظام حكم ديمقراطي عادل يضمن مشاركة الجميع ويصون حقوقهم.

⑧ إتباع سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القوانين والمواثيق الدولية.

هذه الأرضية المشتركة قد تفتح الطريق نحو السلام وربطه بالعدالة الإجتماعية على المستوى القومي. لكن العمليات العسكرية في شرق السودان لم تصل بعد إلى مستوى التنسيق والتوحيد للأنشطة الميدانية؛ وبذلك تحجست فرص "التجمع الوطني الديمقراطي" في الوصول لإتفاق كامل لفصائله عن كيفية تشيير النظام في الخرطوم تاهيك عن كيفية الوصول للسلام الدائم. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى ان قرار قيادة "التجمع" في توحيد الإرادة السياسية والمصير المشترك ما زالت تواجه تحديات كبيرة. ويضغف من فرصها ويحد من آفاقها على البعدين السياسي والعسكري الصراع الدموي المزمع بين إثيوبيا وأرتريا ودوره في إضعاف القدرة القتالية لقوات فصائل "التجمع" وإتاحة الفرصة لقوات الجيش في إخراقها واستعادة المناطق

"الحررة" من دون معارك تذكر. ويزيد من مصاعبها، أيضاً، نجاح الحكومة في جذب عدد من القيادات المعارضة إلى دائرة تأثيرها وعدم وجود حماس من دول الجوار للمساعدة في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في السودان.

"استحالة تجسير البحر"

لقد كانت إستراتيجية الحكومة في شرق السودان أوضح في أولياتها وأهدافها من إستراتيجية المعارضة. فقد حصرت قوتها في تأمين حقول النفط في جنوب النيل الأزرق ومشاريع الزراعة الآلية، فضلاً عن طريق بورتسودان-الخرطوم ومناجم التعدين وحماية منطقة الدمازين الكهربائية. وربطت تحركاتها السياسية بكسب المحادثات التي ترعاها منظمة "الإيقاد" والتركيز على أن قضية "الشمال" قد حسم أمرها بالإنتاح السياسي وإن مسألة "الجنوب" تم تقديم تصور واقعي في منح "حق تقرير المصير" لسكانه. ودعت الحكومة من موقفها بسميها الدؤوب لتحسين العلاقات مع دول الجوار وكسبها بكل الوسائل الممكنة.

زاد من التعقيدات الميدانية التي تواجهها القيادات العسكرية المعارضة المرونة الفائقة لتكتيكات رئاسة الجمهورية وتلويحها من وقت لآخر، بهدف تصديع وحدة "التجمع" السياسية، بأنها على استعداد للإسباح المجال أمام حكومة قومية، تشرف على عقد مؤتمر "جامع" ووقف الحرب وإجراء انتخابات عامة جديدة في ظل التعددية السياسية وحرثات عامة. ولعل في تصريح الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق منذ العام 1997 ما حدد المؤشرات والأفاق التي تحكم سعي جزء نافذ من "التجمع" نحو المصالحة والوفاق الوطني. بل حاولت هذه القوى التي تتخوف من حدوث تغيير جذري في واقع حال السودان مراراً الوصول إلى ثوابت تتوافق مع مساعي أطراف في الحكومة والمعارضة لإيجاد أرضية مشتركة يمكن الإتياف عليها للوصول إلى سلام في السودان. هذه الأرضية تهدف إلى تعزيز إنجازات حكومة الخرطوم في تأسيس نظام رئاسي وجهاز للدولة يؤمن بقناعاتها السياسية وينفذها بحماس وفرض توجهات إقتصادية طاملاً غنتها وعجزت هي نفسها عن الخروج بها للواقع.

"نحن أمضينا 7½ أعوام في محاولة الحديث مع النظام عن استحالة أن يقبل السودانيون والعالم نظاماً يعتمد فكرة حزبية ضيقة باسم الإسلام... أن المعارضة ستستمر في التصعيد والمواجهات حتى يحصل تحول ديمقراطي سلمي أو انتفاضة شعبية... نحن كسلسلتي نريد وقف ربط الإسلام بالإكراه في السودان وتحقيق السلام الذي يعطي كل ذي حق حقه وإقامة نظام

على رضا الشعب يكون الحكم فيه مساوياً أمام المواطنين... كما غرّص على هذا... لكن النظام أبى واستكبر وكابر وظل يقول لمن يحمل السلاح من الجنوبيين انني مستعد للتفاوض معكم ويقول لغير الجنوبيين ان على من أراد استرداد السلطة ان يلجأ للسلاح... هذا ما خلق حالة الحرب... سينتهي الوضع إلى واحد من أمرين: أما انتفاضة في المدن ينحاز إليها الجيش. أو ان يحصل اتفاق على تحقيق هدف الشعب من دون مواجهات... ان الأصوات الأفريقية والعربية والأمريكية يمكن ان تتضافر ليحدث في السودان ما حدث في بلاد أخرى مثل نيكاراغوا وأنجولا وموزمبيق".⁸¹

وتكاملت تلك الرؤيا التي تتجنب الحديث عن البدائل الجذرية للحكم الحالي مع جوهر إستراتيجية الحكومة المجرة والتي تم تطويرها من خلال مساعيها للبحث عن السلام بالصورة التي تردها في منطقة "جبال النوبا" وفي شق وحدة الصف السياسي والعسكري الجنوبي. تتراوح تكتيكاتها من محاولة كسب المواطن العادي في مناطق العمليات العسكرية من خلال توفير الخدمات الأساسية في قرى نموذجية إلى العمل على فصل ملف "الجنوب" من ملفات "مناطق الشمال" وتأكيد ان كل شئ ممكن في إطار ثوابت "الإتقاد".⁸²

لعل من المفيد هنا الإشارة، أيضاً، إلى الإتفاق الذي وقعه نيابة عن حكومة الخرطوم الدكتور نافع علي نافع، مستشار رئيس الجمهورية لشؤون السلام والعمدة عبيد محمد أبو شوتال (نائب حاكم النيل الأزرق بحركة "تحرير شعوب السودان") عن أبناء النيل الأزرق في الإسيج الثالث من ديسمبر (كانون الأول) 1999. فقد نصت الإتفاقية على ضرورة إعلان العفو العام عن المائتين ممن كانوا يحملون السلاح، وأن يتم إستيعابهم داخل مؤسسات الدولة والمجتمع. وأكدت ديمقراطية الحكم على مستوى البلاد، والسعي للحفاظ على وحدة أبناء السودان، كما دعت الإتفاقية إلى إعطاء أبناء المنطقة اعتباراً خاصاً في التمثيل في المواقع المركزية، وتقسيم الثروات القومية بالعدل، بجانب تنمية المناطق الأقل نمواً، وأمنت على لا مركزية الحكم والسعي الجاد لحل النزاعات لتحقيق الإستقرار والتعايش. كذلك أكدت الإتفاقية أهمية منح منطقة النيل الأزرق اهتماماً خاصاً في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والغابية والسكنية، كما حثت المنظمات الخيرية الوطنية والدولية للمشاركة في تنمية المنطقة وإعادة تمييزها.⁸³

تدل المؤشرات جميعها ان توليفة معدلة تحتوي على جوهر بنود الإتفاق مع العمدة شوتال ومزجها بالإطار الذي حددته تصريحات الصادق المهدي وعلى خلفية إتفاقية الخرطوم للسلام مع التمسك بإطار نظام

الحكم الذي فرضه "الإنقاذ" ستصبح هي الأرضية التي تفتح الطريق لإتفاق يشارك فيه حزباً الأمة والإتحادي الديمقراطي كخطوة أولى. وسيصبح المجال بعد ذلك مفتوحاً للوصول إلى مشروع اتفاقية بوساطة إقليمية (أو ضغوط، لا فرق) تفرض خياراً وحيداً للقوى التي تمسك بشعار "إقلاخ النظام من الجذور".

من دون شك كان العقيد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، يؤكد بأن حكومة الخرطوم مستسقط خلال العام 1997. لكنه بعد مرور الأعوام سيجد أن تقديره لم يكن صائباً.⁸⁴ بل ستجد كل القوى التي تحدثت عن "السودان الجديد" أن معركة التغيير التي تربط بين السلام والديمقراطية والمعادلة الإقتصادية ان ليها مازال طويلاً، وأن مشوارها أطول من ساحة الحدود الشرقية. فأن محصلة الأحداث ومؤشراتها تدل على أن الطريق إلى إصلاح شأن المعادلة السودانية الزاهن سيطول سفرها قطعاً. بل قد تمتنع أن الطريق نحو ذلك الأمل ربما يمكن عبوره من خلال إهتمام أكثر بتنظيم حركة معارضة الجماهير داخل السودان من خلال أساليب مجرمة (مختبرة) وراسخة في وجدان حركة السياسية. تقاليد السودان تؤكد دائماً على فعالية الطابع الجماهيري للتغيير سلبياً من دون حاجة لاعتماد الكلاشكوف وسيلة وحيدة للتغيير عبر الحدود الشرقية.

حواش وإحالات

- 1- رافق معركة "الكركم" حملة إعلامية مددت إلى حشد الدعم العربي (خاصة دولة الإمارات والعراق)، وتصوير المعركة باعتبارها إعتداء إثيوبي. انظر مقابلة الجنرال فوزي الناضل، القائد العام للجيش خلال الفترة من 1986/9/4 إلى 1988/6/6 "إنسحاباً من الكركم تكبيكي ومدروس وستستبدلها بأسرع وقت"، [الإتحاد الطلياني، 1987/11/19]. ذكر فيها:
 "ما قمخض أنخرباً من تصاعد عسكري سبب إستيلاء قوات جيون
 فرق على مدينة الكركم بدعم إثيوبي فرض على الجيش إنسحاباً
 تكبيكياً وأخلت السكان منها وهو أمر مد ومدروس وله
 أهدافه... القوى التي تقارص بمجهوداتها في الجنوب هي قوى عالمية
 قتلوا وإنما تستخدم إثيوبيا أيضاً كخلف قط في المنطقة، وهي تسعى
 سعياً حثيثاً لفصل جنوب السودان عن شماله مهما أتى فرق من دلائل
 غير ذلك... السودان الثوري قطعاً سدا قويا للأمة العربية".
 ذكرت السلطات وقتها أن نحو 7 آلاف مواطن اضطروا لهجر منازلهم في المنطقة. انظر "7 آلاف من
 سكان الكركم تحولوا إلى لاجئين"، [الإتحاد، 1987/11/19].

- 2- كان دمج منطقة النيل الأزرق والفتح والنيل الأبيض في أواخر العام 1939 تأسيس محافظة
 الجزيرة، التي تم تعديل اسمها في العام 1941 إلى محافظة النيل الأزرق. أوصت لجنة إعادة تسميم

الولايات ان قسم الولاية الشرقية إلى ولايتين (البحر الأحمر، كسلا) لكن القرار السياسي قسمها إلى 3 ولايات (البحر الأحمر، كسلا، القضايف)، بالإضافة إلى ولاية النيل الأزرق التي انقسمت من الولاية الوسطى.

3- انظر مقالة محمد عثمان خير "قبائل البني حامر: تاريخها ضارب في القدم وجغرافيتها ممتدة في القرن الأفريقي"، [المستقلة، 1997/1/13]. لمعلومات إضافية عن قبائل البجا انظر كتاب أندرو بول *A History of the Beja Tribes of the Sudan*, by A. Paul, CUP, Cambridge, UK, 1954.

4- ذكر الباحث النحل الفكي الطاهر في كتابه "تاريخ وأصول العرب بالسودان" إنها قبيلة هاجرت إلى السودان في اواخر العام 1200 هجرية في أيام الشرف عبد الله بن الشرف زيد، والتي مكة والحجاز بعد حرب وبرزوا عبر ميناء جدة إلى بلاد المندوبة وبعثت سواكن (ص 106)، دار الطابع العربي، (1976). لمعلومات إضافية عن الرشادة راجع كتاب الأستاذ عبد الله أحمد حسن التراث الشعبي لقبيلة الرشادة، سلسلة دراسات التراث السوداني، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، شعبة أبحاث السودان، أغسطس (آب) 1974. وكتاب الباحث وليم يونغ *The Rashayda Beduin: Arab pastoralists of eastern Sudan*, by W. Young, HBCP, London, UK, 1996. المجدبر بالذكر ان الرشادة تنظيم عسكري صغير صمغ يسمى "قوات الأسود الحرة"، تشرف على دعمه الأجهزة الأربعة بقيادة مبروك مبارك سليم.

5- حكمت مملكة الفنج حوالى 300 عام ونسب لها الزواك الساري بالأزهر الشرف. وكانت المنطقة تشتهر في قديم الزمان بالبحر إلى الدوحة التي يتقدم فيها بعض ان فرعون مصر جلب منها السحرة لتحدي النبي موسى، وان كلمة الدمازين هي في الأصل جمع دمزون وهي تعني في عابية أهل السودان الجبل المسخر لمنح كرامات الأرواء. انظر "Some Tribes of the Ethiopian Boarderland between the Blue Nile and Sobat Rivers", by H. Davies, SNR, vol 41, 1960.

6- انظر بحث إيفانز برنتشارد "A Preliminary Account of the Ingeessana", by E. Evans-Pritchard, SNR, vol 10, 1927.

راجع أيضاً بحثه "Ethnological Observations in Darfung", SNR, vol 15, 1932.

7- انظر حاشية 6.

8- لمزيد من المعلومات انظر "A Study of Tribal Re-adjustment in the Nile Valley: The experience of the Ingeessana", by H. Davies, *Geographical Journal*, vol 130, 1964.

وراجع أيضاً "Further Notes on the Ingeessana Tribe", by J. Robertson, SNR, vol 17, 1934.

ولمعلومات حديثة عن منطقة الأقنسا راجع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث الياباني أكيرا أوكازاكي إلى معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن

Open Shadow: Dreams, histories, and selves in a boarderland village in Sudan, by A. Okazaki, PhD thesis, SOAS, London, UK, 1997.

9- انظر تقرير نشرته صحيفة النارديان "قبيلة سودانية تتعرض لخطر الإقراض"، المنشور في 8/3/1992 [ص مترجم اللغة العربية، وحدة الترجمة، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. ذكر التقرير أن رحلة القبيلة التي بدأت في معسكر "أصوصا" رحلة عذاب مدمر حيث كان عدد قبيلة الأدوك 26 ألف شخص، نزحوا من جراء القصف المتواصل للمعسكر إلى معسكر "إبات" وعندما وصلوا إلى الناصر تناقص عددهم إلى 18 ألف شخص. لمعلومات إضافية عن الأدوك والمنطقة راجع كتابي الدكتور دودي جيس (أوكسفورد)

Kwanim Pa: The making of the Uduk people, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1979.

The Listening Ebony: Moral knowledge, religion, and power among the Uduk of Sudan, by W. James, Clarendon Press, Oxford, UK, 1988.

10- انظر "الأقنسا تشرق الفللة"، [الإقادة الوطني، 1993/5/15].

11- لمناقشة تفصيلية لهذا الموضوع انظر كتاب الباحث شارلس جيديج *The Southern Funj of the Sudan Under Anglo-Egyptian Rule: 1900-1933*, C. Jedrej, CAS, Edinburgh University, Edinburgh, UK, 1996.

12- لمزيد من التفاصيل عن مجرعات مكانة الرق والإسترقاق وتأسيس حكم مستقر خلال الفترة الإستعمارية ومقاومة أهالي الإقليم انظر حاشية 11. بالإضافة إلى كتاب جيديج *Ingessana: The religious institutions of a people of the Sudan-Ethiopia boarderland*, by C. Jedrej, EJB, Leiden, The Netherlands, 1995.

13- عن دولة الفونج راجع حاشية 11، وحاشية 12.

14- انظر "مدبر الجبلولجا: الإستراتيجية تركركز على إستخراج الذهب"، [الإقادة الوطني، 1993/4/22].

15- انظر "خطة للجبلولجا لإستغلال الذهب جنوب الروصيرص"، [السودان الحديث، 1992/9/2].

16- انظر "السودان: عدد الشركات لتعقيب عن الذهب يرتفع إلى ثلاث"، [الوسط، 1995/8/21]. راجع أيضاً "مجموعة أبو شعر الدولية تنفذ مشاريع تمديدية وصناعية في السودان ومصر"، [الحياة، 1998/5/29].

17- انظر "3 أطنان من الذهب يصدوها السودان خلال 3 سنوات"، [الرياض السعودية، 1998/2/5].

[1993].

18- انظر "تصدير الشحنة الخامسة من الذهب السوداني الخالص"، [السودان الحديث، 5/23/1992]؛ "تصدير 48 كيلوجراماً من الذهب"، [الإقآاذ الوطني، 8/5/1992]؛ "تصدير 129 كيلوجرام ذهباً"، [الإقآاذ الوطني، 16/12/1992]؛ "التركيز على إستخراج الذهب"، [السودان الحديث، 10/29/1994].

19- انظر "السودان: النفط والذهب على جدول عائدات موازنة 1997"، [الحياة، 12/12/1996].

20- انظر "السودان يوافق على تعديل ملكية أرباب"، [عكاظ، 1/31/1999].

21- من الشركات المستمرة "شركة النهر الأصفر" الصينية التي يقدر إنتاجها بحوالي 5 أطنان من الذهب الرسوبي في العام، وهي تتقّب أيضاً عن النفط في الولاية. انظر "وقفات بإزدياد عائدات الذهب بالسودان"، [المصافاة، 18/6/2000].

22- انظر الرحلة التسجيلية للمحفي الثباني يوسف خازم "ملاح السودان الجديد تظهر في الشرق"، [الحياة 5/14/1998].

23- انظر الفصل الثاني: السودان، الزراعة الآلية، صفحة 121 .

24- لمعلومات إضافية عن قبيلة وقاعة الهروي راجع كتابات الدكتور عبد الفتاح محمد أحمد خاصة "Nomadic Competition in the Funj Area", SNR, vol 54, 1974.

"The Rufa'a al Hoi Economy", in *Essays in Sudan Ethnography*, edited by I. Cunnison and W. James, Hurst, London, UK, 1972.

25- اعتدأ بشكل رئيسي هنا على مجموعة الملفات التسجيلية التي نشرها صحيفة الأضواء. فاية العام 1988 ومطلع العام 1989. انظر "شركة الشيخ مصطفى الأمن الزراعية: أول قطاع خاص يتقحم مخاطر الزراعة الآلية"، [الأضواء، 1/31/1989]؛ "الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي بالدمازين: أحد الوجهة الواقعية لتكامل شطري وادي النيل: بكورة شركات التكامل ورأس الرمح للملاعات الزراعية والاقتصادية بين مصر والسودان"، [الأضواء، 18/2/1989].

26- انظر المقالة مع الدكتور محمد الملاك "هدفنا الأول المشاركة في التنمية الزراعية والاجتماعية في السودان"، [الأضواء، 15/11/1988].

27- نص مذكرة مرفوعة إلى وزير الزراعة بواسطة المزارعين التقليديين والعرب الرحل بمنطقة الدمازين عنهم يوسف الملك حسن عدلان، مؤرخة 1986/2/2 [الميدان، 1986/2/2]؛ وحده الوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني.

الجدير بالذكر هنا أن بةاية العام 1988 بلغت جملة المساحة المصدقة بها والحاصلة بالشركات الزراعية "المصلافة" 4,540,434 هكتار (9,540,434 فدان) أي أن مساحة التصديقات تعادل مساحة دولة هولندا. انظر "أكبر من 8 ملايين جوال ذرة الإنتاجية المتوقعة للشركات الزراعية بالدمازين"، [السياسة، 16/11/1988]. ومن حيث الجوهر لا تختلف آثار الشركة العربية

السودانية للزراعة بالنيل الأزرق، والتي تم التصديق لها العام 1983 بمساحة 93 ألف هكتار (219 ألف فدان) بتحويل من صندوق النقد الكويتي، ولا يختلف صيغتها عن النماذج الثلاثة المذكورة في هذا الفصل. انظر "أسباب فشل الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق"، [السياسة، 11/15/1988].

28- راجع "ماشائك حقاوي وتولي حديد"، [الإقصاد الوطني، 1992/11/25]. يمكن الحصول على معلومات إضافية عن العلاقات بين النوبة والقبائل الرعوية في المنطقة من الدراسة القيمة التي كتبها الدكتور حسين فهم من جامعة أوتا الأمريكية

"Nubian Resettlement and Nomadic Sedentarisation in Khashm el-Girba Scheme, Eastern Sudan",

المشورة في كتاب

When Nomads Settle, chapter 10, edited by P. Scilzman, Prager, Brooklyn, N. York, USA, 1980.

بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي قام بها الدكتور محمد أبوسن ومن أهمها رسالته للدكتوراه *A Survey and Analysis of Population, Internal Mobility in North and Central Sudan*, PhD thesis, U of London, London, UK, 1975.

وعدد من المقالات التي جمعها الدكتور عبد الغفار محمد أحمد في كتاب "تنمية واستقرار الرحل"، المجلس القومي للبحوث، من دون تاريخ، الخرطوم، السودان.

29- انظر ورقة الدكتور محمد أبوسن

"Planners and Participants Perception of Development in the Semi-Arid Lands of Sudan: A case study of the Khashim el-Girba scheme", by M. Abu Sin, in *Natural Resources and Rural Development in Arid Lands: Case studies from Sudan*, edited by H. Davies, UNU, Tokyo, Japan, 1985.

30- انظر حاشية 29. راجع أيضاً دراسات الباحث النرويجي قوتار سوربو ومن أهمها *How to Survive Development: The story of New Halfa*, by G. Sorbo, DSRC, U of Khartoum, Khartoum, Sudan, 1977.

31- في انتخابات العام 1986 كان عدد الدوائر الجغرافية في الإقليم الشرقي 28 دائرة، فاز مرشحو حزب الأمة في 7 دوائر والإتحادي الديمقراطي في 17 دائرة والجبهة القومية الإسلامية في 2 دائرة ومؤتمر البجا في دائرة واحدة. في دوائر الحزبيين حصلت الجبهة القومية الإسلامية على 47% من الأصوات والأمة والإتحاديون على 14% تكل منها والحزب الشيوعي على 16% والمستقلين على 5%.

32- تدرجت الأشكال التنظيمية لحركة البجا، من تكوين (آدي البرش) في العقد الرابع من القرن العشرين بمدينة جبر تسودان إلى تكوين (آدي البجا) العام 1951، ومنه خرج (مؤتمر البجا) في أكتوبر (تشرين الأول) 1958. راجع مقابلة مع الأستاذ محمد حامد فكي، عضو القيادة المركزية لمؤتمر البجا، كلمة البجا في قاموسها السياسي صفة (إشاعة وإقصائية لواقع فصل على تقيده،" الفجر 1997/8/6)؛ ومقالة الأستاذ الأمين شفراني، السكرتير العام لمؤتمر البجا "رؤى حلة مبعج

للممارسة السياسية السودانية"، [القبر، 1998/4/24]. انظر دراسة الدكتور محمد عمر بشير "Ethnicity, Regionalism and National Cohesion in the Sudan", by M. Bashir in *The Sudan: Ethnicity and national cohesion*, Bayreuth, Germany, ASC, 1984.

كان النقل الانتخابي لمؤتمر البجا متناوياً، في انتخابات 1965 حاز على 10 مقاعد وانخفضت إلى 3 مقاعد في انتخابات 1968 وفي انتخابات 1986 أحرز مقعداً واحداً (له أحمد طه، فاطمة حيا ودرديب) انضم لاحقاً إلى الحزب الإتحادي الديمقراطي.

33- انظر مقابلة الأستاذ نصيل محمد صالح مع الأستاذة محمد طاهر أبريكو، رئيس القيادة المؤقتة لمؤتمر البجا "مؤتمر البجا: اسم وقضية لما جذور عميقة في تربة شرق السودان"، [المترجم، 9/1995/7]. وللمعلومات إضافية انظر كتاب الباحث الإيطالي أنطونيو بالينيسانو *Ethnicity: The Beja as representation*, by A. Palinisano, AP, Berlin, Germany, 1991.

34- انظر مقالة الصحفي محمد عثمان محمد خير "قبائل البجا عامر: تاريخها ضارب في القدم ويحفر أيتها الأمة في القرن الأفريقي"، [المستقلة، 1997/1/13].

35- انظر "القبائل يهجم الممارسة بالتهابية"، [الشرق الأوسط، 1996/3/8].

36- عرلت بحركة ومغان، وحدثت في 24 أبريل (نيسان) 1990 قيادة الجندال خالد الزين فور ذكر الجنرال البشير، ورئيس مجلس الثورة وقتها، أنهم كانوا يهدون إلى حل مجلس قيادة الثورة وتكوين مجلس للخلاص الوطني وإتناء قوانين الشريعة الإسلامية والعودة إلى قوانين العام 1974 وإشراك "حركة الرد" واستيلاء قواته ضمن الجيش وإلى تكوين مجلس وزراء علماني برئاسة محمد إبراهيم خليل (رئيس البرلمان السابق) وإهم كانوا يبتغون تحاقاً بإساراً. انظر "البشير: محاولة الانقلاب استهدفت تصفية القيادات وإشراك فريق بالحكم"، [الوطن الكويتية، 1990/4/30]. ثم تنفيذ حكم الإعدام في 28 ضابطاً وسجن 5 كما تمت تصفية 5 من ضباط الصف من دون محاكمة بعد تعذيب شديد. كان تشكيل المحكمة الأولى برئاسة العقيد سيد فضل سيد كحه والمحكمة الثانية برئاسة العقيد محمد المنجور، تمت المحاكمة بإسأل واحد لكل منهم هو "هل أنت مذهب أم غير مذهب؟". ذكرت الأخبار وقتها أن تنفيذ الحكم تم في مجموعات (4-5 ضابطاً). ثم ربط المجموعة من الأذرع معاً، وعصبت أعينها وأطلق عليها النار من الخلف لتسقط داخل حفرة. انظر ورقة "التقاضي العسكري"، القيادة الشرعية [ملف "القيادة الشرعية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

37- كان على رأس المجموعة الجندال فتحي أحمد علي (القائد العام لقوات المسلحة من 6/6/1988 حتى (الانقلاب) والجنرال عبد الرحمن سميد (نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات) والجنرال الهادي بشري (الوزير العام بلهارز أمن السودان) وكلاهما كان في موقعه حتى حدوث الانقلاب في يونيو (حزيران). توفي الجندال فتحي إلى رحمة الله في مدينة الإسكندرية (مصر) في 28 أبريل (نيسان) 1997؛ ورئيس الجنرال عبد الرحمن سميد في مدينة أسمرأ (أرتريا) بعد إبعاد السلطات المصرية له في الأسبوع الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 1999 بعد أن طالب السودان رسمياً بتسليمه إليه بعد التجبر الذي استهدف خط أنابيب النفط. وكان الجنرال الهادي بشري قد عاد إلى الخرطوم في أغسطس (آب) 1995 ملتحقاً بحكومة الإنقاذ ووزيراً للنقل وهو الآن وإلياً لولاية النيل الأزرق سكناً بالقضاء على "حركة الرد" بالمنطقة [ملف "القيادة الشرعية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

38- مقابلة مع السيد عبد العزيز خالد "عبد العزيز خالد: معارضة من الداخل". [الأسبوع العربي، 1995/2/20]. في بداية العام 1997 شن السيد عبد العزيز خالد هجوما عبقيا على التري السياسية قائلا:

"لم يشارك أي حزب بمدًا بمقاتل أو عتاد حربي. وحسب علمنا ليس هناك معارضة مسلحة أو فصل لحزب. أما تنظيم أنا السودان - القيادة الشرعية - فهو أكبر وهم عتاج في تاريخ المعارضة العسكرية وحتى الآن لا يملك أي جندي عارب غير الاسم فقط".

[الجلية، 1997/1/5].

39- انظر مقابلة مع الجنرال عبد الرحمن سيد "محوران تتعدد فيها الاتصالات"، [الأسبوع العربي، 1995/2/20].

40- "قوات التحالف السودانية": تنظيم سياسي عسكري شمالي يتسد العمل المسلح وسيلة للتغيير، تدر قواته بحوالي 1500 شخص وعدد كوادره المدنية داخل السودان وخارجه [إرتريا، مصر، الخليج، غرب أوروبا، شمال أمريكا] بحوالي 430 شخصا.

السيد عبد العزيز خالد عثمان خرج الكلية الحربية، ماجستير في العلوم العسكرية من الهند. عمل بأسلحة المدفعية والمشاة وشغل منصب القائد لقواء الدفاع الجوي، وعمل رئيسا لشعبة إسليلات العسكرية بالقيادة العامة، وقائدا لمنطقة بحر الفزال العسكرية بمحور غرب السودان وقائدا بالجهة الشرقية. كان عضوا في الوفد العسكري المفاوض للقاءات والأحزاب بعد اتقاضة أبريل (نيسان) 1985 وتم إعتقاله بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في شهر أكتوبر (تشرين الأول) وقضى 18 شهرا متفلا في بيت الأشباح وسجن كوبر وكلا إلى أن تمكن من الهروب من السودان إلى مصر في مايو (آيار) 1991. له علاقات مشبوهة مع القيادات الارتورية منذ منتصف السبعينيات. صدر ضده حكم غيابي بالسجن لمدة 10 سنوات في العام 1994 [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

41- انظر المقالة التي أجراها الأستاذ قحى الضو في نيويورك معه "أنا صاحب قضية... لست طاعا إلى السلطة"، [الخريطم، 1995/2/5].

42- أصدرت قوات التحالف عدداً من المطبوعات من أهمها "ميثاق قوات التحالف السودانية"، "دعوة إلى الثورة"، "رؤى حول توجهات التحالف الثقافية والإقتصادية والإجتماعية"، "رؤى حول توجهات التحالف السياسية"، "الدخول عبر بوابة مديسية"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

43- منذ أوائل العام 1997 نشط الأمريكي كت شريف بدور في الترويج لقوات التحالف في أمريكا، وقام بجولة في دول الجوار محاولا جمع أكبر قدر من المعلومات البديئة عن الجهة الشرقية وعلاقة قوات التحالف بالأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى، وأبدى إعتقادا خاصا بمعرفة حدود وعلاقة الحزب الشيعي بها. انظر ورقته عن "قوات التحالف السودانية"

The Road to Tehran, by Kent Shreeve, April 1997.

الهدف من الورقة هو محاولة كسب تأييد الأجهزة الأمريكية لدعم "قوات التحالف" باعتبارها رأس الحرية لصنية تقود الحركات الأصولية في الشرق الأوسط [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

44- في يونيو (حزيران) 1997 قام السيد عبد العزيز خالد بزيارة رسمية إلى أمريكا استقرت اسبوعا واجتمع مع موثلين في مجلس الأمن القومي الأمريكي وأعضاء في لجنة العلاقات الدولية في

الكومبريس وسفولي ووزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن في إطار الجهود الأمريكية لتقديم ديماسيكية الأوضاع السياسية والعسكرية في السودان. انظر "قائد قوات التحالف المعارض يجري محادثات في واشنطن"، [الشرق الأوسط، 1997/6/27]؛ "قائد قوات التحالف: قدر الدعم الأمريكي"، [الحياة، 1997/6/28].

45- انظر "من هو العدو"، نشرة "دعوة للثورة"، [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

46- انظر المحاضري 40، 41، 42. تمت المحاضرات الأربعة مسكوكات تدريب "قوات التحالف" في 1995/1/12، وكانت أول عملاتها العسكرية في 1996/4/20. عند المؤتمر التمهيدي الأول للتحالف في أغسطس (آب) 1995، وفي ديسمبر (كانون الأول) 1997 أول اجتماع تداولي موسع قرر فيه "اتباع أسلوب الكفاح المسلح كخيار أوحده وأساسي لإسقاط النظام في السودان ولا معالحة بل العمل على إجرائه وإقتلعه من الجذور".

يكون الميكل التنظيمي من مجلس تداولي تتجه 4 لجان متخصصة (شؤون قانونية، مالية واستثمار، الشفرة الانتقالية، اللجنة العسكرية)، كما يتبع له تنظيم التحالف الشبابي والتحالف الطلابي والتحالف النسائي. مارزات قيادته المركزية محدودة، إذ يرب عن العقيد عبد العزيز خالد في القيادة السيد عصام ميريغي (الدائرة العسكرية)، الآسة ندى مصطفي (المرأة)، الدكتور تيسير محمد أحمد علي (العلاقات الخارجية)، الهامي نور آدم (المالية والإستثمار)، الدكتور محمد أحمد الأنام (أمن التنظيم)، المقاتل فتحي عبد العزيز (الناطق الرسمي) والشبابي عبد العزيز دفع الله (الشؤون السياسية). بدأت في بث تجريبي لإذاعة "صوت الحرية والتجديد" في فبراير (شباط) 1998 ولكن يحيط بها مازال محدودا ومتقطعا. يمكن الحصول على معلومات إضافية من الإنترنت www.safsudan.com [ملف "قوات التحالف السودانية"، وحدة الوثائق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

47- كان استمداد القيادة العامة للجيش مبكراً قطع الطريق على أي عمليات عسكرية في الجبهة الشرقية. فرفضت قيادة الجيش درجة الاستمداد العسكري في منطقة البحر الأحمر بنسبة 100٪. منذ العام 1991، واعتبرت الإقليم الشرقي كله منطقة حرب وجلبت معدات لتعزيز المنطقة عسكرياً [الشرق الأوسط، 1992/8/1]. انظر "عملية عسكرية جديدة في الجبهة الشرقية"، [النصر، 14/1/1998]؛ "300 قتيل من القوات الحكومية في هجوم قوات التحالف"، [الفجر 8/9/1998]؛ "المعارضة السودانية تملأ أسر 7 من قوات الحكومة في الشرق"، [الشرق الأوسط، 14/1/1999].

48- تقرير سرّي للغاية، إدارة الأمن الخارجي لجهاز أمن السودان في 1990/1/28، رقم جاس/التح/م/300/17، إحتوى على معلومات أفادت أن

"المحارب مبارك الفااض أبان وتواجدت ليبيا استطاع اقتناع قادة حركة الجياعن الثورية السودانية المتواجدين ليبيا بالإلتزام في جبهة واحدة لمعارضة النظام القائم بالسودان، وأن تكون معارضة مسلحة... من أهم الشخصيات التي قابلها قادة مامسى بقرة الإشتار السريع أو القوة الإتحادية وهم محمد أحمد باهي، عثمان بشري، الحاج آدم، علي عبد الرحيم... انتشروا عن عبد الله زكراً ورفضوا تسليم مالدتهم من أسلحة وقرات، ويقال بأنها موحدة على الحدود الليبية الجنوبية الغربية... تلقوا تدريبات عالية على مستوى عال على أعمال التخريب تحت رعاية العقيد النذافي".

[نسخة من التقرير، ملف أجهزة الاستخبارات السودانية، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. إلمدير بالذكر هنا ان حزب الأمة وحتى مطلع العام 2000 لم يستطع ان يجد أكثر من 250 عنصرًا لقواته المطلقة من الجهة الشرقية.

49- قدر المساحة التائد بل مالک أجار، قائد منطقة الفرج، حركة تحرير شعوب السودان، خلال مقابلته لوفد منظمة التضامن المسيحي للمنطقة في 1999/6/22 نسخة من تقرير سري عن الرحلة، ملف منظمة التضامن المسيحي، مؤسسة المجتمع المدني السوداني.

50- انظر "تعليم فوري مسلح لمؤتمر البجا"، [السودان، 1991/1/14]. وانظر "منظمة مجهولة تعلن مسؤوليتها عن إجتجار في طريق بورتسودان"، [الشرق الأوسط، 1992/7/23].

51- راجع "قطع بحيرة عسكرية في مناووات إرثانية إرترية سودانية في البحر الأحمر"، [السودان، 1992/2/27]؛ "المعارضة السودانية تدعو لتشكيل لجنة دولية لتفتيش منشآت تصنع أسلحة الدمار الشامل"، [الشرق الأوسط، 1998/10/5].

52- انظر "والي: المعارضة السودانية شكلت قوة عسكرية للتعامل مع نظام الخرطوم"، [الأهرام، 12/1995/9].

53- ثابت ردود فعل الدول على إدعاءات السودان المتكررة باعتداء إثيوبيا وإرتريا عليها. اليمن وقطر والأردن والعراق وليبيا وإيران وسوريا كانت دائما تبرر عن رفضها للدوان وتشدد على حرصها على وحدة وأمن وسلامة أراضي السودان؛ السعودية كانت دائما متحفظة ويديي هما تطورات الأوضاع؛ بينما الولايات المتحدة تبرر عن قلقها عن التوتر وترفض أي اتهام لقرود الميران في المارك ومن أسفها للدواجمة وتبرر ان حل المشكلة ممكن عبر منظمة الوحدة الأفريقية والإئتاد. أما مصر خوفا على موزانات مفضلة مياه النيل فقد كانت حريصة على إبعاد نفسها عن الإجتياز لأي طرف واعتبار ما يجري شأنا داخليا. انظر "الجامعة العربية تطالب جيران السودان بعدم التدخل في شؤونهم"، [الحياة، 1997/1/29]. راجع "السودان يطلب من مصر مساعدات عسكرية عاجلة"، [الإتحاد الخليائي، 1997/1/16]؛ "مبارك: لا غزو خارجيا وما حدث شأن داخلي"، [الحياة، 1997/1/19]؛ "مصر ترفض مساعدة السودان وتؤكد ان لا دخل لإثيوبيا وإرتريا بالمبارك"، [الأبام البحرينية، 1997/1/19]. إلمدير بالذكر هنا ان الصادق المهدي، رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة حدد موقفه مبكرا من إدعاءات إعلام النظام في الخرطوم عن التدخل الخارجي قائلا بأنه:

"قدو مصداقية كاتمكاس حقيقي لدم مصداقية النظام... الجهة كثيرا ما تحرشت بأمن الدول المجاورة، وهي تحاول فرض الإسلام عليها بما وتر العلاقات بين هذه الدول وبين السودان... ان ما يتردد عن ان هناك تدخلا أجنبيا ورغم الإدانة لأي تدخلاات أجنبية فإن مسببات أي تدخل أجنبي في ظل هذا الواقع الذي يفرضه النظام تكون طبيعية وحتبة لسياسات النظام المخاططة التي أودت بعلاقات السودان بجميع الدول المجاورة".

انظر "المهدي: الحكم السوداني ينحرض بجميع الميران"، [الشرق الأوسط، 1995/12/10].

54- انظر مقابلة "مبارك المهدي: ثلاثة أهداف للتجمع لإسقاط النظام وتسلم السلطة"، [الخرطوم، 1995/7/2].

55- انظر "الكوماندوز ياسر عرمان قال للجلة"، [الجلة، 1997/1/5]. أمسية الإخلاف تبرز في أن قوات الجبهة الوطنية بقيادة السيد محمد نور سعد في يوليو (توز) العام 1976 كان إطلافا من مسكرات في ليبيا، وأن ظروف المارك الحالية تشهد نوعا من التنسيق والتحالف مع قوى جنوبية بينما كانت القوات الجنوبية العام 1976 بكاملها مساعدة لنظام الجنرال نديي. بالإضافة إلى أن التجارب المذكورة أثبتت أن من الصعب تحدي الجيش السوداني إطلافا من عاصمة أجنبية.

56- انظر "الجنرال عبد الرحمن سعيد: الطريق إلى الخرطوم يتم بتحرير الدمازين"، [الأسبوع العربي، 1997/3/3].

57- ذكر الأستاذ فاروق أبو عيسى، الناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، أن التجمع لا يخطط لدخول الخرطوم بالسلاح رغم أنه إذا أراد سيقبل. وأكد الجنرال عبد الرحمن سعيد، نائب رئيس القيادة الشرعية، رفض أسلوب غزو السودان عسكريا والدخول للخرطوم بالقوة. انظر "المعارضة تؤكد أنها لن تدخل الخرطوم بالسلاح"، [الشرق الأوسط، 1997/1/23]. انظر "السيد خالد: قطع طريق بورتسودان ينتظر القرار السياسي"، [النهر، 1997/6/11]؛ "فرق: المعارضة قادرة على قطع طريق بورتسودان-الخرطوم لكنها لن تفعل"، [الشرق الأوسط، 12/4/1997].

58- انظر "قائمة عبيدة بورتسودان: إغترقا 5 دفاعات للمدو دون مقاومة"، [النهر، 4/18/1999]؛ "قوات التجمع تفتح طريق بورتسودان-الخرطوم لمدة ساعتين"، [النهر، 4/4/1999].

59- انظر "قوات البجا تدمق حزمة قوات الجبهة وتسرّد عدداً من المواقع"، [النهر، 3/7/1999]. التفاصيل العسكرية المشاركة تكون هيكلها من اللجنة العسكرية السياسية العليا (عبد عثمان الميرغني + مبارك المهدي + الجنرال فتحي + وفد وفاته الجنرال عبد الرحمن سعيد). بالإضافة للقيادة العسكرية المشتركة: جون فوك (القائد العام) + النقيب نيل يحي منصور (القيادة الشرعية) + السيد أحمد خالد (حزب الأمة) + السيد حمدي جعفر (الاتحادية) + السيد عبد العزيز النور (التحالف + وفد وفاته في 1998 السيد عصام ميرغني) + باقان أموم (الحركة) + الرائد عبد العظيم سورور (الشيرعي) + الزراعي أبكر أبو البشر (الفيدوالي) + ومثل لكل من البجا والحزب القومي.

60- انظر الجزء الثاني من تقرير الدكتور الشفيق خضر سعيد، أمين التنظيم، في مايو (آيار) 1998 حول مراجعة وتقييم أداء التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج "فشلت في أن يكون وجودها في المسكرات تجسّياً وانحصرت في وجود القصاص"، [الخرطوم، 1999/1/25].

61- انظر حاشية 53. في مطلع العام 1996 طلب السودان من مجلس الأمن الدولي عقد اجتماع طارئ شأن ما وصفه بـ"تكرار العدوان المسلح من إثيوبيا". انظر "السودان يدعو مجلس الأمن لبحث إعدامات إثيوبيا"، [عكاظ، 1996/1/14]. وكان الدكتور القزافي علق على حالة الترت الذي يجثم على علاقات السودان بمظلم جيرانه قائلا:

"الترت مع السودان خطر على السودان بقدر ما هو خطر أيضاً على كل من إثيوبيا وارتربا وروغندا".

انظر "القزافي يهجم المعارضة بالإتهامية ويهاجم الدول المجاورة للسودان"، [الشرق الأوسط، 3/8/1996].

62- أكد الجنرال حسان عبد الرحمن، وزير الدفاع، في بيان أمام المجلس الوطني (البرلمان) أن ما تم من إجراءات وتدابير بالجبهة الشرقية للبلاد "مطّسن لمدة المرحلة وهناك متابعة دقيقة للتطورات التي تشهدها الميزد من الإحتياط والإستعداد... أن تطورات الأحداث أثبتت أن النظام

الحالي في إرتريا أصبح عذب قط لحذمة مصالح واستراتيجيات الدول الكبرى بالمنطقة، ويهدد الأمن القومي لكل الدول المحيطة، واستهدافها للبنين وبيبياتي مؤخرًا... أن الأحوال مادية تمامًا على طول حدودها مع إثيوبيا لإلزام البلدين الكامل بإتفاق الرئيس البشير ولس زيناوي... أن ما يسمى قوات التحالف تحت قيادة مجموعة من الشيوعيين تتقدم 300 فرد يتركز نشاطهم داخل إرتريا في إستقطاب الضباط العاملين تحت ما يسمى بالقيادة الشرعية ويشرف الأمن الإرتري على مسكراهم... أن ما يسمى بالقيادة الموقرة لأبناء البجا ظل ضعيفا لأن ولا غالبية أبناء البجا للسودان وحكومة الإتحاد... حجم قوات التمرد جرد فرق ضبا عرف بلواء السودان الجديد قد تقلص لتقل جزء كبير منها للسلطات بشرق الإستوائية... الأحزاب والتنظيمات الأخرى أضف من سابقها ولا تعدى قوة مسكراها 200".

انظر "وزير الدفاع يؤكد المتابعة الدقيقة للتطورات بالجهة الشرقية"، [أخبار اليوم، 1996/10/8]؛ وانظر "قوة المعارضة أصغر من أن تشكل خطرا على الجيش السوداني"، [الحياة، 1996/12/9].

63- انظر "الخرطوم: الهدف الأول قهرنق جنوبا وبعث القزلال لا النيل الأزرق"، [الحياة، 1998/6/7].

64- انظر حاشية 37. وصل الجنرال المهدي بشري، عضو القيادة العليا لتنظيم "القيادة الشرعية" للجيش السوداني إلى الخرطوم من عمان (الأردن) بطائرة خاصة مصحبة السيد عهدي إبراهيم محمد، وزير الدولة للشؤون السياسية برئاسة الجمهورية السودانية في 10 أغسطس (آب) 1995. وقال مهدي إبراهيم:

أن السودان يستقبل الآن أبناء من أبنائه المخلصين مسامحة في ذلك بروج الإسلام وإن السودان سيظل حريصا على أمانه واتحاد قبله حتى تدرك الأمة غاياتها، وإن المهدي بشري وأحد من الذين اختاروا وطنهم وعقيدتهم في وجهه التيارات.

راجع ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخرطوم "قيادي معارض سود للوطن ويكشف زيف المعارضة والمؤامرات الحاكمة ضد السودان"، [السودان المحدث، 1995/8/11]. انظر أيضا "الزوايا المهدي بشرية عدت إلى السودان حبا في الله وفي الوطن"، [السودان، 1995/9/4].

كان لعودة الجنرال بشري إلى السودان ردود فعل حادة أمنية وسياسية ومعموية، باعتباره قد ينقل إلى الخرطوم كل ما يتعلق بأسرار المعارضة وجهات القتال خاصة. خلق وقتها أحد أبرز قادة المعارضة السيد مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي وأمين العمل الخارجي لحزب الأمة، قائلا: "المهدي بشري فرد لا تأثير له على الأحداث ولا وزن له عسكريا أو شعبيا ولا مكانة له وسط المعارضة، والقوى الرئيسية في المعارضة لا تبقى به حيث حاول قبل عام التآمر مع عناصر يسارية ضد حزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي... المهدي بشري لا يعرف أي أسرار لأن عمل التجمع المعارض كان مجمدا... كان المهدي بشري جيدا عن العمل حيث كان يبالغ إبنه في الأردن حيث تمت مساوئته وعودته للسودان، بسبب ظروف خلافته مع زملائه في تنظيم القيادة الشرعية ومشاكله الخاصة وظروف الحياة القاسية التي يعيشها المعارضين".

انظر "مبارك المهدي لا توجد خلافات والمهدي بشري لا وزن له"، [الوطن العربي، 1995/9/15]. لكن السيد عبد العزيز خالد، قائد قوات التحالف، كان قد ذكر في يناير (كانون الثاني) 1995.

1996 ان عضوة الهادي بشرى في القيادة الشرعية أحد أسباب الخلاف والإقسام على القيادة الشرعية لأهم اعتبروه

كادرا مزورعا من الجبهة القومية الإسلامية وكان هذا سبب خروجنا... الهادي بشرى عندما كان مديرا لجهاز أمن السودان وضع هو وأورنيك شروط الإتحاق، ولعب على عشان وإبراهيم السنوسي مع دورا أساسيا... قد لعب جهاز أمن السودان دورا أساسيا في نجاح انقلاب بريو (حزيران) وشارك أفراد سلاحه وعرباته فيه وكان أقرب لجهاز أمن الجبهة من جهاز أمن السودان... يوم الخميس 1989/6/29 كان نائب مدير لجهاز الأمن اللواء محمد علي حامد في مهمة خارج البلاد عازا باللواء الهادي بشرى نفسه يخرج في يوم الانقلاب نفسه في مهمة خارج البلاد... لا يمكن لمدير ونائب لجهاز أمن دولة أن يكونا خارج البلاد في الوقت نفسه، مما يؤكد دوره في ذلك المخطط الانقلابي.

انظر "الهادي بشرى كان كادرا مزورعا من الجبهة القومية الإسلامية"، [الإعادي، 1996/1/2].

65- انظر ملخص المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد علي يوسف جميل الذي عاد إلى الخرطوم من قوات التحالف "معارض عسكري يرد للخرطوم وقوات التحالف تنفي عضويته فيها"، [الخرطوم، 1995/9].

66- انظر المواجهة مع الملازم عبد الحليم أحمد علي "الخلافات بين قادة وفصائل المعارضة أكبر وأعمق من الخلافات المزعومة بين الحكومة والمعارضة"، [المستقلة، 1996/12/9]. تشير هنا إلى تكذيب اللواء علي صادق خريجلي، قائد اللواء 24 مشاة، خشم القوة للمعارضة المسلحة ردا على أخبار نشرتها المعارضة في الإعلام العربي. وفي منتصف يوليو 1998 نشرت أنباء عن أن عددا من كبار قيادات المعارضة طلب من سلطات الأمن المصرية كشف تواجد عدد من المتعاونين مع الحكومة السودانية داخل صفوف المعارضة. وذكرت أن الأساذ فاروق أبو عيسى، المتحدث الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي، أكشف تسرب وثائق حاسة داخل مكتبه وسفر إقامته الذي يملو إتحاد المحامين العرب في منطقة جاردن سيتي بوسط القاهرة، [العرب، 1998/7/15].

67- انظر "شبكة تجسس سودانية في القاهرة"، [الأهرام، 1998/8/15]. كشفت السلطات المصرية شبكة سودانية ضمت 28 شخصا منهم 18 عضوا على مستويات قيادة بأحزاب المعارضة في القاهرة وأسمرا. من بينهم محمد حسن بربر، المسؤول المالي لقوات التحالف الذي يحمل الاسم الحركي "علام"، بالإضافة إلى تورط 2 من ضباط التحالف في التجسس لصالح الحكومة السودانية. وأشار التقرير إلى أن أكبر الاختراقات وقعت في أحزاب القوي السوداني والإعادي والأمة. وكانت الحكومة قد استطاعت إغراق قيادة قوات التحالف في يوليو (تموز) 1997 عن طريق التقييد نصر الدين بابكر أبو الحيرات.

68- راجع حاشية 53 وحاشية 61. وانظر مقابلة الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب، نائب رئيس المجلس الإسلامي العالمي مع الرئيس المصري مبارك كإسرائيل لما قاعده عسكرية في لوتريا، [الحياة، 1997/2/20]. راجع أيضا "الخرطوم: الجيش على أمية الاستعداد لمواجهة الإعتداء الإرتري"، [عكاظ، 1998/3/4]. وتصريحات الجنرال عبد الرحمن سر الحتم، الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني "الخرطوم وأكد حسم المعركة مع قوات إرتري-سودانية معارضة"، [الحياة، 1998/7/30].

69- انظر ملخص بيان الأستاذ أمين حسن عمر، المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية "المطالوب" إنجاز مشروع وطني إسلامي لمهاضة المخطط الأمريكي"، [المستلة، 1/27/1997]، وقد نبى الكاتب اللبناني كرم مرادوني وجهة النظر نفسها؛ راجع "السودان: واستراتيجية التحريك المزودج"، [الشرق الأوسط، 1997/4/4].

70- انظر حاشية 67. واجهت العلاقات الإرتريّة-السودانية عقبات عدة تمثلت في في إتمام إرتريا لحكومة الخرطوم دعم الجهاد الإرتري ومحاولة إغتيال أنفوشي بواسطة النقيب أبو الخيرات. منذ منتصف العام 1994 تصاعدت حدة التوتر في العلاقات وتخلص تدريجي البيئة السودانية انتهت تسليم مقر السفارة إلى المعارضة في 1996/2/6. ويجري تسليم مقاييس السفارة إلى السيد محمد عثمان البرغني نيابة عن قادة التجمع في حقل حفرة عدد من المسؤولين الإرتريين تقدمهم عبد الله جابر، مسؤول التنظيم في الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة). ولم تستبد الحكومة السودانية المبني (لا في 2000/1/3 بعد أن تلك تشغل المعارضة لمدة 4 سنوات. كما شكل رفض الجانب الإرتري تنفيذ عمل المعارضة السودانية ووقف نشاطها العسكري إخلالاً من أراضيها وإغلاق إذاعة التجمع أسباباً إضافية. انظر نص "رد الحكومة السودانية إلى رئيس مجلس الأمن حول إتمام إرتريا للسودان"، [الرأي الآخر، مجلد 4، عدد 2، ديسمبر كانون الأول 1997]؛ "إرتريا ترفض وقف الدعم العسكري المعارضة السودانية"، [الزمان، 2000/4/26].

71- انظر "حرب على الحدود الشرقية بعد غسارة وأشجعطن صنفقة قطبة"، [الحياة، 1/29/1997]. عن الدعم الأمريكي للتجمع الوطني الديمقراطي وقوة مؤسسته انظر تفاصيل إجتراح مسؤولين من المخابرات الأمريكية مع ممثلي التجمع بالعاصمة الإرتريّة أسمرا، "مسؤولون في الأمن القومي الأمريكي يجهزون عداوات هامة مع فصائل التجمع"، [التجرب، 1998/12/13].

72- انظر حاشية 48. لم تستطع قوات المعارضة أن تجاوز طاق عليها عن 100 كيلومتر من الحدود الإرتريّة.

73- انظر "قوات التحالف: رفع الكفاءة القتالية للثروات في الميدان والإستعداد للرحلة القادمة"، [التجرب، 1998/2/4].

74- انظر حوار مع عبد العزيز خالد "كبتعد عن القضايا الإصراية ولن نتراجع عن خطنا الإستراتيجي"، [التجرب، 198/1/14].

75- راجع تقرير فايز الشيخ السليك "في ذكرى تحرر ميديزا"، [التجرب، 1999/1/10].

76- منظمة السودان للرعاية الإجتماعية "أمل" مدير عملياتها هو الهادي عبد الله أحمد، ومتمبر الزراع الإغاثية لتعليم "قوات التحالف السودانية". تم تسجيلها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1996 في جزيرة جبرسي بالملكة المتحدة وتزاول نشاطها من أسمرا (إرتريا) وإثيوبيا. وفي يناير (كانون الثاني) 1998 أسس التجمع الوطني الديمقراطي منظمة "الإغاثة السودانية" لإغاثة وتسيمة المناطق المحررة في شرق السودان ومنطقة النيل الأزرق برئاسة الدكتور منصور خالد. وتأكيداً لأن سانه الإغاثة صارت سلاحاً للمعارضة كما هو للحكومة نجد أن وفداً من الحزب الإتحادي الديمقراطي برئاسة الدكتور جعفر أحمد عبد الله زار بالتماون مع هيئة الختية المنطقة الوسطى (ممشكوب وقرقر وطرقان) مستقداً أحوال النازحين من مناطق القاش وأروما وقدم إغاثة غذائية ومواد طبية للوطنين بلغت 60 مليون جنيه سوداني (24 ألف دولار) بالإضافة لإحتياجات طبية وأدوات تخاليل عملية وأسرة للمستشفى ودفعت مربيات المخططين والماملين بالمرافق العامة الذين اتمملت روايتهم بعد تحرر

المنطقة. الجدير بالذكر أن الحزب حصر كل مجهوداته في مناطق قوذه الطائفي ولم يندم أي مساعدات لمناطق محررة أخرى مثل سينزا أو الكركمك أو أولو أو يجر الغزال أو الأسوانية... إلخ!

77- بناء على مقررات أسعرا العام 1995 كان من المأمول أن تدبر خطة توحيد قوات المعارضة خلال 5 مراحل. الأولى مرحلة التنسيق والتدريب المشترك، ثم تكوين قيادة عسكرية لإدارة العمليات ثم العمليات المشتركة تمهيدا لتكوين قيادة موحدة للقوات ثم تنبع مرحلة صهر ودمج القوات في الميدان واختيار عناصر الجيش الوطني للسودان "المجديد". لكن عمليا لم تكتمل عناصر التوحيد بعد ورغم وجود تجربة "القواء الموحدة" بقيادة العقيد سليمان ميلاد. انظر "تعليم موال للحكومة يؤكد إستيلاءه على مدينة في الشرق"، [الحياة، 1998/5/20]. لمعرفة وجهة نظر معارضة لقوات التحالف انظر رد الدكتور شرف عبد الله حرور (نائب رئيس التحالف الفيدرالي الديمقراطي) على السيد عبد العزيز خالد (رئيس قوات التحالف)، "السيد عبد العزيز خالد والتطبيقات الإقليمية"، [النهر، 2/4/1998]. راجع "سبارك المهدي" لإشاعات أسعرا ستركو على توحيد العمل العسكري للمعارضة السودانية، [الحياة، 1998/9/28].

78- انظر حاشية 72. تميزت لفترة طويلة توحيد العمل العسكري تحت راية "التجمع الوطني الديمقراطي" وتغلبه من خلال قيادة واحدة في إنشاء "جيش واحد تحت راية واحدة، ولم يخرج القرار عن دراسة الأمر من جوانبه العسكرية والأمنية والمدنية والقضائية" [الشرق الأوسط، 1/8/1998]. أما مسألة خلق تحالفات ثنائية بين "حركة تحرير شعوب السودان" و"قوات التحالف" مع الحزب الشيوعي ومؤثر الجبا و"الحالف الفيدرالي" والقوات الأخرى على سائر السياسة السودانية كانت هاجسا مؤرقا لعدد من الدوائر المحلية والإقليمية. وقد برزت هذه المخاوف بشكل مباشر خلال مناقشة مشروع "قواء السودان الجديد" أو في ردود الأفعال من جانب الحكومة أو بعض أطراف المعارضة على أي برادر تنسيق بل كانت تزعم لجوء الدعوة له، فقد كان "شرط ليدجو قاطعة أحد لإبراهيم وعاطبتها للحركة" الشغل الشاغل للرأي العام لفترة طويلة. انظر مقابلة مع فائق أمم "تصاريح لواء السودان الجديد قبلًا من الشعب وأهملته إقامة سودان جديد وموحد"، [النهر، 10/4/1998]. انظر أيضا مجلة "مسارات جديدة" التي أصدرها (إعلام لواء السودان الجديد، أغسطس (آب) 1998. في بداية شهر مايو (آيار) 1995 وقع تنظيم "قوات التحالف" وتنظيم "مؤثر الجبا" اتفاق سياسي من 11 بندا يهدف إلى توحيد جهودهما السياسية والاقتصادية والبشرية والعسكرية (المخرطوم، 1995/5/6). وفي نهاية الشهر أكملت الترتيبات بفرض التنسيق "استراتيجيا" وعليايا واستخباراتيا وكلائك سياسيا" بين حركة تحرير شعوب السودان وقوات التحالف السودانية [المخرطوم، 1995/5/25].

79- في دراسة قام بها السيد أحمد السيري عبد الرحمن عن الكفاءة القتالية لوحدها وجد كفاءة الجوانب العسكرية (انخفاض الضبط والربط) + سوء المظهر الخارجي للضباط والجند + كفاءة حالات المهرب من الخدمة أو تركها + عدم الإقبال على التجديد + إهمال التدريب + نقص الحاد في المهارات والمعلومات والمعدات والمركبات والذخائر، بالإضافة إلى سوء الحالة الفنية ومستويات العناية والتجديد للمعدات + إشغال الضباط بأعمال أخرى غير واجباتهم العسكرية. ومن الكفاءة القتالية (الاستعداد القتالي) التدريب والكفاءة الفنية والإدارية (التفويض المعنوية) 8% من ضباط الجيش يعتقد إنها عالية، 53% متوسطة و39% منخفضة. ومن قادة المباشرون ذكر 37% أنهم محترفون، 25% غير محترفين و38% مشغول بيهام خارج النطاق العسكري (سياسية وتجارية). انظر بحث "رفع مستوى الإدارة حالة دراسة لقوات المسلحة السودانية"، الدورة 5، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، 1988. عن تاريخ القوات المسلحة انظر كتاب الأستاذ محمد خير البديوي "مواقف وطولات سودانية"، مطبعة جامعة المخرطوم، السودان، من دون تاريخ.

80- راجع كتاب الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد "السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل"، دار الكلمة، بيروت (لبنان)، دون تاريخ؛ وسلسلة مقالات الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن التوفيقية "صناعة الحكومات في السودان"، (الشرق الأوسط، 20-1991/6-11-1991/7).

81- راجع "المهدي أكد استمرار التصعيد ودعوات إلى تناوض ومصالحة"، [الحياة، 1/23/1997].

82- أقيمت الحكومة في الحرب والبحث عن السلام إستراتيجية متناقلة وتكاد أن تكون متطابقة في بعض الحالات لما تفتقته في منطقة جبال النوبا. فقد نشر الإعلام الحكومي عسوداً من البيانات التي تحدثت عن تسليم كمية من أسلحة الما بان يكامل أسلحتهم إلى القوات المسلحة بحجوب الليل الأزرق. وحرص الجنرال عريضة، الناطق الرسمي لقيادة الجيش من التأكيد أن

"حركة التسليم الجماهيري جاءت متزامنة مع نداءات الثورة الداعية

للسلام وتوجيهات الجنرال البشير بالفرع العام عن كل من حمل السلاح

بالإضافة إلى قناعة المائتين بعدم جدوى الاقتتال وتكتف نواباً

التمرد فترق الزايفة لأي حل سلمي".

انظر "الناطق الرسمي: العودة للجماهير تؤكد الإستجابة لنداءات الثورة"، [الإقادة الوطني، 4/20/1992]؛ "الكلام التجسائي آدم الطاهر يتنقد منطقة البويع وأبويس"، [السودان الحديث، 6/1/1992]. وتكررت النداءات بالفرع العام عن المائتين من صفوف حركة "التمرد". فقد أصدر الجنرال البشير في منتصف العام 1992 عفواً عن المقدم أبو الملاجمة آدم في إطار قرار الفرع العام الذي أعلنه عن كل من حمل السلاح "ضد الوطن وعاد لبلاد ليسهم في البناء والتنمية"، [السودان الحديث، 6/3/1992]، وتم بعد ذلك تعيينه محافظاً لمحافظة باو. وحشدت الحكومة عدداً من مواطني المنطقة لتقديم (إدانتهم ضد

"تصريحات التمرد فرق وإدعائاته بأنه يملك منطقة الأقسنا، وأكادوا

رفضهم لهذا الإدعاء وشجبوا كل مواقفهم ضد توجيهات الوطن وإرادة

الشعب".

انظر "الأقسنا ترفض إدعاءات فرق"، [الإقادة الوطني، 24/11/1992]؛ ومقالة أحمد حميد، ناظر عموم الرشادة لحد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني "الرشادة يحددون دعمهم للثورة"، [الإقادة الوطني، 11/12/1992]؛ انظر أيضاً "المنظمات الوطنية مطالبة بالمزيد من الجهد في تطهير الأقسنا"، [الإقادة الوطني، 15/5/1993]؛ راجع أيضاً تقرير عن زيارة وفد رسمي وشعبي لولاية الخرطوم بقيادة الجنرال أبو القاسم إبراهيم محمد، والتي كسلا، "حملة الشرق يحددون البيعة، الجنا يدعمون الترحه المضاري"، [السودان الحديث، 12/10/1994]. وكان التأكيد قائم على نافع، مستشار الرئيس لشؤون السلام، عند مخاطبته لمؤتمر القطاع السياسي للمؤتمر الوطني (التظيم السياسي للحكومة) قد حدد معالم إستراتيجية الحكومة في رفض تدويل مشكلة جنوب السودان واعتبار المبادرة الليبية بأنها "إيقاد أخرى"، وأنه لا بد من التوصل بين التناوض مع حركة فرق والمعارضة الشمالية وتغديب خطوط حمراء. ثق عندنا الحكومة [الأمرام، 10/8/1999].

83- انظر "الأسبوع عشر من إغاثية السلام بالنيل الأزرق"، وتصريح المهندس أبو الملاجمة محافظ باو بولاية النيل الأزرق "محافظة باو تستعد لتنفيذ أكبر مشروع للسلام"، [الأسبوع، 12/23/1999]؛ "التوقيع على اتفاق السلام بالنيل الأزرق"، [المصافاة، 23/12/1999]؛ "الخرطوم توقع إغاثية سلام مع أحد أجنحة فرق"، [الزبان، 24/12/1999].

84- انظر "قائد قوات التحالف للحياة: النظام السوداني مستعطف خلال العام الجاري"، [الحياة، 13/1997/2]؛ "وفد الإنقاذ يسعى لإقناع المعارضة السودانية بالإستقامة من التولي السياسي"،

[الشرق الأوسط، 1999/1/29]. المدير بالذكر ان الدكتور الترابي كان قد قال انه لم يأس بعد من مساعيه لإقناع السيدين المهدي والميرغني بالإتصاف إلى النظام الزاهن في البلاد وإن مجهوداته لتوحيد العمل السياسي بينهم مستمرة منذ العام 1964، [المحرطوم، 1994/9/10]. ولأخذ فكرة عن تباين رؤية المعارضة للوقت من النظام في المحرطوم انظر "نص مذكرة المعارضة السودانية التي رفض البشير تسليمها أس"، [الحياة، 1998/12/30]؛ "المعارضة السودانية تحالب الحكومة بإتخاذ تدابير محددة كشرط للحوار السياسي"، [الشرق الأوسط، 1999/6/16]؛ "قادة التجمع دعوا إلى توحيد العمل المسلح والإقتاضة واستهداف مناطق النفط"، [الحياة، 1999/6/16]؛ "أصاوق المهدي: السودان يحاظر لقتير"، "البشير: الحكومة فتح ذراعيها للحوار مع المعارضة"، [الشرق الأوسط، 1999/6/30]؛ "المعارضة السودانية تراجعت استراتيجيتها السياسية والمسكرية في إبعادها المقبل"، [الشرق الأوسط، 1999/10/4].

الفصل السادس

دارفور

الحرب في دارفور

الواحة في مواجهة الصحراء

في محاولة تقصي مدى تأثير التغيير الإيكولوجي في شمال دارفور على أوضاع الحرب والسلام، خلال التاريخ المعاصر للمنطقة، يبدو جلياً أن أكثر ما يسترعي الملاحظة هو ظاهرة أن المزارعين والرعاة مرتبطون مع بعضهم بعضاً بوشائج متقاطعة ومتواصلة من تضامن وتناحر، وتعاون وتصادم. فهم يتضامون في حالات الشدة العابرة أما في الأوقات العصيبة، حين تصبح أرواحهم وممتلكاتهم نفسها في خطر، فانهم يتناحرون في اقتال ممت.

إن النزاع الدموي الذي ظل متأججاً، منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، في منطقة جبل مرة بدارفور يعتبر نزاعاً إيكولوجياً تقليدياً يجري على امتداد حدود إيكولوجية بعينها. في هذه الحالة على امتداد السهول شبه الجافة التي يتحول فيها الرعاة من الرحل ذوي الأصول العربية والتي تحده من الجنوب واحة واسعة خصبة دائمة الخضرة في منطقة جبل مرة التي يسكنها المزارعون المستقرّون من قبيلة الفور.

آثار التردّي الإيكولوجي

إن الأوضاع المتأخمة نسبياً في ولاية شمال دارفور قد أصيبت باختلال هائل، خلال العقد الثامن من القرن الماضي، بسبب الجفاف الطويل - الذي ظل مستمراً، ماعدا فترات متفرقة، منذ العام 1967. وماتج عن ذلك من تحركات واسعة لم يسبق لها مثيل للجماعات السكانية بالمنطقة، ومن افقار وعوز أصابا سكان الحواضر القاحلة وشبه القاحلة المتأثرة بالجفاف. وقد أجبرت العديد من الدراسات عن الآثار الاجتماعية والإقتصادية للجفاف على سكان هذه المناطق لكن لم يعط سوى القليل من الإهتمام لتأثيره على النزاعات الدموية الواسعة منها والحدودة.¹ وقد تجت عن ذلك تصورات خاطئة كثيرة، فمن ناحية أرجع التردّي البيئي إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، ومن الناحية الأخرى فسرت النزاعات الناجمة عن هذا التردّي البيئي من منطلقات عرقية وسياسية.

لم يعد من المقبول، فقط، وإنما من الواجب، فعلاً، - كما أكدنا مراراً - إستقصاء ومعرفة تأثير التغيرات البيئية المباشرة وغير المباشرة على الأحداث السياسية و الإقتصادية والإجتماعية، في المناطق المتأثرة بالجن. وفي هذا المقام تقدم هنا ولاية شمال دارفور كموضوع للإستقصاء بوصفها واحدة من أكثر

المناطق توتراً في البلاد؛ ومن أكثر الولايات التي شهدت زعزعة أمنية واسعة النطاق، بالإضافة إلى أنها من أكثر البقاع تأثراً بمشاكل متداخلة انبثقت من التردّي البيئي والنزاعات الدموية طويلة الأمد.²

الجفاف والتصحر

يُعتبر الجفاف أحد المظاهر الموروثة لأراضي المناطق الجافة بغرب السودان في ولايات شمالي دارفور وكردفان. ولقد مرّت 5 فترات جفاف على المنطقة خلال القرن الماضي، اثنان منها وقعا خلال 20 عاماً الأخيرة. وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها بين 100-600 ملمتر فإن انخفاض 100 ملمتر فقط من متوسط معدل الأمطار السنوي - كما ذكرنا سابقاً - يمكن أن يحدث آثاراً سلبية كبيرة بالبشر والحيوانات.

شكل (36): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار ونشوب النزاعات في شمال دارفور (1950-1990).³

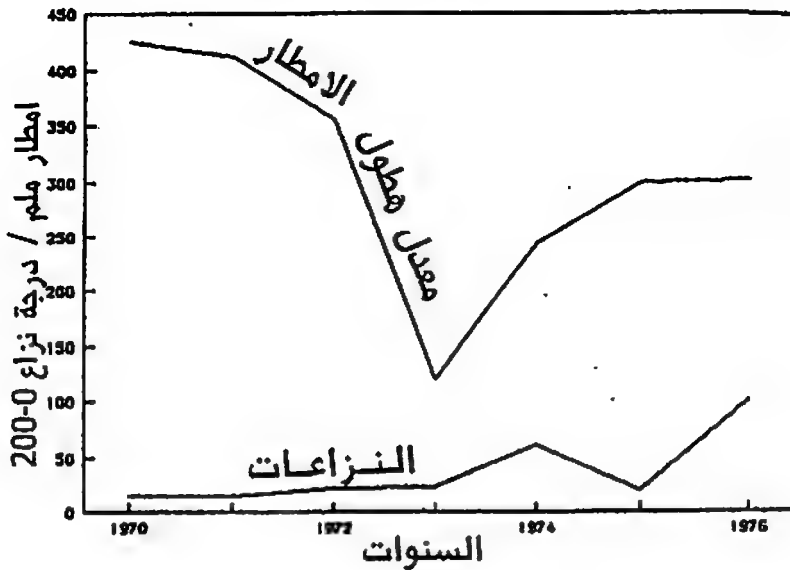


ان الشكل رقم (36) الذي يوضح منسوب الأمطار خلال سنوات 1950-1990 يكشف عن وجود 3 فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف الستينيات وتميّزت بجفاف خفيف نسبياً، والفترتان الأخريان وقعا خلال 1972-1974، 1982-1984 وتميّزتا بجفاف شديد. ولقد صاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقعت أسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت

شكل صراع مسلح عالي الوتيرة.

بين الشكل 36 العلاقة المتبادلة بين معدل هطول الأمطار واندلاع الصدامات وتأجيج النزاعات خلال حقبة تمتد إلى 30 عاماً (1957-1987). ويوضح الشكل البياني وتيرتين مهمتين هما: معدل الزيادة في حوادث النزاع وعلاقتها بتناقص معدل هطول الأمطار؛ وتلاحظ هنا أن الحد الأدنى لسقوط الأمطار يتأخر عن الحد الأقصى لتأجيج النزاعات مدة عام كامل تقريباً هي فترة تفاعل كامن إلى أن يبلغ تأثير الجفاف مداه. ويظهر الشكل، أيضاً، الاختلاف بين تأثير جفاف منتصف سبعينيات القرن العشرين وجفاف منتصف الثمانينيات، اللذين يعتبران متساويين، تقريباً، في وطأتهما؛ لكن فترة الجفاف الأخير تسببت في اضطرابات اجتماعية وصدامات مسلحة أكبر حجماً بما لا يقارن مع الجفاف الأول (الشكل 36 والشكل 37 أدناه).

شكل (37): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدمية (1970-1976).



من المعروف أن جفاف عقد الثمانينيات من القرن الماضي أدى إلى مجاعة كبيرة، إلى قتال عالي الوتيرة وإلى نزوح الآلاف بدرجة تتجاوز كثيراً آثار جفاف العقد السابع من القرن العشرين. ولعل التفسيرات

المحملة لهذا الاختلاف هي:

① كان إنتاج الغذاء في السودان خلال السبعينيات موضعاً نحو تلبية احتياجات الأسواق المحلية، أما في الثمانينيات فإنه اتجه نحو التصدير.
② خلال السبعينيات استطاع الغذاء المحلي والمخزون الاحتياطي في دارفور ان يخفف من تأثير الجفاف لكن الثمانينيات وجدت الاحتياطي قد تلاشى.

③ كانت الإدارات الأهلية (التقليدية) خلال السبعينيات مازالت تعمل بكفاءة وقدرة على دعم المجتمعات المحلية، لكنها قد أُنيت قبل عقد الثمانينيات على يد الجبرال نميري.

④ في العقد السابع من القرن العشرين كانت هناك فترة سلام نسبي في السودان وفي البلدان المجاورة؛ لكن الثمانينيات شهدت انتحار الحرب الأهلية في السودان واندلاع الحرب الشاذية-الليبية، واتساع نطاقها ليؤثر على حالة الحرب والسلام بالذات في ولاية شمال دارفور.

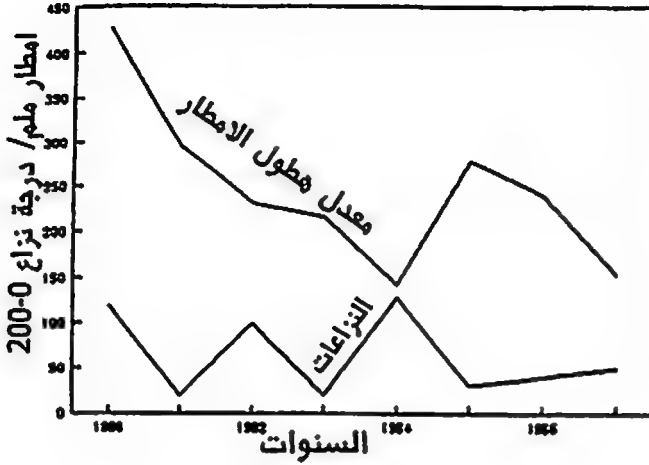
من جهة أخرى أدت إزالة الغطاء النباتي عن مساحات كبيرة، مع ما صاحبها من تدهور عام في معدل هطول الأمطار، إلى إبادة معظم الحياة النباتية المتبقية ماعدا القليل من الشجيرات المتأقلمة على ظروف الجفاف في مناطق الكثبان الرملية كيمض أنواع شجر السط.

ومع حلول الجفاف بدأ الإقتصاد الرضي في الإتهيار. ماتت أعداد كبيرة من الحيوانات وأجبر الرعاة على التخلص من حيواناتهم المتبقية بأسعار زهيدة. وأدار تجار المدن - مرة أخرى - ظهورهم للإقتصاد الرضي المتداعي تاركينه يواجه مصيره منفرداً. وبعد ان هجرته الطبيعة وهجره التجار ألتم به الفقر والمجاعة وصارت الحياة معاناة حقيقية. وتداعت الأحداث وانهار الأمن وصار المجتمع الرضي مهياً للتفكك والإضطرابات والصدامات المسلحة واخيراً للحرب.

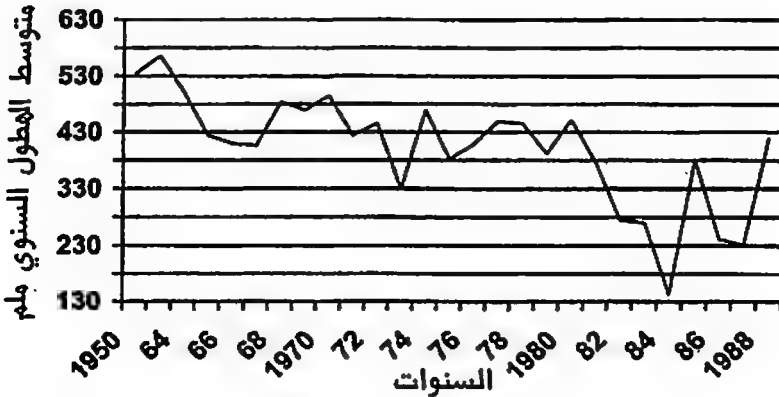
لقد كان من المتوقع ان تتوفر في حالة دارفور استراتيجية سلام تسير فيها عملية إعادة التأهيل البيئي جنباً إلى جنب مع معالجة النزاع وإيجاد الحلول له. وكان هذا سيشكل مثلاً غير مسبوق يمكن ان ينبع عند معالجة نزاعات لها الطابع نفسه في مناطق أخرى مشابة لدارفور ومايجري فيها. ولكن ذلك لم يحدث، وتم تجاهلة على المستويين الإقليمي والمركزي (الوطني والإتحادي لاحقاً). وفي تقديرنا لن اعتماد استراتيجية للسلام متوافقة مع إعادة تأهيل بيئي ضرورية للغاية؛ لأن العلاقة الموضوعية بين الترويض البيئي والإرتفاع المناجحي في الإضطرابات الإجتماعية تجد لها سنداً قوياً في تزامن بلوغ الجفاف أقصاه مع

تصاعد النزاع الدموي في مناطق دارفور الشمالية.⁶

شكل (38): العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والنزاعات الدموية (1980-1987).⁷



شكل (39): بيانات مطول الأمطار في دارفور (1950-1988).⁸



التاريخ السياسي

كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650 إلى 1917 وكانت حينها تسمى "سلطنة دارفور"؛ وقد استطاعت تلك الدولة أن تحبط محاولات عديدة استهدفت إخضاعها للسيطرة الخارجية حتى العام 1917 عندما ضمها الإستعمار البريطاني للدولة السودانية.⁹ ومنذ العام 1917 وحتى مابعد إستقلال السودان عن بريطانيا لم تشهد دارفور سوى محاولات ضئيلة لتدعيمها اقتصادياً.¹⁰ ولقد ساهم هذا التجاهل من قبل السلطة المركزية في عزل دارفور عن باقي الأجزاء الأخرى من البلاد، ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما، أيضاً، على المستويات السياسية والثقافية. وكان نظام الحكومات الإقليمية الذي طبق منذ العام 1982 قد أدى عملياً لتكريس تخلف التنمية الاقتصادية في المنطقة وتمتين العزلة السياسية والثقافية النسيبة في هذا القطر مترامي الأطراف.

منذ فبراير (شباط) 1991 تم تقسيم دارفور إلى شمال دارفور وعاصمتها القاشر، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها الجنيينة.¹¹ إن التركيبة الإدارية للحكومة الإقليمية (الولاية) تتكون من ولايات عدة، كل ولاية تنقسم إلى محافظات عدة وكل محافظة إلى مجالس حضرية ومجالس ريفية.¹² ورغم هذا الهيكل الإداري المتدرج المعقد فإن دارفور استمرت كواحدة من أقل أجزاء السودان اندماجاً في إطار الوطن وأكثرها إستعصاء على الحكم. وذلك يعود إلى بعدها عن المركز وضعف الروابط التي تصلها به من مواصلات جيدة وشبكة اتصالات فاعلة. إن الطرق الوعرة التي تربط دارفور ببقية أجزاء القطر والخط الحديدي الذي يمتد إلى ولاية جنوب دارفور يبرزان بُعد دارفور وعزلتها أكثر مما يبرزان تواصلها.¹³ ولكن بُعد المنطقة يعود أيضاً لعدد آخر من العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية.

الحيز المكاني والمناخي والسكاني

تقع ولايات دارفور بين خطوط الطول 22 و 27 شرقاً وخطوط العرض 10 و 16 شمالاً، وتبلغ مساحتهم الكلية 549 ألف كيلومتر مربع (بحجم مساحة فرنسا) في أقاصي غرب السودان، وتشارك كل الحدود السياسية لكل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، ويقدر عدد سكانها بنحو 4 ملايين نسمة (جدول 13).

الولاية	المساحة ألف كم ²	تعاود مساحة	عدد السكان
شمال دارفور	260	بور كينا فاسو	1,149,337
جنوب دارفور	139	انكلزا	1,500,045
غرب دارفور	150	تونس	1,237,275

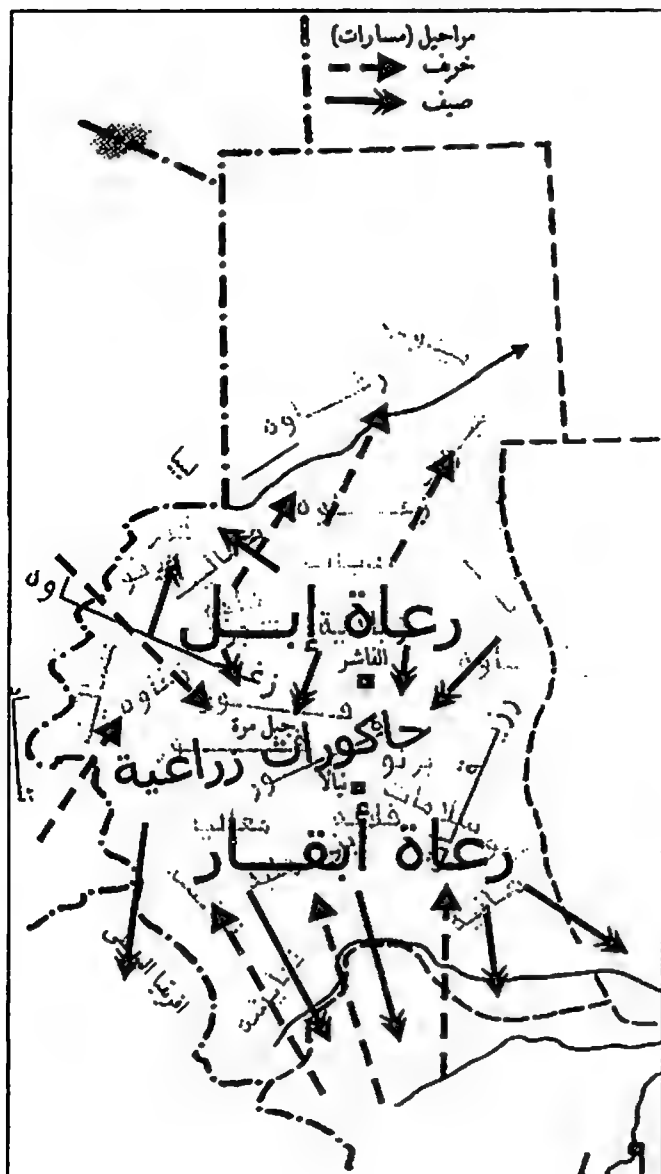
الإيكولوجيا

إن الظروف المناخية والنباتية في ولاية شمال دارفور تماثل ظروف المحور الإيكولوجي لحزام السافانا وكامداد لمنطقة الساحل الأفريقي، الذي تمثل فيه تضاريس المنطقة عنصراً أساسياً للتمايز. ويجد أن منطقة جبل مرة البركانية وامتداداتها الشرقية التي يبلغ ارتفاع قممها 3071 متراً فوق سطح الأرض وتغطي مساحة 100 ألف كيلومتر مربع ($2\frac{1}{2}$ مساحة سويسرا) تفصل المناطق المرتفعة في الغرب عن المناطق المنخفضة في الشرق.¹⁵ وبينما تتميز المناطق الغربية بترية هشة معرضة على الدوام للتعرية (سيكيلتيك ضحلة) وإلى الانجراف أمام مياه الوديان، فإن المناطق الشرقية تغطيها تربة رملية خشنة من الكبان الدائمة. وعلى عكس ذلك فإن تربة جبل مرة

تظهر تدرجاً متناسقاً مع الارتفاع. ووفقاً لتقارير منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) فإن تربة سفوح جبل مرة مغطاة بطبقة رسوبية سميكه من الرماد البركاني الذي يصلح كثيراً للزراعة لكن له في الوقت نفسه قابلية كبيرة للتعرية وتكوين أخاديد عميقة، وفي الواقع فإن قبائل الفور ظلت تمارس زراعة المرشعات منذ زمن طويل.¹⁶

ويسود القسم الشمالي من المنطقة مناخ صحراوي حار جاف وعلى القسم الجنوبي مناخ حار جاف بالغ القسوة (قاحل) لا يسمح حتى بنمو الأشجار. ويتراوح موسم الجفاف في الشمال بين 10 و 12 شهراً بينما يتراوح في الجنوب والغرب بما في ذلك مرتفعات جبل مرة بين 7 و 9 أشهر، ويستقر متوسط درجة الحرارة، في الغالب، عند درجة حرارة 26 مئوية، وتؤثر درجة الحرارة العالية هذه بصورة ملحوظة على درجة توفر المياه في المنطقة. وبذلك يشكل النقص الكبير في المياه في ولاية شمال دارفور مشكلة إيكولوجية متعاطمة.

شكل (40): سبل كسب العيش في ولايات دارفور.



تظهر خرائط تقص المياه في السودان منطقة جبل مرة كجزيرة محصلة بالماء بمعدل هطول أمطار سنوي يتراوح بين 600-1000 ملمتر مقارنة بالسهول المجاورة لها والتي يتراوح معدل متوسط الأمطار السنوي فيها بين 200-500 ملمتر. ويبدأ فصل هطول الأمطار مبكراً في هذه المنطقة الرطبة في أبريل (نيسان)، لكن موسم الأمطار ينتهي في وقت انتهائه نفسه في المنطقة الجافة أي في أكتوبر (تشرين الأول)، غير أن كلا المنطقتين، الرطبة والجافة، تتمتع بقدر كبير من التباين في معدل هطول الأمطار، بعبءه المكاني والزمني؛ إذ يهطل نحو $\frac{2}{3}$ متوسط معدل الأمطار السنوي في أغسطس (آب)، كما يسقط نحو $\frac{2}{3}$ مقدار أمطار هذا الشهر خلال 5 أيام فقط، على وجه التقريب.

جدول (14): مناطق النباتات وهطول الأمطار في شمال دارفور.¹⁷

المنطقة	المعدل السنوي	الحيز النباتي
شمال وادي حور	أقل من 80	الصحراء
دار ميدوب وشمال دار زغاوة	80 - 200	شبه الصحراء
تلال رملية في الشمال ديار البرقي والزمانية	200 - 450	أمطار قليلة: غابات سافانا أ - سبط (سغالي) ب - سبط (ميليفيرا) ج - سهول سافانا د - أحراش سافانا
أراضي دار زغاوة الجبلية	200 - 500	
أراضي كبان (تيزان) رملية شرق دارفور	450 - 650	
سهول غرب دارفور	500 - 700	
هضبة جبل مرة	500 - 700	غابات سافانا

كانت طرق استخدام الأرض في الماضي متكيفة مع هذه التقلبات الهائلة في مستوى سقوط الأمطار. لكن الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد السكان، وعلى حجم الثروة الحيوانية، خلال العقود الأخيرة من السنوات، بالإضافة إلى توسع الزراعة الآلية الجائر لمنطقة الزراعة المطرية في ما يتجاوز حدود تأقلمها إيكولوجياً عند خط المطر (500 ملمتر) في التربة الرملية لولاية شمال دارفور، جعل كل المنطقة عرضة لتردي إيكولوجي واسع النطاق. وبالنظر بدأت البيئة الهشة لهذه المنطقة تعاني من اشتباكات مسلحة وصراعات دموية، تحت وطأة التغير المناخي والإستنزاف البيئي الجائر.

ان أساليب كسب العيش في دارفور تتوافق تماماً مع توزيع مجموعاتها السلالية (الاثنية)؛ فالمجموعات ذات الأصول العربية هم من الرحل الذين يصلون إما في رعي الأبقار أو الإبل بينما السكان من الأصول غير العربية، عدا الزغاوة، فيعيشون حياة استقرار تعتمد بشكل محدود على الزراعة التقليدية.

ومع ان المنطقة تسمى دارفور، مما يعني انها أرض قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في المنطقة، إلا ان المنطقة تنقسم فعلياً إلى تسميات فرعية يطلق على كل منها اسم "دار" وتعني "وطن"، وكل دار تشكل الهوية الإجتماعية والسياسية والثقافية للمجموعة المحددة إذ ترقى فيها تجسيدا لمكانتها الإجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافي. ولذلك، وعلى الرغم من التقسيم الرسمي للمنطقة إلى محافظات ومجالس... إلخ. فإن التسميات التقليدية إلى "دار" تظل هي الأكثر أهمية في إطار الجماعات السلالية (الاثنية). وتنقسم المنطقة تقليدياً إلى 3 ديار رئيسية؛ ففي الشمال دار زغاوة وفي الوسط دار الفور وفي الجنوب دار رزيقات. كما ان للمجموعات الصغيرة الأخرى ديارها أيضاً. وكما ورد سابقاً، يمكن تقسيم ولايات دارفور إلى 3 مناطق سلالية (اثنية) رئيسية هي دار زغاوة التي يقطنها رعاة الإبل في الشمال (الإبالة)، ودار الفور التي تعيش فيها مجتمعات الفور الزراعية في الوسط (حأكورات)، ودار رزيقات رعاة الأبقار في الأجزاء الجنوبية والشرقية (البقارة).

ترك الترتيب البيئي أثراً ملحوظاً، على مستويات عديدة، في هذه المناطق، ليس فقط لأن كل منطقة تسكنها مجموعة سلالية محددة لها طرقها الخاصة في كسب عيشها ولكن أيضاً لأن كل منطقة لها خصائص إيكولوجية تميزها عن غيرها. وبسبب هذا الحيز الجغرافي/الإيكولوجي المحدد، سيبي الخط، للمجموعات السلالية الثلاث في مناطق تميز عن بعضها بعضاً إيكولوجياً فان احتمالات النزاع "العرقي" بين سكان هذه المناطق، ذات التمايز الإيكولوجي أفتياً، تبدو محتملة على الدوام وواسعة النطاق. ان هذا الإقسام السلالي- بيئي شديد الحساسية ويمكن في أزمته الندرة والحاجة ان يشعل، من دون جهد، قنب النزاع.

المنطقة الشمالية القاحلة

أولى هذه المناطق الثلاث هي حزام الشمال الأعلى، الذي هو صحراء تعتبر امتداداً للصحراء الليبية، وتسكنها مجموعات ذات أصول عربية من رعاة الإبل والرحل (الإبالة). ويتكوّن النسيج القبلي-السلالي لهذه المنطقة من قبائل البدات والزغاوة غير العربية وقبائل المهديا (رزيقات) والبرقات والهاميد وبني حسين العربية، وتعتبر هذه المنطقة هي الأكثر عرضة للكوارث والمخاشاة الإيكولوجية بين الديار الثلاثة. وهذه حقيقة تفسر جزئياً لماذا ظلت المجموعات السلالية، ذات الظروف الماحقة والقاحلة، مشاركة

بنشاط في النزاعات الدموية في المنطقة، أما ضد المزارعين المستقرن أو في ما بينها .

المنطقة الوسطى الفنية

تعتبر المنطقة الإيكوسلاية الوسطى، منطقة جبل مرة، أغنى هذه المناطق من حيث خصوبة تربتها وتوفر أمطارها ومياهها السطحية والجوفية وغيرها من الموارد الطبيعية. يقيم في هذه المنطقة مزارعون تقليديون، هم، على وجه العموم، من سكان المنطقة تاريخياً ومن أصول غير عربية. وتشكل قبيلة الفور المجموعة العرقية الأساسية التي تسكن هذه المنطقة التي أخذت اسمها منهم.

يكنّ المقيمين في قلب هذه المنطقة وعلى أطرافها، وجميعهم من غير العرب، من الفور والمساليت والبرتي والبرقو والبرقيد والتاما والشجر. وعلى عكس الرعاة من العرب الرحل في المناطق العليا والسفلى فإن وتيرة الحياة في مجتمعات الفور الزراعية في قلب المنطقة الوسطى تتميز بالتعايش السلمي والتناغم بين مجموعات السلالية (اللاتية) إذ لم يسبق أن وقعت بين أطراف هذه المجموعة السلالية صدامات مسلحة خطيرة.

ان النزاعات المعروفة التي نشبت في أقاصي الأطراف العليا والسفلى من المنطقة الوسطى شديدة الحساسية وقعت بصورة رئيسية نتيجة لمجمات رعاة الأبقار الرحل القادمين من الجنوب ورعاة الإبل القادمين من الشمال على الأراضي الزراعية الخاصة بالفور. وعلى خلاف غيرها فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة مستقرة على المستوى الإيكولوجي إذ تتمتع بجد معقول من الوقاية في مواسم الجفاف الشديد وغيرها من التقلبات البيئية.

المناطق الشرقية والجنوبية شبه الجافة

يقيم في مناطق دارفور الجنوبية، التي تضم أرجاء حدودها الشرقية مع كردفان المجاورة، بصورة رئيسية، رعاة أبقار من القبائل العربية الرحل (البقارة). وتعتبر هذه المناطق أقل استقراراً من المناطق الوسطى لكنها لم تتأمن من الجفاف إلا القدر اليسير. وتعتبر قبائل الرزيقات والمهبانية وبني هلبة والتعايشة والمسيرية أهم القبائل ذات الأصول العربية لرعاة الأبقار.

ومع ان هذه المناطق أكثر استقراراً من المناطق الشمالية إلا أنها تتأثر كثيراً بالتقلبات في معدلات هطول الأمطار. وقد عانت هذه المناطق الأخرى من الجفاف خلال 20 عاما الماضية لدرجة ان بعض سكانها من الرعاة اضطروا للهجرة إلى المراكز الحضرية أو تحركوا نحو المناطق الوسطى المروية التي تسكنها قبيلة

السكان

ان التمايزات السلافية (الإثنية) في ولايات دارفور، كما في السودان عموماً، ليست شديدة الوضوح كما انها ليست حادة. وبالنظر إلى أهم تمايزين فرعيين فانه يمكن تقسيم سكان ولايات دارفور - كما ذكرنا سابقاً - إلى المتحدرين من أصول عربية وإلى مجموعات حامية من أصول أفريقية. ومع ان بعض المجموعات العربية تدّعي نفاها العرقي العربي فانه يجب ملاحظة ان عروبها ترتكز على الإرث الثقافي وحده لا على الإلتواء العرقي (الدم). وبالتالي فإن اسم "العرب" يعني فقط أولئك المتكلمين باللغة العربية الذين استرجعوا عبر عمليات تاريخية طويلة بالمجموعات الإفريقية (غير العربية).

ان قبيلة الفور، أكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية تتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية؛ كما انهم هم مؤسسو "سلطنة الفور" (1650-1916) وهم الحكام التاريخيون للمنطقة. أما المجموعات غير العربية الأخرى في المنطقة فهي: الزغاوة والميدوب والمساليب والبرقو والبرتي والتاما والبرقيد والقمر والداجو والشجر، بالإضافة إلى مجموعات من عشائر القلانة (برنو، الموسا) المهاجرة من غرب أفريقيا. ولقد أسست هذه المجموعات غير العربية "جبهة نهضة دارفور" في منتصف الستينيات من القرن العشرين في مواجهة حملات الإقصاء الذي تعرضت له المجموعات العرقية من غير العرب.¹⁸ وكان الهدف الأساسي للجبهة هو حماية مصالح سكان دارفور وسط عمليات الصراعات والتنافس السياسي التي عانى منها مركز الحكم في الخرطوم.

تتكون القبائل العربية في ولايات دارفور، ومعظمها من الرحل، من قبائل الهبانية وبني حسين والزنادية وبني هلبة والجوامعة والزيقات والمهريبا، بالإضافة للتجار العرب، من أهل المدن، والمسؤولين الحكوميين الذين هم من أبناء الجلابة. ولقد شكلت هذه المجتمعات مايسمى "بالتحالف العربي" خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي؛ وهو تحالف قام من أجل الحصول على الدعم الرسمي والمالي من الحكومة المركزية ومن الأحزاب السياسية السودانية لفصيلة العرب في المنطقة.

وكما أشار الباحثان عبد الفتاح محمد أحمد وشرف حرير في العام 1982 فإن سكان ولايات دارفور يمكن تقسيمهم أيضاً باستخدام تصنيف آخر إلى 4 اقسام هي: البقارة (رعاة الأبقار) والإبالة (رعاة الإبل) والزرقة (الاسم المحلي الذي يطلق على المزارعين من غير العرب وتعني بالدارجة السودانية السود) وسكان المراكز الحضرية.¹⁹

هناك تقسيم آخر يستند، أكثر من غيره، إلى البعد الثقافي اعتمدته الباحث فؤاد إبراهيم يميز 4 مجموعات على أساس علاقتها بالدم والثقافة العربية هي: العرب والمستعمرون تماماً والمستعمرون جزئياً وغير العرب.²⁰ ويقصد فؤاد إبراهيم بالعرب السكان المتحدثين باللغة العربية كالزيمبابويين والزامبيين وبنين حسيين والجماعة من الرعاة، والذين نتيجة لزيارتهم المتبادلة مع السكان المحليين تبدو ألوان بشرتهم أكثر سواداً من بقية السودانيين ذوي الأصول العربية، أما المستعمرون تماماً فهم مجموعة السكان الذين تخلوا عن لغاتهم المحلية وتبنوا اللغة العربية، ويسمى لهذه الفئة كل من البرتي والشنجر. أما الفئة الثالثة وهي المستعمرون جزئياً فيكونون من هؤلاء الذين حافظوا على لغاتهم المحلية لكنهم، بالإضافة إليها، يتحدثون العربية بلهجات خاصة. وقد وضع ضمن هؤلاء كل من النور والزغاوة والميدوب والبرقيد والميما والتاما والكاتانة.

من جهة أخرى تبني الباحث سيان أوفاهي تقسيمياً مختلفاً فقد أشار إلى أن دارفور، من ناحية سلافية، تعتبر من أقل المناطق انتظاماً في توزيعها العرقي في السودان مما يجعل التصنيف إلى عرب وغير عرب تصنيفاً عشوائياً، ويجعل من اللجوء للإسباب والأصول العرقية مرجحاً غير صالح للتصنيف عملياً.²¹ ويقترح أوفاهي تصنيفاً يستند إلى الهجرة وإلى العوامل اللغوية وسبل كسب العيش (المهنية) كعناصر لمعرفة التركيب السلافي لسكان دارفور. لكن دراستنا هذه تستبني منهجاً أكثر رحابة يجمع بين عناصر اللغة وسبل كسب العيش والعنصر الثقافي الجهوي لتحديد البعد العرقي لسكان ولايات دارفور. ووفقاً لهذا الاتجاه المحيضي يمكن تمييز 3 مجموعات سكانية تشترك كل منها في شجرة النسب ونوع النشاط المعيشي (الإنتاجي) بالإضافة إلى العيش في الحيز الجغرافي نفسه للمنطقة المشابهة في عناصرها الثقافية.

ووفقاً لهذا الاتجاه البديل ستكون المجموعة الأولى هي رعاة الإبل ورعاة الأبقار الذين يعتبرون أنفسهم عرباً. وبالرجوع إلى تصوّرهم المشترك عن أنفسهم فانهم يحملون صفة "عرب" هذه بإحساس ذاتي بدوي (رُحَل) مدعّم بشعور بالتعالي ونزوع نحو العنف. وتنتظر هذه المجموعة إلى المزارعين المستقرين وغيرهم من المجموعات الريفية الأخرى كمجموعات وضعية المكانة وأقل درجة منها، ليس فقط على الصعيد العرقي وإنما على الصعيد الثقافي استناداً إلى مايعتبرونه تديناً في أنواع مهتهم إذ يعتبرونهم سكان "الشكل" وتعني "المطبخ" في إشارة لنمط حياتهم المستقر. وتوجد هذه المجموعة مفهوم "الدار" - الوطن - بوصفه تجسيدا لمكانة أهلها ويميزهم عن غيرهم. ولحماية الدار من الدخلاء فإن لكل فرع "خشم بيت" في المجموعة السلافية منظمته العسكرية المحددة التي يتزعمها "عقيد" أي قائد محارب، ويتشابه هذا التشكيل بالتنظيم العسكري النمطي كما يعرف - على سبيل المثال - بين القبائل الألمانية البدائية التي قضت على

الإمبراطورية الرومانية. وعلى غرار نظائرها الأوربية فإن هذه المجموعات العسكرية - الرعوية لا تتوزع ولا تتوزع من غزو ونهب المزارعين "المحتقرين" - حسب نظرتها لهم - خصوصاً في أزمنة الندرة وشح الموارد. وتشكل الفارات المسلحة ضد المجموعات الأخرى، خصوصاً تلك التي تقيم في المناطق الزراعية، استراتيجية مهمة لتحاشي العوز والفاقة في الأزمنة التي تطلق فيها الحن الكبرى على الناس. وكما أشار الباحث البريطاني الإسكندر دي وال محققاً فإن الجوع والمجاعة ليسا هما الأكثر تأثيراً على هذه المجموعات وإنما التبعات الاجتماعية والنفسية للنزوح بعيداً عن "الدار" هي التي تخلق أفراد هذه المجموعة. ويوضح الباحث دي وال قوله بأن سكان الرف بغرب السودان الميئين في العادة لتحمل أكبر قدر من الجوع يجدون أن أكثر ما يزعجهم عند مجاعة خطر المجاعة هو العوز وانهايار النسيج الاجتماعي للدار.²²

تشكّن المجموعة الثانية من مزارعين يزاوون زراعة موصية متقلّة، بالإضافة إلى عدد محدود من المزارعين المستقرين. وهؤلاء مواطنون ريثيون يحدرون بصورة رئيسية من أصول غير عربية أغلبهم من قبيلة الفور، وهم تقليدياً غير محتاجين لتكون تشكيلات عسكرية على عكس المجموعات الرعوية التي أشرنا إليها سابقاً. وبالنسبة لهذه المجموعة فإنها تعتبر دارفور وطنها بينما تعتبر كل من عداها دخلاء على المنطقة.

وعلى الرغم من أن مزارعي الفور يميزون تقليدياً بنزوح إلى حياة السلم إلا أنهم في بعض الأحيان يجدون أنفسهم في اشتباكات متفرقة مع رعاة الأبقار والإبل بسبب تسال قطعان هؤلاء إلى مزارعهم. ونتيجة لهذه النزاعات وتراكمتها فإن المجموعتين تضمران قدراً من العداء وعدم الثقة تجاه بعضهما بعضاً.

تشكّن المجموعة الثالثة التي تحمل ذات الملامح الثقافية الجهوية والمهنية المشتركة من التجار والمسؤولين الحكوميين وأصحاب الأراضي المقيمين والمهنيين المقيمين في المناطق الحضرية. وعلى عكس المجموعتين الواردتين سابقاً، اللذين تملكان نفوذاً سياسياً محدوداً، فإن هذه المجموعة الثالثة تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية للمنطقة. وبالنظر إلى شبكة العلاقات التبادلية المكانية والبيئية والعرقية نستطيع أن ندرك صورة جديدة تختلف في ملامحها العامة عن الإدراك السائد عن الوضع في دارفور. فالجدول التالي (جدول 15) يقدم موجزاً مختصراً للعلاقة المتبادلة بين المحاور الإيكولوجية السابق ذكرها والمجموعات العرقية-المهنية في دارفور.

جدول (15): التوزيعات العرقية والمناطق الإيكولوجية في دارفور.²³

البحر	المجموعة السكانية	الإيكولوجيا والزراعة
العليا (الصحراء الشمالية)	الزراعة وغيرهم من رعاة الإبل	جافة أو شبه جافة؛ الأمطار (100-300 ملم) الزراعة مكثورة وخطيرة
الوسطى (جبل مرة)	التود، المساليت، البرقي وغيرهم من المزارعين المستقرين	غابات سافانا جبلية؛ الأمطار (600-1000 ملم) تبايش سلمي، نزاعات نادرة
الجنوبي الشرقي (السافانا السفلى)	الرزقات، بني هلبة، المبابية وغيرهم من رعاة الأبقار	غابات سافانا قليلة الأمطار (200-700 ملم) الزراعة مكثورة وخطيرة

الإقتصاد

تعتبر ولايات دارفور من مناطق الشدة والتخلف المتأثرة بالواتار غير العادلة وغير المتوازنة للتنمية في السودان. ولقد نشأ هذا الوضع نتيجة اهتمام النخبة الحاكمة المحيَزة لمنطقة سودان وادي النيل الأوسط (مثل مدن سنار، كوستي، الخرطوم) الفنية نسبياً، والتي ظلت لسنوات عديدة تنعم بصيب الأسد من مصادر الاستثمار العام والخاص على حساب بقية أرجاء البلاد.²⁴ لذلك فإن الإقتصاد المحلي لدارفور يعكس كل ملامح اقتصاد المناطق التي تعاني الإستغلال أكثر من غيرها، وهي المناطق التي تعاني، أيضاً، من المازق المزيج بأنها الأقل تنمية في أكثر البلدان تحفظاً.

إن مثل هذا التفاوت الجهوي يعتبر من أكثر الملامح تحلياً في الإقتصاد السوداني، وهو يعكس كما يقول الباحث غور فجوة تشع باضطراب وعلى الدوام بين الأغنياء والفقراء، وبين المراكز المحصورة الفنية والمناطق الريفية المحرومة. وأكد غور أنه بينما تشع الفجوة بين البلدان الفنية والفقيرة في العالم فإنه من الواضح أيضاً أن الفجوة بين المناطق الفقيرة والفنية داخل البلدان النامية تشع أيضاً وعمدلات أكبر.²⁵

إن قاعدة الإنتاج الإقتصادي في دارفور تتركز بصورة أساسية على الزراعة المطرية التقليدية والثروة الحيوانية؛ وحيث تتمتع الثروة الحيوانية بصيب أكبر في السوق. وتداخل هذه النشاطات الإقتصادية مع

بعض الصناعات المنزلية والحرفية المحدودة. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي ذات حجم متواضع. ولا يملك قطاع الخدمات في المنطقة، هو الآخر، سوى تأثير اقتصادي ضعيف إذ يضم، فقط، الخدمات المحدودة للغاية التابعة للإدارات الحكومية. ان تصدع قطاع المواصلات والبنى التحتية الأخرى يعتبر مسؤولاً، بصورة خاصة، عن الوضع الراهن لإقتصاد منطقة دارفور الراهن.

ويمكن تقسيم قطاع الزراعة إلى نشاطات زراعية صغيرة الحجم بغرض إعالة الأسرة مما يعتبر سمة أساسية من سمة المجتمعات الريفية. وينتج هذا النشاط ما تحتاجه الأسرة لاستهلاكها فقط. كما توجد مشاريع الزراعة الآلية، المتوسطة والكبيرة، والتي تنتج المحاصيل النقدية بغرض التصدير؛ ويشمل إنتاجها الحبوب الغذائية والتبغ والفواكه والخضروات والفول السوداني. وعلى امتداد قطاعي الزراعة المحدودة للاعاشة والزراعة الآلية يساهم الصنع العربي في منطقة محدودة شرق المنطقة في جلب دخل إضافي خصوصاً لقطاع مزارعي الإعاشة.²⁶

ان مساهمة منطقة دارفور الرئيسية في الإقتصاد الوطني تكمن في ثروتها الحيوانية. وفي هذا القطاع يعمل الجبلابة كوسطاء في قطاعي التجارة المحلية والدولية في مجال تجارة المواشي. ولقد مثلت الثروة الحيوانية خلال الفترة 1978-1984 نحو 50% من ميزان المدفوعات السوداني (جدول رقم 16) و20% من مجمل الناتج الوطني (GDP). وحيث كان نصيب منطقة دارفور من الثروة الحيوانية 30% بينما تضم المنطقة 25% من إجمالي حجم الثروة الحيوانية في السودان.

جدول (16): قيمة صادرات القطن ونصيب الثروة الحيوانية من دخل الصادرات (بملايين الدولارات).²⁷

السنة	الثروة الحيوانية	صادرات القطن	إجمالي التصدير	% الثروة الحيوانية
1981-82	99.7	99.4	432.0	23
82-83	128.8	174.6	581.1	22
83-84	133.2	333.3	722.2	19
84-85	197.3	245.0	595.0	33
85-86	237.5	136.0	497.4	50

من المدهش أن ندرك أن عزوف القطاع العام عن الإستثمار في مجال تربية الحيوان في المنطقة بشكل سبغلاً محزناً.²⁸ وتشمل قائمة المشروعات الزراعية القليلة التي جرت مساع لإقامتها في المنطقة: مشروع جبل مرة التكاملي ومشروع التنمية الريفية والمشروع الزراعي لغرب السافنا ومشروع البحوث الزراعية لغرب السودان ومشروع ساق النعام الزراعي. وفي ماعدا مشروع جبل مرة فإن المشاريع الثلاث الأخرى فشلت فشلاً ذريعاً، وهي تعتبر أمثلة نموذجية لسوء تخطيط مشروعات التنمية الريفية.²⁹

النزاعات المسلحة

مرت النزاعات المسلحة بين المجموعات السلافية في دارفور بمرحلتين رئيسيتين في تطورها: نزاعات بسيطة محدودة كالتحريشات القبلية والاشتبكات بين الجن والأخر والتي تميزت بها الخلافات منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين، ونزاعات متأججة، واسعة النطاق وطويلة المدى، تفجرت منذ منتصف الثمانينيات. وبينما تم في الماضي إحتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها الحلول المناسبة فإن النزاعات اللاحقة أثبتت أنها أكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل بالطرق التقليدية التي كان لها دورها في الماضي.

ظلت الاشتباكات المتفرقة منذ منتصف الثمانينيات حول المياه والمراعي توتس وتزايد وتأثروا ودرجة حدتها حتى تحولت إلى شبه حرب أهلية حقيقية. لقد قتل الآلاف في عمليات استخدمت فيها أحدث الأسلحة وبصورة لم يسبق لها مثيل؛ بينما أزيلت قرى بأكملها واشعلت فيها الحرائق وتمرضت ممتلكات أهلها للنهب.²⁹ لقد مارست الحكومات المتعاقبة على المستويين الإقليمي والمركزي (الولائي والإتحادي لاحقاً) استراتيجيات متنوعة لمعالجة النزاعات المختلفة؛ لكن مجهوداتها أثبتت عدم فعاليتها. وفي مناسبات عديدة اهتمت الحكومة المركزية بأنها محارزة تحابي أحد اطراف النزاع ضد الطرف الآخر.³⁰

المواجهات السابقة

كانت النزاعات قبل منتصف الثمانينيات عبارة عن اشتباكات تتميز بطبيعة خافتة الحدة كما أنها موزعة في طابعها المحلي وغير متلاحقة الزمان (جدول 17). ونادراً ماكانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلافيتين، وتنف أمثلة على ذلك النزاعات التي جرت بين الزغاوة والمهيريّا العام 1968، وبين المالبا والرزيقات العام 1968 وبين الرزيقات والمسيرية 1972-1974، وبين بني هلبة والمهيريّا 1975-1977، وبين التامشة والسلامات 1978-1981.

المواجهات اللاحقة

ان الصراع الدموي واسع النطاق الذي تدور رحاه في دارفور قد بدأت شرارته تسع منذ العام 1985 في أوج فترة الجفاف التي عمت المنطقة. وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولى خاضها الزغاوة والمهريّا من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب فخاضها المجموعات الزراعية غير العربية من سكان منطقة جبل مرة

جدول (17): النزاعات "القبلية" في دارفور.³¹

تاريخ مؤثر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميدوب ضد الكباش	سرقة الإبل
1968	الرزقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد رزقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقيد	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزقات الشمال	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	رزقات الشمال، أم جلول والمهريّا والبرقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقيد والداجو والفور	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	العايشة ضد السلامة	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1982	الكباش والكواهلة ضد الميدوب والبرتي والزنادية	المرعى والماء، سرقة حيوانات احتلال أراضي
1984	المسيرية ضد الرزقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1987	القيير والمراريت ضد القلانة	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1989	فور (ككبائية) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرقة حيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عصمري اخضاع سياسي
1990	القيير ضد الزغاوة	دخول أراض، سرقة حيوانات

ضد تحالف عرض يتكون من كل رعاة القبائل ذوى الأصول العربية تقريباً. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية)، ظلت النزاعات

مشتملة، وأسبابها تتفاعل تحت السطح كعنايل موقوفة قابلة للإهتزاز توسمت نطاقاتها بشكل كبير من وقت للآخر.

وعلى خلاف الإستبابات المحلية في السابق، حول المياه والمراعي، فإن النزاعات التي تفجرت بعد العام 1985 أظهرت نزوعاً منتظماً للرعاة باحتلال أراضٍ في المنطقة الوسطى بحبل مرةً مستخدمين أحدث الأسلحة. وبينما كانت النزاعات السابقة تلقائيةً وغير متعمدة ولا تنصف بالعمى الشديد والإستمرارية فإن هذا النوع الجديد، على خلاف ماسبقه، يتسم بالضراوة والإستمرارية. إن تدفق الرعاة من الديار الفقيرة القاحلة إلى قلب أراضي المناطق الوسطى الزراعية الغنية هو سبب النزاع المستمر، وهو محاولة الذين أصابهم الجفاف والتصحّر للإستحواز على الواحات الخضراء. وبهما تقاطعت طرق إدراك النزاع فإنه ليس سوى نزاع قادت إليه عمليات التنافس على الموارد المتناقصة وسط منطقة تعاني من الندرة وشظف العيش. أنه يقدم، مرة أخرى، نموذجاً للنزاع الإيكولوجي التقليدي الذي أشرنا إليه سابقاً.

المرحلة الأولى من الحرب الأهلية 1987-1983

في هذه المرحلة ارتبط النزاع ارتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي حل بالمنطقة، خصوصاً في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين. خلال هذه الفترة تحركت أعداد كبيرة من الرعاة الرحل من الزغاوة والعرب تاركين مناطق الجفاف تازحين إلى مناطق قبيلة الفور. لكن الفور، شعروا منهم أن الرعاة هذه المرة يتوون الإقامة الطويلة، لم يقابلوهم بالترحاب. كان الزغاوة يحشون عن الماء والكلاً لحيواناتهم، لكن قطاعاً من هؤلاء الزغاوة النازحين كان قد فقد الكثير من ثروته الحيوانية لدرجة أنهم أصبحوا رعاة سابقين، يحشون عن أراضٍ زراعية يستقرون عليها نهائياً. وبالطبع فإن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي واحات قبيلة الفور.

سلك خروج قبيلة الزغاوة من مناطقهم طرقاً محدّدة، فقد هبطوا من الشمال إلى الجنوب حيث أرض الفور؛ كما توجهوا إلى الشرق نحو المراكز الحضريّة حيث عملوا بقدر من اللجأ لا بأس به، في مجال التجارة الصغيرة. كان الزغاوة الذين اتجهوا للهجرة إلى المناطق الرميّة أقل حظاً من غيرهم فقد عانوا الأمرين على يد القوات الحكوميّة التي اتهمتهم بسرقة الإبل والحب المسلح. وفي مرات عديدة قامت القوات الحكوميّة (من الشرطة والجيش) بحرق قرى الزغاوة، كما قامت بتصفية جسدية لعدد من القادة المحليين.³² وهكذا وحّد الزغاوة أنفسهم أمام خيار وحيد هو أن يكونوا مليشياتهم الخاصة وأن يتسلحوا ضد عمليات القمع التي مارستها القوات الحكوميّة.

وهكذا لم تعد السيطرة على الأحداث ممكنة مما قاد إلى استخدام واسع النطاق للأسلحة الحديثة من قبل كل الأطراف المشاركة في النزاع (الزغاوة والمهدية والقور وجيش الحكومة). وقد استخدمت في القتال بشكل يومي أسلحة نارية كالكلاشنكوف و الـ AK-47 والـ G-3 بالإضافة إلى مدافع الفنون والآل بي جي والمتجترات والمدفعية الثقيلة وقاذفات القنابل. وكان الإيه كي بلوازمه يباع بما يعادل مبلغ 40 دولاراً، وهو سعر أقل بكثير عن سعره العالمي. ولقد قدرت منظمة "راصد أفريقيا" في العام 1990 أن نحو 50 ألف قطعة سلاح حديثة أصبحت متوفرة في دارفور خلال تلك الفترة بإتباع قطعة سلاح واحدة لكل شخص فوق سن 16. ومصادر هذا السلاح الحديث الذي استخدم في هذا النزاع حصل عليه كل طرف من أطراف النزاع عن طريق جهة خارجية مؤيدة له سواء كان ذلك الطرف هو الحكومة السودانية أو الليبية أو الشاذية. ان استخدام مثل هذه الأسلحة الحديثة زاد من عدد الضحايا ومن تأجيج حدة النزاع وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي.³³

وهناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو ان القور كانوا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد أبراهيم دريح (من القور) بصدّ الرعاة الرحّل.³⁴ وكرد فعل قام الرعاة الرحّل الذين كانوا من الزغاوة، بصورة رئيسية، بطلب الدعم من ليبيا، ومن الحكومة المركزية في السودان، ومن بني عمومته الذين يستوطنون تشاد. وبمجرد إشراك هذه القوى الخارجية أخذ النزاع صفة النزاع العرقي ذي الطابع الإقليمي العربي-الأفريقي. وتعمّدت محاولات إدراك الأسباب الأساسية للصراع بنقل التركيز من طبيعته كنزاع اقتصادي-إيكولوجي إلى ساحة الصراع السياسي العرقي-الإقليمي.³⁵

المرحلة الثانية من الحرب الأهلية

1987-1993

تصاعدت المرحلة الثانية من الحرب الأهلية فاعتُذت شكل استقطاب عرقي عبّر عن نفسه في قيام تحالف عرض يضم القبائل ذات الأصول العربية؛ وقد أصبح الصراع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشية ودماراً من المرحلة السابقة. ونتيجة لذلك لم يعد المقاتلون في الميدان والقيادات الأمنية والسياسية والمراقبون المستقلون يرون بجملاء الأسباب الجذرية للنزاع.³⁶

ان الوثيق البارع للنزاع الذي أورده الباحث شرف حرر، والذي يعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات عن النزاع لهذا الفصل، أكد بحق دلالة مايسمى بـ "لجنة الموقع الإستراتيجي" لأرض قبيلة القور التي تتكّن من مرتفعات جبل مرة وامتداداتها والتي تعتبر، كما اشرنا سابقاً، أغنى مناطق الرقعة المتأثرة بالجفاف بالموارد الطبيعية.³⁷ فالباحث شرف حرر يؤكد ان منطقة القور، بسبب تمتعها بثروات كبيرة نسبياً، صبت

عليها لعدة نزوح موجات متتالية من الرعاة الرحل.³⁸ كما أكد، أيضاً، أن المرحلة الثانية من النزاع والتي بدأت العام 1987 وشاركت فيها نحو 27 قبيلة عربية في تحالف يدعى "التجمع العربي" لم تشعل الحرب ضد مزارعي قبيلة الفور المستقرين وإنما ضد كل الزرقا (السود) والمجموعات غير العربية في المنطقة. فقد أضحت مليشيات فرسان القبائل المسلحة (الجانجاويد) هي الأداة العدوانية للقبائل العربية ضد الفور، ثم امتدت لتصبح ضد كل القبائل ذات الأصول الأفريقية في ولايات دارفور. وبالمقابل فإن الفور نظلوا وحداتهم القتالية، في البداية، دفاعاً عن أنفسهم، بينما سعى بعضهم لخلق صلات سياسية وعسكرية مع "جيش تحرير شعوب السودان".³⁹

وفي تقديرنا ان للمرحلة الثانية من الحرب الأهلية في دارفور قيمة كبيرة في كشف الجذور الإيكولوجية للنزاع. لم يكن الهدف الأساسي للرعاة، كما ورد في وثائق عديدة، هو مزارعي الفور وإنما أراضيهم. وكما أشار تقرير لمنظمة "راصد أفريقيا" لحقوق الإنسان في العام 1990 فإن الرعاة العرب كانوا يعطون مهلة يوم واحد لسكان قرى الفور كي يخلوا قراهم ويتركوها للعرب.⁴⁰ ونسب الباحث شرف حرير في الوقت نفسه إلى حقيقة مفادها ان العرب أطلقوا على الأراضي التي أراحوا عنها الفور اسم "الأراضي الحرة".

أوقع النزاع أضراراً هائلة بالسكان والثروات. وقد أشارت التقديرات إلى انه حتى انعقاد مؤتمر السلام العام 1989 لقي أكثر من 5 آلاف شخص من قبيلة الفور و400 من القبائل العربية حتفهم خلال المرحلة الثانية من المواجهات. وبلغ عدد النازحين من جراء النزاع عشرات الآلاف بينما حرق 40 ألف منزل بالإضافة إلى 700 قطية (خيمة مصنوعة من القش)، كما صار المئات في عداد المعاقين. وبالإضافة إلى ذلك قتلت العديد من الحيوانات ودمرت الكثير من الممتلكات التي تُقدر قيمتها بمليارات الجنيهات.⁴¹

ومع ذلك، وعلى الرغم من الشن البشري الباهظ والتفقد المادي الكبير للنزاع فإنه استمر من دون ان يؤبه به على المستوى الوطني، ومن دون ان يلحظه أحد على المستوى العالمي. لقد ساهم عاملان في نشوء هذا الوضع: أولهما الإعتقاد واسع النطاق بأن ما يحدث ما زال نزاعاً قبلياً تقليدياً يجري في مناطق تالية وبعيدة عن المركز. وثانيهما ان الحرب الأهلية في الجنوب، بطبيعتها المعقدة عرقياً ودينية، كانت الأعلى صوتاً، وألقت بظلالها على النزاع وقللت من أهميته.

ان سوء الفهم واسع الانتشار عن طبيعة النزاع، مصحوباً بعدم وضع أدنى اعتبار لآثر التردّي الإيكولوجي في المنطقة، قاد الحكومة لانتهاج سياسة أمنية خاطئة قوامها انها مجرد مشكلة "تهب مسلح" وترد أمني؛

وان نشر قوات عسكرية أكثر في المنطقة سيؤدي بالضرورة إلى إنهاء الصراع.⁴² قد سمعنا في السابق بمحاولات "ضرب البحر لإخضاع الأمواج"؛ لذلك ليس من المستغرب أن تستنفر وتحشد حكومة قيادتها عسكرية وتسيطر على هواجسها العقلية الأمنية، على المستويين المحلي والوطني، القوات المسلحة للقضاء على الأزمات الإجتماعية لصيقة الصلة بالجفاف والتصحر والتغيرات المناخية.⁴³

المدخل السائدة لفهم النزاع

المدخل الإنساني

يتعامل هذا المدخل، بصورة أساسية، مع المشاكل التي تواجهها المنطقة بمحصرها في تلبية الاحتياجات الإغاثية الإنسانية التي تسبب فيها التردّي الإيكولوجي في دارفور. وبالطبع، فإن هذا المدخل يهتم بالمضاعفات الاقتصادية والإجتماعية للجماعة على السكان في المنطقة. وسطي مزدا من الإهتمام لوسائل استعادة العافية لمناطق الكوارث والمشاكل التي تتطلب توجيه الإعانات العاجلة والفرش. ويحدد هذا المدخل أقصى تجلياته عند الباحثين الإسكندر دي وال وسامبون ماكسويل.⁴⁴

وتحدد اعتبارات الأمن الغذائي موقفاً مقدماً في أولويات قائمة حلول هذا المدخل. ونتيجة لهذا الإهتمام فإن النزاع المسلح يبالغ أساساً بوصفه تهديداً مباشراً للجهود الإغاثية. وبالتالي فإنه حشماً لايتعارض النزاع مع توزيع الإغاثية أو مع سلامة الممرات التي تمر عبرها الإعانات فإن النزاع عادة لايجتلي إلا باهتمام طفيف.

المدخل السلافي-السياسي

ترى هذه المدرسة الفكرية أن هذا النزاع، هو الآخر، نزاع سلافي-قبلي، كما ترى أنه رغم ارتفاع حدته وطول فترة استعاره، مقارنة بالإشباتات التقليدية حول المياه والمراعي، إلا أنه لايجتوي على أي اختلاف نوعي عنها بل هنالك فقط اختلاف في الكم مع دخول عنصر سياسي جديد. ولقد تبنى الباحث شرف حرير وخير الاقتصاد الزراعي أبكر أبو البشر وبعض الشخصيات القيادية التابعة لبعض أطراف النزاع الرئيسية ذات الصلة بالحرب هذا المدخل.⁴⁵

ومع أن هذا الفهم لطبيعة الصراع يظهر تماماً الوعي واسع الإشتار بأسباب النزاع الواضحة للبيان، وشرح من دون لبس الإشكال والتكبيكات التي استخدمت فيه إلا أنه فشل في أن يقرح الأساليب المناسبة والوسائل الناجعة التي تستطيع أن تحتوي الصراع وأن تعالجه. تستخدم هذه المدرسة الفكرية عبارات مثل "الحقوق التاريخية" و"العدالة الإجتماعية" الشئ الذي ليس له علاقة وطيدة بديناميكية العمليات

الإيكولوجية والإقتصادية ذات الأثر في التحولات التي تحتاج المنطقة. ووفق ذلك فإنها لاثمهم بالأصوات العاقلة التي تنادي بأن المطلوب في أزمة الكوارث الإيكولوجية هو اقتسام وإعادة تأهيل الموارد المتوفرة بدلاً من سيادة عقلية - المنتصر يأخذ كل شيء - والتي أتت بالكثير من النكبات على المنطقة.

المدخل البيئي التكاملي

يحاول هذا المدخل ان يدمج العنصر البيئي مع شبكة من العناصر الإقتصادية والسياسية والعرقية-قبلية والتاريخية المسؤولة عن الحرب في المنطقة. وهو يضع تمييزاً واضحاً بين 3 تصنيفات أساسية متلازمة مع الحرب هي: وعي مباشر بأشكال النزاع وتحليلاته وأسبابه. وعلى الرغم من ان هذه التصنيفات الثلاث تصل بعضها بعضاً إلا انها ليست بالضرورة على انسجام في ما بينها. ان الوعي بأشكال النزاع لا يفسر بالضرورة أسبابه. والمدخل البيئي التكاملي لا يفرق فقط بين الوعي بأشكاله والتحليلات والأسباب وإنما أيضاً، يفهم التاريخ بوصفه عملية ديناميكية؛ وبالتالي يتيح للأسباب والنتائج ان تتبادل المواقع كي تحول نتائج ما يحدث اليوم وأشكال وعي النزاع الحالي إلى أسباب لنزاعات المستقبل. ان هذا التحول التبادلي من النتائج إلى الأسباب يفسر العديد من الصراعات التي ظل الناس فيها يناقشون بعضهم بعضاً حتى بعد مرور زمن طويل على اختفاء الأسباب الابتدائية للنزاع؛ وذلك لأن الكراهية المتراكمة والممارات وقندان الثقة بين المجموعات صارت هي نفسها مسبباً كافياً لتفجير نزاع جديد أو، ببساطة، إعادة تدوير نتائج النزاع (الكراهية) واعتبارها سبباً موضوعياً للنزاع. نحاول نحن هنا ومن خلال هذا المدخل ان نتجاوز محدودية المفاهيم السابقة بضمين عناصر إيكولوجية مؤثرة لمعادلة الحرب والسلام في المنطقة.

"الحيف يدعو إلى السيف"

وهي المقولة الشائعة التي تربط بين الظلم والعنف؛ لكننا نبدأ هنا بالتساؤل المحوري: لماذا يعتبر هذا النزاع نزاعاً إيكولوجياً نموذجياً؟ نحن ندرك تماماً ان للاطراف التي تحارب بعضها بعضاً في هذه الصدامات الدامية تاريخاً طويلاً من التعاون الوقائي، وحالة نسبية من التعايش السلمي المشترك. ففي الماضي نشبت بين القبائل العربية والفور عدة اشتباكات حول الأراضي وتسلل الحيوانات لكنهم لم يشبكوها في حرب واسعة النطاق. ان موقفهم العرقي الحالي هو نتيجة من نتائج الحرب أكثر من كونه سبباً لها. ان جميع المشاركين في النزاع لا يجمعهم فقط كونه مسلمين سنين - رغم انهم لم يكونوا في اتي يوم من الأيام متعصبين في معتقداتهم - ويستخدمون اللغة العربية كلفة جامعة؛ بل هم، بالإضافة إلى كل ذلك، لم يتركوا المكان لمشاعر انتقامهم لمجموعة عرقية تصبح سبباً للصدام المسلح. لقد كان الإلتواء العرقي عندهم وسيلة للتعاون وليس للمواجهات العنيفة. ان المجموعات الدارفورية المختلفة لم تكن ابدا تميز بنزوع

سلالي-قبائلي قوي في تصنيفاتها المتبادلة، وبالتالي في تعاملها مع بعضها بعضاً. ان الحواجز السلالية الضعيفة التي برزت بينهم في الماضي كانت تشوبها مشاعر الصداقة والود المتبادل وكانوا يتخطونها بسهولة عن طريق الزيجات المتبادلة أو غيرها من عمليات الإنصهار في مزيج من الإنتماء العرقي المتبادل.

وكما لاحظ الباحث السوداني مكّي عبد الجليل فإن تحديد الهوية على أساس 4 مواصفات: المنطقة واللغة والمهنة والصلة الوراثية، هي أقرب لأن تكون ظاهرة لصيقة بوضع ما؛ إذن فإن العمليات الفعلية "تشمل التقييم الذي يجريه المشاركون الحقيقيون في صنع الأوضاع التي وحدوا أنفسهم فيها". وفي السوق، والوساطة التجارية الأخرى، حيث لا يقدّم المظهر أو الملابس الوسائل الكافية لتشخيص الهوية فإن الخريطة اللغوية قد تكون ذات أهمية خاصة. وإذا لم تتفق الأطراف بكفاية التعرف اللغوي، فربما تتجه لواحدة أو لكل مواصفات التمييز الإضافية الثلاث الأخرى.

ولدهشة الباحث عبد الجليل فقد وجد أنه حتى الحدود الفاصلة بين المجموعات القبلية الرئيسية - الفور والعرب والزغاوة - يمكن، في الحقيقة، التسرب عبرها، وأنها مرنة وقابلة للتغيير. وأورد مثلاً لذلك قبيلة الجوامعة في منطقة تورا الذين يعتقدون أنهم من أصول عربية خالصة لكنهم أقاموا في منطقة تورا وصاروا يعتبرون أنفسهم من الفور. كما أورد مثال عشيرة تكبرا من منطقة تكبراي من عرب الرزقات والذين صاروا يعتبرون أنفسهم من قبيلة الزغاوة. ومن المثير للإهتمام، أيضاً، حالات أفراد من فقراء قبيلة الفور الذين هبطوا من أعالي جبل مرة وتبنوا مهنة ولغة قبيلة الزغاوة وصاروا يصنفون كزغاوة، كذلك كانت هناك حالات أخرى لعدد من أبناء الزغاوة الذين صمدوا إلى مناطق الجبل ليصبحوا مزارعين وينتهوا إلى ان يعتبروا انفسهم فوراً.⁴⁶

ومن كل ذلك يمكننا ان نستخلص ان لا شيء سوى انهيار النسيج الإجتماعي-الإقتصادي بوسع ان يخنق ويدمر وشائج ونماذج العلاقات التبادلية السلمية بين هذه المجموعات العرقية المنفتحة على بعضها. ان التدخل المائل الذي قاد لإستقطاب حاد بين سكان المنطقة وبلغ أوجهه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين جاء به الجفاف المتواصل والزحف الصحراوي الذي حل بمنطقة حزام السافانا الأفريقي.

رعاة المغانم أم المغانم؟

هناك تساؤل بسيط ولكنه يحمل دلالات كبيرة؛ وهو لماذا، إذن، دعمت الحكومة الرعاة في غرب السودان وحاربتهم في الشرق؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من وضع في الاعتبار ان التركيب القطاعي لاقتصاد ولايات دارفور يعكس الموقع المهم الذي يحتله اقتصاد الثروة الحيوانية - كما ذكرنا سابقاً - بالمقارنة مع

الزراعة والقطاعات الأخرى للإنتاج ولجمال الخدمات. لقد سجلت عائدات الصادر من قطاع الثروة الحيوانية تقدماً مضطرباً ومثيراً للإهتمام. لقد تقدّمت عائدات القطاع الحيواني من 13% خلال منتصف السبعينيات إلى 23% في 1981/1980، ثم في مابعد ارتفعت لمستوى قياسي إذ بلغت 50% العام 1986/1985؛ وهي السنة التي تجاوزت فيها عائدات هذا القطاع عائد صادرات القطن الذي يعتبر المصدر التقليدي لميزان المدفوعات السوداني.

ان الدور الرئيسي الذي لعبته الثروة الحيوانية في إقتصاد دارفور (كمصدر يستخلص منه التجار الجلابة أرباحهم)، من ناحية عائدات التجارة الداخلية ومن ناحية إيرادات الصادرات، له تبعاته على الحرب الأهلية الدائرة رحاها في المنطقة. ان عامل إستخلاص الأرباح من فائض الثروة الحيوانية بولايات دارفور ترك أثراً كبيراً على قرار الحكومة المركزية بالإغياز للرعاة ضد المزارعين في دارفور لكن كان له أثر عكسي في شرق البلاد. فلماذا حدث ذلك؟

بمقارنة الأرباح التي يجني من النشاطات الزراعية والتي هي في الأساس نشاطات إكتفاء ذاتي وإعاشة في طبيعتها، فان مساهمة دارفور الإقتصادية الأساسية للمركز، وبالتالي لدوره إستخلاص الفائض الوطني العرض، تتم عبر التجارة في الثروة الحيوانية على مستوى الأسواق المحلية، وبالإضافة إلى ذلك، من أجل التصدير. وهذا عكس الأوضاع في شرق السودان؛ حيث المصدر الأساسي للأرباح هو قطاع الزراعة الآلية العرض. وهذا مايفسر لماذا أبدت أجهزة الحكومة المركزية ومؤسسة الجلابة أصحاب مشاريع الزراعة الآلية المتغيبين ضد الرعاة في شرق السودان رغم إشتابهم العرقي للعرب، وتركهم من دون خيار سوى "ان يقوموا عملياً بشق طرقهم بالقوة عبر المزارع التي تسد طرقاتهم الموسمية إلى مناطق الرعي التقليدية".⁴⁷ بينما يجوب الرعاة المنتصرون دارفور "مخربين" الأرض وطاردين المزارعين عن بيوتهم بالتواطؤ الضمني (المباشر وغير المباشر) للحكومة معهم، ان أساليبهم من رعاة المنطقة الشرقية قد وقع عليهم تسلط الدولة للدرجة التي جعلت أعداد متزايدة منهم تتخلى عن مسارات قطعانها التقليدية أو تنخرط في مارك شرسة وخاسرة من أجل استعادتها. ان موقف الحكومة إزاء النزاعين حدّدته بشكل واضح مصالح القوى الإجتماعية التي تسعى إلى أستغلال الفائض الإقتصادي الكامن، أنهم "قات الجلابة" الذين نجدهم كملك للأراضي في المناطق الزراعية في الشرق وبحار المواشي في الغرب.

الجدير بالذكر هنا هو ان الحكومة اختارت تأييد المجموعات الرعوية في دارفور رغم انها، من زاوية النقل السكاني النسبي، تشكل 15% فقط من مجموع سكان دارفور أي انها أقلية صغيرة إذا ماقورنت بسكان الريف المستقرين الذين يشكلون 74% من سكان المنطقة. ان هذه القوة الإنتاجية من المزارعين المستقرين

جدول (18): سبل كسب العيش في دارفور بالمقارنة مع شرق السودان.⁴⁸

المنطقة	عدد السكان	ريفي	حضرى	بدو رحل	% مستقر	% رحل
دارفور	3111406	2307111	334738	469555	74	15
شرق السودان	2207901	1011835	637588	558478	46	25

ليس لما سوى القليل من الأثر على الأنظمة غير الديمقراطية التي اختارت ان تنحاز إلى جانب الرعاة من مالكي الموارد الحيوانية، ليس فقط بسبب المصالح الاقتصادية وإنما، أيضاً، لإستغلال هؤلاء المقاتلين الأشداء في المجال العسكري ولتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة وغيرها.⁴⁹

في مقالة نشرتها مجلة دير أوبر بلك Der Überblick الألمانية في سبتمبر (أيلول) 1993 كتب لوثر بواراوكسه ان بعض القبائل المتحاربة في جنوب إثيوبيا استطاعت ان تصل إلى حل لنزاعها الطويل حول الموارد المتناقصة في المنطقة وذلك بالإتفاق على خطة لإقسام عادلة معترف بحق قبيلة البوران على أراضيهم وثوراتها ود "حق" جيرانهم الذين يمرون، هم وحيواناتهم، بمحنة، مثل الكونسكو والتيسماي والآبوري، في البقاء عليها. ولقد وافقت جميع الأطراف ذات الصلة بالأمر على خطة للسلام تسمح للحيوانات بالدخول إلى أراضي البوران مباشرة بعد حصاد الذرة. ولقد تدعّم الحال باتفاقيات أخرى تتعلق بإعادة تأهيل الموارد والتنمية بالإضافة للتعليم المختلط لابنائهم. ولقد وافق المراقبون لمبادرات السلام، والطقوس المرافقة لها، من منظمات الإغاثة على تأييد مبادرة السلام بمنح الدعم المالي لتسهيل تطبيقها.

وقد يكون من المفيد هنا أن نوقف قليلاً عند هذه التجربة، فقد تساعد على توضيح وفهم أبعاد ما نحن بصده بصورة أفضل. وحتى يمكن أن نستوعب ونستخلص ما نفقد انه مفيد في حالة السودان قدم استعراضاً - غير محل - لمظاهر التشابه والوافق بين صراع منطقة الفور ومنطقة البوران.

في الحالتين، اضطرت حالة الوثام النسي والتعاش السلمي التي كانت سائدة في كل من منطقة جبل مرة بشمال دارفور الواقعة غرب السودان ومنطقة البوران بجنوب إثيوبيا خلال حقبة الجفاف الطويل الذي نتاقم أثره على المنطقتين خلال ثمانينيات القرن العشرين، مع ملاحظة ان حالة الجفاف هذه ظلت جائمة عليهما من دون انقطاع، عدا فترات قليلة، منذ العام 1967.

وكما ذكرنا مراراً في الماضي كان السكان، حين تزدى الظروف الطبيعية من حولهم، يتحركون نحو الأراضي البكر المجاورة لهم (فالتنقل يميز جزءاً من الحياة في أفريقيا). حيثما، كانت هناك سهول عديدة غير مطروقة لكن ذلك لم يعد متوفراً الآن. ان القوارق المناخية والزراعة الآلية المتسعة بفرض التصدير واستهلاك المدن، بالإضافة للزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية والحيوانية، تضافرت جميعاً في تقليص ما كان متاحاً من أراضي بكر جديدة. واخيراً فقدت هذه المناطق الإيكولوجية المازلة، تدريجياً، تميزها كمناطق لجوء اضطراري وكحدود مشتركة للتعاون بين الجيران.

ومع استمرار الجفاف بدأ يتفرط عقد المجتمعات الرعوية في مناطق شمال دارفور السودانية كما حدث في مناطق البوران الإثيوبية. لقد تقطعت أعداد كبيرة من حيواناتهم وبدأوا يتخلصون من البقية بأجنس الأثمان. وحالاً، بعد نهاية "عام اللحم" حل "عام الجاعة" وأدار تجار المدن - بالطبع - ظهورهم لإقتصاد الرعاة المتداعي تاركينهم يواجهون مصيرهم. وبعد ان تخطت الطبيعة والتجار عن الرعاة صارت حياتهم تحدياً مريراً من أجل البقاء؛ وهكذا أصبحت هذه المجتمعات الرفيعة مهياً للزعزعة والاضطراب وأخيراً للحرب الأهلية الشاملة. وفي قمة تصاعد فترة الجفاف، خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين، انفجرت النزاعات العنيفة في مناطق البوران الإثيوبية والفور السودانية. ان لقاء قلعة متحصنة على النزاعين تكشف تشابهاً كبيراً في مظاهرها الإيكولوجية والسياسية والإجتماعية.

في حين النزاعين عانى الرعاة من استمرار حقبة الجفاف (الزغواة وغيرهم في دارفور والأبوري وغيرهم في منطقة البوران) وصاروا يبحثون عن ملجأ في أراضي الفور وأراضي البوران التي تمتع بوفرة في المراعي والمياه أكثر مما يتوفر في أراضيهم، وبالتالي فإن النزاع تشجّر على الحدود الإيكولوجية الفاصلة بين المناطق غنية المراعي والمناطق فقيرة المراعي أو مانسبه بنزاع "الراحة في مواجهة الصحراء".

ان حاجة الرعاة وحيواناتهم الماسة للبقاء لفترات طويلة غير محدودة الأجل في أراضي الفور والبوران قادت إلى إتهار كل الإثنيات المشتركة السابقة التي تتج للراة مجالاً محدوداً للمرعى والمياه في أزمرة الندرة والكفاف. فمثلاً سمح للراة من القبائل العربية في السابق بدخول مناطق جبل مرة من شهر يناير (كانون الثاني) وحتى بداية موسم هطول الأمطار في مايو (آيار).

في كلا الحالين لم تكن هناك اختلافات عرقية أو دينية متأصلة بين المتنازعين؛ فالعرب والفور مسلمون مثلما البوران والمجموعات المتنازعة معهم، والمكونة من 14 مجموعة سبلية، يشتركون في الإعتقاد نفسه بالديانات الأفريقية التقليدية. ومن السهل تجاوز الحواجز العرقية بين الأطراف المتنازعة؛ فمثلاً نجد ان

الرعاة العرب الذين استقروا بين عشائر الفور سرعان ما صاروا من حيث الحقوق والواجبات مثل غيرهم من قبيلة الفور والعكس صحيح. ان التعارضات العرقية تمثل إحدى النتائج التي تخضع عنها النزاع أكثر من كونها سبباً من أسبابه. وما ان النزاعين بقان في أماكن بعيدة عن العواصم كما ان مناطقتها لم تعد تجذب التجار إلا على نحو قليل فإن الإهمام الحكومي بكلتا النزاعين تراجع كثيراً. إذا، نحن أساساً تعامل هنا مع نزاعين مسلحين لسكان محليين في مواجهات مع بعضهم بعضاً.

يتشابه النزاعان أيضاً في استخدامهما للأسلحة الحديثة في ساحة للنزاعات التقليدية، خصوصاً في ولايات دارفور، حيث وفر قرب الحرب التشادية-الليبية من دارفور أعداداً كبيرة من الأسلحة الحديثة بأسعار منخفضة، كما وفر أيضاً إمكانية التدريب العسكري للمحاربين من كلا الطرفين المتنازعين. ومنذ اقتبحار النزاعين جرت محاولات عدة لإحتواء الصراعين من خلال مؤتمرات سلام بادرت بعقدها الحكومات المركزية والإدارات المحلية لكهما لم تنجح في إعادة السلام للمنطقتين.

ان صراعات منطقة الفور السودانية والبوران الإثيوبية يتبرزان نزاعين يحملان مواصفات وخواص نزاعات منطقة حزام السافانا ومنطقة القرن الأفريقي؛ والتي تلخص في ان الرعاة، وقد جصف بهم وبيجواتاتهم الجفاف الطويل، تحركوا نحو مناطق ذات مراعي أوفر ومياه أكثر بهدف الإقامة هناك لفترة قد تمتد بطوليا حسب ما تقتضيه الظروف. ولم يعودوا ملتزمين بالاتفاقيات السابقة التي تسمح بتقاسم حدود للمياه والمراعي. لكن سكان المناطق الأحسن حالاً، نسيئاً، رفضوا وقاموا بدخول الرعاة اليائسين إلى أراضيهم؛ وحيث لم يكن هناك طرف ثالث قوي قادر على التوسط والمساعدة في نزاع قتل الصراع أو التخفيف من حدته، فان مسار الأحداث يقود في نهاية المطاف - من دون شك - إلى مواجهات دموية.

سلام البوران و إحتلال الفور

احتل البوران في مارس (آذار) 1993، خلال أحد مهرجاناتهم الدينية التقليدية المهمة، بأوامر اتفاقية سلام مع الآبوري و14 مجموعة سلاوية أخرى (كونسو، تيسماي، الهامر، داسينيش، ... الخ) من الذين كانوا على اقتتال معهم في منطقة وادي أومو جنوب إثيوبيا بالقرب من الحدود الكينية، وبعد عام من ذلك توصل البوران إلى اتفاق مشابه مع فرقاتهم الصوماليين من مجموعة "غاربي".

بعد سنوات من النزاع العنيف حول مصادر المياه والمراعي، وبعد ان فشلت كل دعوات الحكومة ان تلقى استجابة إيجابية، قرر كبار السن من الآبوري والهامر انه قد أزف الوقت لمقابلة كبار السن من البوران كي يتمكنوا من الوصول إلى حل للنزاع بطريقة منصفة وعادلة. كان الإجتماع الأول جيداً بما أدى في

الأسبوع الثاني من يناير (كانون الثاني) 1993 إلى أن يقوم 10 من شباب البوران بزيارة الآبوري للتفاوض حول تفاصيل اتفاقية السلام. وفي هذا الأثناء، وكاستهلال لعملية السلام سمح بدخول كل الحيوانات للمنطقة المازلة بين البوران وغيرهم من المجموعات العرقية.

بعد ذلك اتفق الطرفان على أن السلام بين البوران والآبوري لن يكمل من دون ضم بقية الأطراف المتأثرة بالنزاع إلى الاتفاق. لذلك دعت كل المجموعات السلالية الأخرى لحضور الإجتماع العام الأخير والحاسم في أرض الآبوري. وانعقد الاجتماع في الأسبوع الأول من مارس (آذار) 1993 في قرية كونديرابا وهي مركز ديني تقليدي لشعب الآبوري. ولقد أكد المؤتمر الالتزام بمبدأين أساسيين لإرساء قواعد السلام في المنطقة:

المبدأ الأول

اتفق الآبوري وكل المجموعات السلالية الأخرى أن للبوران كل الحقوق التقليدية على أرضهم. على أن تُنهم الحقوق التقليدية هذه بأنها تعني الحق في استعمال الأرض وليس تملكها تملكاً مطلقاً.

المبدأ الثاني

وافق البوران أن لكل المجموعات العرقية المنازعة معهم وكذلك لحيواناتها حقاً، غير قابل للإقصاء، في البقاء والعيش في سلام.

ومن أجل التقيد الحازم بكلا المبدأين تقرر أن يسمح لأفراد المجموعات الأخرى مع عدد محدود من حيواناتهم بدخول أراضي البوران بعد موسم الحصاد والبقاء هناك لفترة محدودة حسب مستوى الأمطار.

كما تقرر إتخاذ الإجراءات التالية:

- ① يشرف على تنفيذ الاتفاقية مجلس يتكون من 40 عضواً يمثلون كل المجموعات السلالية.
- ② تشيّد مدرسة مزوّدة بسكن داخلي تضم تلاميذ من كل المجموعات العرقية حتى يتسنى لهم التعرف على بعضهم بعضاً، وتدعيم أواصر الصداقة في ما بينهم.
- ③ إنشاء مركز زراعي لتطوير العناية بالقطعان.
- ④ تدعيم مشاريع توفير المياه في المنطقة.
- ⑤ اعتبار تطوير أوضاع حياة الناس وحيواناتهم موضوعاً حاسماً

في إقامة سلام دائم إذ يتطلب السلام الدائم أمناً اجتماعياً واسعاً.

إن هذه التسوية السلبية تدل على أنه في أماكن وأزمنة الندرة فإن السلام يتطلب اقتساماً مؤقتاً يحافظ على الثروات الطبيعية المتاحة من الإمداد، واحترام الحق الإنساني في "البقاء" والحفاظ على حياة المتأثرين بالجفاف وحق بعض حيواناتهم في البقاء في المناطق التي نزحوا إليها. إن عقلية المنصر (المالك) الذي يحصل على كل شيء، والإصرار على ما يسمى الحقوق التاريخية التي تقصي الآخرين عن الموارد الطبيعية المتاحة وهم في أمس الحاجة إليها، ماهي إلا وصفة جاهزة لتجبر النزاعات. والآن وبعد مرور عدد من السنوات على إبرام الاتفاق ما زالت أرض البوران تنعم بالسلام.

لماذا، إذن، فشلت محاولات معالجة نزاع الفور في التوصل إلى السلام؟ إن أكثر الأسباب وضوحاً في القشل المتكرر لعمليات الوصول للسلام في نزاع قبيلة الفور هو إقصاء القيادات المحلية من مفاوضات السلام. لقد هين المهنيون من معلمين ومحامين وأطباء وغيرهم من (أبناء المدن) من طرفي النزاع على اجتماعات ومؤتمرات السلام.³⁰ إن أبناء المدن (الحضر) لم يستطيعوا أن يفهموا المعنى المتميز لمبدأين حاسمين يتصلان بالصراع هما:

⑤ على الرغم من ما يبدو من عدم الأهمية الاقتصادية المؤقتة للرعاة وحيواناتهم إلا أنهم يمثلون جزءاً عضوياً مهماً لإقتصاد وثقافة المنطقة، تماماً كما تعتبر الصحراء والواحة أجزاء أصيلة من النظام الإيكولوجي نفسه. ومن الواجب ألا ينظر إلى المشكلة بمنظور (فخض ضد أولئك) ولكن بمنظور (أن خيش وندع غيرنا يعيشون). إن التضامن ضروري للطرفين وهو ليس بمجرد كرم محض منعم بمشاعر إنسانية خيرة من جانب واحد تجاه الآخر.

⑥ فهم الحق في الأرض كملكية مطلقة (كأنها مجرد فضاء إقتصادي)، وتمسك "أولاد المدن" في حججهم، باستمرار مفاهيم وشروط تابعة من القوانين الحضرية والقرية. هنا نشير تحديداً إلى أن الملكية - في مفهومهم - تسمح بالهيمنة المطلقة على الأراضي؛ لكن معظم أهل أفريقيا الريفية يفهمون أن الحق العربي في الأرض هو الحق في استخدامها واستغلالها وليس الملكية المطلقة، غير المحدود لها. فالأرض بالنسبة لسكان الريف تشكل حيزاً محدداً فهي التربة والعشب والأشجار والتلال والنهر ومقابر الأسلاف ومكان إقامة

الطقوس والشعائر، كما انها تعتبر فطائراً اقتصادياً واجتماعياً وروحياً، أو، ببساطة، "الأرض هي الحياة".³¹

وبسبب هذين المبدأين يصبح من السهل بالنسبة للقيادات المحلية المرتبطة بشكل كامل بواقع حياتها وموروثاتها في المنطقة، ان تفهم ضرورة الإقسام المؤقت، وغير المتماثل، للثروات الطبيعية في أزمنة الحزن، وان تقبل حق المواطنين الآخرين وحيواناتهم في اللجوء مؤقتاً إلى المناطق الأفضل. لكن بدلاً من التعامل مع أكثر الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالإقسام الراشد للموارد الطبيعية المتنافس عليها فان (أولاد المدن) قضوا وقتاً طويلاً في المناورات والإختصام حول أسس إقسام السلطة السياسية في الحكومات المحلية والمركزة؛ فهم أكثر اهتماماً بمصالحهم المباشرة من الإهتمام بالمصالح المشروعة لأهلهم في الريف، بل إنهم لا يترددون في توظيفها لمصالحهم في كل فرصة سانحة.³²

دروس التجربة الإثيوبية

الدروس الأولى الذي يمكن الخروج به من هذه المقارنة للنزاعين الدموين المتشابهين ولنتائجها المتضادة تماماً، هي انه في حالات النزاعات المحلية يجب ان يكون القادة المحليون هم الجهة الأساسية الفاعلة في عمليات التفاوض وترتيبات الوصول لحل عادل للنزاعات والحفاظ عليها. ان معظم المجتمعات، لو تركت من دون تدخل خارجي، يفضل في معظم الأوقات اختيار التعاون والتعايش السلمي. وحين تتوفر المساعدة الإيجابية والدعم المناسب فإن جميع الناس يفضلون التعاون في كل الأوقات.

الدروس الثانية هو ان الإقسام المؤقت والراشد وغير المتماثل للثروات الطبيعية في أزمنة الأزمات هو ضرورة مصيرية لحل النزاعات ولاستراتيجية طويلة المدى للبقاء، ليس فقط للطرف الذي يعاني وإنما لكلا الطرفين المتنازعين.

الدروس الثالثة ويتطلب ان تتوفر لكل الأطراف الخارجية التي تتطوع للتوسط ان تفهم وتحترم طبيعة الموروثات التي تحكم الملكية الجماعية للأرض عند هذه المجتمعات التقليدية؛ وبالتحديد فهم الملكية بأنها حق استخدام وتوظيف الأرض وليس الحق المطلق في احتكارها و"الإستحواز" عليها.

ان الإصرار على مايسمى "الحقوق التاريخية" في ملكية الأرض وغيرها من الثروات الطبيعية، واضفاء المفاهيم الحضرة للملكية على مجتمعات محاصرة بأزمات بينية ومهددة بأفجارات دورية من الصراع والنزاعات لا يساعد في تدعيم الخطوات الضرورية لتخطي الصراع والوصول إلى سلام عادل. في نهاية الأمر نحن نأمل ان تسود حكمة البوران والآبوري في كل النزاعات المشابهة لنزاعيهما.

اقتسام الموارد في أزمنة الندرة

كما أشرنا سابقاً فإن الحرب في دارفور تعتبر أساساً عن محاولة رعاة الماشية الذين أصابهم الجفاف دخول واحة الجبل وإزاحة قبيلة الفور خارج أراضي منطقتهم الخصبة "الرطبة"، وذلك بالسيطرة على كامل المنطقة وإجلاء سكانها الذين يقاثلون من أجل الحفاظ على ديارهم.

هذا هو السبب الحقيقي للصراع الدموي الذي اندلع ويتجبر من وقت لآخر في تلك الأجزاء من البلاد (انظر جدول 19). ومن المدهش أن كل محاولات إيجاد حل للنزاع لم تنط لهذا العامل الحاسم إعتباراً يذكر. وبدلاً من إبداء النصح باقتسام الضروريات والمشاركة في الثروة الطبيعية للمنطقة فإن محاولات الصلح قد تركزت على مناورات اقتسام السلطة السياسية في الولاية وفي المركز.

إن الدعوات المتبادلة، في حالة دارفور، لإقتسام السلطة السياسية تبدو آتية من النخب الحضرية التي تنتمي لطرفي الصراع أكثر مما تأتي من المواطنين المتأثرين بالنزاع أنفسهم. لذلك فإننا نقترح خطة بديلة من 4 نقاط قد تفتح الطريق نحو الوصول إلى مرنكرات واضحة تساعد على الوصول إلى سلام دائم في المنطقة:

① وقف كل الأعمال العدائية والإلتحاق على التفاوض من أجل إقامة سلام يستند إلى "حق" الفور في أراضيهم و"حق" العرب الرحل وحيواناتهم في البقاء فيها من أجل الحفاظ على حياتهم في زمن الحن بما يستتبع المشاركة المؤقتة في بعض أراضي الرعي والمياه.

② تجهيز خطط، بمساعدة الحكومة، من أجل توظيف مستمر للأرض يهدف إلى صيانتها وإزالة آثار الجفاف ووقف الزحف الصحراوي، وإعادة تأهيل طويلة الأمد للمنطقة المتأثرة به. ومن الأشياء المهمة في هذا الإطار الإحلال التدريجي للمساحات الواسعة لمناطق الزراعة المطرية إلى مزارع لقرية الجيران من خلال استخدام منضبط للرعي. ومن الأشياء المهمة، أيضاً، الإلتقاء نحو مؤسسات التسمية الوطنية والعالمية وبرامج الإغاثة من أجل تهيئة الظروف للوصول إلى سلام دائم ومن أجل التأهيل البيئي والاستخدام الأمثل للأرض والإقتسام العادل للثروات المتاحة.

③ تنوع قاعدة الإنتاج في المنطقة بتنمية الصناعات التي تحتاج للعمالة المكثفة والصناعات اليدوية بهدف استئصال العمالة وفائض إنتاج المزارعين والرعاة.

جدول (19): النزاع المسلح في ولايات دارفور.

خلفية تاريخية	الأسباب	عوامل عسكرية	بؤرعات محاربة	قدرة الاختصار	حل النزاع
<ul style="list-style-type: none"> * نزاع قديم سبب المباد + المرحي، حل النزاع من خلال مؤتمرات السلام. * الاتفاقيات حول النزاعات المؤقتة من البدار السائد. * خلال حيرة بلتافن التي ضربت المنطقة أراد الرعاة تبناء قدرات أفضل في منطقة جبل مرة إلا أن القرد ربما الأادر وحولوا الأعصاب. * بدأ النزاع المسلح عام 1985 ، ازرقاد حدة وتأسفا منذ العام 1987 + اتسرتت ظاهرة تهريب السلاح 	<ul style="list-style-type: none"> أولاً: بيئية: جفاف البساتين + الزحف العمراني ثانياً: اقتصادية: امتش تزايد تهريب المزدني + إزوار التبادل الإقتصادي بين القرد والرب. ثالثاً: اجتماعية: اتساع + تزايد الطيف الريفي. رابعاً: سياسية: استقطبت الحرب الثانية للبيعة بين الأطراف الثانية أثناء دارفور + وقت المرحوم إلى جانب الرعاة. 	<ul style="list-style-type: none"> * توتر وقتة بحفنة جازاة الأسلحة الحديثة. * تدريب لينا + تشاد + إلفي (لغزطو) ودولي (زينا + لمرحبا). * المنطقة بعيدة عن المركز + اتسار ظاهرة تهريب السلاح. * أصبحت جنب غور شمير السرداني أكثر انخفا بالمطقة. 	<ul style="list-style-type: none"> * تحمل لينا زبشاد سبوتية ازرقاد حدة النزاع. * سبي حيزب الأنة وللمية الإسلامية إلى كسب سائفة مجموعات الرعاة المبرومة بؤوا وراثيا، كوة عسكرية. * سبب دول العالم لا تبدي أي انخاف هذه المسئلة الثانية. 	<ul style="list-style-type: none"> * سبب ولات دارفور والرقم لمرح سائفة حرب عالية المؤثرة في حالة حدوث أي زبغات عارضة عن القرد. * تحوت الماويشات والعصادات المؤثرة إلى زبغات مبرقة سبوتية. * في قرة جفاف لشري سكوني إلى إبحار المنطقة. * في نزاع ليني شتاني أو شتاني شتاني سجل ولقي شحال دارفور وغرب دارفور إلى سببلة حيزب. * ازرقاد سببلات المبرمة والتفرج إلى أراسط البدار وبلتافج 	<ul style="list-style-type: none"> محلياً: شكلت عائلات الكبر من شقبي الطائفي الذين وضعوا معاشهم في النقام الأول. والمكوبة صارت ملون صاحب مملكة. القرد لا يتدن فيها. إقليمياً: يحكي أن غلب تشاد لينا دوراً أكبر جميعاً. عالمياً: زينا ترقب عن كنية والمليشيات القروية + الكناس لم تبن أماناً بهذا النزاع فالسئلة ليست ذات أهمية سياسية أو اقتصادية أو دينية سياسية.

٥ تطوير المواصلات وشبكات الإتصال اللاسلكية بهدف ربط مواطني دارفور واقتصادهم ببقية أنحاء القطر والعالم.

ان نجاح خطة كهذه، على المدين المتوسط والطويل، يعتمد بصورة أوسع على أرادة الأطراف المتحاربة في إحلال السلام، وعلى ان تكون الحكومة المركزية طرفاً فعالاً في عملية ترتيبه والحفاظ عليه؛ كما يعتمد بشكل كبير على توقف القوى الإقليمية (ليبيا وتشاد ومصر) والدولية (العراق، فرنسا، أمريكا، بريطانيا . . الخ) عن التدخل في الشؤون الداخلية لولايات دارفور، وعلى الإهتمام الملوس ببرامج التنمية والعون تخفيف حدة الإستقطاب الإجتماعي.

خلاصة القول انه أينما أضحي الوضع الإيكولوجي ضعيفاً ومعرضاً للخطر يكون السلام الإجتماعي، هو الآخر، هشاً ومعرضاً للزعزعة؛ ولا يمكن تحاشي النزاع المسلح، على المدين المتوسط والطويل، إلا عبر آليات تتيح الإقسام العادل للثروات الطبيعية المتاحة والحفاظ عليها من التدهور بشكل جماعي متكامل.

حواش وإحالات

1- انظر رصد الدكتور إبراهيم النور للكجحات عن ظاهرة اللجوء والنزوح في السودان
Displaced and Refugee Studies in the Sudan: An annotated bibliography, by I. El-Nour, U. of Juba, Juba, Sudan, 1992.

2- راجع الدراسات التالية:

"The Effect of Drought among the Zaghawa of Northern Darfur", by N. Tobin, *Disaster*, issue 9, 1985.

"Food Crises, Crises Response and Emergency Preparedness: The Sudan case", by E. Eldrege, *Disaster*, issue 12, 1988.

Regional Policy, Food Insecurity: The case of Darfur, by M. Buchanan-Smith and M. Mohamed, Western Sudan Ministry of Finance, Khartoum, Sudan, 1991.

To Cure All Hunger, by S. Maxwell, IT, Exceter, UK, 1991.

3- انظر إلى شكل (1) في دراسة الدكتور محمد سليمان عن الحرب في دارفور
"War in Darfur", in *Environmental Degradation as a Cause*

of War, edited by G. Bächler and K. Spillmann, ENCOF, vol 2, VR, Zurich, Switzerland, 1996.

4- انظر شكل (2)، حاشية 2.

5- انظر صلاح آل بدر، "نشأة نزاع قبلي أم مصالح دولية؟ وجود دمي في قيادة نجامينا بشكل خطراً على حكومة الخرطوم"، الجهاد، 1990/12/4.

6- ذكر تقرير عن زيارة الجنرال سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي، في منتصف يونيو (حزيران) 1985 إلى إقليم دارفور آن:

الوضع خطير الذي يامتد أملاً في دارفور اليوم. قد ضرب الجفاف 86% من مساحة الإقليم وأثر ذلك على الزراعة التقليدية وأدى إلى ترقق الثروة الحيوانية بكميات كبيرة. .. ان 80% من سكان شمال دارفور لم يحصلوا على قروم من الزراعة ونسب محزوزهم، وقد 90% من أصحاب المواشي مراعيهم الطبيعية، 70% فقدوا مواشيهم بالفوق وأن حوالي 1 ½ مليون شخص ليس لديهم مقدرات شراعية.

انظر "دارفور والمواجهة العاجلة للجماعة والجفاف"، [الأيام، 1985/6/3]. وعلى الرغم من مرور السنوات فإن الحقيقة الباقية هي أن ولايات غرب السودان (كردفان ودارفور) تواجه تهديدا دائما باحتمال شمس كبير في النذاه نسبة لشح الأمطار التي تمتد عليها هذه الولايات في الزراعة. فبعد انعام 1995 تمساعد النداءات المتكررة بأن هذه المناطق مازالت مهددة بالجماعة. انظر "الجفاف وشمس النذاه يهددان ولايات غرب السودان"، [الشرق الأوسط، 1996/10/15]. كما أربطت تلك النداءات بمساعد ظاهرة النزاعات الدموية والنهب المسلح. ورغم التحذيرات التي تصدرها السلطات من وقت لآخر بأنها تمكنت من تصفية النهب والنزاعات القبلية فإن الظاهرة تستمر على سطح الأحداث إلى أن يتم معالجتها بشكل جذري. فقد تعرض وفد برئاسة الدكتور بونس الشرف، والي شمال دارفور، لهجوم مسلح وهو في طريقه من الناشر إلى كيكايمة مما كشف مرة أخرى أن العمليات مازالت مستمرة وتستخدم فيها سيارات لاندكروزر حديثة التجهيز وأسلحة نفوق ما لدي القوات المسلحة. انظر "مساعد ظاهرة النهب المسلح بشمال دارفور"، [الشرق الأوسط، 1996/3/19].

وهناك عنصر آخر ينبغي قابل موقوتة تم زرعها مؤخرًا مسكون عاملاً إضافياً لمساعد حدة حرب الموارد السودانية في المستقبل المنظور. وفي تدبرنا سيشهد حزام السافانا نزاعات حادة قد تدفع تحافات القبائل العربية الحالية إلى الإتيار وسينجر صراع عربي-عربي. عندها سيدرك عدد من الناس أن جموع صراع القبائل العربية والأفريقية في دارفور كان هو السيطرة على الموارد في المقام الأول. فقد واجهت ولايات دارفور منذ العام 1991 نشاطاً مكثفاً لتوزيع مئات الآلاف من المكارات (الأدنة) كشاحز الزراعة الآلية. على سبيل المثال تم توزيع حوالي 150 ألف مكارة (3 ½ مليون ندان) في أبريل (نيسان) 1993 كشاحز استشارية في جنوب دارفور. من اللافت للنظر أن هناك شخصيات عامة ومن القوات المسلحة وكبار التجار في القاننة. على سبيل المثال الجنرال صلاح الماتالي (والي غرب كردفان) وشقيقه حاتم حصلوا على 19 ألف مكارة (45 ألف ندان)، الشرف السر الشيخ (150 ألف ندان)، إبراهيم اليدوي (100 ألف ندان)، عشان الجزولي عبد الله (100 ألف)، خليل حسن بحر (300 ألف)، محمد الطاهر محمد حسين (200 ألف)، خليل محمد أحمد (500 ألف) بينما جلال الدين عيسى مصطفى حصل على (600 ألف ندان، ضفت مساحة مشروع الزهد الزراعي)، والقاننة تحترق على 434 سماً [الاتحاد الوطني، 1993/4/20]. وهي مشاريع تقع على طول حزام مشروع غرب السافانا، أحد أكبر مشاريع

التسمية الرقبة في أفريقيا حيث يغطي مساحة 135 ألف كيلومتر مربع في ولاية جنوب دارفور ويغطي منطقة يحد عدد سكانها بأكثر من 2 مليون نسمة. انتظر "مجلس الوزراء" بإشادة بمشروع السافانا، [الإتحاد الوطني، 1994/7/25]. ومن المهم هنا تسجيل أن المؤتمر العالمي لإقليم دارفور والذي انعقد في 24-26 نوفمبر (تشرين الثاني) 1986 تحت شعار "محو نمية إقليمية متوازنة" بقاعة الصداقة بالخرطوم يمهّد لخطوة توسع مشاريع الزراعة الآلية بالإقليم وأصدر توصية "برفع ضوابط لممارسة الزراعة الآلية ومنع الإيذاء الكاملة للنظام النباتي كما هو الحال في شرق السودان". ويمكن بذلك التأكيد أن مسألة الأرض أصبحت مشكلة لا يمكن تجاهلها وإن قضية السيطرة عليها (مراعي، مسارات ماشية، مزارع، سكنى) صارت هي جوهر صراع الموارد الدموي في السودان. فما زال الاعتقاد السائد هو أن القبيلة التي لا أرض لها، هي قبيلة لا ويمر لها. وعلى الرغم من أن هناك تغييرات تحاول تخادي التأكيد دبلوماسية على تجاوزها لهذه المسألة لكنها تتجلى بشكل متزايد كلما برز صراع أو نزاع دموي في دارفور. وقد عبر عن ذلك أحد قياديي العشائر قبيلة صغيرة هو محمد بقويوب (ناظر عدم قبيلة تريجم) قائلا:

هناك مفهوم قديم هو مفهوم ملكية القبيلة لأرض معينة... ولكن في اعتقادي أن الدولة ينبغي أن تحمي الأرض، باعتبار أنها تنقل إليها حسب المثلث والقانون الإلهي يقرر أن الأرض لله وبالتالي فهي لمن يملئها ويستفيد منها، هناك توزيع إداري ولكنه ليس ملكية... يجب حسم مسألة ملكية الأرض فأينا لها من الأساسيات... نحن نريو المسؤولين العناية بقضية تمكن أن الأرض لله ولن يملئها ويصلحها... وإذا كان الملك في القديم قد وزعها الأرض، فإن الملوك الآن هم الدولة التي ينبغي عليها أن تحل جذرا قضية احتكار قبيلة ما لأرض ما".

لكن التجاني عبد القادر، ناظر قبيلة لها حقها في المنطقة هي المسيرة تحجب الموضوع بذلك. وقال: "نحن مسيرة لنا دار محددة، يدخلها رعاة من كافة القبائل، لا ننعم من الدخول ولا يخرج لنا، فقط قوم بتنظيم الرعي والزراعة حسبنا للشاكل".

انظر "زعما القبائل: الأرض لله وللدولة الراشدة"، [الإتحاد الوطني، 1995/1/19].

7- انظر شكل (3)، حاشية 2.

8- مراجع سنوات مختلفة صادرة عن مصلحة الإحصاء الجوية، الخرطوم، السودان.

9- كانت دارفور أكبر مساحة منطقة في السودان تحت إدارة سلطة واحدة، تم إخضاعها لأول مرة بواسطة الزيد باشا في أكتوبر (تشرين الأول) 1875 لصالح الحكومة المصرية. بقيت المنطقة مستقلة ذات حكم سلطاني لمدة 18 عاما بعد اختيار الدولة المهدوية في 1898 حتى تم ضمها إلى السودان في العام 1916 وبذلك تكون سلطنة دارفور قد استمرت نحو 4 قرون (1650-1916). عن التطورات السياسية راجع كتاب "تاريخ دارفور السياسي: 1882-1898"، لموسى المبارك الحسن، دار نشر جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1980.

10- لدراسة شاملة عن تحلل المنطقة ونشل تسميتها انظر رسالة الدكتوراه التي قدمها عبد الرحمن أبكر إبراهيم لمعهد الدراسات التنموية بجامعة ساكسون، براينز، المملكة المتحدة:

Regional Inequality and Under-development in Western Sudan, DPhil, Sussex University, Brighton, UK, 1987.

لم تعرف دارفور التعليم الأوسط (الإعدادي) إلا في العام 1945 عندما أنشئت مدرسة الفاشر

الوسطى بجهد شعبي، ولم تقوم الحكومة بفتح مدرسة إلا في العام 1954 عندما أنشئت مدرسة الفاشر الأثرية الوسطى.

11- كانت دارفور تدار كمديرية ثم كحافظلة ثم كإقليم. واستلهاماً لأديبات الجبهة القومية السودانية (ميثاق السودان، 1987) التي بادت بتقسيم السودان لإدارياً بموجب نظام إتحادي يطابق تقريبا مع النظام المعمول به حالياً، وتوافقاً مع مقررات مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في أكتوبر (تشرين الأول) 1989 ببناء النظام الفيدرالي أصدر رئيس الجمهورية قراره بتكوين لجنة إعادة النظر في تقسيم الولايات في أغسطس (آب) 1993 وتقدمت بتوصياتها في ديسمبر (كانون الأول) لإعادة تقسيم 9 ولايات القديمة إلى 18 ولاية غير أن القرار السياسي قضى بزيادتها إلى 26 ولاية. كانت اللجنة قد أوصت بتقسيم دارفور إلى ولايتين (شمال، جنوب) ولكن القرار السياسي رفعها إلى 3 ولايات.

12- كانت ولايات دارفور تحتوي في العام 1993 على عدد أقل من المحافظات والمحليات، فولاية شمال دارفور تم تقسيمها إلى 4 محافظات، مقسمة إلى 24 محلية؛ وولاية جنوب دارفور على 5 محافظات و38 محلية؛ بينما ولاية غرب دارفور على 6 محافظات مقسمة إلى 28 محلية. وفي العام 1997 تم إعادة التوزيع وفقاً لمعيار السكان (30 ألف لكل محلية) فصارت شمال دارفور 4 محافظات مقسمة إلى 30 محلية وولاية جنوب دارفور 5 محافظات مقسمة إلى 50 محلية وغرب دارفور قسمت إلى 30 محلية. هناك ضغوط سياسية متواصلة تدفع خلفها قيادات عشائرية تدعو إلى زيادة عدد المحافظات وبالتالي المحليات.

13- تبعد ولايات دارفور عن ميناء بورسودان بأكثر من ألفي كيلومتر، وعن الخرطوم بحوالي 1600 كيلومتر ومحركه الطيران مازالت محدودة. وعلى الرغم من أن خطوط السكة الحديد قد امتدت داخل السودان منذ العام 1898 إلا أنها لم تصل إلى دارفور باستادها إلى مدينة نيالا (جنوب دارفور) إلا في العام 1960. لا توجد أي شبكة طرق مبيدة تربط الولايات بمناطق السودان الأخرى وشبكة الطرق المقترحة مازالت تعاني من نقص التمويل. وحتى طريق الإقازة التبرير (الخرطوم، الأبيض، النهود، أم كداده، الفاشر، نيالا، الجبلينة) والذي يمر مشروعا قويا إستراتيجيا ينتظر أن يربط السودان بدول غرب أفريقيا ويربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك والتصدير بشبكة كلية 245 مليون دولار تعرض لعملية فساد عطلته.

14- يحد شروط الحدود الغربية مع دول الجوار خط طول مقداره 2450 كيلومتراً، تشارك فيه ليبيا بنسبة 12 ٪، تشاد 53 ٪ وأفريقيا الوسطى 35 ٪. وبينما تشكل دول الجوار عامل تصدير زرعنة نسبة للتربا التوسعية والهجرة وللتداخل القبلي والصراعات السياسية فيها فإن مجاورتها من الناحية الشرقية والشالية والجغرافية والفرعية لولايات السودان الأخرى تشكل عوامل حماية وعقبة داخلية داعم لومال استقرارها. لمعلومات تفصيلية انظر دراسة الجفرال أحمد محمد أحمد "دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة 7، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1990. وقد قامت لجنة خبراء الحدود السودانية-التشادية بمقد اجتماع في مدينة الجبلينة في 20/12/1992 وافقت على وضع علامات الحدودية بين البلدين، كما تم ترسيم الحدود المشتركة مع أفريقيا الوسطى في مارس (آذار) 1995 بمدينة نيالا (الخرطوم، 10/11/1994؛ 12/6/1994؛ 26/2/1995).

من جهة أخرى نجد أن الإحصائيات في السودان غير دقيقة لأسباب منها عدم اهتمام السلطات وقلة الكوادر المؤهلة والإسكانيات. تختلف مساحة دارفور الكلية حتى في نشرات ديوان الحكم الإتحادي. فالباحث مرسى المبارك (حاشية 9) يذكر أنها 448 ألف كيلومتر مربع، ويعتقد بعض بأن عدد سكانها يبادل 21 ٪ من سكان البلاد. تذكر إحصائيات 1983 بأن سكان دارفور

3,093,699 نسمة بينما تذكر إحصائيات 1993 أن عدد سكان ولايات دارفور هو 3,700,000 نسمة. نشأت دولان الحكم الاتحادي تذكر أن عدد سكان الولايات الثلاث 3,886,657 شخص (دولان الحكم الاتحادي التقرير الإستراتيجي السوداني 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، السودان، 1998؛ تعرف السودان: دليل السياحي، منشورات دبسكو، السودان، الخرطوم، السودان، 1999).

15- تقع جبل مرة، وهو عبارة عن غلقات بركانية هامة، في مركز الدائرة بالنسبة للقارة الأفريقية؛ ويقع بها سلسلة من الجبال والتلال الصخرية. تبلغ مساحتها ضعف مساحة دولة الكويت وتعتبر مدينة زالنبي المركز الإداري والتجاري للمنطقة. الحد الشرقي للمنطقة هو جبل مرة نحو مدينة الفاشر (المركز الإداري المرن للإقليم) وإلى الجنوب تقع مدينة نيالا (المركز الاقتصادي للإقليم)، وتقدر كمية خام الحديد الموجودة في المنطقة بحوالي مليون طن ذي الجودة العالية في مناطقها الشمالية. وتقدر كمية الأمطار التي تسقط خلال الفترة من أبريل (نيسان) إلى سبتمبر (البلد) بحوالي 21 مليار متر مكعب. وتشتهر المنطقة بزراعة المدرجات ودقة استئصال خطوط الكنتور في الري. توجد في المنخفضات السفلى للجبل سهل خصبة تر فيها مياه جارية على مدار العام ونتيجة إلى غرها ودخان أكرها وأشهرها وادي أزوم. ويترى المثلث الواقع بين سوني ودريات والملم مركز قتل استراتيجي عسكري وسكاني واقتصادي لقبيلة النور حيث يبلغ أكثر من 80% من احتياجاها الغذائية. منذ قديم الزمان كانت حركة الرعاة من شمال دارفور إلى جنوبها تكون عبر 11 مرحل (مسار) تبدأ من وادي هود شمالاً حتى بحر العرب في أقصى جنوب دارفور ومن الاتجاه الشمالي الغربي لدارفور الكبرى حتى أم دافوق في الجنوب الغربي. وتتفرع هذه المراحل إلى مرحل شرق جبل مرة ويضم 6 مراحل ومرحلا غرب جبل مرة ويضم 5 مراحل.

16- راجع دراسة الدكتور فؤاد إبراهيم
Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan: With special reference to desertification in Darfur, by F. Ibrahim, Bayreuth, Germany, 1984.

17- انظر مرجع الحاشية 3.

18- تم تأسيس تنظيم "جبهة فحة دارفور" في العام 1963، وكان السيد أحمد إبراهيم درج (زعيم المعارضة خلال فترة التعددية الثانية، حاكم دارفور السابق، قبيلة النور) رئيساً لها والدكتور علي الحاج محمد (التيادي البارز في الجبهة الإسلامية القومية، وزير الشؤون الاتحادية، قبيلة البرنو) نائباً للرئيس والدكتور علي حسن تاج الدين (عضو مجلس رأس الدولة خلال الفترة التعددية الثالثة، حزب الأمة، قبيلة مساليت) سكرتيراً لها. أحمد درج سياسي ورجل أعمال (الحليج، السودان، بشولا)، بدء حياته موظفاً في مصلحة الإحصاء وتدرج في السلم العام من وزير إلى أخصار حاكم لإقليم دارفور في العام 1981. عمل في مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين مستشاراً مالياً وفاروا لحاكم إمارة أم القوين ومستشاراً للجنة الدستورية لتأسيس اتحاد الإمارات العربية. أسس "الحالف الديمقراطي السوداني" في يناير (كانون الثاني) 1994، وهو عضو في الهيئة القيادية للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. عن تجربة درج في العمل العام انظر "مشاكل دارفور هي التي قادتي للسلم السياسي"، [الخرطوم، 2-11/10/1994].

19- انظر دراسة "التجمع الرضي السوداني: حركة وإتجاهاتها"، عبد الفتاح محمد أحمد وشرف عبد الله حرره، معهد الدراسات والبحوث الإسلامية، الخرطوم، السودان، 1982.

20- انظر حاشية 16.

21- راجع دراسة أوفامي

State and Society in Darfur, by R. O'Fahey, CH & Co, London, UK, 1980.

22- راجع كتاب الدكتور الإسكندر دي وال عن مجاعة دارفور

Famine That Kills: Darfur, Sudan, 1984-1985, by Alex De Waal, Clarendon Press, Oxford, UK, 1989.

23- راجع دراسة الدكتور محمد سليمان

"Civil War in the Sudan: From ethnic to ecological conflict", *The Ecologist*, vol 23(3), 1993.

24- انظر حاشية رقم 10.

25- انظر

"Poverty versus Affluence: The fiasco of rain-fed mechanisation in Renk District, Southern Sudan", by P. Gore in *Agrarian Change in the Central Rainlands, Sudan*, edited by M. Salih, SIAS, Uppsala, Sweden, 1987.

26- يحتكر السودان 85% من الإنتاج العالمي للصنع العربي، وشكل ثالث أكبر مصدر لمائد الصادرات حيث يحقق في المتوسط 70 مليون دولار سنوياً. يشهد تهريبه من السودان إلى إرتريا وأفريقيا الوسطى ونشأة نشاط كبير في السنوات الأخيرة وهناك دلائل في ضلع شركات إسرائيلية في ذلك الأمر. كانت تجارتها محكرة لشركة الصنع العربي ولكن تحت شعار سياسة التحرير الاقتصادي لحكومة الإنقاذ ولصالح بعض التجار المحسوبين على الجبهة القومية الإسلامية تم إنشاء شركة الخرطوم لصنع الصنع العربي GAPC في العام 1994.

27- راجع تقرير البنك الدولي عن أحوال الاقتصاد السوداني

Country Report: Sudan 1992, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

28- خلال الفترة بين 1990-1997 كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي تتراوح بين 29% إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي. أهمية قطاع الثروة الحيوانية تنبع من أنه ساهم في الفترة نفسها بشكل تصاعدي في ناتج القطاع الزراعي بنسبة تراوحت بين 12% في العام 1990 وارتفعت تدريجياً لتصل إلى 20% بينما كان إسهام القطاع المروي لا يتراوح بين 11%-14% وإسهام القطاع التقليدي لا يزيد عن 7% والفاشات لا تتجاوز 3% والزراعة الآلية لا تتجاوز 4%. تأهيك عن عمليات النهب الواسعة النطاق عبر الحدود إلى ليبيا وأفريقيا الوسطى ومصر، ففي العام 1994 قدرت السلطات أن السودان يحبس سنوياً 60 مليار جنيه (42 مليون دولار) أي ما يادل المائد من جميع الضرائب المباشرة التي حددتها الميزانية العامة للدولة في ذلك العام [الخرطوم، 1994/7/24].

شهد قطاع الثروة الحيوانية ومنذ نهاية العقد السابع من القرن العشرين عمليات تنظيمية متالية تهدف

إلى إستئثار امكاناته الكاملة والتي تقدر بحوالي 400 مليار دولار. قد تم تأسيس المؤسسة العامة لتسويق الماشية بكتلة كبلت 57 مليون دولار بدعم 25 مليون قرض من البنك الدولي في مايو (آيار) 1977، لتعمل في مجال تنظيم تجارة الماشية ومنتجاتها داخل وخارج السودان. وتم إنشاء مشروع طرق الماشية بشمول من البنك الدولي والإفاد، وشمل طريقين أحدهما يبدأ من بزم بجنوب دارفور ويمر بباغوسة والنهود وكادقلي وحسني كوستي والثاني يبدأ من تبالا وينتهي في امدرمان مروراً بالصفين والنهود والأبيض وهدف إلى زيادة أعداد الماشية الواردة للتصدير من مناطق غرب السودان وشمال بحر الغزال. وعلى مدى محاولات الجبهة الإسلامية تدعيم سيطرتها على القطاع من خلال نشاطات شركة الرواسي مارس بنك الثروة الحيوانية نشاطه في مايو (آيار) 1993، وألحقت به المؤسسة العامة لتسويق الماشية وشركة طرق الماشية. ثم تدرج الأمر خطية أخرى للإمام حيث تم تأسيس بنك منتجي الماشية الوطني في يونيو (حزيران) 1994؛ وتم إنشاء الشركة القومية لمصادرات المواشي في سبتمبر (أيلول) 1994 بهدف تحقيق أكبر عائد من صادرات الأبقار ولحمها. وصرحت الحكومة في نهاية العام أن صادرات الماشية يمكن أن تهيئ للبلاد عائداً سنوياً بأكثر من مليار دولار وذلك عبر تصدير 3 ملايين رأس حيث الإنتاج السنوي من الماشية يتراوح بين 24-27 مليون رأس (المحرم، 1994/8/3). ومنذ العام 1995 منحت وزارة التجارة الخارجية أولوية خاصة لمصادرات الماشية لإنهاء ضريبة الصادر لدعم من موقوفها التنافسي في أسواق الشرق الأوسط. الجدير بالذكر هنا أن وزارة التجارة كانت قد أصدرت قراراً في وقت سابق بأن تكون صادرات السلع الرئيسية (الماشية + الحبوب الزيتية + الصنف العربي) حكراً على الحكومة أو شركات مساهمة عامة.

29- ذكرت ورقة "آباد النهب المسلح وأسبابه"، المقدمة من حكومة إقليم دارفور إلى مؤتمر أمن الإقليم بأن عمليات النهب المسلح بدأت برادها العام 1974 وظهرت بمجمها الكبير العام 1979 وأن أول نهب مسلح كانت على مشارف مدينة كيكاية العام 1981 وأدخمت نسبة مع بداية حركة لجوء تشادية (الأم، 1988/1/17). وقد سجل مؤتمر أمن دارفور بمدينة القاهر في 5-7/1/1988 أن جملة البلاغات خلال الفترة 1983-1987 كانت 1053، كان اثنى فيها 204 والمصابين 586 وقد 7350 رأس من الماشية وكانت أموال ثبدي مسخرة حوالي 53 مليون جنيه (11 مليون دولار)، وكان ضحايا القوات النظامية 32 شخصاً؛ انظر "النهب المسلح نتيجة مباشرة للحرب الأهلية في تشاد"، (السوداني، 1988/1/14). وسجل تقرير لجنة مفوضية الإنعاش عن آثار النزاعات في جنوب دارفور في تقريرها المؤرخ 1989/1/30 بأن:

"تأثرت منطقة وادي صالح بالأحداث بصورة كبيرة وشعبة. فقد أحرقت 57 قرية بالكامل كما شرد 44 ألف مواطن وقد حوالي 29 ألف رأس من الماشية وأحرقت 12 ألف طن من المواد الغذائية وقد تدرت الخسائر برادي صالح بحوالي 54 مليون من الممتلكات (4 ملايين دولار)".

وحصرت اللجنة آثار النزاع على 300 قرية يعيش بها أكثر من 17 ألف أسرة. ورغم ذلك لا يمكن تقديم حصص مؤكدة لخسائر النزاعات في ولايات دارفور. فقد ذكر السيد الطيب عبد الرحمن مختار، مدير شرطة إقليم دارفور في نهاية العام 1989 أن:

"النهب المسلح تسبب في دمار الإقليم إقتصادياً. وتقدر كمية المال المهرب خلال 3 سنوات الماضية (86-1989) بأكثر من 25 مليون جنيه (5 ملايين دولار)؛ ولحق عدد الذين إستشهدوا من رجال الشرطة خلال تس الفترة 97 شهيداً يتألمهم 6 في كل أنحاء السودان... المشكلة في دارفور أكثر تعقيداً من مشكلة الجنوي".

انظر "الوضع المضطرب في تشاد هو السبب الرئيسي"، (الشرق الأوسط، 1989/10/10). وكان

السفارة السودانية قد أصدرت بياناً "توضيحياً" في العام 1991 حول الوضع في دارفور ذكرت فيه أن:

"الخسائر الناجمة عن جرائم النهب المسلح بلغت 17 مليار جنيه (8 مليون دولار) بالإضافة إلى فقدان 1/2 مليون رأس من الماشية ووفاء 1500 مواطن وقتل 100 ضابط وجندي من القوات النظامية" [الشرق الأوسط، 1991/10/15]. وفي فبراير (شباط) 1992 أعلن السيد الطيب محمد خير، والي دارفور، أن خسائر الولاية بسبب الحرب الأهلية والنهب المسلح خلال 10 سنوات تجاوزت 23 ملياراً من الجنيهات (10 مليون دولار) مما أحدث إهياراً تاماً في خدمات التعليم والصحة [الإقاذ الوطني، 1992/2/14]. وقدر الجنرال الطيب عبد الرحمن عتار في منتصف العام 1993 أن الخسائر بسبب النزاع المسلح بين القرد والقبائل العربية منذ بداية الحرب في مارس (آذار) 1983 تُقدر بحوالي 1500 قتيل والخسائر المالية بأكثر من 50 مليون جنيه (15 مليون دولار) بخلاف المال المنهوب من القرى المدمرة، انظر مقالته "النهب المسلح وانتشار المخدرات والسلاح غير المرخص دموت بنية المجتمع الدارفوري"، [السودان الحديث، 1993/6/7]. وفي العام 1997 صرحت مصادر رسمية بأن النزاعات تسببت في خسائر مالية بلغت أكثر من 30 مليار جنيه (15 مليون دولار) و20 ألف مواطن بين قتل وجرح، [الشرق الأوسط، 1997/1/11].

30- اتهمت المحكمة السودانية على لسان الدكتور وبالك مشار حركة تحرير شعوب السودان بالسلوع في المواجهات العنيفة بين قبيلتي الدينكا والرزقات في جنوب دارفور والتي راح ضحيتها أكثر من 350 شخصاً بين جرح وقتيل. وذكر بأن الهجوم المتكرر من قبائل الدينكا المدعومة من "الحركة" هو "هجوم منظم لزعزعة الأمن والاستقرار بالمنطقة والنيل من وجوه الرزقات في الولاية"، [عكاظ، 14/1998/4].

أصدر السيد الصادق المهدي، وبعد صمت تجاوز 10 سنوات عن أحداث دارفور والنزاعات الدورية منذ أشهر مرة خاطب فيها الجمعية التأسيسية (البرلمان) عن الموضوع في مارس (آذار) 1987 بياناً اتهم فيه المحكمة السودانية بالقتال قتلية وعرقية ودينية واستقطاب المواطنين في مناطق التماس في قوات الدفاع الشعبي تحت ستار مجاهدة الكفار. وذكر في بيانه أن حزب الأمة وكيان الأنصار

"استطاعا بالتعاون مع 'حركة تحرير شعوب السودان' والقيادات القبلية المحلية التوصل إلى اتفاق فبراير (شباط) 1990 الذي ساعد على بسط السلام على طول خطوط التماس وفتح المجال للتعاون بين قبائل المنطقة".

[الشرق الأوسط، 1998/5/11]. وعند الدكتور جون فوق، رئيس حركة تحرير شعوب السودان، لجتماعاً في القاهرة في الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) 1998 مع مجموعة من ممثلي قبائل التماس في غرب السودان (البقارة في كردفان ودارفور ودينكا بحر النزال والنور وانفرا) ناقش خلاله أوضاع تلك المناطق وسبل معالجة النزاعات القبلية للمنطقة ومناقشة توثيات عقد مؤتمر لأهل مناطق التماس بهدف إل تحقيق السلام والاستقرار على المستويين المحلي والسياسي. وأشار القائد العسكري يوسف كره مكي، إنه عقد اتفاقاً مع المسيحية في العام 1993 والحوازمة العام 1995، مازالت سارية المفعول، ووصف هذه الاتفاقيات بأنها نموذج عملي لما يمكن تحقيقه عبر الحوار والتفاهم. شارك في اللقاء عبد الرسول النور والمهندس ماديو [الحرقلم، 1998/8/17].

31- نشر حرر هذا الجدول في الكتاب الذي حرره مع تيرجي غنبدت باللغة الإنجليزية العام 1993 *Short-Cut to Decay: The case of Sudan, NAI, Uppsala*,

Sweden.

والذي ترجمه مبارك علي عثمان وبجدي التميمي، تحت عنوان "السودان: الإثبات أو التهفة"، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مصر، 1997. وقد أضاف الدكتور التجاني السبي (حاكم دارفور) في دراسته له عن النزاعات في دارفور 12 مؤثراً للصلح تنطلي الفترة من 1990-1997 كان آخرها مؤتمر اللجنة للصلح بين المساليح والعراب. راجع

Darfur Conflicts: Causes and solutions, Spotlight, SCF, Cambridge, UK, 1999.

32- يعتبر الزغاوي آدم يعقوب دوسة من أغنى أغنياء السودان، والمهندس بشير جماع (وزير الري، حزب الأمة) من أهم قاداتهم السياسية القوية. وهناك شكوك متداولة بأنهم يلعبون في تكوين دولة الزغاوة الكبرى لتوحيد عشائرتهم التي تعيش حالياً بين تشاد والسودان. لمعلومات إضافية عن قبيلة الزغاوة راجع كتاب الدكتور محمد أنكر سليمان "الزغاوة: ماضي وحاضر"، الكويت، 1988. وراجع كذلك الدراسة القيمة التي قامت بها الباحثة الألمانية إريكا فرويفر، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة برلين خلال الفترة من فبراير (شباط) إلى سبتمبر (أيلول) 1988 عن منطقة كم وتم نشرها مؤخرًا في كتاب

Making a Living in Rural Sudan: Production of women, labour migration of men, and policies for peasants' needs, by E. Grawert, MacMillan Press, London, UK, 1998.

تضمن خطاب السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء) أمام الجمعية التأسيسية (البرلمان) في 3/21/ 1987 اتهامًا بسلطان قبيلة الزغاوة بأنها وراء عمليات النهب المسلح. وعن تجاوزات القوات المسلحة في حق الزغاوة، ورصد حملات "التخطيط لإزالة قبيلة الزغاوة وإخضاع القنتة بينها وبين القبائل الأخرى"، انظر خطاب الرئيس عمر البشير من "أبناء الزغاوة بالعاصمة والأقاليم مايو (أيار) 1991؛ وخطاب إلى الجنرال عمر البشير من "أسرة شهداء جبل دليكة" عن أحداث تصفية مواطني خزان جديد والشعبية بواسطة الجيش (دون تاويح)؛ ويتررو وإني من 7 صفحات عن "الصراعات القبلية في إقليم دارفور"، كبة الخير الزراعي بمؤسسة تنمية غريب السافنا الأستاذ عبد الباقي عوض، مؤرخ 19/11/1991؛ وشهادة شخصية لأزهري محمد علي أبرسم، طالب بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر مؤرخة 16/8/1998 [كلها موجودة في ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة الجمع المدني السوداني]. انظر أيضًا "جغرافيا النصر للقضاء على النهب المسلح"، [الشرق الأوسط، 22/10/1991] وتقرير عن عمليات طوف تحرك من نبالا بقيادة العقيد بكري سيد أحمد وآخر بقيادة العقيد حسن حامد تحرك من مدينة القاشر أنهمرا فيه بحرق وتصفية سكان 27 قرية في منطقة خزان جديد في 24/9/1990 [اناق جديد، يناير 1993]. وكان قد نشرت في آخر العام 1993 أنباء عن مجرمة حكومية سميت "خاتمة المطاف" تستهدف قبيلة الزغاوة [الإتحادي، 30/11/1993].

وإنطلقت نزاعات عدة بين قبائل النور والزغاوة من جهة والقبائل العربية طوال العام 1994، وشهدت المنطقة قتالا حادًا بين الجانبين. وكانت الأسباب هي أن القبائل العربية انتهكت شروط الصلح وتوغلت إلى شمال دارفور مدعومة بقوات الدفاع الشعبي إلى مناطق المهاجرة مورو إلى منطقة الشعبية ومنها إلى منطقة ميرشك بشرق جبل مرة متدبة على المزارع وقضت على المحصول قبل الحصاد [الإتحادي، 1/11/1994]. وامتدت ساحة الصدامات إلى أن تم توقيع وثيقة عهد بين الرزقات والزغاوة في مدينة الضمين (جنوب دارفور) لإتمام النزاع الذي كان، مرة أخرى، بسبب المياه والأراضي ومسارات الرعاة [الإتحاد الوطني، أخبار اليوم، السودان الحديث، 4/10/1996].

33- هناك مراجع عديدة رصدت سألة انتشار السلاح في دارفور وأثره على الأمن منها دراسة "راصد أفريقيا" التي نشرها في أبريل (نيسان) 1990:

The Forgotten War in Darfur Flares Again, Report 6, Africa Watch, London, UK, 1990.

انظر أيضاً "حكومة ولاية دارفور تخطط الأمنية: أبريل نيسان - سبتمبر (أيلول) 1991" والتي حددت معايير نجاحها في:

أن تحصل الحكومة على 40% من السلاح الموجود في يد المواطنين وأن تكون 70% من نسبة إختفاء السلاح عن السرح وأن نسبة الإستقرار الأمني ستكون 90% بإذن الله.

[عطوط بد أحمد إبراهيم الظاهر (عضو هيئة الشورى العامة للجمعية القومية الإسلامية، والوالي بالإتابة وقتها والمستشار الحالي لرئيس الجمهورية للشؤون الاتحادية)، دكتوراً في التاريخ، لقب "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني]. وأصدرت الحكومة تدبلاً لقانون الأسلحة والذخائر لعام 1991 بتشديد العقوبة إلى حد الأعدام للحيازة والإتجار [الشرق الأوسط، 1991/9/20]. وصرح الجنرال عشان إبراهيم، مدير شرطة دارفور أن التقديرات تشير إلى أن كمية الأسلحة غير المرخصة تبلغ 100 ألف قطعة [الإتقاد الوطني، 1991/11/24]. وفي منتصف نوفمبر (تشرين الثاني) 1991 أعلن أن حملة الوالي الدكتور الطيب محمد خير والذي عين في سبتمبر (الجزء) تمكنت من مصادره 34 نوعاً من السلاح وجمعت 30 ألف قطعة. انظر "والي دارفور: لا وجود لأي قوات اجنبية في الاقليم وسقطنا الأمن حثت نجاحاً كبيراً"، [الشرق الأوسط، 1992/1/24]. وفي فبراير (شباط) أكد الجنرال عشان إبراهيم عشان، مدير شرطة ولاية دارفور الكبير إستقرار الأحوال الأمنية بالولاية "وأما أصبحت في حالة أمنية طبيعية إلا من حوادث فردية طفيفة [السودان الحديث، 1992/2/15]. وشرعت الحكومة في غابة الأسير الأول من أبريل (نيسان) 1992 في تدوير ألف من مشايخ الأتارفة الأهلية في مسكوي القبطية وأربعين [الإتقاد الوطني، 1992/2/19]. ورفع والي دارفور حالة الطوارئ في مايو (آيار) 1992 وذلك في "انعقاب الإستقرار الذي شهدته الولاية مؤخراً مشيراً إلى إعلانها خالية من السلاح"، [الإتقاد الوطني، 1992/5/29]. وبلغ الحماس بالحكومة إلى درجة أن صرح الدكتور غازي صالح الدين، وزير الدولة برئاسة الجمهورية وقتها، لوكالة الأنباء السودانية سراً:

"أن تكون دارفور في القرب العاجل من أميز ولايات السودان بما يحمل شعراها تفيض عليها وعلى الدول المجاورة".

[الإتقاد الوطني، 1992/11/30]. وقد أكد فؤاد عكاشة، رئيس الجهاز المركزي للشؤون القبلية على

"إتجاه ظاهرة الصراعات القبلية التي كانت سائدة خلال العهد السابق... أن عهد ثورة الإقادة أقام مؤتمرات الصلح ونشر الوصل بين المواطنين ووجد عموم القبائل وأعدادها وسيادة حكم القانون بينها"،

[السودان الحديث، 1993/4/24]. وبحلول يوليو (تموز) 1994 أعلن التجاني حسن الأمين، والي شمال دارفور أن الولاية تمكنت من إنهاء عمليات النهب المسلح وعصابات [الخرطوم، 1994/7/18]. كما ذكرت السلطات لاحقاً من أنها تمكنت من جمع أكثر من 131 ألف قطعة سلاح من المواطنين خلال العام 1992 وحده [الشرق الأوسط، 1997/1/11]. وأعلنت الحكومة على لسان وزير الداخلية أنها قد اتخذت كافة الإحتياطات اللازمة على المدين القصير الطويل لمنع تكرار مثل تلك الأحداث [السودان الحديث، 1996/10/10]. لكن رغم كل ذلك استمر انتشار التزاعات الدموية بين القبائل والمشاو. ولم يفض وقت طويل قبل أن تدفع اتجاراات التزاعات إلى إعلان رئيس الجمهورية الجنرال البشير فرض حالة الطوارئ في كل ولايات دارفور لمواجهة تصاعد حدة الصدامات الدموية [الحياة، 1997/12/23]. فاندفعت الصدامات المسلحة بين قبيلة المساليت

والقبائل العربية بسبب الأراضي والمسارات وأسفرت عن 20 قتلاً بالإضافة إلى أعداد مضاعفة من الجرحى، وأضراراً بمعدل 375 ألف دولار [القدس، 1998/3/19]. وشهدت المارك ذروفا في الأسبوع الأخير من يناير (كانون الثاني) 1999 بنصفية عدد من السد والمشاخ كانت تقع بدور الأجاويد (وسطاء) ونشبت آفة للتفاوض بين قادة الرعاة العرب [الخرطوم، 1999/1/25]. وأصدر حزب الأمة بياناً عن الأحداث اتهم فيه الحكومة باعتماد سياسة فرق تسد وزرع الفتنة بين القبائل وتحريضها على محاربة بعضها فتسببت في صراعات بين المساليت والعرب، وبين الرزيقات والرغاوة. وأضاف البيان أن:

"النظام يجعل المسؤولية لأنه تسبب في هذه الأحداث بسياساته التي طبّقها في إقليم كردفان ودارفور بنقض محاربة النفوذ التقليدي لحزب الأمة، وقام بنشبت القبائل الكبيرة وتقسيمها وتسيين أمراء مواليين على رأسها".

[الخرطوم، 1999/1/27]. وأمام استنار حالة التدهور الأمني وتعاقد حدة النزاع أصدر الجنرال عمر البشير، رئيس الجمهورية قراراً بتليق سلطات ولاية غرب دارفور في حفظ الأمن والنظام العام، وأصدر أمراً بتشكيل لجنة عمل برئاسة الجنرال محمد أحمد الدابي [الحياة، 1999/2/2]. فتح ذلك القرار باب الصراع بين الوالي يحيى عبد الرحمن (ينتمي إلى قبيلة صغيرة من الأوترا) والسلطات المركزية واتهامه لأبدي خفية ترجيع الصراع في الولاية وأن السلطات المركزية متحاذة لصالح القبائل العربية [الشرق الأوسط، 1999/2/5، 1999/2/11، 1999/2/22]. بينما اتهم الجنرال محمد عثمان يس، الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش، قوى أجنبية وحزبية (إريستا) بإثارة الفتنة بين قبائل دارفور [الحياة، 1999/2/7]. وتوكرت النزاعات حول المراعي وأدت إلى خسائر في الأرواح (300) وجرحى (14) وإحراق 45 قرية وتشريد 1056 أسرة. ثم في الأسبوع الأول من يونيو (حزيران) 1999 توقيع اتفاق صلح بين قبيلة المساليت (زواغ) والقبائل العربية (رعاة) بضع حداً (موتاً) للنزاع وتم الاتفاق بأن تدفع الدولة مبلغ 146 مليون جنيه (60 ألف دولار) إلى المساليت ومبلغ 6 ملايين جنيه (2400 دولار) إلى القبائل العربية كمكافأة (مقدية) عن القتلى [الشرق الأوسط، 1999/6/7]. وتم رسمياً إنهاء مهمة الجنرال الدابي (مدير جهاز الأمن الداخلي سابقاً) رسمياً في أغسطس 1999.

34- انظر صلاح آل بدر "مأزق الإتحاق اللي-الشادي في الجزائر ومداخلة"، [الحياة، 9/19/1989]. انظر، أيضاً، حاشية رقم 6.

صارت دارفور ساحة للنزاع بين الميليشيات الشاذلية المخلفة للأطباع الليبية وسعيها لتأمين نفوذها ومصالحتها في المنطقة بدعم قوات شيخ بن عمر (الجلس الثوري الديمقراطي) وعبرو 1 ½ ألف مسلح من التليق الإسلامي المكون من جنسيات مختلفة (عربية وأفريقية) إلى ولايات شمال دارفور (قيادتها بيتر سديبة ومسكواتها بواحة النخيل ووادي المور). هاجمت وقتها 3 آلاف من ميليشيات القبائل العربية في دارفور منطقة جبل مرة مدعومة بعناصر من كردفان تاحرقت 40 قرية وأجبرت 40 ألفاً من القروى على النزوح إلى خارج المنطقة. وقد كان النصر الجديد في مارك 1989 العنيفة والتي أسفرت عن خسائر جسيمة في فترة اسبوع واحد خلال شهر مايو (أيار) كان مساندة قبليتي بني هلبة والسلامات الشاذليين المرتين قبائلهم السودانية ضد قبيلة القرو الأفريقية ودعم جهات شاذلية رسمية لهذا القتال. انظر "مقي توقف نافورة الدم في دارفور"، [السياسة، 1989/6/13].

35- تمت جذور النزاعات بين القرو والقبائل العربية إلى سياسة الدولة الإستعمارية في زعزعة حكم السلطان الثورواوي علي دينار. فقد قامت قيادة ويحت باشا بتقديم دعم سري عسكري ومادي للميليشيات القبائل العربية (الرزيقات + المبانية + بني هلبة) وإشراف هارولد ماكساكيل (مدير الإستخبارات) حتى تم قتل السلطان علي دينار في جبل مرة في 1916/11/6. انظر، أيضاً،

الدواصة التي أعدها السيد علي عبد العزيز مسند "المشاكل الأمنية بولاية دارفور وأثرها على الأمن القومي السوداني"، الدورة 8، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، السودان، 1991. انظر أيضا المقابلة مع الجنرال أبي التاسم إبراهيم محمد (حاكم دارفور السابق) والتي ذكر فيها إنه صعد إعداد كتاب عن أيامه في دارفور "في ضيافة كرسي أخبار اليوم الإسماعي"، [أخبار الأسبوع، قصاصة من دون تاريخ، ملف دارفور، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

36- انظر صالح آل بندر "قلق من دخول القوات الشاذلية شمال دارفور"، [الحياة، 9/18/1990]. تعددت الروى في أسباب النزاعات في دارفور بين اتهامات بأن الأمر هو مجرد تأمر على الهوية والعنصرية وإلى تلك التي ترجع جذورها إلى ضعف التوازن الديني. وكانت مذكرة قيادة القوات المسلحة التي قدّمتها القيادة السياسية خلال الفترة الحدية الثالثة في فبراير (شباط) 1989 قد حددت أن مهددات الأمن القومي السوداني عديدة ولكن تشير إلى أكثرها خطورة وهي:-

- * التناحر الحزبي وغياب الترجمة القومية.
- * الإهمار الاقتصادي والتضخم والفناء.
- * نمو المليشيات المسلحة والإحتلال الأمني.
- * إفرازات الحرب بالجنوب.
- * تمسك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.
- * إفرازات الصراع المسلح الدائر في دارفور.

وخلال فترة الحدية الثالثة تبادلّت أطراف النزاع الاتهامات بالتطهير العرقي حيث شجب وفد الزيمبابي (شمال دارفور) للخرطوم موقف قبيلة الفور باعتبارها عتقلا شاملا لعمية العنصر العربي في دارفور وخلق صراع بينه وبين القوات المسلحة. أكد الوفد وجوب الحرس من مؤامرات بعض أبناء الفور وحلفائهم من المهادين للقبائل العربية [الأسبوع، 10/5/1988]. بينما ذكرت بعض المصادر أن موقف الحكومة بعد إقلاع بنزو (حزبان) 1989 كان أيضا في الإنهاء قسه حيث تبث خطة لتزريق إقليم دارفور بعد أن توصل المذكور القبلي لإستنتاج مفاده أن:

"الإسلاميين من القبائل الزيمبية صاروا يبادون بالحركة الإسلامية. وتهدف خطة الجبهة الإسلامية إلى تأييد القبائل العربية بإتباع الخطوات التالية: التهجير القسري للفور من جبل مرة وحصرهم في وادي صالح وتزج سلاحهم كليا؛ وإعادة توطين المويرا والطيطيات والبرقات (قبائل عربية)، وعدم إعادة السلاح للزغاوة وتجهيزهم من كم إلى أم روابة (ولاية شمال كردفان)، وتسليح القبائل العربية وتوطينها بحيث تكون نواة التجمع العربي الإسلامي".

[السودان، 1992/2/20]. ومن اللافت للنظر أن مجموعة من متقني ولايات دارفور بولاية الخرطوم عقدوا عددا من الاجتماعات المكثفة وصدّوا محاولات استقر الرأي على أن أهم أسباب النزاعات التي اشتعلت بدارفور هي:

"ضعف التوازن الديني وعدم الإلمام التام بأحكام الشريعة الحنيف وسط أبناء الولاية وتفتش الأمنية بصورة مستمرة ومعد المشتكين من أبناء الولاية عن أهلهم... بالإضافة إلى التسليح بعدادات بالية وتقاليد عفا عليها الزمن".

وتم تكوين وفد برئاسة المهندس صالح عبد الله وعدد من رجال الدين للطواف للعرض بالولايات في "تقير الخير" في الفترة من 27 مايو (أيار) إلى 2 يونيو (حزبان) 1991. انظر "أن الألوان لفرع السلاح ونشر السلام"، [السودان الحديث، 1991/8/24]. هنالك، أيضا، تيار في الحركة السياسية السودانية يعتقد بأن النزاعات المستمرة بين العرب والفور، أو بين القبائل العربية والأفريقية بشكل عام، اختلافات سطحية لا جذور لها رغم تصاعدها التطهير وخسائرها الجسيمة لأن

"قبليّ القور والعرب ثقلان ما على مر السنين بسلام منطقة جبل مرة أي لا دواعي تبرز نشوينا وتصادمها كانا على المشيم وتسمى حتى على رجالات دارفور من ذوي الرأي والحكمة التلب عليها في حبها وتقاتم وتزدي إلى ما أدت إليه من خسائر والأضرار اللهم إلا المرجعية بأن هذه مشيئة الله في صيرورة الحياة وكان أمر الله قدرا مقدورا فلا يجرؤ اليأس من تكرار المحاولة ثم المحاولة المخلفة لاحترام المشككة".

انظر مقالة الأستاذ يوسف أحمد الباري "قبائل دارفور تبحث عن السلم والمصالحة"، [السياسة، 1989/5/27]. في الوقت نفسه حدد فيه الشيخ حماد عبد الله جبريل، عمدة قبيلة العرقاات والشيخ إبراهيم عبد الله جاد الله، عمدة الطيقات ومن واقع مباحثهم للنازق ان "الطب المسلع وقلة المراعي ومصادر المياه تواجه الرحل"، [السودان الحديث، 1994/9/26].

للتعرف على وجهة نظر مراقب أجني عاصر الأحداث راجع تقرير توصيلي من 22 صفحة بنطلي الفترة من 1982 إلى 1990 كبه خير اقتصادي برطاني عمل لمدة 7½ عاما في المنطقة مستشارا لمشروع جبل مرة وغرب السافانا عنوانه

"Tribal Administration or No Administration: The choice in Western Sudan"

وقد كبه ووزعه بصفة شخصية لعدد من المؤسسات الرسمية البريطانية ومنظمات حقوق الإنسان المهمة بالشان السوداني. خلاصة التقرير تركز على أن ليس هناك مؤامرة ضد القور بقدر ما هو ناتج من تناقض مصالح أخذ منها عينيا لتياب دور الحكومة المركزية وضمها وتصدع قدرة الإدارة المحلية على إدارة النزاعات والسيطرة عليها [دون تاويع، ملف "دارفور"، وحدة التوثيق، مؤسسة المنهج المدني السوداني].

37- كتب الباحث شرف حرور (ينتمي إلى قبيلة الزغاوة) المتخصص في الأنثروبولوجيا الإجتماعية رسالته عن النظام السياسي لقبيلة الزغاوة في جامعة بيرمين بالنرويج العام 1987. ومنذ تلك الفترة نشر عددا من الأبحاث والمقالات عن "الحرب الأهلية" في دارفور من أهمها كتابه الذي حرره بالمشاركة مع الباحث تيريغي غنبدت (حاشية 31). ودراسه التي نشرها مركز دراسات التنبيه، بيرمين، النرويج،

Racism in Islamic Disguise, 1992.

ودراسه عن النزوح والنزاعات في دارفور

"Militarisation of Conflict, Displacement and the Legitimacy of the State: A case study from Darfur, Western Sudan", in Conflict in the Horn of Africa: Human and ecological consequences, edited by T. Tvedt, EPOS, Uppsala, Sweden, 1993.

38- انظر حاشية 15، والحاشية 37.

39- كان إعلان "حركة تحرير شعوب السودان" في نوفمبر [تشرين الثاني] 1991 ان قواته تمكنت من العبور إلى إقليم دارفور مؤشرا خطيرا بدخول الحرب الأهلية السودانية مرحلة جديدة، واعتبرها مراقبون غربيين انها قد تكون "البداية لعملية إهيار النظام العسكري القائم" في الخرطوم [الحياة، 11/1991/11]. حيث ذكرت البيانات العسكرية ان قوات "الحركة" قودها عبد العزيز آدم الحلو (ضابط سابق في الجيش) بانت على بعد 8 كيلومترات من مدينة زالنجي [الشرق الأوسط، 12/7/

[1991]. وقد شددت "لمركة" وقتها على أن "ما يحدث في دارفور ليس عصابات نهب مسلح وإنما هو كلاً مسلح منظم تحرير شعب غرب السودان من قبض المخطوم".
لكن أحمد درويح (حاكم الإقليم السابق) لم يظهر حماساً للمصلحة العسكرية واعتبرها مجرد حركة محدودة قام بها

"بعض المتطرفين من أبناء المنطقة بعد تزايد شعورها باليأس والإحباط... أن الشعور بعدم إنصاف مناطق الشرق والغرب والمندوب ظل موجوداً على الدوام طوال العهد السابق".

[الحياة، 1991/11/12]. واعتبرها الدكتور لأم أكول بأنها مجرد كذبة "تقصد من تروييحها إظهار فرق بأنه سيطر على زمام الأمور". [الحياة، 1991/11/19]. إنشع بعدها أن قوة مسلحة قوامها 5 آلاف مسلح يتقدم مع العقيد الحلو (جبال النوبا) الناشط السياسي داود يحيى بولاد (فرداوي، رئيس سابق لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وأحد القياديين البارزين في الحركة الإسلامية) وكانت القوة تحت الإعداد منذ نهاية العام 1990، حيث أنشئت تدريبات مكثفة في منطقة جبال النوبا [صوت الكويت، 1991/11/16]. وقد تم دحر المصلحة بسهولة وفي فترة بسيطة وإلقاء القبض على بولاد في قرية يلج بمحاذة وادي صالح وإعدامه وهرب العقيد الحلو إلى أفريقيا الوسطى [الشرق الأوسط، 1992/1/10]. انظر السيرة الذاتية لداود في مقالة الأستاذ محمد الحسن أحمد "أبعاد قضية بولاد"، [الشرق الأوسط، 1992/2/5] والمقالة التفصيلية عن خلفه التي كتبها الدكتور شرف حرير في ديسمبر [كافن الأولى] 1992:

Racism in Islamic Disguise: Retreating nationalism and upsurging ethnicity in Darfur, 1992.

وكانت حكومة الجنرال البشير قد اعتبرت أن مؤتمر الصلح بين العرب والنور في يوليو (تموز) 1989 من أول انتصاراتها لكنها لم تردد في مواصلة سياسة الإغماز للقبائل العربية. فاعتقلت 90 من قبائلي قبيلة النور في بينو (حزوان) 1990 في سجن شالا (قرب مدينة القاش) بحجة أن قبيلة النور كثنت من عمليات التسلح للمبشيات واستطلبت لأجلها ضريبة من كل أبناء القبيلة [الحياة، 1990/6/11]. وقد أذاع وقتها السيد أحمد درويح (حاكم السابق للإقليم، انظر حاشية 18) الإجراء ودعا إلى إزالة التمييز الذي سيزيد من جراح الوطن ومواطنه. وذكر أن

"هذا الإجراء يوضح عدم العدالة... قبل تجريد قبائل النور من السلاح يجب على الحكومة أن تعين لهم الطمأنينة... وليس من العدالة، نزع السلاح من المندى عليهم واعتقال قيادات النور بزعم أنهم مشرورون... إن ضيق نظر الحكومات السابقة أدى إلى التفرقة بين العرب وغير العرب في السودان، وهذه ظاهرة خطيرة تؤدي إلى تثبيت الوحدة الوطنية في البلاد... المشكلة المخلقة في دارفور سياسية في المقام الأول وليست مشكلة قبلية... [الحياة، 1990/6/12]... يجب على الحكومة ألا تقاضي دارفور بحسب السودان، بمعنى تسهيل وجرد القوات الموالية للبيبا والممارسة لتصاد في دارفور مقابل الحصول على الدعم اللبي سلاخاً ووفراً لاستخدامه في جنوب السودان".

[الحياة، 1990/6/13].

40- انظر حاشية 33.

41- انظر حاشية 29.

42- انظر حواشي 29، 33، 36.

43- كانت العمليات العسكرية الواسعة (3 آلاف جندي مشاة ومدركات) واستعمال سلاح الطيران في غارات جوية واعتقاد سياسة التأديب والتشيط والردع بقيادة الجنرال سمير مصطفى خليل، قائد الفترة 6 التي تراكب في مدينة القاهر والمسيد حسن الترم خضر، قائد اللواء 9 في مدينة نيالا خلال العام 1991 مصدرا للإزعاج العديد من دول الجوار والمنظمات الدولية والهيئات السودانية في المهجر. وأحدثت للمعارضة استقلال مجازاتها تصعيد هجومها الإعلامي في الخارج (الشرق الأوسط، 1991/8/19، 1991/9/27، 1991/9/27، 1991/10/11؛ الرصد، 1991/9/29). انظر أيضا "حكومة الجبهة الإسلامية تشمل حزب إبادة دارفور"، (الأهالي، 16/10/1991، 2/10/1992).

44- انظر حاشية 2.

45- تفاصيل رأي شرف حرر انظر حاشية 37. ومقالة أبكر محمد أبو البشر (فورابي، موظف بمجلس الأنجاث الاقتصادية، وخير الإقتصاد الزراعي بالين ومشروع غرب السافانا سابقا ومستشار بأحد شركات أحمد درج حاليا) "الحروب القبلية في دارفور: تناحر على موارد الرزق تحول إلى صراع عرقي وسياسي"، (البيان 9/10/1992).

46- انظر

"The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfur", by M. A. Abdul-Jalil in *The Sudan Ethnicity and National Cohesion*, Bayreuth, Germany, 1984.

47- راجع مقالة الدكتور عبد الفتار محمد أحمد

"Rural Production Systems in the Sudan: A general perspective", in *Beyond Conflict in the Horn*, edited by C. Doornbos, ISS, The Hague, Netherlands, 1992.

48- انظر

Country Report: Sudan, World Bank, Washington DC, USA, 1992.

49- لحزب الأمة نفوذ سياسي كبير في ولايات دارفور، حيث حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في دارفور أكثر من أي إقليم أثير. قد كانت تلك مقاعد الحزب في القطر كله من ولايات دارفور، ورغم ذلك فقد فشل علياً في وقف نزف الدم أو تقديم خدمات محسوسة للمنطقة. فخلال فترة التعددية الثالثة (1985-1989) كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هو الصمت الكامل أو التسيب حول ما يجري فيها. وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هو حصر دور مؤثرات الصلح (الأجاري) في حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة وتحييها (الديبات) وإعلان النوايا الحسنة بإيقاف القتال وتناديها بالكامل لمناقشة جذور النزاعات التي كانت تتركز حول الأراضي والمراعي ومصادر المياه. وقد كانت تكتيكات تأجيج النزاع تحف خلفها بالإضافة لقرى أجنبية عناصر قيادية في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية حيث كانت تحاول كل جهة بناء مليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي. وقد كان دور الشيع محمد أحمد (نائب حاكم دارفور، برن) وعلي بقادي (وزير إقليم، مسير) من أبرز عناصر الجبهة الإسلامية إثارة للجدل.

خلال جلسات مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر أعماله في مدينة القاشر في 29 مايو (آيار) 1989 ونحوه إلى ساحة استقطاب سياسي حاد. وقد كانت الاتهامات المتبادلة تتركز في تجاهل قرارات مؤتمر أمن دارفور الصادرة في يناير (كانون الثاني) 1988 وفي عرقلة المحكمة سفر لجنة تنصي الحقائق التي شكلتها الجمعية التأسيسية (البرلمان) في أبريل (نيسان) 1989 وتجاهل التقرير القضائي عن الأحوال الأسية في دارفور (لجنة برئاسة مولانا محمد عبد الرحيم علي، قاضي المحكمة العليا سملت تقريرها في أكتوبر (تشرين الأول) 1988). كما تأكد في تجاهل ندوات المسؤولين في الإقليم بخطورة الموقف الأمني وتصريح رئيس الوزراء وقتها، الصادق المهدي، بأن "الأوضاع في دارفور مستقرة وأمنة وإن ما يحدث هناك مجرد صدامات قبلية". فيما اعتبر تجاهلاً متعمداً لل دور الليبي في النزاعات والتحياز الحكومة الواضح لأحد أطراف النزاع. وقد دافع الأستاذ عثمان مبرغني، مساعد رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط، عن سجل حزب الأمة قائلا:

"عملت حكومة السيد الصادق المهدي على معالجة هذه الظاهرة من خلال تعزيز قوات الأمن والجيش وسند مؤتمر الصلح بين القبائل... وتعاملت الحكومة مع الوضع بالسليل التي يتبعها حكم القانون والمساواة التي يفرها النظام الديمقراطي... وعندما أطيح بحكومة السيد الصادق المهدي سكنت بالضرورة الأصوات التي كانت تحتل معوم دارفور إلى الحظرطوم... إن بسط الأمن في دولة القانون لا يتم بأي ثمن، ولا يطبق على حساب حياة الإنسان. ولو كان الأمر كذلك لكنا رأينا الولايات المتحدة تقوم بتصف نيروورك التي تعتبر نسبة جرائم النهب المسلح والسرقات فيها أعلى النسب في العالم، ورأينا كذلك الشرطة البريطانية تدخل بالذبابات والأسلحة الثقيلة لتسدي لحوادث الشغب في بعض مدينها، ولسمنا كل يوم ببشرات أحكام الشنق والعلب في باريس وروما".

انظر "مشكلة دارفور وأزمة السودان"، [الشرق الأوسط، 1991/10/18]. فرصد وقد لبرنامج الجبهة القومية الإسلامية وإستراتيجيتها انظر بحث الأستاذ آدم محمد عبد المل "دراسة في برنامج الأخوان المسلمين لدارفور: العبث والكذب واللامعقول"، [الميدان، 3-8/10/1985]. وكان قد استقال ثمانية برلماني منها هما عبد الجبار آدم عبد الكريم (نائب دائرة قارسيلا) والذكور فاروق أحمد آدم (دوائر الخريجين) احتجاجاً على موقفها من أحداث دارفور. ذكر النائب البرلماني الذكور فاروق آدم أنه قد استقال من الجبهة الإسلامية بعد 25 عاماً من الإنشاء لها لموقفها المعادي لأهل دارفور" على حد زعمه في المؤتمر الصحفي الذي نقلته أمانة دارفور بالحزب الإتحادي الديمقراطي في 1989/1/17 بأن

"ما يجري حالياً ليس صراعاً قبلياً بين العرب والفور وليس غزاً مسلحاً وإنما نهب سياسي وسلب ومنظم. وإن ما يدور حالياً هو:-

*- إعادة صياغة دارفور إقطاعياً وثقافياً بالقوة.

*- ترويب السلطة في دارفور وتشاد لدعم نظام مجاور

وحزب حاكم في السودان.

*- إستخدام ذلك لإستقاط السلطة الحالية في تشاد

ودفع الثورة العربية وتفتح معسكرات لها بالسودان".

واعتماد الحكومة على مسلحي القبائل العربية ثم التمييز عنه بوضوح في أكثر من مناسبة. عند استبدال الجنرال البشير، رئيس الجمهورية، لموسى إبراهيم مابو (ناظر عموم الرزقات) الذي جاء مهتماً باتصارات الجيش والدفاع الشعبي، حيث أكد البشير دور الإدارة الأهلية في حشد وانخراط الشباب في الدفاع الشعبي باعتباره "تربية وطنية ودينية أصيلة"، [الإقادة الوطني، 1992/8/23]. الأستاذ

علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية، كان قد خاطب في مارس (آذار) 1998 الجلسة الانتاحية المؤقتة التأسيسية الأولى لمبة دعم القوات المسلحة الذي انعقد في مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور. والهدف من المبة هو "تمكين القوات المسلحة وتوفير احتياجاتها من المال والرجال إلى جانب استقطاب الدعم لمقاومة المجهود الحربي". وكان المهندس إبراهيم موسى أحمد منسق الدفاع الشعبي بولاية جنوب دارفور ذكر بأن الولاية

"شاركت في أكثر من 24 لواء. وقد كانت ملحمة القربان أثناء تمرد بولاد (انظر حاشية 39) تجربة فريدة أبرزت قوة سلاح جديد أربكت حسابات التمرد وسجل اعتقاداً بما أنها أكبر هزيمة يتجرعها التمرد. وقد بدأت القوات النظامية في تطوير سلاح القربان... حيث يوجد بالولاية أكثر من مئات الآلاف من القربان يجنّبونهم جاهزين لأي مجاهدات".

[إصداره جنوب دارفور، 1998/3/7]. الجدير بالذكر هنا أن رئيس الجمهورية عين الجنرال صالح علي الغالي، أميراً على قبيلة المباشية ووالياً لولاية غرب كردفان (انظر حاشية 8).

50- تثير مسألة دور الفئة المثقفة في معالجة قضايا دارفور سائر نقاش حاد منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين. وهناك اتهام باتمساق بعضهم في إثارة التمردات العرقية والإستغلال السياسي لها، راجع مقالة "متى تتوقف نافورة الدم في دارفور؟" حيث ذكر علي أبو زيد علي في سلسلة مقالات في صحيفة السياسة، المعروفة بتأييدها لسياسات حزب الأمة، أن كل الأدلة أشارت بصورة واضحة بإلقاء اللوم على بعض المثقفين من أبناء الإقليم

"ودورهم في إذكاء الإستغلال... الأدلة التي تجعل البعض متورطاً بصورة دامنة... ولأول مرة تظهر في الصراعات القبلية أفكار سياسية وفلسفية مثل لغة العروبة والزنجية والدعوى العرقية... وتسمى باسم الحفاظ على مصلحة القبيلة أن يتبرأ بعض المثقفين مركز الصدارة والقيادة... لقد ابتدع بعض المثقفين منحى آخر بأخذ مظاهر اضطراب الأمن بين القبائل والإتحاد بما في الساحة القروية، أولئك الذين استهزئهم التجريبية السياسية ولم يجدوا مدخلاً إلى الوعي القومي إلا عبر التنظيم الإقليمي".

[السياسة، 1989/6/13]. وقد أكد الدكتور عبد الحفي عبيد الحق ذلك قائلاً:

"لا أتفق على تخصيص مشاكل دارفور وتصنيفها خارج الدلالات السياسية... فاحتزب العرب والمساليت وغيرها من أجل الأرض أو الإذارات أو السيادة تصف في خاتمة القليلات. أما إذا وجهت نحو الحكومة صراحة فهي تمرد وصراعة... أن جميع الأحداث التي وقعت في دارفور خلال 10 سنوات الماضية هي أحداث سياسية وسيلة وغاية، فلماذا لا يقرأها المسؤولون قراء واعية عابدة؟... أن مشكلة دارفور الكبرى تكمن في أبناء يومات زعماء العشائر والقبائل وبعض الصفوة من الجبهة، وهم الذين حصروا الحكمة والقيادة بينهم، وجعلوا الجبهة والإتحاد لا ترى في دارفور سواهم. فإذا كانت هناك استرضادات أو استمالات أو قسمة للكسكات المهترئة فلتكن خاصة بهم، ومن هنا ظهر بعضهم وزراء و رؤساء مجالس إدارات لبيروك وشركات بل وجامعات كذلك... أن يمثل رئيس الجمهورية جدير به ومن حقّه أن يقدم تقريره من واقع ما رآه وسمعه وعاشه وخبره في أرض الواقع هناك، وليس من رؤى عتارة لتجمعات أبناء دارفور في

المحطوط التي تفرض نفسها لاحقاً على الأحداث باسم مؤثرات الصلح،
وهم حقيقة في يوم من الأيام كانوا جزءاً من القن."

انظر إلى أين تنهي مشاكل دارفور واحتراب غورها؟ مشكلة دارفور تكن في أبناء البيوتات وبعض الصفوة، [الرأي العام، 2000/1/27]. وعن دور المثقفين في تشكيل أجيال جديدة وخطاب مداولات مؤثرات الصلح انظر دراسة الدكتور حمور "الحزام العربي مقابل الحزام الأفريقي: الصراع الإثني- السياسي في دارفور والعوامل الثقافية الإقليمية"، في كتاب "السودان: الإثني أو النهضة" (حاشية 31).

5-1 انظر حاشية 6.

52- صدر في بداية القرن الجديد في المحطوط "الكتاب الأسود: إختلال ميزان السلطة والثروة في السودان"، الجزء الأول، من دون مؤلف أو اسم ناشر وتم توزيعه على نطاق واسع في السودان. وهو دلالة حية على كيفية تطلع نخبة إقليمية ماضية للمشاركة في حكم السلطة من دون الإهتمام بتوعية البرامج التي تكاد تحت عذابها جماهير البلاد في مناطقهم تأملهم عن كل الوطن. حين فرغت من قراءة الكتاب إلتفتي أحساس غريب بأنني أكاد أرى بصمات من كبوه. في عذري ان الأساس العسكري للكتاب كان هو محور رسالة عبد الرحمن أبكر إبراهيم للدكتوراه (كلية العلوم الإدارية، جامعة المحطوط حالياً، انظر حاشية 10)، والذي كانت لنا معه مناقشة حادة في فترة مركز دراسات التنمية في جامعة سامسكن في العام 1986 في حضور الدكتور وديع السنوسي والدكتور إبراهيم النور. وقتها أدهشني رصده الدقيق وتصنيفه العرقي لكل الشخصيات السائدة وقيادات الخدمة المدنية وقيادات القوات المسلحة، وكانت قطعة خلاصتنا المادة هي أن حركة 19 يوليو (تقريباً) 1971 الانقلابية لم تكن إلا مجرد حركة قبيلة الشايقية لإتزان الحكم من قبيلة الدانقلة. وكنت أيضاً قد سمعت الدكتور محمد مجحوب هارون (أحد نشطاء الجبهة الإسلامية والمحدث باسم مشروع التراخي الحضاري لإعلايا في بريطانيا) يكرر الحجة نفسها عن سيطرة "أولاد البحر" على مصر السودان ولهم ساهموا في زعزعة حكم الخليفة عبد الله التماشي بل عاثوا مع العدو لأنهم استكروا على "غراوي" حكم البلاد (مقابلة شخصية، مركز جامعة كيمبريدج، مدينة كيمبريدج، المملكة المتحدة في منتصف يوليو (تقريباً) العام 1992). قد كان ردي أن المسم الأساسي لبعض "أولاد المدن" في ولايات السودان هو استبدال قات مؤسسة الجبلية يصادة جدد من أبناء الإقليم. وأن تجربة السودان أثبتت خلال فترة الحكم الإقليمي (الإتحادي لاحقاً) وإلى الآن على الأقل أن تثير القادة التقيديون والسياسيين والإداريين بأبناء تلك المناطق من دون تثير ديمقراطي للجهاز الدولة ومهامه وتوجيهاته فإن السادة الجدد سيروثون العلاقات القديمة في التحالف بين عصب جهاز الدولة ومؤسسة الجبلية وقيادات الإدارة المشاورة (الأملية) وشيوخ وقطار وسلاطين القبائل ومحمد أهلهم الياب. السؤال الذي يراجه جماهير تلك الولايات (بل وفي عموم السودان) هو أي جهاز الدولة ومن يخدم ذلك الجهاز ولمصلحة من يوظف؟ من يسيطر على مصر التوافيق الاقتصادية لتلك الولايات ولمصلحة من؟ هذا هو محور قضية التمييز الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في السودان الأنس واليوم وغداً [المحقق].

الفصل السابع

النازحون

النازحون

"بعيد عن الصين بعيد عن القلب"

في أنحاء عديدة من أفريقيا كانت الهجرة، تقليدياً، تعتبر أحد أهم الملامح الإجتماعية المشتركة بين شعوبها. ولقد عزا بعض الباحثين الأوروبيين ترحال سكان أفريقيا لعدم الرضا بالأوضاع السياسية الراهنة¹ أو أوحوا بأن الأفريقيين، وهم يواجهون تدرجاً أوضاعهم، لم يكن أمامهم سوى الرحيل أو البقاء وجعل احتجاجهم مسموعاً² وهكذا فإن خيار الترحال التقليدي قد فهم بوصفه رد فعل للإكراه السياسي أو للظروف الاقتصادية الصعبة. وبينما يمكن اعتبار هذا التفسير صحيحاً لعدد من الحالات فإن أكثر الأسباب إرغاما على الرحيل ربما يكون إيكولوجياً أكثر منه سياسياً أو اقتصادياً.

تعتبر الهجرة في أفريقيا، كما تظهر ذلك بوضوح طريقة الحياة الرعوية، إحدى أهم آليات التأقلم على التحولات الإيكولوجية في قارة أبليت بفقر التربة والأوبئة والتغيرات المناخية العاصفة والهن الطبيعية الأخرى. إن الناس حين يواجهون بمشاكل طبيعية واجتماعية ينتقلون إلى مناطق أكثر رحابة على المستويين الإيكولوجي والاجتماعي. وشجع وساعد على ممارسة الترحال عبر القارة عوامل عديدة؛ أهمها انخفاض الكثافة السكانية حتى في المناطق الغنية إيكولوجياً، ونتيجة لذلك يلاحظ في الماضي:

⑤ قلة التنافس على الثروات الطبيعية، وذلك نتيجة لوجود مساحات

شاسعة من الأراضي البكر والغابات والأراضي الصالحة للمرعى.

⑥ سهولة الوصول إلى أي جهة (ماعددا مصاعب الصحراء) بسبب

انبساط الأرض وعدم وجود حواجز طبيعية يمتد عبورها (مناطق

جبلية، امتدادات هائلة للمياه أو مناطق ذات ظروف مناخية وجوية

متطرفة).

⑦ عدم وجود حدود سياسية شديدة الوضوح وذات حماية كافية

الشيء الذي يجد تعبيره في الشعور العام بالإتساءل إلى مجموعة عرقية

أكثر من الإتساءل إلى شعب أو دولة.

لكن، مع مجيء الإستعمار بدأ هذا الوضع والذي يتميز بحجرة التقل من دون مواجهة عراقق تذكر في التغير السريع. كذلك تعرض خيار الترحال لتجسيم كبير خلال الفترة التي أعقبت الإستقلال. وبالطبع، فإن قدراً كبيراً أيضاً من الهجرة لم يعد يسمح به عبر الحدود السياسية المصطنعة. وصار من المعتاد أن

بوضع هؤلاء الذين أجبروا على الترحال خارج حدود بلادهم في معسكرات للاجئين قريبة من الحدود. ان الحدود السياسية للدول الأفريقية هي تقريباً الشيء الوحيد الذي خرج من كل الأحوال والحسن التي مرت بالقارة الأفريقية من دون ان يأتوا أو يتغير. وقد دعم من ذلك اعتبار منظمة الوحدة الأفريقية، منذ نشأتها، سلامة وحدة أراضي الدول الأفريقية حقاً لا يجب المساس به.

وفي الوقت ذاته حركت عملية الإحتاق من رتبة الإستعمار ساكني الحياة وزادت بصورة فعالة من عدد الناس الذين فروا في وجه النكبات الطبيعية والإجتماعية. وقد وقعت أول عملية نزوح واسعة النطاق العام 1957 في الجزائر خلال مارك التحرير هناك. وبحلول العام 1964 كان هناك نحو $\frac{3}{2}$ مليون لاجئ أفريقي. وبلغ العدد مليون لاجئ العام 1970 وهو العام الذي اتسعت فيه حروب التحرير ضد الإستعمار في المستعمرات البرتغالية. وبحلول منتصف العقد السابع من القرن الماضي صار ثلث عدد اللاجئين المعترف بهم دولياً من زعابا دول القارة الأفريقية. وفي نهاية السبعينيات ارتفع العدد إلى 4 ملايين لاجئ، وقدّر عدد اللاجئين الأفريقيين العام 1983 ما بين 4 إلى 6 ملايين وهم يشكلون اليوم ما يزيد عن 11 مليون شخص.³

وعلى الرغم من المحاولات البارة (وغير البارة) للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية لتقليل حدة، أو لوقف حركة تدفق الناس عبر الحدود الوطنية فإن عدد المتقنين كان في ارتفاع مضطرد، والأسباب السياسية والاجتماعية لذلك التدفق واضحة جلية، وقد جرى بحثها وتقصيها باستناسة في عدد من المطبوعات المتيسرة لمن يرغب في المزيد من المعلومات.⁴

وتمحور تلك الأسباب بصورة رئيسية حول النزاعات الناتجة عن المحاولات الإقصائية والعداوات بين المجموعات العرقية المختلفة والقمع السياسي والإضطهاد الديني. لكن هذا التحليل التقليدي ينزع للتقليل أو للتجاهل الكامل لأهمية نوع جديد وتام من اللاجئين من النازحين داخل بلدانهم لأسباب بيئية. ويعيش مثل هؤلاء الناس في وضع أسوأ حالاً بالمقارنة مع اللاجئين الذين يعبرون حدود بلادهم إلى بلدان أخرى؛ لذلك يجب ان نعال مشاكلهم إهتماماً مضاعفاً. وهؤلاء النازحون - الذين يعيشون هجرة داخلية - لا يمتحنون، كما تشير الراجح، أي إغاثة أو حماية من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ لكن عددهم في أفريقيا ربما يكون قد صار 4 أضعاف عدد اللاجئين عبر الحدود. فمثلاً، في مارس (آذار) 1990 كان عدد اللاجئين المعترف بهم في السودان نحو مليون شخص (942,276) ثمّهم يتلقى مساعدات من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وربما تقلص العدد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة رغم تشر مشروعات إعادة اللاجئين إلى إثيوبيا وارتريا. بينما يشكل النازحون السودانيون

نتيجة للعدد الهائل للنازحين وحجم معاناتهم فإن مأزقهم يحتاج إلى فهم أكبر ومساعدات أكثر. ولإلقاء الضوء على مأزق اللاجئين في أفريقيا فإن هذا الفصل سيتناول بتركيز خاص حالة السودان وهو البلد الذي يشهد بشكل غريب كل أشكال المجرات الجماعية التي عرفتها البشرية.

"المهاجرون واللاجئون والنازحون"

تستخدم هذه المصطلحات كثيراً من دون تمييز، الشيء الذي لا يسمح بإعطاء إحصائيات دقيقة ويزيد من صعوبات المقارنة والتحليل. إن التقيد بتعريفات صارمة للمصطلحات يعتبر أمراً مهماً لتقييم وفهم كل ظاهرة محددة ولتتسق المعطيات المستقاة من المصادر المختلفة. لذلك فإن هذا الفصل سيتحدد بالتعريفات التالية:

"المجرة إشارة لكل أنواع التحركات، بمعنى إن الناس يتقلون للعديد من الأسباب. وإذا كانت المجرة طوعية فإن ذلك يعتبر نوعاً من الفعل الاختياري والذين يختارون هذا الفعل يسمون مهاجرين. أما إذا كان التنقل رد فعل لا اختياري ناتج عن ظروف خارجية فإن الذين أجبروا عليه يعتبرون إما لاجئين أو نازحين اعتماداً على ما إذا كانوا قد عبروا الحدود الدولية أثناء ترحالهم أم أنهم بقوا في إطار حدود أوطانهم".

ويمكن تحوير مزيد من الدقة إستناداً إلى الآتي:

① أسباب المجرة: عناصر صعود وهبوط معدلاتها التي ربما تكون سياسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو دينية أو ثقافية.

② مدة استمرار المجرة: ربما تكون المجرة مؤقتة أو دورية أو لفترات متقطعة من (بدو رخل، شبه رخل، عمال موسمين) أو رحلة دائمة أحادية الاتجاه.

③ الموقع الجغرافي: يمكن أن تكون المجرة عالمية أو إقليمية أو داخلية.

④ أنواع المجرة: يمكن أن تكون سلوكاً تقليدياً راسخاً أو ظاهرة حديثة (أو حديثة نسبياً).

⑤ الاتجاه: الحركة يمكن أن تكون من الرف إلى الرف أو من الرف إلى المدينة أو من المدينة إلى المدينة أو من المدينة إلى الرف.

⑤ الدوافع: يمكن ان يتخذ قرار الهجرة طوعاً أو كرهاً لأسباب عديدة.

⑥ أساس اتخاذ القرارات: يمكن ان تتخذ القرارات على أساس فردي أو أسري أو بشكل جماعي.

"كالمستجير من الرمضاء بالنار"

عند التعامل مع الموضوعات التي تتعلق بالهجرة البشرية والتردي البيئي يجب تمييز الوضع في أفريقيا عن ظاهرة اللاجئين في أوروبا، ويجب ان يعطى للمظاهر التالية الخاصة بأفريقيا إعتبار خاص:

⑦ ارتفاع نسبة الحراك السكاني الداخلي للنازحين في أفريقيا بالنسبة لهجرة اللاجئين عبر الحدود (نسبة 1 إلى 4).

⑧ النزوح الداخلي تهيم عليه الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما تظل الهجرة الخارجية (للجوء) عادة في المناطق الريفية بمعنى انها هجرة من الريف إلى الريف.

⑨ ان اللاجئين الذين يتقن عادة في المناطق الريفية يجدون أنفسهم في أجواء يألفوها من ناحية إيكولوجية وثقافية. لقد استقر اللاجئون الإثريون في شرق السودان بأراضٍ لا تختلف عن أراضيهم وبين مجموعات بشرية لا يختلفون عنهم، ثقافياً وروحياً. لكن العديد من النازحين من جنوب السودان وغربه كان عليهم قطع مسافات طويلة بحثاً عن الأمان في المدن أو المناطق الغنية إيكولوجياً لينتهوا إلى مناطق لا تشبه مناطقهم. ان مئات الآلاف من الجنوبيين السودانيين من قبائل الدينكا والشلك والوير وغيرهم أجبروا على مغادرة مناطقهم بالسافنا الغنية واجتازوا مئات الكيلومترات للإقامة في الشمال الجاف حيث يتفاعلون مع مجموعات سكانية مختلفة عنهم، وثقافة غريبة عنهم أيضاً.

⑩ يلتحق معظم اللاجئين بالمالة الريفية فوراً، بينما يلتحق النازحون بالملايين من المتنافسين على فرص العمل محاولين الحصول على مصدر رزق في مايسمى القطاع الخاص (الأملي) للإنتاج. وبينما يتمتع اللاجئون بحماية ومساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فإن النازحين لا يتمتعون بأي أولوية للحصول على غوث وطني أو عالمي.

⑤ يبدو ان هناك علاقة تبادلية قوية تشبها التجربة السلية بين عدد الأشخاص المتقنين، لاجئين كانوا أم نازحين، وبين مشاكل الأمن الغذائي. غير ان النازحين يعانون أكثر من غيرهم في هذا المضمار.

⑥ ان نظام المواصلات في الأرياف يكون في المادة من أوائل الخدمات التي تتأثر بالتدهور العام للبنى الأساسية. وتبيح لذلك فإن المناطق التي تعاني من التردى الإيكولوجي وتكون غير قادرة على تأمين احتياجات الغذاء وغير قادرة على الإنتاج للسوق فإن السوق يستعدها حالاً أو ينجاهلها لأنه يهتم فقط بالمجموعات ذات القوة الشرائية.

⑦ تشكل النساء والاطفال أغلبية النازحين، وتبلغ نسبة الرجال للنساء والاطفال نسبة 1: 2: 3 أو رجل واحد مقابل 5 من النساء والاطفال.⁶ ويبلغ على سبيل المثال عدد النساء واطفالهن 83% من عدد النازحين في موزمبيق. ومن بين الأطفال الذين شملهم استطلاع في محافظة زامبيزا تين ان ثلثهم قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما.

⑧ تجدد هذه الإحصائيات تفسيرها في ملاحظة ان العدد الأكبر من النازحين يتجه للمشاركة في النزاع المسلح. وعلى الرغم من ان قلة عدد الرجال في معسكرات النازحين يعود جزئياً إلى انهم متقنين مجئاً عن العمل فإن كثيراً منهم أصبحوا جنوداً. وقد انضم بعضهم إلى الحركات المسلحة المناوئة للحكومة المركزية مثل "جيش تحرير شعوب السودان" وبعض آخر إلحق بقوات مرتزقة ضد حكومات الدول المجاورة مثل تورط قبيلة الزغاوة السودانيين في الحرب الأهلية التشادية والهوتموتوتوسي في كل من بونغندا والكفرو الديمقراطية. أما الخيار الثالث فيستلزم إستناداً إلى ضعف الحكومات المركزية في أفريقيا حالياً، في الإضمحاض إلى قوات إحدى قيادات مليشيات الحرب المحليين. وفي ظاهرة "شبه الدول" المتجلية الآن في الصومال وسيراليون، والتي تتكرر تنبُعاتها في العديد من الدول الأفريقية؛ إذ تمتد مثل هذه المليشيات على السلب والتهريب مشكلة اقتصادات غير شرعية موازية للإقتصاد الرسمي. وهناك تظهور آخر تدعمه بعض الحكومات أحياناً، وهو محاولة إحدى المجموعات التي تشعر بضغط معيشية إزاحة مجموعة أخرى تعيش في منطقة أفضل من منطقتها من حيث الموارد بالقوة. أحد الأسئلة الكلاسيكية للمثل

هذا الوضع الذي يصارع فيه الضعفاء بعضهم بعضاً هو الحرب السلافية (العرقية) بين المجموعات ذات الأصول العربية التي تدعمها الحكومة بالسلام، وهي مجموعات تعاني من الجفاف وفقدان الثروة، ضد مجموعات ذات أصول زنجية من قبائل النور والنوبا في غرب السودان (انظر الفصل الرابع والفصل السادس).

⑤ قتل جميع معسكرات اللاجئين، على الدوام، غرمة، وظل أبناءهم الذين ولدوا في المنافي لاجئين هم أيضاً، وينطبق ذلك حتى على الجيل الثالث من اللاجئين. ولم تعط أي دولة أفريقية للاجئين خيار المواطنة بعدا تنزانيا وتشواتا.

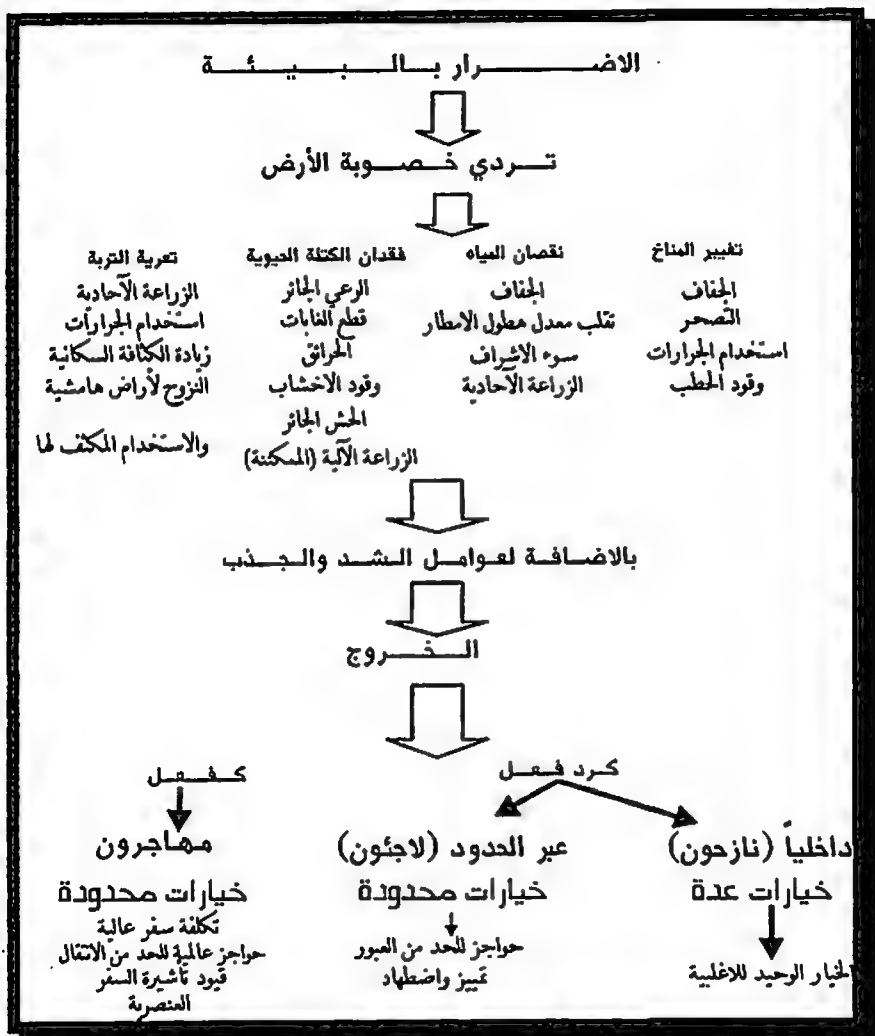
⑥ لقد حجبت بعض الدول الأفريقية، خصوصاً تلك التي تتولى الحكم فيها سلطات قمعية، المعلومات حول معاناة النازحين الداخليين. وتستخدم هذه الدول ذريعة "السيادة الوطنية" لعدم السماح للمساعدات الدولية بالوصول إلى النازحين المحتاجين.⁷ ويترافق هذا السلوك عادة مع قمع مثل هذه الحكومات لحركات احتجاج أو إقتاضات ضدها في أماكن نائية من البلاد. ولهذا السبب فإن النازحين يختارون أماكن نزوحهم لتكون في المراكز الآمنة بالسكان (لأنها غير خفية عن أعين المجتمع الدولي) من أجل ضمان أسهمهم وسلامتهم. وهكذا فإن السودانيين الجنوبيين يسافرون مئات الأميال، سيرا على الأقدام أحيانا، للوصول إلى الخرطوم.

⑦ يوجد في أفريقيا أكبر حجم للنزوح الداخلي في العالم. إذ يقدر حجمه 16 مليون نسمة، ويضم ذلك أكثر من 4 ملايين في السودان ومليوني في الصومال وزهاء مليون في أنجولا و $\frac{1}{2}$ مليون في يوغندا و $\frac{1}{2}$ مليون على الأقل في ليبيريا.⁸

محدودية الخيارات

تتمركز الحياة في أفريقيا حول الأرض (انظر ص 91)، وحين تدهور خصوبة الأراضي يدهور تبعا لذلك مستوى حياة الناس. وحيثما ترافق تدهور خصوبة الأرض عناصر مساعدة أخرى كالتفريط السياسية والنزاع المسلح والتوتر العرقي والفقر المتنامي وتدهور الخدمات وانهايار البنى الأساسية، فإن الناس يشرعون في الرحيل والإبتعاد عن المنطقة. ويوضح الشكل 43 أدناه العوامل التي تقود لإتخاذ قرار النزوح من منطقة إلى أخرى؛ ومع زيادة القبول على الحركة عبر الحدود فإن الإحتمال الأكبر هو ان يكون النزوح الداخلي هو الخيار الوحيد.

شكل (43): من وقوع الأضرار إلى النزوح.



تردي أحوال الأراضي

من بين كل قارات الأرض تغطي القارة الأفريقية بأكبر نصيب من اللاجئين والنازحين نتيجة تدهور البيئة. ويعد ذلك بصورة أساسية نتيجة التربة القليلة والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى التراجع في وتائر هطول الأمطار وسوء الإشراف على مصادر المياه. إن القوارات التي تتخذ على المستوى الوطني (المركزي) قادت إلى إساءة استخدام المياه الجوفية في مشاريع زراعية لا علاقة لها بالإحتياجات الغذائية المباشرة للسكان؛ وتجميع المياه في خزانات من أجل زراعة آحادية والإكثار من الحفر بحثاً عن آبار. ويمثل التوسع الهائل في الزراعة الآلية في الأراضي المطربة بأواسط السودان أنصع الأمثلة للإستخدام الجائر للأرض بما أدى إلى إتهالك التربة وحرمان السكان من مصادر كسب عيشهم.

إلى جانب تردي أحوال الأراضي والتهام الزراعة الآلية لمساحات كبيرة منها فإن النزاع الدموي المسلح يشكل أحد عناصر الدمار الرئيسية التي قادت لإقتصاديات الإعاشة التقليدية في معظم أنحاء القارة الأفريقية. وكان أحد النتائج المباشرة له تمدد أحياء الصفيح والكوتون العشوائية على امتداد كل المدن الأفريقية.

إنهيار أسس الحياة الريفية

كان الناس في الماضي حين تتردى شروط حياتهم يتحركون إلى المناطق القريبة والأفضل من الناحية الإيكولوجية. أما الآن فإن حركتهم تعوقها عوامل ارتفاع الكثافة السكانية وأحزمة مشاريع الزراعة الآلية واسعة النطاق والتوتر السياسي والعرقى والتدهور العام للوضع البيئي. وقد أصيب الرف بكوارث إقتصادية وبيئية خلقت بدورها توتراً سياسياً وعرقياً متصاعداً. ومع زيادة ضعف قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطة القانون والنظام في أطراف البلاد زادت أهمية إعتبرات السلامة الشخصية في حالات إتخاذ الناس قرار ترك ديارهم والتحرك نحو المراكز الحضرية، حيث يتوفر الغذاء والسلامة الشخصية بشكل أفضل نسبياً من غيرها من الأماكن. إن هذا النزوح حسب تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

"يقام مشاكل المدن التي هي في الأصل مؤلمة، وفي الوقت نفسه يرحى جهود إعادة تأهيل وتطوير المناطق الريفية لأسباب عدم توفر القوة البشرية والإممال المتزايد للأرض."⁹

جفاف حزام السافانا الأفريقي

منذ العام 1967 ظل نصيب منطقة حزام السافانا الأفريقي المتد من تلاك البحر الأحمر شرقاً وإلى المحيط الأطلسي غرباً، من الأمطار في تراجع مستمر عن المعدل السنوي لمستوى هطول الأمطار المهود فيها (انظر شكل 8، ص 75). كما مرت على المنطقة فترتان طويلتان من الجفاف الأول خلال أعوام 1972-1974 والثانية خلال أعوام 1982-1984. وإلى جانب الأسباب الإقليمية التقليدية للجفاف التي تداولتها أدبيات هذا المجال كالتصحر والزعي الجائر والنمو السكاني... إلخ إلا أن التغيرات المناخية على نطاق العالم كله أصبحت تعتبر الآن، ربما، أكثر العوامل أهمية في وقوع الجفاف بمنطقة حزام السافانا. ولقد أظهرت البحوث التي أجريت منذ مطلع العقد الثامن من القرن الماضي أن التغيرات التي طرأت على درجة حرارة مياه المحيط الأطلسي تحت تأثير ارتفاع درجة الحرارة على سطح الأرض ربما تكون المسبب الرئيسي في الجفاف.¹⁰

أن تدفق اللاجئين من جراء تودي البيئة، وحركة النازحين، الذي أعقب فترة الجفاف الأخيرة، هو أكبر تدفق للاجئين والنازحين تشهده أفريقيا. وبحلول العام 1984 كان أكثر من 150 مليون نسمة في 24 قطراً أفريقيا قد تأثر بالجفاف؛ وترك أكثر من 10 ملايين منهم ديارهم بحثاً عن الطعام والماء.¹¹ وهاجر إلى المراكز الحضرية نحو 20% من السكان في موريتانيا، ونحو 17% من السكان في بوركينا فاسو. وقدر عدد المواطنين الذين صاروا يعتمدون في غذائهم على الإغاثة الأجنبية بمنطقة حزام الساحل ما بين 5% و10% من مجموع سكان المنطقة (انظر الفصل الأول، ص 79)؛ وبلغ عدد الذين اضطروا للنزوح بعد فترة الجفاف الثانية في 5 دول أفريقية من دول الساحل (بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) بأكثر من مليون شخص.

وفي مثل هذه الظروف فإن المتأسرين الأساسيين هم الرعاة ونط حياتهم المتوازن إيكولوجياً. وتنح معظم الحكومات الأفريقية لدعم ملاك مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة الذين يتمتعون بتفوق سياسي يفوق مايتسج به الرعاة الرحّل. ولقد زاد الأمر سوءاً، بصورة خاصة، خلال 20 عاماً الماضية بسبب الأثر المتنامي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم تحويل الزراعة التقليدية وإلى مشاريع لزراعة محاصيل نقدية. ولقد كانت لهذه السياسة آثار مدمرة على المناطق الإيكولوجية الجافة وشبه الجافة. ومع تلازم انخفاض الأمطار واختلال مواعيدها وزيادة الكثافة البشرية والحيوانية التي تجاوزت حدود ما توفره الأرض فقد تقلصت بصورة كبيرة إمكانية الإقامة في هذه المناطق الضعيفة من الناحية

الإيكولوجية. وفي عدة مناطق من حزام السافانا يبدو ان هذه العملية لم يعد من الممكن إعادة تأهيلها لسابق حالها.

جدول (20) : النازحون في بعض البلاد الأفريقية.¹²

القطر	العدد	% من إجمالي السكان
بور كينا فاسو	1,000,000	16
تشاد	500,000	11
مالي	200,000	3
موريتانيا	250,000	20
النيجر	1,000,000	16

ان السؤال المركزي الذي يواجه سكان حزام السافانا الآن هو: هل انخفاض مستوى هطول الأمطار خلال ¼ القرن الأخير هو جفاف مؤقت أم انه بداية لانخفاض متواصل لمعدل هطول الأمطار مصحوباً، على المستوى الأرضي، بارتفاع في درجة الحرارة ومعزراً محلياً بنفوضى هائلة في نظام المياه الجوفية والدورة الهيدرولوجية الناتجة عن الاستخدام الجائر للأرض وتدهور حالة التربة؟ لقد حذر الباحثان ليستر براون ولادوارد وولف متخذي السياسات الأفريقيين ألا ينتظروا حتى تظهر الإجابة العلمية النهائية لهذا السؤال ودعياً بشدة إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة الحن المزمنة قائلين:

"ان صانعي السياسات الذين يصارعون إحتمال تدهور المناخ يواجهون، في الوقت نفسه، واقع ان إنتاج الحبوب مقارنة بنصيب كل فرد منه يتراجع بانتظام في أفريقيا، وان الإقتصاديات الوطنية تتعرض للقت كما تقلص المساعدات العالمية لأفريقيا، إذا قيسَت بالمقاييس الحقيقية، بينما ترتفع الكثافة السكانية في القارة بمعدل 3٪ كل عام".¹³

مازق النازحين في السودان

ان حجم السودان وتنوع جغرافيته وسكانه - كما ذكرنا سابقاً - يجعله نموذجاً لكل القارة الأفريقية. وتقدم دراسة أوضاع اللاجئين والنازحين تحت ضغط العوامل البيئية والحروب الأهلية في السودان فرصة فهم وإدراك عميقين للمشاكل المعقدة التي تواجه بقية بلدان القارة. ففي السودان كما في بقية أجزاء أفريقيا تعتمد حياة البشر والحيوانات على توازن دقيق من التربة والمناخ والمياه والنبات يسهل إرباكه. وخلال 30 عاماً الأخيرة حلت بالبلاد تغيرات كوارثية عديدة، واضطرب ذلك التوازن الدقيق للبيئة في المناطق الشاسعة ذات المناخ الجاف (القاحلة) وشبه الجاف في النصف الشمالي للبلاد. فالجفاف هو أحد الملامح المتأصلة في المناطق القاحلة شمالي ولايات دارفور وكردفان بغرب السودان. وكما ذكرنا سابقاً، فقد مرت 5 فترات جفاف خلال القرن الماضي، 2 منها وقتاً خلال 30 عاماً الأخيرة.

الجدول (21): توزيع المصادر الجغرافية للنازحين في العام 1989.¹⁴

أسباب التوزيع (%)		المصلحة
المنافع والتحصن	أمنية	
3.0	2.0	الولايات الشمالية
0.0	44.0	العاصمة القومية
7.5	8.0	الولايات الوسطى
22.4	0.0	الولايات الشرقية
30.0	2.0	ولايات دارفور
37.0	2.0	ولايات كردفان
-	10.0	ولايات بحر الغزال
-	20.0	ولايات أعالي النيل
-	14.0	ولايات الإستوائية

لا تتوفر بعد إحصائيات دقيقة عن النازحين في السودان. فالسلطات تقدر ان العدد الكلي للنازحين في السودان 4 ملايين نازح، بينما تقدر فرق "سياسة اللاجئين" بواشنطن (الولايات المتحدة) العدد بـ 4 1/2

مليون بينما ذكر الباحث السوداني صديق أم بدّه ان العدد يبلغ 2 مليون من نازحي الحرب وما يقارب مليونين من ضحايا الجفاف غالبيتهم من الفئة العمرية 20-40 عاماً. ولا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن تلك التي أوردتها الباحثة تيسير إبراهيم الفعل التي قدرت العدد الكلي للنازحين بما يقارب 3,527,500 يتوزعون كما هو مبين في جدول (21). وتصل نسبة النساء والأطفال بين النازحين إلى أكثر من 80%؛ أما في ولاية الخرطوم فتزيد نسبة النساء والأطفال عن المجموع الكلي بأكثر من ذلك إذ تصل إلى 1 إلى 9.

ان نازحي الحرب هم أساساً من مواطني الولايات الجنوبية بينما نازحو الجفاف هم عموماً من سكان الولايات الغربية (كردفان ودارفور)، وكلتا المجموعتين تم إجبارها على الانتقال من المناطق الحضرية لتعيش في معسكرات النازحين أو أحياء الصفيح والكرتون العشوائية تحت ظروف تتدمر فيها الخدمات الأساسية (الماء، الغذاء، الصحة، التعليم... الخ). ان نحن المجموعتين المرقّتين تشابه تشابهاً شديداً، فليس منهما من أحسن التعامل معه أو تم استيعابه في نسيج التجمعات التي حلّ ضيفاً عليها. وربما يعود السبب في ذلك إلى حالة الفقر العامة أو لفضالة فرص العمل المتاحة، أو التمايزات العرقية الواضحة والعداوات التاريخية؛ والعنصرية أو، ببساطة، لأن سكان المدن يعتبرون النازحين عبأً على الموارد الضحلة والخدمات الضعيفة أصلاً عندهم.¹⁵

لقد وجد النازحون أنفسهم في محيط جغرافي واجتماعي غريب عليهم، ولم يعد هناك طلب لمهاراتهم التقليدية كمزارعين أو رعاة، كما ان عاداتهم الاجتماعية ولغاتهم ولهجاتهم تميزهم جوهرياً.¹⁶ وتعتبر الحياة في معسكرات النازحين أو العيش كمتشردين على هامش المدن، حياة موحشة وقليلة المعنى؛ لكن ما يزيد معاناتهم إنه لا تبدو هناك توقعات إيجابية في إمكانية عودة مبكرة لبيئاتهم التي تعودوا على الحياة فيها أو حتى لمداين أسلافهم. ويقودهم العوز في بعض الأحيان إلى التسوّل والعمل كخدم منازل تحت شروط تبلغ درجة السخرة، وتدفع بأعداد متزايدة منهم إلى دوائر ممارسة الدعارة واحتراف الجريمة. كما تتعرض مناطقهم إلى حملات تمشيط واسعة ومستمرة من قبل المؤسسات الأمنية بهدف المراقبة والتأمين في إطار خطط الدولة لبسط "الأمن الشامل".¹⁷

لقد بلغ مستوى العنف حداً جعل المقرر الخاص بأوضاع حقوق الإنسان، المكلف من قبل الأمم المتحدة، الدكتور كاسبر بارو ان يخصص لهم في تقريره الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان بمجنيف (سويسرا) في مارس (آذار) 1995 فقرة كاملة:

"إن عدد النساء المدانات في الخرطوم لقيامهن بصنع نوع من الخمور المحلية (المرسة والعرق) أو حيازتها ما زال كبيراً للغاية. ووفقاً لمصادر مستقلة بلغت نسبة السجينات من جنوب السودان وغربه 96% من مجموع السجينات في الفترة من ديسمبر (كانون الأول) 1993 إلى نوفمبر (تشرين الثاني) 1994؛ حكم على أكثر من 88% منهن بموجب المادة 79 من القانون الجنائي (الحسن) وعلى 3% منهن بتهمة ارتكاب جرائم تصل بالمادتين 77 و88 (الرشوة)، وعلى 2% بتهمة ممارسة الدعارة (المادتين 154 و155)؛ وبلغت نسبة المتزوجات منهن نحو 67% والأرامل 18%. ويقدر عدد اللواتي يتم سجنهن في العام نحو 6 آلاف امرأة. وتؤكد جميع المعلومات المتاحة للمقرر الخاص بأن السلطات تتجاهل المبادئ الأساسية لحكم القانون في هذه الإجراءات الجنائية. فيقوم نفس الأشخاص بعمليات تفتيش السكن والإعتقال وإصدار الحكم والإشراف على تنفيذه والبت في الإستئنافات لا يسمع عادة إلا بعد إنتضاء فترة السجن".¹⁸

تبعات الحرب الأهلية

منذ العام 1986 عانى سكان جنوب السودان من المجاعة كنتيجة مباشرة للحرب بين قوات الحكومة وقوات "جيش تحرير شعوب السودان" والتي بدأت تمردها العام 1983. ولقد تزامنت الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف الذي أصاب مناطق شاسعة، مع عدم الاستقرار الإقتصادي والأمني. ففي العام 1988 وحده بلغت تقديرات الأمم المتحدة لعدد النازحين الذين ماتوا بسبب المجاعة في جنوب السودان ¼ مليون شخص. أما العدد الحقيقي لضحايا المجاعة فهو غير معروف إلا أن تقديرات مؤكدة تشير إلى أن أكثر من 1½ مليون قد ماتوا منذ العام 1986.¹⁹

وقدر الباحث صديق أم بده - كما ذكرنا - عدد النازحين من جنوب السودان بحوالي مليوني شخص بينما جاءت تقديرات آخرين لتضاعف هذا العدد.²⁰ ويصبر أغلب النازحين القادمين من جنوب السودان إما مسيحيين أو من التابعين للديانات الأفريقية؛ وهي معتقدات تختلف تماماً عن الطبيعة الإسلامية الغالبة على سكان الخرطوم. وفوق ماواجه به النازحون من بيئة طبيعية مختلفة كثيراً فإنهم يواجهون أيضاً

بالعداء وبما ملون وكأنهم جواسيس أو أعداء محتملين (طابور خامس)، ويتعرضون لشتى أنواع الإهانات والإضطهاد بصورة مستمرة.²¹

في العام 1992 شرعت السلطات الحكومية في نقل بعض هؤلاء النازحين إلى معسكرات صحراوية، تشكّس فيها الأوساخ، تقع خارج عاصمة البلاد. ولقد ضُربت القيود على حركة تنقل منظمات الإغاثة الأجنبية إلى هذه المعسكرات. شكل هذا الإجراء المرحلة الأولى لعملية إعادة توطين إجبارية (قسرية)، حاولت أن تجتنب فيها السلطات عمليات الرقابة غير المرغوب فيها والتي قد تحاوها البعثات الدبلوماسية أو وسائل الإعلام الغربية.

لقد كانت أحداث مطاردة النازحين وهدم مخيماتهم تبدو في أول الأمر كحوادث متفرقة، حيث تمّ ترحيلهم دورياً إلى مناطق ثانية، وتمّ توزيع الأراضي التي يقيمون بها للمقتردين على شرائها بالعملات الأجنبية (الدولار). وقد شهدت مناطق دار السلام والعشش بوسط مدينة الخرطوم ومنطقة "جبروتا" بأندمان إزالة إجبارية لمخيمات النازحين وترحيلهم إلى معسكرات في منطقة جبل أولياء في جنوب الخرطوم (انظر شكل 45). هذه العمليات كانت تجابه بمقاومة متواصلة، كما حدث في مخيم "الحدير" الواقع في شمال مدينة أمدردمان. فقد أحضرت السلطات في 15 أكتوبر (تشرين الأول) 1994 الجمرات مصحوبة بقوات مسلحة طالبة من النازحين إخلاء المنطقة ومغادرتها فوراً، وعندما لم يمثل النازحون للأمر قتل 8 أشخاص وجرح 20 آخرون، واعتقلت السلطات 90 من النازحين.²²

وقد أصدرت منظمة "الحقوق الأفريقية" تقريراً تفصيلياً عن النازحين بعنوان "مواطنو السودان المسترون" لفت الإهتمام إليهم كمواطنين تمّ تجريدهم من كل حقوق المواطنة وكأفراد غائين عن إهتمام الرأي العام. وقد تناول التقرير دور الحروب الأهلية وآثارها كما أحتوى على شهادات حيّة عن معسكراتهم. وسلطت فضوله الخسة الضوء على مشروعات الدولة في "التتيف والتوجيه المعنوي" الإجباري والفرقة العنصرية والتمييز في القوانين التي تتعلق بالإيجارات ورصدت الإنتهاكات التي تعرضوا لها، وقيمت دور المؤسسات الطوعية الدولية في تخفيف معاناتهم. يذكر مطلقه:

"تفرض حكومة السودان على عدّة ملايين من مواطنيها الذين نزحوا من ديارهم معاناة قاسية، وذلك عبر سياسات وحشية انتهجتها على نحو متصل ضدهم تشتمل في التغير الإجباري لهويتهم الثقافية والتمييز ضدهم إستناداً الى التشريعات، وإزالة مأويهم وإعادة إسكانهم بالقوة في مناطق أخرى. ويسكن هؤلاء النازحون - ومعظمهم من غير

العرب من جنوب وغرب البلاد - حول مدن الشمال الكبرى، ويقسم حوالي مليونين منهم على بعد كيلومترات قليلة من الخرطوم... ويحرمون على نحو متواصل من الخدمات الصحية الضرورية ومن التعليم أو الإرشاد الديني المسيحي وتستخدم ضدهم قوانين منع الخمر والدعارة بطريقة تعسفية ومجحزة... ويعرض النساء بشكل خاص للعسف والمعاملة المهينة بما في ذلك تعرضهن للإغتصاب".²³

ودعت المنظمة إلى تيسر مراقبين دوليين للتأكد من عدم حدوث تجاوزات ضد النازحين وإتھاك حقوقهم ووقف حملة الترحيل الإجبارية. وهى حملة نقل خلالها ما يقارب 1 1/2 مليون شخص إلى مناطق بعيدة، في واحدة من أكبر عمليات إعادة التوطين في العصر الحديث.²⁴

تفكك الأسر

يواجه نازحو الحروب الأهلية السودانية والجفاف صعوبات اقتصادية وسياسية وثقافية جمة انعكست بشكل واضح على النسيج الاجتماعي للأسر (جدول 22). فقد بين أحد البحوث الميدانية في مجال قصي الأوضاع الأسرية للنازحين وجود درجة عالية من التفكك الأسري في أوساطهم. فقد اتضحت زيادة ملحوظة في أعداد النساء اللاتي مجرعن أزواجهن وأعداد من الأرامل، ولقد اشكت معظم النساء اللاتي شملهن البحث من عدم ورود أي أنباء لهن عن أماكن وجود وأحوال أزواجهن منذ ان

جدول (22): الوضع الاجتماعي بين النازحات.²⁵

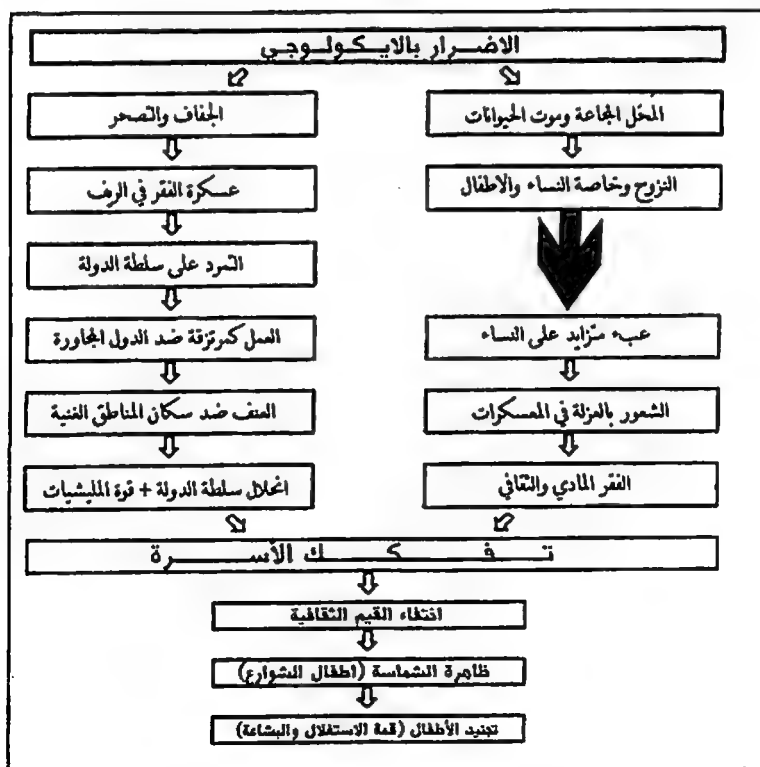
الوضع الاجتماعي	%
المتزوجات	14
المهجورات	15
المطلقات	12
العازبات	38
الأرامل	22

غادرون مناطقهن الأصلية. ولقد تراجعت حالات الزواج بين النازحين وارتفعت سن الزواج كثيراً عما كانت عليه من قبل. تيج ذلك من انتقال بعض أفراد الأسر من الجنوب إلى شمال البلاد، بينما ذهب بعض آخر إلى معسكرات اللاجئين في كل من كينيا وبوغندا وزاير وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا، وبعض يجهل تماماً مصير بقية أفراد أسرته.²⁶

المشردون وتجنيد الأطفال

مع انهيار التماسك الاجتماعي بدأت الأسرة تتفكك وتهرب الآباء من مسؤولياتهم الأسرية، وزاد العبء على النساء بدرجة عالية وحررم الأطفال من تعلم ثقافتهم الأصلية. ومع ضعف إمكانية الإدماج في

شكل (44): حركة التفكك الاجتماعي.



الجمتمع الحضري الجديد بدأ الأطفال يتركزون أسرهم التي لا تستطيع إطعامهم. وصاروا، في بعض الأحيان، ينتهون إلى المعيشة في الشوارع؛ وصارت مجاري الخرطوم تبع بالاطفال الذين يعيشون على الفضلات. أما الأطفال الذين لم يستطيعوا الوصول إلى شوارع المدن فإنهم تائهون في الطرق الريفية حيث أصبحوا هدفاً سهلاً لقيادات المليشيات الذين تزايد أعدادهم بشكل ملحوظ. ويشارك عدد كبير من الأحداث في المعارك التي تصاحب كل النزاعات الدائرة في القارة الأفريقية تقريباً.²⁷

النازحون وجهنم

الجفاف في منطقة حزام السافانا الأفريقي شديد الوطأة على المناطق الجافة وشبه الجافة في السودان، خصوصاً في ولايات شمال دارفور وكردفان حيث هبط إنتاج المحاصيل النقدية ومحاصيل الإعاشة في العام 1984/1985 إلى أقل من 1٪ مقارنة بمستوى العام 1982/1983. وفي ولاية شمال كردفان تأثر أكثر من مليون شخص من مجموع 3 ملايين شخص لشح الغذاء بعد فشل موسم حصاد العام 1984. ونتيجة لذلك تحرك كثيرون إلى المراكز الحضرية في كردفان والخرطوم؛²⁸ وبالإضافة إلى انخفاض مستوى هطول الأمطار فإن إزالة الغطاء النباتي تسبب في تحرك كتيبان الرمال والتي، بدورها، قضت تقريباً على كل الحياة النباتية، ما عدا القدر الضئيل من تلك النباتات والأشجار المتأقلمة على الكتيبان الرملية مثل بعض أنواع السنط. ان تزايد تدفق أمواج الرمال التي تحملها الرياح خلال موسم الخريف أدى إلى طمر الكثير من مصادر المياه خصوصاً حول تجمعات سكانية عديدة مثل قرى حمرة الوز وسودري وأم بادر في شمال كردفان.

جدول (23): هطول الأمطار في بعض المخططات ولاية شمال كردفان (المتوسط بالمليمتر).²⁹

المحطة	1951	1961	1981
سودري	224	176	160
أم بادر	284	262	168
أم روبة	424	368	327

مع بداية الجفاف بدأ الإقتصاد الرعوي في التداعي وبدأت الحيوانات تموت بأعداد كبيرة، كما شرع ملاك المواشي في التخلص منها بأنجنس الأثمان. وصارت أسعار اللحم زهيدة بينما أصبحت الحكمة السائدة

هي ان "عام اللحم" سيمقبه "عام الجاعة". ولقد أدى ذلك، بالإضافة إلى نقص المراعي والمياه، إلى فقدان المواطنين لأكثر من 90% من ثروتهم الحيوانية.³⁰ ولقد تجلّى التجار والدولة - كما ذكرنا سابقاً - عن ذلك الإقتصاد المنهار فتركوه لبواجه مصيره البائس منفرداً. وعندما وجد الرعاة وملوك المواشي ان الطبيعة والسوق تغلبا عنهم بدأوا في النزوح نحو مناطق الأمان في المراكز الحضرية. وفي العام 1994 أعلن المدير الإداري لمشروع إعادة التعمير بولاية شمال كردفان ان 36% من مواطني المنطقة نزحوا إلى العاصمة القومية والمدن الكبرى الأخرى بسبب موجة الجفاف والتصحر التي عمت المنطقة.³¹ واستطاع 3% من الذين تحركوا من دار حامد و8% من الكبابيش عبور الحدود إلى ليبيا أو الهجرة إلى دول الجزيرة العربية؛ لكن - من دون شك - نزحت الاغلبية نحو المراكز الحضرية داخل السودان. وأصبحت ولاية شمال كردفان تعاني من عجزاً زمنياً في الغذاء بلغ 210 آلاف طن من الحبوب الغذائية.³²

جدول (24): إنتاج الحبوب في ولاية شمال كردفان خلال موسم 1985 ونسبتها المئوية لمحصول موسم 1982.³³

المنطقة	الذرة	القمح	الذرة	الذرة
دار حامد	100	16	50	200
الكلابيش	0	600	0	00
أم عشيرة	6	32	44	-

الخلفيات والدوافع

خلال البحث الذي أجري في المنطقة التي تقع في الضواحي الغربية من مدينة أمدرمان، حيث يقم النازحون في معسكرات، اتضح ان 14% منهم كانوا رعاة و16% كانوا مزارعين و67% كانوا يجمعون بين الرعي والزراعة و3% فقط يمتنون مهناً غير الزراعة والرعي.³⁴ ولقد اتضح أيضاً ان من بين النازحين الذين شملهم البحث في 4 معسكرات العام 1984 هناك 1% منهم، فقط، نزحوا قبل موسم الأمطار الذي يبدأ في يونيو (حزيران) - يوليو (تموز). وهذا يوضح ان هؤلاء النازحين كانوا حتى ذلك الوقت يأملون في هطول أمطار وفيرة، ولم يقرروا الرحيل إلا بعد ان اتضح في شهر سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين الأول) ان الأمطار لن تهطل (انظر جدول 25). وتؤكد هذه الحقيقة الفرضية القائلة بأن الناس يتباطئون في الرحيل إلى آخر وقت ممكن.

جدول (25): زمن التحرك نحو معسكرات النازحين.³⁵

الوتيرة %	زمن الوصول	
1	2	مارس (آذار)
3	7	يوليو (تموز)
6	13	أغسطس (آب)
34	78	سبتمبر (أيلول)
41	94	أكتوبر (تشرين الأول)
11	24	نوفمبر (تشرين الثاني)
5	12	ديسمبر (كانون الأول)

وفي دراسة أجريتها الباحثة سهر خليل ذكرت ان حوالي 3% فقط من الذين شملهم البحث انهم رحلوا انصياعاً لقرار الجماعة. أما البقية التي تشكل 97% فإنهم قالوا ان عدم مطول الأمطار (المحلل) هو الذي دفعهم للنزوح، إذ أرجع مايزيد قليلاً عن 10% السبب إلى هلاك حيواناتهم و9% إلى المخاوف التي أتت بها الجماعة و78% أرجعوا الأسباب إلى العاملين معاً.³⁶

مؤسسة "الكشة"

منذ فجر الإستقلال ظلت الهجرة إلى العاصمة القومية تجذب أعداداً كبيرة من المواطنين الذين يبحثون عن فرص وأوضاع جديدة لحياتهم. لكن منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين دفعت حقب الجفاف المتكررة في غرب السودان والحروب في جنوبه مئات الآلاف من السودانيين إلى النزوح من هذه المناطق إلى نطاق "العاصمة المثلية" (الخرطوم، أمدردمان، بحري) التي تشكل العاصمة القومية التي لم تستطع تحمل ضغط ذلك العدد الكبير من القادمين الجدد. وفي أعوام من 1978 إلى 1982 قامت الحكومة، منذرة بأسباب أمنية، بمجمات إبعاد إجبارية عرفت باسم "الكشة" لإبعاد النازحين إلى معسكرات ومناطق خارج ولاية الخرطوم (العاصمة القومية). ولقد أعيد، في الوقت نفسه، آلاف من هؤلاء النازحين

بالشاحنات التجارية والمسكورة إلى قراهم؛ ولكن معظمهم عاد مرة أخرى إلى العاصمة متحملين مشاق رحلة العودة لأنهم لم يعثروا في مناطقهم على مصدر رزق يقيمهم فيها.³⁷

لم تمضِ عمليات الإبعاد القسرية من دون مقاومة. ففي العام 1981 باشرت "قناة الصحفيين السودانيين" تحدياً قانونياً ضد سياسة الإبعاد الإجباري للنازحين، وأكدت حقهم الدستوري في الإقامة في أي مكان في البلاد. وادّعت الحكومة وقتها أنها اتخذت إجراءاتها "لأسباب تتعلق بالأمن والوضع الصحي". ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه الحجة تستخدم لتبرير عمليات الإبعاد ومن أجل إعادة التوطين القسري للنازحين.

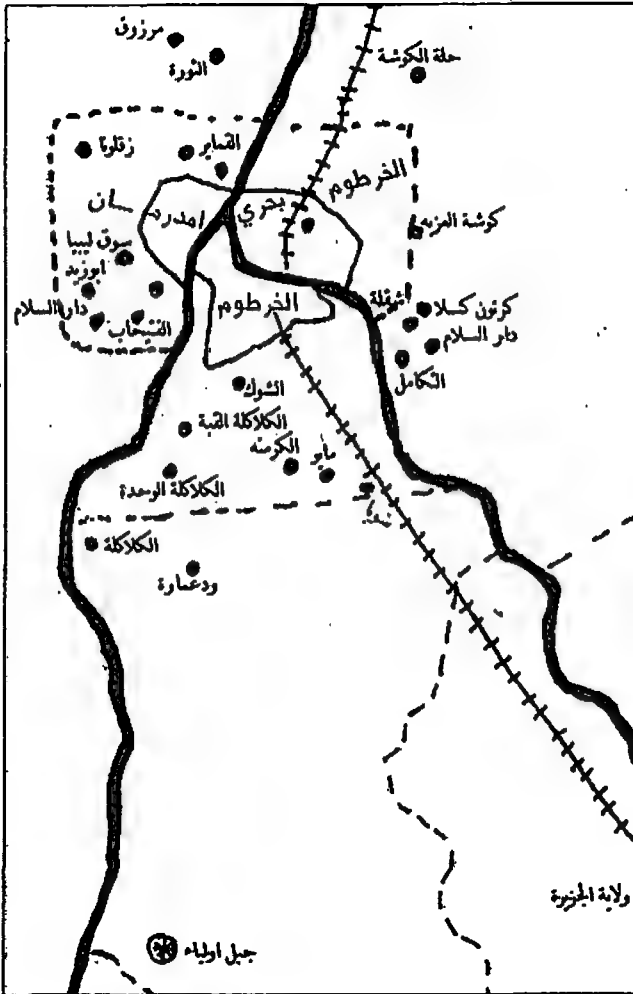
إن الحكومة السودانية الحالية لاتسام في سياساتها التي تتعلق بالإبعاد القسري.³⁸ ففي مايو (آيار) 1990 أجاز مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء - وقتها - القرار رقم 941 الذي يطالب جميع السلطات المختصة بالازالة القسرية لمناطق السكن العشوائي "المقامة على أراضٍ مختلطة أو زراعية". وبما إن الأراضي كلها صُنفت كأراضٍ سكنية أو زراعية فلم يعد هناك عملياً مكان يسمح فيه للنازحين بالإقامة. ولقد اندلعت من جرّاء ذلك اشتباكات عنيفة من بينها أحداث مناطق الكرمة والكلاكلة التي أدّت إلى مقتل 21 نازحاً، كما قُتل عدد من الجنود حقّتهم. وفي يونيو (حزيران) 1992 حققت الحكومة أهدافها بإعادة إسكان نحو 2/3 مليون نسمة بعيداً عن العاصمة. وقد وضع معظم هؤلاء النازحين، في ظل ظروف مروّعة وشاقة، في معسكرات كبيرة في الصحراء غرب مدينة أمدرمان، وتولى حراسة المعسكرات فرق من قوات الدفاع الشعبي.

وتحوّلت أوضاع النازحين إلى ساحة حرب إعلامية بين حكومة الخرطوم وخصومها وعدد من المنظمات الدولية، خاصة فيما يتعلق بأوضاعهم في العاصمة القوية ومناطق التماس بين الجنوب والشمال في أواسط السودان. وركزت الحكومة دفاعها على أن:

"التزج لمنطقتي أبيي والميرم (جنوب غرب كردفان وشمال بحر الغزال) أسبابه إنسانية بحجة أهمها طلب الغذاء... ولأن هناك مبالغة من قبل بعض المنظمات الأجنبية في تصوير أوضاع النازحين... لأن أوضاعهم الحياتية فوق المتوسط، وتقوم المنظمات الطوعية الوطنية [أقرأ التابعة للجهة القومية الإسلامية!] بأعمال متطابقة في استقبال ورعاية النازحين بمساعدة الحكومة... وتوجه الحكومة إلى تحويل سكان المنطقتين والنازحين إليها إلى قوى منتجة لإنهاء حالة تلقي الإغاثات

حيث ان السكان الأصليين تحولوا الآن إلى ما يشبه النازحين، وهذا وضع هزم شعارات تأكل مما نزرع وليس مما نصنع".³⁹

شكل (45): معسكرات النازحين حول العاصمة القومية.



هل هناك أمل للنازحين؟

ان تحليل أوضاع النازحين في السودان من جزاء كوارث البيئة يوضح التفاعل المدمر للممارسات والسياسات الضارة الإيكولوجية والسياسية والاجتماعية. فالحاجة العاجلة إلى موجهات استراتيجية للسياسات الخاصة بالحد من ظاهرة النزوح وآثارها أمر مفروغ منه، ولكنها صعبة التنفيذ. ان التردّي البيئي وحده يحتاج لعشرات السنين من إعادة التأهيل؛ وتشمل الإجراءات الأساسية في هذا المجال إعادة تأهيل الغابات، وإجراء إصلاح جذري في نظام توزيع الأراضي لصالح الفقراء، وأنظمة لإدارة المياه أكثر انسجاماً مع المتطلبات الإيكولوجية، ولحم تقدم وممارسات الزراعة الآلية الجائزة.⁴⁰

وعلى القدر نفسه من الأهمية تأتي الخطوات الأساسية لإحلال السلام الدائم في ربوع البلاد المختلفة. ان واجب الحكومة ان تعترف، على صعيدي التشريع والممارسة، بحق جميع المواطنين في البلاد، من دون تمييز نوعي أو جهوي أو عرقي أو ثقافي أو ديني. بالإضافة إلى تقديم سياسات إقتصادية تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان خاصة في الأقاليم، بدلاً عن التوجّه نحو الأسواق الخارجية. وفوق ذلك كله يجب ان يسمح لسكان الأرياف بحقوقهم الإنساني والديمقراطي في إتخاذ ما هو مناسب لهم في حياتهم. كما يصبح من الضروري الإهتمام بإعتماد سياسة قومية سكانية واضحة، مصحوبة بشروط مناسبة تتعلق بحركة السكان واعتماد المواطنة كشرط وحيد لإماتحة النقص المساوية في الخطط الإسكانية؛ على ان تكون هذه السياسة جزءاً متسقاً مع استراتيجية قومية شاملة في إطار إقتصادي واقتصادي وسياسي لا يعمل فقط على إطفاء بؤر الحروب الأهلية السودانية، ولكن يؤسس للوقاية منها في المقام الأول.

ان الاعتراف بقيمة الحياة الرئينة يعتبر أمراً ضرورياً لدعم قدرة البلاد على الصمود في وجه المحن؛ ولا تعتبر التبعات السلبية للاعمال الراهنة تبعات سياسية واقتصادية وبيئية فقط ولكنها، أيضاً، وبشكل متزايد، تبعات إجماعية ونفسية. ان الإعداد على فقراء الريف لا يعتبر فقط تقييماً لمستوى الحياة المادية لكل السودانيين وإنما إغمدار لإنسانية هؤلاء المغلوبين على أمرهم وإفقار لقولهم. ولعله، من باب التكرار الملل، يمكن ان نعيد القول لآخر مرة ان المجتمع المزدهر لا يمكن ان يبنى إلا على أساس إحترام قيمه الثقافية والروحية واحترام تنوعها.

أمل نحو الخروج من الكارثة

ان التحسن الجذري في مستوى معيشة النازحين لا يمكن ان يتحقق إلا إذا تحققت بعض التغيرات

الفورية. فالتجربة السودانية تكاد ان تكون فريدة في القارة الأفريقية، على الأقل، وبالتأكيد يمكن الاستفادة منها في إستخلاص بعض المؤشرات الأساسية. فعلى المستويين العالمي والإقليمي:

⑤ يجب تأمين حقوق النازحين في الحصول على الإغاثة الإنسانية من المصادر الإقليمية والدولية. ويجب توضيح شروط وحالات المسؤولية الدولية لتقديم الإغاثة للنازحين كما يجب تحسين عمليات تنسيق الإغاثة - خاصة من ناحية تدبير الإحتياجات وجمع الموارد المالية اللازمة وتطبيق البرامج على أرض الواقع - وأخيراً يجب الوصول إلى وعي أفضل للعلاقة بين تقديم الإغاثة وإيجاد الحلول لإسباب النزوح.⁴¹

⑥ لقد حان الوقت لإعادة التفكير بشكل جذري في كل برامج التسيبة والمهيكلة التي فرضت على أفريقيا، خصوصاً مايسمى ببرامج "الإصلاحات الهيكلية" أو برامج إستعادة "العافية" التي تفضل توجيه الإنتاج نحو السوق الخارجية أو التصدير على تبعات إنتاج الطعام للسوق المحلي؛ هذا يضع اعتبارات الأمن الغذائي على رأس أجندة التسيبة.

⑦ لقد حان الوقت أيضاً للاعتراف بأن الإنفاء الفوري لكل الدين الخارجية لدول أفريقيا ليس فقط، مهماً وجوهرياً، لتجديد إقتصادها ولكنه أيضاً يدل على حكمة عميقة وإنسانية من الدائنين نحو الشعوب التي تعيش معاناة هائلة.

⑧ ان من دواعي التعلل، أيضاً، تدعيم التعاون الدولي في حل المشكلات البيئية على المستويين الإقليمي والعالمي. وهذا يمكن بلوغه بالتبني والمصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالقضايا البيئية الرئيسية وتطبيقها.

أما على المستوى الوطني فإن التغييرات الضرورية تشمل:

⑨ إظهار الإحترام الحقيقي لحقوق الانسان وحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية والمساواة أمام القانون لكل المواطنين من دون تمييز على أساس النوع أو الإثناء العرقي والسياسي والديني أو الجهوي.

④ إتاحة المعلومات والشفافية التامة في نشر ما كل يتعلق بالعمليات الإدارية والأمنية التي تؤثر على النازحين.

⑤ يجب ان توقف فوراً ممارسات إعادة التوطين والإبعاد الإجبارية (القسرية).

⑥ توفير المساعدة والحماية للنازحين، وان تصل الإغاثة العالمية للأشخاص المتأثرين بالنزوح وتقدم من دون تمييز.

⑦ تشجيع الجهود المخلصة لتحسين قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وتدريبهم خصوصاً حين يعودون - طوعاً - إلى مناطقهم الأصلية.

ان التقدم الحقيقي يمكن ان يتحقق عن طريق تقديم الدعم المادي المباشر، وغيره من الأشكال الأخرى، لتحقيق الآتي:

⑧ إحداث تغيير عميق في أنظمة حيازة الأرض وطرق استخدامها لصالح المنتجين - مجتمعات المزارعين والرعاة التقليديين - بعيداً عن مصالح مؤجري الأراضي وأصحاب المشاريع الزراعية المتخمين والدولة التي تمتلك وتسيطر معهم على النصيب الأكبر من الأراضي.

⑨ تشجيع إنتاج الطعام للسوق المحلي (مدخل الحاجات الاستراتيجية الأساسية).

⑩ المحافظة على البيئة وعلى برامج التأهيل خصوصاً على المستوى المحلي، والتركيز على مجالات التحكم في إدارة شؤون الري والحفاظ على التربة ودعم إعادة تأهيل الغابات والمراعي.

⑪ تنوع الإنتاج الزراعي على مستوى القرية، ودعم المنتج الصغير وتشجيع التنوع المحصولي والتوازن بين الإنتاج المحصولي والبستاني ورعاية الثروة الحيوانية.

حواشي وإحالات

Consolidation in Africa", by J. Herbst, *African Affairs*, vol 89(355), 1990.

2- رابع كتاب

Exit, Voice and Loyalty, by A. Hirschman, Cambridge MA, USA, 1970.

راجع أيضاً الكتاب الذي أصدره معهد بروكينجز براشجبلن (الولايات المتحدة) عن موضوع النازحين *The Forsaken People: Case studies of the internally displaced*, edited by R. Cohen and F. Deng, Brookings Institution Press, Washington DC, USA, 1998.

3- لمعلومات تفصيلية عن اللاجئين والنازحين في أفريقيا انظر

Africa South of the Sahara:1999, Europa Publications, London, UK, 2000.

وعن كل ما يتعلق بنشاطات منظمة الأمم المتحدة في الموضوع انظر

The State of the World's Refugees: A humanitarian agenda, UNHCR, OUP, Oxford, UK, 1997.

4- انظر حاشية 2. ثم وضع مسألة النزوح في أفريقيا على رأس قائمة إهتمامات الرئي العام العالمي من خلال برنامج معهد بروكينجز عن النازحين. ومن خلال تكليف الدكتور فرانسيس دين (سوداني) كممثل له. وتمنح المؤتمر المخصص الذي عقد في الإسويج الثالث من أكتوبر (تشرين الأول) 1998 في أديس أبابا (إثيوبيا) قطلة مقدمة في إهتمام المؤسسات الإقليمية والدولية على المسوئين الرسمي والشعبي بكل ما يتعلق بقضايا النازحين. كما انه عُقد دصة قوية للإعلان المخصص "المبادئ المرشدة عن النازحين" الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان في أبريل (نيسان) 1998. لمعلومات تفصيلية عن موضوع النازحين راجع العدد المخصص الصادر من مركز توثيق مفوضية اللاجئين

Refugee Survey Quarterly, vol 18(1), 1999.

في السودان، ومناطق أخرى من العالم. لم يجد نزوح السكان المدنيين - تحت سبار عمليات "التطهير العرقي" كما حدث في ولاية جنوب كردفان وولايات أعالي النيل - تأثيراً عرضياً للعمليات العسكرية والفراعات، بل إنه بات هدفها الأساسي ذاته. طبقاً لمصادر عديدة يوجد على الأقل 26 مليون تاجر داخل حدود بلادهم في كل العالم، وتأتي أفريقيا على رأس القائمة. غير أن مفوضية اللاجئين لا تقدم مساعدتها إلا لحوالي 5 ملايين من بينهم. انظر 74 مليون شخص لاجئ وتاجر، [عكاظ، 12/1997/12].

من المعلوم ان مهمة "المفوضية العليا للاجئين" الأساسية هي توفير الحماية للذين يهربون حدوداً دولية. حسب إتفاقية 1951 هم "الأشخاص الذين يوجدون خارج بلد جنسيتهم أو خارج بلد إقامتهم المعتادة" كما تسعى المفوضية للوصول إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين. لذلك فإن النازحين لا تشملهم رعايتها بموجب النظام الأساسي للمفوضية أو بموجب البود القانونية الدولية أو الإقليمية وبالتالي فهم لا يتمتعون بنفس حقوق اللاجئين. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حددت شروطاً للإزامن لمشاركة المفوضية في برامج مساعدة النازحين، إذ يجب ان يكون هناك طلب بمعد من الأيمن العام أو احد أجهزة الأمم المتحدة المختصة وموافقة الدولة المنية. في الواقع ودفاعاً عن "القيادة الوطنية" تكون الدول في أحيان كثيرة غير مستعدة للسماح للجمعية الدولي بالتدخل في عمليات تؤثر

على مواطنيها وداخل حدودها .

5- عدد النازحين في السودان 3,527,000 منهم 1,880,000 من الأطفال، 1,200,000 من النساء والبناتي 447,000 من الذكور . عانى النازحون من غياب خطة قومية لحل مشاكلهم . ولم يشرع عملياً في وضع مأساتهم على خارطة الإهتمام الوطني العام إلا باقتاد المؤتمر القومي الأول للنازحين خلال الفترة 26-31/12/1989 جماعة الشعب بأمدرومان . تضمن جدول أعماله 13 جلسة عمل وقد تخلته مستديرة النازحين تحت إشراف اللجنة السياسية لمجلس "قيادة ثورة" يونيو (حزيران) 1989 . شارك في أعماله 300 عضو من الجامعات والهيئات والمنظمات الطوعية بالإضافة إلى موفدين من المنظمات العالمية العاملة في السودان . وقد درس المؤتمر السياسات العامة للدولة حول النزوح واليهاب والتشريعات والمخطط وبرامج إعادة التوطين من خلال 3 لجان: لجنة جذور المشكلة وأسبابها وآثارها، لجنة السياسات واليهاب والتشريعات، ولجنة المخطط والبرامج والتسليطات المستقبلية .

6- انظر

Internally Displaced Persons in Africa: Assistance, challenges, opportunities, RPG, Washington DC, USA, 1992.

7- أعلن السودان في يونيو (حزيران) 1994 رفضه التنسيق مع المفوضية السامية للاجئين فيما يخص حركة "النازحين" باعتباره ذريعة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد . وكان عهد أحمد حسين، مستند اللاجئين، قد دعا لمعالجة مشكلة النازحين في الإطار الداخلي وفق النواحي الخاصة بالسودان بعيداً عن سياسة التدويل حفاظاً على السيادة الوطنية . انظر "السودان يرفض التنسيق مع المفوضية السامية بشأن النازحين"، [الإحاذ الوطني، 1994/6/16] .

8- راجع كتاب عصام الحناوي

Environmental Refugees, UNEP, Washington DC, USA, 1985.

9- انظر

"A Sea Change in the Sahel", by F. Pearce, *New Scientist*, [2/2/1991].

10 - انظر حاشية 4 .

11- انظر

UN Office of Emergency Operations in Africa, Status Report, 1995.

12- راجع

Environmental Refugees, by J. Jacobson, World Watch Paper, No 86, 1985.

13- انظر

Reversing Africa's Decline, by L. Brown and E. Wolf, World Watch Paper, No 65, 1985.

14- انظر ورقة تيسير إبراهيم الفصل

Displaced Women and Children in the Sudan, by T. El-Fahal, Vienna, Austria, July 1990.

حددت معلومات رسمية أن عددهم 3,527,000 نازح (انظر حاشية 5) أكثرهم أطفال ونساء وشيوخ؛ معظمهم من جنوب السودان وأغلبهم يعيشون حول العاصمة، النازحون بحجم المشكلة وأثارها، [الإقادة الوطني، 1989/12/21]. لمزيد من المعلومات وتقييم لدور المجتمع الدولي في دعم نازحي السودان انظر الفصل الثاني للباحث هيرام روبر

"The Sudan: Cradle of displacement", by H. Ruiz, in *The Forsaken People* by cohen and Deng (2 حاشية).

15- اجتمعت الحكومة السودانية في استشار زيارة الدكتور فرانسيس دين، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين في العام 1992 للخرطوم وركبت على أن:

"في هذا السياق تأتي إشادة د. فرانسيس دين بالأوضاع في معسكرات النازحين التي زارها دعفا لكل الإقتراعات والإتهامات التي تثار ضد السودان في هذا المجال مؤكدا أن احوال النازحين في السودان أفضل من جهات كثيرة في العالم وأن الصورة التي ترسمها وكالات الأنباء العالمية عن النازحين في السودان مثيرة للواقع تماما".

راجع "عمدة النازحين لملاحظتهم"، [الإقادة الوطني، 1992/11/2]. وكانت الحكومة السودانية قد قرئت على لسان الدكتور عبد العظيم التميمي الزيارة التي قام بها الدكتور فرانسيس دين، باعتبار أنها "صححت التهم المخاطرة الذي علي بأذهان الكثيرين نتيجة الحملة المماثلة التي شنها الإعلام الغربي حول وضع النازحين في السودان".

انظر "آلان الصورة بأصمة: دكتور فرانسيس شيد وضع النازحين في السودان". [السودان الحديث، 1992/12/1]. انظر أيضا إفتاق سوداني-دولي لإغاثة النازحين في الجيوب وكردفان، [الخرطوم، 1995/3/5]. وراجع

"Sudan: Bashir Evicts Southerners from Khartoum", *New Africa*, May 1992.

تعدّ عملية "شرمان الحياة" التي دعمتها الأمم المتحدة بكلفة إجمالية تجاوزت بليرني دولار شقة فاصلة في العمل الدولي الإنساني وقدرته على تقديم مساعدات مباشرة لضحايا النزاع في جنوب السودان بإدارة وكالين من الأمم المتحدة ومشاركة أكثر من 39 منظمة دولية وسودانية غير حكومية. بل يقدمها بعض من أنجح وأكبر عمليات إغاثة عرلها التاريخ وسجلت في مضابط الأمم المتحدة تحت إسم "تمودج السودان"، وتم الإستفادة منها في عمليات أخرى في إثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وغيرها من الدول. انظر شهادة الدكتور الفليب حاج الطاهر، منسق البرنامج ومنوحي عام الإغاثة قبل انقلاب وينو (حزيران) 1989 "شرمان الحياة: أقد مليني سوداني من الموت جوعا"، [الخرطوم، 7/12/1994]. وقد تعرضت عملياتها إلى مشاكل جمة. لعل من أبرزها إصرار الحكومة السودانية أن عمليات الإغاثة يستغل كسار للمساعدة في تسليح المتمردين في منطقة الحرب. انظر "الخرطوم تهم وكالات الإغاثة بتسليح المتمردين". وراجع إتهام الدكتور كبشور كوكو، وزير التربية والتعليم، لبعض المنظمات بجمل السلاح قبل الطعام والذخيرة قبل الدواء "وزير سوداني يتهم الإغاثة بتسليح التمرد". [الشرق الأوسط، 1998/5/22]. زاد من تعقيدات عمليات شرمان الحياة إتهام الدكتور جين فرتق، زعيم حركة تحرير شعوب السودان، منظمات الإغاثة العاملة في جنوب السودان بالبيع والشاد

وأعداد أموال المساعدات الإنسانية والدخل في السياسة وتلقي بعض مسؤوليها عمولات. انظر "تقريب" يحمل بعض على منظمات الإغاثة، [المياه، 1998/7/29]. وكانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قد نشرت مقالاً في 1998/10/11 ذكرت فيه أن الهدف الأساسي من جهودات الإغاثة لجنوب السودان هو إطالة أمد الحرب هناك. وتأييد الحكومة السودانية قراراً أصدرته منظمة "أطباء بلا حدود" ذكرت فيه أن بعض المنظمات غير الحكومية تسيء استخدام الإغاثة بتحويلها إلى قوات المعارضة بدلاً من المواطنين المحتاجين. انظر "السودان يؤكد سوء استخدام مواد الإغاثة في الجنوب"، [الشرق الأوسط، 1999/3/11]. انظر وصدا لصلبايا في المرحلة الأولى، مرجع الباحث هيرام روبر (حاشية 13). الجدير بالذكر أن 90٪ من برنامج شراء الحياة للإغاثة يذهب للمناطق تسيطر عليها "حركة تحرير جنوب السودان"، 90٪ من المساعدات ترحل عن طريق الجو وأن 80٪ تأتي من مطار مسكو وكوتشيك في شمال كينيا و 20٪ عن طريق شمال السودان.

16- يمكن حصر مسار الجهود الرسمية فيما يتعلق بموضوع النازحين خلال رصد أسماء المئات الرسمية المختصة. أول مؤسسة تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم 52 في أول أغسطس (آب) 1984 هي "الجنة العسكرية لإدارة الإغاثة"، ثم تحولها في نوفمبر (تشرين الثاني) 1984 إلى "الجنة العليا للإغاثة" ثم صدر قرار جمهوري في 1984/12/24 بتكوين "الجنة العليا لمكافحة الكوارث والجفاف والتصحر"، ثم أعيد تسميتها تحت اسم "هيئة الإغاثة والتأهيل" في العام 1986، ثم هيئة النازحين التي تطورت ليتأسس على أنقاضها "المجلس القومي للنازحين" ليصبح بعد ذلك "مفوضية الإغاثة والتعمير". لزم من التناوب عن تطور مشكلة النازحين انظر

Khartoum's Displaced Persons: A decade of despair,
US Committee for Refugees, Washington DC, USA,
1990.

والتغطية الواسعة التي قامت بها الصحافة العربية انظر "حكومة البشير تشدد أبناء الشعب السوداني إلى معسكرات في الصحراء"، [الرياض، 1992/6/3]. وقد حاولت أجهزة الإعلام السودانية تقديم صورة زائفة عن أحوالهم. انظر "النازحون: صورة من قرب، الطعام والسكن والعلاج والتعليم واللبس مجاناً بمعسكرات النازحين"، [الإنتاذ الوطني، 1993/2/7].

17- كان اقتناع بعض النازحات من شمال كردفان (قبائل عربية) في أعمال الخدمة المنزلية وبيع الحمور البلدية وإحتراف الدعارة في ولاية الخرطوم موضوع مز وجدان تلك المشاعر خاص بمثلها من "أولاد المدن" الذين لم يروا من النساء غير الزاوية التي تتعلق بالشرف وكرامة القبيلة. وقد كبت عدداً من المقالات التي لم يستطع كاتبوها إستيعاب آثار الظروف الإقتصادية والإقتصادية تأهيلك عن السباسب والبيئة التي قدّدت بالملادين من فقره الرّف إلى "شفاء حفرة من نار". وقد عبر عن ذلك الإعلامي المسلمي البشير الكباشي حين ذكر:

"تذكرت جزءاً عزيزاً... غمرته موجات التصحر وأغرقت عمار
الرمال الزاحنة... كان مسطّ الرأس وذكريات الطفولة وأيام
الصبا... أذكر أنماط السبط الإجتماعي في دار الكباش. أن تحول
الثقة البدوية لدى الكباش في الأسواق عرماً. بل أن الحياة أحد
المقتنيات التي لا تشدّ بشن لدى ثاة الكباش فيعاب عليها مجرد
الشرب وتناول الطعام في المناطق العامة مهما كانت الظروف. فهي لا
تناول شرايبا في محضر الرجال وتفضل أن تظل اليوم كله تقاوم المعلنش
وتعاني لسعات الظنّ والجوع دون أن تجترع شرية من ماء. والآن
استشدن على أطراف المدن في بيوت الخيش والصفيع وتعلن منها ما
كانت تحظر بالبال ولا يحسّلها الحاطر... الآن في مقام المولع

(الشيخ أبو زيد) زوّعت الكثيرات الكبير مما نشأن عليه... فزعن

بعضاً من خصال البدوات وقيم الكوين.

"من وسط الخرطوم إلى أعناق الكبايش"، [الإقاذ الوطني، 1994/5/29]. ما لم يحدثنا عنه المسلمي الكباشي أن يوت الصنيح التي تشغلها النازحات تحولت الآن إلى "سوق الناقة"، أحد معالم غرب أمدردمان والتي تخضع لإدارة عمليات (مجلس) مدينة أم بدو بأنها صارت أحد "معالم المدينة السياحية"!! انظر أيضاً تصريح الجنرال عمر ميرغني عشيرة، [الإقاذ الوطني، 1994/9/21]؛ ودراسة عن "أمن التجمعات العشوائية"، للجنرال توفيق جلال، المركز الديمغرافي، القاهرة، مصر، ديسمبر (كانون الأول) 1995.

18- انظر الفترة 44 من تقرير كاسبر بيرو، المبعوث الخاص لحقوق الإنسان، للدورة 51، لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف، سويسرا، 8 مارس (آذار) 1995.

19- عن ضحايا الحرب الأهلية في السودان انظر فصل استهلال، حاشية 26. وكان السياسي أندرو وود قد ذكر أن:

"ضحايا الحرب حتى العام 1989 بلغ 7188 قتيلاً من القوات

المسلحة و27 ألف قتيل من حركة تحرير شعوب السودان وأكثر من

¼ مليون مواطن. إضافة إلى تزويج أكثر من 5 ملايين مواطن من

قراصم في الجولب، إضافة إلى أكثر من مليون رأس من الماشية".

انظر "حصائيات وود"، [الإتحادي، 1993/11/16].

20- انظر دراسة الدكتور صديق أم بدو

The Naziheen: Drought and civil war victims in the Sudan, By S. Umbadda, 2nd Group on Population Displacement and Resettlement in the Middle East, Yarmouk University, Irbid, Jordan, March 1991.

21- بدأت منذ منتصف الستة الثامن من القرن العشرين في إعلام المجبهة القومية الإسلامية (الراية،

أولاً، أخبار الإسعج... الخ) والإعلام العربي حملة جائزة عن الإغترافات الأفريقية للكنس السوداني.

وتمثل الأخبار والمقالات والتحقيقات التي نشرتها صحيفة "الإتحاد" النيبانية عينة من أساليب تلك

المسلة التزويقية. انظر "مصادر أمية سودانية: 100 ألف من أتباع قرقق تسللوا إلى الخرطوم،

[الإتحاد، 1986/11/26]، أعقبها بقرار مطول عن "حزام الرعب يطرق العاصمة السودانية"

[الإتحاد، 1986/11/27]. وتواصلت حملة التزويق من آثار حزام النازحين حول العاصمة.

وذكرت بعض التحقيقات المهددة التي تسبب فيها 96 "مستوطنة" (تم مستوطنة) عشوائية

والذين أصبح سكانها يشكلون أكثر من 50٪ من سكان العاصمة. انظر "سكان الخرطوم 5 ملايين،

نصفهم من اللاجئين"، [الوسط، 1992/4/13]. اتفق الذي يشعر به بعض من مواطني أواسط

السودان من القبائل العربية من تأثير النازحين واللجائين على هويتهم وحدت شعبيته في مسألة الأستاذ

مضوي القزبي إكثار بكرة حول مخاطر التحولات السكانية حول الخرطوم وأكل واضحة في الدولة

السودانية، [الحياة، 1998/9/24]، وحذر فيها؛

"إننا انهارت تركيبتها الحالية، أو حيث بما عابته ظن ينشأ ما حوله

نجم واحد في قطبة".

22- حث الإتحاد الأوربي الحكومة السودانية على وقف إزالة معسكرات النازحين بالقرب من

الخرطوم وحماكة الذين يهيمون بكل سكانها . كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أدانت فيه معاملة الحكومة لمسألة النازحين . انظر "عمود إلى هدم المنازل في الخرطوم والإجراءات تشمل 70 ألف أسرة"، [الشرق الأوسط، 1992/4/28]؛ "النازحين من الحرب والجفاف في السودان يعانون في معسكرات حول الخرطوم"، [الشرق الأوسط، 1992/5/9]. وردت الخرطوم على الحملات الإعلامية فذكرت أن "إبعاد النازحين تم لإزالة السكن العشوائي"، [الخرطوم، 1994/10/22؛ 1994/11/6].

23- المزيد من التفاصيل راجع

Sudan Invisible Citizens: The policy of abuse against displaced people in the North, Africa Rights, London, UK, 1995.

وكان التجمع الوطني الديمقراطي المعارض قد وضع موضوع النازحين على قمة أجندته الإعلامية . انظر "اتصالات دولية عاجلة لبحث مشاكل النازحين السودانيين"، [الشرق الأوسط، 1995/9/2].

24- راجع "منظمة دولية تدعو لوقف عمليات الترحيل القسري للنازحين"، [الشرق الأوسط، 1995/2/28]؛ "قرار منظمة الحقوق الأفريقية عن النازحين في السودان"، [الخرطوم، 1995/6/3]؛ وتصريح الأستاذ أظفاري أشور مايكل، عضو مجلس الأمناء، مؤسسة السلام والتنمية "توطين أكثر من 3 ½ مليون نازح في الجنوب" في قرى السلام [السودان الحديث 1992/5/23]. وكان قد أعلن الدكتور أحمد العاصم، نائب مستند اللاجئين وقتها ونائب وزير الداخلية حالياً، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1993 أن حرب الجنوب أدت إلى لجوء ¼ مليون مواطن إلى خارج السودان وتزوج 3 ½ مليون مواطن إلى مدن وقرى شمال السودان. [الخرطوم، 1993/11/18].

25- راجع دراسة سوير السيد خليل

The Socio-Economic and Political Implications of the Environmental Refugees in the Vicinity of Omdurman, by S. Khalil, Environmental Monograph Series, No 6, IES, U. of Khartoum, Sudan, 1987.

26- عالجت الحكومة مشكلة أطفال النازحين في إطار أنها مشكلة "تنشؤ" واختلال دور الوالدين وضفت تماسك الأسرة . انظر غنمين الصغني عبود سلطان "معالجة التشرد خطوة أول على مدارج الرقي الاجتماعي"، [التقارير الملخصة، 1992/8/10]. انظر أيضاً الفصل الثالث، الجنوب، حاشية 40؛ عن دراسة الباحثة البريطانية شاونن منتشمون *Nuer Dilemma* عن تجربة النازحين من قبيلة النوير في الخرطوم.

27- انظر التقرير الذي أصدرته منظمة "واحد أفريقيا" في سبتمبر (أيلول) 1995

Children of Sudan: Slaves, Street Children, and Child Soldiers, HRW, N. York, USA, 1995.

وكان القسيس فيريال روفيك جور، وزير الدولة بوزارة العلاقات الخارجية السودانية، قد ذكر أن: "السودان طاروب الرق منذ زمن جيد وإن ما يحدث في منطقة بحر النزال بسبب الحرب لا يمكن وصفه بتجارة الرقيق وإن الأمر لا يهدى أن بعض الأطفال الذين تنشدهم الحرب يتم تبنيهم من بعض الأفراد".

انظر "دوريج: لا يوجد رف... ولكن تبني لأطفال شردتهم الحرب"، [الخرطوم، 1996/7/22]. توجد لدينا قائمة بأسماء الأطفال الذين أرسلتهم "حركة تحرير شعوب السودان" - والذين شردتهم بعض المصادر بحوالي 3 آلاف طفل - إلى كندا للتجنيد القنائدي والتدريب أعضائها إدارة الأمن الحاربي السوداني بالتعاون مع بعض النازحين. المدير بالذكر هنا أن بعضهم تم ترحيله منذ 1995 إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج "إعادة التوطين" لشمال أمريكا [لنف "الأطفال والحرب الأهلية"، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

تجنيد الأطفال من القضايا التي استخدمتها الحكومة السودانية في حروبها الإعلامية ضد "حركة تحرير شعوب السودان". فقد ذكر الدكتور أحمد العاص في نوفمبر (تشرين الثاني) 1993 أن: "هناك 14 ألفاً من 50 ألف طفل كانت تحتجزهم وتستخدمهم حركة فرق موجودون حالياً في مسكون كاكوما بكينيا. أما البقية فمنهم من هرب إلى أهله ومنهم من لم يسمع منهم من لم يترك".

[الخرطوم، 1993/11/18]. ولكن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان كانت قد اتهمت الحكومة السودانية أيضاً "بالقاء القبض على الصبية والشباب من أعمار 14-34 عاماً" بدعوى التجنيد الإجباري في الخرطوم [الراصد، أبريل 1995].

28- انظر دراسة الدكتور جلال الدين الطيب "Some Development and Demographic Features", by G. El-Tayeb in *The Sudan and the Developing World*, DSRC Series, vol 1, KUP, Khartoum, Sudan, 1986.

29- انظر تقارير مصلحة الإحصاء الجبرية، الخرطوم، السودان، 1982.

30- انظر "بسبب الجفاف والتصحر: 36% من مواطني شمال كردفان نزحوا إلى العاصمة والمدن الكبرى"، [الخرطوم، 1994/6/25]. ولزبد من المعلومات عن الهجرة الداخلية في السودان وآثارها راجع كتاب الدكتور محمد عوض جلال الدين "بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث"، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، من دون تاريخ.

31- انظر حاشية 28.

32- انظر تصريح محمد الحسن الأمين، والي شمال كردفان "سد قدر كبير من الفجوة الغذائية والباقي 43 ألف طن"، [الخرطوم، 1994/4/9].

33- انظر تقارير وزارة المالية والاقتصاد، الأبيض، إقليم كردفان.

34- انظر حاشية 26.

35- راجع حاشية 26.

36- راجع حاشية 26.

37- لمعركة المزبد عن سياسة الحكومة السودانية وتنفيذها لبرنامجها انظر "السودان: لاجئون في بلادهم" التقرير الذي أصدرته منظمة "راصد أفريقيا" في 20 يوليو (تموز) العام 1992 [صوت الكويت، 1992/7/15]. ونسخته باللغة الإنكليزية

Sudan: Refugees in their own country, Africa Watch, London, UK, 1992.

38- انظر "تجدد الحديث عن سبي المدنيين في دارفور، إتهام خطير ضد مليشيات من البقارة"، [الأيام، 1988/5/13].

الموقف الحازم والمنتف الذي تبنته الإدارات الحكومية القديمة والأمنية بعد انقلاب يونيو (حزيران) 1989 في التعامل مع النازحين واعتبارهم مسألة سيادية داخلية كان سبباً لاتزعاج عدد من منظمات حقوق الإنسان والإغاثة الدولية. وتمثل ذلك في الهجوم الجوي على معسكرات النازحين والإبعاد القسري لهم إلى معسكرات "السلام" وعزل الأطفال والإشهاد ببرامج البشير الإسلامي والتدريب العسكري لهم وعدم تصديها بشكل كافٍ لعمليات الإخفاء والاسترقاق. لمعلومات تفصيلية ووقائع انظر الشهادات التي قدمها عدد من المهنيين بالشأن السوداني أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية التابعة للكونغرس الأمريكي في مارس (آذار) 1995، ونشرات منظمات حقوق الإنسان ونشرة SDG وتقارير المبعوث الخاص لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ونشرات "راصد أفريقيا" خلال الفترة 1990-2000 [توجد أيضاً ملفات مختصة عن الموضوع (الاسترقاق، حقوق الإنسان، العمليات العسكرية في الجنوب، منظمات الإغاثة، عملية شربان الحياة)، وحدة التوثيق، مؤسسة المجتمع المدني السوداني].

39- انظر تصريح الدكتور غازي صلاح الدين، وزير برئاسة الجمهورية وقتها ووزير الإعلام حالياً "توفير الإحتياجات الغذائية والصحية لمعسكرات النازحين"، [السودان الحديث، 1993/5/16]. كانت الحكومة حريصة على إعطاء إظهار إيجابي عن نجاح سياستها في الزراعة وتوفير الغذاء وقدرتها على إغاثة الدول الأفريقية المتأثرة بالجفاف. فتبرعت من خلال مجلس الصداقة الشعبية (الحكومي) في نوفمبر (تشرين الثاني) 1992 بحوالي 5 آلاف طن من الحبوب لإغاثة دول جنوب شرق أفريقيا المتأثرة بالجفاف (زامبيا، زيمبابوي، ملاوي، موزمبيق، وأنجولا) مما ترك أثراً كبيراً في هذه الدول [الإشاد الوطني، 1992/11/30].

40- انظر الفصل الثاني "السودان: قارة من النزاعات المسلحة".

41- انظر حاشية 7.

الفصل الثامن

السودان إلى أين؟

إستنتاجات وتوقعات عن السلام السودان إلى أين؟

السودان قطر شاسع مترامي الأطراف وهو الأمر الذي مكّن معظم القبائل السودانية ان تعيش، خلال حقبة زمنية طويلة، في عزلة نسبية عن بعضها بعضا. وقد شجعت هذه العزلة تطوير هويات عرقية قوية، كثيرة الشكوك في كل غرب. ولقد حدث انحراف محزن عن هذه التقاليد خلال فترة تجارة الرق وتجريدات الإسترقاق البغيضة، حينما أخذ الجلالة الشماليون يقومون بغارات على الجنوب، وبحال النوبا والأقنسا لإستعباد الآلاف من أهلها. لكن تطبيق ما يسمى بـ "السياسة الجنوبية" خلال الفترة الإستعمارية أعاد الشمال والجنوب لحالتها السابقة من العزلة. ومع قدوم الإستقلال خلف الشماليون الإداريين الإستعماريين في وظائفهم، مما أعاد التوتر العرقي بكل قله مصحوبا بعدم الثقة، مرة أخرى، إذ لم يطوخوا السبان أو الففران. انتشر النزاع العرقي بعنف شديد العام 1955 واستمر، من دون انقطاع، حتى التوقيع على اتفاقية أديس ابابا العام 1972. ولم تكن محض صدفة أن تبع توقيعها، في العام نفسه، توقف كل محاولات الإستقلال عن رأس المال العالمي ومؤسساته. أما انقلاب يوليو (تموز) العام 1971 اليساري، الذي نجح في الإستيلاء على السلطة لبضعة أيام، والذي قاده تنظيم ما يسمى بـ "الضباط الاحرار"، ودعمه الحزب الشيوعي، فإنه أحدث صدمة وارثاكا لدى القيادة التقليدية بيد انه تم إحتباطه وتصفيه آثاره بدعم عالمي وتشبثت القوى المهزومة نفسها وقها بسلطة الدولة، مرة أخرى، من ذلك الوقت وإلى يومنا هذا.

ثم القضاء على انقلاب العام 1971 كان الفصل عن أي إدعاء بالإستقلالية عن السوق العالمية، وإسقاط كل الحواجز أمام رأس المال العالمي وتوسيع رقعة "التعاون المتبادل" معه. وخلال ما يزيد عن 3/4 قرن من الزمان من الاستسلام لهذا الطريق الوعر وقعت جدد من الكوارث المخيفة في حق الوطن والمواطن السوداني؛ جلاها من صنع هذه السياسات وحصاد اليباب الذي أشرقت عليه بإخلاص تام القوات الحاكمة.

⑥ فقد نحو 3 ملايين أرواحهم من جراء النزاعات المسلحة، وموجات الجفاف والتصحر.

⑦ صار نحو 6 ملايين نسمة يعيشون تحت خط الفقر، حسب تعريفه العالمي، معدمين لأمأوى لهم.

⑤ كما صار ما بين 4 و5 ملايين تازحين داخل بلادهم؛ وحوالي 3 ملايين غادروا البلاد كهاجرين أو لاجئين.

⑥ أزيلت الغابات، عملياً، في كل مناطق الغابات بشمال السودان الذي تبلغ مساحته حجم مساحة أوروبا الغربية، وفقدت 17 مليون هكتار من الأراضي، التي كانت صالحة للزراعة المطرية، غطاءها النباتي، وتحولت إلى غبار تذروه الرياح. وانخفضت محاصيل الحبوب إلى 30% من مستوى إنتاجها السابق في مناطق الزراعة المطرية.

⑦ انخفض متوسط الأمطار إلى أقل من $\frac{1}{2}$ متوسطه السنوي، وصار من الصعب التمكن من طول الأمطار. لم يزد متوسط الإنتاج الصناعي، والذي يتكوّن بصورة رئيسية من الصناعات التحويلية، على 15%، فقط، من طاقته. وارتفع حجم الديون الخارجية من 298 مليون دولار العام 1972 إلى 16 مليار دولار العام 2000، وبلغ حجم الأموال المهرّبة حجماً مذهلاً إذ وصل، هو الآخر، إلى 14 مليار دولار. وقد الجنيه السوداني 99.99% من قيمته بعد أن كان يساوي 3 دولارات أمريكية صار الدولار يعادل 2100 جنيه.

⑧ زادت نسبة ارتفاع عدد السكان من 3 إلى 3.5% مما تسبّب في زيادة سكانية تبلغ 60%.

⑨ وتقلصت الخدمات الاجتماعية إلى مستوى غير مقبول ونحن نعيش في فجر القرن الحادي والعشرين، كما تزايدت نسبة الأمية بعد أن كانت في تراجع.

إن الاستغلال الجائر الذي لم يسبق له مثيل للمنطقة الطبيعية الوسطى (السافانا الشبية، انظر شكل 13، ص 125) في السودان، واستمرار الجفاف، أنكم مساحات كبيرة من التربة فزّاجه أصحاب الأراضي للتوسع نحو الأرض البكر في الجنوب وحبال النوبا ومنطقة الأقنسا وجنوب دارفور. وفي نهاية السبعينيات القرن العشرين بدأوا مرحلة جديدة من العمل في عدد من المشاريع لاستغلال ثلوث الموارد الطبيعية النفط والارض والمياه في الجنوب.

كان ردّ ولايات الجنوب وأهله هو تشكيل "حركة تحرير شعوب السودان" وجناتها العسكري وما خرج بعد ذلك، من تحت عبائتها من قوات وملبشيات. ومن الأشياء ذات الدلالات المهمة، التي نعيد تشيئها

هنا مرة أخرى، ان أول هجمات نفذها "جيش تحرير شعوب السودان" استهدفت منشآت مشروع قناة جويقلي وحقول شركات التنقيب عن النفط. وقد أدى هذا التوجه الجديد، المهتم بالموارد الطبيعية - في تقديرنا - إلى تغيير شامل في طبيعة الحرب ودوافعها. لم يعد القتل العشوائي للشمالين والتطهير العرقي يمارس، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الأولى. على العكس من ذلك انضم جدد من الشمالين، وأعداد أكبر من جبال النوبا والأقسناء، إلى صفوف "جيش تحرير شعوب السودان" الذي طوح نفسه مدافعاً عن كل الرف السوداني ضد تسلط مؤسسة الجلابة. ورغم هذا فإن الكثير من المقاتلين على جبهتي القتال مازالوا ينظرون إلى النزاع على أساس انه نزاع ذو طبيعة عرقية-دينية. وحقيقة الأمر ان هذه العناصر العرقية-الدينية ماعدت العناصر الرئيسية التي تحكم في الصراع، كما كان في الماضي، إذ ان التنافس على الموارد الطبيعية، والذي فجره التردّي البيئي في الشمال، قد أصبح الآن أكثر العناصر أهمية في الحرب الأهلية الثانية في السودان. وهكذا نشاهد، وبوضوح تام، كيف يتحول نزاع ذو غطاء عرقي-ثقافي، تدريجياً، لكن بحزم وخطوات واضحة، من خلال التردّي الإيكولوجي المتواصل إلى نزاع حول مصادر الموارد الطبيعية.

ان الزراعة الآلية واسعة النطاق التي اندفعت اليها مؤسسة الجلابة ودعمها مؤسسات مالية إقليمية ودولية، والتي نمبرها المهّم الرئيسي في وقوع جبهة التردّي الإيكولوجي، يمكن وصفها بالزراعة الجائرة، المتقللة واسعة النطاق؛ فهي تستل التربة إلى ان تستنفدها ثم تنتقل إلى أرض بكر أخرى لتكرّر العملية نفسها. انها تحطّم أسس بقاء واستقرار البشر والنبات والحويوان. ان التجربة السودانية المريرة تؤكد ان لمسة معدات الزراعة الآلية تحول التربة إلى غبار.

وبذلك يقدم السودان، من وجهة نظرنا، مثالاً مخزناً لكيف ان الشعب الوطنية الحاكمة بعد ان أنهكت موارد بلادها الطبيعية وبذّدت عائداتها، أصبحت الآن تميل إلى التوجه التوسعي الشرس المدعوم بقوة الحديد والنار - برا وبحوا - والسف الفاشم في عمليات نهبا، وبصورة فاقت في كثير من جوانبها ظلام الحقبة الإستعمارية؛ مما يدفعها إلى مصادرة الديمقراطية والحريات وتصفية ركائز المجتمع المدني؛ بل وفي كثير من الأحيان إلى تجاوز قمع شعوبها بالعدوان على جيرائها، والمساهمة - من دون مبالغة - في زعزعة أسس السلام الإقليمي.

احتمالات السلام

ان وضع كل ماسبق ذكره في الحسبان يعني ان احتمال سلام عادل ودائم (شكل 46) يعتمد على مدى ومقدار تفهم طبيعة العوامل المتغيرة التي تفجر الصدمات الدامية والنزاعات المهلكة؛ وتحافظ على

جذوتها متقدة. نحن نرى ان نجتّب أيّ نزاعات مستقبلية يستدعي أولاً إحداث تغيير فعلي في الطريقة الراحة لإستخدام الأرض وتوظيفها، وذلك بوقف ما يحدث حالياً من حرث جائر لأراضٍ لا تحتل ذلك، ووقف سيطرة الدولة على عملية تملك الأراضي من دون رقابة من المجتمعات المحلية صاحبة الحق الأساسي فيها، وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي نحو السوق الداخلية وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية من الغذاء. ان السلام الدائم يعتمد على الآتي:

⑤ إصلاح زراعي شامل متكامل على نطاق الوطن؛ يعيد الأرض إلى مالكيها الحقيقيين، ووقف التوسع العشوائي والجائر للزراعة الآلية، وببطل حق امتياز حيازة مساحات كبيرة من الأراضي للملك متبئين عنها.

⑥ مساعدة المزارعين والزراعة في إعادة تأهيل بناتهم الطبيعية.

⑦ أن يوظف الإنتاج الزراعي المباشر لكي يلي احتياجات الإكفاء الذاتي من الغذاء، من خلال عملية فك ارتباط تدريجي وإتقاني من السوق العالمية.

⑧ إستكشاف عناصر الرطب المباشرة وغير المباشرة بين تطبيق سياسات تنمية عادلة ومستدامة وكل ما يؤدي إلى تحقيق سلام دائم.

⑨ تحقيق إنجازات ديمقراطية واسعة في كل عناصر المجتمع المدني؛ بالإضافة إلى احترام ممارسات وحقوق كل المجموعات - نوعياً وجغرافياً وعرقياً وثقافياً وديناً - على صعيد القانون والتطبيق.

⑩ دعم وتقوية قدرات الجماهير السودانية في المشاركة في عمليات إعادة تأهيل الأرض والموارد الطبيعية المتدهكة.

كما قد أشرنا، في البداية، إلى ان السودان يمثل نموذجاً مصغراً للقارة الأفريقية كلها؛ وللأسف الشديد فإن وجه الشبه يمتد هنا من التعميم إلى التخصيص المحدد في مجال الإنتاج الذي فرضه السوق العالمية كنتيجة للمواد الأولية، وبالتالي يستنزف السودان ثرواته الطبيعية بصورة لاشئ لها. ان سكان الأرياف في جميع ولايات السودان والفئات الإجتماعية المهمشة (الشماسة) والطبقات الوسطى التي افقرت، ظلت وما زالت تناضل ضد هذه السياسة قصيرة النظر. وسيكون من الحزن للسودان وشعبه ان تكون حصيلة عقود من الحرب الأهلية وشلالات الدم وموت ملايين الأرواح هي إعادة تدوير عوامل الإستغلال التي ابتدعتها

431 إلى أين؟

مؤسسة الجلالة في السودان، ومواصلة استنزاف الموارد الطبيعية للبلاد؛ الأمر الذي نعتبره حرماً على الناس بوسائل أخرى.

فهرس

أديس أبابا 19، 65، 98
 أفينيان 47
 أرباب إسماعيل قارس (دكتور) 256
 إرتريا 19، 47، 88، 91، 113، 152، 277، 310، 392
 أروك طين أروك (جنرال) 13
 أزوري محمد علي أبو سم 379
 أسامة بن لادن 7، 150
 أسامة مهدي (دكتور) 62
 إسرائيل 53
 إسماعيل الأزهرى 137
 إسماعيل خيس جلاب (القائد) 225، 243، 257
 أسمر 19
 أشول دين 13
 إعلان
 السوداني لحقوق الإنسان 5
 العالمي لحقوق القليات 46
 كوكادام 5، 17، 169
 نيروبي 55
 وثيقة للحكم القذافي 5
 أفريتيا السطى 113، 342، 374، 407
 أفغانستان 14، 19، 47
 أكابا 126
 أكيرا أوكازاكي (دكتور) 320
 الأمانة 348، 349
 الألبان 118
 الألباني 364، 366
 الأبيض 118، 230
 الإتحاد
 السويدي 9، 187
 الأوربي 14، 420
 الإدارة الأهلية 191
 الأردن 14
 الأرض
 استخدام 91-94
 ملكية 91، 108، 130-134، 155، 156، 218
 الأوربي 98
 الاسترقاق 427
 الاستخبارات
 السويدية 226، 257، 262، 285، 303
 326، 330
 الأمريكية 47، 159
 الإنسان العرب 19
 الأقباط 56، 116
 الأبارت العرصة المتحدة 32
 الأمن القوي 33، 34-36، 40-41، 64-66، 420
 الأثريا 98
 ألتايا 168، 182، 183، 186، 193
 ألتايا-1
 ألتايا-2

إبراهيم أحمد عمر (دكتور) 55
 إبراهيم الخليل 213
 إبراهيم النور (دكتور) 371، 388
 إبراهيم كرسى محمد (دكتور) 269
 إبراهيم موسى أحمد 387
 إبراهيم علي إيدام (جنرال) 231، 234، 257
 إمام الدن 367
 أم القاسم إبراهيم محمد (جنرال) 333
 أمركو أبو البشر 359
 أومبا 12، 30، 190
 أيل أيل (مولا) 54، 58، 109، 188، 192
 أيلي 411
 اتحاد
 إمام جبال الربا 16، 224، 296
 الفوج 16، 296
 قوى الشعب العاملة (انظر الحزب)
 اتفاقية
 أديس أبابا 13، 100، 141، 147، 163، 168، 427
 176
 شقودم 270
 البرام 240، 242
 النقط 29
 المحكم القذافي 5
 المرحوم السلام 13، 31
 الرجفي 240، 243
 السلام السودانية (البرغني خرق) 170
 الكابن 240، 270
 آثار الحرب الأهلية (انظر حروب)
 إثيوبيا 14، 19، 20، 25، 29، 80، 113، 152، 363، 407، 392، 368
 أحمد إبراهيم الطاهر 380
 أحمد إبراهيم دوج 375، 384
 أحمد الرضي جابر 261
 أحمد القوي سيكيما (دكتور) 64
 أحمد النبي عبد الرحمن (جنرال) 332، 333
 أحمد عبد الرحمن محمد 55، 237
 أحمد عبد الرحيم عمر (دكتور) 254
 أحمد عثمان عمر 337
 أحمد علي الأنام (دكتور) 56
 أحمد علي النصري 190
 أحمد علي كرتي 55
 أحمد محمد أحمد (جنرال) 64، 374
 أحمد يوسف حاشم 15، 54
 إدارة الأراضي (انظر حل النزاعات)
 آدم أحمد الطاهر (ميد) 259
 آدم محمد عبد المولى 386
 آدم مقرب دوسة 379

الخلع العربي 19، 26، 53، 151
 الدستور الإسلامي 167
 الدواعي للشمس 143، 157، 228، 255، 264، 379، 386
 الدمازين 278، 281
 أندو لجردين 13، 49، 58
 الدوم 118
 الديكتاتورية العسكرية
 الأول 43
 الثانية 43
 الذهب 29، 288، 321
 الرصد 281
 الرقيق 118، 136، 165، 190، 212-223، 285، 321
 الرق 126
 الزير باشا 373
 الزير محمد صالح (جوزال) 13، 125، 154، 267
 الزحف الصحراوي 370
 الزراعة الآلية 123-125، 137، 210، 219، 225، 231
 ، 290، 316، 372، 429
 الزرق 349
 الزنجرباب 113
 الساحل الأفريقي، 103
 لسانا 400، 408
 السعودية 8، 27، 280
 السياسة الجبرية 164، 189، 427
 الشرف زين العابدين المهدي 194
 شنتج خضر سيد (دكتور) 4، 46، 328
 الشنتج محمد أحمد 385
 الشناسة 146، 430
 الشيشان 19
 الصادق المهدي 20، 49، 159، 169، 170، 275، 327، 378
 الصخ العربي 29، 118، 376
 الصوبال 14، 69، 86، 396
 الطيب إبراهيم محمد خير (دكتور، السيد) 66، 378، 380
 الطيب عبد الرحمن عتار (جوزال) 377
 الطيب زين العابدين (دكتور) 237
 الطيارة 126
 الطياس عبد الرحمن الحظيفة (السيد) 65
 الطيب أحمد الطوشي (دكتور) 156
 التران 8، 14، 47، 151، 169
 نصف الإبتدائي 78
 التابات 122-123
 القاع الجيلي (جوزال) 66
 القاصر 342، 379
 القرعة الإسرائيلية 166، 191
 القتر لماني 25، 27
 قتلة 16، 205، 236، 283، 289
 القزح 281

الاتصال 8
 الأقصا 37، 147
 الانتاد 12، 87، 107
 التابورة كوكس 7
 البنك الدولي، 118، 126، 154، 155، 210
 البحر
 الأحمر 26
 المتوسط 19
 البحيرات 19
 البوران 363، 366
 البورصة 19، 47
 التجاني الطيب بابكر 193
 التجاني عبد القادر حامد (دكتور) 158
 التجمع الوطني الديمقراطي، 17، 144، 276، 298، 313، 332
 التحالف العربي (التجمع) 349، 358
 التريبي البني 77، 127-130
 التمدين 286
 الترواي 98، 297
 التبع السلافي 94
 الترتسي 71، 396
 الترم محمد الترم 57
 الثورة المهدوية 6
 لجهة المتحدة لحرور السودان الأفريقي 224
 الخفاف والشمع 84-86، 128-129، 141، 338، 400، 422
 بلجيكية 342
 بلجاء 20
 القاعة 260
 اعلان 230
 المدني 298
 حروب 233
 نداء 230
 الجيش السوداني 33، 34، 299
 الممارث (دريس الممارث) 105
 الحرب الأهلية (نظر حروب)
 الحروب الشعبية 340
 الحروب
 اتحاد قوى الشعب العاملة 6
 الاتحاد الديمقراطي 170، 296، 316، 330
 الأمة القوي 159، 169، 228، 266، 316، 330، 370، 385
 لجهة القومية الإسلامية 148-149، 150، 170، 370
 الشيرعي 147، 169، 316
 الخائب 6
 القيد رالي الديمقراطي
 القوي السوداني 224، 256، 259، 262، 330
 المؤثر الوطني 33
 الحفرق الأفريقية (نظر منطقة)
 الحكم الثاني 165، 209

370, 159, 152, 149, 65, 53
 البكر، ذي، وال (ذكر) 376, 359, 351, 156, 135
 البين 194, 21, 14
 البيرة 377
 أمان السودان 260
 أم بادو 408
 أم مافوق 22
 أسدرمان 409, 118
 أمين حسن عمر 330
 أسيدة النقاش 51
 أنابيب
 المياه التركي 26
 قتل النسط السويدي 176, 74, 26
 انتهاكات حقوق الإنسان 197
 أنجولا 423, 71, 69, 47, 14
 انقلاب
 رمضان (1990) 324
 زفير (1958) 44
 يوليو (1971) 427, 167
 يونيو (1989) 229
 لورندا 303, 22
 ليران 327, 266, 148, 62, 47, 32

ب

باجرة 377
 باتير 174, 118
 بار 283, 281
 بارليو لاو كونا 51, 9
 بحر التزلزل 120
 برامج
 الاستراتيجية الشاملة 22
 الإصلاحات المبكية 124
 بربر 118
 برشونة 65
 برطانيا ب، 19
 بشير جراح 379
 بشير محمد سعيد 192
 بطرس بطرس غالي 28
 بطرس كزا (تيسيس) 235
 بكري سيد أحمد (القيد) 379
 بلجيكا 76
 بن تودوك 105
 بنك فيصل 155
 بوتسوانا 374, 286, 176
 بودكينا قاسو 401
 بولندا 80
 بوتا ملال 62, 57, 50, 48, 7

التدريسية 190, 181, 6
 القاهرة 65, 19, 10
 القرن الأفريقي 310, 98, 88, 86, 77, 66
 الضارث 288, 277, 120
 اقطن 353
 اقباءه الشرعية 299
 اقنير 126
 الكابلي 118
 الكتاب الأسود 388
 الكتلة السوداء (نظر منظمة)
 الكيف 396, 301, 113, 71, 69, 19
 الكيفدالية 8, 31, 187, 198
 الكونكورديا
 الكبان للماع 6
 اللجنة السودانية الوطنية
 الحزب عبد السلام 188, 160
 البحر 80
 المرحيل 226
 السلي البشر الكاشي 419
 المشروع الأمريكي لتكثيد رالية 8, 50
 المترضية العليا للابن 416
 المنيس 126
 الملك حسن الأحمر 222
 الماطن المتفرقة (نظر قانون)
 المهدية 213
 الموارد الطبيعية 119-123
 الموقع الاستراتيجي 357
 المياه 176-179
 النازمين 411, 408, 405, 394, 391
 التروحات 100, 95
 للنسط 176-171
 القنير 267
 النهضة (مجلة) 15
 النور عشرة 213
 النجر 401, 69
 النيل
 أعالي النيل 198, 120, 120
 الابيض 114, 120
 الازرق 120, 114
 خصخصة 26
 شرمان المياه 28
 مباح 29
 وادي ب، 26, 26
 الحادي بشري (بحراني) 329, 308, 300
 المعيرة 394, 391
 الممد 14
 المرتز 396, 71
 الحربة العربية-الاسلامية 238
 الوكالة الإسلامية الأفريقية 238
 الولايات المتحدة الأمريكية (مريكا) 25, 22, 19, 14, 9

بنا 10
 بئر أدوك نيا (دكتور) 58
 بئر شريطو (جبرال) 64
 بئر نيوت كوك (دكتور) 64
 بئر وودود (دكتور) 52

ت

تاني رولاند 59, 29
 تشاد 14, 20, 21, 113, 342, 357, 370, 374
 377, 381, 382, 396, 401
 تشجمات سبهر 163
 تصفيات جسدية (اختيار) 196
 تسان فرى الزرف (جبهة) 55
 تلوير عرقى 382, 262, 259, 165
 تيلي 208
 ثكنة الحرب 20
 تونانيا 47
 توريت 32, 187
 توشكي 22, 59
 تيسير إبراهيم التمل 418
 تيسير محمد أحمد علي (دكتور) 154

جناح الخامس 30, 32, 60
 جنوب أفريقيا 19
 جيف 246
 جوبا 118
 جويج نيمي لكو (دكتور) 195
 جويج كغور أروب (جبرال) 13
 جويج كيري (الاستف) 48
 جوزف فلون مابوك 10, 51
 جوزف لاجر 168
 جودجيا 47
 جون ساغار 252
 جوق تام 281
 جون فري (دكتور) 5, 29, 160, 164, 186, 188, 192, 378
 جوتلي 26
 قاء 98, 160, 164, 176, 177, 195, 429
 ولان 429
 جون مار كاكيس (دكتور) 86
 جومانسيرج 65
 جهاز أمن السودان (انظر استخبارات سودانية)
 جوس إسارو 59
 جيكي بئر لكو 48

ح

حامد الجبوري 257
 حامد محمد محمود 291
 حبيب محمود أحمد (دكتور) 237, 267
 حرب أعلية
 آثار
 الاسبانية 14
 الأمريكية 14
 السودانية
 الأولى 142
 الثانية 142
 ضحايا 420
 حركة
 استقلال جنوب السودان 181
 المقاومة السودانية 304
 تحرو شعوب السودان 6, 11, 30, 32, 46, 58, 145, 164, 152, 170, 179, 182, 225, 227, 229, 233, 383, 396, 404, 428
 شباب النيل الأزرق 296
 حركة عزالدين 236, 266
 حزام السافانا
 حسن أحمد إبراهيم (دكتور) 253

ث

ثورا حويلية 29, 122, 353, 362, 376, 409
 ثوراكرو (1964) 17

ج

جاسمة
 الخرطوم
 الدليل 64
 جوبا 64
 ساسيكس 373
 كيبورج 388
 جبال النيا 97, 147
 جبر عثمان مرعي 56
 جبل مرة 97, 343, 364, 375, 381
 جبهة فضة دارفور 17
 جدة 27
 جعفر نيري (جبرال) 13, 29
 جلابة (انظر مؤسسة الجلابة)
 جلال الدين الطيب (دكتور) 422

رواندا 47
روبرت غراند 78
روبرت ماكهارا 105
روسيا 80
ولاد ستيفنسون 205، 251
رواك شار (ذكور) 48، 142، 186، 229، 378
روش النعام 118

ز

زاليجي 383
زاييا 423
زاير 47، 407
زمايري 423
زاد بري 79

س

سامو غيمس 71
سام أحمد سام (ذكور) 99، 105
سامفريد تادل 206، 208
سامير ماكسويل (ذكور) 359
سعد الدين إبراهيم (ذكور) 50
سمد حماد 311
سيد محمد المهدي (ذكور) 155
سلطنة
القر 135، 342
الفرج (الزورق) 135، 284
سلا غيز العالم 154
سلونيكيا 80
سليمان بلدو 190
سليمان رجال 252
سير مصطفى خليل (جنرال) 385
سنار 118، 278
سن لقييل 29، 118
سهر السيد خليل 410، 421
سودري 408
سوسرا 343
سيان أوتامي (ذكور) 350
سيد أحمد الطبيب 193
سيد أحمد خليفة 60
سيد الحسيني عبد الكريم (جنرال) 232، 263
سي سي أي 177
سيرف الحلق 12
سيفكا كير (رائد) 193، 275
سيرالين 14، 69، 396

حسن الترابي (ذكور) 150، 158، 174، 298، 333
حسن الترم خضر (السيد) 385، 386
حسني مبارك 53
حق تحرير المصير 6، 47، 171، 181، 187، 191
حل النزاعات 39، 64، 99، 102، 109
حلاب 28، 59
حلقا الجديدة 294
حلف الأطلسي (الثاني) 18
حمدان أبو عبيدة 213
حمدي النبي (ذكور) 59
حمرة الغز 408

خ

خاتنة الملائك 12
خالد عبد الكريم صالح (ملازم) 232
خزان الرعد 125
خشم القرية 294
خط أنابيب (انظر أنابيب)
خمس عبد الطيب 254
خمس مبارك كوكيل (نيس) 266
خور داجس 290

د

دار السلام 152
دارفور 37، 120
دانيال كودي أنجلر 225، 256، 269
داؤد يحي براد 384
دراسات السلام 39، 64
درب الأرمين 29
دسن واي 63
دستور جمهورية السودان 31
دعا القاش 276
دقتلا 118
ديم زير 118
دينق رمضان 48

ر

راصة أفريقيا (أفريكا روتش)، انظر منظمة
رشيدي سيد جمال (رائد)
رعاة 118
رمضان زايد كوكو (جنرال) 64، 257

ط

- طاجاكسان 47
طائفة
الخبية 136، 296
الأنصار 296
طرابلس (ليبيا) 65
طريق السلام 195
طه بلة (ذكرى) 296

ع

- عاصم المغربي (ذكرى) 153
عباس محمد خير 156
عشان إبراهيم الطويل 49
عشان إبراهيم عشان (جنرال) 380
عشان خالد مضي 55
عشان دقة 285
عشان بهرغي 386
عيد الله التامشي (الخطبة) 388
عيد الله حسن أحمد 154
عيد الله عمر محمد 46
عيد الله محمد عمر 154
عيد الباقي الوض 379
عيد الباقي الزكي 213
عيد الجبار آدم عبد الكريم 386
عيد الحبيب إبراهيم موسى 153
عيد الحبيب أحمد علي (ملازم) 309، 330
عيد العزيز آدم ملو 383
عيد العزيز خالد عشان (الغيد) 301، 306، 311، 318
324، 325، 329
عيد التفار محمد أحمد (ذكرى) 138، 156، 323، 349، 375، 385
عيد الرحمن بكر إبراهيم (ذكرى) 373، 388
عيد الرحمن المهدي 139
عيد الرحمن بن خلدون 1
عيد الرحمن سعيد (جنرال) 300، 306، 327
عيد الرحمن سوار الذهب (جنرال) 330، 372
عيد الرحيم حمدي 58
عيد الرسول النور 228، 258
عيد الطيف البني (ذكرى) 267
عيد القادر أوكير 296
عيد القواب الأندلي (ذكرى) 119، 153
عيد القواب حسن حسن (القديم) 258
عيد القواب عبد الرحمن 229، 258
عيد القواب عشان 287
عدنان عاشقجي 30، 60

ش

- شرق
السردان أ، 37، 63، 275
السرينات 25
شركة
أرباب 287
القبول الوطنية 30
الدمازين للزراعة والإنتاج الحيواني 292
السودانية المصرية للتكامل الزراعي 290
الشيخ مصطفى الأبن 291
شيفرون 29، 176
وادي الدودي 195
شربان المياه (عليه) 418
شرف التهامي (ذكرى) 59
شرف حمير (ذكرى) 349، 357، 359، 375، 383، 387
شمال
دارفور 337، 338
كودان 408
شدي 118

ص

- صالح عبد الصمد صالح (جنرال) 54
صديق أم بد (ذكرى) 403، 420
صنوة (انظر غدي)
صالح آل بندر 46، 47، 50، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 62، 66، 381
صالح علي التائي (جنرال) 387
صندوق
النقد العربي 58
النقد للكري 322
دعم للتشوية 237
صيف (حملات عسكرية)
التكن 12
السلام 12
البيد 12، 32، 194

ق

قائد الماقي المنزلة (منقحة) 147، 164، 189، 282
قبايل

أدرك 320، 282
أفندي 182
أمارار 279
أم جليل 355
أشبا 281، 116
باربا 117
بغا 114، 167
برني 348، 349، 355
برفر 348، 349
برقيد 348، 349
شارون 279
بقارة 203، 211
بني حسين 347
بني حامر 279
بني حله 348، 381، 354، 355
بروان 103
برود 281
تا 348، 349
تيرسا 117، 182
عبر 348، 349
عائشة 354، 348، 355
جليلين 114، 283
حوازة 182، 205
حاجر 349
ماتة 388
مكا 168، 176، 297
رباط 115
روقات 348، 379، 381، 354، 355
رشادة 279، 320، 333
رقاعة المهي 290، 322
ركاية 282
زحدي 117، 182
زغارا 95-96، 116، 349، 354، 355
357، 356، 364، 379، 396
زايية 355
سلامات 355، 354
شايية 115، 388
شفي 117، 176، 283
شكوة 114
عمرات 347، 355
عطيات 355
فرتيت 182
فككة 355
فرز 88، 103، 283، 337، 348، 355
357، 365

عشاري محمود (دكتور) 190
عصام المناري 417
عتيق 276

علم الأنكولوسي السياسي 1
علي الحاج محمد 199، 375
علي فاوي 385
علي حسن تاج الدين (دكتور) 375
علي دينار (السلطان) 381
علي عبد العزيز سدد (المسيد) 64، 382
علي عثمان محمد المصري (الفتيد) 257
علي عثمان محمد طه 54، 55، 237
علي مزروعي (دكتور) 109
علي س 57
عمر أبو البشير (دكتور) 261
عمر البشير (بهرال) 125
عمر سليمان آدم 237، 257، 268
عمر محمد الطيب (جنرال) 64
عمر مصطفى شركان 269
عمر جيد لسع (دكتور) 54
عمر أحمد الجاز (دكتور) 55
عبدنبا عفتي (حامية) 307
عبدني أمين 168

غ

غازي صلاح الدين الشباني (دكتور) 55، 181، 380، 423
غور 352
غبيا 21

ف

فاروق أحمد إبراهيم (دكتور) 386
فرانسيس فركابا (دكتور) 106
فرانسيس ماديون دين (دكتور) 46، 62، 191، 416، 418
فرانك وولف (مستأجر) 57
فرانكلورت 65
فرح حسن آدم (دكتور) 252
فرنسا 153
فرح الزجن القاضي (دكتور) 48
فهي أحمد علي (جنرال) 300، 324
فض النزاعات (انظر حل النزاعات)
فواد إبراهيم (دكتور) 350، 375
فيميل محمد صالح 323
فيليب عباس غبري (نيسر) 55، 228، 257

كوبا 80
كوبتي 118، 176، 302
كوكسي (انظر الباروت)
كوبار روسيتي (دكتور) 104
كوبولو (انظر منظمة)
كينا 20، 113، 365

ل

لام أكل (دكتور) 48، 142، 186، 229
لبنان 8، 14، 53
لندن 302
لوثر وارواكه (دكتور) 363
ليبيا 53، 151، 169، 342، 357، 370، 374
ليديا 14، 397

م

مادني أولبرت 150
مارتن داني (دكتور) 64
مالك أمار (بلد) 145، 326
مبارك الفاضل المهدي 57، 303، 304، 327، 329
مشت

الموت 47

حلايب (انظر حلايب)
مجنوب الحليفة (دكتور)
مجلس

السلام 265
الكنايس العالي 168
كنايس عدم أفريقيا 168
مجموعة الشجرة 16، 54، 60، 158
محافظة السلام 238
محمد إبراهيم خليل (دكتور) 47
محمد إبراهيم شد 156
محمد أوقاسم حاج حمد 156، 332
محمد أحمد الدابي (جنرال) 381
محمد أحمد الفضل 233
محمد أحمد حسين 417
محمد الأنين ترك 296
محمد الابن خليفة 13، 60، 263
محمد المبرتي (دكتور) 296
محمد الحسن أحمد 52، 56، 157، 384
محمد الحسن الأنين 422
محمد الطيب الفضل 260
محمد النور جلال الدين (دكتور) 422
محمد القمل (السيد) 309

نمر 349، 355

نكاش 114، 355
نواصلة 114
نوتكا 117، 182
نابان 281
نحاس 347
نواريت 355
نساييت 116، 349، 380
نسرية 182، 205، 256، 348، 355
نوبيا 347، 354، 355، 357
نورلي 117
نيدوب 349، 355
نوبا 114
نوبين 114، 283، 294، 322
نوب 117، 168، 176، 283
نوبانية 381
هندرة 279، 297، 320
وطاروط 281
قبريال روديك جود 48، 421
قروزة 22
قنلي المهدي أحمد 66
قنلر 32
قوات التحالف السودانية 301، 302، 316، 325
قيسان 276، 287

ك

كايلا (برازيل) 19، 149، 311
كادقلي 231، 377
كارينو كاتين بول (جنرال) 181، 196
كاروس 7، 150
كاسو بارو 403
كاتبكسي 195
كا 22
كاشي الصافي 266
كشيد كوكو تليل (دكتور) 270، 418
كوبيا 187
كيبية
البركان 226
حميد 226
كوش الجديدة 227
كودنان 120
كولا 276، 303
كشمير 19
كسال محمد صالح (دكتور) 254
كيبالا 12
كيريديا 14
كندا 14، 25

منصور خالد (دكتور) 24، 51، 53، 55، 60، 61، 188،
192

منظمة

الهر الإسلامية 237
التضامن المسيحي 255، 236
المفروق الأفريقية 226، 230، 255، 259، 268،
405، 421
الدعوة الإسلامية 109
السودانية لحقوق الإنسان 422
الصفوة الدولية (أسسها) 57
الزحدة الأفريقية 20
أمل 312، 331
تضامن جبال النوبا بالخارج 239، 246، 269، 271
حقوق الأقليات 50
راصد أفريقيا 182، 191، 253، 257، 259، 424
كروبول 256
موقف الخيرية 238
موروث صبيسي صيكي 79، 311
موسى إبراهيم مادو 386
موسى المبارك الحسن 374
موسى رحمة الله 61
موريتانيا 19، 69، 401
مؤسسين 47، 80، 396، 423
مؤقر
البحا 276، 303، 307، 323
المغربيين 44
أصحرا 53، 55
المائدة المستديرة 167، 192
قوريت 61
جروا 189
مؤسسة
المجلة 117، 119، 135، 147، 168، 176،
222،
388، 233
الزراعة الآلية 123
الجمعية المدني السودانية 123
بروكينغز الأمريكية 46، 416
جبال النوبا للإنتاج الزراعي 255
رئاسة الجمهورية 33
الكنتة 410
ميتان
الدفاع عن الديمقراطية 5
التكامل 178
ميرم 411

محمد المكي إبراهيم 60

محمد باكاش 296

محمد حسن الملاك (دكتور) 293

محمد سعيد القفال (دكتور) 157

محمد سليمان محمد (دكتور) 37، 38، 40، 42، 45، 63،
65

محمد شيخ الدين شارف 269

محمد طاهر ليل 55

محمد طاهر أوبريكي 296

محمد عبد العزيز (المسيد) 64

محمد عبد الله عويضة (جنرال) 230

محمد عبد الرحمن أبو شوزة 58

محمد عبد الرحيم علي 386

محمد عثمان الميرغني 170، 193، 331

محمد عثمان يس (جنرال) 381

محمد عشري الصديق 44، 66

محمد علي أبو قلاطي 42

محمد علي باشا 135

محمد عمر بشير (الدكتور) 63، 189

محمد محمود مارون (دكتور) 388

محمد محمد خير 62، 297، 319

محمد تالدين (دكتور) 154

محمد مارون كافي 235

محمد هاشم عوض 155

محمد وضع حامد 235

محمود بيومي 58

مختار عجمية (دكتور) 106

مدني عبد الوهاب محمد 257

مدسية 276

مركز الدراسات السودانية 46

مساعدة البروري أحمد (جنرال) 61، 64، 186

مسك الحتام 53

مشروع غرب السافا 372

مصر 20، 25، 28، 29، 32، 53، 54، 69، 113،
168، 280

مصطفى أتاتورك 47

مصطفى عثمان إسماعيل (دكتور) 53

مصطفى محمود (جنرال)

مضوي الترابي 420

مطرف الصديق علي 66

مداوية يس 60

مقدشو 98

مكي عبد الجليل (دكتور) 361

مكي علي بليل 55

ملادي 423

مليس زبناوي 150

مليشيات 143

مناطق التماس 194، 250

منجستو هيلي مارام 32

ن

نادر عبد الحليف محمد (دكتور) 53

بالغ علي بالغ (دكتور) 13، 66، 234، 318، 333
نبيل نجم الدين 46
غنية 72، 73، 77، 100، 101، 429
نداء الجهاد (انظر جهاد)
نضال الليبي 66
نظرة

القرص *viti*

الكارثة الثانية 80-81
الملازمة الجديدة 80-81
أولية الجرح الثاني 80-81، 106
نهاية التاريخ 80، 106
نوب سلع 377

نور

الثاني 26

النيل (انظر النيل)

عطيرة 120

نورا قاسموي 58

قاعة الصحفيين السودانيين 411

نبالا 342

نيجيريا 10، 14، 20

نيرلي 12، 19، 31، 65، 152

وليم فنل باني (رائد) 193
وغت باشا 189، 381

ي

ياسر سعيد حرمان (رائد) 306، 327

يحيى حسن 66

يحيى عبد الرحمن 381

يوزايم 30

يوسف الملك حسن عدلان 322

يوسف خازم 322

يوسف كوا سكي 225، 226، 241، 248، 256، 257، 270

يوسف نور عوض (دكتور) 61

يوشلانيا 14

يوتندا 19، 152، 168، 190، 396، 397، 407

يونس دومي كاو 235، 266

هـ

هاشم أوردات (السيد) 64

هاشم باشكار 296

هاشم علي عمر (مقدم) 53

هارولد ماكايكل 206

هاري جونسون 56

هراري 65

هفوي بارو لوتالي 192

هشكروب 276، 307

هولندا 25

هابلي 47

هبة

جبال العرا الإسلامية 237

الدعوة الإسلامية 237

و

واشيجطن 302

واط 186، 197

ولتر كولنيجوك (دكتور) 206

وحدة الاستخبارات الاقتصادية 155

ودع السوسي (دكتور) 388

ودشة عمل امير 17

فهرس الأشكال

شكل	صفحة
1	السودان قلب أفريقيا وغنوذجها المصغر
2	حدود السودان وتوزيماته القيدريالية
3	بيت الكلاوي وساحة الختصام الوطني
4	خط أنابيب المياه [النقط] السوداني
5	العلاقة بين مكونات الثالث المقدس للإستقرار في السودان
6	أفريقيا قارة النزاعات الأهلية
7	الثروة والنظام العالمي الجديد
8	متعلقة الجفاف والتصحّر في حزام دول السافانا
9	إستغلال الغابات في أفريقيا
10	التوزيمات المناخية والنباتية
11	التوزيمات السكانية
12	تضاريس السودان
13	الزحف جنوباً والإمتداد غرباً
14	أخطار التصحر والزحف الصحراوي
15	مقارنة عن حيازات الأراضي الزراعية في السودان
16	مناطق امتياز البحث عن النفط
17	حقول النفط العاملة في ساحة حرب الموارد
18	خط أنابيب النفط
19	النفط، نعمة أم نعمة؟

178	قناة جوقلى	20
183	التوزيعات العسكرية الميدانية في ولايات الجنوب	21
184	التوزيعات القبلية في جنوب السودان	22
185	القوات المسلحة في جنوب وشمال السودان	23
205	موقع ولاية جنوب كردفان	24
207	ولاية جنوب كردفان	25
212	التوزيعات القبلية في ولاية جنوب كردفان	26
216	تقديرات النمو السكاني في المنطقة	27
227	سرح العمليات في ولاية جنوب كردفان	28
278	الموقع الجغرافي لولايات شرق السودان	29
280	توزيعات القبائل في شرق السودان	30
289	مسارات العرب الرحل في المنطقة	31
292	مشاريع الزراعة الآلية في ولاية النيل الأزرق	32
295	حزام مشروع خشم القرية وتوطين النوبة	33
299	ملاحم الجيش السوداني	34
306	مسارح العمليات العسكرية في الجبهة الشرقية	35
338	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار وسحب المزارعات في شمال دارفور (1950-1990)	36
339	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والمزارعات الدائمة (1970-1976)	37
341	العلاقة التبادلية بين معدل سقوط الأمطار والمزارعات الدائمة (1980-1987)	38

341	بيانات هطول الأمطار في دارفور (1950-1988)	39
344	سبل كسب العيش في ولايات دارفور	40
346	التوزيع القبلي لسكان ولايات دارفور	41
393	حركة السكان نحو الشمال والوسط وإلى خارج الحدود	42
398	من وقوع الأضرار إلى النزوح	43
407	حركة التفكك الاجتماعي	44
412	معسكرات النازحين حول العاصمة القومية	45
432	مساعدتي إحلال السلام في السودان 1947-2000	46

فهرس الجداول

صفحة	جدول
3	1 الحرب الأهلية في السودان
87	2 أوضاع دول منظمة الإقباد ودرجة ترتيبها بالنسبة لمجموع 191 دولة في العالم
115	3 توزيعات نسب المساحة والسكان
132	4 نماذج لحيازات الأراضي في حزام الحروب الأهلية السودانية بولاية النيل الأزرق
140	5 النزاعات المسلحة في السودان
179	6 أقاليم جنوب السودان
216	7 نسبة السكان والمساحة بالنسبة إلى الكلية لولاية جنوب كردفان
220	8 مشاريع الزراعة الآلية في منطقة الجبال العام
223	9 أعداد المدارس والمعلمين في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان خلال العام الدراسي 1995-1996
247	10 النزاع المسلح في جبال النوبا
277	11 ولايات شرق السودان
315	12 الأبعاد القومية والإقليمية للنزاع العسكري في السودان
343	13 ولايات دارفور
345	14 مناطق النباتات وهطول الأمطار في شـ
352	15 التوزيعات العرقية والمخاور التكنولوجية في
353	16 قيمة صادرات القطن ونصيب الثروة الحيوانية من حل الصادرات (بملايين الدولارات)
355	17 النزاعات "القبلية" في دارفور

363	سبل كسب العيش في دارفور بالمقارنة مع شرق السودان	18
370	النزاع المسلح في ولايات دارفور	19
401	النازحون في بعض البلاد الأفريقية	20
402	توزيع المصادر الجهوية للنازحين في العام 1989	21
406	الوضع الاجتماعي بين النازحات	22
408	مطول الأمطار في بعض المخططات ولاية شمال كردفان (المتوسط بالمليمتر)	23
409	إنتاج الحبوب في ولاية شمال كردفان خلال موسم 1985 ونسبتها المئوية لحصول موسم 1982	24
410	زمن التحرك نحو معسكرات النازحين	25

الدكتور محمد سليمان محمد: خبير في
شؤون الايكولوجيا السياسية. يعمل منذ
العام 1990 مديرا لمركز البديل الافريقى
بمدينة لندن، المملكة المتحدة.



الدكتور صلاح آل بندر: مستشار في
شؤون التنمية والأمن القومى. يعمل منذ
العام 1996 مديرا لمؤسسة المجتمع المدنى
السودانى بمدينة كيمبرج، المملكة
المتحدة.

